

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور/ علي حسين كراز
القاهرة

الموسوعات الإسلامية

المحلى

تصنيف للإمام أبي حنبل، المحدث، الفقيه، الأصولي، قوي المعارضة
شديد المعارضة، بلغ العبارة، بالغ العبارة، صاحب التصانيف
المتبعة في العقول والنقول، والسنة، والفقه، والأصول
والأحكام، مجتهد القرن الخامس، قر الأندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ.

طبعة مصححة ومقابلة
على عدة مخطوطات ولست بمُعتمدة
كما قبلت على النسخة التي حققت الأستاذ
أشجع أحمد محمد شاكر

الجزء الخامس

منحذورات
المكتب النجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١٣ - مسألة - ومن خرج عن بيوت مدينته ، أو قريته ، أو موضع سكنه فثنى ميلا فصاعداً صلى ركعتين ولا يبدأ ببلغ الميل ، فإن مشى أقل من ميل صلى أو بعباً *
 قال علي : اختلف الناس في هذا ، كانوا ينقسمون طريقين حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أبي الهيثم : أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كتب : إنه بلغني أن رجلاً يخرجون إلى الجابية ، وإما التجارة ، وإما الجسر (١) ثم لا يتمون الصلاة ، فلا تفعلوا ، فإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بمحضرة عدو (٢) *
 ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عياض بن عبد الله ابن أبي ربيعة المخزومي . أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله : لا يصلي (٣) الركعتين جاب ولا تاجر ولا تان ، إنما يصلي الركعتين من كان معه (٤) الزاد والمزاد (٥) *
 قال علي : الثاني - هو صاحب النسيئة *
 قال علي : هكذا في كتابي وصوابه عندى عبد الله بن عياض بن أبي ربيعة *

(١) يفتح الجيم والسين المعجمة ، قال في اللسان « وفي حديث عثمان رضي الله عنه أنه قال : لا يفرنكم جسركم من صلاتكم فإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بمحضرة عدو ، قال أبو عبيد : الجسر القوم يخرجون بدوابهم إلى الرعي ويبيتون مكانهم ولا يأوون إلى البيوت ورعاً رأوه سفراً فقصروا الصلاة فنهام عن ذلك لأن المقام في الرعي وإن طال فليس بسفر » اه وفي النسخة رقم (١٦) « لجش » وهو تصحيف وخطأ (٢) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧) (٣) في النسخة رقم (٤٥) « لا يصل » (٤) في النسخة رقم (١٦) « مع » وهو خطأ (٥) انظر الطحاوي (ج ١ ص ٢٤٧)

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : لا يفرنكم سوادكم هذا من صلاتكم ، فانه من مصركم *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال : كنت مع حذيفة بالمدينة فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة ، فاذن لي وشرط على أن لا أفر ولا أصلي ركعتين حتى أرجع إليه ، وبينهما نيف وستون ميلا *
وهذه أسانيد في غاية الصحة *

وعن حذيفة أن لا يقصر إلى السواد ، وبين الكوفة والسواد سبعون ميلا (١) *
وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يعلأ أحدكم بما شئته أحداً من الجبال ، ويطعن الأودية وترعون أنكم سفر ، لا ولا كرامة ، إنما التقصير في السفر البات ، من الأفق إلى الأفق *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن عاصم عن ابن سيرين قال : كانوا يقولون : السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الزاد والمزاد *
وعن أبي وائل شقيق بن سلمة . أنه سئل عن قصر الصلاة من الكوفة إلى واسط ؟ فقال : لا تقصر الصلاة في ذلك ، وبينهما مائة ميل وخمسون ميلا *
فإن قول *

ورويان من طريق ابن جريج . أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير ، وهي مسيرة ثلاث فواصل (٢) لم يكن يقصر فيها دونه *
ومن طريق حماد بن سلمة عن أبيب السخيتاني وحيد ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر . أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي كفدر الأهواز من البصرة ، لا يقصر فيما دون ذلك *
قال علي : بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهو مائة ميل واحدة غير أربعة أميال *

(١) الكلمة تقرأ في الأصلين «سيمون» وتقرأ «تسمون» لاجتماع اشتباه رسمها (٢) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «قواعد» بدون نقط وكلاهما ظاهر أنه خطأ والغلب أن الكلمة محرفة فيجرور *

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر، ثم عن نافع أيضا عن ابن عمر *
وروي عن الحسن بن حي، انه قال: لا قصر في أقل من اثنين وثمانين ميلا، كما بين
الكوفة وينداد *

ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي (١) الأسدي
قال: سألت ابن عمر عن قصر الصلاة ؟ فقال: حاج أو معتمر أو غازي - قلت: لا، ولكن
أحدنا تكون له الضيعة بالسواد، فقال: تعرف السويداء ؟ قلت: سمعتها ولم أرها،
قال: فإنها ثلاث وثلثين (٢) ولية للمسرع، إذا خرجنا إليها قصرنا *
قال علي: من المدينة إلى السويداء اثنا عشر وسبعون ميلا أربعة عشر وعشرون فرسخا *

فهذه رواية أخرى عن ابن عمر *
ومن طريق عبد الرزاق عن إسرائيل عن إبراهيم بن عبد الله على يقول: سمعت سويد
ابن غفلة يقول: إذا سافرت ثلاثا فاقصر الصلاة *

وعن عبد الرزاق عن أبي حنيفة وسفيان الثوري، كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن
إبراهيم النخعي أنه قال في قصر الصلاة، قال أبو حنيفة في روايته: مسيرة ثلاث، وقال
سفيان في روايته: إلى نحو المدائن يعني من الكوفة، وهو نحو ثيف وستين ميلا،
لا يتجاوز ثلاثة وستين ولا ينقص عن واحد وستين *

وهذين التحديدان جميعا يأخذ أبو حنيفة، وقال في تفسير الثلاث: سير الأقدام
والثقل والابل *

وقال سفيان الثوري: لا قصر في أقل من مسيرة ثلاث، ولم نجد عنه تحديد الثلاث *
وعن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير في قصر الصلاة: في مسيرة ثلاث *
ومن طريق الحجاج بن المنهال: ثنا يزيد بن إبراهيم قال سمعت الحسن البصري
يقول: لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ليلتين *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن: لا تقصر الصلاة إلا في ليلتين،
ولم نجد عنه (٣) تحديد الليلتين *

(١) في النسخة رقم (١٦) «على بن ربيعة الرأي» وهو خطأ غريب (٢) كذا في الأصول
بتصحيح ليلتين (٣) في النسخة رقم (١٦) «عنده» وهو خطأ *

وعن معمر عن قتادة عن الحسن مثله ، قال : وبه يأخذ قتادة *
وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن مثله ، إلا أنه قال : مسيرة يومين *
وعن معمر عن الزهري قال : تقصر الصلاة في مسيرة يومين ، ولم نجد عن قتادة
ولاعن الزهري تحديد اليومين *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال :
إذا سافرت يوماً إلى المشاء فأقيم ، فإن زدت فقصر *

وعن الحجاج بن النبال : ثنا أبو عوانة عن منصور — هو ابن المتمر — عن مجاهد
عن ابن عباس قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى التمة ، إلا في أكثر من ذلك .
وهذا مما اختلف (١) فيه عن ابن عباس *

ومن طريق وكيع عن هشام بن الغاز ربيعة الجرشى (٢) عن عطاء بن أبي رباح : قلت لابن
عباس : أقصر إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى العلاف وعسفان ، فذلك ثمانية وأربعون ميلاً *
وعن معمر أخبرني أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعين ميلاً *
وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر كما ذكرنا *

وهذا يأخذ الليث ومالك في أشهر أقواله عنه ، وقال : فإن كانت أرض لا أميال فيها فلا
قصر في أقل من يوم وليلة لتقل . قال : وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلى . وقد ذكر عنه
لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً . وروى عنه : أنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين
ميلاً فصاعداً . وروى عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً *

وروى عنه إسماعيل بن أبي أويس : لا قصر إلا في ستة وثلاثين ميلاً فصاعداً . ذكر
هذه الروايات عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي في كتابه المروءة باليسوط . ورأى
لأهل مكة خاصة في الحج خاصة : أن يقصروا الصلاة إلى منى فأفوها ، وهي أربعة
أميال . وروى عنه ابن القاسم : أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال — كالربيع وغيره —
فتناول فأفطر في رمضان فلا شيء عليه إلا القضاء فقط *

(١) في النسخة رقم (١٦) « اختلفوا » (٢) الغاز : بالتين المعجمة والزاي ويهملها ألف ،
والجرشى : بضم الجيم وفتح الراء وكسر الشين المعجمة . وفي النسخة رقم (١٦) « هشام بن ربيعة
أبو الغاز الجرشى » وفي النسخة رقم (٤٥) « هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشى » وكلاهما خطأ
والصواب ما ذكرنا *

ورويانا عن الشافى : لا قصر فى أقل من ستة وأربعين ميلا بالمهاشمى *
وهنا أقوال آخر أيضا : كإروينا من طريق وكيع عن شعبة عن شيبيل (١) عن
أبي جرة الضبى قال قلت لابن عباس : أقصر الى الأيلة ؟ قال : تذهب ونجىء فى يوم ؟
قلت : نعم ، قال : لا ، الا يوم متاح *

وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء . قلت لابن عباس : أقصر الى
منى أو مرفة ؟ قال : لا ، ولكن الى الطائف أو جدة أو عسفان ، فإذا وردت على ماشية
لك أو أهل فاقم الصلاة *

قال على : من عسفان الى مكة يكسر الحلفاء (٢) اثنان وثلاثون ميلا . وأخبرنا
الثقات أن من جدة الى مكة أربعين ميلا (٣) *

وعن وكيع عن هشام بن النازع عن نافع عن ابن عمر : لا تقصر الصلاة الا فى يوم تام *
وعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر : أنه سافر الى ريم فقصر
الصلاة ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلا من المدينة *

وعن عكرمة : اذا خرجت فبت فى غير أهلك فاقصر ، فان أتيت أهلك فاقم *
وبه يقول الأوزاعى : لا قصر الا فى يوم تام ، ولم نجد عن هؤلاء تحديد اليوم *
ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه قصد الى ذات النصب ، وكنت أسافر
مع ابن عمر البريد فلا يقصر . قال عبد الرزاق : ذات النصب من المدينة على ثمانية
عشر ميلا *

ومن طريق محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن خبيب (٤) بن عبد الرحمن عن حفص
ابن عاصم بن عمر بن الخطاب قال : خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب الى ذات
النصب - وهى من المدينة على ثمانية عشر ميلا - فلما أتاه قصر الصلاة *

ومن طريق أبي بكر بن أبى شية : ثنا هشيم أنا جوير عن الضحاك عن الثعالى بن

(١) شيبيل بضم الشين المعجمة وهو ابن عزة بن عمير الضبى ، وشيخه أبو جرة
- بالجيم والراء - اسمه نصر بن عمران الضبى ، وفى النسخة رقم (١٦) « شيبيل بن
أبى جرة » وهو خطأ (٢) كذا فى الأصلين (٣) ما بين جدة ومكة من سبعين الى ثمانين
الف متر تقريبا فهو أكثر من أربعين ميلا (٤) بالحاء المعجمة مصنف *

سيرة: أن علي بن أبي طالب خرج إلى النخيلة ففصل بها الظهر ركعتين والمصر ركعتين ثم رجع من يومه ، وقال : أردت أن أعلمكم سنة نبيكم ﷺ *

ومن طريق وكيع : ثنا حماد بن زيد (١) ثنا أنس بن سيرين قال : خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه ينفق سيرين - وهي على رأس خمسة فراسخ - فصلى بالمصر في سفينة ، وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ، ثم صلى تاركين ثم سلم *

ومن طريق البزار : ثنا محمد بن الثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن يزيد ابن خير عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير عن ابن السمط - هو شرحبيل - : أنه أتى أرضاً يقال لها «دومين» - من حصص على بضعة عشر ميلاً - فصلى ركعتين ، فقلت له أنصلي ركعتين ؟ قال : رأيت عمر يصلي بذي الحليفة ركعتين وقال : «أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» (٢) *

وعن محمد بن يشار : ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن يزيد بن خير عن حبيب ابن عبيد عن جبير بن نفير قال : خرج ابن السمط - هو شرحبيل - إلى أرض يقال لها : «دومين» - من حصص على ثلاثة عشر ميلاً فكان يقصر الصلاة ، وقال : رأيت عمر ابن الخطاب يصلي بذي الحليفة ركعتين فسأله ؟ فقال : «أفعل كما رأيت رسول الله ﷺ يفعل» . *

ورويناه من طريق مسلم أيضاً بإسناده إلى شرحبيل عن ابن عمر (٣) *

قال علي : لو كان هذا في طريق الحج لم يسأله ولا أنكر ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا إسرائيل بن علية عن الجري عن أبي الورد ابن ثامة (٤) عن البجلي قال : كنا نسافر مع عمر بن الخطاب ثلاثة أميال فيتجاوز في الصلاة ويفطر (٥) ويقصر . *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ومن طريق حماد بن زيد» بدون نقط ، وهو خطأ (٢) كلمة «يفعل» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن ابن عمر» (٤) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الورد عن ثامة» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «يفطر» وما هنا أحسن *

ومن طريق محمد بن بشار : ثنا أبو حاتم المقدسي ثنا شعبة قال : سمعت ميسر (١) ابن عمران بن حمير يحدث عن أبيه عن جده : أنه خرج (٢) مع عبد الله بن مسعود وهو رد يده على بئرة له - مسيرة أربعة فراسخ ، فصلى الظهر ركعتين ، والمصر ركعتين قال شعبة : أخبرني بهذا ميسر بن عمران وأبوه عمران بن حمير شاهد *

قال علي : حمير هذا مولى عبد الله بن مسعود *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني - هو سليمان ابن فيروز - عن محمد بن زيد بن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال * قال علي : محمد بن زيد هذا طائفي ولاء علي بن أبي طالب القضاء بالكوفة ، مشهور من كبار التابعين *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع ثنا مسمر - هو ابن كدام - عن معمر بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر ، يعني الصلاة *

معمر بن دينار هذا سدوسي قاضي الكوفة ، من كبار التابعين ، أحد الأئمة ، ومسمر أحد الأئمة *

ومن طريق محمد بن المنثري : ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان الثوري قال سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا قصرت الصلاة * جبلة بن سحيم تابع ثقة مشهور *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن بشار كلاهما عن غندر - هو محمد بن جعفر - عن شعبة عن يحيى بن يزيد الهنائي (٣) قال : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة ؟ فقال : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شك شعبة - صلى ركعتين *

قال علي : لا يجوز أن يجيب أنس إذا سئل إلا بما يقول به *

(١) بضم الهم وفتح الياء المثناة وكسر السين المهملة المشددة وآخره را (٢) كلمة «خرج» سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) بضم الهاء وفتح النون وكسر الهمزة *

ومن طريق أبي داود السجستاني : أن دحية بن خليفة السكبي أفطر في مسيره من الفسطاط الى قرية على ثلاثة أميال منها *

ومن طريق محمد بن بشار: ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن سعيد بن جبير قال : لقد كانت لي أرض على رأس فرسخين ظم أدرك أقصر الصلاة اليها ما ؟
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال : سألت سعيد بن السيب : أقصر الصلاة وأفطر في يريد من المدينة ؛ قال : نعم . وهذا استاد كالشمس *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة - هو ابن صالح - عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء - هو جابر بن زيد - قال : يقصر في مسيرة ستة أميال
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة أنه سمع الشعبي يقول : لو خرجت الى دير الثعالب لقصرت *

وعن القاسم بن محمد وسالم : أنهما أمرا رجلا مكيًا بالقصر من مكة الى منى ، ولم يخصا حجا من غيره ، ولا مكيًا من غيره *

وصح من كل يوم بن هاني ، وعبد الله بن عمر بن زريقعة بن ذؤيب القصر في بضعة عشر ميلا (١) وبكل هذا نقول ، وبه يقول أصحابنا في السفر إذا كان على ميل فصاعدا في حج أو عمرة أو جهاد ، وفي الفطر في كل سفر *

قال علي : فهم من الصحابة كما أوردنا : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، ودحية بن خليفة ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وأنس ، وشرجيل بن النمط ، ومن التابعين : سعيد بن السيب ، والشعبي ، وجابر بن زيد ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وقبيصة بن ذؤيب ، وعبد الله بن عمر بن زريقعة ، وأنس بن سبرين ، وغيرهم ، وتوقف في ذلك سعيد بن جبير ، ويدخل فيمن قال بهذا ما لا يكفي بعض أقواله ، على ما ذكرنا عنه في المفترمتين ، وفي المسكن يقصر يعني وعرفة *

(١) البضع في المدد بكسر الهمزة وبض العرب يقتضاه وهو ما بين الثلاث الى التسع ، والميل بكسر اللام متبني مد البصر ، والفرسخ ثلاثة أميال اه الجوهري *

قال على : وانما تقصينا الروايات في هذه الأبواب لأننا وجدنا المالكيين والشافعيين قد أخذوا يبريون أنفسهم في دعوى الإجماع على قولهم !! بل قد هجم على ذلك كبير من هؤلاء وكبير من هؤلاء فقال أحدهما : لم أجد أحدا قال بأقل من القصر فيا قلنا به ، فهو إجماع !! وقال الآخر : قولنا هو قول ابن عباس وابن جرير ، ولا يخالف لهما من الصحابة !! فاحتسبنا الأجر في إزالة ظلمة كتبهما عن المنتر بهما ، ولم نورد إلا رواية مشهورة ظاهرة عند العلماء بالنقل ، وفي المكتب المتداولة عند صبيان المحدثين فكيف أهل العلم ؟!! والحمد لله رب العالمين (١) •

قال على : أما من قال بتحديد ما يقصر فيه بالسفر من أفق إلى أفق ، وحيث يحمل الزاد والمزاد ، وفي ستة وتسعين ميلا وفي اثنين وثمانين ميلا ، وفي اثنين وسبعين ميلا ، وفي ثلاثة وستين ميلا ، أو في أحد وستين ميلا ، أو ثمانية واربعين ميلا ، أو خمسة واربعين ميلا ، أو أربعين ميلا ، أو ستة وثلاثين ميلا : فالهم حجة أصلا ولا متعلق ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى سديد ، ولا من قول صاحب لا يخالف له منهم . وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به •

ثم نسأل من حد ما فيه القصر والفطر بشيء من ذلك عن أى ميل هو ؟ ثم نخطه

(١) هذه الكتب التي كانت متداولة عند صبيان المحدثين في عصر ابن حزم القرن الخامس ومن أهمها مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، واختلاف العلماء لابن المنذر - صارت في عصرنا هذا بل وقبلة بقرون من النوادر النالية التي لا يسمع اسمها إلا الخواص من كبار المعلمين على كتب السنة ، وعامة المشتغلين بالحديث لا يعرفونها ، وأصولها فقدت تقريرا من المكاتب الإسلامية وبقيت منها قطع قليلة ، وقد علمنا أن مصنف ابن أبي شيبة يوجد منه نسختان بمكاتب الاستانة ولا ندري ماذا يفعل بهما الأتراك ، وبني همام كتب الاسلام النادرة بمدان اعلنوا خر وجههم على الدين وابدوا صفحتهم في عداة الاسلام ؟ وسمننا أيضا أن مصنف عبد الرزاق موجود في الاقطار اليمنية حفظها الله ، بل هذا الحلى نفسه تلقى كل مشقة في سبيل تصحيح اصوله بمدان كادت نسخه تفقد من بلاد الاسلام ، لولا أن قبض الله لحياته الاستاذ الشيخ محمد منير النميشي • مدير ادارة الطباعة المنيرية حفظه الله وجزاه عن المسلمين أحسن الجزاء ، ولعل ناشرى الكتب في العالم الاسلامي يتمنون بنشر ما يجدون من آثار لعلنا نألو كانت في أمة من الأمم الأخرى لعلار وابها كل مطار . والله الهادي الى سواء السبيل •

من الميل عقدا أو فترا أو شبرا ، ولا زال تحمله شيئا فشيئا فلا بد له من التحكم في الدين ،
أو ترك ما هو عليه ؛ فسقطت هذه الأقوال جملة والحمد لله رب العالمين *
ولا متعلق لهم بابن عباس وابن عمر لوجه :

أحدهما : أنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم *
والثاني : أنه ليس التحديد بالأميال في ذلك من قولهما ، وأما هو من قول من دونهما *
والثالث : أنه قد اختلف عنهما أشد الاختلاف كما أوردنا *

فروى حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي وحيد كلاهما عن نافع ، وواقعهما ابن
جريج عن نافع : أن ابن عمر كان لا يقصر في أقل من ستة وتسعين ميلا *
وروى ميمر عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر في أربعة برد ، ولم
يذكر أنه منع من القصر في أقل *

وروى هشام بن الغاز عن نافع : أن ابن عمر قال : لا تقصر الصلاة إلا في اليوم التام *
وروى مالك عن نافع عنه : أنه كان لا يقصر في البر يد . وقال مالك : ذات النصب
وريم كلتاها من المدينة على نحو أربعة برد *

وروى عنه علي بن ربيعة الوالي : لا تقصر في أقل من اثنين وسبعين ميلا *
وروى عنه ابنه سالم بن عبد الله - وهو أجل من نافع - : أنه قصر إلى ثلاثين ميلا *
وروى عنه ابن أخيه حفص بن عاصم - وهو أجل من نافع وأعلم به - : أنه قصر
إلى ثمانية عشر ميلا *

وروى عنه شرحبيل بن السمط ، ومحمد بن زيد بن خليفة ، ومحارب بن دثار ، وجملة
ابن سريج - وكأهم أئمة - : القصر في أربعة أميال ، وفي ثلاثة أميال ، وفي ميل واحد
وفي سفر ساعة ، وأقصى ما يكون سفر الساعة من ميلين إلى ثلاثة *
وأما ابن عباس فروى عنه عطاء : القصر إلى عصفان ، وهي اثنا وثلاثون ميلا ،
وإذا وردت على أهل أو ماشية فأنهم ، ولا تقصر إلى عرفة ولا منى *

وروى عنه مجاهد : لا تقصر في يوم إلى النوبة ، لكن فيما زاد على ذلك ، وروى
عنه أبو جرة الضبي : لا تقصر إلا في يوم متاح (١) *

وقد خالفه مالك في أمره عطاء أن لا يقصر إلى منى ولا إلى عرفة ، وعطاء مكى ، فمن
(١) بتشديد التاء المشقة من فوق أي يوم يمتد سيره من أول النهار إلى آخره ومنتح النهار إذا

طال وامتد *

الباطل أن يكون بعض قوله حجة وجمهور قوله ليس حجة !!

وخالفه أيضاً مالك والشافعي في قوله : إذا قدمت على أهل أو ماشية فأتتم الصلاة ،
فحصل قول مالك والشافعي خارجاً عن أن يقطع بأنه تحديداً أحسن الصحابة رضي الله
عنهم ، ولا وجد بيننا من أحسن التابيين أنه حد ما فيه القصر بذلك ، ولعل التحديد -
الذي في حديث ابن عباس - إنما هو من دون عطاء ، وهو هشام بن زبيرة ، وليس في
حديث نافع عن ابن عمر أنه منع القصر في أقل من أربعة برد . فسقطت أقوال من حد
ذلك بالأهوال المذكورة سقوطاً متيقناً . والله تعالى التوفيق *

ثم رجعنا إلى قول من حد ذلك بثلاثة أيام ، أو يومين أو يوم وشئ زائد ، أو يوم تام
أو يوم ولية - : فلم نجد من حد ذلك يوم وزائدة شئ متعلقاً أصلاً ، فسقط هذا القول *
فنظرنا في الأحوال الباقية (١) فلم نجد من متعلقاً إلا بالحدث الذي صح عن رسول الله
ﷺ من طريق أبي سعيد الخدري ، وأبي هريرة ، وابن عمر في نهى المرأة عن السفر ،
في بعضها «ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم» وفي بعضها : «ليتين إلا مع ذي محرم» وفي بعضها
«يوماً ولية إلا مع ذي محرم» وفي بعضها : «يوماً إلا مع ذي محرم» فخلقت كل طائفة
بلفظ مما ذكرنا *

فأما من تلقى بليتين أو يوم ولية فلا متعلق لهم أصلاً ، لأنه قد جاء ذلك الحديث
يوم وجاء بثلاثة أيام ، فلامنى التعلق باليومين ولا باليوم والليتين دون هذين المدنيين الآخرين
أصلاً ، وإنما يمكن أن يشبها بهما بالتعلق بالأكثر مما ذكر في ذلك الحديث أو بالأقل
كما ذكر فيه . وأما التعلق بمدد قد جاء النص بأقل منه أو بأكثر منه فلا وجه له أصلاً
فسقط هذان القولان أيضاً *

فنظرنا في قول من تلقى بالثلاث أو باليوم فكان من شئبهم من تلقى باليوم أن قال : هو
أقل ما ذكر في ذلك الحديث ، فكان ذلك هو حد السفر الذي مادونه بخلافه ، فوجب أن
يكون ذلك حداً لما يقصر فيه . قالوا : وكان من أخذ بمحدثنا قد استعمل حكم الليتين
واليوم واللييلة والثلاث ، ولم يسقط من حكم ما ذكر في ذلك الحديث شيئاً ، وهذا أولى
من إسقاط أكثر ما ذكر في ذلك الحديث *

قال: عل: قتلنا لهم: لم تأتوا بشيء! فان كنتم انما تلتقتم باليوم لأنه اقل ما ذكر في الحديث -: فليس كما قلتم ، وقد جهلتم او تمعدتم ! *

فان هذا الحديث رواه بشر بن الفضل عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر يوما وليلة الا ومعه ذو محرم منها » *

ورواه مالك بن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوما وليلة الا مع ذى محرم منها » *

ورواه الليث بن سعد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحمل لامرأة مسلمة تسافر ليلة الا ومعها رجل ذو حرمة منها » *

ورواه ابن ابي ذئب عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي ﷺ : « لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم الا مع ذى محرم » *
ورواه جرير بن حازم عن سهيل بن ابي صالح عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ - فذكر الحديث وفيه - : « أن تسافر بريدا » وسعيد أدرك أبا هريرة وسمع منه *

فاختلف الرواة عن ابي هريرة ثم عن سعيد بن ابي سعيد، وعن سهيل بن ابي صالح كما أوردنا *

وروى هذا الحديث ابن عباس فلم يضطرب عليه ولا اختلف عنه *
كأحد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة ثنا عمرو بن دينار عن ابي معبد - هو مولى ابن عباس - قال سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحمل رجل امرأة الا ومعه ذو محرم ، ولا تسافر المرأة الا مع ذى محرم » *

فهم ابن عباس فربما يترك كل سفر دون اليوم ودون الليل وأكثر منهما ، وكل سفر

قل أو طال فهو عام لما فى سائر الأحاديث ، وكل ما فى سائر الأحاديث فهو بمضى ما فى حديث ابن عباس هذا ، فهو المحتوى على جميعها ، والجامع لها كلها ، ولا يبنى أن يمتدى ما فيه الى غيره ، فسقط قول من تعلق باليوم أيضاً . وبالله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا فى قول من حدد ذلك بالثلاث فوجدناهم يتعلقون بذلك الثلاث فى هذا الحديث وبما صرح عن رسول الله ﷺ من قوله فى المسح : «للسافر ثلاثا ليلا بين ، وللمقيم يوماً وليلة» لم نجد لهم هو يضيف هذا أصلاً *

قال على : وقالوا : من تعلق بالثلاث كان على يقين من الصواب (١) ، لأنه إن كان عليه السلام ذكر نية عن سفرها ثلاثاً قبل نية عن سفرها يوماً أو أقل من يوم — : فالتخير الذى ذكر فيه اليوم هو الواجب ان يعمل به ، ويقتضى نية عن سفرها ثلاثاً على حكمه غير منسوخ ، بل ثابت كما كان ، وإن كان ذكر نية عن سفرها ثلاثاً بعد نية عن سفرها يوماً أو أقل من يوم : فنيه عن السفر ثلاثاً هو الناسخ لنيه بإها عن السفر أقل من ثلاث . قالوا : فنحن على يقين من صحة حكم النبي لما مضى الحفر ثلاثاً إلا مع ذى محرم ، وعلى شك من صحة النبي لما مضى دون الثلاث ، فلا يجوز أن يترك اليقين للشك !! *

قال على : وهذا نحو به فاسلمن وجوه ثلاثة *

احدها : انه قد جاء النبي عن أن تسافر أكثر من ثلاث . ويناذك من طرق كثيرة فى غاية الصحة عن عبيد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : «لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعه ذو محرم» *

ومن طريق قتادة عن قزعة عن ابى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال : «لا تسافر المرأة (٢) فوق ثلاث ليال إلا مع ذى محرم» *

ومن طريق ابى بصير عن وكيع عن الأعمش عن ابى صالح السمان عن ابى سعيد الخدرى قال قال رسول الله ﷺ : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعه اخوها أو ابوها أو زوجها أو ابنتها أو ذو محرم منها» *

فإن كان ذكر الثلاث فى بعض الروايات مخرجاً لما دون الثلاث ، بما (٣) قد ذكر أيضاً

(١) فى النسخة رقم (٤٥) «من الصلوات» وما هنا أحسن وأصح (٢) فى النسخة رقم (٤٥)

«لا تسافر امرأة» (٣) فى النسخة رقم (٤٥) «لما» وهو خطأ *

في بعض الروايات ، عن حكم الثلاث - : فان ذكر مافوق الثلاث في هذه الروايات خرج للثلاث أيضاً، وان ذكرت في بعض الروايات عن حكم مافوق الثلاث ، وإلا فالقوم متلاعبون متحكمون بالباطل *

ويلزمهم أن يقولوا :إنهم على يقين من صحة حكم مافوق الثلاث وبقائه غير منسوخ وعلى شك من صحة بقاء النهي عن الثلاث ، كما قالوا في الثلاث وفيها دونها سواء بسواء ولا فرق *

فقالوا : لم يفرق أحد بين الثلاث وبين مافوق الثلاث . فقيل لهم : قتم بالباطل ، قد صح عن عكرمة أن حد ما سافر المرأة فيه بأكثر من ثلاث ، لا بثلاث ، *
فكيف ؟ ولا يجوز أن يكون قول قاله رجلان من التابعين ، ورجلان من فقهاء الأمصار ، واختلف فيه عن واحد من الصحابة قد خالفه غيره منهم ، فما يمدح إجماعاً إلا من لا دين له ولا حياء !! *

فكيف ؟ إذ قد جاء عن ابن عمر : أنه عدائنين وسبعين ميلاً إلى السويدياء مسيرة ثلاث ، فان تمديدته الذي روى عنه أن لا قصر فيها دونه لسته وتسعين ميلاً - : موجب أن هذا أكثر من ثلاث ، لأن بين المدينتين أربعة وعشرون ميلاً ، ومحال كون كل واحد من هذين المدينتين ثلاثاً مستوية !! *

والوجه الثاني : أنه قد عارض هذا القول قول من حد اليوم الواحد ، وقولهم : نحن على يقين من صحة استمئاننا نهييه عليه السلام عن سفرها يوماً واحداً مع غير ذي محرم ونهيها عن أكثر من ذلك لأنه أن كان النهي عن سفرها ثلاثاً هو الأول أو هو الآخر ، قلنا منية أيضاً عن اليوم ، وليس تأخير نهيها عن الثلاث يناسخ لما تقدم من نهييه عليه السلام عما دون الثلاث ، وأتم على يقين من مخالفتكم لنهييه عليه السلام لها عما دون الثلاث وخلاف امره عليه السلام - بنبر يقين للنسخ لا لبطل ، فتناوض القولان . *

والثالث : أن حديث ابن عباس الذي ذكرنا قاض على جميع هذه الأحاديث وكلها بعض ما فيه ، فلا يجوز (١) أن يخالف ما فيه أصلاً لأن من عمل به فقد عمل بجميع الأحاديث المذكورة . ومن عمل بشيء من تلك الأحاديث - دون سائرهما - فقد خالف نهي رسول الله

وَاللَّيْلِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ *

قال على : ثم لولم تمارض الرأيايات فانه ليس في الحديث الذى فيه نهى المرأة عن سفر مدة ما إلا مع ذى محرم ، ولا في الحديث الذى فيه مدة مسح المسافر والمقيم - : ذكر أسلا - لا ينص ولا بدليل - على المدة التى يقصر فيها و يفطر ، ولا يقصر ولا يفطر فأقل منها *

ومن السبب أن الله تعالى ذكر القصر في الضرب في الأرض مع الخوف ، وذكر الفطر في السفر والمرض ، وذكر التيمم عند عدم الماء في السفر والمرض - : فجعل هؤلاء حكم نهى المرأة عن السفر إلا مع ذى محرم ، وحكم مسح المسافر - : دليلا على ما يقصر فيه و يفطر ، دون ما لا يقصر فيه ولا يفطر ، ولم يجعلوه دليلا على السفر الذى يقيم فيه من السفر الذى لا يقيم فيه ؟ *

فان قالوا : قسنا ما تقصر فيه الصلاة وما لا تقصر فيه على ما تسافر فيه المرأة مع غير ذى محرم وما لا تسافره ، وعلى ما مسح فيه المقيم وما لا مسح * قلنا لهم : ولم قلتم هذا ؟ وما الملة الجامعة بين الأعرين ؟ أو ما الشبه بينهما ؟ وهلا قسم المدة التى اذا قوى إقامتها المسافر آثم على ذلك أيضا ؟ وما يجوز أجد أن يقبس برأيه حكما على حكم آخر ؟ وهلا قسم ما يقصر فيه على ما لا يقيم فيه ؟ فهو أولى إن كان القياس حقا ، أو على ما يثبت فيه للراكب التنفل على دأبه ؟ *

ثم يقول لهم : أخبرونا عن قولكم : إن سافر ثلاثة أيام قصر وأفطر ، وإن سافر أقل لم يقصر ولم يفطر - : ما هذه الثلاثة الأيام ؟ أمن أيام حزيران ؟ أم من أيام كانون الأول فما بينهما ؟ وهذه الأيام التى قسم ، أسير المسافر ؟ أم سير الرفاق على الأبل ، أو على الحمار ، أو على البغال ؟ أم سير الراكب المجد ؟ أم سير البريد ؟ أم مشى الرحالة ؟ وقد علمنا يقينا أن مشى الراجل الشيخ الضيف في وحل ووعر أوفى حرسديد - : خلاف مشى الراكب على البغل المطبق في الربيع في السهل و إن هذا يمشى في يوم ما لا يمشيه الآخر في عشرة أيام *

وأخبرونا عن هذه الأيام : كيف هي ؟ أم مشى من أول النهار إلى آخره ؟ أم إلى وقت العصر أو بعد ذلك قليلا ، أو قبل ذلك قليلا ؟ أم النهار والليل معا ؟ أم كيف هذا ؟ ؟ * وأخبرونا : كيف جعلتم هذه الأيام ثلاثا وستين ميلا على واحد وعشرين ميلا كل يوم ؟

ولم يحصلوها اثنين وسبعين ميلا على أربعة وعشرين ميلا كل يوم ؟ أو اثنين وثلاثين ميلا كل يوم ؟ أو عشرين ميلا كل يوم ؟ أو خمسة وثلاثين ميلا كل يوم ؟ فساين ذلك III فكل هذه المسافات تمشيها الرفاق ، ولا سبيل لهم الى تحديد شيء مما ذكرنا — دون سائر — إلا يرى فاسد . وهكذا يقال لمن قدر ذلك يوماً و ليلةً أو يوماً و يومين ولا فرق * فان قالوا : هذا الاعتراض يلزمكم أن تدخلوه على رسول الله ﷺ في أمره المرأة أن لا تسافر ثلاثاً أو ليتين أو يوماً و ليلةً أو يوماً إلا مع ذى محرم ، وفي تحديده عليه السلام مسح المسافر ثلاثاً والمقيم يوماً و ليلةً *

قلنا : ولا كرامة لقاتل هذا منكم . بل بين تحديد رسول الله ﷺ وتحديدكم أعظم الفرق ، وهو أنكم لم تكونوا الأيام التي جعلتموها حداً لما يقصر فيه وما يقطر ، أو اليوم و الليلة كذلك ، التي جعلها منكم من جعلها حداً . : الى متى المسافر المأمور بالقصر أو الفطر في ذلك المقدار ، بل كل طائفة منكم جعلت لذلك حداً من مساحة الأرض لا ينقص منها شيء ، لأنكم تجمعون على أن من مشى ثلاثة أيام كل يوم ثمانية عشر ميلاً وعشرين ميلاً لا يقصر ، فان مشى يوماً و ليلةً ثلاثين ميلاً فانه لا يقصر ، وانفقتم أنه من مشى ثلاثة أيام كل يوم يريد غير شيء أو جمع ذلك الشيء في يوم واحد أنه لا يقصر ، وانفقتم عشر الموهين بذكر الثلاث ليالي في الحديثين على أنه لو مشى من يومه ثلاثة وستين ميلاً فانه يقصر ويفطر ، ولو لم يمش إلا بمض يوم وهذا ممكن جداً كثير « في الناس ، وليس كذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة بأن لا تسافر ثلاثاً أو يوماً إلا مع ذى محرم ، وأمره عليه السلام المسافر ثلاثة أيام بلياليهن بالسبح ثم يخلع ، لأن هذه الأيام موكولة الى حالة المسافر والمسافرة على عموم قوله عليه السلام الذي لو أراد غيره ليئنه لأمته ، ولو أن مسافرة خرجت تريد سفر ميل فصاعدا لم يجز لها أن تخرجه إلا مع ذى محرم إلا لضرورة ، ولو أن مسافراً سافر سفرًا يكون ثلاثة أميال يمشى في كل يوم ميلاً لكان له أن يمسح ، ولو سافر يوماً وأقام آخر وسافر ثانياً لكان له أن يمسح الأيام الثلاثة كما هي ، وحتى لو لم يأت عنه عليه السلام إلا خبر الثلاث فقط لكان القول : أن المرأة ان خرجت في سفر مقدار قوتها فيه أن لا تمتشي إلا ميلين من نهارها

(٣٤ - ج ٥ الحل)

او ثلاثة :- لما حل لها إلا مع ذى محرم ، فلو كان مقدار قوتها أن تمشي خمسين ميلا كل يوم لكان لها أن تسافر مسافة مائة ميل مع ذى محرم (١) لكن وحدها ، والذي حده عليه السلام في هذه الأخبار معقول مفهوم مضبوط غير مقدر بمساحة من الأرض لاتصدي ، بل بما يستحق به اسم سفر ثلاث أو سفر يوم ولا مزيد ، والذي حددتموه أتم غير معقول ولا مفهوم ولا مضبوط أصلا بوجه من الوجوه ، فظهر فرق ما بين قولكم وقول رسول الله ﷺ ، وتبين فساد هذه الأقوال كلها يبين لا إشكال فيه ، وأنها لا تطلق لها ولا لشيء (٢) منها لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا باجماع ولا بقياس ولا بمعقول ، ولا بقول صاحب لم يختلف عليه نفسه فكيف أن لا يخالفه غيره منهم ، وما كان هكذا فهو باطل يتيقن *

فان قول رسول الله ﷺ في الأخبار السائرة عنه حق ، كما بطل ظاهرها ومقتضاها ، من خالف شيئا منها خالف الحق ، لاسيما تقربى مالك بين خروج الكسبي الى منى والى عرفه في الحج فيقصر :- وبين سائر جميع بلاد الأرض يخرجون هذا المقدار فلا يقصر ون ولا يعرف هذا التفرق عن صاحب ولا تابع قبله *

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إنما ذلك لأن رسول الله ﷺ قال : « يا أهل مكة آتموا فانما قوم سفر » ولم يقل ذلك : بمنى *

قال علي : وهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ أصلا ، وإنما هو محفوظ عن عمر رضي الله عنه *

ثم لو صح لما كانت فيه حجة لهم ، لأنه كان يلزمهم إذ أخرجوا حكم أهل مكة بمنى عن حكم سائر الأسفار من أجل ما ذكرنا - : أن يقصر أهل منى بمنى وبمكة لأنه عليه السلام لم يقل لأهل منى : آتموا *

فان قالوا : قد عرف أن الحاضر لا يقصر - قيل لهم : صدقم ، وقد عرف أن ما كان من الأسفار له حكم الإقامة فانهم لا يقصرون فيها ، فان كان ما بين مكة ومنى من أحد السفارين المذكورين فتلك المسافة في جميع بلاد الله تعالى كذلك ولا فرق ، إذ ليس

(١) في النسخة رقم (١٦) « إلا مع ذى محرم » وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصولين « ولا بشيء » وهو خطأ ظاهر *

الإسفر أو إقامة بالنص والمقول ولا فرق *

وقد حد بعض المتأخرين ذلك بما فيه الشقة *

قال علي : قتلنا هذا باطل لأن المشقة تختلف ، فنجد من يشق عليه مشى ثلاثة أميال حتى لا يئلهنا إلا بشق النفس ، وهذا كثير جدا ، يكاد أن يكون الأغلب ، ونجد من لا يمشق عليه الركوب في حمارية في أيام الربيع مرهنا غدوما شهرا وأقل وأكثره ، فيبطل هذا التحديد *

قال علي : فنقل الآن بمون الله تعالى وقوته على بيان السفر الذي يقصر فيه ويفطر فنقول والله تعالى التوفيق *

قال الله عز وجل (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا) . وقال عمر وعائشة وابن عباس : إن الله تعالى فرض الصلاة على لسان نبيه ﷺ في السفر ركعتين ، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا المسلمين بأجمعهم سفرا من سفر ، فليس لأحد أن يخصه إلا بنص أو إجماع متين *
فان قيل : بل لا يقصر ولا يفطر إلا في سفر أجمع المسلمون على التقصير فيه والفطر * قلنا لهم : فلا تقصروا ولا تفطروا إلا في حج ، أو عمرة ، أو جهاد ، وليس هذا قولكم ولو قلتموه لكنكم قد خصصتم القرآن والسنة بلا برهان ، وللزمكم في سائر الشرائع كلها أن لا تأخذوا في شيء منها لا بقرآن ولا بسنة إلا حتى يجمع الناس على ما أجمعوا عليه منها ، وفي هذا هدم مذاهبكم كلها بل فيه الخروج عن الإسلام ، وإباحة مخالفة الله تعالى ورسوله ﷺ في الدين كله ، إلا حتى يجمع الناس على شيء من ذلك ، وهذا نفسه خروج عن الإجماع ، *

وأما الحق في وجوب اتباع القرآن والسنة حتى يصح نص أو إجماع في شيء منها أنه مخصوص أو منسوخ ، فيوقف عند ما أصبح من ذلك ، فأما بث الله تعالى نبيه ﷺ ليطاع ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) ولم يبعثه الله تعالى ليمصى حتى يجمع الناس على طاعته ، بل طاعته واجبة قبل أن يعطيه أحد ، وقبل أن يخالفه أحد ، لكن ساعة يأمر بالأمر ، هذا ما لا يقول مسلم خلافة ، حتى تقض من قض *
والسفر هو البروز عن محلة الإقامة ، وكذلك الضرب في الأرض ، هذا الذي لا يقول أحد من أهل اللغة - التي بها خوطبنا وبها نزل القرآن - سواء ، فلا يجوز أن يخرج

عن هذا الحكم إلا ما صح النص بإخراجه ، ثم وجدنا رسول الله ﷺ عند خروجه إلى البقيع لدفن الموق ، وخرج إلى الفضاء للناط والناس معه فلم يقصروا ولا أفطروا ، ولا أقصر ولا قصر ، فخرج هذا عن أن يسمى سفراً ، وعن أن يكون له حكم السفر ، فلم يجوز لنا أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من ساء من هو حجة في اللثة سفراً ، فلم نجد ذلك في أقل من ميل ، فقد رويناه عن ابن عمر أنه قال : لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة ، فأوقفنا اسم السفر وحكم السفر في الفطر والقصر على الميل فصاعداً ، إذ لم نجد عربياً ولا شربياً مالاً أوقع على أقل منه اسم سفر ، وهذا برهان صحيح . والله تعالى التوفيق *

فان قيل : فلا جزمتم الثلاثة الأميال - كما بين المدينة وذى الحليفة - حداً للقصر والفطر إذ لم تجدوا عن رسول الله ﷺ أنه قصر ولا أفطر في أقل من ذلك ؟ * قلنا : ولا وجدنا عنه عليه السلام من آمن الفطر والقصر في أقل من ذلك ، بل وجدناه عليه السلام أوجب عن ربه تعالى الفطر في السفر مطلقاً ، وجعل الصلاة في السفر ركعتين مطلقاً ، فصح ما قلناه . والله تعالى الحمد . *

والميل هو ما سمي عند العرب ميلاً ، ولا يقع ذلك على أقل من أنى ذراع * فان قيل : لو كان هذا ما خفى على ابن عباس ولا على عثمان ولا على من لا يعرف ذلك من التابعين والفقهاء ، فهو مما تعظم به البلوى *

قلنا : قد عرفه عمر ، وابن عمر ، وأنس وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين * ثم نمكس عليكم قولكم ، فنقول للحنفية : لو كان قولكم في هذه المسألة حقاً ما خفى على عثمان ، ولا على ابن مسعود ، ولا على ابن عباس ، ولا على من لا يعرف قولكم ، كمالك ، والليث والأوزاعي ، وغيرهم ، ممن لا يقول به من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تعظم به البلوى *

وتقول المالكية : لو كان قولكم حقاً ما خفى على كل من ذكرنا من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تعظم به البلوى *

إلأن هذا الإلزام لازم للطوائف المذكورة لآلنا ، لأنهم يرون هذا الإلزام حقاً ، ومن حقق شيئاً ثمة ، وأمانحن فلا نحقق هذا الإلزام الفاسد ، بل هو عندنا وسواس وضلال ، وأما حسبتنا اتباع ما قال الله تعالى ورسوله عليه السلام ، عرفه من عرفه ، وجهله من جهله ، وبامن شريعة اختلف الناس فيها إلا قد علمها بعض السلف وقال بها ، وجهلها بمضهم

فلهم يقل بها . والله تعالى التوفيق *

قال علي : وقد موه بعضهم بأن قال : إن من المعجب ترك سؤال الصحابة رضى الله عنهم لرسول الله ﷺ عن هذه العظيمة ، وهي جد السفر الذى تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه في رمضان ! *

فقلنا : هذا أعظم برهان وأجل دليل وأوضح حجة لكل من له أدنى فهم وتعميز — على أنه لا حد لتلك أصلاً إلا ما سمى سقراً في لغة العرب التي بها خاطبهم عليه السلام ، إذ لو كان لقدر السفر حد غير ما ذكرنا لما أغفل عليه السلام بيانه البتة ، ولا أغفلوا م سؤاله عليه السلام عنه ، ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده في ذلك البناء ، فارتفع الاشكال جملة ، والله الحمد ، ولا ح بذلك أن الجميع منهم قنموا بالنص الجلى ، وأن كل من حدى ذلك حداً قائماً هو وهم أخطأ فيه *

قال علي : وقد اتفق الفريقان على أنه إذا فارق بيوت القرية وهو يريد امتلائة أيام وإما إذ بهتد — أنه يقصر الصلاة ، ففسألم : أهو في سفر تقصر فيه الصلاة ؟ أم ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بعد ، لكنه يريد سفرًا تقصر فيه الصلاة بعد ، ولا يدري أيبلنه أم لا ؟ ولا يد من أحد الأمرين *

فان قالوا : ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بعد ، ولكنه يريد ، ولا يدري أيبلنه أم لا ، أقروا بأنهم أباحوا له القصر وهو في غير سفر تقصر فيه الصلاة ، من أجل نيته في إرادته سفرًا تقصر فيه الصلاة ، ولزمهم أن يبيحوا له القصر في منزله وخارج منزله بين بيوت قريته ، من أجل نيته في إرادته سفرًا تقصر فيه الصلاة ولا فرق ، وقد قال بهذا القول عطاء وأنس بن مالك وغيرهما ، إلا أن هؤلاء يقولون أنه ليس في سفر ، ثم يأمرونه بالقصر ، وهذا لا يحمل أصلاً *

وان قالوا : بل هو في سفر تقصر فيه الصلاة ، هدموا كل ما بنوا ، وأبطلوا أصلهم ومنهجهم ، وأقروا بأن قليل السفر وكثيره تقصر فيه الصلاة ، لأنه قد ينصرف قبل أن يبلغ المقدار الذى فيه القصر عندهم *

وأما نحن فان مادون الليل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر ، فلا يقصر فيه ولا يفطر ، فإذا بلغ الليل فحينئذ صار في سفر تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه ، فن حينئذ

يقصر ويفطر، وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فانه يتم، لأنه ليس في سفر يقصر فيه بمد *

٥١٤ - مسألة - وسواء سافر في بر، أو بحراً أو نهر، كل ذلك كما ذكرنا، لأنه سفر ولا فرق *

٥١٥ - مسألة - فان سافر المرء في جهاد أو حج أو مرة أو غير ذلك من الأسفار - فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها قصر، وإن أقام أكثر أتم ولو في صلاة واحدة *

ثم ثبتنا بمون الله تعالى على أن سفر الجهاد، وسفر الحج، وسفر العمرة، وسفر الطاعة وسفر المعصية، وسفر ما ليس طاعة ولا معصية - كل ذلك سفر، حكمه كاه في القصر واحد، وإن من أقام في شيء منها عشرين يوماً بلياليها فأقل فانه يقصر ولا بد، سواء نوى إقامتها أو لم ينو إقامتها، فان زاد على ذلك إقامة مدة صلاة واحدة فأكثر أتم ولا بد، هذا في الصلاة خاصة *

وأما في الصيام في رمضان فيخلاف ذلك، بل إن أقام يوماً وليلة في خلال السفر لم يسافر فيهما - ففرض عليه أن ينوي الصوم فيما يستأنف (١) وكذلك أن نزل ونوى إقامة ليلة والقدر، ففرض عليه أن ينوي الصيام ويصوم *

فان ورد على ضيعة له أو ماشية أو دار فنزل هناك أتم فإذا رحل ميلاً فصاعداً قصر قال على: واختلف الناس في هذا فروينا عن ابن عمر: أنه كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة، وروينا أيضاً عن سعيد بن المسيب، وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه *

وروينا من طريق أبي داود ثنا محمد بن الملاء ثنا حفص بن غياث ثنا طاسم عن عكرمة عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ أقام بمكة سبع عشرة يقصر الصلاة» قال ابن عباس: من أقام سبع عشرة بمكة قصر، ومن أقام فزاد أتم *

وروى عن الأوزاعي: إذا أجمع إقامة ثلاث عشرة ليلة أتم فان نوى أقل قصر وعن ابن عمر قول آخر: انه كان يقول: إذا أجمعت إقامة ثنتي عشرة ليلة فأتم الصلاة وعن علي بن أبي طالب: إذا أقيمت عشر فأتم الصلاة. وبه يأخذ سفيان الثوري

والحسن بن حي وحيد الرؤاسي صاحبه . *

وعن سعيد بن المسيب قول آخر وهو : اذا أقمت اربما فصل اربما . و به يأخذ مالك ،
والشافعي ، والليث ، الا انهم يشترطون ان ينوي إقامة اربما ، فان لم ينوها قصر وان
يقى حولاً *

وعن سعيد بن المسيب قول آخر وهو : اذا أقمت ثلاثاً فأنم *
ومن طريق وكيع عن شعبة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير .
اذا أراد أن يقيم أكثر من خمس عشرة أتم الصلاة . *

وعن سعيد بن جبير قول آخر : اذا وضعت رحلك (١) بأرض فأنم الصلاة *
وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل قال كنا مع مسروق بالمسلة سنتين وهو عامل
عليه اقصى بنا ركعتين ركعتين حتى انصرف *

وعن وكيع عن شعبة عن أبي التياح الضبي عن أبي المنهال المعزى قلت لابن عباس : اني
أقيم بالمدينة حولاً لا أشد علي سيرة ؟ قال : بل ركعتين *

وعن وكيع عن العمرى عن نافع عن ابن عمر : أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر أربع
عليهم الثلج ، (٢) فكان يصلي ركعتين *

قال علي : الوالي لا ينوي رحلاً قبل خمس عشرة ليلة بلا شك ، وكذلك من ارتج
عليه الثلج فقد أيقن أنه لا ينهل الى أول الصف *

وقد أمر ابن عباس من أخبره انه مقيم سنة لا ينوي سيراً بالقصر *
وعن الحسن وقتادة : يقصر المسافر ما لم يرجع الى منزله ، إلا أن يدخل مصراً
من أمصار المسلمين *

قال علي : احتج أصحاب أبي حنيفة بأن قولهم أكثر ما قيل ، وانه جمع عليه أنه اذا
نوى المسافر إقامة ذلك المقدار أتم ، ولا يخرج عن حكم القصر إلا بالجماع *

قال علي : وهذا باطل ، قد أوردنا عن سعيد بن جبير انه يقصر حين ينوي أكثر
من خمسة عشر يوماً ، وقد اختلف عن ابن عمر نفسه ، وخالفه ابن عباس كما أوردنا وغيره
فبطل قولهم عن أن يكون له حجة *

(١) يفتح الراء واسكان الحاء المهملة ، وفي النسخة رقم (١٦) «رجلك» بالميم وهو تصحيف

(٢) في القسان «ارتاج الثلج دوامه وإعلياته ، وارتاج الباب منه» *

واصبح لسالك ، والشافعي مقلدوما بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق
 الملا بن الحفصمى أنه عليه السلام قال : « يحكى المهاجر بعد انقضاء نسكه ثلاثاً »
 قالوا : فكره رسول الله ﷺ للمهاجرين الإقامة بمكة التي كانت أوطانهم فأخرجوا عنها
 في الله تعالى حتى يلقوا ربهم عز وجل غرباء عن أوطانهم لوجه عز وجل ثم أباح لهم
 المقام بها ثلاثاً بعد تمام النسك ، قالوا : فكانت الثلاث خارجة عن الإقامة المكروهة
 لهم ، وكان ما زاد عن هذا خلافاً في الإقامة المكروهة *
 مانعهم لهم حجة غير هذا أصلاً *

وهذا لاحجة لهم فيه ، لأنه ليس في هذا الخبر نص ولا إشارة الى المدة التي اذا
 أقامها المسافر أتم ، وإنما هو في حكم المهاجر ، فما الذي أوجب أن يقاس المسافر بقيم
 على المهاجر بقيم ؟ هذا لو كان القياس حقاً ، وكيف وكله باطل ؟ *

وأيضاً فإن المسافر مباح له أن يقيم ثلاثاً وأكثر من ثلاث ، لا كراهية في شيء من
 ذلك ، وأما المهاجر فكره له أن يقيم بمكة بعد انقضاء نسكه أكثر من ثلاث ، فأى نسبة بين
 إقامة مكروهة وإقامة مباحة لو أنصفوا أنفسهم ؟ *

وأيضاً : فإن ما زاد على الثلاثة الأيام للمهاجر داخل عندهم في حكم أن يكون مسافراً
 لأمقيماً ، وما زاد على الثلاثة للمسافر فأقامة صحيحة ، وهذا مانع من أن يقاس أحدهما
 على الآخر ، ولو قيس أحدهما على الآخر لوجب أن يقصر المسافر فيما زاد على الثلاث ، لأن
 يتم ، بخلاف قولهم *

وأيضاً : فإن إقامة قدر صلاة واحدة زائدة على الثلاثة مكروهة ، فينبغي عندهم —
 إذا قاسوا عليه المسافر — أن يتم ولو نوى زيادة صلاة على الثلاثة الأيام ، وهكذا قال أبو ثور *
 فبطل قولهم على كل حال ، وموريت الأقوال كلها عن حجة ، فوجب أن ينبذ البرهان على
 صحة قولنا بوجوب الله تعالى وقوته *

قال على : أما الإقامة في الجهاد والحج والعمرة فإن الله تعالى لم يجعل القصر إلا مع
 الضرب في الأرض ، ولم يجعل رسول الله ﷺ القصر إلا مع السفر ، لا مع الإقامة ، وبالضرورة
 ندري أن حال السفر غير حال الإقامة ، وأن السفر إنما هو التنقل في غير دار الإقامة وأن
 الإقامة هي السكون وترك النقلة والتنقل في دار الإقامة ، هذا حكم الشريعة والعليقة مما *

فأذا ذلك كذلك فالمقيم في مكان واحد مقيم غير مسافر بلا شك ، فلا يجوز أن يخرج عن حال الإقامة وحكمها في الصيام والاعتكاف إلا بنص ، وقد صح بإجماع أهل النقل : أن رسول الله ﷺ نزل في حال سفره فأقام باقي نهاره وليته ثم رحل في اليوم الثاني ، وأنه عليه السلام قصر في باقي يومه ذلك وفي ليلته التي بين يومي نقلته ، فخرجت هذه الإقامة عن حكم الإقامة في الاعتكاف والصيام ، ولولا ذلك لكان مقيم ساعة لحكم الإقامة *
وكذلك من ورد على ضيعة له أو ماشية أو عقار فنزل هناك فهو مقيم ، فله حكم الإقامة كما قال ابن عباس ، اذ لم نجد نصاً في مثل هذه الحال ينقلها عن حكم الإقامة ، وهو أيضاً قول الزهري ، وأحمد بن حنبل *

ولم نجد عنه عليه السلام أنه أقام يوماً وليلة لم يرحل فيها فقصر وأفطر إلا في الحج ، والعمرة ، والجهاد فقط ، فوجب بذلك ما ذكرنا من أن من أقام في خلال سفره يوماً وليلة لم يظلم في أحدهما فإنه يتم يصوم ، وكذلك من مشى ليلاً ويتزل نهاراً فإنه يقصر في ليلته ويومه الذي بين ليلتي حركته ، وهذا قول روى عن ربيعة *

ونسأل من أبي هذا عن ماش (١) في سفر تقصر فيه الصلاة عندهم نوى إقامة وهو سائر (٢) لا ينزل ولا يثبت - اضطر لشدة الخوف إلى أن يصلي فريضة ركبا ناهضاً أو ينزل لصلاة فرضه ثم يرجع (٣) إلى المشي : أي يقصر أو يتم ؟ فنقولهم : يقصر ، فصح أن السفر هو المشي . *

ثم نسألهم عن نوى إقامة وهو نازل غير ماش : أيتم أم يقصر ؟ فنقولهم : يتم ، فقد صح أن الإقامة هي السكون لا المشي متقلداً . وهذا نفس قولنا . والله تعالى المجد *

وأما الجهاد والحج فإن عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله قال : « أقام رسول الله ﷺ بنبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «عن مشي» (٢) في النسخة رقم (٤٥) «وهو مسافر» (٣) في النسخة رقم (١٦) «نزل» ماش ، و«يرجع» مضارع ، وفي النسخة رقم (٤٥) عكس ذلك والأنسب لسياق الكلام أن يكون كلاماً مضارعاً *

قال على : محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ثقة ، و باقى رواية الخبير أشهر من أن يسأل عنهم . وهذا أكثر ما روى عنه عليه السلام فى إقامته بقبوك ، فخرج هذا المقدار من الإقامة من سائر الأوقات بهذا الخبير *

وقال أبو حنيفة ، ومالك : يقصر مادام مقما فى دار الحرب .
قال على : وهذا خطأ ، لما ذكرنا من أن الله تعالى لم يجعل ولا رسوله عليه السلام الصلاة وكعتين إلا فى السفر ، وأن الإقامة خلاف السفر لما ذكرنا .
وقال الشافعى ، وأبو سليمان : كقولنا فى الجهاد . وروينا عن ابن عباس مثل قولنا نصا إلا أنه خالف فى المدة *

وأما الحج ، والمعرة فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فضال بن عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا هشيم بن يحيى بن أبى اسحاق عن أنس بن مالك قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصلى ركعتين وكعتين حتى رجع قال : (١) كم أقام بمكة ؟ قال : عشرين *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا موسى ثنا وهيب عن أيوب السخيتانى عن أبى المائدة البراء عن ابن عباس قال : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه لصباح رابعة يلبون بالحج » وذكر الحديث .
قال على : فاذا قدم رسول الله ﷺ صباح رابعة من ذى الحجة ، فى الضرورة فلم انه أقام بمكة ذلك اليوم الرابع من ذى الحجة ، والثانى وهو الخامس من ذى الحجة ، والثالث وهو السادس من ذى الحجة ، والرابع وهو السابع من ذى الحجة ، وانه خرج عليه السلام الى منى قبل صلاة الظهر من اليوم الثامن من ذى الحجة ، هذا مالا خلاف فيه بين أحد من الأمة ، فخصت له بمكة أربعة أيام واربع ليال فلا ، اقامها عليه السلام ناويا للإقامة هذه المدة بها بلا شك ، ثم خرج الى منى فى اليوم الثامن من ذى الحجة كما ذكرنا *

وهذا يعطل قول من قال : ان نوى إقامة أربعة أيام أتم لأنه عليه السلام نوى بلا شك إقامة هذه المدة ولم يتم ثم كان عليه السلام بمنى اليوم الثامن من ذى الحجة ، وبات بها ليلة يوم عرفة ، ثم أتى الى عرفة بلا شك فى اليوم التاسع من ذى الحجة ، فبقى هناك الى أول الليلة العاشرة ، ثم نهض الى مزدلفة فبات بها الليلة العاشرة ، ثم

نہض في صباح اليوم العاشر الى منى ، فكان بها ، ونهض الى مكة فغطاف طواف الاقامة
إما في اليوم العاشر وإما في الليلة الحادية عشرة ، بلا شك في أحد الأمرين ، ثم رجع
الى منى فأقام بها ثلاثة أيام ، ودفع منها في آخر اليوم الرابع بعد رمي الجمار بعد زوال
الشمس ، وكانت اقامته عليه السلام بمنى أربعة أيام غير نصف يوم ثم اتى الى مكة فبات
الليلة الرابع عشرة بالأبطح ، وطاف بها طواف الوداع ، ثم نهض في آخر ليلته تلك الى
المدينة ، فمكل له عليه السلام بمكة ومنى وعرفة ومزدلفة عشر ليال كلاً كما قال أنس
فصيح قولنا ، وكان معه عليه السلام متمتعون ، وكان هو عليه السلام قارناً ، فصيح ماقلناه
في الحج والعمرة ، والله الحمد ، فخرجت هذه الاقامة بهذا الأثر في الحج والعمرة حيث
أقام عن حكم سائر الاقامات ، والله تعالى الحمد .

فان قيل : أليس قدر ويتم من طريق ابن عباس وعمران بن الحصين روايات مختلفة ، في
بعضها : « أقام رسول الله ﷺ بمكة تسع عشرة » وفي بعضها : « ثمان عشرة » وفي
بعضها « سبع عشرة » وفي بعضها « خمس عشرة » يقصر الصلاة ؟

قلنا : نعم ، وقد بين ابن عباس أن هذا كاذب في عام الفتح ، وكان عليه السلام
في جهاد وفي دار حرب ، لأن جماعة من أهل مكة كصفوان وغيره لم يقدموا معه لم تنقض بعده
ونالك بن عوف في هوازن قد جمعت له المسالك بحثين على بضعة عشر ميلاً ، وخطب ابن سفيان
الهندى على أقل من ذلك بجميع هذيل لحربه ، والكفار يحيطون به عماريون له ، فالقصر
واجب بعده في أكثر من هذه الاقامة ، وهو عليه السلام يتردد من مكة الى حنين . ثم الى
مكة معتمراً ، ثم الى الطائف ، وهو عليه السلام بوجه السرايا الى منى حول مكة من قبائل
العرب ، كبنى كنانة وغيرهم ، فهذا قولنا ، وما دخل عليه السلام مكة قط من حين خرج
عنها مهاجراً إلا في حرة القضاء ، أقام بها ثلاثة أيام فقط ، ثم حين فتحها كما ذكرنا
محاربا ، ثم في حجة الوداع أقام بها كما وصفنا ولازم يد .

قال على : وأما قولنا : إن هذه الاقامة لا تكون إلا بعد الدخول في أول دار الحرب
وبعد الاحرام - : فلأن القاصد الى الجهاد مادام في دار الاسلام فليس في حال جهاد ،
ولكنه سرى للجهاد وقاصد اليه ، وانما هو مسافر كسائر المسافرين ، إلا أجر نيته
فقط ، وهو ما لم يحرم فليس بعد في عمل حج ولا عمل عمرة ، لكنه سرى بدل أن يحج أو لا يحج ،
فهو كسائر من يسافر ولا فرق .

قال على : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل إذا أقام بمكة أياماً : إني أنما قصرت أو بما لأنى في حج ولا لأنى في مكة ، ولا قال إذا أقام بتيوك عشرين يوماً يقصر : إني أنما قصرت لأنى في جهاد ، فن قال : شيئاً من هذا فقد قوله عليه السلام ما لم يقل ، وهذا لا يحل ، فصح يقيناً أنه لولا مقام النبي عليه السلام في تيوك عشرين يوماً يقصر ، وبمكة دون ذلك يقصر . : لكان لا يجوز القصر إلا في يوم يكون فيه المرء مسافراً ، ولكان مقيم يوم يلزمه الأتمام ، لكن لما أقام عليه السلام عشرين يوماً بتيوك يقصر صح بذلك أن عشرين يوماً إذا أقامها المسافر فله فيها حكم السفر ، فإن أقام أكثر أو نوى إقامة أكثر فلا برهان يخرج ذلك عن حكم الإقامة أصلاً *

ولافرق بين من خص الإقامة في الجهاد بغير يوم يقصر فيها وبين من خص بذلك بتيوك دون سائر الأماكن ، وهذا كله باطل لا يجوز القول به ، إذ لم يأت به نص قرآن ولا سنة . وبالله تعالى التوفيق *

ووجب أن يكون الصوم بخلاف ذلك ، لأنه لم يأت فيه نص أصلاً ، والعباس لا يجوز ، فن نوى إقامة يوم في رمضان فانه بصوم . وبالله تعالى التوفيق (١) *

(١) من أول قوله « قال على : وكل هذا لاحجة لهم فيه » الخ هو في النسخة رقم (١٦) وهو يوافق ما في النسخة رقم (١٤) . ولكنه محذوف في النسختين رقم (٤٨٥) و (٤٨٦) وبدله فيهما ما نصه : « قال على : ثم نقبنا هذا التفریق فوجدناه خطأ ، برهان ذلك أن رسول الله ﷺ لم يجعل ذلك (كذا في الأصلين) ولا قال قط : إني أنما أقصر لأنى في جهاد ، ولا . إني أقصر في حج أو حجرة ، فاذ لم يقل عليه السلام فلا يجوز لنا ولا لأحد أن يقول فيشرع ما لم يأذن به الله تعالى ، لكن لما وجدناه عليه السلام قد حكم لإقامة عشرين يوماً في حال السفر في الفضا (كذا في الأصلين) وجب علينا الاتقياد له في ذلك في كل حال كل سفر (كذا فيهما) ولا فرق بين من عمل ذلك في الجهاد خاصة وبين من عين فقال . ليس ذلك إلا في تيوك خاصة ، وكلا القولين خطأ ، وباطل ، وتحكم في الدين بلا برهان ، أما هذا في الصلاة لا في الصوم في رمضان ، وهذا تخصيص منه عليه السلام أنما جاء في الصلاة لا في الصوم ، والقياس باطل ، لاسيما عند الفقهاء منهم . لا يجوز أن يقاس أصل على أصل . وبالله تعالى التوفيق » وهذه عبارة قلقة فير محررة ، وما في النسختين رقم (١٤) و (١٦) أوضح وأصح *

قال علي: (١) وقال أبو حنيفة والشافعي: إن أقام في مكان ينوي خروجاً أو اليوم فانه يقصر ويفطر ولو أقام كذلك أعواماً، قال أبو حنيفة: وكذلك لو نوى خروجاً ما ينه وين خمسة عشر يوماً ونوى إقامة أربعة عشر يوماً فانه يفطر ويقصر، وقال مالك: يقصر ويفطر وإن نوى إقامة ثلاثة أيام فانه يفطر ويقصر، وإن نوى أخرج اليوم أخرج غداً قصر ولو بقي كذلك أعواماً *

قال علي: ومن المعجب المعجب إسقاط أبي حنيفة النية حيث افترضها الله تعالى من الوضوء للصلاة، وغسل الجنابة، والحيض، وبقائه في رمضان ينوي الفطر الى قبل زوال الشمس، ويجز كل ذلك بلا نية - ثم يوجب النية فرضاً في الإقامة، حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ولا أوجبها برهان نظري *

قال علي: ويوهان صحة قولنا: أن الحكم لإقامة المدد (٢) التي ذكرنا - كانت هنالك نية لإقامة أول تمكن - فهو أن النيات إنما تجب فرضاً في الأعمال التي أمر الله تعالى بها (٣) فلا يجوز أن تؤدي بلا نية، (٤) وأما محل لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ فلا معنى للنية فيه، إذ لم يوجبها هنالك قرآن، ولا سنة، ولا نظر، ولا إجماع، والإقامة ليست عملاً مأموراً به، وكذلك السفر، وإنما ما حال أن أوجب الله تعالى فيها العمل الذي أمر الله تعالى به فيها، فذلك العمل هو المحتاج الى النية، لا الحال، وهم وافقون لنا أن السفر لا يحتاج الى نية، ولأن أمره أخرج لا يريد سفرًا فدفنته ضرورات لم يقصد لها حتى صار من منزله على ثلاث ليال، أو سير به (٥) مأسوراً أو مكرهاً محمولاً مجبراً فانه يقصر ويفطر، وكذلك يقولون فيمن أقيم به كره فاطالت به مدته فانه يتم ويصوم، وكذلك يقولون فيمن اضطر للخوف الى الصلاة أكباً أو ماشياً، فذلك الخوف وتلك الضرورة لا يحتاج فيها الى نية، وكذلك النوم لا يحتاج الى نية، وله حكم في إسقاط الوضوء واجباب تجديده وغير ذلك، وكذلك الاجتناب لا يحتاج الى نية، وهو يوجب الفسل، وكذلك الحدث لا يحتاج الى نية، وهو يوجب حكم الوضوء والاستنجاء، فكل عمل لم يؤمر به لكن أمر فيه بأعمال موصوفة فهو لا يحتاج الى نية، ومن جملة هذه الأعمال هي الإقامة

(١) هنافي النسخة رقم (٤٥) «مسألة قال علي الخ لا نرى داعياً لفصل هذا عما قبله بنون جديد، بل هو باقي البحث (٢) في النسخة رقم (٤٥) «للاقامة للمدد» الخ وما هنا هو الصحيح (٣) في النسخة رقم (١٦) «التي فرض الله تعالى بها» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «فلا يجوز أن تؤدي الا بنية» (٥) في النسخة رقم (١٦) «على ثلاث وصير به» الخ وهو خطأ *

والسفر ، فلا يحتاج فيهما الى نية أصلاً ، لكن متى وجدا وجب لكل واحد منهما الحكم الذى أمر الله تعالى به فيه ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق . وهذا قول الشافعى وأصحابنا *
 ١٦٥ - مسألة - ومن ابتدأ صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر ، أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم - : أهم فى كلا الحالتين *

يرهان ذلك ما ذكرناه من أن الإقامة غير السفر ، وأنه لا يخرج عن حكم الإقامة مما هو إقامة إلا ما أخرجه نص ، فهو إذا نوى فى الصلاة سفراً فلم يسافر بعد ، بل هو مقيم ، فله حكم الإقامة ، وإذا انتحى وهو مسافر فنوى فيها الإقامة فهو مقيم بعد لا مسافر ، فله أيضاً حكم الإقامة ، إذ انما كان له حكم السفر بالنص المخرج لتلك الحال عن حكم الإقامة ، فإذا بطلت تلك الحال بطلان نيته صار فى حال الإقامة . وبالله تعالى التوفيق *

١٧٥ - مسألة - ومن ذكر وهو فى سفر صلاة نسيها أو نام عنها فى أقامته صلاة ركعتين ولا بد ، فإن ذكر فى الحضر صلاة نسيها فى سفر صلاة ركعتين أو نام عنها فى أقامته صلاة ركعتين ولا بد *

وقال الشافعى : يصليها فى كلتا الحالتين أو بما *
 وقال مالك : يصليها إذا نسيها فى السفر فذكرها فى الحضر ركعتين ، وإذا نسيها فى الحضر فذكرها فى السفر صلاة ركعتين *
 فذكرها فى السفر صلاة ركعتين أو بما *

حجة الشافعى : أن الأصل الإتمام ، وإنما القصر رخصة *
 قال على : وهذا خطأ ، ودعوى بلا يرهان ، ولو أوردنا ما مرسته لقلنا : بل الأصل القصر ، كما قالت عائشة رضى الله عنها : « فرضت الصلاة ركعتين فزيدى صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ولكننا لا نرضى بالشغب ، بل نقول : أن صلاة السفر أصل ، وصلاة الإقامة أصل ، ليست أحدهما فرعاً للآخرى ، فيبطل هذا القول *
 واحتج مالك بأن الصلاة إنما تؤدى كما تزم إذا قامت *

قال على : وهذا أيضاً دعوى بلا يرهان ، وما كان هكذا فهو خطأ ، وهو أول من يخالف هذا الأصل ويهدمه فى كل موضع ، إلا هنا فإنه تناقض ، وذلك أنه يقول : من فاتته صلاة الجمعة فإنه لا يصليها إلا أربع ركعات ، ومن فاتته فى حال مرضه صلوات كان حكمها الوصلها أن يصليها قاعداً أو مضطجعا أو موثقاً فذكرها فى محته - : فإنه لا يصليها الا قاعداً ومن ذكر فى حال المرض المذكور صلاة فاتته فى محته كان حكمها أن يصليها قاعداً فإنه لا يصليها الا قاعداً أو مضطجعا ، ومن صلى فى حال خوف ركبا أو ماشيا صلاة نسيها فى حال الأمن فإنه يؤدّيها ركبا أو ماشيا ، ومن

ذكرفي حال الأمن صلاة نسبيافي حال الخوف حيث لو صلاها الصلاه اركبا وماشيا فانه لا يصليها الا نازلا قائما ، ومن نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها الا متوشئا فذكرها في حال نيم صلاها بتيمة ، ولو نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصليها الا تيمما فذكرها والماء معه فانه لا يصليها الا متوشئا ، والقوم أصحاب قياس يزعمهم ، وهذا مقدار قياسهم !

وأما نحن فان حجتنا في هذا انما هو قول رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها » فانما جعل عليه السلام وقتها وقت ادائها لا الوقت الذي نسبها فيه او نام عنها ، فكل صلاة تؤدي في سفر فهي صلاة سفر ، وكل صلاة تؤدي في حضر فهي صلاة حضر ولا يد

فان قيل : فان في هذا الخير : « كما كان يصليها لوقتها »

قلنا : هذا باطل ، وهذه لفظة موضوعة لم تأت قط من طريق فيها خير

قال علي : واما قولنا : أن نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فانه لا يصليها الا اركبا : فهو قول الأوزاعي ، والشافعي ، وغيرهما ، واما قولنا : ان نسبيافي حضر فذكرها في سفر فانه يصليها سفرية : فهو قول روى عن الحسن . والله تعالى التوفيق

وقال الشافعي : لا يقصر إلا من نوى القصر في تكبيرة الاحرام

قال علي : وهذا خطأ ، لأن الشافعي قد تناقض ، فظهر النية للاتمام ، وهذا على أصله الذي قد بينا خطأه فيه ، من ان الأصل عنده الاتمام ، والقصر دخيل ، وقد بينا أن صلاة السفر ركعتان ، فلا يلزمه الا ان ينوي الظهر ، او العصر ، او العتمة فقط ، ثم ان كان مقباضي اربع ، وان كان مسافرا فهي ركعتان ولا بد ، ومن الباطل ازامه النية في أحد الوجوه دون الآخر . والله تعالى التوفيق

٥١٨ - مسألة - فان صلى مسافر بصلاة امام مقبم قصر ولا بد ، وان صلى مقبم بصلاة مسافر أتم ولا بد ، وكل أحد يصلي لنفسه ، وإمامة كل واحد منهما للاستحسان جائزة ولا فرق

روينا من طريق عبد الرزاق عن سعيد بن السائب عن داود بن أبي حاتم قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر ؟ فقال : ركعتان قلت : كيف ترى ونحن ههنا يعني ؟ قال : ويحك ! سمعت برسول الله ﷺ آمنتم به ؟ قلت : نعم قال : « فانه كان يصلي ركعتين » فصل ركعتين إن شئت أودع . وهذا بيان جلي بأمر ابن عمر المسافر (١) أن يصلي خلف القمركعتين فقط

(١) في النسخة رقم (٤٥) « بيان جلي من ابن عمر للمسافر » الخ

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحمن بن عويم بن حذلم (١) قال : كان أبي إذا أدرك من صلاة المقيم ركعة وهو مسافر صلى إليها أخرى ، وإذا أدرك ركعتين اجتزأ بهما *
قال علي : نعم بين حذلمين كبار أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه *
وعن شعبة عن مطرب بن فيل (٢) عن الشعبي قال : إذا كان مسافراً فأدرك من صلاة المقيم ركعتين اعتد بهما *

وعن شعبة عن سليمان التيمي قال : سمعت طاووساً وسأله عن مسافر أدرك من صلاة المقيمين ركعتين ؟ قال : يجزأ به *
قال علي : برهان محقق لنا ما قد صح عن رسول الله ﷺ من أن الله تعالى فرض على لسانه

ﷺ الصلاة الحضر أو بما وصلة السفر ركعتين *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبيد بن عبد الرحمن عن محمد بن شعيب أنا الأوزاعي عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عمر بن أمية أن رسول الله ﷺ قال له : « إن الله قد وضع عن المسافر الصيام (٣) ونصف الصلاة » ولم يخص عليه السلام بأموماً من إمام من متفرد (وما كان بك نسياً) وقال تعالى (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازر الذرية) *
قال علي : والمعجب من السالكين والشافعيين والحنيفيين القائلين بأن المقيم خاف

المسافر يتم ولا ينتقل إلى حكم إمامه في التقصير ، وإن المسافر خلف المقيم ينتقل إلى حكم إمامه في الأعمام ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم ولو صح قياس في العالم لكان هذا أصح قياس يوجد ولكن هذا مما تركوا فيه القرآن والسنة والقياس ، *
وما وجدت لهم حجة الا ان بعضهم قال : ان المسافر إذا نوى في صلاته الإقامة لزمه أتمامها ، والمقيم إذا نوى في صلاته السفر لم يقصرها ، قال : فإذا خرج بيته إلى الأعمام فأحرقى ان يخرج إلى الأعمام بحكم إمامه *
قال علي : وهذا قياس في غاية الفساد ، لأنه لانسبة ولا شبه بين صرف النية من سفر إلى إقامة وبين الإتمام بإمام مقيم ، بل التشبيه بينهما هوس ظاهر *

(١) يفتح الحاء المهملة واسكان الذال المعجمة وفتح اللام (٢) كذا في جميع الأصول ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بالقلم بكسر الفاء ولم أجدهم ترجمة ولا ذكرافي شيء من الكتب (٣) في النسخة رقم (١٦) « الصوم » وما هاتاهو الموافق للنسختين رقم (١٤ و ٤٥) وللنسائي (ج ١ ص ٣١٥) *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ : « انما جعل الامام ليؤتم به » فقلنا لهم : فتولوا للمقيم خلف السافر: أن يأمهم به إذن فقال قائمهم : قدسنا : « أو أصلا تركنا فاقوم سفر » فقلنا : لو صح هذا لكان عليكم ، لأن فيه أن السافر لا يتم ، ولم يفرق بين مأموم ولا امام ، فالواجب على هذا أن السافر جملة يقصر ، والمقيم جملة يتم ، ولا يراعى أحدهما حال إمامه . والله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الخوف ﴾

٥١٩ — مسألة — من حضره خوف من عدو ظالم كافر، أو باغ من المسلمين، أو من سيل، أو من نار، أو من حشر، أو وسع، أو غير ذلك وهم في ثلاثة فصاعداً — : فأمرهم بخير بين أربعة عشر وجهاً ، كلها صح عن رسول الله ﷺ ، قد بيناها نافية البيان والتقصي في غير هذا الكتاب ، والحمد لله رب العالمين *

وأما كتبنا كتابنا هذا للعلمي والمبتدئ وتذكيرة للعالم، فنذكر ههنا بعض تلك الوجوه، مما يقرب حفظه ويسهل فهمه ، ولا يضمفعله ، والله تعالى التوفيق *

فإن كان في سفر ، فإن شاء صلى بطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا ، ثم تأتي طائفة أخرى فيصلى بهم ركعتين ثم يسلم ويسلمون ، وإن كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات ، وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين ، وإن كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات ، الأولى فرض الامام ، والثانية تطوع له . *

وإن شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ويميزهما ، وإن شاء هو سلم ، وإن شاء لم يسلم ، ويصلى بالأخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويميزهم ، وإن شاءت الطائفة أن تقضى الركعة والامام واقف فعلت ، ثم فعل الثانية أيضاً كذلك .

فإن كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا بد وقضوا ركعة ثم سلموا ، ثم تأتي الثانية فيصلى بهم الركعة الثانية ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة ثم سلم ويسلمون .

فإن كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فإذا جلس قاموا فقضوا ركعة وسلموا وتأتى الأخرى فيصلى بهم الركعة الباقية ، فإذا قعد صلوا ركعة ثم جلسوا وتشهدوا ، ثم صلوا الثالثة ثم يسلم ويسلمون *

فإن كان وحده فهو خير بين ركعتين في السفر أو ركعة واحدة ونجزه ، وأما الصبح

فأنتان ولا بد والمغرب ثلاث ولا بد، وفي الحضرة أربع ولا بد *

سواء ههنا الطائف من طلب (١) بحق أو بغير حق *

قال الله تعالى: (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا لكم عدوا مبيناً . وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم وثلاث طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) فهذه الآية تقتضي بمومنها الصفات التي قلنا نسا *

ثم كل ما صبح عن رسول الله ﷺ فلا يحل لأحد أن يرغب عن شيء منه قال الله تعالى آمراً لرسوله ﷺ أن يقول: (قل اتقوا الله في الصراط مستقيم ديناً قبيلاً إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) . وقال تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) وكل شيء فله رسول الله ﷺ فهو من ملة ، وملة هي ملة إبراهيم عليه السلام *

وقد ذكرنا قبل هذا يسير في باب من نسي صلاة فوجد جماعة يصلون بصلية صلاة أخرى في حديث أبي بكره وجابر: «أن رسول الله ﷺ صلى بطائفة ركعتين في الخوف ثم سلم، و بطائفة أخرى ركعتين ثم سلم» وذكرنا من قال ذلك من السلف، فأغنى عن اعادته، وهذا آخر فعل رسول الله ﷺ، لأن أبا بكره شهده معه ولم يسلم إلا يوم الطائف، ولم ينز عليه السلام بعد الطائف غير نبوك فقط ، فهذه أفضل صفات صلاة الخوف لما ذكرنا ، وقال بهذا الشافعي وأحمد بن حنبل *

وقد ذكرنا أيضاً حديث ابن عباس: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضرة أرباعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا أحمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى ابن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري حدثني أشعث بن سلم - هو ابن أبي الشعاء - عن الأسود بن هلال عن ثلبة بن زهدم قال . «كنا مع سميد بن المصالي ببلبرستان فقال: أياكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ؟ فقال حذيفة : أنا ، فقام حذيفة ووصف الناس خلفه صفين ، صفاً خلفه وصفاً موازى العدو ، فصلى بالذين خلفه ركعة ، وانصرف هؤلاء إلى مكان مؤلاء ، وجاء أولئك ، فصلى بهم ركعة ولم يقضوا» قال سفيان: وحدثني الركين

ابن الربيع عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ مثل صلاة حذيفة * قال علي : الأسود بن هلال ثقة مشهور ، وثلبة بن زهدم أحد الصحابة حنظلي وفد على رسول الله ﷺ وسمع منه وروى عنه *

وصح هذا أيضاً مسنداً من طريق يزيد بن زريع وأبي داود الطيالسي كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن يزيد الفقير عن جابر عن النبي ﷺ ، وأخبر جابر أن القصر المذكور في الآية عند الخوف هو هذا ، لا كون الصلاة ركعتين في السفر *

وصح أيضاً من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وروى أيضاً عن ابن عمر ، فنهذ آثار متظاهرة متواترة ، وقال بهذا جمهور من السلف ، كما روى عن حذيفة أيام عثمان رضي الله عنه ، ومن معهم الصحابة ، لا ينكر ذلك أحد منهم ، وعن جابر وغيره *

ورويان عن أبي هريرة : انه صلى عن ممة صلاة الخوف ، فصلاها بكل طائفة ركعة إلا انه لم يقض ولا أمر بالقضاء *

وعن ابن عباس : يومئذ ركعة عند القتال *

وعن الحسن : أن أبا موسى الأشعري صلى في الخوف ركعة *

وعن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : اذا كانت المسابقة فانما هي ركعة يومئذ إيماء حيث كان وجهه ، راكباً كان أو ماشياً *

وعن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال في صلاة العارضة : ركعة *

ومن طريق سميد بن عبد العزيز عن مكحول في صلاة الخوف : اذا لم يقدر القوم على أن يصلوا (١) على الأرض صلا على ظهور الدواب ركعتين ، فاذا لم يقدر واقر ركعة وسجدتان ، فان لم يقدروا آخر واحد يأمونوا *

قال علي : أما تأخيرها عن وقتها فلا يحمل البتة ، لأنه لم يسمح الله تعالى في تأخيرها ولا رسوله ﷺ ، قال الله تعالى (فان خفتم فرجالاً أو ركباناً) *

وقال سفیان الثوري : حدثني سالم بن عجلان الأفلح سمعت سميد بن جبير يقول : كيف يكون قصر وهم يصلون ركعتين ؟ وانما هو ركعة ركعة ، يومئذ بها حيث كان وجهه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «على ان لا يصلوا» وهو خطأ *

وعن شعبة عن أبي مسلمة (١) هو سعيد بن يزيد عن أبي نصره عن جابر بن غراب (٢) كنا مصافى المدو (٣) بفارس، ووجهنا إلى المشرق، فقال هرم بن حيان: ليركع كل إنسان منكم ركعة تحت جسته حيث كان وجهه *

وعن عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة ومحمد بن أبي سليمان وتنادة عن صلاة المسابقة؟ فقالوا: ركعة حيث كان وجهه *

وعن وكيع عن شعبة عن المنيرة بن مقسم عن إبراهيم مثل قول الحكم، ومحمد، وتنادة * وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد في قول الله تعالى (فإن خفتم فرجالا أو ركباناً) قال: في المدو يصلى راكباً وراجلاً يومئذ، حيث كان وجهه، والركعة الواحدة تجزئ، وبه يقول سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه *

قال علي: وهذان العملاقان أحب العمل إلينا، من غير أن نرغب عن سائر ما صحح عن رسول الله ﷺ في ذلك، ومما ذهبنا إليه من هذا، لكن ملنا إلى هذين لتسهيل العمل فيما على كل جاهل، وعالم، ولكثرة من رواهما عن النبي ﷺ، ولكثرة من قال بهما من الصحابة والتابعين، ولتواتر الخبر بهما عن رسول الله ﷺ، ولوافقتهما القرآن * وقد قال بعض من لا يبالي بالكذب، عصبية لتقليده المهلك له: ألا أمر عندنا على أنهم قضوا! *

قال علي: هذا انسلاخ من الحياء جملة، وقصد إلى الكذب جهاراً! ولا فرق بين من قال هذا القول وبين من قال: ألا أمر عندنا على أنهم أتوا أرباباً * وقال: لم نجد في الأصول صلاحاً من ركعة *

وقلتناهم: ولا وجدتم في الأصول صلاة الإمام بطائفتين، ولا صلاة إلى غير القبلة، ولا صلاة يقضى فيها المأموم ما فاتته قبل تمام صلاة إمامه، ولا صلاة يقف المأموم فيها لاهو يصلى مع إمامه ولا هو يقضى ما بقى عليه من صلاته، وهذا كله عندكم جائز في الخوف، ولا وجدتم شيئاً

(١) يفتح اليم واسكان السين وفي النسخة رقم (١٦) «عن أبي مسلمة» وهو خطأ (٢) كذا في أكثر الأصول، ولم أجده ترجمة وضبط في النسخة رقم (١٤) «غراب» بالعين والراء المجعوتين ووضع عليه علامة التصحيح وما أظنه صحيحاً فإن الذهب لم يذكر في المشتبه «غراب» ولم يذكر شرح القاموس مادة «غزب» (٣) أى نصف وجه المدو، وهذا هو الصواب الذي في النسخة رقم (١٤) وفي باقي الأصول «نصلى في المدو» وهو خطأ ظاهر *

من الديانة حتى جاءه رسول الله ﷺ عن الله تعالى، والأصول ليست شيئاً غير القرآن والسنة.

فان قيل: قد روي من طريق حذيفة: انه أمر بقبضه ركعة *

قلنا: هذا انفرد به الحجاج بن أرطاة، وهو ساقط لا يحمل الرواية عنه، ثم لو صح للمانع

من رواية الثقات أنهم لم يقضوا، بل كان يكون كل ذلك جائزاً *

وقال بعضهم: قد روي عن حذيفة صلاة الخوف ركعتين (١) وأربع سجعات *

قلنا: هذان روايتي الخافي وهو ضعيف، عن شريك، وهو مدلس، وخديج،

وهو مجهول، ثم لو صح ذلك لكان مقصوداً به صلاة إمامهم بهم *

وكذلك القول في رواية سليم بن صليح (٢) السلولي وهو مجهول عن حذيفة: أنه قال

لسعيد: مرطاة من أصحابك فيصلون معك وطائفة خلقكم، فتصلي بهم ركعتين وأربع سجعات

وهكذا قول: في صلاة الإمام بهم *

وقال بعضهم: قد صح عن النبي ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» *

قلنا: نعم، إلا ما جاء نص فيه أنه أقل من مثنى، كالوتر وصلاة الخوف، أو أكثر من مثنى

كالظهر والمصر والمشاء *

وقال بعضهم: قد نهى عن البتراء *

قال علي: وهذه كذبة وخبر موضوع وما ندرى البتراء في شيء من الدين والله الحمد *

وقال بعضهم: اتم تمييز وإن للإمام أن يصلي بهم إن شاء ركعة ويسلم وإن شاء

وصلها بأخرى بالطائفة الثانية، وييقين ندرى أن ما كان للمرء فله وز كفوه تطوع لا فرض،

وإذ ذلك كذلك فبحال أن يصل فرضه بتطوع لا يفعل بينهما سلام *

قال علي: إنما يكون ما ذكرنا فيما لم يأت به نص، وأما إذا جاء النص فالنظر كله

باطل، لا يحمل به ممارسة الله تعالى ورسوله ﷺ *

ثم قولهم: ألبس معلى الفرض من إمام أو منفرد - عندكم وعندنا - بخيرا بين

أن يقرأ مع أم القرآن سورة إن شاء طويقة وإن شاء قصيرة وإن شاء اقتصر على أم

القرآن فقط وإن شاء سبح في ركوعه وسجوده نسيحة نسيحة وإن شاء طولها وأغن

قولهم: نعم، قلنا لهم: فقد اجمعت ههنا ما قد حكمتم بأنه باطل ومحال من صلته (٣)

(١) كذا في الأصلين (٢) سليم بن صليح بالصاد المهملين و بالتصغير فيهما *

(٣) أي من وصله الفرض بالتطوع، ودأ على من أنكروا صلاة الإمام ركعة فريضة بالطائفة

فريضة بما هو عندكم تطوع ان شاء فعله وان شاء تركه. *
قال حلى : وليس كما قالوا ، بل كل هذا خير فيه البر ، فان طول فريض اداءه ،
وان لم يطول ففريض اداءه ، وان كان صلى ركعة في الخوف فهي فريضة ، وان صلى ركعتين
فهما فريضة ، كما فعل عليه السلام وكما امر (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى) *
(لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

قال حلى : وسائر الوجوه الصحاح التي لم تذكر أخذ يعضها حلى بن أبى طالب رضى الله
عنه ، وأبو موسى الاشعري ، وابن عمرو جماعة من التابعين والفقهاء رضى الله عنهم *
وهنا أقول لم نصح قطع رسول الله ﷺ ، ولم تروعه أصلاً بل كنروا بيت من دون
رسول الله ﷺ ، فن الصحابة رضى الله عنهم عبد الرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس ،
والحسن بن عمرو الغفارى ، ومن التابعين مسروق ، ومن الفقهاء الحسن بن حى ، وحسيد
الرؤاسى صاحبه ، ومن جعلتها قول روى عنه سهل بن أبى حمزة ، رجس ماله الى القول به ،
بعد أن كان يقول يعض الوجوه التي صححت عن رسول الله ﷺ ، وهو : أن يصف
الامام أصحابه طائفتين ، احدهما خلفه والثانية مواجهة المدو ، فيصلى الامام بالطائفة التي
معه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية ثبت واقفاً وآتت هذه الطائفة لأنفسها
الركعة التي بقيت عليها ، ثم سلت ونهضت فوقفت بازاء المدو ، والامام في كل ذلك
واقف في الركعة الثانية ، وتأتى الطائفة الثانية التي لم تصل فتصلى خلف الامام وتكبر ،
فيصلى بهم الركعة الثانية بسجديتها ، هي لهم أولى ، وهي للامام ثانية ، ثم يجلس الامام
ويتشهد ويسلم ، فاذا سلم قامت هذه الطائفة الثانية فقصت الركعة التي لها *

قال حلى : وهذا العمل المذكور - قضاء الطائفة الأولى والامام واقف ، وقضاء الطائفة
الثانية بعد أن يسلم الامام - لم يأت قط جمع هذين القضاءين على هذه الصفة في شيء مما صح عن
رسول الله ﷺ أصلاً ، وهو خلاف ظاهر القرآن ، لأنه تعالى قال : (ولتأت طائفة أخرى لم
يسلوا فليصلوا ما أمركم) ولأن الطائفة لم تصل بعض صلاتهم ، وما كان خلافاً لظاهر القرآن
دون من بين النبي ﷺ - : فلا يجوز القول به ، وليس يوجب هذا القول قياس ولا

الأولى ثم صلاته أخرى تطوعاً بالطائفة الثانية موصولة بالأولى من غير فصل بالسلام وهكذا
رسم في الأصلين «صلته» على هذا المنى على الصواب ، وظن ناسخاً الأصلين أن صوابه
«صلاته» وهو ظن خطأ بل الصواب ما ذكرناه . *

نظر ، وليس تقليد سهل بن أبي حشمة رضى الله عنه بأولى من تقليد من خالفه من الصحابة ،
عن قنبر بن شاذان ، كعمرو ، وابن عمرو ، وأبي موسى ، وجابر ، وابن عباس ، والحكم بن عمرو ،
وحذيفة وثلبة بن زهدم ، وأنس ، وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم . *

فان قيل : إن سهل بن أبي حشمة روى بعض تلك الأعمال وخالفه ، ولا يجوز أن يظن
به أنه خالف ما حضر مع رسول الله ﷺ إلا لأمر علمه هو ناسخ لما رواه . *

قلنا : هذا باطل ، وحكم بالظن ، وترك لليقين ، وإضافة الى صاحب رضى الله عنه
مالا يحل أن يظن به ، من أنه روى لنا للنسوخ وكنم الناسخ ، ولا فرق بين قولكم
هذا وبين من قال : لا يصح عنه أنه يخالف ما روى ، فالداخله أعماهى فيها روى عنه مما أضيف
اليه ، لا فيها رواه هوعن النبي ﷺ ، واستدل على ذلك بأنه لا يجوز أن يخالف حكم
رسول الله ﷺ . *

قال على : ولسنا نقول : بشىء من هذين القولين ، بل نقول : إن الحق أخذ رواية
الراوى ، لا أخذ رأيه ، إذ قد يتأول فهم ، وقد ينسى ، ولا يجوز البتة أن يكتم الناسخ
ويروى المنسوخ . *

ولا يجوز لهم أن يوهوا هنا بعمل أهل المدينة ، لأن ابن عمرو ، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة ،
والزهري مخالفون لاختيار مالك ، وما وجدنا ما اختاره مالك عن أحد قبله إلا عن سهل بن
أبي حشمة وحده . والله تعالى التوفيق . *

ومنها قول رويناه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وإبراهيم النخعي ، أخذ به
أبو حنيفة وأصحابه إلا أن أبا يوسف رجع عنه ، وهو ان يصفهم الامام صفين : طائفة خلفه ، وطائفة
بازاء المدو ، فيصل بالى خلفه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية وقف ، ونهضت
الطائفة التى صلت معه فوقوا بازاء المدو ، وهم فى صلاتهم بمد ، ثم تأتى الطائفة التى كانت بازاء
المدو فتكبر خلف الامام ، ويصلى بهم الامام الركعة الثانية له . وهى لهم الأولى ، فاذا جلس وتشهد
سلم ، وتنهض الطائفة الثانية التى صلت معه الركعة الثانية ، وهم فى صلاتهم . فتقف بازاء المدو ،
وتأتى الطائفة التى كانت صلت مع الامام الركعة الأولى فترجع الى المكان الذى صلت فيه مع
الامام ، فتقف فيه الركعة التى بقيت لها ، وتسلم ، ثم تأتى فتقف بازاء المدو ، وترجع الطائفة
الثانية الى المكان الذى صلت فيه مع الامام ، فتقف فيه الركعة التى بقيت لها إلا أن أبا حنيفة
زاد من قبل رأيه زيادة لاتعرف من أحد من الأمة قبله ، وهى أنه قال : تنفض الطائفة الأولى

الركعة التي بقيت عليها بلا قراءة شيء من القرآن فيها ، وتقضى الطائفة الثانية الركعة التي بقيت عليها بقراءة القرآن فيها ولا بد ١ *

قال على : وهذا عمل لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك أن فيه مما قد يخالف كل أثر جاء في صلاة الخوف تأخير الطائفتين معاً إتمام الركعة الباقية لهما إلى أن يسلم الإمام ، فبتبدىء أولاً بالقضاء ، ثم لا تقضى الثانية إلا حتى تسلم الأولى ، وفيه أيضاً يخالف كل أثر روي في صلاة الخوف بحج كل طائفة للقضاء خاصة إلى الموضع الذي صلت فيه مع الإمام بعد أن زالت عنه إلى مواجهة العدو *

فإن قيل : قد روي نحوه هذا عن ابن مسعود *

قلنا : قلتم الباطل والكذب ، إنما جاء عن ابن مسعود سعن طريق واهية خبر فيه ابتداء الطائفتين معاً بالصلاة مع الإمام ، وأن الطائفة التي صلت آخر أخى بدأت بالقضاء قبل الثانية ، وليس هذا في قول أبي حنيفة ، وأنتم تنظمون خلاف صاحب ، لا سيما إذا لم ير عن أحد من الصحابة خلافه *

فإن قالوا : إنما نخبرنا ابتداء طائفة بد طائفة أتباعاً للإمامية *

قلنا : فقد خالفتم الآية في إيجابكم صلاة كل طائفة ما بقي عليها بد تمام صلاة الإمام ، وإنما قال تعالى : (فليصلوا معك) فخالفتم القرآن وجميع الآثار عن النبي ﷺ بحجها وسقيمتها ، وجميع الصحابة رضي الله عنهم بلا نظر ولا قياس *

واحج بعضهم بنادرة وهى : أنه قال : يلزم الإمام الدل بينهم ، فكما صلت الطائفة الواحدة أولاً فكذلك تقضى أولاً ١ *

قال على : وهذا باطل ، بل هو الجور والحماة ، بل المدل والتسوية هو أنه إذا صلت الواحدة أولاً أن تقضى الثانية أولاً ، فتأخذ كل طائفة بحظها من التقدم بحظها من التأخر *

وقال بعضهم : لم يزل قطعاً مومناً بدأ بالقضاء قبل تمام صلاة إمامه . *

ف قيل لهم : ولا رأيتم قطعاً مومناً يترك صلاة إمامه ويمضى إلى شمله ويقف برهة طويلاً بعد تمام صلاة إمامه لا يقضى ما فاتته منها ، وأنتم تقولون : بهذا ينير نص ولا قياس ، ثم تسمون من اتبع القرآن والسنن الأذلك هو الضلال المبين الأسيا تقسيم أبي حنيفة في قضاء الطائفتين ، أحداهما بفراة والاخرى بغير قراءة ، فساعرف هذا عن أحد قبله ، ولا يؤيد مدرأى سيد ولا قياس *

ومنها قول ذهب إليه أبو يوسف في آخر قوله، وهو قول الحسن المثنى، وهو: أن لا تصلى صلاة الخوف بمد رسول الله ﷺ *

قال على: وهذا خلاف قول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) * قال على: إلا أن من قال: إن النكاح بمسورة من القرآن خاص للنبي ﷺ، والصلاة جالسا كذلك - لا بقدر أن ينكر على أبي يوسف قوله هنا *

ومنها قول روى عنه يناء عن الضحاك بن مزاحم، وعجاهد، والحكم بن عتيبة، واسحاق بن راهويه، وهو: أن تكبيرتين فقط تجزئان في صلاة الخوف *

وروى يناء أيضا عن الحكم، وعجاهد: تكبيرة واحدة تجزئ في صلاة الخوف *

وهذا خطأ، لأنه لم يأت به نص. والله تعالى التوفيق *

فان قال قائل: كيف تقولون بصلاة الخوف على جميع هذه الوجوه، وقد روى عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الخوف مرة، لم يصل بنا قبلها ولا بعدها؟! *

قلنا: هذا لو صح لكان أشد عليكم، لأنه يقال لكم: من أين كان لكم بأن الوجه الذي اخترتموه هو العمل الذي عمله رسول الله ﷺ إذ صلاها؛ لاسيما إن كان المتعرض بهذا حثيفيا أو مالمكيا؟ لأن اختيارها بين الفرقتين لم يأت قط عن رسول الله ﷺ، وكيف وهذا حديث ساقط؟ لم يروه إلا يحيى الحائلي، وهو ضعيف، عن شريك القاضي، وهو مدلس لا يحتج بحديثه، فكيف يستعمل ذو دين أن يمارض بهذه السوءة؟ أخا حديث الكوف من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين؟ أنهم شهدوا صلاة الخوف مع رسول الله ﷺ مرات مرة بذى قرد، ومرة بذات الرقام، ومرة بنجد، ومرة بين ضحطان وعسفان، ومرة بأرض جبهة، ومرة بنخل، ومرة بمسفان، ومرة يوم غارب بوشلبة، ومرة إما بالطائف وأما بتبوك، وقد يمكن أن يصلها في يوم مرتين للظهور والعصر، وروى ذلك عن الصحابة أكابر التابعين والثقات الأمثبات؟ ونموذ بالله من الخذلان *

قال على: وانما قلنا: بالصلاة ركعة واحدة في كل خوف لمعوم حديث ابن عباس «فرضت الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة» ولا يجوز تخصيص حكمه عليه السلام بالظنون الكاذبة. والله تعالى التوفيق *

٥٢٠ - مسألة - ولا يجوز أن يصلى صلاة الخوف بطائفتين من خلف من طالب

له بحق ، ولا أن يصل أحوال ثلاث طوائف فصاعدا ،
لأن في صلاتها بطائفتين عملا لكل طائفة في صلاتها هي منية عنه ان كانت باغية ،
ومن عمل في صلاته ما لم يؤمر به فلا صلاة له ، اذ لم يصل كما أمر*
وكذلك من صلى ركبا أو ماشيا أو معاربا أو لنير القبة أو قاعدا خوف طالب له
بحق ، لأنه في كل ذلك عمل عملا قد نهى عنه في صلاته ، وهو في كونه معطو يا باطل
حامل من كل ذلك عملا أبيض له في صلاته تلك*

ولم يصل عليه السلام قط ثلاث طوائف ، ولولا صلاته عليه السلام بطائفتين لما جاز
ذلك ، لأنه عمل في الصلاة ، ولا يجوز عمل في الصلاة إلا ما أباحه النص ، لقول رسول الله
ﷺ : « ان في الصلاة لشنلا »*

والواحد مع الإمام طائفة وصلاة جماعة*
ومن صلى كما ذكرناه ربا عن كفر أو عن باغ بطلت صلاته أيضا ، الا ان يتو في
مشبه ذلك بخوف القتال أو تحيزا إلى فئة فتجزئه صلاته حينئذ ، لأن الله تعالى قال :
(اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال
أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله) فمن ولى الكفار ظهره والبناء المفترض قتالهم
لا يتو تحيزا ولا تحرفا : فقد عمل في صلاته عملا محرما عليه ، فلم يصل كما أمر . والله
تعالى التوفيق *

وأما الفارع السباع ، والنار ، والحنش ، والجئون والحيوان المادى ، والسيل ، وخوف معاش
وخوف فوت الرفقة أو فوت متاعه ، أو ضلال الطريق — : فصلاته تامة ، لأنه لم يفعل في
ذلك إلا ما أمر به . والله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الجمعة ﴾

٥٢١ — مسألة — الجمعة ، هي ظهر يوم الجمعة ، ولا يجوز أن تصلى إلا بعد الزوال ،
وأخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الأيام*
وروي عن عبد الله بن سيلان (١) قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فقضى
صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، ثم شهدت الجمعة مع عمر بن الخطاب فقضى صلاته
وخطبته مع زوال الشمس *

(١) بكسر السين المهملة واسكان الياء المثناة التحتية *

وعن وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : صلى بنا ابن مسعود الجمعة نحيي ، وقال : إنما عجبت بكم خشية الحر عليكم *

ومن طريق مالك بن أنس في موطنه عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه قال : كنت أرى طنفسة لمقبل بن أبي طالب تطرح إلى جدار المسجد الغربي ، فإذا غشي الطنفسة كما هازل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى ، ثم رجع بمد صلاة الجمعة فنقل قائلة الضحى * قال علي : هذا يوجب أن صلاة عمر رضي الله عنه الجمعة كانت قبل الزوال ، لأن ظل الجدار مادام في الغرب منه شيء فهو قبل الزوال ، فإذا زالت الشمس صار الظل في الجانب الشرقي ولا يد . *

وعن مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابن أبي سليط : أن عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمثل (١) قال ابن أبي سليط : وكنا نصلي الجمعة مع عثمان ونصرف وما للجدار ظل . *

قال علي : بين المدينة ومثل اثنتان وعشرون ميلا ، ولا يجوز البتة أن تزول الشمس ثم يخطب ويصلى الجمعة ثم يمضي هذه المسافة قبل اصفرار الشمس إلا من طرق طرق السرايا (٢) أو ركض ركض البريد المؤجل ، (٣) وبالحرى أن يكون هذا * وقد روينا أيضا هذا عن ابن الزبير *

وعن ابن جريج عن عطاء قال : كل عيد حين يمتد الضحى ، الجمعة والأنهى والفطر ، كذلك بلغنا *

وعن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد قال : كل عيد فهو نصف النهار قال علي : أين الموهون أنهم متبعون عمل الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ؟ المشنمون بخلاف الصحاب إذا خالف تقليدكم ؟ وهذا عمل أبي بكر وعمر وعثمان وما بن مسعود ، وابن الزبير وطائفة من التابعين ! ولكن القوم لا يزالون ما قالوا : في نصر تقليدكم ! * وأما نحن فالحجة عندنا فيما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

(١) بفتح الهم واللام وآخره لام ثانية — بلغظ اللل من اللال — وهو منزل على طريق المدينة المسكة عن ثمانية وعشرين ميلا من المدينة ، قاله ياقوت (٢) الطرق — بأسكان الزاء — هو سرعة المشي (٣) منبسط هذا الحرف في النسخة رقم (١٤) بكسر الجيم المشددة ، وما أدرى وجه ذلك ولعل الكلمة مصحفة أو محرفة *

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثامنهم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن يلى بن الحارث الحارثي عن أبياس بن سلمة بن الأكو عن أبيه قال: «كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع لتتبع النقي» *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا هرون بن عبد الله ثنا يحيى بن آدم ثنا حسن بن عياش (١) ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نرجع فنرجع نواضحنا، قلت: أي ساعة؟ قال: زوال الشمس» *
 وبه إلى أحمد بن شعيب: ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح فكا ما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكا ما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكا ما قرب كبشاً، ومن راح في الساعة الرابعة فكا ما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكا ما قرب بيضة، فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» *
 حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخنفي ثنا محمد بن بشار ثنا صفوان بن عيسى ثنا محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «مثل المجرى إلى الجمعة كمثل من يهدي بدنة، ثم كمن يهدي بقرة، ثم مثل من يهدي شاة، ثم مثل من يهدي دجاجة، ثم كمثل من يهدي عصفوراً، ثم كمثل من يهدي بيضة، فاذا خرج الامام فجلس طويت الصحف» *
 وروى يانحويه من طريق الليث بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ *
 قال علي: ففي هذين الحديثين فضل التكبيري في أول النهار إلى المسجد لا تنتظر الجمعة، وبطلان قول من منع من ذلك، وقال: إن هذه الفضائل كلها آتاهي لساعة واحدة، وهذا باطل، لأن رسول الله ﷺ جعلها ساعات متنايرات (٢)، ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، فلا يلزم لأحد أن يقول: إنها ساعة واحدة *
 وأيضاً فإن درج الفضل يتقطع بخروج الامام، وخروجه إنما هو قبل النداء، وهم يقولون: إن تلك الساعة مع النداء، فظهر فساد قولهم *

(١) هو أخو أبي بكر بن عياش، وهو ثقة حجة، مات سنة ١٧٢ هـ (٢) في النسخة

وفيها أن الجمعة بعد الزوال ، لأن مالكا عن سفي ذكر خمس ساعات ، وزاد محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة والليث عن سفي عن أبي صالح عن أبي هريرة : ساعة سادسة ، وقد ذكر أن بخروج الإمام تطوى الصحف ، فصح أن خروجه بعد الساعة السادسة ، وهو أول الزوال ووقت الظهر . *

فان قيل : قدر ويتم عن سلمة بن الأكوع : « كان جمع مع رسول الله ﷺ في جمع ومانجد للحيطان فلا تستغل به » *

قلنا : نعم ، ولم ينف بسلة الظل جملة ، إنما نفى ظلا يستغلون به ، وهذا إنما يدل على قصر الخطبة وتبجيل الصلاة في أول الزوال . *

وكذلك قول سهل بن سعد : « ما كنا نقبل ولا تنفدى إلا بعد صلاة الجمعة » ليس فيه بيان أن ذلك كان قبل الزوال . *

وقد روينا عن ابن عباس : خرج علينا عمر حين زالت الشمس فخطب ، يعني للجمعة . وعن أبي اسحاق السبيعي : شهدت على بن أبي طالب يصلي الجمعة إذا زالت الشمس . وفرق مالك بين آخر وقت الجمعة وبين آخر وقت الظهر ، على أنه موافق لتأني أول وقتها هو أول وقت الظهر ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وأذهب ظهر اليوم فلا يجوز التفريق بين آخر وقتها من أجل اختلاف الأيام . وبالله تعالى التوفيق . *

٥٢٢ - مسألة - والجمعة إذا سلاها اثنتان فصاعداً ركعتان يجر فيهما بالقراءة . ومن سلاها وحده سلاهما أربع ركعات يسر فيها كلها ، لأنها الظهر ، وقد ذكرنا في باب وجوب قصر الصلاة من كتابنا حديث عمر : « صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام خير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ » (١) *

قال أبو محمد : وذهب بعض الناس إلى أنها ركعتان للقد وللجماعة بهذا الخبر . قال علي : وهذا خطأ ، لأن الجمعة اسم إسلامي لليوم ، لم يكن في الجاهلية ، إنما كان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية « المروبة » ، فسئ في الإسلام « يوم الجمعة » ، لأنه يجتمع فيه للصلاة أسماؤها من أخذ من الجمع ، فلا تكون صلاة الجمعة إلا في جماعة والأطليست صلاة جمعة ، إنما هي ظهر ، والظهر أو يجمع كقولنا (٢) *

(١) ذكرها المصنف في المسئلة ١٢٥ (ج ٤ ص ٢٦٥) (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما نصه « حكى أبو عمر بن عبد البر أن داود بن علي يرى أن الجمعة على واحد ، يعني يصلي ركعتين فقط ، وحكي

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يمهز فيها ، وهو عمل أهل الاسلام ، نقل كواف من عهده عليه السلام الى اليوم في شرق الأرض وغربها *

وأما المدد الذى يصليه الامام فيه جمعة ركعتين كاذ كرنا :- فقد اختلف فيه *

فروينا عن عمر بن عبد العزيز : الجمعة تكون بمخمسين رجلا فصاعدا *

وقال الشافعى : لا جمعة إلا بأربعين رجلا أحرارا مقيمين عقلاء بالذين فصاعدا *

وروينا عن بعض الناس : ثلاثين رجلا *

وعن غيره : عشرين رجلا *

وعن عكرمة : سبعة رجال لأقل *

وعن أبى حنيفة ، والليث بن سعد ، ومزفر ، ومحمد بن الحسن : اذا كان ثلاثة رجال والامام رابعهم صلوا الجمعة ركعتين ، ولا تكون بأقل *

وعن الحسن البصرى : اذا كان رجلان والامام ثالثهما صلوا الجمعة بمخطبة ركعتين ، وهو أحد قولى سفيان الثورى ، وقول أبى يوسف ، وأبى ثور *

وعن ابراهيم النخعى : اذا كان واحد مع الامام صليا الجمعة بمخطبة ركعتين . وهو قول الحسن بن حى ، وأبى سليمان وجميع أصحابنا ، وبه نقول *

قال على : فاما من حد تخمين فانهم ذكروا حديثاً فيه : «على الخمسين جمعة اذا كان عليهم امام» وهذا خبر لا يصح ، لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة ، والقاسم هذا ضعيف (١) *

عنه أبو محمد خلافاً هذا «اه» وأقول : لم يحك ابن حزم شيئاً عن داود ، ويظهر لى ان نقل ابن عبد البر صواب ، ولتلك لم يذكر ابن حزم رأى داود ، وإنما رد على من قال ان المنفرد يصليها ركعتين كما ترى ، وأقول أيضاً : إن ما رد به ابن حزم ليس قويا وليس حجة ، وإنما هو جدال ، والحق ان صلاة يوم الجمعة ركعتان للجماعة وللمنفرد على اطلاق حديث عمر ، وتسمية اليوم «يوم الجمعة» لاجتماع الناس فيه لا يمنع من ان فرض الصلاة فيه ركعتان ، إذ من شأنها الاجتماع عليها ، وليس المراد فى تسميتها «صلاة الجمعة» انها لا تكون جمعة إلا فى جماعة ، انما المراد انها صلاة يوم الجمعة كما قال تعالى . (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) وهذا معنى دقيق يحتاج الى تأمل وفقه *

(١) هو القاسم بن عبد الرحمن الشامى النمشقى وهو تابعى ثقة ، وانما جاء الضعف فى

وأما من حد بثلاثين فانهم ذكروا خبراً مرسلًا من طريق أبي محمد الأزدي — وهو مجهول — «أذا اجتمع ثلاثون رجلاً (١) فليؤمروا رجلاً يصلي بهم الجمعة»
 وأما من قال: بقول أبي حنيفة والليث فذكروا حديثاً من طريق معاوية بن يحيى عن معاوية بن سميد عن الزهري عن أم عبد الله الدوسية وقد أدركت النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة واجبة في كل قرية وإن لم يكن فيها إلا أربعة»
 وهذا لا يجوز الاحتجاج به، لأن معاوية بن يحيى ومعاوية بن سميد مجهولان
 وأيضاً فإن أبا حنيفة أول من يخالف هذا الخبر، لأنه لا يرى الجمعة في القرى، ولكن في الأمصار فقط *

فكل هذه آثار لا تصح، ثم لو صححت لما كان في شيء منها حاجة، لأنه ليس في شيء منها إسقاط الجمعة عن أقل من العدد المذكور
 وقد روى حديث ساقط عن روح بن غطيف — وهو مجهول (٢) — «لابنونا مائتين جمع بهم النبي ﷺ» فان أخذوا بالآثار أكثر فهذا الخبر هو الأكثر، وإن أخذوا بالآثار قل فسند ذكر إن شاء الله تعالى حديثاً فيه أقل
 وأما الشافعي فانه احتج بخبر صحيح وبنائه من طريق الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه: أنه كان إذا سمع نداء الجمعة ترجم على أبي أمية اسمعدين زاردة، فسأله ابنه عن ذلك؟ فقال: إنه أول من جمع بنافي هزم (٣) حرة بنى ياضة، في نقيع يعرف بتقبع الخضمات (٤)، ونحن يومئذ أربعون رجلاً (٥) *

بعض أحاديثه من قبل الذين رووا عنه، فأما إذا روى عنه ثقة لحديثه يحتاج به. وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١٦٤) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمية باسنادين، وجعفر هو الحنفى الدمشقي وهو متروك باتفاق، ويروي عن القاسم أشياء موضوعة. (١) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦) «ثلاثون يتأ» (٢) بل هو معروف، ولكنه ضيف جداً منكر الحديث، وذكر البخاري له حديثاً في التاريخ الكبير وقال «هذا باطل» (٣) بفتح الهاء واسكان الزاي، وهو مما اطمأن من الأثر (٤) النقيع بالنون المفتوحة وكسر القاف، وهو في اللغة الموضوع الذي يستقيم فيه الماء، والخضمات بفتح الخاء وكسر الصاد المعجمتين، وانظر تحقيق هذا الموضوع في باقوت (ج ٨ ص ٣١٤ و ٣١٥ و ٤٦٤ و ٤٦٥) (٥) هذا الحديث رواه ابن اسحق في السيرة

قال حلى : ولا حجة له في هذا ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل إنه لا يجوز الجمعة بأقل من هذا العدد ، نعم والجمعة واجبة بأربعين رجلاً وبأكثر من أربعين وأقل من أربعين * واحتج من قال : بقول أبي يوسف بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد عن يحيى - هو القنطاري - عن هشام - هو الدستواقي - ثنا قتادة عن أبي نصر عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقرهم بالامامة أقرؤهم » *

وهذا خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : إنه لا تكون جماعة ولا جمعة بأقل من ثلاثة *

وأما حجتنا فهي ما قد ذكرناه قبل من حديث مالك بن الحويرث أن رسول الله ﷺ قال له : « إذا سافرنا فاذا نأقيا ، وليؤمكما أكبركما » فجعل عليه السلام لل اثنين حكم الجماعة في الصلاة *

فإن قال قائل : إن الاثنين إذا لم يكن لهما ثالث فإن حكم الإمام أن يقف المأموم على يمين الإمام ، فإذا كانوا ثلاثة فقد قيل : يقفان عن يمين الإمام ويساره ، وقد قيل : بل خلف الإمام ، ولم يختلفوا في الأربعة أن الثلاثة يقفون خلف الإمام ، فوجدنا حكم الأربعة غير حكم الاثنين *

قلنا : فكان ماذا ؟ نعم ، هو كما تقولون : في مواضع الوقوف ، إلا أن حكم الجماعة واجب لهما باتقراركم ، وليس في حكم اختلاف موقف المأموم دليل على حكم الجمعة أصلاً ، وقد حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بأن صلاة الجمعة ركعتان . وقال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فاسمعوا للذكر الله واذروا البيع) فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر وعن هذا الحكم أحد إلا من جاء نص جلي أو إجماع متيقن على خروجه عنه ، وليس ذلك إلا بالندوحده ، وبالله تعالى التوفيق *

فإن أجدد أهلها إنسان ولا أحد معه ثم أتاه آخر أو أكثر ، فسواء أتوه إثر تكبيره فإين

التي هذبها ابن هشام (ص ٢٩٠) ورواه أبو داود (ج ١ ص ٤١٣ و ٤١٤) والحاكم (ج ١ ص ٢٨١) كلاماً من طريق ابن اسحق ، ونقله باقوت (ج ٨ ص ٤٦٢) عن معجم الطبراني ، وكتاب الصحابة لأبي نعيم ، وكتاب معرفة الصحابة لابن منده ، والآثار للبيهقي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٣٣) إلى ابن حبان *

ذلك الى ان يركع من الركعة الأولى - : يجملها جمعة ويصلها ركعتين ، لأنها قد صارت صلاة جمعة ، فحقها أن تكون ركعتين ، وهو قادر على أن يجملها ركعتين بنية الجمعة ، وهي ظهر يومه ، فان جاء بعد أن ركع فإين ذلك الى أن يسلم - : فيقطع الصلاة ويتبناها صلاة جمعة ، لا يلزم ذلك ، لأنه قد نذرته الجمعة ركعتين ، ولا سبيل له الى أداء ما نذرته من ذلك إلا بقطع صلاته التي قد بطل حكمها . والله تعالى التوفيق *

٥٢٣ - مسألة - وسواء فيها ذكرنا - من وجوب الجمعة - المسافر في سفره ، والمبعدة والحرة ، والمقيم ، وكل من ذكرنا يكون ملماً فيها ، راتبا وغير راتب ، ويصلها المسجونون ، والمختفون ركعتين في جماعة بخطبة كسائر الناس ، وتصل في كل قرية صغرى أم كبرت ، كان هنالك سلطان أو لم يكن ، وإن صلحت الجمعة في مسجدين في القرية فصاعداً جاز ذلك *

ورأى أبو حنيفة ومالك والشافعي أن لا جمعة على عبد ولا مسافر . واحتج لهم من قدم في ذلك بأثر وأهبة لا تصح : أحدها مرسل ، والثاني فيه هريم وهو مجهول (١) والثالث فيه الحكم بن عمرو ، وضراء بن عمرو ، وهما مجهولان (٢) ولا يحمل الاحتجاج بمثله هذا *

(١) هريم بضم الهاء وفتح الراء وآخره ميم وهو هريم بن سفيان البجلي الكوفي وليس بمجهول كما زعم ابن حزم بل هو ثقة ، وحديثه رواه أبو داود (ج ١ ص ١٢٤) من حديث طارق بن شهاب ، وهو مرسل لأن طارقاً رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ولكن رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) عن طارق عن أبي موسى وصححه على شرط الشيخين ، ونقل شارح أبي داود عن البيهقي في المعرفة نحوه بزائدة أبي موسى أيضاً لحديث صحيح ، وانظر تفصيل الكلام عليه في شرح أبي داود ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣١٤ و ٣١٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) «الحكم أبو عمرو وضراء أبو عمرو» وهو صواب في الأول خطأ في الثاني ، لأن الحكم بن عمرو هو الجزري وكنيته أبو عمرو . وحديثه نسبه الزيلعي (ج ١ ص ٣١٥) الى البيهقي ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ٢٧٩) الى العقيلي والحاكم إلى أحمد ، وقتل ابن حجر في لسان الميزان عن البخاري أنه قال في الحكم في هذا الحديث « لا يتابع على حديثه » وعن الأزدى أنه قال « كذاب ساقط » *

ولوثثنا لما رضناهم بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: «بلغني أن رسول الله ﷺ جمع بأصحابه في سفر، وخطبهم يتوكل على عصا» ولكننا والله الحمد في غنى بالصحيح عما لا يصح *

واحتجوا بأن رسول الله ﷺ لم يجهر في صلاة الظهر بمرقة، وكان يوم جمعة *

قال على: وهذه جرأة عظيمة! وما روى قط أحد أنه عليه السلام لم يجهر فيها، والقاطع بذلك كاذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ، قد قفا مالا علم له به! *

وقد قال عطاء وغيره: إن وافق يوم عرفة يوم جمعة جهر الامام *

قال على: ولا خلاف في أنه عليه السلام خطب وصلى ركعتين وهذه صفة صلاة الجمعة، وحتى لو صح لهم أنه عليه السلام لم يجهر لما كان لهم في ذلك حجة أصلاً، لأن الجهر ليس فرضاً، ومن أسر في صلاة جهر أو جهر في صلاة سر فصلاته تامة، لما قد ذكرنا قبل *

ولجأ بعضهم إلى دعوى الاجماع على ذلك! وهذا مكان هان فيه الكذب على مدعيه *

ورويناه عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: من ادعى الاجماع كذب *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ومحمد بن عبد السلام الخشني، قال ابن وضاح: ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع، وقال محمد بن عبد السلام الخشني: ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثم اتفق وكيع، وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة: أنهم كتبوا إلى عمر بن الخطاب يسألونه عن الجمعة وهم بالبحرين؟ فكتب إليهم: أن اجموا حينما كنتم، وقال وكيع: انه كتب *

وعن أبي بكر بن أبي شيبة: ثنا ابو خالد الأحمر عن عبد الله بن يزيد قال: سألت سعيد ابن المسيب: على من تجب الجمعة؟ قال: على من سمع النداء *

وعن القعنبي عن داود بن قيس شمعتم عمرو بن شعيب وقيل له: يا أبا إبراهيم، على من تجب الجمعة؟ قال: على من سمع النداء *

فعم سعيد وعمرو وكل من سمع النداء، ولم يخص عبداً ولا مسافراً من غيرها *

وعن عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار ثنا صالح بن سعد المكي: أنه كان مع عمر بن عبد العزيز وهو متبدي بالسويداء (١) في أمارته على الحجاز، فحضرت الجمعة، فنهزوا

(١) تصغير سوداء، وهو موضع على إثنين من المدينة على طريق الشام. قاله ياقوت *

له مجلساً من البلحاء ، ثم أذن المؤذن بالصلاة ، فخرج اليهم عمر بن عبد العزيز ، فجلس على ذلك المجلس ، ثم أذنوا أذاناً آخر ، ثم خطبهم ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى بهم ركعتين وأعلن فيهما بالقراءة ، ثم قال لهم : إن الامام يجمع حينئذ كان *

وعن الزهرى مثل ذلك ، وقال : إذ سئل عن المسافر يدخل قرية يوم الجمعة فينزل فيها ؟ قال : اذا سمع الأذان فليشهد الجمعة *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة قال : اذا كانوا سبعة في سفر فجمعوا ، يحمد الله ويتن علىه ويخطب في الجمعة والأضحى والفطر *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة : أيما عبد كان يؤدي الخراج فعليه أن يشهد الجمعة ، فان لم يكن عليه خراج أو شغل له عمل سيده . فلاحمة عليه *

قال علي : الفرق بين عبد عليه الخراج وبين عبد لا خراج عليه دعوى بلا برهان ، فقد ظهر كذبه في دعوى الاجماع *

فليجأ الى أن قالوا : روى عن علي بن أبي طالب : لاجمة على مسافر *

وعن أنس : أنه كان ينسأور سنة أو سنتين فكان لا يجمع *

وعن عبد الرحمن بن سمرة : أنه كان بكابل شتوة أو شتوتين فكان لا يجمع *

قال علي : حصلنا من دعوى الاجماع على ثلاثة قد خالفتموه أيضاً ، لأن عبد الرحمن ، وأنساً رضى الله عنهما كانا لا يجمعان ، وهؤلاء يقولون : يجمع المسافر مع الناس ويجزئه ، ورأى علي أن يستخلف بالناس من يعلى بضعفائهم صلاة العيد في المسجد أربع ركعات ،

وهم لا يقولون : بهذا ، وهذا عمر بن الخطاب يرى الجمعة عموماً *

قال علي : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا

الى ذكر الله وذروا البيع) *

قال علي : فهذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بغير نص من رسول

الله ﷺ . وكذلك قول رسول الله ﷺ وحكمه وقوله أن صلاة الخوف ركعة *

وأما امامة المسافر ، والعيد في الجمعة فان أبا حنيفة ، والشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهم قالوا :

يجوز ذلك ، ومنع مالك من ذلك ، وهو خطأ ، أول ذلك قوله : إن المسافر يؤتي العبد اذا

حضر الجمعة كانت لهما جمعة ، فالفريق بين هذا وبين جواز إمامتهما فيها مع قول النبي

ﷺ : « وليؤمكم أكبركم » و « يؤم القوم أقرؤهم » ؟ فلم يخص عليه السلام جمعة

من غيرها ، ولا مسافرا ، ولا عبدا من حرمهم ، ولا جاء قطع عن أحد من الصحابة منع العبد من الإمامة فيها ، بل قد صح أنه كان عبد لثمان رضى الله عنه أسود مملوك أميرا له على الرتبة يصلى خلفه أبو ذر رضى الله عنه وغيره من الصحابة الجمعة وغيرها ، لأن الرتبة بها جمعة *

وأما قولنا : كان هناك سلطان أولم يكن - : فالخاضرون من مخالفينا موافقون لنا في ذلك إلا أبا حنيفة ، وفي هذا خلاف قديم ، وقد قلنا : لا يجوز تخصيص عموم أمر الله تعالى بالتجميع بنير نص جلى ، ولا فرق بين الإمام (١) في الجمعة والجماعة فيها وبين الإمام (٢) في سائر الصلوات والجماعات فيها ، فمن أين وقع لهم رد الجمعة خاصة إلى السلطان دون غيرها ؟ *

وأما قولنا : تصل الجمعة في أى قرية صغرت أم كبرت - : فقد صح عن علي رضى الله عنه : لا جمعة ولا تشرىق إلا في مصر جامع ، وقد ذكرنا خلاف عمر لذلك ، وخلافهم لعل في غيرها قصة *

وقال مالك : لا تكون الجمعة إلا في قرية متصلة بالبيان * قال علي : هذا تحديد لا دليل عليه ، وهو أيضا فاسد ، لأن ثلاثة دور قرية متصلة بالبيان ، والا فلا بد له من تحديد العدد الذى لا يقع اسم قرية على أقل منه ، وهذا مالا سبيل إليه *

وقال بعض الحنفيين : لو كان ذلك لكان النقل به متصلا * فيقال له : نعم قد كان ذلك ، حتى قطعه المقلدون بضلالهم عن الحق ، وقد شاهدنا جزيرة «ميوقة» (٣) يجمعون في قراها ، حتى قطع ذلك بعض المقلدين لمالك ، وباه بأثم النبي عن صلاة الجمعة . *

وردنا أن ابن عمر كان يمر على المياه وهم يجمعون فلا ينههم عن ذلك * وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كان يأمر أهل المياه أن يجمعوا ، ويأمر أهل كل قرية لا ينتقلون بأن يؤمر عليهم أمير يجمعهم * *

(١) في النسخة رقم (١٦) «بين الإمامة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبين الإمامة»

(٣) قال ياقوت : «بالفتح ثم الضم وسكون الواو والراء يلتقي فيه ساكنان وقاف جزيرة في شرقي الأندلس بالقرب منها جزيرة يقال لها منوة بالنون» *

ويقال لهم : لو كان قولكم حقاً وصواباً لجاء به النقل التواتر ، ولما جاز أن يجبه ابن عمر ، وقيله أبو عمر ، وأثره روى وغيره ، ولا حجة في قول قائل دون رسول الله ﷺ .
وأما قولنا : إن الجمعة جائزة في مسجدين فصاعداً في القرية - : فإن أصحاب أبي حنيفة حكوا عن أبي يوسف : أنها لا تجزى الجمعة إلا في موضع واحد من المصر ، إلا أن يكون جانبان بينهما نهر ، فيجزى أن يجمع في كل جانب منهما *
وروا عن أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأبي يوسف أيضاً : أن الجمعة تجزى في موضعين في المصر ، ولا تجزى في ثلاثة مواضع *

وكلا هذين المذهبين من السخف بحيث لا نهاية له لأنه لا يصددهما قرآن ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا إجماع ، ولا قياس *

وقد روا عن محمد بن الحسن : أنها تجزى في ثلاثة مواضع من المصر .
فإن قالوا : صلى على العيد في المصلى واستخلف من صلى بالضماء في المسجد ، فهما موضعان وهذا لا يقال : رأياً *
قلنا لهم : فقولوا : إنه لا تجزى الجمعة إلا في المصلى ، وفي الجامع قطع ، والا فقد خالفتموه ، كما خالفتموه في هذا الخبر نفسه ، إذ أمر رضى الله عنه النسي استخلف أن يصل بهم الميдав بياً *

فقلتم : هذا شاذ ! فيقال لكم : بل الشاذ هو الذي أجزئتم ، والمروف هو الذي أنكرتم ! وما جعل الله تعالى آراءكم قياساً على الأمة ، ولا عياراً في دينه ! وهلاقلتم في هذا الخبر كما تقولون في خبر المرأة وغيره : هذا اعتراض على الآية لأن الله تعالى لم الذين آمنوا بافتراض السعي إلى الجمعة ، فصارت تخصيصه اعتراضاً على القرآن بخبر شاذ غير قوي النقل في أن ذلك لا يجب إلا في مصر جامع ! *

ومنع مالك والشافعي من التجميع في موضعين في المصر *
ورأينا المنتسبين إلى مالك يحدون في أن لا يكون بين الجامعين أقل من ثلاثة أميال !
وهذا عجب عجيب !!! ولا ندري من أين جاء هذا التحديد ولا كيف دخل في عقل ذي عقل حتى يجعله ديناً ؟ نموذجاً من الخذلان . قال الله تعالى : (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلك خير لكم) فلم يقل عز وجل : في موضع ولا موضعين ولا أقل ، ولا أكثر (وما كان ربك نسياً) *

فان قالوا : قد كان أهل الموالي يشهدون مع النبي ﷺ الجمعة . *
قلنا : نعم وقد كان أهل ذى الحليفة يجتمعون معه أيضا عليه السلام ، وينا ذلك
من طريق الزهرى . ولا يلزم هذا عندكم ، وقد كانوا يشهدون معه عليه السلام سائر
الصلوات ، ولم يكن ذلك دليلا على أن سائر قومهم لا يصلون الجماعات في مساجدهم ، ولم
يأت قط نص بأنهم كانوا لا يجتمعون سائر قومهم في مساجدهم ، ولا يجحدون هذا أبدا *
ومن البرهان القاطع على صحة قولنا : أن الله تعالى إنما افترض في القرآن السعى إلى
صلاة الجمعة إذا نودى لها ، لا قبل ذلك ، وبالضرورة أن من كان على نحو نصف ميل أو
ثلث ميل لا يدرك الصلاة أصلا إذا راح إليها في الوقت الذى أمره الله تعالى بالراح إليها ،
ففسح ضرورة أنه لا بد لكل طائفة من مسجد يجتمعون فيه إذا راحوا إليه في الوقت
الذى أمروا بالراح إليه فيه أدركوا الغلظة والصلاة ، ومن قال : غير هذا فقد أوجب الراح
حين ليس بواجب ، وهذا تناقض وإيجاب ما ليس عندهم واجبا *
ومن أعظم البرهان عليهم : أن رسول الله ﷺ أتى المدينة وأما هي قرى صفار
مفرقة ، بنو مالك بن النجار في قرىتهم حوالى دورهم أموالهم ومخيلهم ، وبنو عدى بن النجار
في دارهم كذلك ، وبنو مازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ،
وبنو الحارث بن الخزرج كذلك ، وبنو عمر وبنو عوف كذلك ، وبنو عبد الأشهل
كذلك ، وسائر بطون الأنصار كذلك ، فبنى مسجده في بنى مالك بن النجار ، وجمع فيه
في قرية ليست بالكبيرة ، ولا مصر هناك ، فبطل قول من ادعى أن لاجمة إلا في مصر ، وهذا
أمر لا يجهله أحد لا مؤمن ولا كافر ، بل هو قتل الكواف من شرق الأرض إلى غربها .
وبالله تعالى التوفيق *

وقول عمر بن الخطاب : «حيثما كنتم» إباحة للجميع في جميع المساجد *
وروي نافع بن عمر بن دينار أنه قال : إذا كان المسجد يجتمع فيه للصلاة فلتصل فيه الجمعة *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لمطاء بن أبي دباح : أرايت أهل البصرة
لا يسهم المسجد الأكبر؟ كيف يصنعون؟ قال : لكل قوم مسجد يجتمعون فيه ثم يجرى
ذلك بينهم . وهو قول أبي سليمان ، وبه نأخذ *

٥٢٤ — مسألة - وليس للسيد متع عبده من حضور الجمعة ، لأنه إذ قد ثبت أنه مدعو
إليه فاسميه إليها فرض كان الصلاة فرض ولا فرق ، ولا يحل له منعه من شيء من فرائضه ،

قال تعالى : (أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) وقال رسول الله ﷺ :
ولا طاعة في معصية أعما الطاعة في الطاعة *

٥٢٥ - مسألة - ولا الجمعة على منذور بمرض ، أو خوف ، أو غير ذلك من الأعذار ، ولا على النساء ، فإن حضر هؤلاء صلوا ركعتين *

لأن الجمعة كسائر الصلوات تجب على من وجبت عليه سائر الصلوات في الجماعات ويسقط الاجابة من الأعذار ما يسقط الاجابة الى غيرها ولا فرق *

فإن حضرها المنذور فقد سقط المنذر فصار من أهلها وهي ركعتان كما قال رسول الله ﷺ ولوصلها الرجل المنذور بأمر أنه صلاها ركعتين ، وكذلك لو صلاها النساء في جماعة *

٥٢٦ - مسألة - يلزم الحجي الى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس وقد توشأ قبل ذلك دخل الطريق اثر اول الزوال ومشي مترسلا ويدرك منها ولو السلام سواء سمع النداء أو لم يسمع ، فمن كان بحيث إن فعل ما ذكر فلم يدرك منها ولا السلام لم يلزمه الحجي اليها ، سمع النداء أو لم يسمع ، وهو قول ربيعة *

والمنذر في التخلف عنها كالمنذر في التخلف عن سائر صلوات الفرض ، كاذكرنا قبله واجتلف الناس في هذا *

فروينا عن ابن جرير عن سليمان بن موسى : أن معاوية كان يأمر على المنبر في خطبته أهل قاهين (١) فمن دونها بمحضو الجمعة ، وهم على أربعة وعشرين ميلا من دمشق *

وعن معاذ بن جبل : أنه كان يأمر من كان على خمسة عشر ميلا بمحضو الجمعة معه * وعن الزهري وقتادة : تجب الجمعة على من كان من الجامع بمقدار ذى الحليفة من المدينة وقال ابراهيم النخعي : تؤتي الجمعة من فرسخين *

وعن ابنه يرة ، وأنس ، وابن عمر ، ونافع ، وعكرمة ، والحكم ، وعطاء ، وعن الحسن ، وقتادة وابن ثور : تؤتي الجمعة من حيث اذا صلاها ثم خرج أدركه الليل في منزله ، وهو قول الأوزاعي *

وروى عن عبد الله بن عمر وابن الماشي ، وعن سعيد بن المسيب ، وعمر بن شبيب : تجب الجمعة على من سمع النداء ، وإن عبد الله بن عمر وكان يكون من الطائف على ثلاثة أميال فلا

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) «فأين» ولم اجد هذا الحرف في شيء من كتب البلدان ولا كتب اللغة ، ولا في الفهارس الموضوعة على الطريقة الحديثة لكثير من الكتب الكبرى وغيرها .

يأتى الجمعة ، وبه يقول أحد بنى حنبل واسحاق بن راهويه *
وعن ابن المنكدر : تؤتى الجمعة على أربعة أميال *
وقال مالك والليث : تحب الجمعة على من كان من المصر على ثلاثة أميال ، ولا تحب على من كان على أكثر من ذلك *

وقال الشافعى : تحب على أهل المصر وإن عظم ، وأما من كان خارج المصر ، فمن كان بحيث يسمع النداء فله أن يحب ومن كان بحيث لا يسمع النداء لم يترجمه الجمعة *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : تترجم الجمعة جميع أهل المصر ، سمعوا النداء أو لم يسمعوا ، ولا تترجم من كان خارج المصر ، سمع النداء أو لم يسمع *
قال على : كل هذه الأقوال لاحجة لفاصلها ، لا من قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب لا يخالف له ، ولا إجماع ، ولا قياس ، لا سيما قول أبى حنيفة وأصحابه *
فإن تعلق من عند ذلك بجلالة أميال بأن أهل الموالى كانوا يجمعون مع رسول الله ﷺ قلنا : وقد روى أن أهل ذى الحليفة كانوا يجمعون معه عليه السلام ، وهى على أكثر من ثلاثة أميال ، وليس فى ذلك دليل على أنه عليه السلام أو وجب ذلك عليهم فربما بل قد روى أنه عليه السلام أذن لهم فى أن لا يصلوها معه ، وقد صح ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، كما روىنا من طريق مالك عن الزهرى عن أبى عبيد (١) مولى ابن أذهر قال : شهدت العيد مع عثمان بن عفان فصلى ثم خطب فقال : إنه قد اجتمع لكم فى يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من أهل المالية أن ينتظر الجمعة فلينظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع ، فقد أذنت له *
قال على : لو كان ذلك عنده فرضا عليهم لما أذن لهم فى تركها *

وأما من قال : تحب على من سمع النداء - : فإن النداء قد لا يسمعه خلفاء صوت المؤذن ، أو لحمل الرمح له الى جهة أخرى ، أو لحواله (٢) راية من الأرض دونه من كان قريبا جدا ، وقد يسمع على أميال كثيرة اذا كان المؤذن فى المنار والقرية فى جبل والمؤذن صبيبا والريح تحمل صوته *

(١) اسمه «سمد بن عبيد» بالتصغير فى اسم أبيه وفى كنيته ، وسدته هذا فى الموطن (ص ٦٣) (٢) كذا فى الأصلين بأثبات الهاء فى آخر الكلمة ، ومصدر «حال» بين اثنين «الحول» بأسكان الواو والحوول والهمالة «واما» «الحوال» بكسر الحاء فهو كل شئ «حال» بين اثنين وكذلك «الحوال» بفتح الحاء والواو *

و بالضرورة ندرى أن قول رسول الله ﷺ: «أسمع النداء» قال: نعم، قال: أجب»
انه إنما أمره بالاجابة لحضور الصلاة للدعوة اليها، لامن يوقن انه لا يدرك منها شيئاً،
هذا معلوم يقيناً و يبين ذلك اخباره عليه السلام بأنه هم باحراق منازل المتخلفين عن
الصلاة في الجماعة للنير عنده، *

فاذا اختلفوا هذا الاختلاف فالرجوع اليه ما افترض الله الرجوع اليه من القرآن والسنة*
فوجدنا الله تعالى قد قال: (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا
الى ذكر الله، وذر وا البسيع) فافترض الله تعالى السعى اليها اذا نودى لها، لاقبل ذلك،
ولم يشترط تعالى من سمع النداء ممن لم يسمعه، والنداء لها إنما هو اذا زالت الشمس،
فمن أمر بالراح قبل ذلك فرضا فقد افترض مالم يقترضه الله تعالى في الآية ولا رسوله
ﷺ، فصح يقينا انه تعالى امر بالراح اليها اثر زوال الشمس، لاقبل ذلك، فصح
انه قبل ذلك فضيلة لافر بضة، كمن قرب بدنة، او بقرة، او كبشا، او ما ذكر منها *

وقد صح امر النبي ﷺ من مشى الى الصلاة بالسكينة والوقار، والسعى المذكور
في القرآن إنما هو المشى لا الجرى، وقد صح ان السعى المأمور به إنما هو لادراك الصلاة
للاثناء دون ادراكها، وقد قال عليه السلام: «فا ادر كنتم فصلوا وما فاتكم فأتعوا»
فصح قولنا ييقين لامر به فيه. والله تعالى التوفيق *

٥٢٧ - مسألة - ويتندى الامام بعد الاذان وتسمائه بالخطبة فيخطب واقفا
خطبتين يجلس بينهما جلسة *

وليست الخطبة فرضا، فلو صلاها امام دون خطبة صلاها ركعتين جهرا ولا بد*
ونستحب له أن يخطبهما على أعلى المنبر مقبلا على الناس بوجهه ويحمد الله تعالى، و يصلى
على رسوله صلى الله عليه وسلم، ويذكر الناس بالآخرة، و بأمرهم بما يلزمهم من دينهم*
وما خطب به بما يقع عليه اسم خطبة أجزاء، ولو خطب بسورة يقرأها لحسن*
فان كان لم يسلم على الناس اذ دخل فليس عليهم اذا قام على المنبر*
روى يثا عن أبي بكر وعمر: انهما كانا يسلمان اذا قعدا على المنبر*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو كامل الجحدري ثنا خالد بن الحارث ثنا عبيد الله -

هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم » *

وقد روينا عن عثان، ومعاوية . أنهما كانا يخطبان جالسين *

قال أبو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فانما لنا الامتساء بفعله ﷺ ، وليس فعله فرضاً *

فأما أبو حنيفة ، ومالك فقالا : الخطبة فرض لا تجزى . صلاة الجمعة إلا بها ، والوقوف في الخطبة فرض ، واحتج بقول رسول الله ﷺ ، ثم تناقضا فقالا : إن خطب جالسا أجزاء ، وإن خطب خطبة واحدة أجزاء ، وإن لم يخطب لم يجزه ، وقد صح عن جابر أنه قال : « من أخبرك أن رسول الله ﷺ خطب جالسا فقد كذب » *

قال أبو محمد : من الباطل أن يكون بعض فعله عليه السلام فرضاً وبعضه غير فرض . وقال الشافعي : إن خطب خطبة واحدة لم تجزه الصلاة ، ثم تناقض فأجاز الجمعة لمن خطب قاعداً ، والقول عليه في ذلك كالقول على أبي حنيفة ، ومالك في إجازتهما الجمعة بخطبة واحدة ولا فرق *

وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد : من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة لم يصلها إلا ربا ، لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين *

روى يثام بن يزيد الحنفي : ثنا محمد بن المنثري ثنا أبو عاصم الضحاك بن غنبل عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي المكي قال : سمعت طاوساً وعطاء يقولان : من لم يدرك الخطبة صلى أربعاً *

ومن طريق محمد بن المنثري : ثنا يحيى بن سعيد القطان عن أبي بن نونس الحسن بن يزيد سمعت مجاهداً يقول : إذا لم تدرك الخطبة يوم الجمعة فصل أربعاً *

وروي يثام بن يزيد عن عبد الرزاق عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب : أن عمر بن الخطاب قال : الخطبة موضع الركعتين ، فمن فاتته الخطبة صلى أربعاً *

قال أبو محمد : الحنفيون والمالكيون يقولون : المرسل كالسند وأقوى ، فيلزمهم الأخذ بقول مرههنا ، وإلا فقد تناقضوا *

قال أبو محمد : من احتج في إيجاب فرض الخطبة بأنها جعلت بدلا عن الركعتين لزمه أن يقول بقول هؤلاء ، وإلا فقد تناقض *

واحتج بعضهم في إيجاب الخطبة بقول الله تعالى : (واذا رآوا تجارة أو لهواً اتفتموا اليها وتركوا قاعاً) *

قال ابو محمد: وهذا الاحتجاج لا منفعة لهم فيه في تصويب قولهم ، وانما فيه أنهم تركوه قاعاً ، وهكذا يقول ، وانما هو رد على من قال: إنهم تركوه عليه السلام قاعاً ، وهذا لا يقوله أحد ، وليس في انكار الله تعالى لتركهم لنيبه عليه السلام قاعاً - : إيجاب لفرض القيام في الخطبة ، ولا لفرض الخطبة *

فان كان ذلك عندهم كما يقولون فيلزمهم أن من خطب قاعاً فلا جمعة له ولا لهم ، وهذا لا يقوله أحد منهم ، فظهر أن احتجاجهم بالآية عليهم ، وأنها مبطله لأقوالهم في ذلك لو كانت على إيجاب القيام ، وليس فيها أثر بوجه من الوجوه على إيجاب الخطبة ، إنما فيها أن الخطبة تكون قياماً فقط *

فان ادعوا اجماعاً أكذبهم مارويناه عن سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري : من لم يخطب يوم الجمعة صلى ركعتين على كل حال . وقد قاله أيضاً ابن سيرين . وقد أقدم بعضهم - بجماري عادت في الكذب على الله تعالى - فقال : إن قول الله تعالى : (فاسموا الى ذكر الله) إنما مراده الى الخطبة ، وجعل هذا حجة في إيجاب فرضها . قال ابو محمد : ومن لهذا المقدم ان الله تعالى أراد بالذكر المذكور فيها الخطبة ؟ بل أول الآية وآخرها يكذبان ظنه الفاسد ، لأن الله تعالى إنما قال : (اذنودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله) ثم قال عز وجل : (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً) فصيح ان الله إنما افترض السمع الى الصلاة اذا نودى لها ، وأمر اذا قضيت بالانتشار وذكره كثيراً ، فصيح يقينا ان الذكر المأمور بالسعى له هو الصلاة وذكر الله تعالى فيها بالتكبير والتسبيح ، والتمجيد ، والقراءة ، والشهادة لا غير ذلك . ولو كان ماقاله هذا الجاهل لكان من لم يدرك الخطبة ولا شيئاً منها وادرك الصلاة غير مؤد لما افترض الله تعالى عليه من السعى ، وهم لا يقولون : هذا ، وقد قاله من هو خير منهم ، فلا يكذبون ثانية في دعوى الاجماع معوهين على الضمفاء ، وبالله تعالى التوفيق *

فان قالوا : لم يصلها عليه السلام قط إلا بالخطبة *

قلنا : ولا سلاماً عليه السلام قط إلا بالخطبتين قائماً يجلس بينهما ، فاجلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به ، ولا صلى عليه السلام قط إلا رفع يديه في التكبير الأولى ،

فأبطلوا الصلاة بترك ذلك *

وأما قولنا: ما وقع عليه اسم خطبة فافتداء بظاهر فعل رسول الله ﷺ
وقال أبو حنيفة: تجزئ تكبيرة، وهذا نقض منه لا يجابه الخطبة فرضاً، لأن
التكبيرة لا تسمى خطبة، ويقال لهم: إذا جاز هذا عندكم فلم لأجزأت عن الخطبة
تكبيرة الاحرام فهي ذكر؟ *

وقال مالك: الخطبة كل كلام ذي مال *

قال أبو محمد: ليس هذا حداً للخطبة، وهو يراها فرضاً، ومن أوجب فرضاً فواجب
عليه تحديده، حتى يلمه متبعوه علماً لا إشكال فيه، وإلا فقد جهلوا فرضهم *
وأما خطبتها على أهل النبر فهكذا فعل رسول الله ﷺ، سمحت بذلك الآثار المتواترة
وكان يلزمهم أن يحملوا هذا أيضاً فرضاً، لأنه مذهب النبر لم يخطب النبي ﷺ في الجمعة إلا عليه *
وأما قولنا: إن خطبت بسورة يقرؤها حسن (١) *

روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن خبيب
ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن محمد بن معاوية عن ابنه الحارث بن النعمان قال: قلت:
«ما حفظت (ق) (٢) (الامن في رسول الله ﷺ)»، يخطب بها كل جمعة، وكان تنوراً وتنور
رسول الله ﷺ واحداً * *

٥٢٨ — مسألة — ولا تجوز اطالة الخطبة، فان قرأ فيها بسورة فيها سجدة أو آية
فيها سجدة فستحب له أن ينزل فيسجد والناس، فان لم يفعل فلا حرج *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج حدثني شريح بن يونس حدثني عبد الرحمن بن
عبد الملك بن أبيجر عن أبيه عن واصل بن حيان قال قال أبو وائل: خطبنا عمار بن ياسر
فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا القبطان، لقد أبليت وأوجزت فلو كنت تنفست؟ فقال:
أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة (٣) من
فقهه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة، فان من البيان سحراً» *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال قال ابن مسعود:
أحسنوا هذه الصلاة وأقصروا هذه الخطبة *

قال أبو محمد: شهدت ابن معدان في جامع قرطبة قد أطلال الخطبة، حتى أخبرني بعض

(١) جواب أما عذوف دل عليه ما بعده وتقديره فنذكره بسندى (٢) أى سورة (ق) والقرآن
المجيد (٣) فى المصاحح «مئة» أى علامة *

وجوه الناس أنه بال في نيايه وكان قد نشب في القصوره *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي مروح عن أبي سعيد الخدري قال : «قرأ رسول الله ﷺ على المنبر (ص)، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه» *

ومن طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن صفوان بن عمرز : ان أبا موسى الأشعري قرأ سورة الحج على المنبر بالبصرة فسجد بالناس سجدتين *

ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : ان عمر بن الخطاب قرأ السجدة وهو على المنبر يوم الجمعة ، ثم نزل فسجد فسجدوا معه ، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهنأوا للسجود ، فقال عمر : على وسلمكم ، إن الله لم يكتبنا علينا إلا ان نشاء *

ومن طريق البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى أنا هشام بن يوسف ان ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله ابن الهدير (١) - وكان من خيار الناس - انه شهد عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر سورة النحل ، حتى اذا جاء السجدة نزل فسجدوا سجد الناس معه ، حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأها ، حتى اذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس ، انما أمر بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا حرج عليه (٢) فلم يسجد عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش أن عمار بن ياسر قرأ يوم الجمعة على المنبر (اذا السجاء انشقت) ثم نزل فسجد *

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق السبسي : أن الضحاك بن قيس كان يخطب فقرأ (ص) ، وذلك بحضرة الصحابة ، لا يسكر ذلك أحد بالمدينة والبصرة ، والكوفة ، ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، وقد سجد رسول الله ﷺ في سجدة القرآن المشهورة ، فاین دعواهم اتباع عمل الصحابة ؟ *

٥٢٩ - مسألة - وفرض على كل من حضر الجمعة - سماع الخطبة أو لم يسمع - أن لا يتكلم مدة خطبة الإمام بشئ البتة ، الا التسليم إن دخل حينئذ ، ورد السلام على

(١) بضم الهاء ، وفتح الدال المهملة واسكان اليا ، والتحتية وآخره راء ، (٢) كذا في النسخة رقم (١٤) وفي البخاري (ج ٢ ص ١٠١) «فلا يتم عليه» *

من سلم عن دخل حيثنذ ، وحمد الله تعالى ان عطس ، وتشميت العاطس ان حمد الله ،
والرد على التشميت ، والصلاة على النبي ﷺ اذا أمر الخطيب بالصلاة عليه ، والتأمين
على دعائه ، وابتداء مخاطبة الامام في الحاجة تمن ، ومجاوبة الامام عن ابتداء الامام
بالكلام في امر ما فقط *

ولا يحل أن يقول أحد حيثنذ لمن يتكلم :- أنصت ، ولكن يشير اليه أو يغمزه
أو يحميه *

ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذا كرا طالا بالنهي فلا جمعة له*
فإن ادخل الخطيب في خطبته ما ليس من ذكر الله تعالى ولا من الدماء المأمور به
فالكلام مباح حيثنذ ، وكذلك اذا جلس الامام بين الخطيبين فالكلام حيثنذ مباح ،
وبين الخطبة وابتداء الصلاة أيضا ، ولا يجوز المس للحصى مدة الخطبة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا اسحاق بن راهويه
انا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن ابي معشر زياتين كليب عن ابراهيم
النخعي عن علقمة عن القرع الضبي (١) وكان من القراء الأولين - عن سلمان الفارسي
قال قال رسول الله ﷺ : « ما من رجل تطهر يوم الجمعة كما أمر ثم يخرج الى الجمعة فينصت
حتى يقضى صلاته - : إلا كان كفارة لما كان قبله (٢) من الجمعة » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد
ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت - غفر له
ما بينته وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، ومن مس الحصى فقد لغا » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا

(١) القرع يفتح القاف واسكان الراء وفتح التاء وآخره عين مهملة ، والقرع هذا
كان مخضرا أدرك الجاهلية والاسلام ، وكان من زهاد التابعين ، وقتل في خلافة عثمان
شهيدا ، رحمه الله وفي النسخة رقم (١٦) « عن علقمة بن القرع الضبي » وهو خطأ ،
بل علقمة روى عن القرع وليس ابنه (٢) في سنن النسائي (ج ٣ ص ١٠٤) « لما قبله »
بمحذف « كان » واعلمنا اعتمادنا الآن نسخة النسائي المطبوعة حديثا بالمطبعة المصرية
واسناد هذا الحديث اسناد صحيح *

يحيى بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سميد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره
أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قلت لمصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب (١)
فقد لنوت » *

قال ابو محمد : قال الله تعالى : (واذا مروا باللقو مروا باللقو مروا كراما) *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز
ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان يقرأ سورة على المنبر ، فقال أبوذر لأبي بن كعب :
متى تزل هذه السورة ؟ فأعرض عنه أبي ، فلما قضى صلاته قال أبي بن كعب لأبي ذر :
مالك من صلاتك إلا ما لنوت ، فدخل أبوذر على رسول الله ﷺ فأخبره بذلك ، فقال :
صدق أبي بن كعب » *

وهو إلى حماد عن محمد بن بكر بن عبد الله الزني : أن علقمة بن عبد الله الزني كان بمكة
فجاءه كره (٢) والامام يخطب يوم الجمعة ، فقال له : حبست القوم ، قد ارتحلوا (٣) ،
فقال له : لا تنجل حتى تنصرف ، فلما قضى صلاته قال له ابن عمر : أما صاحبك فمبار ، وأما
أنت فلا جمعة لك ! *

ومن طريق وكيع عن أبيه عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي . أن رجلا استفتح
عبد الله بن مسعود آية والامام يخطب ، فلما صلى قال : هذا حظك من صلاتك *
قال ابو محمد : هؤلاء ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ،
كلهم يطل صلاة من تكلم عامدا في الخطبة ، وهو يقول ، وعليه أعادتها في الوقت ، لأنه لم يصلها *
والمعجب عن قال : معنى هذا أنه بطل أجره ! *

قال ابو محمد : وإذا بطل أجره فقد بطل عمله بلا شك *
ومن طريق معمر عن أبواب السخيتاني عن نافع : أن ابن عمر حمص وحلب كانا يتكلمان

- (١) قوله « والامام يخطب » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٤٨)
(٢) بوزن فصيل من الكراء ، والكري هو الذي يكر يك دابته فصيل - بكسر الهمزة -
يقال : اكري دابة فهو مكر وكري ، وقد يقع على المكري فصيل بمعنى مفعل - بفتح الهمزة -
قاله في اللسان (٣) أى جملوا الرجال على الابل ، يقال : رجل البير وارتحله جعل عليه
الرحل - بإسكان الحاء المهملة - والمعنى أنهم تهيؤوا للذهاب *

يوم الجمعة ، وأنه رأى سائلا يسأل يوم الجمعة فخصه ، وأنه كان يومئذ إلى الرجل يوم الجمعة :
أن أسكت *

وأما إذا أدخل الامام في خطبته (١) مدح من لاجابة بالمسلمين إلى مدحه ، أو دناه
فيه بنى وفضول من القول ، أو ذم من لا يستحق - : فليس هذا من الخطبة ، فلا يجوز
الانصات لذلك ، بل تغييره واجب إن أمكن *

روينا من طريق سفيان الثوري عن عجلان قال : رأيت الشعبي وأبا بردة بن أبي موسى
الأشجري يتكلمان والحجاج يخطب حين قال : لمن الله ولعن الله ، فقلت : أتتكلمان في
الخطبة ؟ فقالا : لم نؤمر بأن ننصت لهذا *

وعن المتعمر بن سليمان التيمي عن اسمعيل بن أبي خالد قال : رأيت إبراهيم النخعي
يتكلم والامام يخطب زمن الحجاج *

قال أبو محمد : كان الحجاج وخطباؤه يلعنون عليا وابن الزبير رضي الله عنهم ولعن لأعنيهم *
قال أبو محمد : وقد روينا خلافا عن بعض السلف لا تقول به *

روينا من طريق وكيع عن ابن نائل (٢) عن اسمعيل بن أمية عن عروة بن الزبير :
أنه كان لا يرى بأسا بالكلام إذا لم يسمع الخطبة *

وأما ابتداء السلام وردة فان عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد
ابن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا بشر - هو ابن المفضل - عن محمد بن عجلان عن
المقبري - هو سميد بن أبي سميد - عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا انتهى
أحدكم إلى المجلس فليسلم ، فإذا أراد أن يقوم فليسلم ، فليست الأولى بأحق من الآخرة » (٣)
وقال عز وجل : (وإذا حجتهم فتحية فخرا بالأحسن منها) (٤) *

وأما حمد الماطس وتشميته فان عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك
ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن هلال بن يساف
عن سالم بن عبيد قال : انه سمع رسول الله ﷺ قال : « إذا عطس أحدكم فليحمد الله ،
وليقل لمن عنده : يرحمك الله ، وليرد عليهم : يفر الله لنا ولكم » (٤) *

(١) في النسخة رقم (١٤) « في الخطبة » (٢) كذا في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة
رقم (١٦) « ابن أبي نابل » ويحمر رأيتهما أصح ، فاني لم أعرف من هو (٣) رواه أبو داود (ج ٤ ص
٥٢٠) (٤) اختصره المؤلف ، وهو في أبي داود (ج ٤ ص ٦٦ و ٦٧) وكذلك بالاسناد
التي فيه زيادة خالد بن عرفة *

وقد قيل : إن بين هلال بن يساف وبين سالم بن عبيد الله بن عرفة *
وبه إلى أبي داود : ثنا موسى بن اسمعيل قال عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي
سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا
عطس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال ، وليقل أخوه أو صاحبه : يرحمك الله ، ويقول
هو : يهديكم الله ويصلح بالكم » *

قال أبو محمد : فإن قيل : قد صح النهي عن الكلام والأمر بالانصات في الخطبة ، وضح
الأمر بالسلام ورده ، وبحمد الله تعالى عند العطاس وتشميته عند ذلك ورده ، فقال
قوم : إلا في الخطبة ، وقم أتم : بالانصات في الخطبة إلا عن السلام ورده والحمد والتشميت
والرد ، فمن لكم بترجيح استثنائكم وتغليب استعمالكم للأخبار على استثناء غيركم
واستعماله للأخبار لاسيما وقد أجمعتم معنا على أن كل ذلك لا يجوز في الصلاة ؟!

قلنا والله تعالى التوفيق : قد جاء عن رسول الله ﷺ في الصلاة أنه « لا يصلح فيها
شيء من كلام الناس » والقياس للخطبة على الصلاة باطل ، إذ لم يوجبه قرآن ، ولا سنة ،
ولا إجماع ، فنظرنا في ذلك فوجدنا الخطبة يجوز فيها إبداء الخطيب بالكلام ومجاوبته ،
وابتداء ذي الحاجة له بالمكالمة وجواب الخطيب له ، على ما نذكر بهذا ، وكل هذا
ليس هو فرضا ، بل هو مباح ، ويجوز فيها إبداء الداخل بالصلاة تطوعا ، فصح أن
الكلام المأمور به منطب على الانصات فيها ، لأنه من المحال المتمنع الذي لا يمكن التنبه
جوازه :- أن يكون الكلام الباح جائزا فيها ويكون الكلام الفرض المأمور به الذي
لا يحل تركه محرما فيها . والله تعالى تأيد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
إبراهيم بن المنذر ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو - هو الأول زاعي - حدثني إسحاق بن
عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : « بينا النبي ﷺ يخطب في يوم جمعة قام أعرابي
فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع الصيال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ يديه
يديه ، وما تروى في السماء قرعة (١) » وذكر باقي الحديث *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) القرعة بفتح القاف والزاي والمين المهملة : القطعة من السحاب *

ابن على ثنامسلم بن الحجاج ثماشيان بن فروخ ثناسليان بن المنيرة ثنا حميد بن هلال قال قال أبو رفاعه : « انتهيت الى رسول الله ﷺ وهو يخطب ، فقلت : يا رسول الله ، رجل غريب جاء يسأل عن دينه ، لا يدري ماديته ، فأقبل على رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى الى ، وأنى (١) بكرسى حسب قوائمه حديثاً ، فقمده عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يملئني بما علمه الله عز وجل ، ثم ألقى خطبته (٢) فأنتم آخرها » *
قال أبو محمد : أبو رفاعه هذا تميم المدنى (٣) له حجة ، *

وقد ذكرنا قبل هذا الباب في الباب المتصل به كلام عمر مع الناس على المنبر في أن السجود ليس فرضاً ، وذكرنا قبل كلام عمر مع عثمان بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم وكلام عثمان معه وعمر يخطب في أمر غسل الجمعة وانكار تركه ، لا ينكر الكلام في كل ذلك أحد من الصحابة ، حتى نشأ من لا يتدبه مع من ذكرنا *
والعجب أن بعضهم - ممن ينتسب الى العلم بزعمهم - قال : لعل هذا قبل نسخ الكلام في الصلاة أو قال : في الخطبة ! *

فليت شمري ! أين وجد نسخ الكلام الذى ذكرنا في الخطبة ؟ وما الذى أدخل الصلاة في الخطبة ؟ وليس لها شيء من أحكامها ، ولو خطب الخطيب على غير وضوء لما ضر ذلك خطبته ، وهو يخطبها الى غير القبلة ، فإين الصلاة من الخطبة لو عقولوا ؟ ونموذ بالله من الضلال . والدين لا يؤخذ بمل *
ومن طريق وكيع عن الفضل بن دهم (٤) عن الحسن قال : يسلم ويرد السلام ويشمت الماطس والامام يخطب *

وعن وكيع عن سفيان الثورى عن المنيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعى مثله *
وعن الشعمي وسالم بن عبد الله بن عمر قالوا : رد السلام يوم الجمعة وأسمع *
وقال القاسم بن محمد ومحمد بن على : يرد في نفسه *
ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن ابى سليمان والحكم بن عتيبة عن رجل جاء

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) « فأتى » (٢) في النسخة رقم (١٤) « ثم أتى الى خطبته » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (٣) اختلف في اسمه فقيل « تميم بن أسد » وقيل « تميم ابن أسيد » وقيل « عبد الله بن الحارث بن أسد » وهو صحابى معروف بكشيته وبها اشتهر . (٤) يفتح الدال المهملة والهاء وينبها لام ساكنة ، والفضل هذا وثقه وكيع وضعفه غيره . *

يوم الجمعة ،وقد خرج الامام ؟ فقالا جميعا : يسلم ويردون عليه ، وإن عطس شتموه ويرد عليهم *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إذا عطس الرجل يوم الجمعة والامام يخطب فحمد الله تعالى ، أو سلم وأنت تسمع وتسمع الخطبة فشتمته في نفسك ، ورد عليه في نفسك ، فإن كنت لا تسمع الخطبة فشتمته وأسمعه ورد عليه وأسمعه *
وعن معمر عن الحسن البصري وقادة قالوا جميعا في الرجل يسلم وهو يسمع الخطبة : أنه يرد ويسمعه *

وعن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن : أنه كان لا يرى بأساً أن يسلم الرجل ويرد السلام والامام يخطب *
وهو قول الشافعي ، وعبد الرزاق ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي سليمان وأصحابهم *

٥٣٠ — مسألة — والاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك شرب الماء ، وإعطاء الصدقة ، ومناولة المراء أخاه حاجته ، لأن كل هذا أفعال خير لم يأت عن شيء منها نهى ، وقال تعالى : (وأفلوا الخير) ولو كرهت أو حرمت لبين ذلك تعالى على لسان نبيه ﷺ (وما كان ريك نسيا) *

وقد جاء النهي عن الاحتباء والامام يخطب من طريق أبي مرحوم عبد الرحيم ابن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني *

وأبو مرحوم هذا مجهول (١) ، لم يرو عنه أحد نعله إلا سميد بن أبي أيوب *
رويان عن ابن عمر : أنه كان يمتحن يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك أنس بن مالك وشريح ، وصمصمة بن صوحان ، وسميد بن السيب ، وإبراهيم النخعي ، ومكحول ، وإسحاق بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، ونسيم بن سلامة ، ولم يلقنا عن أحد من التابعين أنه كرهه ، إلا عبادة بن نسي وحده ، ولم نرو كراهة ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم *

(١) أما أبو مرحوم فإنه ليس مجهولا ، وقد روى عنه أيضا نافع بن يزيد ويحيى ابن أيوب وابن لهيعة وغيرهم ، وهو لا بأس به ، وفيه ضعف ، وشيخه سهل بن معاذ فيه ضعف أيضا *

ودروينا عن طلوس أباحه شرب الماء يوم الجمعة والامام يخطب *

وهو قول مجاهد والشافعي وأبي سليمان *

وقال الأوزاعي : إن شرب الماء فسدت جمته . والله تعالى التوفيق *

٥٣١ — مسألة — ومن دخل يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل

أن يجلس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى
ثنا آدم ثنا شعبة ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ
« إذا جاء أحدكم والامام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن حلى ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن
عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « إن النبي ﷺ خطب فقال : اذا
جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين » *

قال أبو محمد : هذا أمر لاحيلة لموه فيه ، والله تعالى الحمد *

وبه الى مسلم : ثنائيتيه واسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — كلاهما عن سفیان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول : « دخل رجل المسجد
ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال له رسول الله ﷺ : أصليت ؟ قال : لا ،
قال : ثم فصل الركعتين » هذا لفظ اسحاق ، وقال قتبية في حديثه : « ركعتين »
وهكذا دويناه من طريق حماد بن زيد وأيوب السخيتاني وابن جريج كلهم عن عمرو
عن جابر عن النبي ﷺ ، ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود
ثنا محمد بن محبوب واسماعيل بن ابراهيم قالوا ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن
أبي صالح عن أبي هريرة قال : « جاء سليك النطفاني ورسول الله ﷺ يخطب ، فقال
له عليه السلام : أصليت شيئا ؟ قال : لا ، قال : صل الركعتين تجوز فيهما » *

وحدثنا احمد بن محمد الطلفنكي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس البقيسى (١)

(١) نسبة الى « عبد القيس » وينسب اليه « المبدى » أيضا والبقيسى أشهر ،

قاله السمعاني *

ثنا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري ثنا اسحاق بن راهويه أنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري « انه جاء مروان بخطب يوم الجمعة ، فقام ففصل الركعتين ، فأجلسوه ، فاني ، وقال : أهد ماصليتموها مع رسول الله ﷺ ١٩ » *

فهذه آثار متظاهرة متواترة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم بأصح اسانيد توجب العلم بأمره ﷺ من جاء يوم الجمعة والامام بخطب بأن يصلي ركعتين ، وصلاهما ابو سعيد مع النبي ﷺ وبعده بمحضرة الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف ، ولا عليه منكر ، إلا شرط مروان الدين تكلموا بالباطل وعملوا الباطل في الخطبة ، فأظهروا بدعة وراموا إمامة سنة وإطفاة حق ، فمن أعجب شأنهم يقتدى بهم ويدع الصحابة ؟ *

وقد روى الناس من طريق مالك وغيره عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن مرو ابن سلم الزرق عن ابي قتادة عن رسول الله ﷺ قال : « اذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل ان يجلس » فعم عليه السلام ولم يخص فلا يحمل لأحد ان يخص إلا ماخصه النبي ﷺ ، ممن يجد الامام يقيم لصلاة الغرض ، او قد دخل فيها ، وسبحان من يسر هؤلاء لمكس الحقائق فقالوا : من جاء والامام بخطب فلا يركع ، ومن جاء والامام يصلي الغرض ولم يكن أوز ولا ركم ركعتي الفجر فليترك الغريضة وليشتغل بالنافلة ؛ فكسوا أمر رسول الله ﷺ عكساً ، *

ولولا البرهان الذي قد ذكرنا قبل بأن لا فرض الا الخمس لكانت هاتان الركعتان فرضاً ، ولكنتهما في غاية التأكيد ، لاشئ من السنن او كد منهما ، لتردد أمر رسول الله ﷺ بهما *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان الثوري عن أبي نهيك (١) عن سهاك بن سلمة قال : سأل زجل ابن عباس عن الصلاة والامام بخطب فقال : لو أن الناس فعلوه كان حسناً *

وعن أبي نعيم الفضل بن دكين : ثنا بر يد بن عبد الله بن أبي بردة بن ابي موسى الأشعري قال : رأيت الحسن البصري دخل يوم الجمعة وابن هيرة بخطب ، فصل ركعتين في مؤخر

(١) بفتح النون ، وأظن انه القاسم بن محمد الاسدي والضبي ، وله ترجمة في التهذيب (ج ١٢ ص ٢٥٩) وله فيه أيضاً ذكر في ترجمة سهاك (ج ٤ ص ٢٣٥) .

المسجد ثم جلس *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجاز قال : اذا جئت يوم الجمعة وقد خرج الامام فان شئت صليت ركعتين *

وهو قول سفيان بن عيينة ، ومكحول ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، والحجيدى ، وأبي ثور ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، وجمهور أصحاب الحديث ، وهو قول الشافعى وأبي سليمان واصحابهما *

وقال الأوزاعي : ان كان صلاحا في بيته جلس ، وان كان لم يصلهما في بيته ركعهما في المسجد والامام يخطب *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يصل ، قال مالك : فان شرع فيهما فليتمهما *

قال أبو محمد : ان كانتا حقا ظم لا يتدى بهما ؟ فانظر ينبنى البدار اليه ، وان كانتا خطأ وغير جائزتين فما يجوز التماذى على الخطأ . وفي هذا كفاية *

واحتج من منع (١) منهما بخبر ضعيف رويناه من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية قال : كنا مع عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ فقال : « جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب ، فقال له رسول الله ﷺ : اجلس فقد أذيت » (٢)

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لوجوه أربعة *

أحدها : أنه لا يصح ، لأنه من طريق معاوية بن صالح ، لم يرو غيره ، وهو ضعيف *

والثاني : أنه ليس في الحديث - لوصح - أنه لم يكن ركعهما ، وقد يمكن أن يكون ركعهما ثم تخطى ، ويمكن أن لا يكون ركعهما ، فاذ ليس في الخبر لأنه ركع ولا أنه لم يركع - : فلا حجة لهم فيه ولا عليهم ، ولا يجوز أن يقيم في الخبر ما ليس فيه فيكون من فعل ذلك أحد الكذابين *

والثالث : أنه حتى لو صح الخبر ، وكان فيه أنه لم يكن ركع - : لكان ممكنا أن يكون قبل أمر النبي ﷺ من جاء والامام يخطب بالكوع ، وممكن ان يكون بعده ، فاذ ليس فيه بيان بأحد الوجهين فلا حجة فيه لهم ولا عليهم *

(١) في الأصلين « واحتج من سمع » الخ وهو خطأ ظاهر واتفاق الاصليين عليه غريب

(٢) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٣٥ و ٤٣٦) والنسائي (ج ٣ ص ١٠٣) واحمد في المسند (ج ٤ ص ١٩٠) وهو حديث صحيح ومعاوية بن صالح ثقة خلافا لما زعم ابن حزم *

والرابع : أنه لو صبح الخبر وصبح فيه أنه لم يكن ركع ، وصبح ان ذلك كان بعد أمره عليه السلام من جاء والامام يخطف بأن ير كع ، وكل ذلك لا يصح منه شيء : لما كانت لهم فيه حجة ، لأننا لم نقل إتيهما فرض ، وإنما قلنا : إتيهما سنة يكره تركها ، وليس فيه نهي عن صلاتهما . *

فيقل تعلقهم بهذا الخبر الفاسد جملة . والله تعالى التوفيق ، وفي أمره عليه السلام بصلاتهما لا معارض له . *

وتأمل بعضهم بخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سميد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري : « ان رجلا دخل المسجد - فذكر الحديث وفيه - » ان رسول الله ﷺ أمره ان يصلي ركعتين ، ثم قال : إن هذا دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته ان يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يغلن له رجل فيتصدق عليه » قالوا : فأما أمره رسول الله ﷺ بالركعتين ليغلن فيتصدق عليه . *

قال أبو محمد : وهذا الحديث من أعظم الحجج عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بصلاتهما ، وعلى كل حال فليس اعتراض على حديث جابر الذي ذكرنا ، وفيه قوله عليه السلام : « من جاء يوم الجمعة والامام يخطف أوقد خرج فليركع ركعتين » . *
ثم نقول لهم : قولوا لنا : هل أمر رسول الله ﷺ من ذلك بحق أم باطل ؟ فان قالوا : باطل ، كفروا ، وإن قالوا : بحق أبطلوا مذهبهم ، وزمهم الأمر بالحق الذي أمر به رسول الله ﷺ ، وصح انهما حق على كل حال ، إذ لا يأمر عليه السلام بوجه من الوجوه إلا بحق . *

ثم نقول لهم : إذ قلتم هذا فتقولون أنتم به تأمرون من دخل بيعة بذة والامام يخطف يوم الجمعة بأن ير كع ركعتين ليغلن له فيتصدق عليه ؟ أم لا ترون ذلك ؟ فان قالوا : تأمره بذلك تركوا مذهبهم ، وإن قالوا : لسنا تأمره بذلك ، قيل لهم : فأي راحة لكم في توجبكم (١) الخبر الثابت وجوبها أنتم مخالفون لها ، وعاصون للخبر على كل حال ؟ وهل هنا إلا إيهام الضعفاء المتترين المحرومين أنكم أبطلتم حكم الخبر وصحتم بذلك قولكم ؟ والأمر في ذلك بالاضد ، بل هو عليكم . وحسبنا الله ونعم الوكيل . *

وقال بعضهم : لما لم يحز اجتداء التطوع لمن كان في المسجد لم يحز لمن دخل المسجد *

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة لم يأذن الله تعالى بها ، ولا قضاه رسول الله عليه السلام . بل قد فرق عليه السلام بينهما ، بأن أسر من حضر بالانصات والاستماع ، وأمر الداخل بالصلاة ، فلمترض على هذا مخالف لله ولرسوله عليه السلام ، فالتطوع جائز لمن في المسجد ما لم يبدأ الامام بالخطبة ولمن دخل ما لم تقم الاقامة للصلاة . *

٥٢٣ - مسألة - والكلام مباح لكل احد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة ، والكلام جائز بعد الخطبة الى أن يكبر الامام ، والكلام جائز في جلسة الامام بين الخطبتين ، لأن الكلام بالمباح مباح إلا حيث منع منه النص ، ولم يمنع النص إلا من الكلام في خطبة الامام كما أوردنا قبل . *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثاموس بن معاوية ثنا وكيع عن جرير بن حازم عن ثابت بن أسلم البناني عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ، فيكلمه ثم يتقدم الى الصلي فيصلي » . *

ومن طريق حماد بن سلمة أنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق لما قعد على المنبر يوم الجمعة قال له بلال : يا أبا بكر ، قال : ليسك ، قال : أعتقتني لله أم لنفسك ؟ قال أبو بكر : بل لله تعالى ، قال : فاذن لي أجاهد في سبيل الله تعالى ، فاذن له ، فذهب الى الشام فأتى بها رضى الله عنه . *

ومن طريق حماد بن سلمة عن برد أبي العلاء عن الزهري : أن عمر بن الخطاب قال : كلام الامام يقطع الكلام . فلم ير عمر الكلام يقطعه إلا كلام الامام . *

وعن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن عمران بن موسى عن أبي الصبغة قال قال عمر بن الخطاب لرجل يوم الجمعة وعمر على المنبر : هل اشتريت لنا أو هبلت أيتتنا بهذا ؟ يعني الحب . *

وعن هشيم بن بشير أخبرني محمد بن قيس أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله يقول : رأيت عثمان بن عفان جالسا يوم الجمعة على المنبر والمؤذن يؤذن وعثمان يسأل الناس عن أسرارهم وأخبارهم . *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب : كلام الامام يقطع الكلام . *

وعن عبد الله بن عون : قال لي حماد بن أبي سليمان في المسجد بعد أن خرج الامام يوم الجمعة : كيف أصبحت ؟ وعن عطاء و ابراهيم النخعي : لا بأس بالكلام يوم الجمعة قبل أن يغتسل الامام وهو على المنبر وبعد أن يفرغ *

وعن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني مثله *

وعن حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية مثله *

وعن الحسن : لا بأس بالكلام في جلوس الامام بين الغلطين *

٥٣٣ - مسألة - ومن رجع والامام يغتسل واحتاج الى الخروج فليخرج ، وكذلك

من عرض له ما يدعو به الى الخروج ، *

ولامتنى لاستئذان الامام ، قال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال

تمالي : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولم يأت نص بإيجاب استئذان الامام في ذلك *

و يقال لمن اوجب ذلك : فان لم يأذن له الامام ، أتراه يقي بلاوضه ؟ او هو يلوث

المسجد بالدم ؟ او يضيع ما لا يجوز تخصيصه من نفسه أو ماله أو أهله ؟ وماذا الله من هذا *

٥٣٤ - مسألة - ومن ذكر في الغلطة صلاة فرض نسيها او نام عنها فليقيم وليصلها ،

سواء كان فقيها او غير فقيه ، لقول رسول الله ﷺ : « من نام عن صلاة او نسيها فليصلها

إذا ذكرها » وقد ذكرناه باسناده قبل *

وقد فرق قوم في ذلك بين الفقيه وغيره . وهذا خطأ لم يوجبه قرآن ، ولا سنة ، ولا نظر

ولا معقول ، بل الحجة ألزم للفقيه في أن لا يضيع دينه منها لتفريده *

فان قيل : يراه الجاهل فيظن الصلاة تطوعا جائزة حينئذ *

قلنا : لا أحجب بمن يستعمل لنفسه مخالفة أمر رسول الله ﷺ وتضييع فرضه خوف ان

يخطئ ، غيره ! ولعل غيره لا يظن ذلك او يظن ، فقد قال تمالي . (لا تكلف إلا نفسك)

وقال تمالي : (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اعتديتم) *

٥٣٥ - مسألة - ومن لم يدرك مع الامام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس

فقط فليدخل معه وليقتض إذا أدرك ركعة واحدة (١) وان لم يدرك إلا الجلوس

(١) في النسخة رقم (١٦) « وليقتض إذا أدرك ركعة واحدة » وهو خطأ والصواب

تكرار كلمة « ركعة » مرتين كما هو ظاهر وكما هو في النسخة الصحيحة رقم (١٤) *

صلى ركعتين فقط . وبه قال أبو حنيفة وأبو سليمان *
 وقال مالك والشافعي : إن أدرك ركعة قضي إليها أخرى ، فإن لم يدرك إلا رفع الرأس
 من الركعة فأيده صلى أربعاً *
 وقال عطاء، وطاوس، وعجاءد - ورويناه أيضاً عن عمر بن الخطاب: من لم يدرك (١)
 شيئاً من الخطبة صلى أربعاً *
 واحتج من ذهب الى هذا بأن الخطبة جلست بإزاء الركعتين ، فيلزم من قال بهذا أن
 من فاتته الخطبة الأولى وأدرك الثانية أن يقضى ركعة واحدة مع أن هذا القول لم
 يأت به نص قرآن ولا سنة *
 واحتج مالك والشافعي بقول رسول الله ﷺ : «من أدرك مع الإمام ركعة فقد
 أدرك الصلاة» *

قال أبو محمد : وهذا خبر صحيح ، وليس فيه أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك الصلاة *
 بل قد صرح عن رسول الله ﷺ ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسحاق بن اسماعيل
 النضرى ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ
 ثنا جدى محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
 أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «إذا أنتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها
 وأنتم تشعرون ، عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا» *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد البخاري ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا أبو نعيم ثنا شيخان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
 قال : «ينأون نحن نصل مع رسول الله ﷺ إذ سمع جلبة رجال (٢) ، فلما صلى قال : ماشأناكم ؟
 قالوا : استعجلنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ، إذا أنتم الصلاة فليكن السكينة ،
 فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأقضوا» *

فأمره رسول الله ﷺ بأن يصلى مع الإمام ما أدرك ، وعم عليه السلام ولم يخص ،
 وسواء مدرك لما أدرك من الصلاة ، فمن وجد الإمام جالساً أو ساجداً فإن عليه أن يصبر
 معه في تلك الحال ، ولا يترجم إمامته ، ويكون بذلك بلا شك داخل في صلاة الجماعة
 فأما يقضى ما فاتته ويتم تلك الصلاة ، ولم تفته إلا ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان فلا

(١) في النسخة رقم (١٤) «لن لم يدرك» وما هنا أصح وأحسن (٢) أى صوتهم *

يصلي إلا ركعتين *

وهذان الخبران زائدان على الذى فيه «من أدرك ركعة» والزيادة لا يجوز تركها .

وبالله تعالى التوفيق *

روينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يدرك الامام يوم الجمعة وهم جلوس ؟ قال : يصلي ركعتين ، قال شعبة : فقلنا له : ما قال هذا عن ابراهيم إلا حماد ؟ قال الحكم : ومن مثل حماد ؟ وعن معمر عن حماد بن أبى سليمان قال : ان ادركهم جلوساً في آخر الصلاة يوم الجمعة صلى ركعتين *

قال أبو محمد : إلا أن الحنفيين قد تناقضوا هنا ، لأن من اصولهم - التى جملوها ديناً - ان قول الصحاب الذى لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف فانه لا يحمل خلافه . وقد روينا عن معمر عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : إذا أدرك الرجل ركعة يوم الجمعة صلى اليها أخرى ، وإن وجد القوم جلوساً صلى أربعا * وعن سفیان الثوري عن ابى اسحق عن أبى الأحوص (١) عن ابن مسعود : من أدرك الركعة فقد أدرك الجمعة ، ومن لم يدرك الركعة فليصل أربعا *

ولا يعرف لهما (٢) من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، نعم ، وقد رويت فيه آثار - ليست بأضعف من حديث الوضوء بالنيت ، والوضوء من القبة في الصلاة ، والوضوء والبناء من العاف والقي ، مخالفوها إذ خالفها أبو حنيفة - من طريق الحجاج بن أرطاة من طريق ابن عمر ، ومن طريق غيره عن الزهري عن أبى سلفة عن ابى هريرة مستدين ، وهذا مما تناقضوا فيه *

قال أبو محمد : وأما نحن فلاحجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ ، ولو صح في هذا اثر عن النبي ﷺ لقننا به ولم نصدقه *

٥٣٦ - مسألة - والفصل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة (٣) ، وكذلك الطيب ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن الأحوص» وهو خطأ ، وأبو الأحوص هذا اسمه «وعوف ابن مالك بن فضلة الجشمى الكوفي» وهو شيخ ابى اسحق السبيعي ، وأما أبو الأحوص سلام بن سلم الحنفي فهو تلميذ ابى اسحق (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا يعرف له» وهو خطأ (٣) هنا بمباشرة النسخة رقم (١٤) مانصه : «قال ابن كثر : أمان ان الجمعة فيلزمه الفصل قبلها ، لقوله عليه السلام : «إذا جاء أحدكم الجمعة» ، فإذا أراد أحدكم ان يأتي

والسواك، وقد ذكرنا كل ذلك فأغنى عن ترداده، إذ قد تفحصناه في كتاب الطهارة من ديواننا هذا وفيه الحمد، ولا يطعيب لها المحرم ولا المرأة، لما ذكرنا في كتابنا هذا في النساء يحضرن صلاة الجماعة، ولأن المحرم منهى عن إحداث التطيب، على ما نذكر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى، *

ويلزم الفسل والسواك المحرم والمرأة كما يلزم الرجل، فمن عجز عن الماء تيمم، لما قد ذكرناه في التيمم من ديواننا هذا. وفيه تعالى الحمد *

٥٣٧ - مسألة - فإن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب وانصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور، والبيوت، والدكاكين المتصلة بالصفوف، وهي ظهر المسجد، بحيث يكون مسامحة لما خلف الإمام، لا للإمام، ولا للإمام أصلاً. ومن حال بينه وبين الإمام والصفوف نهر عظيم أو صفيير أو خندق أو حائط لم يضره شيئاً، وصلى الجمعة بصلاة الإمام *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الزبير بن نائل البخاري ثنا محمد بن هوابن سلام - ثنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته، ووجدار الحجره قصير، فرأى الناس شخص النبي ﷺ، فقام أناس يصلون بصلاته» وذكر باقي الحديث *

قال أبو محمد: حكم الإمامة سواء في الجمعة وغيرها، والنافذة والفرصة، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة بالفرق بين أحوال الإمامة في ذلك، ولا جاء نص بالمنع من الائتمام بالإمام إذا انصلت الصفوف، فلا يجوز المنع من ذلك بالرأى الفاسد، وصح عن النبي ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فحيثما أدرتلك الصلاة فصل». فلا يحل أن يمنع أحد من الصلاة في موضع إلا موضعاً جاء النص بالمنع من الصلاة فيه، فيكون مستثنى من هذه الجملة *

روينا عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها: أنها كانت تصلّي في بيتها بصلاة الإمام وهو في المسجد *

وقد جاء ذلك مبيناً في صلاة الكسوف، إذصلت في بيتها بصلاة النبي ﷺ بالناس *

الجمعة و «من جاء منك الجمعة» في هذه التصريح بإرادة الاتيان، وهذا يوجب الفسل قبل الصلاة، فأما من لم يأت الجمعة فله الفسل في أي وقت شاء قبل الجمعة وبمدها *

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني جيلة بن أبي سليمان الشقري (١) قال : رأيت أنس ابن مالك يصلي في دار أبي عبد الله في الباب الصغير الذي يشرف على المسجد يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن القتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي جابر قال : تصلي المرأة بسلامة الامام وإن كان بينهما طريق أو جدار (٢) ، بهذان تسمع التكبير *

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : أنه جاء يوم الجمعة الى المسجد وقد امتلأ ، فدخل دار حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، والطريق بينه وبين المسجد ، فصل معهم وهو يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن النضر بن أنس أنه صلى في بيت اغطياط يوم الجمعة في الرحبة التي تباع فيها القباب * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال : جئت أنا والحسن البصري يوم الجمعة والناس على الجدر والكثف ، فقلت له : أبا سعيد ، أرجو لهؤلاء ؟ قال : أرجو أن يكونوا في الأجر سواء *

وقال مالك : لاتصل الجمعة خاصة في مكان محجور بسلامة الامام في المسجد ، وأما سائر صلوات الفرض فلا بأس بذلك فيها *

وهذا لانهم عن أحد من الصحابة ، ولا يمتد هذا القول قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ، ولا رأى سديد *

وقال أبو حنيفة : إن كان بين الامام والمأموم نهر صغير أجزأته صلاته ، فإن كان كبيراً لم تجزه *

وهذا كلام ساقط ، لا يمتدده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا رأى سديد *

وحده النهر الكبير بما يمكن أن يجري فيه السفن *

قال أبو محمد : ليت شمرى أى السفن ؟ وفي السفن ما يحمل الف وسق ، وفيها زويرق صغير يحمل ثلاثة أو أربعة فقط *

(١) جيلة : بفتح الجيم والباء الموحدة . والشقري : بفتح الشين المعجمة والقاف وكسر الراء ، نسبة الى بنى شقرة . بكسر القاف على غير قياس . وله ترجمة في الانساب (ورقة ٣٣٩) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أو جدر» بالجيم والذال المضمومتين جمع جدار *

ورويانا عن عمر بن الخطاب أنه قال : من صلى صلاة الامام وبينهما طريق أو جدر أو نهر فلا يأثم به . فلم يفرق بين نهر صغير وكبير *
ورويانا من طريق شعبة : ثنا قتادة قال قال لى زرارة بن أوفى سمعت أبا هريرة يقول : لا جمعة لمن صلى فى الرحبة . وبه يقول زرارة *

قال أبو محمد : لو كان تقليد كان هذا - لصحة استاده - أولى من تقليد مالك وأبى حنيفة *
وعن عقبة بن صهبان (١) عن أبى بكره : أنه رأى قوماً يصلون فى رحبة المسجد يوم الجمعة ، فقال : لا جمعة لهم ، قلت : لم ؟ قال : لأنهم يقدر و ن على أن يدخلوا فلا يفعلون *
قال أبو محمد : هذا كما قال لمن قدر على أن يصل الصف فلم يفعل *
وان المجد كاله ممن يميز الصلاة حيث صح نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيه كالقبرة ، وموطن الأبل ، والحمام ، ثم يمنع منها حيث لانص فى المنع منها ، كالوضع المحجور أو بينها نهر كبير ، وكل هذا كما ترى ، والله تعالى التوفيق *

٥٣٨ - مسألة - ومن زوجه يوم الجمعة أو غيره فإن قدر على السجود كيف أمكنه ولو إيماء وعلى الركوع كذلك - : أجزأه ، فإن لم يقدر أصلاً وقف كما هو ، فإذا خف الأمر صلى ركعتين وأجزأه . لقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولا فرق بين المعجز عن الركوع والسجود بمرض أو بخوف أو بمنع زحام ، وقد صلى السلف الجمعة إيماء فى المسجد ، اذ كان بنو أمية يؤخرون الصلاة الى قرب غروب الشمس *

٥٣٩ - مسألة - وان جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت الجمعة صلواهما جمعة ، لما ذكرنا من أنها ركعتان فى الجماعة *

٥٤٠ - مسألة - ومن كان بالمصر فراح الى الجمعة من أول النهار لحسن ، لما ذكرنا قبل ، وكذلك من كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فإن كان على ميل فصاعداً صلى فى موضعه ، ولم يجز له الجئ الى المسجد ، الا المسجد مكه ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة فالجئ الىها على بعد فضيلة *

لما حدثناه أحمد بن محمد الطائفى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق الزرار ثنا محمد بن ممر ثار و ح - هو ابن عبادة - ثنا محمد بن أبى حفصة

(١) بضم الصاد المهملة واسكان الهاء . وعقبة هذا تابعى ثقة مات سنة ٨٢ *

عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :
 « انما الرحلة الى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد إيلياء » *
 قال أبو محمد : الرحلة هي السفر ، وقد يتناقل ان السفر ميل فصاعداً وبالله تعالى التوفيق *
 ٥٤١ — مسألة — والصلاة في المقصورة جائزة ، والآنم على المانع لاهل المطلق
 له دخولها ، بل الفرض على من أمكنه دخولها أن يصل الصفوف فيها ، لأن اكمال
 الصفوف فرض كما قدمنا فن اطلق على ذلك غفقه أطلق له ، وحق عليه لم يمنع منه ، ومن
 منع منه غفقه منع منه ، والمانع من الحق ظالم ، ولا اثم على الممنوع ، لقول الله تعالى :
 (لا يكلف الله قسراً الا وسعياً) (١) *

٥٤٢ — مسألة — ولا يحل البيع من أثر استواء الشمس ومن أول أخذها في
 الزوال والليل الى ان تقضى صلاة الجمعة ، فان كانت قرية قد منع اهله الجمعة او كان
 ساكناً بين الكفار ولا مسلم معه قال ان يصل ظهر يومه ، او يصلوا ذلك كله او
 يضمنهم ، فان لم يصل قال ان يدخل اول وقت العصر *
 ويفسخ البيع حينئذ ايضاً إن وقع ، ولا يصححه خروج الوقت ، سواء كان التبايع
 من مسلمين أو من مسلم وكافر ، او من كافرين ، ولا يحرم حينئذ نكاح ، ولا اجارة ، ولا
 سلم ولا ماليس يما *
 وقال مالك كذلك في البيع الذي فيه مسلم ، وفي النكاح ، وعقد الاجارة ، والسلم ،
 والباح المحبة ، والقرض ، والصدقة *

وقال أبو حنيفة والشافعي : البيع والنكاح والاجارة والسلم جائز كل ذلك في الوقت المذكور *
 قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر
 الله وذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فاذا قضيت الصلاة فاقشروا في الأرض

(١) المقصورة المكان الذي كان خاصا بالملوك المسلمين يصلون فيه الجمعة وغيرها -
 حين كانوا يصلون - وكانت لا يدخلها عليهم الا القربون منهم ويمنعها عامة المسلمين ،
 وهي بدعة اجتمعوها لا توافق قواعدا الاسلام ، وقد جاء بالتسوية بين بني آدم ، لا كرامة
 لأحد على احد إلا بالتقوى . ثم مازالوا يتدرجون في ترك الدين خطوة خطوة حتى
 تركوا الصلاة في الجماعات والجماعات ، والله أعلم بما لهم هل يصلونها فرادى ؟ إلا من
 هدى الله ، فان الله وانا اليه راجعون *

واجتنبوا من فضل الله) ووقت النداء هو أول الزوال فحرم الله تعالى البيع الى انقضاء الصلاة، وأباحه بعدها، فهو كما قال عز وجل، ولم يحرم تعالى تكاحاً ولا اجارة، ولا سداً، ولا مائس يما (وما كان ربك نسياً) و(تلك حدود الله فلا تمتدوها) *

وكل ما ذكرنا فجائز أن يكون وهو ناهض الى الصلاة غير متشاغل بها، فجائز كل ذلك، لأنه ليس مانعاً من السعى الى الصلاة، فظهر تناقض قول مالك وفساده *

فإن كان جعل علة كل ذلك التشاغل، سألناهم عن لم يتشاغل، بل باع، أو أنكح أو اجر وهو ناهض الى الجمعة، أو وهو في المسجد ينتظر الصلاة؟ فنقولهم: يفسخ بفعل تمليل بالتشاغل، فإن لم يعملوا بالتشاغل فقد قاسوا على غير علة، وهو باطل عند من يقول: بالتيسر، فكيف عند من لا يقول به *

فإن قال: التكاثر بيع قلنا: هذا باطل ما ساء الله تعالى قط يما ولا رسوله ﷺ ونسألهم عن حلف ان لا يبيع فتكح أو اجر؟ فنقولهم: لا يبحث *

واعتل أبو حنيفة والشافعي بأن النهي عن ذلك إنما هو للتشاغل عن الجمعة فقط * قال ابو محمد: وهذه دعوى كاذبة، وقول على الله تعالى بنبر علم، وهذا لا يحمل لأحد ان يحجر عن مراد الله تعالى بنبر ان يحجر بذلك الله تعالى، أو رسوله ﷺ، ولو اراد الله تعالى ذلك لبينه ولم يكننا الى خطأ رأى أبي حنيفة وظنه، وقد قال رسول الله ﷺ «إياكم والظن، غلب الظن اكذب الحديث» وقال تعالى (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون) *
فإن قالوا: قد علمنا ذلك *

قلنا: ومن أين علمتموه؟ فإن ادعيتهم ضرورة كذبتم، لأننا غير مضطرين الى علم ذلك، والعلمية واحدة، وإن ادعوا دليلاً ستلوه، ولا سبيل لهم اليه، فظنوا لا الظن * وقالوا: نحن منهيون عن البيع في الصلاة، ولو باع امرؤ في صلاته فقد البيع *

فقلنا لهم: إن البيع لا يجوز أن يكون في الصلاة أصلاً، لأنه اذا وقع محمداً باطلها، فليس حينئذ في صلاة، واذا لم يكن في صلاة فيميه جائز، وإن ظن أنه ليس في صلاة فباع أو نكح، أو أنكح، أو عمل ما لا يجوز في الصلاة فهو كله باطل، لأن الحال التي هو فيها مائة من ذلك، وهي حال ثابته، فاضادها فباطل، وكذلك من باع أو نكح أو طلق أو اعتق ولم يبق عليه من الوقت الا مقدار احرامه بالكبير - وهو ذا كر لذلك - فهو كله باطل،

لأنه منى عن كل ذلك ، وقال عليه السلام : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»
فكسل من عمل أمراً بخلاف ما أمر به فهو مردود بنص حكم رسول الله ﷺ *
و وينامن طريق عكرمة عن ابن عباس : «لا يصلح البيع يوم الجمعة حين يتأدى بالصلاة
فاذا قضيت الصلاة فاشتر وبيع» (١) *

وعن القاسم بن محمد : أنه فسخ يوماً وقع في الوقت المذكور *
قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه الشافعيون والحنيفيون ، لأنهم لا يجوزون خلاف
الصاحب الذي لا يعرف لهم الصحابة مخالف ، وهذا مكان لا يعرف لابن عباس فيه مخالف
من الصحابة رضي الله عنهم *
وتناقض المالكيون أيضاً ، لأنهم حملوا قوله تعالى : (وذروا البيع) على التحريم ،
ولم يحملوا امره تعالى بمتابعة المطلقة على الإيجاب ، وقالوا : لفظة «ذر» لا تكون إلا للتحريم ،
فقلنا : هذا باطل ، وقد قال تعالى (ثم ذرم في خوضهم يلبون) فهذه للوعيد لا للتحريم *
وأما مننا أهل الكفر من البيع حينئذ فقلوه تعالى : (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة
و يكون الدين كله لله) فوجب الحكم بين أهل الكفر بحكم أهل الإسلام ولا بد ، وقال
تعالى (وان احكم بينهم بما أنزل الله) *

﴿ صلاة العيدين ﴾

٥٤٣ - مسألة - جماعداً الفطر من رمضان ، وهو أول يوم من شوال ، و يوم الأضحي ، وهو
اليوم العاشر من ذي الحجة ، ليس للمسلمين عيد غيرهما ، الا يوم الجمعة وثلاثة أيام بعد يوم الأضحي
لأن الله تعالى لم يجعل لهم عيداً غير ما ذكرنا ولا رسوله ﷺ ، ولا خلاف بين أهل الإسلام
في ذلك ، ولا يحرم العمل ولا البيع في شيء من هذه الأيام لأن الله تعالى لم يمنع من ذلك ولا
رسوله ﷺ ، ولا خلاف أيضاً بين أهل الإسلام في هذا *
وسنة صلاة العيدين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة الى فضاء واسع بمحبرة
منازلهم نحوة إثر ايضاض الشمس ، وحين ابتداء جواز التطوع ، و يأتي الامام فيتقدم
بلا أذان ولا اقامة ، فيصلي بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، في كل ركعة أم القرآن
وسورة ، ولستحب أن تكون السورة في الأولى (ق) وفي الثانية (اقتربت الساعة) أو

(١) في النسخة رقم (١٤) «فاشتر وبيع» ولا بأس بها وما هنا أحسن

(١١٢ - ج ٥ الحل)

(سبح اسم ربك الأعلى) و(هل أتاك حديث الفاشية) وما قرأ من القرآن مع أم القرآن أجزاء ، ويكبر في الركعة الأولى أثر تكبيرة الاحرام سبع تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر في أول الثانية أثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يجهر بجميعهن قبل قراءته أم القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها الا حيث يرفع في سائر الصلوات فقط ، ولا يكبر بعد القراءة الا تكبيرة الركوع فقط ، فاذا سلم الامام قام فخطب الناس خطبتين يجلس بينهما جلسة ، فاذا أتمهما افترق الناس ، فان خطب قبل الصلاة فليست خطبة ، ولا يجب الانصات له ، كل هذا لاخلاف فيه الا في مواضع نذكرها ان شاء الله تعالى *

منها ما يقرأ مع أم القرآن ، وفي صفة التكبير ، وحدث بنو أمية تأخير الخروج الى العيد ، وتقديم الخطبة قبل الصلاة والأذان والاقامة *

فاما الذي يقرأ مع أم القرآن فان ابا حنيفة قال : اكره ان يقتصر على سورة بعينها ، وشاهدنا المالكيين لا يقرؤون مع أم القرآن الا (والشمس ونحماها) و(سبح اسم ربك الأعلى) وهذان الاختياران فاسدان ، وان كانت الصلاة كذلك جائزة ، وانما فكر اختيار ذلك لأنهما خلاف ماصح عن رسول الله ﷺ *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي : « ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الفطر والأضحية ؟ فقال : كان يقرأ فيهما بق والقرآن المجيد ، واقتربت الساعة » *

قال أبو محمد عبيد الله ادرك أبا واقد الليثي وسمع منه ، واسمه الحارث بن عوف ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ شيء فيهنما *

وما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا مسعر بن كدام وسفيان - هو الثوري - كلاهما عن ميمد بن خالد عن زيد ابن عتبة عن سمرة بن جندب : « أنه عليه السلام كان يقرأ في العيد سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الفاشية » *

واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان . وقد روى عن أبي حنيفة أنه ذكر بعض ذلك *

ومنها التكبير ، فان إباحيفة قال : يكبر للاحرام ثم يتمود ثم يكبر ثلاث تكبيرات ويجهر بها ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، ثم يقرأ ثم ركع ، فاذا قام بعد السجود الى الركعة الثانية كبر للاحرام ثم قرأ ، فاذا أتم السورة مع أم القرآن كبر ثلاث تكبيرات جهراً ، يرفع مع كل تكبيرة يديه ، ثم يكبر للركوع *

وقال مالك : سبماً في الأولى بتكبيرة الاحرام ، وخمساً في الثانية سوى تكبيرة القيام *
واختلف في ذلك عن السلف رضى الله عنهم *

فروينا عن علي رضى الله عنه : أنه كان يكبر في القدر ، والأضحية ، والاستسقاء سبماً في الأولى ، وخمساً في الآخرة ، ويصلي قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة . وأن أبابكر ، وعمره ، وعثمان كانوا يفعلون ذلك ، إلا إن في الطريق إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع ، عن محمد بن علي بن الحسين (١) : أن علياً *

ورويانا من طريق مالك وإيوب السخيتاني كلاهما عن نافع قال : شهدت العيد مع أبي هريرة ، فكبر في الأولى سبماً ، وفي الأخرى خمساً قبل القراءة . وهذا سند كالشمس *
ورويانا من طريق ميمر عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان ابن مسمود جالساً عنده حذيفة ، وأبو موسى الأشعري ، فسألهم سميد بن العاصي عن التكبير في الصلاة يوم القدر والأضحية ؟ فقال ابن مسمود : يكبر أربعاً ثم يقرأ ، ثم يكبر فيركع ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة *
ومن طريق شعبة عن خالد الحذاء وقعدة كلاهما عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل - قال : كبر ابن عباس يوم العيد في الركعة الأولى أربع تكبيرات ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الصلاة *

وهذان استاذان في غاية الصحة ، وهذا تلقى أبو حنيفة *
قال أبو محمد : أين وجدناه لا رضى الله عنهم ولنبرهم من الصحابة رضى الله عنهم ما قاله من أن يتمود إثر الأولى ثم يكبر ثلاثاً ، وأنه يرفع يديه معهن ؟ فبطل عن أن يكون له متعلق بصاحب *

وأطرف (٢) ذلك أمره برفع الأيدي في التكبير ، الذي لم يصبح قط أن رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «محمد بن علي بن الحسن» وهو خطأ ، فانه أبو جعفر الباقر أبو علي بن زين العابدين بن الحسين ، واه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب (٢) بالطاء المهملة *

ﷺ رفع فيه يديه ، ونهيه عن رفع الأيدي في التكبير في الصلاة حيث صح أن رسول الله ﷺ كان يرفع فيه يديه وهكذا فليكن عكس الحقائق وخلاف السنن *

ورويان من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في العيدين قال : يكبر تسماً أو إحدى عشرة أو ثلاث عشرة . وهذا سند في غاية الصحة *

وعن جابر بن عبد الله قال : التكبير في يوم العيد في الركعة الأولى أو رباعاً ، وفي الآخرة ثلاثاً والتكبير سبع سوى تكبير الصلاة . إلا أن في الطريق إبراهيم بن زيد (١) وليس بشيء *

قال أبو محمد : وفي هذا آثار عن رسول الله ﷺ لا يصح شيء منها .
منها من طريق ابن طهية عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر والأضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات » *

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة ، والقراءة بعدها كلشأما » وهذا كله لا يصح ، وماذا لله أن يحتج بما لا يصح كمن يحتج بما بن طهية وعمرو بن شعيب إذا وافقا هواه ، كفضله في زكاة الأهل وغير ذلك ، ويرد روايتهما إذا خالفا هواه هذا فصل من لأدين له ، ولا يزال بأن يضل في دين الله تعالى ويضل *

ومنها خبر من طريق زيد بن الحباب عن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول أخبرني أبو عائشة جليسان أبي هريرة أنه حضر سعيد بن العاصي سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان : « كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى كان يكبر أربعاً ، تكبيره على الجنازة ، قال حذيفة : صدق ، قال أبو موسى : كذلك كنت أكبر بالبصرة حيث كنت عليهم *

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن ثوبان ضعيف (٢) وأبو عائشة مجهول ، لا يدرى من هو ولا يعرفه أحد (٣) ولا تصح رواية عنه لأحد ، ولو صح لما كان فيه للحنيفيين حجة ،

(١) إبراهيم بن زيد في الرواة شائع ، فما أدري أهم أراد المؤلف ومنهم الثقة ومنهم غير الثقة ؟ (٢) هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان المنسي — بالنون — نسب إلى جده ، وهو لأبأس به على ضعف روايته (٣) وكذلك قال ابن القطان فيما نقل عنه في التهذيب *

لانه ليس فيه ما يقولون من اربع تكبيرات في الأولى تكبيرة الاحرام ، واربع في الثانية بكبيرة الركوع ، ولا أن الأولى يكبر فيها قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة ، بل ظاهره اربع في كلتا الركعتين في الصلاة كلها ، كما في صلاة الجنائزة ، - وهذا قياس عليهم لآلهم ، لان تكبير الجنائزة اربع فقط ، وهم يقولون : يستفي كلتا الركعتين دون تكبير في الاحرام والركوع والقيام ، أو يمشر تكبيرات إن عدوا فيها تكبيرة الاحرام والقيام والركوع ، وليس فيه رفع الأيدي كزعموا ، فظهر مجموعهم جملة . والله تعالى الحمد . قال علي : وأما مالك فانه جعل في الأولى سبعاً بكبيرة الاحرام ، وخمساً في الثانية دون تكبيرة القيام ، وهذا غير محفوظ عن أحد من السلف .

وانما اخترنا ما اخترنا لانه أكثر ما قيل ، والتكبير خير ، ولكل تكبيرة عشر حسنات ، فلا يحقرها إلا المحروم ، ولو وجدنا من يقول : بأكثر لقلنا به ، لقول الله تعالى (واصلوا الخبير) والتكبير خير بلا شك ، واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان .
ومنها ما أحدث بنو أمية من تأخير الصلاة ، وإحداث الأذان والأقامة ، وتقديم الخطبة قبل الصلاة .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري عن أبي حاتم و يعقوب بن إبراهيم ، قال أبو حاتم : أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس ، وقال يعقوب : ثنا أبو أسامة - هو محمد بن أسامة - ثنا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر ، ثم اتفق ابن عباس وابن عمر كلاهما يقول : «أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة» قال ابن عباس : «وعثمان» (١) . ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهر قال : شهدت الصلعة عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب ، كلهم يصلون ثم يخطب .

وبالسند المذكور إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس وجابر بن عبد الله قالا جميعاً : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية .

قال علي : لا أذان ولا إقامة (٢) لغير الفريضة ، والأذان والأقامة فيما الدعاء إلى

(١) روى المؤلف الحديثين بالمعنى وضمهما فجعلهما أحدياً واحداً ، ومما في البخاري (ج ٢

ص ٥٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) «الأذان والأقامة» الخ وهو خطأ .

الصلاة ، فلو أمر عليه السلام بذلك لصارت تلك الصلاة فرصة بدعائه اليها*
 واعتلوا بأن الناس كانوا اذا صلوا تركوهم ولم يشهدوا الخطبة ، وذلك لأنهم كانوا يلتمعون على بن
 أبي طالب رضي الله عنه ، فكان المسلمون يفرون ، وحق لهم ، فكيف وليس الجلوس للخطبة واجبا*
 حدثنا حمام بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا أحمد بن زهير
 ابن حرب ثنا عبد الله بن أحمد الكرماني ثنا الفضل بن موسى السنياني (١) عن ابن جريج
 عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن عبد الله بن السائب قال : « شهدت مع رسول الله ﷺ
 العيد فصلى ، ثم قال عليه السلام : قد قضينا الصلاة فمن أحب ان يجلس للخطبة فليجلس
 ومن أحب ان يذهب فليذهب »*

قال أبو محمد : إن قيل : إن محمد بن الصباح أرسله عن الفضل بن موسى*
 قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ المسند زاد علما لم يكن عند المرسل ، فكيف وخصومنا
 اكثرهم يقول : ان المرسل والمستند سواء ؟*
 وروينا من طريق ابن جريج عن عطاء قال : ليس حقا على الناس حضور الخطبة ، بمعنى
 في الميدين . والا تارق هذا كثيرة جدا*

٥٤٤ - مسألة - ويصليهما ، المبدوا والحر ، والحاضر ، والمسافر ، والمنفرد ، والمرأة والنساء ،
 وفي كل قرية ، صغرت أم كبرت ، كذا ذكرنا ، إلا أن المنفرد لا يخطب*
 وان كان عليهم مشقة في البروز الى المصلي صلوا جماعة في الجامع*
 لأن رسول الله ﷺ قد ذكرنا عنه في كلامنا في القصر في صلاة السفر وصلاة الجمعة :
 أن صلاة الميدين كتمان ، فكان هذا عموما ، لا يجوز تخصيصه بغير نص ، وقال تعالى : (واصلوا
 الخبير) والصلاة خير*

ولا نعلم في هذا خلافا ، الا قول أبي حنيفة : إن صلاة الميدين لا تصلى الا في مصر جامع ،
 ولا حجة لهم الا شيئا رويناه من طريق علي لاجمة ولا تشرى في الا في مصر جامع ، وقد قدمنا
 أنه لاجمة في أحد دون رسول الله ﷺ*
 فان كان قول علي رضي الله عنه حجة في هذا فقد رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي
 عن شعبة ثنا عبد بن النعمان عن أبي قيس عن هزبل بن شرحبيل (٢) : أن علي بن أبي طالب

(١) بكسر السين المهملة ثم ياء تحتانية ثم نون . نسبة الى «سينان» قرية من خراسان
 (٢) هزبل : بضم الهاء وفتح الزاي . وشرحبيل : بضم الشين وفتح الراء واسكان الحاء المهملة .

أمر رجلاً أن يصلي بضعة الناس أربع ركعات في المسجد يوم العيد*
فانضمفوا هذه الرواية قيل لهم: هي أقوى من التي تعلقت بها عنه أو ثلثها، ولا فرق،
وكلهم يجمع على أن صلاة العيدين تصلى حيث تصلى الجمعة، وقد ذكرنا حكم الجمعة، ولا فرق
بين صلاة العيدين وصلاتها في المواطن*.

وقدر ويتابعن مرءوعثمان رضى الله عنهما: أنهما صليا العيد بالناس في المسجد لطر
وقع يوم العيد، وكان رسول الله ﷺ يرزالي المصل لصلاة العيدين. فهذا أفضل،
وغيره يجرى، لأنه فضل لأمر. والله تعالى التوفيق*.

٥٤٥- مسألة- ويخرج الى المصل النساء حتى الأيكار، والحيض وغير الحيض،
ويتمزل الحيض المصل، وأما الطواهر فيصلين مع الناس، ومن لا جلباب لها فتستمر
جلباباً وتخرج، فإذا اتم الامام الخطبة فتختار له أن يأتيهن يملطن ويأمرهن بالصدقة،
ونستحب لمن الصدقة يومئذ بما تيسر*.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرزدق ثنا البخاري ثنا يومعمر-
هو عبد الله بن عمر والرق- ثنا عبد الوارث- هو ابن سميد التوري- ثنا أيوب السخثاني
عن حفصة بنت سيرين قالت: كنا نخرج جواربنا أن يخرج من يوم العيد، فلما قدمت أم
عطية اتيتها فساأتهما؟ فقالت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وتخرج المواق ذوات الخدور،
أوقال: وذوات الخدور- شك أيوب والحيض، فيتمزل الحيض المصل، وليشهدن
الخير ودعوة المؤمنين*».

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا عيسى بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام- هو ابن
حسان- عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج من
في الفطر والأنهى، المواق والحيض وذوات الخدور، فأما الحيض فيتمزلن الصلاة،
ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال:
لتلبسها اختصام جلبابها*».

وبالسند المذكور الى البخاري: ثنا اسحاق- هو ابن إبراهيم بن نصر- ثنا عبد الرزاق

وفي النسخة رقم (١٦) «شرع» وكذلك ذكر بحاشية النسخة رقم (١٤) على أنه نسخة
أخرى، وهو خطأ فيها.

أنا ابن جريج أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله يقول: «قام النبي ﷺ يوم الفطر فخطب، فبدأ بالصلاة، ثم خطب، فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن، وهو يتوكل على يد بلال، وهو بلال باسط ثوبه، ناطق فيه النساء صدقة» وقلت لمطاء: أترى حقا على الامام ذلك، يأتين ويذكرهن؟ قال: إنه لحق عليهم، وما لهم لا يفعلونه *

وبالسند المذكور الى مسلم حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال: شهدت صلاة الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم يصلونها قبل الخطبة ثم يخطب، فنزل النبي ﷺ كأنه انظر اليه حين يجلس الرجال بيده، ثم أقبل يشقه، حتى جاء النساء ومعه بلال (١)، فقال: (يا أيها النبي إذا جارك المؤمنات يماينك على أن لا يشركن بالله شيئا) فلهذه الآية، ثم قال: أنئن على ذلك؟ فقالت امرأة واحدة منهن - لم يسميها منهن (٢) -: نعم يا بني الله، قال: فتصدقن، فبسط بلال ثوبه، ثم قال: هم فدا لكن ابني وأمي، فجلسن يلقيان الفتن والخواتم في ثوب بلال *

فهذه آثار متواترة عنه ﷺ من طريق جابر، وابن عباس وغيرهما بأنه عليه السلام رأى حضور النساء المصل، وأمر به، فلا وجه لقول غيره إذا خالفه *

ولا متعلق للمخالف إلا رواية عن ابن عمر أنه منعهن، وقد جاء عن ابن عمر خلافها، ولا يجوز أن يظن بآبئ عمر إلا أنه إذ منعهن لم يكن بلفه أمر رسول الله ﷺ، فأذلفه رجوع الى الحق كما فعل إذ سب ابنه أشد السب إذ سمعه يقول: تمنع النساء المساجد لئلا * ولا حجة في إحداهن رسول الله ﷺ، ولو ادعى امرؤ الإجماع على حجة خروج النساء الى العيد، وأنه لا يحمل منعهن -: لصدق، لأننا لا نشك في أن كل من حضر ذلك من الصحابة رضي الله عنهم أو بلفه ممن لم يحضر -: فقد سلم ورضي واطاع، والمانع من هذا مخالف للإجماع وليسنة *

٤٦ هـ - مسألة - ونستحب السير الى العيد على طريق الرجوع على آخر، فإن لم يكن ذلك فلا حرج، لأنه قد روى ذلك من فعل رسول الله ﷺ، وليست الرواية فيه بالقوية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ومعه اذن بلال» وهو خطأ. (٢) في النسخة رقم (١٤) «لم يسميها» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١).

٥٤٧ — مسألة — وإذا اجتمع عيد في يوم جمعة صلى للعيد ثم للجمعة ولا بد ، ولا يصح أثر بخلاف ذلك *

لأن في رواة إسرائيل ، وعبد الحميد بن جعفر ، وليس بالقويين ، ولا مؤثرة على خصومنا من الاحتجاج بهما إذا وافقهما وإياه تقليدهما ، وهنا خلافاً وإيهما *

فأما رواية إسرائيل ، فإنه روى عن عثمان بن المغيرة عن إياس بن أبي رملة : سمعت معاوية سأل زيد بن أرقم : أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين ؟ قال : « نعم صلى العيد أول النهار ، ثم رخص في الجمعة » (١) *

وروى عبد الحميد بن جعفر : حدثني وهب بن كيسان قال : « اجتمع عيدان على عهد ابن الزبير ، فأخر الغزو حتى تمالي النهار ، ثم خرج فخطب فأطال ، ثم تزل فسلم ركعتين ، ولم يصل للناس يومئذ الجمعة ، فقال ابن عباس : أصاب السنة » (٢) *

قال أبو محمد : الجمعة فرض والعيد تطوع ، والتطوع لا يسقط الفرض (٣) *

٥٤٨ — مسألة — والتكبير ليلة عيد الفطر فرض ، وهو ليلة عيد الأضحي حسن ، قال تعالى وقد ذكر صوم رمضان : (ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) فباكمال عدة صوم رمضان وجب التكبير ، ويجزئ من ذلك تكبيرة ، وأما ليلة الأضحي ويومه ويوم الفطر فلم يأت به أمر ، لكن التكبير فعل خير وأجر *

٥٤٩ — مسألة — ويستحب الأكل يوم الفطر قبل الندو إلى المصل ، فإن لم يفعل فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة في ذلك ، وإن أكل يوم الأضحي قبل غدوه إلى المصل فلا بأس ، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته فحسن ، ولا يحمل صياهما أصلاً *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

(١) كلاب هو حديث صحيح واعله بعضهم بأن إياس بن أبي رملة مجهول ، وأما إسرائيل فإنه ثقة حجة . والحديث رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) وصححه هو والذهبي ورواه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي وصححه ابن المديني . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ٣٤٧) وعند الحاكم شاهد له من حديث أبي هريرة وصححه هو والذهبي (٢) رواه النسائي (ج ٣ ص ١٩٤) وعبد الحميد بن جعفر ثقة أخرجه له مسلم (٣) زعم المؤلف ما ناهى على غيره كثير أمّن رد السنة بالأراء والقياس .

ابن عبد الرحيم أنا سعيد بن سليمان أخبرنا هشيم أنا عبيد الله بن ابي بكر بن انس عن انس قال : « كان رسول الله ﷺ لا يندو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » *

قال أبو محمد : يلزم من أوجب ذلك ان يوجب التمردون غيره *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع قال : كان ابن عمر يندو يوم الفطر من المسجد ، ولا اعلمه أكل شيئاً . *

وعن ابراهيم النخعي عن علقمة ، والأسود : ان ابن مسعود قال : لانا كلوا قبل ان تخرجوا يوم الفطر إن شئتم *

وعن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : إن شاء طعم يوم الفطر والأضحى وإن شاء لم يطعم *

• ٥٥ • — مسألة — والتفعل قبلهما في المصلى حسن ، فإن لم يفعل فلا حرج ، لأن

التفعل فعل خير *

فان قيل : قد صح ان رسول الله ﷺ لم يصل قبلهما ، ولا بعدها *

قلنا : نعم ، لأنه عليه السلام كان الامام ، وكان يجيئه الى التكبير لصلاة العيد بلا فصل ، ولم يته عليه السلام قط — لا بإيجاب ولا بكراهة — عن التفعل في المصلى قبل صلاة العيد وبعدها ، ولو كانت مكروهة لبيها عليه السلام ، وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يزد قط في ليلة على ثلاث عشرة ركعة ، أكثرهم الزيادة أو يعمدون منها ١٢ فن قوهم ، لا ، فيقال لهم : فرقوا ولا سبيل الى فرق *

وروينا عن قتادة : كان أبوهريرة ، وانس بن مالك ، والحسن ، واخوه سعيد ، وجابر بن زيد يصلون قبل خروج الامام وبعده ، يعني في الميدين *

وعن معمر عن أيوب السخيتاني قال : رأيت انس بن مالك والحسن يصليان قبل صلاة العيد *

وعن معتمر بن سليمان عن أبيه قال : رأيت انس بن مالك والحسن واخاه سعيداً وابا الشفاء جابر بن زيد يصلون يوم العيد قبل خروج الامام *

وعن علي بن ابي طالب : انه أتى المصلى فرأى الناس يصلون ، فقبل له في ذلك ، فقال : لا أكون الذي ينهى عبداً اذا صلى *

٥٥٦ — مسألة — والتكبير اثر كل صلاة، وفي (١) الأضحى، وفي أيام التشريق وفي يوم عرفة — : حسن كله، لأن التكبير فعل خير، وليس ههنا اثر عن رسول الله ﷺ بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها *

وروي عن الزهري، وأبي وأثل، وأبي يوسف، ومحمد استحباب التكبير غداة عرفة إلى آخر أيام التشريق عند المصر *

وعن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن الأسود وأصحاب ابن مسعود قال (٢) : كان ابن مسعود يكبر صلاة الصبح (٣) يوم عرفة إلى صلاة المصر يوم النحر، قال عبد الرحمن في روايته : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، الله أكبر الله أكبر، الحمد لله (٤) *

وعن علقمة مثل هذا، وهو قول أبي حنيفة *

وعن ابن عمر : من يوم النحر إلى صلاة الصبح آخر أيام التشريق *

قال أبو محمد : من قاس ذلك على تكبير أيام منى فقد أخطأ، لأنه قاس من ليس بحاجة على الحاج ولم يختلفوا أنهم لا يقيسونهم عليهم في التلبية، فيزعمون مثل ذلك في التكبير *

ولامعنى قال : إنما ذلك في الأيام المملوءات، لقول الله تعالى (وذكروا اسم الله في أيام مملوءات وقال : إن يوم النحر يجمع عليه أنه من المملوءات، وما بعده مختلف فيه، لأنه دعوى فاسدة، وما حجب الله تعالى قط ذكره في شيء من الأيام *

ولا معنى لمن اقتصر بالمعلومات على يوم النحر لأن النص يمنع من ذلك، بقوله تعالى (على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقد صرح أن يوم عرفة ليس من أيام النحر وإن ما بعد يوم النحر هو من أيام النحر، فيطل هذا القول. وبالله تعالى التوفيق *

٥٥٧ — مسألة — ومن لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحى لصلاة الميدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني، وإن لم يخرج غدوة خرج ما لم ترل الشمس، لأنه فعل خير،

(١) بآيات الواو في الأصلين وهو صواب (٢) كذا في الأصلين «قال» بالافراد، وهو صحيح فالقائل أبو اسحق نقل عن الأسود وغيره (٣) كذا في الأصلين وهو صحيح (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولله الحمد» وكانت هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخنا صحيحها إلى «الحمد لله» وهي نسخة صحيحة عن كاتبها واجتهد في أن تكون من أصح النسخ فلذلك اعتمدناها في التصحيح.

وقال تعالى : (واقبلوا الخير) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبة عن جعفر بن ابى وحشية عن ابى عمر بن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب النبي ﷺ : «أن ركبا جاؤا الى رسول الله ﷺ يشهدون انهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم ان يفطروا (١) واذا أصبحوا يفتدوا الى مصلاهم» * قال ابو محمد : هذا مسند صحيح ، وابو عمر مقطوع على انه لا يخفى عليه من أعمامه من صحت صحبته من لم تصح صحبته وإنما يكون هذا علة من يمكن ان يخفى عليه هذا ، والمصحابة كلهم عدول رضى الله عنهم ، لثناء الله تعالى عليهم *

وهذا قول ابى حنيفة والشافعي *

فلو لم يخرج في الثاني من الأضحي وخرج في الثالث فقد قال به أبو حنيفة ، وهو فعل خير لم يأت عنه نهى *

٥٥٣ مسألة - والقضاء والمب والزمن (٢) في أيام العيد بن حسن في المسجد وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا احمد ابن صالح ثنا ابن وهب انا عمر - هو ابن الحارث - ان محمد بن عبد الرحمن - هو يتم عروة - حدثه عن عروة عن عائشة قالت : «دخل على رسول الله ﷺ وعندى جارتان تغنيان بفتاء بامت (٣) ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فاتته في وقال : مزماره الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال : دعها (٤) ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يلعب السودان بالدرق والحراب ، فاما سألت رسول الله ﷺ وإما قال : تشتهين تنظرين ؟ فقلت : نعم ، فاقامني وراة ، خذى على خده ، وهو يقول : دونكم يا بني أرفدة (٥) حتى اذا مللت قال : حسبك ؟

(١) في النسخة رقم (١٦) «فأمرهم النبي ﷺ ان يفطروا» وما هنا هو الموافق لابي داود (ج ١ ص ٤٤٩ و ٤٥٠) (٢) بفتح الزاى واسكان الفاء ، وانظر المسئلة ٥٠٠ (ج ٤ ص ٢٤٦) (٣) بضم الباء وفتح العين المهملة المنقطة . موضع في نواحي المدينة على ليلتين منها . كانت به وقائع بين الأوس والخزرج في الجاهلية (٤) هكذا في الأصلين بالافراء ، وفي البخاري (ج ٢ ص ٥٤ و ٥٥) «دعها» وكل صحيح (٥) بفتح الهمزة واسكان الراء وكسر الفاء وفتح الدال المهملة ، لقب بالعبشة *

قلت : نعم ، قال : فاذهي » •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب أخبرني حماد بن عمار قال : قال ابن شهاب حدثني عن عروة عن عائشة : « أن أبا بكر دخل عليها وعندها جاريتان في أيام منى فتنايان وتضربان ، ورسول الله ﷺ سجي بثوبه ، فاتتهما أبو بكر ، فكشف رسول الله ﷺ عنه وقال : دعهما يا أبا بكر فانها أيام منى » • وبه إلى مسلم : ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن عائشة قالت : « جاء جيش يرفزون في يوم عيد في المسجد ، فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبيه ، فجعلت أنظر إلى لبيهم ، حتى كنت أنا التي انصرفت » •

وبه إلى مسلم : حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا معمر بن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بمجرهم إذ دخل عمر بن الخطاب ، فأهوى إليهم ليحبسهم بالحباء ، فقال رسول الله ﷺ : دعهم يا عمر » قال أبو محمد : أين يقع انكار من انكار من سيدي هذه الأمة بعد نبينا ﷺ - أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما - وقد انكر عليه السلام عليهما انكارهما ، فرجما عن رأيهما إلى قوله عليه السلام •

﴿ صلاة الاستسقاء ﴾

• • • مسألة - قال أبو محمد : إن قحط الناس أو اشتد المعر حتى يؤذي قليدع السلون في أدبار صلاتهم وسجودهم وعلى كل حال ، ويدعو الإمام في خطبة الجمعة ، قال عز وجل : (ادعوني استجب لكم) وقال تعالى : (فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا ولكن قست قلوبهم) •

فإن أراد الإمام البروز في الاستسقاء خاصة - لأفيا سواء - فليخرج مبتدلاً متواضعاً إلى موضع المصلين والناس معه ، فيدأ فيخطب بهم خطبة يكثر فيها من الاستسقاء ، ويدعو الله عز وجل ، ثم يحول وجهه إلى القبلة وظهره إلى الناس ، فيدعو الله تعالى رافعاً يديه ، ظنوا وهما إلى السماء ، ثم يقلب رداءه أو ثوبه الذي ينفطاه ، فيجعل باطنه ظاهره ، وأعلى أسفله ، وما على منكب من منكبه على المنكب الآخر ، ويفعل الناس كذلك ، ثم يصلي بهم ركعتين ، كأقلنا في صلاة العيد سواء سواء ، بلا أذان ولا إقامة ، إلا أن

صلاة الاستسقاء يخرج فيها المنبر الى المصلّى ، ولا يخرج في الميدين ، فاذا سلم انصرف وانصرف الناس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا ابن ابي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه - هو عبد الله بن زيد الأنصارى - قال : « رأيت رسول الله ﷺ يوم خرج يستسقى فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهر فبهما بالقراءة » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبيد بن حاتم بن اسماعيل عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن أبي كنانة عن أبيه قال : « سألت ابن عباس عن صلاة رسول الله ﷺ في الاستسقاء ؟ فقال : خرج رسول الله ﷺ مبتذلاً متواضعاً متضرعاً ، جلس على المنبر ، فلم يخطب خطبتكم هذه ، لكن لم يزل في التضرع ، والدعاء ، والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد » *

قال أبو محمد : أما الاستغفار فلقول الله تعالى (واستغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً) . وتحويل الرداء يقتضى ما قلناه . وهذا كله قول أصحابنا *

وقال مالك : بتقديم الخطبة *

وقال الشافعى : صلاة الاستسقاء كصلاة العيد *

وقد روينا عن السلف خلاف هذا ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ . وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثورى عن أبي اسحاق السبيعي : أن ابن الزبير بعث الى عبد الله بن يزيد - هو الخطمى - أن يستسقى بالناس ، فخرج فاستسقى بالناس ، وفهم البراء بن عازب وزيد بن أرقم ، فصلّى بهم خطبة *

قال أبو محمد : لمبدأ الله بن يزيد هذا حجة بالنبي ﷺ *

وعن أبي بكر وعمر وعثمان ، وعلى : أنهم كانوا يكبرون في الاستسقاء ، والنظر ، والأضحية سبماً في الأولى وخمساً في الثانية ، ويصلون قبل الخطبة ، ويجهرون بالقراءة ، ولكن في الطريق ابراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع *

وروينا : أن عمر خرج الى المصلّى فدعا في الاستسقاء ، ثم انصرف ولم يصل *

قال أبو محمد : ولا يمنع اليهود ولا المجوس ولا النصارى من الخروج الى الاستسقاء للدعاء فقط ، ولا يباح لهم إخراج ناقوس ولا شيء يخالف دين الاسلام . والله تعالى التوفيق *

﴿صلاة الكسوف﴾

٥٥٥ — مسألة — صلاة الكسوف على وجوه *

أحدها أن تملئ ركعتين كسائر التطوع ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف القمر أيضاً *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنورى - ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره قال : «سكنت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر رداءه ، حتى انتهى إلى المسجد ، فغلب الناس (١) فصلى بهم ركعتين ، فانجلت الشمس ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا يخسفان (٢) لموت أحد ، وإذا كان ذلك ففصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم ، وذلك أن ابنا لنبى ﷺ مات ، يقال له : إبراهيم ، فقال ناس في ذلك (٣) » حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يزيد - هو ابن زريع (٤) ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره : «كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس ، فقام إلى المسجد يجر رداءه من السجدة ، فقام إليه الناس ، فصل ركعتين كما يصلون ، فلما انجلت خطبنا ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما (٥) عبادهم ، وإنهما لا ينكسفان (٦) لموت أحد ولا لحياته (٧) فإذا رأيت كسوف أحدهما فصلوا حتى ينجل (٨) » *

وروينا نحوه هذا أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ إلا أن فيه تطويل الركوع والسجود والقيام *

فأخذنا بهذا ما نقله من السلف ، منهم عبد الله بن الزبير ، صلى في الكسوف ركعتين

(١) في البخارى (ج ٣ ص ٩٦ و ٩٧) «وثاب الناس إليه» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يخسفان» وما هنا هو الموافق للبخارى : (٣) في البخارى «فقال الناس في ذلك» (٤) بضم الزاى وفتح الراء وآخره عين مهملة وفي الأصلين «يزيد» وهو خطأ صرف ، وليس في رجال الكتب الستة من يسمى «يزيد بن يزيد» وهو في النسائى (ج ٣ ص ١٥٢ و ١٥٣) «حدثنا يزيد وهو ابن زريع» على الصواب (٥) في النسخة رقم (١٦) «به» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «لا ينكسفان» وما هنا هو الموافق للنسائى (٧) كلمة «ولا لحياته» ثابتة في الأصلين ولا توجد في النسائى (٨) التى في النسائى «فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم» *

كسائر الصلوات *

فان قيل : قد دخلناه أخوه عروة *

قلنا : عروة أحق بالخطأ ، لأن عبد الله صاحب ، وعروة ليس بصاحب ، وعبد الله عمل يعلم ، وأنكر عروة ما لم يعلم *

وبهذا يقول أبو حنيفة *

قال أبو محمد : وهذا الوجه يصلى لكسوف الشمس ولكسوف القمر في جماعة ، ولو صلى ذلك عند كل آية تظهر - من زلزلة أو نحوها - لكان حسناً ، لأنه فعل خير * وإن شاء صلى ركعتين ويسلم ، ثم ركعتين ويسلم ، هكذا حتى يشجى الكسوف في الشمس والقمر ، والآيات كما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن أبي شبيب الحراني ثنا الحارث بن عبد البصرى عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فجعل يصلى ركعتين ركعتين ، ويسأل عنها حتى انجلت » *

وروي أيضاً قوله عليه السلام : « فصلوا حتى تنجلي » عن أبي بكرة ، كما ذكرنا آتفاً ، وعن المنيرة بن شعبة ، وعن ابن عمر ، وأبي مسعود ، بأسانيد في غاية الصحة ، وهذا اللفظ يقتضى ما ذكرنا *

وهذا قول طائفة من السلف *

روى ثمام بن طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح (١) وقال سفيان : عن المنيرة عن إبراهيم النخعي وقال الربيع : عن الحسن (٢) ثم اتفق الحسن وإبراهيم قالوا

(١) الربيع يفتح الراء ، وصحيح يفتح الصاد ، كلاهما بوزن أمير (٢) قوله « وقال الربيع عن الحسن » سقط من النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) « روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح ، وقال سفيان عن المنيرة ، وقال الربيع عن الحسن عن إبراهيم النخعي ثم اتفق الحسن وإبراهيم » الخ وهو خطأ في الأولى وخطأ في الثانية ، والصواب ما استخرجناه من مجموعهما هنا ، فان الثوري يروي عن المنيرة - وهو ابن مقسم الضبي - والمنيرة يروي عن إبراهيم وكيع يروي عن الربيع والربيع عن الحسن ، وقول المؤلف عقبه « ثم اتفق الحسن وإبراهيم » دليل على أن قوليهما متماثلان ، لأن أحدهما يروي عن الآخر ، وهذا واضح جداً *

جميعاً في الكسوف : صلى ركعتين ركعتين ، وان شاء ذكر الله تعالى ودعا بعد أن يكبر قائماً ، فاذا انجلي الكسوف قرأ و ركع ركعتين ، هذا في الشمس والقمر والآيات أيضاً *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو بكر بن ابي شيبة ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري عن حيان بن عمر (١) أني الملاء عن عبد الرحمن بن سمرة - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال : « كنت أرمي (٢) بأسهمي في المدينة في حياة رسول الله ﷺ إذ كسفت الشمس ، فبذتها ، وقلت : والله لأنظرن الى ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس ، قال : فأنبته وهو قائم في الصلاة رافع (٣) » يديه ، فجعل يسبح ويحمد ويهلل ويكبر ، ويدعو حتى حسر عنها ، فلما حسر عنها قرأ سورتين وصلى ركعتين » *
وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت من طلوع الشمس الى أن يصلي الظهر - صلى ركعتين كما قدمنا ، وان كسفت من بعد صلاة الظهر الى أخذها في الغروب صلى أربع ركعات كصلاة الظهر أو العصر *

وفي كسوف القمر خاصة إن كسفت بعد صلاة المغرب الى أن تصلي العشاء الآخرة صلى ثلاث ركعات كصلاة المغرب وان كسف بعد صلاة العتمة الى الصبح صلى أربعاً كصلاة العتمة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - ثنا خالد - هو الحذاء عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر ثوبه فرما ، حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي - بنا (٤) حتى انجلت ، فلما انجلت (٥) قال : إن ناساً يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لئول عظيم من العظماء ، وليس كذلك ، إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله تعالى ، وإن

(١) حيان : يفتح الحاء الهجمة وتشديد الباء المثناة التحتية ، وعمر : بالتصغير (٢) في الأصلين « أرمي » وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٥١ و ٢٥٠) (٣) في النسخة رقم (١٦) « رافعا » وما هنا هو الموافق لسم (٤) كلمة « بنا » محذوف من الأصلين ، وزدنا هاهنا النسائي (ج ٣ ص ١٤١) (٥) قوله « فلما انجلت » زدناه من النسائي *

(١٣٢ - ج ٥ المحل)

الله (١) اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له (٢) فاذا رأيتم ذلك فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة *»

فان قيل : إن أبا قلابة قد روى هذا الحديث عن رجل عن قبيصة المامري . قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ وأبو قلابة قد أدرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ، ورواه أيضا عن آخر فحدث بسكتا روايته ، ولا وجه للتملل بمثل هذا أصلا ولا معنى له *
وإن شاء في كسوف الشمس خاصة صلى ركعتين ، في كل ركعة ركعتان ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمد» ثم يسجد سجدة ، ثم يقوم فيركع أخرى ، في كل ركعة ركعتان ، كما وصفنا ، ثم يسجد سجدة ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله ابن مسلمة عن مالك بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : «أنخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصلى رسول الله ﷺ ، فقام قياما طويلا نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد (٣) ثم انصرف وذكر باقي الخبر *»

وروي أيضا مثله عن عائشة رضي الله عنها *

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمد» ثم يسجد سجدة ، ثم يقوم فيركع أيضا ركعة فيها ثلاث ركعات كما ذكرنا ، ثم يرفع (٤) ثم يسجد ثم يجلس ويتشهد ويسلم *

(١) في النسائي «أن الله» بخذف الواو (٢) كلمة «له» محذوفة في النسخة رقم (١٦) وانظر بحثا نفيسا جيدا في قوله «أن الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له» في شرح السيوطي والسندى على سنن النسائي وفي تهافت الفلاسفة للفرزاني (ص ٤ و ٥) * (٣) قوله «ثم يسجد» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ ، وما هنا هو الصواب الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٩٢) (٤) في الأصلين «ثم يركع» وهو خطأ واضح .

وقدر ويناميطن فيه هذا الفعل عن ابن عباس *

روينام طريقين هادين سلمة : أنا فتادة عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس : أنه صلى في زلزلة بالبصرة ، قام بالناس فكبر أربعا ثم قرأ ثم كبر وركع ، ثم رفع رأسه فكبر أربعا ، ثم قرأ ماشاء الله أن يقرأ ، ثم كبر فركع (١) *

ومن طريق ميمون فتادة وعاصم الأحول كلاهما عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس : أنه صلى بالبصرة في الزلزلة فأطال القنوت ، ثم ركع ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ثم رفع رأسه فأطال القنوت ، ثم ركع ، ثم سجد ، ثم صلى الثانية كذلك ، فصار ثلاث ركعات في أربع سجعات ، وقال هكذا صلاة الآيات ، قال فتادة صلى حذيفة بالدائن بأصحابه مثل صلاة ابن عباس في الآيات ، ثلاث ركعات ثم سجد سجدتين وفعل في الأخرى مثل ذلك *

ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن فتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين قالت : صلاة الآيات ست ركعات في أربع سجعات *

وإن شاء جلي في كسوف الشمس خاصة ركعتين في كل ركعة أربع ركعات ، يقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقول : «سمع الله لمن حمده» ثم يسجد سجدتين ، ثم يفعل في الثانية كذلك أيضا سواء سواء ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا إسماعيل بن علية عن سفیان الثوري عن حبيب — هو ابن أبي ثابت — عن طاوس عن ابن عباس قال : «صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات» *

وعن علي رضي الله عنه مثل ذلك *

وبه إلى مسلم : ثنا محمد بن المنجد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفیان الثوري ثنا حبيب

هو ابن أبي ثابت — عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ : «أنه صلى في كسوف قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم سجد ، قال : والأخرى مثلها» *

وهو قول علي كما ذكرنا *

وقد قبله أيضا ابن عباس وحبيب بن أبي ثابت *

(١) هذا ذكره كان فقط *

قال أبو محمد : لا يحل الاقتصار على بعض هذه الآثار دون بعض لأنها كلها سنن ، ولا يحل النهي عن شيء من السنن *

فأما مالك فانه في اختياره بعض ما روى من طريق ابن عباس ، وعائشة رضي الله عنهما وتقليد أصحابه له في ذلك : - هادمون أصلاً لهم كبيراً ، وهو أن الثابت عن عائشة ، وابن عباس خلاف ما روي (١) مما اختاره مالك كأوردنا آتفاً ، ومن أصلهم أن المصاحب إذا صح عنه خلاف ما روى كان ذلك دليلاً على نسخه ، لأنه لا يترك ما روى إلا لأن عنده علماً بفساد شيء من التي ترك ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما أبو حنيفة ومن قبله فانهم عارضوا سائر ما روى بأن قالوا : لم نجد في الأصول صفة شيء من هذه الأعمال *

قال أبو محمد : وهذا ضلال يؤدي إلى الانسلاخ من الإسلام ؛ لأنهم مصرحون بأن لا يؤخذ لرسول الله ﷺ سنة ، ولا يطاع له أمر : - إلا حتى يوجد في سائر الدنيا حكم آخر مثل هذا الذي خالفوا ، ومع هذا فهو حق من القول *

وليت شمري من أين وجب أن لا تؤخذ لله شريعة إلا حتى توجد أخرى مثلاً والافلا ؟ وما ندرى هذا يجب ، لا بد من ولا يعقل ، ولا يرى سديده ، ولا يقول متقدم ، وما من بأولى من آخر قال : بل لا آخذها حتى أجد لها نظيرين ! أو من ثالث قال : لا حتى أجد لها ثلاث نظائر ، والزيادة ممكنة لمن لا دين له ولا عقل ولا حياء *

ثم تقضوا هذا الجوز وا صلاة الخوف كما جوزوها ، ولم يجدوا لها في الأصول نظيراً ، في أن يقف المأموم في الصلاة بعد دخوله فيها مختاراً للوقوف ، لا يصل الصلاة امامه ، ولا يتم ما بقي عليه *

وجوزوا البناء في الحدث ، ولم يجدوا في الأصول لها نظيراً ، أن يكون في صلاته بلا طهارة ، ثم لا يعمل عمل صلاته ، ولا هو خارج عنها ، والقوم لا يبالون بما قالوا *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا ييمر في صلاة الكسوف ، وقال من احتج لهم : لو جبر فيها رسول الله ﷺ لعرف بما قرأ *

قال أبو محمد : هذا احتجاج فاسد ، وقد عرف ماقرأ *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

ابن مهران - هو الرازي - ثنا الوليد بن مسلم ثنا ابن نمر - كهو عبد الرحمن - سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : « جهر رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف بقراءة : »
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود
 ثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرني أبي ثنا الأوزاعي أخبرني عروة بن الزبير عن
 عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة فجهر بها » في صفتها
 لصلاة الكسوف *

قال أبو محمد : قطع عائشة وعروة والزهري والأوزاعي بأنه عليه السلام جهر فيها -
 أولى من ظنون هؤلاء الكاذبة !
 وقد روينا من طريق أبي بن كعب : « أن رسول الله ﷺ قرأ في أول ركعة من
 صلاة الكسوف سورة من الطول » *

فان قيل : ان سمره روى فقال : « أنه عليه السلام صلى في الكسوف لا نسمع له صوتا »
 قلنا : هذا لا يصح ، لأنه لم يروه الاثنية بن عباد المبدى ، وهو مجهول *
 ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يجهر وأما فيه « لا نسمع
 له صوتا » وصدق سمره في أنه لم يسمعه ولو كان بحيث يسمعه لسمعه كما سمعته عائشة رضى
 الله عنها التي كانت قريبا من القبلة في حجرتها ، وكلاهما صادق *
 ثم لو كان فيه « لم يجهر » لكان خبر عائشة زائداً على ما في خبر سمره ، والرائد أولى
 أولكان كلا الأمرين جائزا لا يعطل أحدهما الآخر فكيف وليس فيه شيء من هذا ؟
 قال أبو محمد : ولا نعلم اختيار المالكيين روى عمله عن أحد من الصحابة رضى الله
 عنهم بيان اقتضاه على ذلك العمل *

فان قيل : كيف تكون هذه الأعمال صحاحا كلها وأما صلاها عليه السلام مرة واحدة
 أذمات أبراهيم ؟ *

قلنا : هذا هو الكذب والقول بالجهل *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبد الرحمن
 أنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة : « أن رسول الله

ﷺ صلى في كسوف في صفة زمزم أربع ركعات وأربع سجعات» (١) *
فهذه صلاة كسوف كانت بمكة سوى التي كانت بالمدينة ، و ماروا قطعاً عن أحد ان
رسول الله ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة . وكسوف الشمس يكون متواتراً ، بين
كل كسوفين خمسة أشهر قمرية ، فأى نكوة في ان يصل عليه السلام فيه عشرات من
المرات في نبوته ؟ (٢) *

(١) قال السيوطي في شرح النسائي (ج ٣ ص ١٣٥) «قال الحافظ عماد الدين بن كثير :
تفرد النسائي عن عبدة بقوله «في صفة زمزم» وهو وهم بلا شك ، فان رسول الله ﷺ
لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة بالمدينة في المسجد ، هذا هو الذي ذكره الشافعي ،
واحمد ، والبخاري ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، وأما هذا الحديث يهذه الزيادة فيحصى ان يكون
الوهم من عبدة بن عبد الرحيم هذا ، فانه مروى بزي تزل دمشق ثم صار الى مصر فاحتمل
أن النسائي سمعه منه بمصر ، فدخل عليه الوهم ، لانه لم يكن معه كتاب وقداخرجه
البخاري ومسلم والنسائي ايضاً بطريق آخر من غير هذه الزيادة . وعرض هذا على الحافظ
جمال الدين المزي فاستحسنه وقال : «قد أجادوا حسن الاقتداء» وقال ابن حجر في التلخيص
(ص ١٤٧) : «فيه نظر ، لان الحافظ روه عن يحيى بن سعيد بدون قوله : في صفة
زمزم كذا هو عند مسلم والنسائي ايضاً فهذه الزيادة شاذة» (٢) حقيقة إن الأحاديث التي
وردت في وصف صلاة الكسوف مختلفة جداً ، وكثير منها صحيح الاسناد وللعلماء فيها
مسلكان : مسلك الجمع بينها بحملها على تمدد حصول الكسوف وصلاته في عهد النبي ﷺ
وهو الذي ذهب اليه اسحق ورجحه ابن رشد الفيلسوف في بداية المجتهد (ج ١ ص
١٦٧) والمؤلف في هذا الكتاب وغيرهم . والمسلك الثاني الترجيح ، قال ابن حجر
في الفتح (ج ٢ ص ٣٦٢) : «نقل صاحب المدهى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم
كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فان أكثر طرق
الحديث يمكن رد بعضها الى بعض ، وبجمعها ان ذلك كان يوم مات ابراهيم عليه السلام
واذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح» والراجح قطعاً ما هو حديث عائشة التي فيها ركوعان
في كل ركعة . ومثل هذا الأمر لا يمكن فيه الاحتمال فقط بل يجب تحقيقه ، ولئن زعم
بعض علمائنا رحمهم الله ان حساب التنجيم لا يقبل ولا يعتمد ، فاعلم ذلك كان غلطاً منهم
أنه من باب (التنجيم) ولم يعلموا انه حساب دقيق قاطع في الدلالة على موافقته هذه

الأشياء ، وليس هو من علم النيب كما يفهم بعض الناس . وكسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض ، وكسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه ، لأن نورهم مستمد من الشمس فإذا حجب عنه أظلم . ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء ، فانه في كل ٦٥٨٥ يوما وثلاث يوم - أى نحو ثمانية عشر عاماً واحداً عشر يوماً - يحدث سبعون كسوفاً منها ٢٩ للقمر و ١٤ للشمس ، ويكون أقله مرتان ، وإذا كان قاصراً عليهما كان للشمس وحدها ، وقد يصل الى سبع مرار ، منها اثنتان أو ثلاثة للقمر ، وأربعة أو خمسة للشمس ، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حساباً دقيقاً جداً ، حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي ، وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله ، وكسوف الشمس لا يرى إلا في جهات معينة ، بل قد يمر بدون ان يرى ، والكسوف الكلي - وهو الذى يغطى فيه القمر وجه الشمس كله - لا يرى إلا في أماكن ضيقة قد لا تزيد على ١٦٥ ميلاً ، ولا يزيد وقت بقائه على خمس دقائق أو ستة . (وهذه المعلومات اقتبسها من كتاب بسائط علم الفلك للدكتور صروف ص ٢٧ و ٣١ ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ج ١٥ ص ٣٥٦ ومن دائرة معارف لاروس ج ٤ ص ٣٤ وتفصل بترجمتهما صديقي الأستاذ أحمد بك وجدى الهامى بالفازيق) فإذا علمنا هذا تبين لنا ان قول المؤلف : « بين كل كسوفين خمسة أشهر قمرية » قول قريب من الحقيقة ، ويظهر لى انه كان ذا اطلاع على بعض علم الهيئة والفلك ، وقد مدح هو ذلك فى الملل والنحل (ج ٥ ص ٣٧) وقال : ان العلم بهذا « ينتج منه معرفة رؤية الأهلة لفرض الصوم والفطر ومعرفة الكسوفين » . ولقد حاولت كثيراً ان اجد من العلماء بالفلك من يظهر لنا بالحساب الدقيق عدد الكسوفات التى حصلت فى مدة اقامة النبي ﷺ بالمدينة وتكون رؤيتها بها ممكنة ، وطلبت ذلك من بعضهم مراراً - فلم أوفق الى ذلك ، إلا انى وجدت للمرحوم محمود باشا الفلكى جزءاً صغيراً سماه (نتائج الانعام فى تقويم العرب قبل الاسلام) ألفه باللغة الفرنسية وترجمه الى العربية الاستاذ العلامة احمد كى باشا وطبع فى بولاق سنة ١٣٠٥ ، وقد حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذى حصل فى السنة العاشرة وهو اليوم الذى مات فيه ابراهيم عليه السلام ، ومنه اتضح ان الشمس كسفت فى المدينة النورة فى يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٠ الموافق ليوم ٢٧ يناير سنة ٦٣٣ ميلادية فى الساعة ٨ والدقيقة ٣٠ صباحاً . وهو يرد اكثر الأقوال التى نقلت فى تحديد يوم موت ابراهيم عليه السلام . وعسى ان يكون هذا البحث والتحقيق

وأما اختصارنا على ما وصفنا في صلاة كسوف القمر لقول رسول الله ﷺ: «صلاة الليل والنهار مني مني» فلا يجوز أن تكون صلاة إلامني مني، إلا صلاة جاء نص جلي صحيح بأنها أقل من مني أو أكثر من مني، كما جاء في كسوف الشمس، فيوقف عند ذلك ولا تقرب الشرائع بعضها ببعض، بل كلها حق.

وانما قلنا بصلاة الكسوف القمري والآيات في جماعة لقول رسول الله ﷺ: «صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين» ويصلها النساء، والمنفرد، والمسافر، ونكأ ذكرنا والله تعالى التوفيق.

﴿سجود القرآن﴾

في القرآن أربع عشرة سجدة، أولها في آخر ختمه سورة الأعراف، ثم في الرعدة، ثم في النحل، ثم في سبحان، ثم في كهيعص، ثم في الحج في الأولى وليس قرب آخرها سجدة، ثم في الفرقان، ثم في النمل، ثم في آل نازل، ثم في ص، ثم في حم فصلت، ثم في حافظاً لبعض النبهاء من العالمين بالفلك إلى حساب الكسوفات التي حصلت بالديانة في الستين الشر الأولى من الهجرة النبوية إلى الوقت وفاته ﷺ في يوم الأحد ١٢ ربيع الأول سنة ١١ أو الاثنين ١٣ منه الموافق ليوم ٧ يونيو سنة ١٣٣٢ هـ منه، فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة أحد المسلكين: إما حمل الروايات على تعدد الوقائع وإما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا أميل جداً إلى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي أنه حصل خسوف للقمر في المدينة في يوم الأربعاء ١٤ جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ١٢٢٥ هـ ولم يرد ما يدل على أن النبي ﷺ جمع الناس فيه لصلاة الخسوف ويؤيد هذا أن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف دالة بسياتها على أن هذه الصلاة كانت لأول مرة، وأن الصحابة لم يكونوا يعلمون ماذا يصنع رسول الله ﷺ في وقتها، وأنهم ظنوا أنها كسفت لموت إبراهيم، وأن المدة بين موت إبراهيم عليه السلام وبين موت أبيه ﷺ لم تزد على أربعة أشهر ونصف، فلو كان الكسوف حصل مرة أخرى وقاموا للصلاة لظاهر ذلك واضحا في النقل لتوافر الدواعي إلى نقله كما نقلوا قبله بأسانيد كثيرة، والله أعلم بالصواب.

وللتجيم في آخرها ، ثم في اذا السماء انشقت عند قوله تعالى : (لا يسجدون) ثم في اقرأ باسم ربك في آخرها *

وليس السجود فرضاً لكنه فضل ، ويسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع وفي غير الصلاة في كل وقت ، وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها ، الى القبلة والى غير القبلة ، وعلى طهارة وعلى غير طهارة *

فاما السجدة المتصلة الى (الم تزيل) فلا خلاف فيها ، ولا في مواضع السجود منها إلا في سورة النمل ، فان كثيراً من الناس قالوا : موضع السجدة فيها عند تمام قراءة تك (رب العرش العظيم) وقال بعض الفقهاء : بل في تمام قراءة تك (وما يملنون) وبهذا نقول لأنه أقرب الى موضع ذكر السجود والأمر به ، والمبادرة الى فعل الخير أولى ، قال تعالى : (وسارعوا الى مفرة من ربكم) *

وقالت طائفة : في الحج سجدة ثانية قرب آخرها ، عند قوله تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون) ، ولا نقول : بهذا في الصلاة البتة ، لأنه لا يجوز ان يزداد في الصلاة سجود لم يصح به نص ، والصلاة تبطل بذلك ، وأما في غير الصلاة فهو حسن ، لأنه فعل خير * وأما ما تجزئه في الصلاة لأنه لم يصح فيها سنة عن رسول الله ﷺ ، ولا أجمع عليها ، وأما جاء فيها أثر مرسل ، وصح عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وإبي الدرداء السجود فيها ، وروى أيضا عن أبي موسى الأشعري *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا شعبة عن سمع (١) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سمعت عبد الله بن ثعلبة يقول : صليت خلف عمر بن الخطاب نسجد في الحج سجدتين *

وعن مالك عن عبد الله بن دينار : رأيت عبد الله بن عمر سجد في الحج سجدتين * وعن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر : انه وأباه عمر كانا يسجدان في الحج سجدتين وقال ابن عمر : لو سجدت فيها واحدة لكانت السجدة في الآخرة أحب إلى * وقال عمر : انها فضلت بسجدتين *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خمير عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه . ان ابا الدرداء سجد في الحج سجدتين *

(١) في الأصلين «سميد» وهو خطأ

وروى ايضا عن علي بن ابي طالب، وأبي موسى، وعبد الله بن عمرو بن العاصي *
قال أبو محمد : أين المولود (١) من أصحاب مالك، وأبي حنيفة يتميم خلاف صاحب
الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة ؟ وقد خالفوا هنا فمل عمر بحضرة الصحابة ،
لا يعرف لهم مخالف ، ومعه طوائف ممن ذكرنا ، ومعهم حديث مرسل يمثل ذلك ،
وطوائف من التابعين ومن بعدهم * وبه يقول الشافعي *

وأما نحن فلاحجة عندنا إلا فيما صح عن رسول الله ﷺ *

فإن قالوا : قد جاء عن ابن عباس في هذا خلاف *

قلنا : ليس كما تقولون ، إنما جاء عن ابن عباس : السجود عشر ، وقد جاء عنه :
ليس في من سجدة ، فبطل أن يسجد عنه خلاف في هذا ، بل قدم صح عنه السجود في الحج وسجدةتين ،
كما روينا من طريق شعبة عن حاتم الاصول عن أبي المالية عن ابن عباس قال : فضلت
سورة الحج على القرآن بسجدةتين *

واختلف أئني من سجدة أم لا ؟ *

وإنما قلنا : بالسجود فيها لأنه قدم عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، وقد ذكرناه
قبل هذا في سجود الخطيب يوم الجمعة يقرأ السجدة *

واختلف في السجود في حم ، فقالت طائفة : السجدة عند تمام قوله تعالى (أن كنتم
أياء تمبدون) وبه تأخذ ، وقالت طائفة : بل عند قوله (وهم لا يسمعون) ، وإنما اخترنا
ما اخترنا لوجهين : أحدهما أن الآية التي يسجد عندها قبل الأخرى ، والمصارعة إلى الطاعة
افضل ، والثاني أنه أمر بالسجود ، وأتباع الأمر أولى *

وقال بعض من لم يوفق للصواب : وجدنا السجود في القرآن إنما هو في موضع الخبر ،
لأني موضع الأمر *

قال أبو محمد : وهذا هو أول من خالفه ، لأنه وسائر المسلمين يسجدون في الفرقان في
قوله تعالى (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن ؟) أسجدنا تأمرا نأمرنا وزادهم
نقورا) وهذا أمر لا خبر ، وفي قراءة الكسائي وهي إحدى القراءات الثالثة : (ألا يسجدوا
لله الذي يخرج الغلب في السموات والأرض) إلى آخر الآية بتخفيف : « ألا » بمعنى :
ألا يا قوم اسجدوا ، وهذا أمر ، وفي النحل عند قوله تعالى : (ويفعلون ما يؤمرون) *

وقد وجدنا ذكر السجود بالخبر لاسجد وفيه عند أحد ، وهو قوله تعالى في آل عمران (ليسوا سواء من اهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون) . وفي قوله تعالى : (والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما) فصح ان القوم في تخليط لا يحصون ما يقولون 1 *

وروي نافع وكيع عن ابيه عن ابي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الاسود قال : كان اصحاب ابن مسعود يسجدون بالأولى من الآيتين . وكذلك عن ابي عبد الرحمن السلمي . وهو قول مالك وابي سليمان *

وصح عن ابن مسعود وعلى : انهما كانا لا يريان عرائم السجود من هذه المذكورات (١) الا آلم وحم ، وكانا يريانها أوكد من سواهما * وقال مالك : لاسجد في شيء من المفصل ، وروى ذلك عن ابن عباس ، ويزيد ابن ثابت *

وخالفها آخرون من الصحابة ، كما نذكر ان شاء الله تعالى ، بعد ان نقول : صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، ولا حجة في أحد دونه ولا معه *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنقر ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي قال سمعت الأسود بن يزيد عن ابن مسعود : « أن رسول الله ﷺ قرأ والنجم فسجد فيها » حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا مسدد ثنا يحيى - هو ابن سميد القطان - عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في والنجم ، وأقرأ باسم ربك » * وبه يأخذ جمهور السلف *

وروينا من طريق مالك عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : أن عمر بن الخطاب قرأ لهم والنجم اذا هوى فسجد فيها ، ثم قام فقرأ بسورة أخرى ، وانه فعل ذلك في الصلاة بالمسلمين *

وعن أبي عثمان النهدي : ان عثمان بن عفان قرأ في صلاة المشاء بالنجم فسجد في

آخرها ، ثم قام فقرأ بالثين والاريتون فركع وسجد ، فقرأ سورتين في ركعة *

ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زرين حبش عن علي بن أبي طالب قال : العزائم أربع ، ألم تنزل ، وحَمَّ السجدة ، والنجم ، وقرأ باسم ربك * وعن شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن زرين حبش عن ابن مسعود قال : عزائم السجود أربع ، ألم تنزل ، وحَمَّ ، والنجم ، وقرأ باسم ربك *

وعن سليمان بن موسى وأيوب السخيتي كلاهما عن نافع مولى ابن عمر قال : إن ابن عمر كان إذا قرأ بالنجم سجد *

وعن المطلب بن أبي وداعة قال : «سجد رسول الله ﷺ في النجم ولم يسجد - وكان مشركا حينئذ - قال : فلن ادع السجود فيها أبدا» . اسلم المطلب يوم الفتح * فهذا عمر وعثمان وعلي بحضرة الصحابة رضی الله عنهم ، وهم يشتمون أقل من هذا * وبالسجود فيها يقول عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وسفيان ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد وداود ، وغيرهم *

قال أبو محمد : واحتج المقلدون لما لك بخبر روينا من طريق يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال : «قرأت على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد فيها » قال أبو محمد : لا حجة لهم في هذا ، فانه (١) لم يقل : إن النبي ﷺ قال : لا يسجد فيها ، وإنما في هذا الخبر حجة على من قال : إن السجود فرض فقط ، وهكذا نقول : إن السجود ليس فرضا ، لكن إن سجد فهو أفضل ، وإن ترك فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة *

وأبضا : فإن راوى هذا الخبر قد صح عن مالك أنه لا يعتمد على روايته - وهو ابن قسيط - (٢) فالآن صارت روايته حجة في إبطال السنن ١٢ على أنه ليس فيها شيء مما يدعونه *

وموهوا أيضا بخبر روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكره ابن عبد الله المزني أن أباسميذا الخدرى قال : «إن رسول الله ﷺ كان يسجد بمكة بالنجم ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «لأنه» (٢) يضم الفاق وفتح السين المهملة وآخره طاء مهملة ويزيد هذا ثقة ، وقد احتج به مالك والشيخان وغيرهم وأما طعن مالك في الذي حدثه عن يزيد وهو رجل لم يسم ، وذلك في حديث آخره

فلما قدم المدينة رأى أبو سعيد فيما يرى النائم كأنه يكتب سورة ص ، فلما أتى على السجدة سجدت الدواة والقلم والشجر وما حوله من شيء ، قال : فأخبرت رسول الله ﷺ فسجد فيها وترك النجم » *

فهذا خبر لا يصح ، لأن بكراً لم يسمعه من أبي سعيد ، والله أعلم بمن سمعه ، إلا أنه قد صح (١) بطلان هذا الخبر بلا شك ، لما روينا أنفان قول أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ سجد بهم في النجم » وأبو هريرة متأخر الاسلام ، إنما أسلم بعد فتح خيبر ، وفي هذا الخبر أن ترك السجود فيها كان اثر قدومه عليه السلام المدينة ، وهذا باطل *

وموجود الخبر وروينا من طريق مطر الوراق يذكره عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ لم يسجد في الفصل منذ قدم المدينة » *

وهذا باطل بحت ، لما ذكرنا من حديث أبي هريرة ، ولما ذكره اثر هذا إن شاء الله تعالى ، وعلّة هذا الخبر هو أن مطراً سبي الحفظ ، ثم لوصح لكان الثبت أولى من النافي ، ولا عمل أقوى من عمل عمر ، وعثمان بمحضرة الصحابة بالمدينة وبالله تعالى التوفيق *

وذكروا أحاديث مرسلة ساقطة ، لا وجه للاشتغال بها لما ذكرنا *

وأما إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك فإن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسلم بن إبراهيم ، ومما ذنب فضالة قال ثنا هشام الدستوائي عن يحيى — هو ابن أبي كثير — عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « رأيت أبا هريرة سجد في إذا السماء انشقت ، فقلت : يا أبا هريرة ، ألم أراك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ سجد لم أسجد بها » *

ومن طريق مالك أيضاً عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بمثله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن أبوبن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك » *

(١) في الاصلين « قد صح عنه » وكتب في النسخة رقم (١٤) على كلمة « عنه » بالحمزة حرف زاي ، إشارة الى أنها زائدة ، وهي حقاً زائدة قد تنقسم المعنى .

قال أبو محمد : هذا يكذب رواية مطر التي احتجوا بها *
ومن طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن
الأعرج عن أبي هريرة : «سجد رسول الله ﷺ في إذا السجاء انشقت وقرأ باسم ربك» *
ورويناه من طرق كثيرة متواترة كالشمس ، اكتفينا منها بهذا *
وبهذا يأخذ عامة السلف *

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والمتمم بن سليمان
كلهم قال ثاقبة - هو ابن خالد - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «سجد أبو
بكر ، وعمر في إذا السجاء انشقت ومن هو خير منهما» زاد عبد الرحمن والمتمم : «وقرأ باسم
ربك» وهذا أثر كالشمس صحة *

وقد ذكرنا عن علي ، وابن مسعود آثاف : عزائم السجود آلم وحمل والتجمل وقرأ باسم ربك *
ومن طريق شعبة عن حاصم بن أبي النجود عن أبي زرارة : «قرأ أمار بن ياسر إذا السجاء
انشقت وهو يغتلب ، فنزل فسجد *

وعن الثقات أيوب ، وعبيد الله بن عمر ، وسليمان بن موسى عن نافع : أن ابن عمر كان
يسجد في إذا السجاء انشقت ، وقرأ باسم ربك *

وهو قول أصحاب ابن مسعود ، وشريح ، والشمي ، وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك ،
والشمي (١) وأبي حنيفة والأوزاعي وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وداود
وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وأما سجودها على غير وضوء ، وإلى غير القبلة كيف ما يمكن فلائها ليست صلاة ، وقد
قال عليه السلام : «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» فما كان أقل من ركعتين فليس صلاة
إلا أن يأتي نص بأنه صلاة ، كركعة الخوف ، والوتر ، وصلاة الجنائزة ولانص في أن سجدة
التلاوة صلاة *

وقد روى عن عثمان رضي الله تعالى عنه ، وسعيد بن المسيب : توبى الخائف بالسجود
قال سعيد : وتقول : رب لك سجدت . وعن الشمي جوازها إلى غير القبلة *

﴿سجود الشكر﴾

(١) كذا في الأصلين يكرر اسم «الشمي»

٥٥٧ — مسألة — سجود الشكر حسن ، اذا وردت لله تعالى على المرء نعمة فيستحب له السجود ، لأن السجود فعل خير ، وقد قال الله تعالى (واضعوا الخير) ولم يأت عنه نهى عن النبي ﷺ *

بل قد حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم سمعت الأوزاعي قال ثنا الوليد بن هشام الميموني ثنا ممدان بن أبي طلحة اليعمرى قال : «لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، فقلت له (١) : أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة ، أو قلت : ما أحب الأعمال (٢) الى الله تعالى ؟ فقال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال : (٣) عليك بكثرة السجود لله تعالى ، فانك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله عز وجل بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة ، قال ممدان : ثم لقيت بالبرداء فسألت ، فقال : مثل ما قال لي (٤) ثوبان» *

قال ابو محمد : الوليد بن هشام من كبار أصحاب عمر بن عبد العزيز لقضله وعمله ، و باقى الاسناد اشهر من أن يسأل عنهم *

وليس لأحد أن يقول : إن هذا السجود إنما هو سجود الصلاة خاصة ، ومن اقدم على هذا فقد قال على رسول الله ﷺ : ما لم يقله ، بل كذب عليه ، إذ أخبر عن مراده بالقبيل والظن الكاذب *

وقد روينا عن أبى بكر الصديق : أنه لما جاءه فتح البصرة سجد *
وعن علي بن أبى طالب : انه لما وجد ذوالثدية في القتلى سجد ، إذ عرف أنه في الحزب البطل ، وأنه هو الحق *

وصح عن كعب بن مالك في حديث تخلفه عن تبوك : أنه لما تبى عليه سجد *
ولا يخالف لهؤلاء من الصحابة أصلاً ، ولا متميز في خبر كعب البصرة *

(١) كلمة «له» ليست في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٠) (٢) في مسلم «أو قلت بأحب الأعمال» (٣) في مسلم «سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال» الخ (٤) كلمة «لى» ليست في مسلم *

﴿كتاب الجنائز﴾

صلاة الجنائز وحكم الموتى

٥٥٨ — مسألة — غسل المسلم الذكر والاشئ وتكفينهما فرض ، ولا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً على قدر الطاقة ، وكذلك الصلاة عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا إسرائيل - هو ابن أبي أويس - ثنا مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت : «دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، إن رأيتهن ذلك» وذكر الحديث *
فأمر عليه السلام بغسلها ، وأمره فرض ، ما لم يخرجها عن الفرض نص آخر ، ولا خلاف في أن حكم الرجل والمرأة في ذلك سواء *

وإيجاب النسل هو قول الشافعى ، ودأود *

والعجب ممن لا يرى غسل الميت فرضاً ! وهو عمل رسول الله ﷺ وأمره ، وعمل أهل الاسلام منذ أوله إلى الآن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد الأعور قال قال ابن جريج أنا أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : «أن النبي ﷺ خطب (١) يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل ، فقال : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه» *

ورويان بن مسمود : أنه أوصى أن يكفن في حلة بمائتي درهم *
وعن ابن سيرين : كان يقال : من ولي أخاه فليحسن كفنه ، فاتهم يترأرون في أكفانهم *

وعن حذيفة : لا تنالوا في الكفن ، اشترؤا لي ثوبين قعين *

(١) في النسخة رقم (١٦) يتحدث عن رسول الله ﷺ أنه خطب «الحوماء هاهو المواقف

للم (ج ١ ص ٢٥٨)

(١٥٤ - ٥٤ الحل)

قال أبو محمد : هذا تحسين للكفن ، وإنما كره المألاة فقط *
وعن أبي سعيد الخدري : أنه قال لأنس ، وابن عمر ولغيرهما من أصحاب النبي ﷺ :
اجعلوا على قطيفة قيسرانية ، وأجروا على أوقية حجر (١) وكفون في ثياب التي أصلى
فيها ، وفي قطيفة (٢) في البيت معها *

والذي روى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه في أن ينسل الثوب الذي عليه ويكفن فيه وفي
ثوبين آخرين - : تحسين للكفن ، وحتى لو كان خلاف لوجب الرد إلى رسول الله ﷺ *
٥٥٩ - مسألة - ومن لم ينسل ولا كفن حتى دفن وجب إخراجه حتى ينسل
ويكفن ولا بد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا علي بن
عبد الله ثنا سفيان - هو ابن عيينة - قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال : « رأى
رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بديما دخل في حفرة ، فأمر به فاخرج ، فوضه على
ركبته ، وثقت عليه من ريقه ، والبسه قميصا » *

قال أبو محمد : أمر النبي ﷺ بالنسل والكفن ليس محدوداً بوقت ، فهو فرض
أبداً ، وإن تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه باليدين وتقطعه بالجراح ، والجدري ،
لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه *

٥٦٠ - مسألة - ولا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا عن ضرورة ، ولا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع ، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولا حين إبداء
أخذها في الغروب ، ويتصل ذلك بالليل إلى طلوع الفجر الثاني ، والصلاة جائزة عليه (٣)
في هذه الأوقات كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد
ثنا حجاج بن محمد الأحمري عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
يقول : « خطب رسول الله ﷺ فزجر أن يقبر إنسان ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك » *

قال أبو محمد : كل من دفن ليلاً منه عليه السلام ومن أجاز وجهه ومن أصحابه رضي الله
عنهم - : فأما ذلك لضرورة أوجبت ذلك ، من خوف زحام ، أو خوف الحر على من

(١) الجمر شيء يتخير به (٢) يضم القاف هي الثوب من ثياب مصر رقيقة يضاء ، وكأنته
منسوب إلى القبط بكسر القاف على غير قياس (٣) في النسخة رقم (١٦) « عليها » *

حضر ، وحر المدينة شديد ، أو خوف تغير ، أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلا ، لا يحمل لأحد أن يظن بهم رضى الله عنهم خلاف ذلك *
 وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد ابن المسيب : أنه كره الدفن ليلا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب عن موسى ابن علي بن رباح (١) عن أبيه سمعت عتبة بن عامر يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهى أن نصلى فيها أو أن نقيم فيها موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيق للغروب حتى تغرب » قال أبو محمد : قد بينا قبل أن الصلاة المنهى عنها في هذه الأوقات إنما هي التطوع المتعمد ابتداءه قصدا إليه ، وكذلك كل صلاة فرض مقضية تمتدزكا إلى ذلك الوقت وهو يذكرها فقط ، لا كل صلاة مأمور بها أو مندوب إليها . والله تعالى التوفيق *

٥٦١- مسألة- والصلاة على موتى المسلمين فرض *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان أنا أبو داود - هو الطيالسي - ثنا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب سمعت عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أتى برجل من الأنصار ليصلى عليه ، فقال ﷺ : صلوا على صاحبكم ، فإن عليه ديننا » وذكر الحديث *
 فهذا امر بالصلاة عليه عموما . وروى مثل ذلك أيضا في النال *

٥٦٢- مسألة- حاشا المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله عز وجل في المعركة خاصة ، فإنه لا يغسل ولا يكفن ، لكن يغسل بدمه ويثابه ، إلا أنه ينزع عنه السلاح فقط ، وإن صلى عليه فحسن ، وإن لم يصل عليه فحسن ، فإن حمل عن المعركة وهو حي فأت غسل وكفن وصلى عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد - حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله : أنه ذكر قتل أحد وقال : « إن رسول الله ﷺ أمر بدفنتهم في دماهم ، ولم يغسلوا ولم يصل عليهم » *

(١) « على » بضم الميم مصغر ، و« رباح » بفتح الراء وتخفيف الباء الموحدة وآخره مهملة

وبه أيضا الى الليث بن سعد : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة ابن عامر الجنبى : « ان رسول الله ﷺ خرج يوما فعلى على أهل أحد صلته على الميت ، ثم انصرف الى المتبر » وذكر الحديث *

قال أبو محمد : فخرج هؤلاء عن امر النبي ﷺ بالكفن ، والنسل ، والصلاة - وبقي سائر من قتله مسلم ، أو باغ ، أو عارب أو رفع عن المعركة حيا - على حكم سائر الموتى *
وذهب أبو حنيفة الى ان يصلى عليهم *

قال أبو محمد : ليس يجوز ان يترك أحد الأثرين المذكورين للآخر ، بل كلاهما حق مباح ، وليس هذا مكان نسخ ، لأن استعملهما ممّا يمكن في أحوال مختلفة ، وقد صبح عن النبي ﷺ ان المبطلون والمعلمون والنزريق والحرثي وصاحب ذات الجنب وصاحب المهدم والمرأة تموت بجمع (١) - : شهداء كلهم ، ولا خلاف في انه عليه السلام كفن في حياته ، وغسل من مات فيهم من هؤلاء . وبالله تعالى التوفيق . وقد كان عمر ، وثمان ، وعلى رضى الله عنهم شهداء ، فقتلوا وكفنوا وصلى عليهم *

ولا يصح في ترك المجلود اثر ، لأن روايه على بن حاصم ، وليس بشيء *

٥٦٣ - مسألة - وإعماق (٢) حفير القبر فرض ، ودفن المسلم فرض ، وجائز

دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويقدم أكرمهم قرآنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن معمر ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت حميدا - : هو ابن هلال - عن سعد بن هشام بن عامر عن أبيه قال : « لما كان يوم أحد أصيب من أصيب من المسلمين ، فأصاب الناس جراحات ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا وأوسموا ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في القبر ، وقدموا أكرمهم قرآنا » *

وبه الى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن بشار ثنا اسحاق بن يوسف ثنا سفيان - هو الثوري - عن ايوب السخيتاني عن حميد بن هلال عن هشام بن عامر قال : « شكونا الى رسول الله ﷺ يوم أحد ، فقلنا : يا رسول الله ، الحفر علينا لكل انسان شديد ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا واعمقوا واحسنوا (٣) ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر »

(١) بجمع - بفتح الجيم واسكان الميم - أى ولادة (٢) بالمين المهملة (٣) قوله « واحسنوا » زيادة من النسائي (ج ٤ ص ٨٠ و ٨١) *

واحد ، قنموا (١) أكثرهم قرآنا» فلم يسنم عليه السلام في الاعماق في الحفر *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا عبد الله
ابن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن
مالك عن جابر بن عبد الله قال : « كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحد
في الثوب الواحد ، ثم يقول : أعم أكثر أخذنا للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه
في اللحد » *

٥٦٤ - مسألة - ودفن الكافر الحرى وغيره فرض *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا عبد الله
ابن محمد سمع روح بن عباد ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال ذكر لنا أنس بن مالك :
« أن رسول الله ﷺ أمر يوم بدر بأربع وعشرين رجلا من سناديد قريش فقتلوا
في طوى (٢) من أطواء بدر حيث غبت » *

وقد صح نهي عليه السلام عن المثلة ، وترك الانسان لا يدفن مثله . وصح أن رسول الله
ﷺ أمر إذ قتل بني قريظة بأن تحفر خنادق ويلقوا فيها *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا عبد الله بن سعيد ثنا
يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن ناجية
ابن كعب عن علي بن أبي طالب قال : « قلت للنبي ﷺ : إن حملت الضال قدامات ! فمن يوار به ؟
قال : اذهب فوار أباك » وذكر باقي الحديث *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي سنان عبد الله بن سنان
عن سعيد بن جبير قال قلت لأبي عباس : رجل فینامات نصرانيا وترك ابنه ؟ قال : ينبغي
أن يمشی معه ويدفنه *

قال سفیان : وسمعت حماد بن أبي سليمان يحدث عن الشعبي : أن أم الحارث بن أبي ربيعة
ماتت وهي نصرانية ، فشيها أصحاب النبي ﷺ *

٥٦٥ - مسألة - وأفضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب بيض للرجل ، يلف فيها ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « وقدموا » بزيادة الواو وليست في النسائي (٢) بفتح الطاء المهملة
وكسر الواو وتشديد الباء ، صفة ، فيل بمعنى مفعول في الأصل وانتقل إلى الأسماء . وهو
البئر المطوية بالحجارة ، وهو مذكر فإن أنت فلي معنى البئر .

لا يكون فيها قيص، ولا عمامة، ولا سراويل ولا قطن، والمرأة كذلك وثوبان زائدان، فان لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد أجزاء، فان لم يوجد للاثنتين إلا ثوب واحد أدرجا فيه جميعاً، وان كفن الرجل والمرأة بأقل أو أكثر فلا حرج *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل ابن أبي أويس عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية» (١) ليس فيها قيص، ولا عمامة * قال أبو محمد: ما تخبر الله تعالى لنبيه إلا أفضل الأحوال.

وهو إلى البخاري: ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثني نافع عن ابن عمر قال: «ان عبد الله بن أبي (٢) لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: اعطني قيصك أكنفه فيه، وصلى عليه واستغفر له، فأعطاه قيصه، وقال له: آذني أصل عليه» وذكر الحديث (٣) *

وهو إلى البخاري: ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي عن الأعمش ثنا شقيق ثنا خباب قال: «هاجرنا مع رسول الله ﷺ فلتمس وجهه الله، فوقع أجرنا على الله، فثنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، فلم نجد ما نكفنه إلا بردة، إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجله خرج رأسه، فأمرنا النبي ﷺ أن نتغلى رأسه، وان نجعل على رجله من الأذخر» (٤) *

قال أبو محمد: هكذا يجب أن يكفن من لم يوجد له إلا ثوب واحد لا يعمه كله *

قال أبو محمد: وههنا حديث وهم فيه راويه: رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن الحسن بن موسى الأشيب عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن محمد بن علي بن أبي طالب - هو ابن الحنفية - عن أبيه: «ان النبي ﷺ

(١) في اللسان: «يروى بفتح السين وضمها، فالفتح منسوب إلى السحول وهو القصار، لأنه يسحبها أي يفسلها، أو إلى سحول، قرية باليمن، وأما الضم فهو جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلا من قطن، وفيه شدوذ، لأنه نسب إلى الجمع، وقيل: ان اسم القرية بالضم أيضاً» (٢) كان رئيس المنافقين (٣) في البخاري (ج ٢ ص ١٦٦ و ١٦٧) (٤) هو حشيشة طيبة الراححة تسقف بها البيوت فوق الخشب

كفن في سبعة أثواب» (١) والوهم فيه من الحسن بن موسى ، أو من عبد الله بن محمد بن عقيل *

فإن ذكر ذا كر الخبر الذي روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان قال سمعت سعيد بن أبي عروبة يحدث عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : «البسوا من ثيابكم البياض ، فإنها أطهر وأطيب ، وكفنوا فيه موتاكم» *

قلنا : هذا ليس فرضاً ، لأنه قد صرح أنه عليه السلام لبس حلة حمراء (٢) وشملة سوداء . *
وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا القمبسي عن عبد العزيز بن محمد - هو الدنا وردى - عن زيد - هو ابن أسلم - أن ابن عمر قيل له : «لم تصبغ بالصفرة ؟» قال : «إني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، ولم يكن شيء أحب إليه منها ، وكان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته» *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عمرو ابن حاصم ثنا حماد بن يحيى عن قتادة قال قلت لأبي مالك : «أى الثياب كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟» قال : «الحبرة» (٣) *

قال أبو محمد : لا يحمل أن يترك حديث الحديث ، بل كلها حق . فصح أن الأمر بالبياض نذير *

وباختيارنا هذا يقول جمهور السلف *

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : أن أبا بكر الصديق قال لها في حديث : «فيم كفتموه ؟» - يعني النبي ﷺ - قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحول (٤) ليس فيها قميص ولا عمامة ، فقال أبو بكر : انظر وأثوبي

(١) هوف السند (ج ١ ص ٩٤) ورواه أحمد أيضاً (ج ١ ص ١٠٢) عن عفان وحسن بن موسى كلاهما عن حماد بن سلمة . قالوهم فيه أذن من عبد الله بن محمد بن عقيل (٢) في النسخة رقم (١٤) «قد صرح عنه عليه السلام لبس حلة حمراء» الخ (٣) بكسر الحاء المهملة وفتحها مع فتح الباء الموحدة فيهما : ضرب من يرود المين منمر ، والجمع حبر وحبرات ، بكسر الحاء (٤) يروى بفتح السين وبضمها .

هذا فافسلوه ، وبه ردع (١) من زعفران أو مشق (٢) واجعلوا معه ثوبين آخرين « (٣) *
ومن طريق ابن عمر قال : كفن عمر بن الخطاب في ثلاثة أثواب ، ثوبين سحوليين ،
وبوب كان يلبسه *

وعن أبي هريرة أنه قال لأهله عند موته : « لا تقمصوني ولا تميموني فإن رسول
الله ﷺ لم يقمص ولم يسم (٤) *
وعن ابن جريج عن عطاء : لا يسم الميت ولا يؤزر ولا يردى (٥) ، لكن يلف
فيها لفاً *

قال ابن جريج : وأخبرني ابن طاوس عن أبيه : أنه كان يكفن الرجل من أهله في
ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة *

وهو اختيار الشافعي ، وأبى سليمان ، وأحمد بن حنبل وأصحابهم . وهكذا كفن بقي
ابن مخلد ، وقاسم بن محمد ألقى بذلك الخشني وغيره ممن حضر *

وأما كفن المرأة فإن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا حماد بن مرثد ثنا حماد بن زيد عن أبيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن
أم عطية قالت : « توفيت إحدى بنات النبي ﷺ فخرج فقال : اغسلها ثلاثاً أو خمساً
أو أكثر من ذلك إن رأيتن بماء وسدر ، واجملن في الآخرة كافرراً أو شيئاً من كافوره ،
فاذا فرغتن فأذنتي ، فلما فرغن آذناه ، فالتقينا حقوه (٦) ، وقال : أشمرنها إياه » *

وروي نافع الحسن قال : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار وثلاث لفائف *

وعن النخعي : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع ، وخمار ، ولفافة ، ومنطقة ، ورداء *

وعن ابن سيرين : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار ولفافتين وخرقعة *

وعن الشعبي : تكفن المرأة في خمسة أثواب ، والرجل في ثلاثة *

(١) بفتح الراء واسكان الدال وآخره عين ومهملة تان وهو اثر الخلق والطيب في الجسد
والثوب ، أى ليطبخ ليمه كله ، يقال : رده بالثي ردها فارتدع ، ليطبخ به فتلطخ . قاله
في اللسان . (٢) بكسر الميم واسكان الشين المعجمة ، هو المنفرة ، وهو مبيغ أحمر . (٣) انظره
مطولاً في مسند أحمد (ج ٦ ص ١٣٢) وفي الطبقات لابن سعد (ج ٣ ص ١٤٣) كلاماً عن
صفان من حماد باسناده . (٤) في النسختة رقم (١٦) « لم يقمص ولا يسم » (٥) بالراء من الرداء
(٦) أى أزاره *

٥٦٦ - مسألة - ومن مات وعليه دين يستغرق كل ماتوك فكل ماتوك للقرماء ، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين *
لأن الله تعالى لم يجعل ميراثا ولا وصية الاقبا يخلفه المراء بمدنيه ، فصح أن الدين مقدم ، وأنه لاحق له في مقدار دينه مما يتخلفه ، فاذ هو كذلك لحق تكفينه - اذا لم يترك شيئا - واجب على كل من حضر من غريم أو غير غريم لقول الله تعالى : (إنا نأمر المؤمنون أخوة) وقول رسول الله ﷺ : «من ولي أخاه فليحسن كفته» وقد ذكرناه قبل باسناده ، فكل من وليه فهو مأثور بإحسان كفته ، ولا يحمل أن يخص بذلك القرماء دون غيرهم ، وهو قول أبي سليمان وأصحابه *

فان فضل عن الدين شيء فالكفن مقدم في قبل الوصية والميراث ، لما ذكرنا قبل من أن رسول الله ﷺ كفن مصعب بن عمير رضي الله عنه في بردة لم يترك شيئا غيرها ، فلم يجعلها لوارثه *

٥٦٧ - مسألة - وكل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فن قام به سقط من سائر الناس ، كغسل الميت وتكفينه ودفعه والصلاة عليه ، وهذا لا خلاف فيه ، ولأن تكليف ما عدا هذا داخل في الحرج والمتنع قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *
٥٦٨ - مسألة - وصفة النسل أن ينسل جميع جسد الميت ورأسه بما قد رمى فيه شيء من سدر ولا بد ، إن وجد - فإن لم يوجد فبالماء وحده - : ثلاث مررات ولا بد ، يبدأ بالماء من ويوسأ ، فإن أحبوا الزيادة فعلى الوتر أبدا ، إما ثلاث مررات وإما خمس مررات وإما سبع مررات ، ويجعل في آخر غسلاته - إن غسل أكثر من مرة - شيئا من كافور ولا بد فرضا ، فإن لم يوجد فلا حرج ، لأمر رسول الله ﷺ بذلك كلة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (١) أن أبا زيد بن زريع عن أيوب السخيتي عن عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : «دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل الميت (٢) فقال : اغسلها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، إن رأيته بذلك ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن يحيى» وهو خطأ ، وانظر مسلم (ج ١ ص ٢٥٧)
(٢) كلة «ابنته» سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ وأما هو الموافق لاسلم

بماء وسدر ، واجملن في الآخرة كافوراً أو شيثان كافوراً *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا يحيى بن موسى ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين
 عن أم عطية قالت : « لما غسلنا بنت رسول الله ﷺ قال لنا : اهدأن (١) بميا منها
 وبمواضع الوضوء » *

وقال الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا
 ما آتاها) فصح أن من لم يؤته الله تعالى سدرأً ولا كافوراً فلم يكلفه إياهما *
 رويانا عن ابن جريج عن عطاء : يفصل الميت ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، كلبن بماء
 وسدر ، في كلبن يفصل رأسه وجسده ، قال ابن جريج : فقلت له : فإن لم يوجد سدر
 فخطمي ؟ قال : لا ، سيوجد السدر ، ورأى الواحدة تجزئ ، وهذا رأى منه *

وعن سليمان بن موسى وإبراهيم : غسل الميت ثلاث مرات *
 وعن محمد بن سيرين وإبراهيم : يفصل الميت وتراً *
 وعن ابن سيرين : يفصل مرتين بماء وسدر ، والثالثة بماء فيه كافور ، والمرأة
 أيضاً كذلك *

وعن قتادة عن سعيد بن المسيب : الميت يفصل بماء ، ثم بماء وسدر ، ثم بماء وكافور *
 وعن ابن سيرين : الميت يوضأ كلبوضأ الحلى يبدأ بميامنه *
 وعن قتادة يبدأ بميا من الميت ، يعني في النسل *
 ٥٦٩ — مسألة — فإن عدم الماء بم الميت ولا بد ، لقول رسول الله ﷺ :
 « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً إذا لم تجد الماء » *

٥٧٠ — مسألة — ولا يحمل تكفين الرجل في الماء لئلا يبل لباسه ، من حريره ، أو مذهبه ،
 أو مصفره ، وجائز تكفين المرأة في كل ذلك ، لما قد ذكرناه في كتاب الصلاة من قول
 رسول الله ﷺ في الحرير والذهب : « إنهما حرام على ذكرور أمتي حل لانا شهما »
 وكذلك قال في المصفر : إذ نهى عليه السلام الرجال عنه *

٥٧١ — مسألة — وكفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ، ولا يلزم ذلك زوجها
 لأن أموال المسلمين محظورة إلا بقص قرآن أو سنة ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم

(١) في النسخة رقم (١٦) « ابدؤا » وهو موافق لبعض نسخ البخاري (ج ٢ ص ١٦٢)

وأموالكم عليكم حرام» وإنما أوجب تعالى على الزوج النفقة، والكسوة، والاسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ولا القبر إسكاناً *

٥٧٢ - مسألة - ويصلى على الميت بامام يقف ويستقبل القبلة، والناس وراءه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه، ومن المرأة عند وسطها (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن معاذ عن جابر بن عبد الله قال: «صلى رسول الله ﷺ على النجاشي فكنت في الصف الثاني أو الثالث» *

ولا خلاف في أنها صلاة قيام، لا ركوع فيها ولا سجود، ولا قيود ولا تشهد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الوارث بن سعيد عن حسين ابن ذكوان حدثني عبد الله بن بريدة عن سمرة بن جندب قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ، وصلى على أم كعب، ماتت في تقاسها، فقام رسول الله ﷺ في الصلاة عليها ووسطها» *

ورويناه أيضاً من طريق البخاري عن مسدد ثنا يزيد بن زريع عن الحسين بن ذكوان بإسناده. ورواه أيضاً يزيد بن هرون، والفضل بن موسى، وعبد الله بن المبارك كلهم عن الحسين بن ذكوان بإسناده *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا داود ابن معاذ ثنا عبد الوارث بن سعيد عن نافع بن أبي غالب أنه قال: «صليت على جنازة عبد الله ابن عمر، وصلى عليه بنا أنس بن مالك وأنا خلفه، فقام عند رأسه، فكبر أربع تكبيرات، لم يطل ولم يسرع، ثم ذهب يقمده فقالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية، فقر بها وعليها لمش أخضر، فقام عند عجزتها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس، فقال له العلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنازة كصلاتك، يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل وعجز المرأة؟ قال: نعم» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا هام بن يحيى عن أبي غالب، فذكر حديث أنس

هذا ، وفي آخره أن السلاء بن زياد أجبل على الناس بوجهه فقال : احفظوا *

فدل هذا على موافقة كل من حضر له ، وهم تايمون كلهم *

ويهذا يأخذ الشافعى ، وأحمد ، ودأود وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وقال أبو حنيفة ، ومالك بخلاف هذا ، وما نعلم لهم حجة إلا دعوى فاسدة ، وأن ذلك كان إذ لم تكن النמוש ! وهذا كذب ممن قاله لأن أنسا صلى كذلك والمرأة في نعش أخضر *

وقال بعضهم : كما يقوم الامام مواري وسط الصف خلفه كذلك يقوم موازى وسط الجنازة ! فقال له : هذا باطل ، وقياس فاسد ، لأنه امام الصف وليس اماما للجنازة ولا ماموما لها ، والذي اقتدينا به في وقوفه ازاء وسط الصف هو الذي اقتدينا به ازاء وسط المرأة وازاء رأس الرجل ، وهو النبي عليه السلام ، الذي لا يحل خلاف حكمه . والله تعالى التوفيق *

٥٧٣ - مسألة - ويكره الامام والمأمومون بتكبير الامام على الجنازة خمس تكبيرات لأكثر ، فان كبروا أربعا لحسن ، ولا أقل ، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط ، فاذا انقضى التكبير المذكور سلم تسليمين ، وسلموا كذلك ، فان كبر سبعا كرهناه واتبعناه ، وكذلك إن كبر ثلاثا ، فان كبرا أكثر لم تبعه ، وإن كبر أقل من ثلاث لم نسلم بسلامه ، بل أكلنا التكبير *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى قال ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة أربعا ، وإنه كبر على جنازة خمساً » ، فسألته ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يكبرها . وصح عن النبي ﷺ أنه كبر أيضا أربعا ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . قال أبو محمد : واحتج من منع من أكثر من أربع بخبر دويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال : « جمع عمر بن الخطاب الناس فاستشارهم في التكبير على الجنازة ، فقالوا : كبر النبي ﷺ سبعا وخمسا وأربعا ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كأطول الصلاة (١) » .

(١) رواه الطحاوى في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) من طريق مؤمل عن سفيان عن عامر ابن شقيق بإسناده ، وفي آخره زيادة « صلاة الظهر » *

وروي أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن شقيق عن أبي وائل فذكره *

قالوا : فهذا اجماع ، فلا يجوز خلافة *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد ، أول ذلك ان الخبر لا يصح ، لأن عمر بن شقيق ، وهو ضعيف ، وأما عمر بن شقيق فلا يدرى في العالم من هو !! (١) ومما ذكره الله أن يستشير عمر رضي الله عنه في إحداث فريضة بخلاف ما فعل فيها رسول الله ﷺ ، وأولم يمنع من بعض ما فعله عليه السلام ، ومات وهو مباح ، فيحرم بعده ، لا يظن هذا بغير الإجاهل بحمل عمر من الدين والاسلام ، طاعن على السلف رضي الله عنهم *

وذكروا أيضا ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أمية ثنا ابن أبي عمير ثنا علي بن الجهم ثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن ابن عمر قال : كل ذلك قد كان ، أربأ وخمسا ، فاجتمعنا على أربع ، يعني التكبير على الجنائز * وبه إلى شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : جاء رجل من أصحاب معاذ بن جبل ، فقص على جنازة ، فكبر عليها خمسا ، فضحكوا منه ، فقال ابن مسعود : قد كنا نكبر أربأ وخمسا وستا وستا ، فاجتمعنا على أربع *

ورويناه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي نحوه *

ومن طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن

(١) أما عامر بن شقيق فانه لا بأس به وقد حسن البخاري له حديثا صحيح له ابن حزم وابن حبان والحاكم وغيرهم . وأما عمر بن شقيق فالظاهر أنه هو عامر وإن بعض الرواة أخطأ في تسميته أو تصحيف عليه ، فقد يكون مكتوبا في خطوطهم القديمة بخلاف الألف كما يخفونها في «ملك» و«الحرث» وغيرهما فظنه الراوي كما كتب . وعندهم في الرواة «عمر بن شقيق الجرمي» ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهلي «مأريت أحدا ضعفه» ولكنه متأخر عن هذا ، فانه يروي عن أنباع التابعين ، وأما عامر بن شقيق فانه يروي عن أبي وائل وهو من كبار التابعين ، أدرك النبي ﷺ ولم يره . فهو متقدم عن عمر بن شقيق الجرمي . ونقل ابن حجر كلام ابن حزم الذي هنا وظن أنه في عمر ابن شقيق المتأخر وهو وهم منه رحمه الله *

الخطاب : كل ذلك قد كان اربع ، وخمس معنى التكبير على الجنابة ، قال سميد : فأمر
عمر الناس بأربع *

قالوا : فهذا إجماع *

قال أبو محمد : هذا الكذب ؟ لأن ابراهيم لم يدرك ابن مسعود ، وعلى بن الجهم ليس
بالقوى (١) ، وسميد لم يحفظ من عمر إلا نبيه النعمان بن مقرن على المنبر فقط ، فكل
ذلك منقطع أو ضيف *

ولوضح لكان ما روه من ذلك مكذبا لدعواهم في الاجماع ، لأن صاحب مبادئ
الذكور كبر خمسا ، ولم ينكر ذلك عليه ابن مسعود ، وقد ذكرنا عن زيد بن أرقم
أنه كبر بعد عمر خمسا *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج (٢) ثنا ابن الاعرابي ثنا الديري ثنا عبد الرزاق عن سفيان
ابن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي حدثني عبد الله بن مغفل : أن علي بن
أبي طالب صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً ، ثم التفت إلينا فقال : إنه يدري .
قال الشعبي : وقدم علقمة من الشام فقال لابن مسعود : إن إخوانك بالشام يكبرون
على جنازتهم خمسا ، فلو وقمنا وهما تابعاكم عليه ؟ فاطرق عبد الله ساعة ثم قال : انظروا
جنازكم ، فكبروا عليها ما كبر أئمتكم ، لا وقت ولا عدد *

قال أبو محمد : ابن مسعود مات في حياة عثمان رضي الله عنهما ، فأما ذكر له علقمة
ما ذكر عن الصحابة رضي الله عنهم الذين بالشام ، وهذا اسناد في غاية الصحة ، لأن الشعبي
أدرك علقمة وأخذ عنه وسمع منه *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أبيض ثنا محمد بن
عبد السلام الخثني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن المنهال بن عمرو عن

(١) كلاب هو ثقة مأمون كما قال الدارقطني ، وقال ابن معين : « ثقة صدوق
أثبت البنداديين في شعبة » (٢) ذكرنا في المسألة ١١٦ (ج ١ ص ٨٢) أننا نرجح أنه
بالجيم ، ثم ذكرنا في المسألة ١١٨ (ج ١ ص ٨٧) أنه في النسخة بالحاء . ولكن قد تأكدنا
الآن أنه بالجيم فقد كتب بها مرارا في النسخة رقم (١٤) وهي نسخة صحيحة حجة كما
قلنا مرارا . وهو بالجيم أيضا في ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٠١) .

ز ر بن حبش قال : رأيت ابن مسعود صلى على رجل من بلعدان (١) - فخذ من نبي أسد - فكبّر عليه خمسا *

وبالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان علياً كبر على جنازة خمسا *

وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي معبد عن ابن عباس : انه كان يكبر على الجنازة ثلاثا *

ورويناه أيضا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت أبا معبد يقول : كان ابن عباس يكبر على الجنازة ثلاثا . وهذا اسناد في غاية الصحة * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني شعبة بن أيمن (٢) : ان انس بن مالك صلى على جنازة فكبر ثلاثا *

وبه الى حماد عن يحيى بن اسحاق : انه قيل لانس : ان فلانا كبر ثلاثا ، يعني على جنازة ؟ فقال انس : وهل التكبير إلا ثلاثا ؟ *

وقال محمد بن سيرين : انما كان التكبير ثلاثا فزادوا واحدة يعني على الجنازة * ومن طريق مسلم بن ابراهيم عن شعبة عن زرارة بن أبي الخلال (٣) المتكفي : ان جابر بن زيد أبا الشفاء أمر يزيد بن المهلب ان يكبر على الجنازة ثلاثا *

قال أبو محمد : أف لكل أجماع يخرج عنه على بن ابي طالب، وعبد الله بن مسعود، وانس بن مالك، وابن عباس والصحابه بالشأم رضي الله عنهم ثم التابعون بالشأم، وابن سيرين، وجابر بن زيد وغيرهم بأسانيد في غاية الصحة، ويدعي الاجماع بخلاف هؤلاء بأسانيد واهية فمن اجل من هذه سبيله ؟ فن أخسر صفقة ممن يدخل في عقله ان

(١) يفتح الباء واسكان اللام وفتح العين والذال المهملتين ، وأصلها « بنو المدان » ومقبلة من أسد كما هنا وفي اللسان أيضا (٢) لم أجده ترجمة ولا ذكرا (٣) يفتح الحاء المهملة وتخفيف اللام ، وفي النسخة رقم (١٦) « زرارة بن الخلال » بالمجعة وفي النسخة رقم (١٤) « زرارة بن الخلال » بالهجمة وهو خطأ فيهما بل هو « زرارة بن ربيعة ابن زرارة الأزدي المتكفي » وأيوه كنيته « أبو الخلال » وزرارة هذا ترجمة في تسجيل المنفعة لابن حجر ، ولكن تكرره ذكر « أبي الخلال » بانحاء المجعة وهو خطأ أيضا ، وقد ضبطنا صحته من الشبهة للنهي من (١٩٢) *

أجماع عرفه أبو حنيفة ومالك، والشافعي، وخفي علمه على علي، وابن مسعود، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وابن عباس، حتى خالفوا الإجماع؟ حاشا لله من هذا *

ولا متعلق لهم بما روينا من أن عمر كبر أرميا، وعلياً كبر على ابن المكفف (١) أرميا، وزيد بن ثابت كبر على أمه أرميا، وعبد الله بن أبي أوفى كبر على ابنته أرميا، وزيد ابن أرقم كبر أرميا، وأنسا كبر أرميا: فكل هذا حق وصواب، وليس من هؤلاء أحد صح عنه أنكار تكبير خمس أصلا، وحتى لو وجد لكان معارضا لقول من أجازها، ووجب الرجوع حيث دأب ما افترض الله تعالى الرد إليه عند التنازع، من القرآن والسنة، وقد صح أنه عليه السلام كبر خمسا وأرميا، فلا يجوز ترك أحد عليه للأخر *

ولم نجد عن أحد من الأئمة تكبيرا أكثر من سبع، ولا أقل من ثلاث، فمن زاد على خمس وبلغ ستا أو سبعا فقد عمل عملا لم يصح عن النبي ﷺ قط، فكرهناه لذلك، ولم ينه عليه السلام عنه فلم يقل: يتجزأه لذلك، وكذلك القول: فيمن كبر ثلاثا. وأما ما دون الثلاث وفوق السبع فلم يفعله النبي ﷺ ولا علمنا أحدا قال به، فهو تكلف، وقد نهينا أن نكون من المتكلفين، إلا حديثا ساقطاً وجب أن ينبه عليه لئلا يفتري به، وهو أن رسول الله ﷺ صلى على حمزة رضى الله عنه يوم أحد سبعين صلاة وهذا باطل بلا شك. (٢) وبالله تعالى التوفيق *

وأما رفع الأيدي فإنه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة إلا في أول تكبير فقط، فلا يجوز فعل ذلك، لأنه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وإنما جاء عنه عليه السلام أنه كبر ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض * والمعجب من قول أبي حنيفة: برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة؛ ولم يأت قط عن النبي ﷺ، ومنعه من رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي ﷺ: *

وأما التسليمتان ففي صلاة، وتحليل الصلاة التسليم، والتسليمة الثانية ذكر وفعل خير وبالله تعالى التوفيق *

(١) بفائين والأولى مفتوحة مشددة، واسمه «زيد بن المكفف» كما في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) (٢) بل هو ثابت، وانظر سيرة ابن هشام (ص ٥٨٥) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ٩٣) والتلخيص (ص ١٥٨ و ١٥٩) وبعضها صحيح الاستناد

٥٧٤ — مسألة — فاذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ﷺ ، فان دعا للمسلمين فحسن ، ثم يدعو للبيت في باقي الصلاة *
 أما قراءة أم القرآن فلا نرسول الله ﷺ بها صلاة بقوله : « صلوا على صاحبكم » وقال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا محمد ابن كثير ثنا سفيان - هو الثوري - عن سعد - هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - عن طلحة - بن عبد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، قال : لتعلموا أنها سنة » *

ورويها أيضا من طريق شعبة وابراهيم بن سعد كلاهما عن سعد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن ابن عباس *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد أنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف وعبد بن سويد النمشقي (٢) عن الضحاك بن قيس ، قال الضحاك وأبو امامة : السنة في الصلاة على الجنائز ان يقرأ في التكبيرة مخافة ، ثم يكبر ، والتسليم عند الآخرة *

وعن ابن مسعود : انه كان يقرأ على الجنائز بأم الكتاب *

ومن طريق وكيع عن سلمة بن نبط (٣) عن الضحاك بن قيس قال : يقرأ ما بين التكبيرتين الأولى فاتحة الكتاب *

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عمرو ابن عطاء : ان السور بن مخرمة صلى على الجنائز فقرأ في التكبيرة الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيدة ، رفع يما صوته ، فلما فرغ قال : لا أجل أن تكون هذه الصلاة عجباً ، ولكني أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة *

(١) في النسخة رقم (١٤) « لمن لم يقرئ » (٢) معطوف على أبي امامة ، اي ان الزهري روى عن أبي امامة وروى عن محمد بن سويد عن الضحاك . ومحمد بن سويد بن كوثوم بن قيس الفهري امير دمشق ، تابعي ثقة ، والضحاك بن قيس عم ابيه يختلف في حبه ، وابو امامة تابعي ولكنته سمع هذا من رجال من الصحابة كما في المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) وان كان اللفظ مختلفا وفيه زيادة وقص (٣) بالنون والياء والعطاء المهملة مصغر

قال أبو محمد : قرأ ابن عباس والمصور الخافضة ليست فرضاً *

وعن أبي هريرة، وأبي الدرداء، وابن مسعود، وأنس بن مالك : أنهم كانوا يقرؤون بأم القرآن ويدعون ويستغفرون بعد كل تكبيرة من الثلاث في الجنازة ، ثم يكبرون ويتصرفون ولا يقرؤون *

وعن معمر عن الزهري سمعت أبا امامة بن سهل بن حنيف يحدث سميد بن المسيب (١) قال : السنة في الصلاة على الجنازة ان تكبر ، ثم تقرأ بأم القرآن ثم تصلي على النبي ﷺ ، ثم تخلص الدماء للميت ، ولا تقرأ إلا في التكبيرة الأولى ، ثم يسلم في نفسه عن يمينه *

وعن ابن جريج : قال لي ابن شهاب : القراءة على الميت في الصلاة في التكبيرة الأولى * وعن ابن جريج عن مجاهد في الصلاة على الجنازة : يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم ذكر دماء *

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن (٢) : أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في كل تكبيرة في صلاة الجنازة *

وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحابهما *

قال أبو محمد : واحتج من منع من قراءة القرآن فيها بأن قالوا : روى عن النبي ﷺ : « اخلصوا له الدماء » *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ، ماروى قط من طريق يشتغل بها (٣) ، ثم لو صح لما منع من القراءة ، لأنه ليس في اخلاص الدماء للميت نهي عن القراءة ، ونحن نخلص له الدماء ونقرأ كما أمرنا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يحدث سميت سميد المسيب » فكأنه من رواية أبي امامة عن ابن المسيب ، وهو خطأ والصواب ان الزهري سمعه من أبي امامة وسميد بن المسيب حاضر يسمع ، فالصواب ما هنا وهو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق أيضاً لما في ابن الجارود (ص ٢٦٥) وانظر المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) (٢) في النسخة رقم (١٤) « عن الحسين » وهو خطأ ، فان المراد الحسن البصري (٣) بل هو صحيح ، رواه أبو داود (ج ٣ ص ١٨٨) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٥) من حديث أبي هريرة ، وفي اسناده محمد بن اسحق والحق انه ثقة حجة ، وقد رمى بالتدليس ، ولكن قل ابن حجر في التلخيص ان في بعض طرقه عند ابن حبان تصريح ابن اسحق بالسماع (ص ١٦١)

وقالوا : قد روى عن ابي هريرة : أنه سئل عن الصلاة على الجنائز ؟ فذكر دعاء ولم يذكر قراءة *

وعن فضالة بن عبيد : انه سئل : أيقرا في الجنائز بشيء من القرآن ؟ قال : لا *
وعن ابن عمر : انه كان لا يقرأ في صلاة الجنائز *

قال ابو محمد : قلنا : ليس عن واحد من هؤلاء انه قال : لا يقرأ فيها بأم القرآن ، ونعم ، نحن نقول : لا يقرأ فيها بشيء من القرآن إلا أم القرآن ، فلا يصح خلاف بين هؤلاء وبين من صرح بقراءة القرآن من الصحابة رضي الله عنهم ، كابن عباس ، والمصور ، والضحاك بن قيس ، وابي هريرة ، وابي الدرداء ، وابن مسعود ، وانس ، لاسيا و ابو هريرة لم يذكر تكبيراً ولا تسليماً ، فبطل ان يكون لهم به متعلق . وقد روى عنه قراءة القرآن في الجنائز ، فكيف ولو صح عنهم في ذلك خلاف ؟ لوجب الرد عند تنازعهم الى ما أمر الله تعالى بالرد اليه من القرآن والسنة ، وقد قال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) » بأم القرآن *

وقالوا : لعل هؤلاء قرؤوها على أنها دعاء ! *
قلنا : هذا باطل ، لأنهم ثبت عنهم الأمر بقراءتها ، وانها سئمتها ، فقول من قال : لم يلهم قرؤوها على انها دعاء - كذب بحت *
ثم لا ندري ما الذي حملهم على المنع من قراءتها حتى يتفحموا في الكذب بمثل هذه الوجوه الضعيفة *

والمعجب أنهم اصحاب قياس ، وهم يرون انها صلاة ، ويوجبون فيها التكبير ، واستقبال القبلة ، والامامة للرجال ، والطهارة ، والسلام مما يسقطون القراءة *
فان قالوا : لما سقط الركوع والسجود والجلوس سقطت القراءة *
قلنا : ومن أين يوجب هذا القياس دون قياس القراءة على التكبير والتسليم ؟ بل لو صح القياس لكان قياس القراءة على التكبير والتسليم - لأن كل ذلك ذكر بالسان - أولى من قياس القراءة على عمل الجسد ولكن هذا علمهم بالقياس والسنة *
وهم يظلمون خلاف العمل بالمدينة ، وهما أرناهم عمل الصحابة ، وسعيد بن المسيب ، وأبي أمامة ، والزهري ، علماء أهل المدينة ، وخالفهم . والله تعالى التوفيق *

٥٧٥ - مسألة - وأصح الدعاء البنا على الجنائز هو ما حدثناه عبد الله بن يوسف

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: «سمعت رسول الله ﷺ وصلى (١) على جنازة يقول: اللهم اغفر له وارحمه، واعف عنه وعافه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء، وثلج، وبرد، ونقم من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، ووقه فتنة القبر، وعذاب القبر (٢)، وعذاب النار» *

وما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن هرون الرقي ثنا شعيب - يعني ابن إسحاق - عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال: اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وصغيرنا، وكبيرنا، وذكرنا، وأثنا، وشاهدنا، وغائبنا، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام، اللهم لا نجعلنا في أجره، ولا تفلنا بعده» *

فإن كان صغيراً فليقل: «اللهم الحقه بآبراهيم خليك» لأن الذي صح أن الصنار مع إبراهيم ﷺ في روضة خضراء. وماداه فحسن *

٥٧٦ - مسألة - ونستحب اللحد، وهو الشق في أحد جانبي القبر، وهو أحب إلىنا من الضريح، وهو الشق في وسط القبر *

ونستحب اللبن أن توضع على فتح اللحد، ونكره الخشب والقصب والحجارة. وكل ذلك جائز *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الله بن جعفر السورى عن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد: أن أباه سعد بن أبي وقاص قال في مرضه الذي هلك فيه: «الحدوا لي الحداً، وانصبوا على اللبن نصيباً، كما صنع

(١) في النسخة رقم (١٦) «صلى» بخلاف الواو، وأثبتناه موافقاً لمسلم (١ ج ص ٢٦٤) وللنسخة رقم (١٤) (٢) كذا في الأصلين بأثبت قوله «وعذاب القبر» وهي زيادة ليست في أى نسخة من نسخ صحيح مسلم *

رسول الله ﷺ *

٥٧٧ - مسألة - ولا يجل أن يبنى القبر ، ولا أن يجصص ، ولا أن يزداد على ترابه شيء ، ويهدم كل ذلك ، فإن بنى عليه بيت أو قائم لم يكره ذلك ، وكذلك لو نقش اسمه في حجر لم نكره ذلك *

روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثني هر بن سميد الأيلي ثنا ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث أن ثمامة بن شئب (١) حدثه قال : كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس ، فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بقبوره فسوى ، وقال : «سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها» *

وبه الى مسلم : ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي قال قال لي علي بن أبي طالب : «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ أن لا تدع مثالا إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» *
وبه الى مسلم : حدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج أخبرني أبو ازيير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن ان تجصص القبور ، وأن يقعد عليها ، وأن يبنى عليها (٣)» *

قال أبو محمد : قد انذر عليه السلام بموضع قبره بقوله : «ما بين قبري (٤) ومبري روضة من رياض الجنة» وأعلم أنه في بيته بذلك ، ولم ينكر عليه السلام كون القبر في بيت ، ولا نهى عن بناء قائم ، وإنما نهى عن بناء على القبر ، قبة فقط *
وعن وكيع عن الريس عن الحسن : كان يكره أن تجصص القبور أو تعطين أو يزداد عليها من غير حفيرها *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجاز قال : تسوية القبور من السنة *
وعن عثمان أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه أمر بتسوية القبور وأن ترفع من الأرض شبراً *

(١) ثمامة : بضم التاء المثناة ، وشئب : بضم الشين المعجمة وفتح الفاء وتشديد اليا.
(٢) قوله «ثنا عبد الرزاق» سقط من الأصلين خطأ ، وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٦٥)
(٣) في النسخة رقم (١٦) «وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه» والذي في مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده الى جابر «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه» ثم أضاف مسلم بالاسناد الذي هنا وقال «بثله» (٤) في النسخة رقم (١٦) «دين قبري» بحذف «ما» وأعلم أن هذا الحديث رواه البخاري في مواضع ومسلم ، وأحمد بن حنبل وابن سعد وغيرهم

ومن عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتاني عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد قال : سقط الحائط الذي على قبر النبي ﷺ فستر ، ثم نبى ، فقلت للذى ستره : ارفع ناحية الستر حتى أنظر إليه ، فنظرت إليه ، فإذا عليه جيب (١) ورمل كأنه من رمل العرصة * حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا يعقوب بن كعب ثنا ابن أبي فديك أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد قال : دخلت على عائشة فقلت : يا أمه ، أكتفى لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور ، لا لا طئة (٢) ولا مشرفة ، مبطوحة (٣) يعلوها العرصة الحمراء ، فرأيت رسول الله ﷺ مقدما ، وأبو بكر عند رأسه ، ورجلاه بين كتي النبي ﷺ ، ورأيت عمر عند رجل أبي بكر رضى الله عنهما (٤) *

٥٧٨ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر ، فإن لم يجد أين يجلس فليقف

كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ «ما بين يتي إلى منبري» وكذلك من حديث عبد الله بن زيد المازني بهذا اللفظ ، ورواه أحمد عن أبي هريرة وأبي سعيد معا به ، وفي لفظ لأحمد عن أبي هريرة «ما بين منبري إلى حجرتي» (ج ٣ ص ١٢) وفي آخر عنده (ج ٣ ص ٥٣٤) بلفظ «ما بين حجرتي ومنبري» وفي لفظ لأحمد عن عبد الله بن زيد (ج ٤ ص ٤١) «ما بين هذه البيوت يتي بيوته إلى منبري» وفي لفظ له عن جابر (ج ٣ ص ٣٨٩) بلفظ «أن ما بين منبري إلى حجرتي» وأما اللفظ الذي هنا فقد جاء في رواية ابن عساکر للبخاري في أواخر الحج (ج ٣ ص ٥٥) وقال ابن حجر في الفتح «وهو خطأ» ثم نسب هذا اللفظ للزائر بسند رجاله ثقات من حديث سمع بن أبي وقاص وللعبراني من حديث ابن عمر . وانظر الفتح (ج ٣ ص ٥٧٧ ج ٤ ص ٧٠) والميني (ج ٧ ص ٢٦١ و٢٦٣) وطبقات ابن سعد (ج ١ ق ٢ ص ١٢) ومسند أحمد (ج ٢ ص ٢٣٦ و٢٣٧ و٣٩٧ و٤٠١ و٤٣٨ و٤٦٥ و٤٦٦ و٥٢٨ و٥٢٣) و (ج ٣ ص ٤) و (ج ٤ ص ٣٩ و ٤١ و ٤٢) ووفاء الوفا للسهمودي (ج ١ ص ٣٠٢ وما بعده) . (١) الجيوب يفتح الجيم له مانع منها : الدرر المفت ، وكأنه المراد هنا (٢) بالهمزة والياء ، أي مستوية على وجه الأرض ، يقال لطلا بالأرض ، أي لصق بها (٣) أي ملق فيها البطحاء وهو الحصى الصنار (٤) أما الذي هنا فهو خطأ ، ولعله من الناسخين وإن اتفقت عليه أصول المحلى . والحديث في أبي داود (ج ٣ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) إلى قوله «العرصة الحمراء» ثم قال المؤيد أبو علي راوى السنن . «يقال : إن رسول الله ﷺ مقدم ، وأبو بكر عند

حتى يقضى حاجته ، ولو استوفى ولم يقدم لم ين أنه يخرج (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ثنا جابر بن عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لأن يجلس أحدكم على حجرة فتعرق (٢) ثيابه فتتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » * وهكذا رويناه من طريق سفيان الثوري وعبد المزيذ الدراوردي كلاهما عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ *

ورويناه أيضاً من طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ النهى عن التمدد على القبر ، وقد ذكرناه قبل هذا يسير *

ورويناه أيضاً من طريق وائلة بن الأسقع عن أبي مرثد الثنوي عن رسول الله ﷺ : « لا تجلسوا على القبور ولا تصالوا إليها » *

فهذه آثار متواترة في غاية الصحة ، وهو قول جماعة من السلف رضى الله عنهم ، منهم أبو هريرة *

ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن سالم البراء عن ابن عمر قال : لأن أطلع على رشف (٣) أحب إلى من أن أطلع على قبر *

وعن ابن مسعود : لأن أطلع على حجرة حتى تبرد أحب إلى من أن أنعم وطء قبر لي عنه مندوحة *

رأسه ، وعمر عند رجله ، رأسه عند رجله رسول الله ﷺ . ورواه الحاكم معطولاً (ج ١ ص ٣٦٩) وفيه بعد قوله « المرسة الحمراء » : « فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً ، ويا بكر رأسه بين كتفي النبي ﷺ ، وعمر رأسه عند رجله النبي ﷺ » وصححه الحاكم والذهبي ، والظاهر أن هذا هو الذي نقله المؤلف فأخطأ فيه أو أخطأ الناسخون وقد اختلف كثيراً في صفة القبور الثلاثة ، وانظر تفصيل ذلك في وفاء الوفا (ج ١ ص ٣٩٠ وما بعدها) . (١) من الحرج بالحاء المهملة أى لم يظهر لنا أنه عليه حرج (٢) بمحاشية النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من المحلى « فتعرق » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٥) (٣) بفتح الراء واسكان الضاد المعجمة : الحجارة التي حيت بالشمس أو بالنار *

وعن سميد بن جبير: لأن أظلم على جرة حتى تبرد أحب إلى من أن أظلم على قبر. وهو قول أبي سليمان *

فقال قائلون بأباحة ذلك، وحملوا الجلوس المتوعد عليه إنها هولاء ناطق خاصة *

وهذا باطل بحسب لوجوه *

أولها أنه دعوى بلا برهان، وصرف الكلام رسول الله ﷺ عن وجهه، وهذا عظيم جدا وثانيها أن لفظ الخبر مانع من ذلك قطعا، بقوله عليه السلام: «لأن يجلس أحدكم على جرة فتتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر» وبالضرورة يدري كل ذي حس سليم أن القمود للناطق لا يكون هكذا البتة، وما عهدنا قط أحدا يقعد على ثيابه للناطق إلا من لاسحة لسانه *

وثالثها أن الراء لهذا الخبر لم يمسدوا به وجهه من الجلوس المهود، وما علمنا قط في اللغة «جلس فلان» بمعنى تنوط، فظهر فساد هذا القول. والله تعالى الحمد *

وقد ذكرنا تحريم الصلاة إلى القبر وعليه في كتاب الصلاة. (١) والله تعالى محمود *

٥٧٩ - مسألة - ولا يجزئ لأحد أن يمشی بين القبور بمنزلة سبئتين (٢) وما ألتان لأشعر فيهما، فإن كان فيهما شمر جاز ذلك، فإن كانت أحدهما يشمر والأخرى بلا شمر جاز الشئ فيهما *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله ابن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نهيك (٣) عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصاصية - (٤) قال: «كنت أمشي مع رسول الله

(١) في المسألة رقم (٣١٣) (ج ٤ ص ٢٧ و ٣٢) بكسر السين المهملة واسكان الباء الموحدة، والسين الجدلدي بفتح بالقرط، قال الأزهري «كانت اسميت سبئية لأن شمرها قد سبت عنها أي خلق وأزيل بلاج من الدباغ معلوم عند بابها» (٢) بشير بفتح الباء وكسر الشين المعجمة، وفيه بفتح النون وكسر الهاء. (٣) بشير بفتح الموحدة أيضا، والخصاصية بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الصاد المهملة الأولى وكسر الثانية وتخفيف الياء، وهي إحدى جداته، وهو بشير بن معبد وحدثه في النسائي (ج ٤ ص ٩٦) وأبي داود (ج ٣ ص ٢١٠) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٤٤). وقد ذكر بشير هنا في المسألة ٥٨٢ باسم «بشير رسول الله ﷺ» وفي أبي داود «بشير مولى رسول الله ﷺ» ولم أر شيئا يؤيد هذا في هذه النسبة *

ﷺ فرأى رجلا يمشي بين القبور فزعم عليه ، فقال : يا صاحب السبيتين ، ألتهما *
 وحدثناه حمام ثعالب بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان البصري
 ثنا سليمان بن حرب ثنا الأسود بن شيبان حدثني خالد بن سمير أخبرني بشير بن نهيك
 أخبرني بشير بن الخصاصية - وكان اسمه في الجاهلية زحم ، (١) فبناه رسول الله ﷺ
 بشيرا - قال : « بينا أنا أمشي بين المقابر وعلى نملاق ، إذ ناداني رسول الله ﷺ : يا صاحب
 السبيتين ، يا صاحب السبيتين ، إذا كنت في مثل هذا المكان فاطلع عليك ، قال : فقلتمها *
 قال أبو محمد : فإن قيل : فهلا نمتهم من كل نمل ، لمعوم قوله عليه السلام : « فاطلع عليك » *
 قلنا : منع من ذلك وجهان : أحدهما أنه عليه السلام إنما دعا صاحب سبيتين ، بص
 كلامه ، ثم أمره بطلع نمليه *

والثاني ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم
 ابن يعقوب بن اسحاق الجوزجاني ثنا يونس بن محمد ثنا شيان (٢) عن قتادة ثنا انس
 ابن مالك قال قال نبي الله ﷺ : « إن البعد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه ، أنه
 ليسمع قرع نعالهم » وذكر الحديث *
 قال أبو محمد : فهذا إخبار منه عليه السلام بما يكون بعده ، وإن الناس من المسلمين
 سيلبسون النعال في مدافن الموتى إلى يوم القيامة ، على عموم إنذاره عليه السلام بذلك ،
 ولم ينه عنه ، والأخبار لا تنسخ أصلا ، فصح إباحتها لبس النعال (٣) في المقابر ، ووجب
 استثناء السببية منها ، لنصه عليه السلام عليها *
 قال أبو محمد : وقال بعض من لا يبالى بما أطلق به لسانه فقال : لعل تترك التملين
 كان فيهما قدر *
 قال أبو محمد : من قطع بهذا فقد كذب على رسول الله ﷺ ، إذ قوله ما لم يقل ،
 ومن لم يقطع بذلك فقد حكم بالظن ، وقفا ما لا علم له به ، وكلاهما خطئا خسف نموذج
 بالله منهما *

(١) بفتح الزاى واسكان الحاء المهمة (٢) في النسخة رقم (١٩) « شيئا » وسقطت
 النون الأخيرة من الكاتب خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « فصح لبس النعال »
 وما هنا أحسن *

ثم يقال له : فبذلك كذلك ؟ أ تقولون : هذا أتم ؟ فتمنمون من المشي بين القبور
بتملين فيها قلدر ؟ فمن قولهم : لا ، فيقال لهم : فأي راحة لكم في دعوى كاذبة ؟ ثم لو صححت
لم تقولوا بها ، وليقيتم مخالفين للتخبر بكل حال ؟ *
ويقال له أيضا : ولعل البناء في الرعاف إنما هو في الدم الأسود لشبهه بدم الحبيص ،
ولعل فساد صلاة الرجل إلى جنب المرأة إنما هو إذا كانت شابة خوف الفتنة ، ومثل
هذا كثير * .

٥٨٠ - مسألة - ويصلى على ما وجد من الميت المسلم ، ولو أنه ظفر أو شعر فسا
فوق ذلك ، ولا ينسل ، ولا يكفن ، إلا أن يكون من شهيد فلا ينسل ، لكن يلف ويدفن *
ويصلى على الميت المسلم وإن كان غائبا لا يوجد منه شيء ، فإن وجد من الميت عضو
آخر بعد ذلك أيضا غسل أيضا ، وكفن ، ودفن ، ولا بأس بالصلاة عليه ثانية وهكذا أبدا *
برهان ذلك أننا قد ذكرنا قبل وجوب غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ،
فصح بذلك غسل جميع أعضائه ، قليلا وكثيرا ، وستر جميعها بالكفن والدفن ،
فذلك بلا شك واجب في كل جزء منه (١) ، فإذا هو كذلك فواجب عمله فيها أمكن
عمله فيه ، بالوجود متى وجد ، ولا يجوز أن يسقط ذلك في الأعضاء المفرقة بلا برهان *
وينوى بالصلاة على ما وجد منه الصلاة على جميعه ، جسده وروحه *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وجد نصف الميت الذي فيه الرأس أو أكثر من نصفه
وإن لم يكن فيه الرأس - : غسل وكفن وصلى عليه ، وإن وجد النصف الذي ليس فيه
الرأس أو أقل من النصف الذي فيه الرأس - : لم ينسل ولا كفن ولا صلى عليه ! *
قال أبو محمد : وهذا تخليط ناهيك به !! *

وقيل لهم : من أين لكم أن الصلاة على أكثره واجبة ، وعلى نصفه غير واجبة ؟
وأتم قد جعلتم الربيع - فيها أنكشف من بطن الحرة وشعرها - كثيرا في حكم الكل ؟
وجعلتم الشعر - (٢) في بعض مسائلكم أيضا - في حكم الكل ؟ وهو من خلق عشر رأسه
أو عشر لحته من الحرمين في قول محمد بن الحسن ، فمن أين هذه الأحكام في الدين بتير
إذن من الله تعالى بها ؟ *

وقد روينا عن أبي أيوب الأنصاري ، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما : أنهما

(١) في النسخة رقم (١٦) «منها» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وجعلتم الشعر» وهو خطأ ظاهر

صلى على رجل انسان . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

و روى عن عمر : أنه صلى على عظام *

وعن أبي عبيدة : أنه صلى على رأس *

وأما الصلاة على النائب فقد جاء به نص قاطع ، أغنى عن النظر ، وإن كان النظر يجنب به الصلاة عليه ، لأن قول رسول الله ﷺ : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» عموم يدخل فيه النائب والحاضر ، ولا يجوز أن يخص به أحدهما ، بل فرض في كل مسلم دفن بنير صلاة أن يصلى عليه من بلنه ذلك من المسلمين ، لانهافرض على الكفاية ، وهي فيمن صلى عليه ندب (١) * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسرائيل ابن أبي إسحاق حدثني مالك عن ابن شهاب عن سميد بن المسيب عن أبي هريرة : «أن رسول الله ﷺ نوى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصلى بهم وكرأر بما» *

و به إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف ان ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء انه سمع جابر بن عبد الله يقول : «قال النبي ﷺ : قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش ، فلم فصلوا عليه ، فصلفنا ، فصلى النبي ﷺ ونحن» *

و به إلى البخاري : ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله : «أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، قال جابر : فكنت في الصف الثاني أو الثالث» * ورويناه أيضا من طريق قوية عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ *

فهذا أمر رسول الله ﷺ وعمله وعمل جميع أصحابه ، فلا اجماع أصح من هذا ، وآثار متواترة عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم كما أوردنا *

ومنع من هذا مالك ، وأبو حنيفة ، وادعى أصحابهما الخصوص للنجاشي وهذه دعوى كاذبة بلا برهان . وبالله تعالى التوفيق *

فان قالوا : هل فعل هذا أحد من الصحابة بعد رسول الله ﷺ ؟ *

قلنا لهم : وهل جاء قط عن أحد من الصحابة انه زجر عن هذا أو أنكره ؟ *

ثم يقال لهم : لاجحة في أحد غير رسول الله ﷺ ، قال تعالى : (لتلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) *

٥٨١ — مسألة — والصلاة جائزة على القبر ، وإن كان قد صلى على المدفون فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهي من صلى عليه ندب» وهو خطأ *

وقال أبو حنيفة: إن دفن بلا صلاة صلى على القبر ما ين دفته إلى ثلاثة أيام، ولا يصلى عليه بعد ذلك، وإن دفن بعد أن صلى عليه لم يصل أحد على قبره *
وقال مالك: لا يصلى على قبر، وروى ذلك عن إبراهيم النخعي *
وقال الشافعي، والأوزاعي، وأبو سليمان: يصلى على القبر وإن كان قد صلى على المدفون فيه، وقد روى هذا عن ابن سيرين *

وقال أحمد بن حنبل: يصلى عليه إلى شهر، ولا يصلى عليه بعد ذلك *
وقال اسحق: يصلى النائب (١) على القبر إلى شهر، ويصلى عليه الحاضر إلى ثلاث *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة: «أن امرأة سوداء كانت تقم المسجد أو شيا، ففقدتها (٢) رسول الله ﷺ، فسأل عنها أوعته، فقالوا: مات، فقال: «ألا كنتم أذتموني؟ قال: فكأنهم صغروا أمرها وأمره، فقال: دلوني على قبره، فدلوه، فصلى عليها، ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها، وإن الله تعالى ينورها لهم بصلاتي عليهم» *

فأدعي قوم أن هذا الكلام منه عليه السلام دليل على أنه مخصوص له *
قال أبو محمد: وليس كما قالوا، وإنما في هذا الكلام بركة صلاته عليه السلام، وفضيلتها على صلاة غيره فقط، وليس فيه نهى غيره عن الصلاة على القبر أصلا، بل قد قال الله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

ومما يدل على بطلان دعوى الخصوص ههنا ما روينا بالسند المذكور إلى مسلم: ثنا محمد بن عبد الله بن غير ثنا محمد بن أدريس عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن الشعبي عن حديثه قال: «اتبعنا مع رسول الله ﷺ إلى قبر رطب، فصلى عليه، وصغوا خلفه، وكبر أربعا» قال الشيباني: قلت لامر الشعبي: من حديثك؟ قال: الثقة،

(١) في النسخة رقم (١٤) «يصلى على النائب» وهو خطأ قطعا، فإن المراد أن النائب يصلى على القبر إلى شهر وأن الحاضر يصلى عليه إلى ثلاث فقط. وهذه الجملة سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في الأصلين «شاب فقدها» وما هنا هو الموافق لسم (ج ١ ص ٢٦٢) *

من شهده ، ابن عباس . فهذا باطل (١) الخصوص ، لأن أصحابه عليه السلام وعليهم رضوان الله صلوا معه على القبر ، فبطلت دعوى الخصوص *

و به الى مسلم حدثني ابراهيم بن محمد بن عررة السامي (٢) ثنا غندر ثنا شعبة عن حبيب ابن الشهيد عن ثابت (٣) عن أنس : «أن النبي ﷺ صلى على قبر » *

قال أبو محمد : فهذه آثار متواترة لا يسع الخروج عنها *

واحتج بعضهم بأن رسول الله ﷺ لم يصل المسلمون على قبره *

قال أبو محمد : ما علمنا أحداً من الصحابة رضي الله عنهم نهى عن الصلاة على قبر رسول الله ﷺ ، وما نهى الله تعالى عنه ، ولا رسوله عليه السلام ، فاذن من ذلك باطل ، والصلاة

عليه فعل خير ، والدعوى باطل إلا يبرهان *

وقال بعضهم : نهى النبي ﷺ عن الصلاة الى القبر وعلى القبر مانع من هذا *

قال أبو محمد : وهذا عجب مماثلة عجب ! وهو أن المحتج بهذا عكس الحق عكساً ،

لأنه صح عن النبي ﷺ النهي عن الصلاة على القبر ، وأوليه ، وأوفى المقبرة ، وعن الجلوس على القبر ، فقال هذا القائل : كل هذا مباح ! وصح عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر صلاته على الميت ، فقال هذا القائل : لا يجوز ذلك ! واحتج بالنهي عن الصلاة مطلقاً في منته من صلاة الجنائز على القبر ، واحتج بجبر الصلاة (٤) على القبر في إباحته الحرام من الصلوات في المقبرة ، وإلى القبر ، وعليه ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال بعضهم : كان ابن عمر لا يصل على القبر . قلنا : نعم ، كان لا يصل سائر الصلوات على القبر ، و يصل صلاة الجنائز على القبر أيضاً *

قال أبو محمد : وهذا لو صح لكان قد صح ما يارضيه ، وهو أنه رضي الله عنه صلى صلاة

الجنائز على القبر ، ثم لو لم يأت هذا عنه لكان قد عارضه ما صح عن الصحابة في ذلك ، فكيف

ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ؟ ، ولا يصح عن ابن عمر إلا ما ذكرناه *

(١) في النسخة رقم (١٤) «إبطال» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ابراهيم بن محمد عن عزة

السامي» وهو خطأ ، وعرة بينين مهملين مفتوحين بينهما راء ساكنة وآخره راء

مفتوحة ثم هاء ، والسامي بالسین المهملة نسبة الى جده الأعلى «سامة بن لؤي» (٣) قوله

«عن ثابت» سقط من الأصلين خطأ ، وبجهاه من مسلم . (٤) في النسخة رقم (١٦) «واحتج

بالنهي عن الصلاة» الخ وهو خطأ واضح *

وروي نافع ميمر عن أيوب السخيتي عن ابن أبي مليكة: مات عبد الرحمن بن أبي بكر على ستة أميال من مكة ، فحملناه فحتمنا به مكة فدفناه ، فقدمت علينا عائشة أم المؤمنين فقالت : أين قبر أخى ؟ فدللتناها عليه ، فوضعت في هودجها عند قبره فصلت عليه * وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر : أنه قدم وقدمات أخوه عاصم ، فقال : أين قبر أخى ؟ فدل عليه ، فصلى عليه ودعاه * قال أبو محمد . هذا يبين أنها صلاة الجنائز ، لا الداء فقط *

وعن علي بن أبي طالب : أنه أمر قرظة (١) بن كعب الأنصاري أن يصلى على قبر سهل بن حنيف يقوم جاء وابدأ مدفن وصلى عليه *

وعن علي بن أبي طالب أيضا : أنه صلى على جنازة بحد ماضى عليها * وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا أبان بن يزيد المطار عن يحيى بن أبي كثير : أن أنس بن مالك صلى على جنازة بحد ماضى عليها *

وعن ابن مسعود نحوه ذلك *

وعن سعيد بن المسيب إباحة ذلك *

وعن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد : أنه صلى على جنازة بحد ماضى عليها *

وعن قتادة : أنه كان إذا فاتته الصلاة على الجنائز صلى عليها *

فهذه طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف *

وأما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام خطأ لا يشكل ، لأنه تحديد بلا دليل ، ولا فرق بين من حد بهذا أو من حد بغير ذلك *

٥٨٢ - مسألة - ومن تزوج كافر فحملت منه وهو مسلم وماتت حاملا - : فإن كانت قبل أربعة أشهر ولم ينفخ فيه الروح بعد دفنت مع أهل دينها ، وإن كان بعد أربعة أشهر والروح قد نفخ فيه دفنت في طرف مقبرة المسلمين ، لأن عمل أهل الإسلام من عهد رسول الله ﷺ أن لا يدفن مسلم مع مشرك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نبيك عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصاصة (٢) قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ ، فرأى على

(١) بالقاف والراء والفاء المعجمة المفتوحات . (٢) انظر الكلام عليه في المسألة ٥٧٩

قبور المسلمين ، فقال : لقد سبق هؤلاء شرا كثيراً ، (١) ثم مر على قبور المشركين فقال : لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً * .

فصح بهذا تقرين قبور المسلمين عن قبور المشركين *
والحل لم يفتح فيه الروح فاعلم هو بعض جسم أمه ، ومن حشوة (٧) بطنها ، وهي مدفونة مع المشركين ، فاذا نفخ فيه الروح فهو خلق آخر ، كما قال تعالى : (فكسونا المقام لحائهم أنشأناه خلقاً آخر) فهو حيث (٣) إنسان حي غير أمه ، بل قد يكون ذكراً وهي أثنى ، وهو ابن مسلم فله حكم الاسلام ، فلا يجوز أن يدفن في مقابر المشركين ، وهي كافرة ، فلا تدفن في مقابر المسلمين ، فوجب أن تدفن بتاحية لأجل ذلك *
روينا عن سليمان بن موسى : أن وائلة بن الأسقع صاحب رسول الله ﷺ دفن امرأة نصرانية ماتت حبلى من مسلم : في مقبرة ليست بمقبرة النصراني ، ولا بمقبرة المسلمين بين ذلك وروينا عن عمر بن الخطاب : أنها تدفن مع المسلمين من أجل ولدها * .

٥٨٣ - مسألة - والصغير يسبى مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت - : فإنه يدفن مع المسلمين ويصل عليه ، قال تعالى : (فطارت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم) فصح أن كل مولود فهو مسلم ، إلا من أقره الله تعالى على الكفر ، وليس إلا من ولد بين ذميين كافرين ، أو حريسين كافرين ، ولم يسب حتى بلغ ، وما عدا هذين قسم * .

٥٨٤ - مسألة - وأحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء ، وهم الأب وآبؤه ، والابن وأبناؤه ، ثم الاخوة الاشقاء ، ثم الذين للأب ، ثم بنوهم ، ثم الأعمام للأب والأم ، ثم للأب (٤) ، ثم بنوهم ، ثم كل ذي رحم محرمة ، إلا أن يوصى الميت أن يصلى عليه إنسان ، فهو أولى ، ثم الزوج ، ثم الأمير أو القاضي ، فإن صلى غير من ذكرنا أجزأ * .

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وهذا

- (١) هكذا رواية النسائي ورواية أبي داود وابن ماجه « أدرك هؤلاء خيراً كثيراً » .
(٢) بكسر الحاء المهملة وبضمها مع اسكان الشين المعجمة وفتح الواو ، وهي ما انضمت عليه الضلوع ، أو هي الأعماء ، والمراد ظاهره ، وفي النسخة رقم (١٤) بالسین المهملة وهو خطأ . (٣) في النسخة رقم (١٦) « يومئذ » (٤) قوله « ثم للأب » سقط من النسخة رقم (١٤)

عموم لا يجوز تخصيصه، وقول رسول الله ﷺ: «لا يؤمن الرجل في أهله» يدخل فيه ذوالرحم والزوج، فإذا اجتمعا فهما سواء في الحديث، فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر (١) وذوالرحم أولى بالآية، ثم الزوج أولى من غيره بالحديث.

روياه عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه قال في الصلاة على المرأة: أب وأبن أو أخ أحق بالصلاة عليهما من الزوج *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ليث عن زيد بن أبي سليمان: أن عمر ابن الخطاب قال في الصلاة على المرأة إذا ماتت — : الولي دون الزوج *

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة في الصلاة على المرأة إذا ماتت الأخ أحق من الزوج * ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن: كانوا يقدمون الأئمة على جنازتهم، فإن تداركوا (٢) قالوا ثم الزوج *

فإن قيل: قد قدم الحسين بن علي سعيد بن العاصي على ولده وقال: لولا أنها سنة ما قدمتك. وقال أبو بكر (٣) لأخوة زوجته: أنا أحق منكم *

قلنا: لم ندع لكم إجماعا فتراضوا فابعدا، ولكن إذا تنازع الأئمة وجب الرد إلى القرآن والسنة، وفي القرآن والسنة ما أوردنا، ولم يبح الله تعالى الرد في التنازع إلى غير كلامه وحكم نبيه ﷺ *

وقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، والأوزاعي في أحد قوليه: الأولياء أحق بالصلاة عليها من الزوج، إلا أن أبا حنيفة قال: إن كان ولدها ابن زوجها الحاضر فالزوج أبو الولد أحق، وهذا لا معنى له، لأنه دعوى بلا برهان *

٥٨٥ — مسألة — وأحق الناس باتزال المرأة في قبرها من لم يطل تلك القيلة، وإن كان أجنبيا، حضر زوجها أو أولياؤها أو لم يحضروا، وأحقهم باتزال الرجل أولياؤه * أما الرجل فقلول الله تعالى: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) وهذا عموم، لا يجوز تخصيصه إلا بنص *

وأما المرأة فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعلى الآخر به» وزيادة كلمة «به» خطأ قطعنا (٢) أي تنازعوا في الخصومة وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٦) «أبو بكر» وهو خطأ، فإنه ليس في أزواج أبي بكر من ماتت في خلافته *

ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد — هو المستندى — ثنا أبو طاهر — هو المقدي — ثنا
فليح بن سليمان عن هلال بن علي عن أنس بن مالك قال : «شهدنا بتنا رسول الله ﷺ ،
ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، فرأيت عينيه تدمعان ، فقال : هل متكم رجل لم
يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا ، قال : فأتزل ، فنزل في قبرها (١) » *

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو
البنار ثنا محمد بن معمر ثنا روح بن أسلم أنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس «أن
رسول الله ﷺ قال لما ماتت رقية ابنته رضى الله عنها : لا يدخل القبر رجل قارف
الليلة ، فلم يدخل عثمان » *

قال أبو محمد : المقارفة الوطء ، لامقارفة الذنب . (٢) ومما ذكره أن يترك أبو طلحة
بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لم يقارف ذنبا ، فصح أن من لم يطأ تلك الليلة
أولى من الأب وأثر وج وغيرها *

٥٨٦ — بقية من المسألة — التي قبل هذه *

قال أبو محمد : واستند كنا الوصية بأن يصلى على الموصي غير الولي وغير الأثر وج ، وهو أن الله
تعالى — وقد ذكر وصية المختصر قال : (فمن بدله بدماسمه فأنما إيمعه على الذين يبدلونه) *
وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن محارب بن دثار : أن أم سلمة أم
المؤمنين رضى الله تعالى عنها أوصت أن يصلى عليها سميد بن زيد ، وهو غير أمير ولا ولي (٣)
من ذوى عمارها ولا من قومها ، وذلك بمحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم *
وبه إلى سفيان عن أبي إسحاق السبيعي : أن أبا ميسرة أوصى أن يصلى عليه شريح
وليس من قومه *

ومن طريق وكيع عن مسمر بن كدام عن أبي حمزة : أن عبيدة السلماني أوصى
أن يصلى عليه الأسود بن يزيد النخعي *

٥٨٧ — مسألة — وتقبيل الميت جائز *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) هو في البخاري (ج ٧ ص ١٧٢) (٢) هذا هو الصواب ، وأخطأ جدام من فسرهما بمقارفة
الذنوب في هذا الحديث (٣) في النسخة رقم (١٦) «وهو غير الأمير ولا وليا» وهذا خطأ *

أنا بشر بن محمد (١) أنا عبد الله بن المبارك أخبرني معمر ويونس عن الزهري أخيرني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته : « أن أبا بكر دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يردد حجرة - تعنى إذ مات عليه السلام - قالت : فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم بكى وقال : باقى أنت وأمى يارسول الله » وذكر الحديث (٢) *

٥٨٨ - مسألة - ويسجى الميت حبساً ويجعل على بطنه ما يمنع اتفاحه *
أما للتسجية فلما ذكرناه في رسول الله ﷺ ، وكل ما فعل فيه ﷺ فوفق ، لقوله تعالى : (والله بمصمك من الناس) وهذا عموم ، لا يجوز تخصيصه إلا بنص *
وأما قولنا : يوضع (٣) على بطنه فلقول الله تعالى : (وتماونوا على البر والتقوى) .
وكل ما فيه رفق بالمسلم ودفع للمثلة عنه فهو بر وتقوى *

٥٨٩ - مسألة - والعبر واجب ، والبكاء باح ، ما لم يكن نوح ، فإن النوح حرام والصياح ، وخشخشة الوجوه وضربها ، وضرب الصدور ، وكف الشعر وحلقه للبيت : كل ذلك حرام ، وكذلك الكلام المكروه الذى هو تسخط لأقدار الله تعالى ، وشق الثياب *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا شعبة ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : « مر النبي ﷺ بامرأة تبكى عند قبر ، فقال : اتقى الله واصبرى » *

وبه الى البخارى : فاحمد بن بشار نا غندر عن شعبة عن ثابت البناني قال سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » *

وبه الى البخارى : فالحسن بن عبد الميز نا يحيى بن حسان حدثني قريش - هو ابن حيان (٤) - عن ثابت البناني عن أنس قال : « دخلنا مع رسول الله ﷺ على إبراهيم - هو ابن رسول الله ﷺ - وهو يجود بنفسه ، فجعلت حينئذ رسول الله ﷺ تذرقان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : وأنت يارسول الله ؟ فقال : يا ابن عوف ، إنها رحمة ، المين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا تقول إلا ما يرضى ربنا ، وأنا بفراقك يا إبراهيم لحزون » *

(١) فى النسخة رقم (١٤) « بشر بن محمد » بزيادة الياء وهو خطأ (٢) هو فى البخارى (٣) ص ١٥٧ و ١٥٨ (٣) فى النسخة رقم (١٤) « وأما ما يوضع » (٤) بفتح الحاء وتشديد الياء المثناة التحتية

فهذا إباحة الحزن الذى لا يقتدر أحد على دفعه ، و(لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
وفيه إباحة البكاء ، ونحوه الكلام بما لا يرضى الله تعالى *

و به الى البخارى : نا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان عن الأعمش
عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « ليس منا من
ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا يدهوى الجاهلية » *

حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد
نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن منصور نا حبان بن هلال (١) نا إبان -
هو ابن يزيد المطار - نا يحيى - هو ابن أبي كثير - أن زيدا حدثه أن أبا سلام حدثه
أن إبانك الأشمرى حدثه أن النبي ﷺ قال : « أربع في أمي من امر الجاهلية
لا يتركوهن : (٢) الفخر في الأحساب ، والطمع في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ،
والياحة ، النائمة اذا ماتت ولم تنب قبل موتها (٣) تقام يوم القيامة وعليها سر بال من
قطران ودرع من جرب » *

و به الى مسلم : نا عبد الله بن حميد ، واسحاق بن منصور قالا أرنا جعفر بن عون نا
أبو عيسى (٤) قال : سمعت أبا صخرة يذكر عن عبد الرحمن بن يزيد وأبي بردة بن
أبي موسى الأشمرى قالا جميعا (٥) : أغنى على أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصبح ليرة ،
فأفاق قال : ألم تعلمي - وكان يحدثها (٦) - أن رسول الله ﷺ قال : « أنا يرى من
خلق وسلقي (٧) وخرق » *

(١) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ، وكنيته أبو حبيب وهو بصرى . ويشبه
اسمه باسم « حبان - بالثناة التحتية - ابن هلال أبي عبد الله » وهو بصرى أيضا وعن عيسى بن سيف
ابن سليمان ، ولكن ليس له شيء في الكتب الستة . (٢) في النسخة رقم (١٦) « لا يتركهن »
بحذف النون وهو خطأ ، والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ٢٥٦) (٣) الذى في نسخ مسلم « النائمة »
اذا لم تنب قبل موتها « فليس فيه قوله « ماتت » ولعل ما هنا رواية للمؤلف . (٤) بضم العين
المهملة مصغر وآخره سين مهمة وفي النسخة رقم (١٦) « بن عيسى » وهو خطأ .
(٥) لفظ « جميعا » ليس في صحيح مسلم (ج ١ ص ٤٠٦) (٦) في النسخة رقم (١٦) « يحدثنا »
وهو خطأ صححناه من مسلم (٧) في النسخة رقم (١٦) « وصلق » بالصاد ، وما هنا هو الموافق
لمسلم ، وكلاهما صحيح في المعنى ، السلق والصلق رفع الصوت عند المصيبة

ومن طريق البخارى : نا أميغ نا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن سعيد ابن الحارث الأنصارى عن عبد الله بن عمر قال : « اشتكى سعد بن عبادة فعاده النبى ﷺ مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبى وقاص، وابن مسعود ، فلما دخل عليه وجده فى غاشيته (١) ، فبكى النبى ﷺ ، فلما رأى القوم بكاء النبى ﷺ بكوا ، فقال : ألا تسمعون ؟ إن الله لا يمتدب يد مع المين ولا يجزن القلب ، ولكن يمتدب يدا - وأشار الى لسانه - أو يرحم ، وإن الميت يمتدب بكاء أهله عليه » *

قال ابو محمد : هذا الخبر بتمامه يبين معنى ما وهل (٢) فيه كثير من الناس من قوله عليه السلام : « ان الميت يمتدب بكاء أهله عليه » ولا ح بهذا ان هذا البكاء الذى يمتدب به الميت ليس هو الذى لا يمتدب به من دمع المين وحزن القلب ، فصح انه البكاء باللسان اذ يمتدبونه يرياسته التى جار فيها فمتدب عليها ، وشجاعته التى يمتدب عليها اذ صرفها فى غير طاعة الله تعالى ، ويجوده الذى أخذ ما جاد به من غير حله ، ووضع فى غير حقه فأهله يكونون بهذه الفاخر ، وهو يمتدب بها بسببها ، وهو ظاهر الحديث لمن لم يتكاف فى ظاهر الخبر ما ليس فيه . وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن ابن عباس : أنه أنكر على من أنكر البكاء على الميت ، وقال : الله أنصح وأبكى *

٥٩٠ - مسألة - واذا مات المحرم ما بين أن يحرم الى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حجا ، أو أن يتم (٣) طوافه وسعيه ، إن كان معتمرا - : فإن الفرض ان يغسل بجماء وسدر فقط ، إن وجد السدر ، ولا عس يكافورولا يطيب ، ولا ينطى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا فى ثياب احرامه فقط ، اوفى ثوبين غير ثياب إحرامه ، وإن كانت امرأة فكذلك ، إلا أن رأسها تنطى ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير أن تنقع *

فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسائر الموق ، رمى الجمار أو لم يرمها *

(١) فى أكثر روايات البخارى « فى غاشية أهله » وهو الموافق للنسخة رقم (١٤) وانظر الحديث فى البخارى (ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠) (٢) أى غلط فيه (٣) فى النسخة رقم (١٤) « أو ان يتم به » وزيادة هذا الحرف لا معنى لها ، بل هى خطأ *

وقال أبو حنيفة، ومالك : هما كسائر الموتى في كل ذلك *

برهان قولنا : ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت أبا بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « أن رجلا وقع عن راحلته فأقصمته (١) ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، ويكفن في ثوبين ، خارج رأسه ووجهه ، فانه يبعث يوم القيامة ملبدا » * ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبدة بن عبد الله البصري أنا أبو داود - هو الحفري (٢) عن سفيان - هو الثوري - عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « مات رجل فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه (٣) بماء وسدر ، وكفنوه في ثيابه ، ولا تخمروا وجهه ولا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة يلبي » *

ومن طريق البخاري نا قتيبة نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « ينار رجل واقف مع رسول الله ﷺ برفة ، اذ وقع من راحلته ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تخمروا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة مليا » *

ومن طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل طرم (٤) - نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . « ان رجلا وقعته بيده ونحن مع رسول الله ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه طيبا ، ولا تخمروا رأسه ، فان الله يبعثه يوم القيامة ملبدا » *

ومن طريق أبي داود السجستاني نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد عن منصور - هو ابن المنذر - عن الحكم - هو ابن عينة - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « وقصت (٥) برجل محرم ناقته فقتلته ، فأتى فيه (٦) رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفنوه ، ولا تنطوا رأسه ولا تقربوه طيبا ، فانه يبعث ميل » *

(١) بتقديم الصاد على العين أى دفعت فقتلته (٢) بفتح الحاء المهملة والفاء ، نسبة الى الحفر وهو موضع بالكوفة . وأبو داود هذا اسمه عمر بن سعد وهو من طبقة أبي داود الطيالسي (٣) في النسخة رقم (١٤) « اغسلوه » (٤) بالعين المهملة وهو لقب محمد بن الفضل (٥) بالبناء للفاعل والوقص كسر المنق والاكسر مطلقا هو يقال « وقصته ووقصت به وأوقصته » وكلها روايات في هذا الحديث ومناها واحد (٦) في أبي داود (ج ٣ ص ٢١٣) « فأتى به » وفي النسخة رقم (١٤) « فأتى فيه » *

فهذا لا يسع أحدًا خلافه، لأنه كالشمس صيحة، ورواه شعبة، وسفيان، وأبو عوانة، ومنصور
 ومحمد بن زيد، ورواه قبلهم أبو بشر، وعمرو بن دينار، والحكم، وأيوب، أئمة المسلمين
 كلهم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه شهد القصة في حجة الوداع، آخر
 حياة رسول الله ﷺ، وصحت ألفاظ هذا الخبر كلها، فلا يحل ترك شيء منها، وأمر
 عليه السلام بذلك في محرم مثل عنه، والمحرم يمس الرجل والمرأة، والبنت والتبعية يمسهما،
 ويهاجها الآخر، والسبب المنصوص عليه في الحكم (١) *

فان قيل: إنكم تميزون للمحرم الحلى أن يغطى وجهه، وتمنون ذلك الميت
 قلنا: نعم، للنصوص الواردة في ذلك، ولا يحل الاعتراض على رسول الله ﷺ،
 فلم يأمر المحرم الحلى بكشف وجهه، وأمر بذلك في الميت، فوفقنا عند أمره عليه السلام،
 (وما ينطق من الهوى إن هو إلا وحي يوحى) *

وما ندرى من أين وقع لهم أن لا يفرق الله تعالى بين حكم المحرم الحلى والمحرم الميت؟
 أم في أي سنة وجدوا ذلك أم في أي دليل عقل؟ ثم هم أول قائلين بهذا نفسه، فيفترقون بين حكم
 المحرم الحلى والمحرم الميت بآرائهم الفاسدة، وينكرون ذلك على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ *
 وقال بعضهم هذا: خصوص لذلك المحرم *

قلنا: هذا الكذب منك، لأن النبي ﷺ إنما أفتى بذلك في المحرم بموت إذ مثل
 عنه كما أفتى في المستحاضة، وكما أفتى أم سلمة في أن لا تحمل ضرر رأسها في غسل الجنابة

(١) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما نصه: «قوله والمحرم يمس الرجل والمرأة إنما يصح
 لو كان في الأحاديث محرم مطلق، وليس فيها ذلك، إنما فيها رجل محرم، والرجل لا يتناول
 المرأة، فإن ادعى أن حكم النساء حكم الرجال في كل شيء فليهد الدليل، فإن أقامه صحت
 دهواه، والا فلا، والله أعلم» ويظهر أن هذا الاعتراض من نفس كاتب النسخة وهو «أحمد
 ابن محمد بن منصور الأشعومي الحنفى» الذى كتبها في شوال سنة ٧٧٩ وهو اعترض
 غلط، والأشعومي بضم الهمزة واسكان الشين المعجمة ويمين نسبة إلى «أشعوم» باليم
 إحدى قريتين بالديار المصرية إحداهما «أشعوم طناح» - بفتح الطاء المهملة وتشديد
 النون - وهى قرب دمياط، والأخرى «أشعوم الجريسات» - بضم الجيم وفتح الراء - واسكان
 الباء - بالسین المهملة والتاء الثناة - وهى بالمنوفية، هكذا قال باقوت في معجم البلدان
 ولم أجدها هذا الأشعومي ترجمة.

وسائر ما استفتى فيه عليه السلام فأفتى فيه فكان مرموماً *

ومن عجائب الدنيا أنهم أتوا إلى قوله عليه السلام: «فانه يبعث ملبداً» و«يلبي» و«يل» فلم يستعملوه، وأوقفوه على إنسان بينه وأتوا إلى ما خصه عليه السلام من البر، والشعر، والتمر، والملح، والذهب، والفضة: فتمدوا بحكمها إلى ما لم يحكم عليه السلام قط بهذا الحكم فيه فانما أولموا بمخالفة الأوامر المنصوص عليها *

وقال بعضهم: قد صرح عن عائشة أم المؤمنين وابن عمر بتحنيط الحرم اذامات، وتطيينه وتخميم رأسه *

قلنا: وقد صرح عن عثمان وغيره خلاف ذلك *

كأروين بن طريق عبد الرزاق نا معمر بن الزهري قال: خرج عبد الله بن الوليد معتمراً مع عثمان بن عفان، فمات بالسقيا (١) وهو محرم، فلم ينب عثمان رأسه، ولم يحسسه طيباً، فأخذ الناس بذلك *

ومن طريق عبد الرزاق نا أبي (٢) قال: توفي عبيد بن يزيد بالمزدلفة وهو محرم، فلم ينب العتبة بن حكيم رأسه في التمشي *

ومن طريق حماد بن بسلة عن الحجاج بن أرمطة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال: في الحرم: ينسل رأسه بالساء والسكر، ولا ينطى رأسه، ولا يحس طيباً *

وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهم *

والمعجب أن الزهري يقول: فأخذ الناس بذلك، وهم يدعون الاجماع في أقل من هذا كدعواهم في الحد في الخمر ثمانين، وغير ذلك *

فان قيل: قد خالف ابن عمر عثمان بعد ذلك، فبطل أن يكون اجماعاً *

قلنا: وقد خالف عثمان وعلي والحسن وعبد الله بن جعفر في حد الخمر بعد عمر، فبطل أن يكون اجماعاً *

واذا تنازع السلف فالفرض علينا رد ما تنازعوا فيه إلى القرآن والسنة، لا إلى قول أحد منهما *

(١) بالقصر وضم السين المهملة واسكان القاف. موضع قريب من مكة (٢) والده عبد الرزاق هو هام بن نافع الصنعاني وهو ثقة.

ومن طرائف الدنيا احتجاجهم في هذا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله ﷺ قال : «خروا وجوههم ، ولا تشبهوا باليهود» *
وهذا باطل لوجوه : *

أولها أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *
والثاني أنه ليس فيه نص ولا دليل - لوصح - على أنه في الحرم (١) أصلا ، بل كان يكون في سائر الموقى *

وثالثها أنه لا يجوز أن يقوله عليه السلام أصلا ، لأنه عليه السلام لا يقول إلا الحق واليهود لا تكشف وجوه موتاهما ، فصح أنه باطل ، سمي عطاء ممن لا خيري فيه ، أو ممن وهم *
والرابع أنه لو صح مسندا في الحرم لما كانت فيه حجة ، لأن خبر ابن عباس هو الآخر بلا شك ، ومن المحال أن يقول عليه السلام في أمر به أنه تشبه باليهود ، وجاز أن يهوى عن التشبه باليهود قبل أن ينزل عليه الوحي ، ثم يأمر بمثل ذلك الفعل ، لا تشبه بهم ، كإفلال عليه السلام في قول اليهودية في عذاب القبر ، ثم أتاه الوحي بصحة عذاب القبر *

واحتج بعضهم في هذا بالغرر الثالث : « إذا مات الميت انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم عمله ، وولد صالح يدعو له » *

وهذا لا حجة لهم فيه أصلا ، لأنه إنما فيه أنه انقطع عمله ، وهكذا تقول ، وليس فيه أنه ينقطع عمل غيره فيه ، بل غيره مأمور فيه بأعمال مفترضة ، من غسل ، وصلاة ، ودفن وغير ذلك ، وهذا العمل ليس هو عمل الحرم الميت ، إنما هو عمل الأحياء . فظهر تخليطهم وتعميقهم *

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) *
وهذه إحالة منهم للكلم عن مواضعه ، ولم تقل قط : إن هذا من سعى الميت ، لكنه من سعى الأحياء المأمور به في الميت كما أمرنا بأن لا نفلس الشهيد ولا نكفنه ، وأن ندفنه في نياحه ، وليس هو عمل الشهيد ولا سعيه ، لكنه عملنا فيه وسميتنا لا نفلسنا الذي أمرنا به فيه ولا فرق *

والقوم متحكون بالآراء الفاسدة ولا يريد إلا أن كانوا يحومون حول أن يمترضوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « أنه ليس في الحرم » وهو خطأ *

بهذا كله على قول النبي ﷺ: «فانه يمت ملبداً» «يلبى» و«يهل» فهذا رده، ولا فرق بين قوله عليه السلام: «ان الحرم يبعث يوم القيامة يلبى» و«يهل» و«مبدأ» وبين قوله عليه السلام: «ان من يكلم في سبيل الله يأتى يوم القيامة وجرحه يثيب (١) دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك» وكل هذه فضائل لا تنسخ ولا ترد، والقوم أصحاب قياس يزعمهم، فعلاً قالوا: المقتول في سبيل الله والميت محرماً كلامات في سبيل الله تعالى، وحكم أحدهما خلاف حكم الموتى، فكذلك الآخر؟ ولكنهم لا النصوص (٢) يثبتون، ولا القياس يحسنون، ولا شك في ان الشبه بين الجهاد والحج أقرب من الشبه بين السرقة والنكاح *

٥٩١ — مسألة — ونستحب القيام للجنازة اذا رآها المرء، وإن كانت جنازة كافر، حتى توضع أو تخلفه، فان لم يتم فلا حرج *
لسار وينا من طريق البخارى ناقتية نااليث - هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «اذ رأى احدكم الجنازة فان لم يكن ماشياً معها فليقيم حتى تخلفها أو تخلفه أو توضع من قبل ان تخلفه» *

ورويناه أيضاً من طريق ايوب، وابن جريج، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن عون، كلهم عن نافع عن ابن عمر مستنداً، ومن طريق الزهري عن سالم عن ابيه مستنداً *
ومن طريق البخارى ناسلم - هو ابن ابراهيم - ناهشام - هو الدستوائى - نايحي ابن ابي كثير عن ابيه سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه سميد الخدرى عن النبي ﷺ قال: «إذا رأى الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يعمد حتى توضع» *

ومن طريق البخارى ناعماد بن فضالة ناهشام - هو الدستوائى - عن يحيى - هو ابن ابي كثير - عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال: «مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وقفا فقلنا: يا رسول الله، إنها جنازة يهودى؟ قال: فإذا (٣) رأى الجنازة فقوموا» *
وبه يأخذ أبو سميد - وبراءه واجباً - وابن عمر، وسهل بن حنيف، وقيس بن سعد،

(١) بالياء المثناة واليمين المهملة المفتوحتين ثيب الماء والدم ونحوهما يثيبه ثياب جرحه فاثيب كما يثيب الدم من الألف قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) «النص» بالافراد .
(٣) في البخارى (ج ٢ ص ١٨٤) «إذا» .

و أبو موسى الأشعري، وأبو مسعود البدرى، والحسن بن على، والسور بن غرمة، وقتادة وابن سيرين، والنخعي، والشامي، وسالم بن عبدالله *

ومن طريق مسلم نا محمد بن رمح بن المهاجر نا الليث - هو ابن سمد - عن يحيى بن سميد - هو الأنصاري - عن واقد بن عمرو بن سمد بن معاذ نا نافع بن جبير بن مطعم أخبره أن مسعود بن الحكم حدثه عن على بن أبي طالب أنه قال: «قام رسول الله ﷺ ثم قعد». يبنى للجنابة *

فكان قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام ميبنا أنه أمر نذب، وليس يجوز أن يكون هذا نسخا لأنه لا يجوز ترك سنة متينة إلا يقين نسخ، والنسخ لا يكون إلا بالنهي أو بتركه معه نهى *

فان قيل: فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن واقد بن عمرو ابن سمد بن معاذ قال: قنت الى جنب نافع بن جبير في جنابة، فقال لي: حدثني مسعود ابن الحكم عن على بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بالقيام، ثم أمرنا بالجلوس». فإلا قطعتم بالنسخ بهذا الخبر *

قلنا: كنا فعل ذلك، لولا ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا يوسف بن سميد نا حجاج بن محمد - هو الأعور عن ابن جريج عن ابن عجلان عن سميد المقبري عن أبي هريرة، وأبي سميد الخلدري قالا جميعا: مارا ينارسول الله ﷺ شهد جنابة قط فجلس حتى توضع» فهذا عمله عليه السلام الدوام، وأبو هريرة، وأبو سميد ما فارقاه عليه السلام حتى مات، فصح أن أمره بالجلوس إباحة وتخفيف، وأمره بالقيام وقيامه نذب *

وممن كان يجلس ابن عباس وأبو هريرة، وسميد بن السيب *

— ٥٩٣ — مسألة ويجب الإسراع بالجنابة، ونستحب أن لا يزول عنها من صلى عليها حتى تدفن، فان انصرف قبل الدفن فلا حرج، ولا معنى لانتظار إذن ولي الجنابة * أما وجوب الإسراع فلما رويناه من طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسرعوا بالجنابة، فان كانت صالحة قربتموها (١) الى الخبير،

(١) كذا في الأصلين ومسلم (ج ١ ص ٢٥٩) وبما شية النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من الحلى «قد متموها» *

وان كانت غير ذلك كان شراً تضمنونه عن رقيبكم * »

وهو عمل الصحابة ، كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر عن إسحاق بن علية وهشيم كلاهما عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكره قال : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد نرمل بالجنازة رملاً » *

ومن طريق مسلم نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا حذتي قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليمري عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « من صلى على جنازة فله قيراط ، فأن شهد دفنها فله قيراطان ، القيراط مثل أحد » *

ورويناه أيضاً من طريق ابن مغفل وأبي هريرة مسنداً صحيحاً * قال أبو محمد : الاسراع بها أمر ، وهذا الآخر نذير ، وفي إباحته عليه السلام لمن صلى على الجنازة أن لا يشهد دفنها وجعل له مع ذلك قيراط أجر مثل جيل أحد - : بيان جلي بأنه لا معنى لأذن صاحب الجنازة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي أن ابن مسعود قال : اذا صليت على الجنازة فقد قضيت التي عليك ، لحقها وأهلها ، وكان ينصرف ولا يستأذنهم *

وبه إلى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن ثابت : أنه كان ينصرف ولا ينتظر إذنهم ، يعني في الجنازة وبه يأخذ معمر ، قال معمر : وهو قول الحسن ، و قتادة ، وصح عن القاسم وسالم ، وروى عن عمر بن عبد العزيز *

٥٩٣ — مسألة — ويقف الأمام - اذا صلى على الجنازة - من الرجل قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها *

قال مالك ، وأبو حنيفة يقف من الرجل قبالة وسطه ، ومن المرأة عند منكبيها ، وروى عن أبي حنيفة أيضاً : يقف قبالة الصدر من كليهما *

برهان صحة قولنا ما روينا من طريق أبي داود : نا داود بن معاذ نا عبد الوارث عن أبي غالب نا ف (١) قال : « شهدت جنازة عبد الله بن عمر ، فصلى عليها أنس بن مالك وأنا خلفه ، فقام عند رأسه فكبر أربع تكبيرات ، ثم قالوا : يا أبا حزة ، المرأة الأنصارية

(١) هو أبو غالب الباهلي الخياط البصري ، ثقة ، اسمه نافع ، وقيل رافع .

فقر يوهاو عليها ثمش أخضر ، فقام عليها عند عجيزتها ، ففعل عليها نحو صلاته على الرجل (١)
 فقال له الملايين زياد : يا أبا حمزة ، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنائز كصلاتك ،
 يكبر عليها أربعا ، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة ؟ قال : نعم *
 وروى بناء من طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن نافع بن أبي غالب ، فذكر
 حديث أنس هذا ، وفي آخره : فأقبل الملاة بن زياد على الناس فقال : احفظوا *
 قال أبو محمد : هذا مكان خالف فيه الحنفيون والمالكيون أصولهم ، لأنهم يشنعون
 بخلاف المصاحب الذى لا يعرف له مخالف ، وهذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف
 وقد خالفوه *

وقولنا هذا هو قول الشافعي ، وأبو سليمان ، وإليه رجح أبو يوسف *
 ولا نعلم لمن قال : يقف في كليهما عند الوسط - : حجة ، إلا أنهم قالوا : قسنا ذلك
 على وقوف الإمام مقابل وسط الصف خلفه وهذا أسخف قياس في العالم ، لأن البيت
 ليس مأموما للإمام فيقف وسطه *
 وحجة من قال : يقف عند الصدر أنهم قالوا : كان ذلك قبل اتخاذ النعوش ، فيستر
 المرأة من الناس وهذا باطل ، ودعوى كاذبة بلا برهان ، وهذا عظيم جدا نفوذ بالله منه .
 ثم مع كذبه بارد باطل لأنه وإن ستر عجيزتها عن الناس لم يسترها عن نفسه وهو والناس
 سواء في ذلك *

٥٩٤ - مسألة - ولا يحل سب الأموات على القصد بالآذى ، وأما تحذير من
 كفر أو بدعة أو من عمل فاسد فباح ، ولعن الكفار مباح *
 لما روينا من طريق البخارى : نا آدم ناشبة عن الامش عن مجاهد عن عائشة
 أم المؤمنين قالت قال النبي ﷺ : « لا تسبوا الاموات (٢) فانهم قد أفضوا الى ما قد سموا » *
 وقد سب الله تعالى بالهيب ، وفرعون تحذيراً من كفرهما ، وقال تعالى : (لعن الذين
 كفروا من بني إسرائيل) وقال تعالى : (ألا لعنة الله على الظالمين) وأخبر عليه السلام

(١) قوله « فعلى عليها نحو صلاته على الرجل » وضع عليه علامة تدل على أنه في
 بعض النسخ فقط وهو ثابت في أبي داود (ج ٣ ص ١٨٤ و ١٨٦) والحديث هناك مطول
 واختصره المؤلف وقد حسنه الترمذى وسكت عنه أبو داود والمنذرى وابن القيم (٢) في
 النسخة رقم (١٤) « الموقى » وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ٢ ص ٢١٤)

ان الشملة التي غلبا مدغم (١) تشتمل عليه نارا ، وذلك بدموته *

٥٩٥ - مسألة - ويجب تلقين الميت التي يموت في ذهنه - (٢) ولسانه منطلق -

او غير منطلق - شهادة الاسلام ، وهي « لا إله الا الله محمد رسول الله » *

لما روينا من طريق مسلم ناعرو الناقدنا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن كيسان عن

أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لقنوا موتاكم لا إله الا الله »

وصح هذا أيضا عن أم المؤمنين ، وروى عن عمر بن الخطاب *

وعن إبراهيم بن علقمة قال : لقنوني لا إله الا الله وأسرعوا بي الى حفرتي *

وأما من ليس في ذهنه فلا يمكن تلقينه ، لأنه لا يتلقن *

وأما من منع الكلام فيقولها في نفسه ، نسأل الله خير ذلك المقام *

٥٩٦ - مسألة - ويستحب تمفيض عيني الميت اذا قضى *

لما روينا من طريق مسلم : حدثني زهير بن حرب نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحق

الفزاري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلمة أم المؤمنين

قالت : « دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره (٣) فأغمضه . وروينا

عن عمر بن الخطاب : أنه امر بتمفيض أعين الموتى *

٥٩٧ - مسألة - ويستحب أن يقول المصاب . « انا لله وإنا اليه راجعون اللهم

أجرتني في مصيبي (٤) وأخلف لي خيرا منها » *

لما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة عن سعد بن سعيد

اخبرني عمر بن كثير بن افلح سمعت ابن سفيانة (٥) يحدث انه سمع ام سلمة تقول سمعت

رسول الله ﷺ يقول : « ما من عبد تمصيه مصيبة فيقول : انا لله وانا اليه راجعون ،

(١) بكسر الميم واسكان الدال وفتح الميم المهملتين وآخره ميم . وهو عبد أسود

اهداه رفاعه بن زيد الجذامي الى النبي ﷺ ، وقتل في الرجوع من خيبر ، وقصته في

البخاري (ج ٨ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) ومسلم (ج ١ ص ٤٣ و ٤٤) وانظر المني (ج ٢ ص ٢١٥) طبع

النيربة (٢) يعني حاضر العقل (٣) شق بفتح الشين المحجمة وبصره فاعل ، وضبطه بعضهم

بصره بالنصب وهو صحيح أيضا ، وانكره ابن السكيت . ومنناه شخص بصره .

(٤) قال النووي في شرح مسلم (ج ٦ ص ٢٢٠) قال القاضي : أجرتني بالقصر والد ،

حكاهما صاحب الأنفال ، وقال الأصمعي وأكثر أهل اللغة : هو مقصور لا يمد *

(٥) سفينة هومو لي أم سلمة وشروطت عليه ان يخدم النبي ﷺ ، وابنه هذا يقال : انه عمر *

اللهم أجزني في مصيبتى وأخلفني خير أمها: إلا أجره الله في مصيبتيه وأخلفه خير أمها *
 ٥٩٨ - مسألة - ونستحب الصلاة على المولود يولد حياً ثم يموت ، استهل أو لم يستهل ، وليس الصلاة عليه فرضاً ما لم يبلغ *
 أما الصلاة عليه فإنها فعل خير لم يأت عنه نهى *

وأما ترك الصلاة عليه فلما روينا من طريق أبي داود : نا محمد بن يحيى بن فادوس نا يعقوب بن إبراهيم بن سمد حدثني أبي عن محمد بن إسحاق حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن مرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهراً ، فلم يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » *

هذا خير صحيح ولكن إنما فيه ترك الصلاة ، وليس فيه نهى عنها ، وقد جاء أثران مرسلان بأنه عليه السلام صلى عليه ، والمرسل لا حجة فيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا إسماعيل بن مسعود نا خالد بن الحارث نا سعيد بن عبيد الله الثقفي سمعت زياد بن جبير بن حبة يحدث عن أبيه عن المنيرة بن شعبة (١) أنه ذكر أن رسول الله ﷺ قال : « الراكب خلف الجنائز ، والمائى حيث شاء منها ، والطفل يصل عليه » *

وبهذا يأخذ جمهور الصحابة *

روينا من طريق الحجاج بن النعمان عن أبي عوانة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق قال : أحق من صلينا عليه أطفالنا *

ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه صلى على منقوس إن حمل خطيئة قط (٢) قال : اللهم أعذه من عذاب القبر *

ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال : إذا استهل الصبي صلى عليه وورث *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنهما قال : إذا

(١) في النسخة رقم (١٦) « زياد بن جبير بن حبة عن أبيه يحدث عن المنيرة بن شعبة « وما هنا هو الموافق للنسائي » (ج ٤ ص ٥٨) إلا أنه ليس فيه « ابن حبة » (٢) « إن » نافية وفي النسخة رقم (١٤) « أنه صلى على منقوس لم يعمل خطيئة قط » *

تم خلقه فصاح صلى عليه وورث *

ومن طريق شعبة : ناعم وابن مرة قال قال ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى : اذكر كتبنا يا الأنصار يصلون على الصبي اذا مات *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان وعبد الرزاق قال يحيى : ناعبده الله هو ابن عمر - وقال عبد الرزاق : ناعم عن أيوب ، ثم اتفق عبيد الله وأيوب كلاهما عن نافع قال : صلى عبد الله بن عمر على سقط له لا أدري استهل أم لا ؟ هذا لفظ أيوب ، وقال عبيد الله : مولود مكان سقط *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير (١) عن أبيه عن النيرة بن شعبة قال : السقط يصل على عليه يدعى لأبويه (٢) بالمأفية والرحمة * ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين : أنه كان يصحبه اذا تم خلقه ان يصل عليه . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين انه كان يدعو على (٣) الصغير كما يدعو على (٤) الكبير ، فقيل له : هذا ليس له ذنب ؟ فقال : والنبي ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وامرنا أن نصلى عليه * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وأيوب ، قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أيوب عن محمد بن سيرين قالا جميعا : اذا تم خلقه ونفخ فيه الروح صلى عليه وان لم يستهل * وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب في السقط لأربعة أشهر يصل على عليه ، قال قتادة : ويسمى ، فانه يمض أو يدعى يوم القيامة باسمه . *

ومن طريق البخاري نا أبو النعمان أنا شعيب - هو ابن أبي حمزة - قال ابن شهاب : يصل على كل مولود متوفى وإن كان لنية (٥) من أجل أنه ولد على فطرة الاسلام . ثم ذكر حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » (٦) *

وقال الحسن وإبراهيم : يصل عليه اذا استهل *

(١) في النسخة رقم (١٦) « زياد بن يزيد » وفي النسخة رقم (١٤) « زياد بن جبرير » وكلاهما خطأ بل هو زياد بن جبير بن حبة الذي مضى في حديث النيرة مرفوعا قريبا . (٢) في النسخة رقم (١٦) « لوالديه » (٣) « كذا في الوضعين « على » وله وجه (٥) بفتح الغين المعجمة وتشديد الباء التثنية المفتوحة من النى ، أى ولدنا ، يقال لنية تقيض قولك لرشدة بفتح الراء وكسرهما (٦) هو في البخاري (ج ٧ ص ١٩٨) *

قال أبو محمد : لا معنى للاستتلال ، لأنه لم يوجبه نص ولا إجماع *
وقال حماد : إذا مات الصبي من السبي ليس بين أبويه صلي عليه *
وروى عن الزبير بن العوام : أنه مات له ابن قد لب مع الصبيان واشتد ولم يبلغ
الحلم ، اسمه عمر (١) ، فلم يصل عليه *

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سميد بن جبير قال : لا يصل على الصبي *
ورويناه أيضا عن سويد بن غفلة *

٥٩٩ - مسألة - ولا نكره اتباع النساء الجنائز ، ولا نمنعن من ذلك *
جاءت في النهي عن ذلك آثار ليس منها شيء يصح ، لأنها إما مرسلّة ، وإما عن
مجهول ، وإما ممن لا يحتج به *

وأشبهه ما فيه ما رويناه من طريق مسلم : نا اسحاق بن راحويه نا عيسى بن يونس عن
هشام بن حفصة عن أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يهزم علينا » *
وهذا غير مستدل لأننا لا ندري من هذا الناهي ؟ ولعله بمض الصحابة (٢) ، ثم
لوصح مستدل يمكن فيه حجة ، بل كان يكون كراهة فقط *

بل قد صح خلافة ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة : نا وكيع عن هشام بن عروة عن
وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ
كان في جنازة فرأى عمر امرأة ، فصاح بها فقال له رسول الله ﷺ : دعها يا عمر فان
العين دامة ، والنفس مصابة ، والبهن قريب » (٣) *

وقد صح عن ابن عباس أنه لم يكره ذلك *

٦٠٠ - مسألة ونستحب زيارة القبور ، وهو فرض ولو مرة ولا بأس بان يزور المسلم
قبر حيمه المشرك ، الرجال والنساء سواء *

لما رويناه من طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أحمد بن فضيل عن أبي سنان -
هو ضار (٤) بن مرقس عن محارب بن دثار عن ابن زيدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ :

(١) هكذا في الأصول والتي في طبقات ابن سعد (ج ٣ ص ٧٠ و ٧١) أن اسم ابنته
« عمرا » وأنه سماه على اسم « عمرو بن سميد بن الماص » (٢) هذا احتمال بعيد ، والظاهر
القريب أنه مستدل ، ولكنه لا يدل إلا على الكراهة فقط كما قال المؤلف (٣) اسناد هذا
الحديث صحيح جدا (٤) يكسر الضاد المعجمة وتخفيف الراء *

« فيترك عن زيارة القبور فزودوها » *

ومن طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن عبيد عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : « زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وبكى من حوله ، فقال : استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فانها تذكر الموت » *

وقد سمع عن أم المؤمنين عواين عمر وغيره زيارة القبور . وروى عن عمر النخعي عن ذلك ، ولم يصح *

٦٠١ — مسألة — ونستحب لمن حضر على القبر أن يقول ما روينا من طريق مسلم : نا زهير بن حرب نا محمد بن عبد الله الأسدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال « كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ، فكان قائلهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإننا إن شاء الله بكم لاحقون (١) ، أسأل الله لنا ولكم العافية » *

٦٠٢ — مسألة — ونستحب أن يصلي على الميت مائة من المسلمين فصاعدا لما روينا من طريق مسلم : نا الحسن بن عيسى نا ابن المبارك نا سلام بن أبي مطيع عن ابوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين (٢) عن النبي ﷺ قال « ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يلبسوا مائة كلهم يشفعون له : إلا شفعوا فيه » قال (٣) : فحدثت به شعيب بن الحباص (٤) فقال : حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ *

قال أبو محمد : الخبر الذي فيه « يصلي عليه أربعون » رواه شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، وهو ضعيف *

قال أبو محمد : الشفع يكون بعد المقاب ، إلا أنه غف ما قد قضى الله تعالى أنه لو لا الشفاعة

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٦٦) « وإننا إن شاء الله للاحقون » وأما الذي هنا فهو لفظ حديث عائشة عندهم أيضا (٢) قوله « عن عائشة أم المؤمنين » سقط من النسخة رقم (١٦) وهو خطأ (٣) القائل هو سلام بن أبي مطيع الذي روى عن أبيه كاتبة النسائي في روايته (ج ٤ ص ٧٥) (٤) يفتح الحاء بين المهملتين وينبأ به موصدة ساكنة

لم يخفف ، وشفاعه رسول الله ﷺ التي هي أكبر الشفاعات تكون قبل دخول النار وبمده دخول النار كما جاءت الآثار نفوذ بالله من النار *

٦٠٣ - مسألة - وإدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم فيها حسن كله ، وأفضل مكان صلى فيه على الموتى في داخل المساجد ، وهو قول الشافعي وأبي سليمان ، ولم ير ذلك مالك *

برهان صحة قولنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج : نا محمد بن حاتم نا بهز - هو ابن أسد نا وهيب - هو ابن خالد - نا موسى بن عقبة عن عبد الواحد - هو ابن حمزة - عن عباد بن عبد الله بن إزير عن عائشة أم المؤمنين : « أنها لما توفى سعد بن أبي وقاص ، أرسل أزواج النبي ﷺ أن يمروا بمنازته في المسجد فيصلين عليه ، ففعلوا ، فوقف به على حجر من يصلين (١) عليه ، ثم خرج به (٢) من باب الجنائز الذي كان على المقاعد ، (٣) ، قبلنهن أن الناس ما يواذلوك ، وقالوا : ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد ، فقالت عائشة : ما أسرع الناس إلى أن يصوموا ما علمهم به ؟ ما يوا علينا من يمر بالجنائز (٤) في المسجد ، وما صلى (٥) رسول الله ﷺ على سبيل من يضاء إلا في جوف (٦) المسجد ؟ ! *

ومن طريق مسلم : نا محمد بن رافع نا ابن أبي فديك نا أنا الضحاك بن عثمان عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف نا عائشة أم المؤمنين قالت : « والله لقد صلى رسول الله ﷺ على أبي يضاء - سبيل وأخيه في المسجد » *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر ، وسفيان الثوري كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه : أنه رأى الناس يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ ما صلى على أبي بكر الصديق إلا في المسجد *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا الفضل بن دكين عن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر : ان مر صلى عليه في المسجد *

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي جميع نسخ صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٥) وفي النسخة رقم (١٤) « فصلين » (٢) في كل نسخ مسلم « أخرجه » بزيادة الهمزة وحذف « ثم » (٣) هكذا في الأصلين ، وفي صحيح مسلم « إلى المقاعد » (٤) في مسلم « بمنازاة » (٥) كذا في الأصلين ، وهو الموافق للنسخة المخطوطة من مسلم ، وفي طبع بولاق « ما » بنحذف الواو (٦) كلمة « جوف » محذوفة من النسخة رقم (١٦) خطأ *

فهذه أسانيد في غاية الصحة ، وفيل رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه ، لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا أصلاً *

قال علي : وقد شهد الصلاة عليها خيار الأمة ، فلم ينكروا ذلك ، فإن الشنع بعمل أهل المدينة ؟ واحتج من قلده الكافي ذلك بما روينا من طريق ابن أبي شية : ناخص بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له » قال : وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا تضاعف بهم المكان رجسوا ولم يصالوا *

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن سميد بن إيمان عن كثير بن عباس (١) قال : لأعرفن ما صليت على جنازة في المسجد *

وقال بعضهم : الميت جيفة ، ويبنى تحجب الجيف المساجد *

مانع لهم شيئا وهو أبغض هذا ، وهو كاله لاشي *

أما الخبر عن النبي ﷺ وأصحابه فلم يروه أحد الا صالح مولى التوأمة ، وهو ساقط *

ومن عجائب الدنيا تقليد المالكيين مالكا دينهم ، فإذا جاءت شهادته التي لا يحل ردها - ثقتة - اطرحوها ولم يلتفتوا إليها ! فواخلافاه ! *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا ابو جعفر الدارمي - هو أحمد بن سميد ابن صخر - نا بشر بن عمر - هو الزهراني (٢) قال : سألت مالكا بن أنس عن صالح مولى التوأمة ؟ فقال : ليس بثقة (٣) *

فكذبوا مالكا في تجريجه صالحا ، واحتجوا برأية صالح في رد السفن الناجية واجامع الصحابة *

وأما المنكرون ادخال سميد في المسجد فليس في الخبر إلا تجهيلهم ، وانهم أنكروا مالا علم لهم به ، فصح أنهم عامة جهال أو أعراب كذلك بلا شك * ولا يصح لكثير بن عباس صحة *

وأما قول من قال : الميت جيفة فقوله مرغوب عنه ، بل لعله إن عادى عليه ولم يتناقض

(١) « كثير » بفتح الكاف ، وهو أخو عبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعا ، وهو تابعي ولد في عهد النبي ﷺ ولم تصح عنه رواية ولا حجة ، كما قال المؤلف (٢) بفتح الزاي واسكان الهاء ، وفي الأصلين « الزهراني » وهو خطأ (٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢) *

خرج الى الكفر ، لأنه يلزمه ذلك في الأنباء عليهم السلام ، وقد صرح عن النبي ﷺ أنه قال : « المؤمن لا ينص » فبطل قول هذا الجاهل ، وصح ان المؤمن طاهر طيب حيا وميتا . والحمد لله رب العالمين *

٦٠٤ — مسألة — ولا بأس بان يسقط في القبر تحت الميت ثوب *
 لاروينا من طريق مسلم : نا محمد بن المثنى نا يحيى بن سميد القطان نا شعبة نا ابو جرة عن ابن عباس قال : « يسقط في قبر رسول الله ﷺ ثوبان *
 ورواه أيضا كذلك وكيع ، ومحمد بن جعفر ، وعبد بن زريع ، كلهم عن شعبة باسناده .
 وهذا من جملة مايكسأه الميت في كفنه ، وقد ترك الله تعالى هذا العمل في دفن رسوله المصوم من الناس ، ولم يمنع منه ، وفعله خيرة أهل الأرض في ذلك الوقت باجماع منهم ، لم ينكره أحد منهم . ولم يرد ذلك المالكيون . وهم يدعون في أقل من هذا عمل أهل المدينة . وقد تركوا عملهم هنا ، وفي الصلاة على الميت في المسجد ، وفي حديث صخر أنه علمهم : وحسبنا الله ونعم الوكيل *

٦٠٥ — مسألة — وحكم تشييع الجنازة ان يكون الركب ان خلفها ، وأن يكون الماشي حيث شاء ، عن يمينها أو شمالها أو أمامها أو خلفها ، وأحب ذلك لنا خلفها *
 برهان ذلك ما رويناه أنفسا في باب الصلاة على الطفل من قول رسول الله ﷺ :
 « الركب خلف الجنازة ، والماشي حيث شاء منها » (١) *
 وما روينا من طريق البخاري : نا ابو الوليد — هو الطيالسي — نا شعبة عن الأشعث ابن ابي الشعثا قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنازة » (٢) *

قال أبو محمد : فلفظ الاتباع لا يقع الا على التالى ، ولا يسفى المتقدم تابعا ، بل هو متبوع ، فلو لا الخبر الذى ذكرنا آنفا والخبر الذى روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد القرى نا أبى ناهام — هو ابن يحيى — نا سفيان ومنصور

(١) تقدم الكلام عليه في المسألة رقم ٥٩٨ فارجع اليه (٢) هو في البخاري (ج ٢ ص ١٥٦)
 وقد اختصره المؤلف ، وفي النسائي (ج ١ ص ٢٧٥ طبعة أولى وج ٤ ص ٥٤ طبعة ثانية)
 وفيها كليهما « عن معاوية بن سعد » وهو خطأ ، فإنه ليس في رواية الكتب الستة من اسمه « معاوية بن سعد » والصواب « معاوية بن سويد » كما هنا *

وزياد كلهم ذكر أنه سمع الزهري يحدث أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن أباه أخبره : « أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان (١) يمشون بين يدي الجنائز : - : لوجب أن يكون المشي خلفها فرضاً لا يجزئ غيره ، للأمر الوارد باتباعها ، ولكن هذان الخبران يثبتان أن المشي خلفها تدب ، *

ولا يجوز أن يقطع في شيء من هذا ينسخ ، لأن استعمال كل ذلك يمكن ، *
ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث أن خبر هام هذا خطأ ، ولكننا لا تفتفت إلى دعوى الخطأ في رواية الثقة إلا ببيان لا يشك فيه *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا جري بن عبد الحميد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون أمام الجنائز *
وقد جاءت آثار فيها إيجاب المشي خلفها ، لا يصح شيء منها ، لأن فيها إيجاباً جدياً ،
(٢) والطرح (٣) ، وعبيد الله بن زحر ، (٤) وكلهم ضعفاء . *

وفي الصحيح الذي أوردهنا كفاية ، وبكل ذلك قال السلف .
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عروة بن الحارث عن زائدة بن أوس الكندي (٥) عن سميد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه قال : كنت مع علي ابن أبي طالب في جنازة ، وعلى أخذ يدي ، ونحن خلفها ، وأبو بكر وعمر أمامها ، فقال علي : إن فضل الماشي خلفها على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ، وانهما ليعلمان من ذلك ما أعلم ، ولكنهما يسهلان على الناس *

(١) قوله « وعثمان يمشون » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ والصواب ما في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للنسائي (ج ٤ ص ٥٦) (٢) اسمه عائذ بن نضلة وهو ضعيف جداً (٣) يضم الميم وتشديد الطاء المهملة وكسر الراء وآخره حاء مهملة ، وهو ابن يزيد الأسدي (٤) عبيد الله بالتصغير ، وزحر يفتح الألف واسكان الحاء المهملة ، وهو و تلميذه الطروح ضعيفان أيضاً ، وحديثهما عند عبد الرزاق ، نقله الأزيلعي في نصب الراية (٥) زائدة هذا لم أجده له ذكراً في كتب الرواة ، وهذا الأثر ذكره الأزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٣٥٩) من طريق عبد الرزاق كما هنا ثم قال « ورواه ابن أبي شيبة : حدثنا محمد ابن فضل عن زياد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أبزي قال : كنت في جنازة . الحديث » ولم أعرف محمد بن فضل ولا شيخه زيد بن أبي زياد *

وهذا يقول سفيان وأبو حنيفة *

ومن طريق عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك وقد سئل عن المشي أمام الجنائزة فقال : إنما أنت مشيع ، فامش ان شئت أمامها ، وان شئت خلفها ، وان شئت عن يمينها وان شئت عن يسارها *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لمطاء : المشي وراء الجنائزة خير أم أمامها فقال لا أدري ، قال أبو محمد . قال مالك : المشي أمام أفضل ، واحتج أصحابه بفعل أبي بكر ، ومرو ، وعلي قد أخبر عنهما بنير ذلك فعملوا على مالك أصدق من خبر علي ! *

٦٠٦ — مسألة — ومن بلغ درهما أو ديناراً أو لؤلؤة شق بطلنه عنها ، لصحة نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال . ولا يجوز أن يجبر صاحب المال على أخذ غيره من ماله ، مادام عين ماله ممكنة ، لأن بكل ذى حق أولى بحقه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . فلو بطله وهو حتى حبس حتى يرميه ، فإن رماه ناقصاً ضمن ما نقص ، فإن لم يرمه ضمن ما بطل ، ولا يجوز شق بطن الحى لأن فيه قتله ، ولا ضرر فى ذلك على الميت . ولا يحل شق بطن الميت بلا معنى ، لأنه تمدى ، وقد قال تعالى : (ولا تمتدوا) *

فإن قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : « كسر عظم الميت ككسره حياً » * قلنا : نعم ، ولم نكسر له عظماً ، والقياس باطل ، ومن المحال أن يريد رسول الله ﷺ النهى عن غير كسر العظم (١) ، فلا يذكر ذلك ويذكر كسر العظم ، ولو أن امرأة شهد على من شق بطن آخر بأنه كسر عظمه لكان شاهداً زوراً ، وهم أول مخالف لهذا الاحتجاج ، ولهذا القياس ، فلا يرون القود ولا الأرض على كسر عظم الميت ، بخلاف قولهم فى عظم الحى (٢) وبالله تعالى التوفيق *

٦٠٧ — مسألة — ولومات امرأة حامل والودحى يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فإنه يشق بطنها طولا ويخرج الولد ، لقول الله تعالى : (ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً) . ومن تركه ممدداً حتى يموت فهو قاتل نفس ، ولا معنى لقول أحمد رحمه الله : تدخل

(١) فى النسخة رقم (١٤) « عن كسر غير العظم » (٢) النهى عن كسر عظم الميت إنما هو نص بإشارته على النهى عن إيذائه ، وإن ذلك كإيذاء الحى وشق البطن للضرورة جائز كما لو كانت ضرورة لكسر العظم *

القابلة يدها فتخرجه ، لوجبهين : أحدهما انه محال لا يمكن ولو فعل ذلك لمات الجبين
يقين قبل أن يخرج ، ولولا دفع العليمة الخلوقة المقدرة له وجب ليخرج لهلك بلا شك ،
والثاني أن من فرجها لغير ضرورة حرام (١) *

٦٠٨ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يشفى الموت لضر نزل به .
روينا من طريق أحمد بن شعيب : أنا قتبية بن سعيد أنا يزيد بن زريع عن حميد
عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : « لا يتمين أحدكم الموت لضر نزل به في الدنيا
لكن ليقل : اللهم أحني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »
ورويناه أيضاً بأسانيد صحاح من طريق أبي هريرة وخباب *
فإن ذكرنا قول الله تعالى عن يوسف عليه السلام : (توفى مسلماً والحقني بالصالحين)
فليس هذا على استمجال الموت المنهى عنه ، لكن على الدعاء بأن لا يتوفاه الله تعالى إذا
توفاه لإسلامه ، هذا ظاهر الآية التي لا تزيد فيه *

٦٠٩ - مسألة - ويجعل النمش كما يشاء الحامل ، إن شاء من أحد قوائمها ، وإن
شاء بين العمودين . وهو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان *
وقال أبو حنيفة : يجعله من قوائمها الأربع *
واحتج بخمار وبنامن طريق ابن أبي شبة : نا هشيم عن يلى بن عطاء عن علي الأزدي (٢)
قال : رأيت ابن عمر في جنازة غمل (٣) بجوانب السرير الأربعة ، ثم تنحى *
ومن طريق ابن أبي شبة : نا حميد (٤) عن مندل (٥) عن جعفر بن أبي المغيرة عن
سميد بن جبير عن ابن عباس قال : إن استطلعت فأبدأ بالقائمة التي تلي يده اليمنى ، ثم
أطف بالسري ، وإلا فكسر قريبا منها *

ومن طريق سميد بن منصور : نا حماد بن زيد عن منصور عن عبيد بن نسطاس (٦)
عن أبي عبيدة - هو ابن عبد الله بن مسعود - قال قال عبد الله - يعني أباه - : من تبع

(١) أما إخراج الولد الحي من بطن الحامل إذا ماتت فانه واجب ، وأما كيف
يخرج ؟ فهذا من شأن أهل هذه الصناعة من الأطباء والقوابل (٢) هو علي بن
عبد الله الأزدي البارق (٣) في النسخة رقم (١٦) « يجعل » (٤) هو ابن عبد الرحمن الرؤاسي
(٥) بثلث الميم واسكان النون وفتح الدال المهملة ، وهو ابن علي العنزي ، وهو ضعيف من
قبل حفظه . (٦) بكسر النون واسكان السين المهملة *

جنازة فليحمل بمجانب السرير كماها ، فانه من السنة ثم يتطوع بمد إن شاء أولدع (١) *
ومن طريق سميد بن منصور : نا حبان بن علي (٢) حدثني حمزة الزيات عن بعض
أصحابه : كان عبد الله بن مسعود يداً بجيا من السرير على عاتقه اليمنى من مقدمه ، ثم
الرجل اليمنى ، ثم الرجل اليسرى ، ثم اليد اليسرى *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سميد - هو القطان - عن ثور عن عاصم
ابن جشيب (٣) وغيره من أهل الشام قالوا : قال أبو الدرداء من تمام أجر الجنازة ان
يشيعا من أهلها ، وأن يحملها بأركانها الأربع ، وأن يحقوا في القبر *

وروينا أيضاً ذلك عن الحسن *

قالوا : فقال ابن مسعود وأبو الدرداء : إنه من السنة ولا يقال : هذا إلا عن توقيف *
قال أبو محمد : أما هذا القول ففاسد ، لأن من عجائب الدنيا أن يأتوا الى قول لم
يصح عن ابن مسعود وأبي الدرداء فلا يستحيون من القطع بالكذب على رسول الله
ﷺ بخلافه لا يفتنون الى قول ابن عباس الثابت عنه في قراءة أم القرآن في صلاة
الجنازة إنها السنة ، وقد صح عن النبي ﷺ تصديق قول ابن عباس هذا ، بقوله عليه السلام :
« لا صلاة لمن يقرأ (٤) بأم القرآن » ولا يحمل لأحد أن يضيف الى رسول الله ﷺ قولاً بالنظر
فيثبوا مقدمه من النار *

وكل هذه الروايات لا يصح منها شيء إلا عن ابن عمر *

وأما رواية ابن عباس فمن مثل وهو ضعيف *

وأما خبر ابن مسعود فنقطمان ، لأن أبا عبيدة لا يذكر من أبيه شيئاً ، وعاصم بن

جشيب غير مشهور *

وقد صح عن ابن عمر وغيره خلاف هذا *

كار وبنان طريق سميد بن منصور : نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن مالك

(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٢) عن حميد بن مسعدة عن حماد بن زيد باسناده ،
واسناده ثقات إلا أنه منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً (٢) يكسر الحاء المهملة
وتشد يداً بالباء الواحدة ، وهو أخو مندل بن علي النخعي ، وهو ضعيف كآخيه . (٣) يفتح الجيم
وكسر الشين المعجمة وآخيه باء موحدة ، وعاصم هذا وثقه ابن حبان وغيره ، قد عوى
المؤلف أنه غير مشهور لا أثر لها عند التحقيق (٤) في النسخة رقم (١٤) « يقرئ » .

(١) قال : خرجت مع جنازة عبد الرحمن بن أبي بكر فرأيت ابن عمر جاء فقام بين الرجلين في مقدم السرير ، فوضع السرير على كاهله ، فلما وضع ليصلي عليه خلى عنه * ومن طريق ابن أبي شيبه عن وكيع عن عباد بن منصور عن أبي المهزم (٢) عن أبي هريرة قال : من حمل الجنازة ثلاثا فقد قضى ما عليه *
فاذ ليس في حملها نص ثابت عن رسول الله ﷺ فلا اختيار في ذلك ، وكيفما حملها الحامل أجزاءه (٣) *

٦١٠ - مسألة - ويصلى على الميت الثائب بامام وجماعة ،
فقد صلى رسول الله ﷺ على النجاشي رضى الله عنه - ومات بأرض الحبشة - وصلى معه أصحابه عليه صفوفا ، وهذا إجماع منهم لا يجوز تنديده *
٦١١ - مسألة - ويصلى على كل مسلم ، بر ، أو فاجر ، مقتول في حدة ، أو في حرابة ، أو في بني ، ويصلى عليهم الامام وغيره ، وكذلك على المبتدع ما لم يبلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه ، وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شر من على ظهر الأرض ، اذا مات مسلماً *
لمعوم أمر النبي ﷺ بقوله : « صلوا على صاحبكم » والمسلم صاحب لنا ، قال تعالى : (أما المؤمنون أخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) فمن منع من الصلاة على مسلم فقد قال قولاً عظيماً ، وإن الفاسق لا حوج إلى دعاء إخوانه المؤمنين من الفاضل المرحوم *

وقد قال بعض الخالفين : إن رسول الله ﷺ لم يصل على ماعز *
قلنا : نعم ، ولم تقل إن فرضاً على الامام أن يصلى على من رجم ، إنما قلنا : له أن يصلى عليه كسائر الموتى ، وله أن يترك كسائر الموتى ، ولا فرق . وقد أحرم عليه السلام بالصلاة عليه ، ولم يخص بذلك من لم يرجعه عن رجمه *
وقد روى بنان بن طريق أحمد بن شبيب : أن أبا عبد الله بن سعيد نايجي - هو ابن سعيد القطان -

(١) بفتح الهاء لا غير ، كلمة اعجمية ، ومن ضبطه بكسر الهاء فقد أخطأ جداً وقد تقدم لفظه ما هلك في آخر صحيفة ٢٦٨ سهواً (٢) بفتح الهاء وتشديد الزاي المفتوحة ، وضبطه في التتريب بتشديد الزاي المكسورة ، وضبطه في الغني بتشديد الزاء المفتوحة ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما ذكرنا كما ضبطه في المشتبه والقاموس ، واسمه يزيد بن سفيان ، وهو ضميم جداً . (٣) في النسخة رقم (١٦) « أجزأ » بدل « أجزاء »

عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن جابر (١) عن أبي حمزة (٢) عن زيد بن خالد الجهنى، قال: «مات رجل بخير، فقال رسول الله ﷺ: صلوا على صاحبكم، إنه قد غل في سبيل الله، قال ففتشنا متاعه، فوجدنا خرزاً من خرز يهود، لا يساوى (٣) درهمين» *
قال أبو محمد: وهؤلاء الحنفيون والمالكيون - المخالفون لنا في هذا المكان - لا يرون امتناع النبي ﷺ من الصلاة على الفال حجة في المنع من أن يصلى الإمام على الفال فمن أين وجب عندهم أن يكون تركه عليه السلام أن يصلى على ماعز حجة في المنع من أن يصلى على المرجوم الإمام؟ وكلاهما ترك وترك! إن هذا لعجب! فكيف وقد صرح أن رسول الله ﷺ صلى على من رجم *

كما روينا من طريق أحمد بن شعيب: أنا إسحاق بن مسعود (٤) ناخلة - هو ابن الحارث - نا هشام - هو الدستوائى - عن يحيى - هو ابن أبى كثير - عن أبى قلابة عن أبى المهبلى عن عمران بن الحصين: «أن امرأة من جينة أتت إلى (٥) رسول الله ﷺ فقالت: إني زنت - وهى حبلى - فدفنهما إلى وليها، وقال له: أحسن إليها، فإذا وضعت فاتى بها، فلما وضعت جاء بها، فأمر بها فشكت عليها ثيابها، ثم رجمها، ثم صلى عليها، فقال له عمر: تصلى (٦) عليها وقد زنت؟ قال: لقد تابت توبة لوقسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسمتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها» (٧) *

فقد صلى عليه السلام على من رجم *

فان قيل: تابت قلنا: وما عز تاب أيضاً ولا فرق *

والعجب كله من منعه الإمام من الصلاة على من أمر برجمه، ولا يمتنعون المتولين للرجم من الصلاة عليه: فإن القياس لودوا ما للقياس؟ *

(١) بفتح الحاء المهملة، وضبطه في النسخة رقم (١٤) بكسر هاء وهو تصحيف (٢) هو مولى زيد بن خالد. (٣) في النسائي (ج ٤ ص ٦٤) «ما يساوى» (٤) في النسخة رقم (١٦) «إسماعيل بن محمود» وهو خطأ، والتصحيح من النسخة رقم (١٤) ومن النسائي (ج ٤ ص ٦٣) (٥) في النسائي بخط «إلى» (٦) في النسائي «أتصلى» (٧) في النسخة رقم (١٦) «أفضل من أن جادت بنفسها» وما هنا هو الموافق للنسخة رقم (١٤) وللنسائي، إلا أن فيه زيادة في آخره «شعز وجل»

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه إذ رجم شراحة (١) الهموانية قال لأولياؤها
اصنعوا بما كما تصنعون بموتاكم *

وصح عن عطاء أنه يصلي على ولد الزنا ، وعلى أمه ، وعلى التلاعين ، وعلى الذي
يقاد منه ، وعلى المرجوم ، والذي يرم من الرحف فيقتل ، قال عطاء : لا أدم الصلاة على
من قال (٢) لا إله إلا الله ، قال تعالى : (من بعد ماتين لهم أنهم أصحاب الجحيم) قال
عطاء : فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم ؟ قال ابن جرير : فسألت عمر و بن دينار
فقال : مثل قول عطاء *

وصح عن إبراهيم النخعي أنه قال : لم يكونوا يحجبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة ،
والذي قتل نفسه يصلي عليه ، وأنه قال : السنة أن يصلي على المرجوم . فلم يخص إماما
من غيره *

وصح عن قتادة : صل على من قال لا إله إلا الله ، فإن كان رجلا سوء جدا فقل : اللهم
اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات . ما أعلم أحدا من أهل العلم اجتنب الصلاة
على من قال : لا إله إلا الله *

وصح عن ابن سيرين : ما أدركت أحدا يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة *

وصح عن الحسن أنه قال : يصلي على من قال لا إله إلا الله وصلى إلى القبلة ، إنما
هي شفاعة *

ومن طريق وكيع عن أبي هلال عن أبي غالب قلت لأبي أمامة الباهلي : الرجل يشرب
الخمر ، أيصلي عليه ؟ قال : نعم ، لعله اضطرح مرة على فراشه فقال : لا إله إلا الله ، فغفر له *

وعن ابن مسعود : أنه سئل عن رجل قتل نفسه : أيصلي عليه ؟ فقال : لو كان يمقل
ما قتل نفسه *

وصح عن الشعبي : أنه قال في رجل قتل نفسه : مات فيكم مذكزا وكذا أجوج
إلى استغفاركم منه *

وقد روينا في هذا خلافا من طريق عبد الرزاق عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن
ميمون بن مهران : أنه شهد ابن عمر صلى على ولد زنا ، فقيل له : إن أبا هريرة لم يصلي
عليه ، وقال : هو شر الثلاثة . فقال ابن عمر : هو خير الثلاثة *

(١) بالشين المعجمة والراء والحاء المهملة المفتوحات وهي التي اعترفت بجلدها على عم
رجها ، وقصبتها مشهورة (٢) في النسخة رقم (١٤) « يقول » *

وقدر وينا من طريق وكيع عن الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر : أنه كان لا يصلى على ولدنا صغير ولا كبير *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال له : لا يصلى على المرجوم ، ويصلى على الذى يقاد منه ، إلا من أقيده فى دبره . فلم يخص الزهري إماما من غيره *
وأما الصلاة على أهل الماصى فافعل لمن منع من ذلك سلفا من صاحب أو تابع فى هذا القول *

وقولنا هذا قول سفيان ، وابن أبي ليلى ، وأبي حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *
قال أبو محمد : لقد رجانا الله تعالى فى العفو والجنة حتى نقول : قد فزنا ، ولقد خوفنا عز وجل حتى نقول : قد هلكنا ، إلا أننا على يقين من أن لا خلود على مسلم فى النار ، وإن لم يفعل خيرا قط غير شهادة الاسلام بقلبه ولسانه ، ولا امتنع من شر قط غير الكفر ، ولعله قد تاب من هذه صفته قبل موته ، فسبق المجتهدين ، أو لعل له حسنات لا نعلمها ، تتمر سيئاته . فمن صلى على من هذه صفته ، أو على ظالم للمسلمين متبلغ فيهم ، أو على من له قبله مظالم لا يريد أن يفرها له . : فليدع له كما يدعو لغيره ، وهو يريد بالمفرقة والرحمة ما يؤل إليه أمره بعد القصاص ، وليقل : اللهم خذلى بحقى منه *

٦١٢ — مسألة — وعيادة مرضى المسلمين فرض — ولو مرة — على الجار الذى لا يشق عليه عيادته ، ولا يخص مرضاً من مرض *

روينا من طريق البخارى : نا محمد هو ابن يحيى الذهلى — نا عمرو بن أبى سلمة عن الأوزاعى أخبرنى ابن شهاب أخبرنى سعيد بن المسيب أن أبى هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، وإتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العطاس » *

ومن طريق أبى داود : نا عبد الله بن محمد النفيلي نا حجاج بن محمد عن يونس بن أبى اسحاق السبيعي عن أبيه عن زيد بن أرقم قال : « عادنى رسول الله ﷺ من وجع كان يبنى » *

وقد عاد رسول الله ﷺ معه أبى طالب (١) *

ومن طريق أبى داود : نا سليمان بن حرب نا حماد — هو ابن سلمة — عن ثابت البناني

(١) وذلك اذ عرض عليه الاسلام ، وقصته مشهورة ، انظرها فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣ و ٢٤) وغيره من الكتب المؤلفة فى السير وغيره

عن أنس : « أن غلاما من اليهود مرض ، فأتاه النبي ﷺ يموه ، فقعده عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر الى أبيه وهو عند رأسه ، فقال : أطلع أبا القاسم ، فأسلم ، فقام النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذي آتاه من النار »
 قيادة الكافر فمل حسن *

٦١٣ - مسألة - ولا يحل ان يهرب أحد من الطاعون اذا وقع في بلد هو فيه ، ومباح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لو لم يكن الطاعون ، ولا يحل الدخول الى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجا عنه حتى يزول *

والطاعون هو الموت الذي يكثر في بعض الأوقات كثرة خارجة عن المهود
 لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد الخطابي عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس (١) قال قال عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، واذا وقع في أرض وأتم فيها (٢) فلا تخرجوا (٣) فراراً منه »
 قال أبو محمد : فلم ينه عليه السلام عن الخروج الا بنية الفرار منه فقط
 وقد روينا عن عائشة رضي الله عنها اباحة الفرار عنه ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٦١٤ - مسألة - ونستحب تأخير الدفن ولو يوما وليلة ، ما لم يخف على الميت التنفير ، لاسيما من توقع أن ينفي عليه ، وقد مات رسول الله ﷺ يوم الاثنين ضحوة ، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء *
 وروينا من طريق وكيع عن سفيان عن سالم الخطيب عن الحسن قال : ينظر بالمصعوق ثلاثا *

٦١٥ - مسألة - ويجمل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبلة ، ورأسه ورجلاه الى يمين القبلة ويسارها ، على هذا جرى عمل أهل الاسلام من عهد رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وهكذا كل مقبرة على ظهر الأرض *

٦١٦ - مسألة - وتوجيه الميت الى القبلة حسن ، فان لم يوجه فلا حرج . قال الله تعالى

(١) في الموطأ (ص ٣٩١) « عبد الله بن عباس » وهو خطأ . (٢) هو في الموطأ وصحيح مسلم عن مالك (ج ٢ ص ١٨٨) « واذا وقع بأرض وأتم بها » (٣) في النسخة رقم (١٦) « فلا تخرجوا عنها » وزيادة « عنها » ليست في النسخة رقم (١٤) ولا في الموطأ ولا في مسلم *

(فأينما تولوا فثم وجه الله) ولم يأت نص بتوجهه الى القبلة *
 رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر قال : سألت الشعبي
 عن الميت توجهه الى القبلة ؟ فقال : إن شئت فوجهه ، وإن شئت فلا توجهه ، ولكن
 اجعل القبر الى القبلة ، قبر رسول الله ﷺ وقبر أبي بكر وقبر عمر الى القبلة *
 ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري وابن جريج عن أسامة عيل بن أمية
 أن رجلاً دخل على سعيد بن المسيب قال ابن جريج : حين حضره الموت وهو مستلق -
 فقال : وجهوه الى القبلة ، فغضب سعيد وقال : أأنت الى القبلة ؟ *
 ٦١٧ - مسألة - وجائز أن تنسل المرأة زوجها ، وأم الولد سيدها ، وإن اقتضت
 العدة بالولادة ، ما لم تنكحها ، فإن نكحها لم يحل لها غسله إلا كالأجنبيات *
 وجائز للرجل أن يفسل امرأته وأم ولده وأخته ، ما لم يتزوج حريمها أو يستحل
 حريمها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها *
 وليس للأمة أن تنسل سيدها أصلاً ، لأن ملكها بموته انتقل الى غيره *
 برهان ذلك قول الله تعالى : (ولكم نصف مآترك أزواجكم) فمآزجها زوجة بحد
 موتها ، وهي - إن كانتا مسلمين - امرأتها في الجنة ، وكذلك أم ولده وأخته ، وكان حلالاً
 له رؤية أبدانهم في الحياة وتقبيلهم ومسهم ، فكل ذلك باق على التحليل ، فمن ادعى
 تحريم ذلك بالموت فقله ياطل إلا بنص ، ولا سبيل له اليه *
 وأما إذا تزوج حريمها أو تملكها أو تزوجت هي - فحرام عليه الاطلاع على
 بدنيها مما ، لأنه جمع بينها ، وكذلك حرام على المرأة التلذذ برؤية بدن رجلين معاً *
 وقولنا هو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان *
 وقال أبو حنيفة : تنسل المرأة زوجها ، لأنها في عدة منه ، ولا يفسلها هو *
 رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن معمر (١) بن سليمان الرقي عن حجاج عن داود
 ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : الرجل أحق بفسل امرأته *
 ومن طريق حماد بن سلمة عن حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن الأسود قال :
 إنى لأغسل نسائي ، وأحول يتيهن وبين أمهاتهن وبناتهن وأخواتهن *

(١) معمر ، بضم الميم وفتح الميم المهمله وتشديد الميم المفتوحة وآخره راء ، وفي النسخة

رقم (١٦) «معتبر» وهو خطأ *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري سمعت حماد بن أبي سليمان يقول : اذا ماتت المرأة مع القوم فالرأة تنسل زوجها والرجل امرأته *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء - هو جابر بن زيد - قال : الرجل أحق أن ينسل امرأته من أخيها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم عن عطاء بن أبي رباح قال : ينسلها زوجها اذا لم يجد من ينسلها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن البصري قال : ينسل كل واحد صاحبه - يعني الزوج والزوجة - بعد الموت *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن قال : لا بأس أن ينسل الرجل أم ولده *
ومن طريق ابن أبي شيبة : نا أبو اسامة عن عوف - هو ابن أبي جميلة - : أنه شهد قسامة بن زهير (١) وأشياخا أدركوا عمر بن الخطاب وقد أتاها رجل فاشبههم ان امرأته ماتت فأمرته أن لا ينسلها غيره ، فنسلها ، فما منهم أحد أنكر ذلك *

وروي أيضا من طريق سليمان بن موسى أنه قال : ينسل الرجل امرأته *
وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : اذا ماتت المرأة مع رجال ليس فيهم امرأة فإن زوجها ينسلها *

والحنيفيون يعطلون خلاف صاحب الذي لا يعرف له منهم مخالف ، وهذه رواية عن ابن عباس لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقد خلفوه *

وقد روي أيضا عن علي : أنه غسل فاطمة مع أسماء بنت عميس *
فاعترضا على ذلك برواية لا تصح : انها رضى الله عنها اغتسلت قبل موتها وأوصت ان لا تحرك ، فدفت بذلك النسل (٢) *

وهذا عليهم لالهم ، لأنهم قد خلفوا في هذا أيضا عليا وفاطمة بحضرة الصحابة *
فان ذكرنا ما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن ليث عن يزيد

(١) يفتح القاف وتخفيف السين المهمة ، وهو تابعي قديم أدرك عمر بن الخطاب ، وقيل أدرك النبي ﷺ ، وليس له حجة ، وأخطأ صاحب القاموس فزعم أنه صحابي . وفي النسخة رقم (١٦) «مسئلة بن زهير» وهو خطأ (٢) لم أرهذه الرواية ، ولها من مفتريات الشيعة ، وغسل الميت انما يجب بعد موته ، فالنسل قبله لا يسقطه ، ومماذا الله أن تأمر فاطمة رضى الله عنها بهذا .

ابن أبي سليمان (١) عن مسروق قال: ماتت امرأة لعمر، فقال: أنا كنت أولى بها إذ كانت حية، فأما الآن فأتهم أولى بها *

فلا حجة لهم فيه، لأنه إنما خاطب بذلك أولياءها في إدخالها القبر والصلاة عليها، ولا خلاف في أن الأولياء لا يجوز لهم غسلها، ودليل ذلك أنه بلفظ خطاب المذكر، ولو خاطب النساء لقال أئتن أولى بها، وعمر لا ياجن *

٦١٨ — مسألة — فلو مات رجل بين نساء لا رجل معهن، أو ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم: — غسل النساء الرجل وغسل الرجال المرأة على ثوب كثيف، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليد، لأن الفسل فرض كما قدمنا، وهو ممكن كما ذكرنا بلا مباشرة، فلا يحل تركه، ولا كراهة في صب الماء أصلاً. والله تعالى التوفيق *

وروينا أن رأيه أبو بكر بن عياش عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال: «ييمان» وهذا مرسل، وأبو بكر بن عياش ضعيف فهو ساقط *

وممن نال بقولنا هذا طائفة من العلماء *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري وقادة قالاً جميعاً: تنسل وعليها الثياب، يمتنان في المرأة تموت بين رجال لا امرأة معهم *

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد بن زياد الأعمى والحجاج، قال حميد بن زياد عن الحسن، وقال الحجاج عن الحكم بن عتيبة، قالاً جميعاً: في المرأة تموت مع رجال ليس معهم امرأة: — أنها يصب عليها الماء من وراء الثياب *

والعجب أن القائلين أنها تيمم فرواً من المباشرة خلف ثوب وأباحوها على البشرية وهذا جهل شديد. والله تعالى التوفيق *

٦١٩ — مسألة — ولا ترفع اليدين في الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط، لأنه لم يأت برفع الأيدي فيها عدا ذلك نص. وروى مثل قولنا هذا عن ابن مسعود وابن عباس. وهو قول أبي حنيفة، وسفيان. وصح عن ابن عمر رفع الأيدي لكل تكبيرة. ولقد كان يلزم من قال بالقياس أن يرفها في كل تكبيرة، قياساً على التكبيرة الأولى (٢)

(١) في النسخة رقم (١٤) «زيد بن أبي سليمان» وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصة: «وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان لا يرفع يديه في صلاة الجنازة إلا في أول تكبيرة. قال الدارقطني: نا محمد بن مخلد وعثمان بن أحمد الدقاق قالنا نا محمد بن

٦٢٠ مسألة— وإن كانت أظفار الميت وافرة وأشار به وائياً أوعاته أخذ كل ذلك، لأن النص قد ورد ووصح بأن كل ذلك من الفطرة، فلا يجوز أن يجهز إلى به تعالى إلا على الفطرة التي مات عليها *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة: أن سمع بن أبي وقاص حلق عانة ميت *
وهم يعظمون مخالفة صاحب التي لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا صاحب لا يعرف له منهم مخالف *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في شمرانة الميت إن كان وافرأ، قال: يؤخذ منه واحتج بعضهم بأن قال: فإن كان أظفار الميت *
قلنا: نعم فكأن ماذا؟ واختلفان من الفطرة *

فإن قيل: فأنتم لا ترون أن يظهر للجنابة أن مات نجساً، ولا للحيض إن ماتت حائضاً، ولا ليوم الجمعة أن مات يوم الجمعة، فما الفرق؟ *
قلنا: الفرق أن هذه الأغسال مأمور بها لكل أحد في نفسه، ولا تلزم من لا يخطب، كالجنون، والمغنى عليه، والصغير، وقد سقط الخطاب عن الميت *
وأما قص الشارب، وحلق العانة، والابط، واختلفان فالنص جاءنا بأنها من الفطرة، ولم يؤمر بها المرء في نفسه، بل الكل مأمورون بها، فيعمل ذلك كله بالجنون، والمغنى عليه، والصغير *

٦٢١ مسألة— ويدخل الميت القبر كيف أمكن، إمام القبة أو من دبر القبة

سليمان بن الحارث نا اسمعيل بن أبان الوراق نا ابن يعلى عن يزيد بن سنان عن زيد ابن أبي أنيسة عن الأزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنائز رفع يديه في أول تكبيرة، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى وهذا الحديث في سنن الدارقطني (ص ١٩٢)، وروى الترمذي نحوه عن القاسم بن دينار عن اسمعيل بن أبان الوراق باسناده (ج ١ ص ١٢٧ طبع الهند) وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وهذا الحديث ضعيف، في استناده يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف مضطرب الحديث، ويؤيد بن سنان أبو فروة الزهاوي، وهو اضعف من ابن يعلى، بل هو منكر الحديث، فلا أدري كيف يجوز كاتب هذه الحاشية بقبول هذا الحديث؟ *

أومن قبل رأسه أومن قبل رجله ، اذ لانص في شيء من ذلك *
وقد صح عن علي أنه أدخل يزيد بن المكف (١) من قبل القبلة *
وعن ابن الحنفية : أنه أدخل ابن عباس من قبل القبلة *
وصح عن عبد الله بن زيد الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : أنه أدخل الحارث
الخارفي (٢) من قبل رجل القبر *

و روى قوم مراسلات لاتصح في ادخال النبي ﷺ *
فمن ابراهيم النخعي : أنه عليه السلام أدخل من قبل القبلة *
وعن ربيعة ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وموسى بن عقبة : أنه عليه السلام ادخل
من قبل الرجلين *
و كل هذا لو صح لم تقم به حجة في الوجوب ، فكيف وهو لا يصح ؛ لأنه ليس
فيه منع مما سواه *

٦٦٢ - مسألة - ولا يجوز التراحم على النمش ، لأنه بدعة لم تكن قبل ، وقد
أمر رسول الله ﷺ بالرفق *
روينا من طريق مسلم : نا محمد بن المثنى نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان
الثوري نا منصور بن المعتمر عن نعيم بن سلمة عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله
عن النبي ﷺ قال : « من يحرم الرفق يحرم الخير » *
ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : أنه كره التراحم على السرير ، وكان اذا
رآهم يزدحمون قال : أولئك الشياطين *

ومن طريق وكيع عن حماد عن قتادة : أنه قال : شهدت جنازة فيها أبو السوار -
هو حريث بن حسان المدوي (٣) - فازدحموا على السرير ، فقال أبو السوار : أترون
هؤلاء أفضل أو أصحاب محمد ﷺ ؟ كان الرجل منهم اذا رأى محملاً حمل ، والا اعتزل
ولم يؤذ أحداً *

(١) سبق بيانه في المسألة ٧٣٣ (٢) هو الحارث بن عبد الله الأعور الممداني ،
وخارف - باناءه المجبة والراء والفاء - بطن من ممدان (٣) ابو السوار - بفتح السين
المهمل وتشديد الواو - وحريث : بالتصغير ، وجزم ابن سعد بأن اسمه « حسان بن
حريث المدوي » وهو الصواب ، وأما حريث بن حسان فانه شياني صباهي *

٦٢٣ — مسألة — ومن فاته بعض التكبيرات على الجنائز كبر ساعة يأتي، ولا ينتظر تكبير الإمام، فإذا سلم الإمام هو ما بقى من التكبير، يدعو بين تكبيرة وتكبيرة كما كان يفعل مع الإمام، لقول رسول الله ﷺ فيمن أتى إلى الصلاة أن يصل ما أدرك ويتم ما فاتته، وهذه صلاة، وما عدا هذا أقول فاسد لا دليل على صحته، لا من نص ولا قياس ولا قول صاحب. والله تعالى التوفيق ﴿تم كتاب الجنائز من كتاب المحلى والمجدد رب العالمين﴾ *

﴿كتاب الاعتكاف﴾

الاعتكاف هو الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله عز وجل ساعة فما فوقها، ليلاً ونهاراً *
٦٢٤ — مسألة — يجوز الاعتكاف يوم دون ليلة، وليلة دون يوم، وما أحب الرجل أو المرأة برهان ذلك قول الله تعالى: (ولا تبأثر وهن وأتم عاكفون في المساجد) *
وروينا من طريق مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري: «أن رسول الله ﷺ كان يتكف في العشر الأوسط من رمضان، وانه عليه السلام قال: من كان اعتكف معي فليمتكف في العشر الآخر» *

فالقرآن تزل بلسان عربي مبين، وبالمرية خاطبنا رسول الله ﷺ، والاعتكاف في لغة العرب الإقامة، قال تعالى: (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) بمعنى مقيمون متعبدون لها، فاذ لاشك في هذا فكل إقامة في مسجد لله تعالى بنية التقرب إليه اعتكاف وعكوف، فاذ لاشك في هذا، فالاعتكاف يقع على ما ذكرنا بما قل من الأزمان أو أكثر اذ لم يخص القرآن والسنة عدداً من عدد، ولا وقتاً من وقت، ومدى ذلك غلط، لأنه قائل بلا برهان *

والاعتكاف فعل حسن، قد اعتكف رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه رضي الله عنهم بعده والتابعون *
ومن قال بتحل هذا طائفة من السلف *

كما أن محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصري نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا أحمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن زائدة عن عمران بن أبي مسلم عن سويد بن غفلة قال: من جلس في المسجد وهو طاهر فهو عاكف فيه، ما لم يحدث *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت عطاء بن أبي رباح يخبر عن رجل

ابن أمية قال : إني لأمكث في المسجد ساعة ما لمكث إلا لأعتكف ، قال عطاء : حسبت أن صفوان بن يحيى أخبرني ، قال عطاء : هو اعتكف ما مكث فيه ، وإن جلس في المسجد احتساب أخير فهو متكف ، وإلا فلا *

قال أبو محمد : يعلى صاحب ، وسو يدمن كبار التابعين ، أفتى أيام عمر بن الخطاب ، ولا يعرف ليلى في هذا مخالف من الصحابة *
فان قيل : قد جاء عن عائشة ، و ابن عباس ، و ابن عمر : لا اعتكف إلا بصوم ، و هذا خلاف لقول يعلى *

قلنا : ليس كما تقول ، لأنه لم يأت قط من ذكرت لا اعتكف أقل من يوم كامل ، إنما جاء عنهم أن الصوم واجب في حال الاعتكف فقط ، ولا يمتنع أن يتكف المرء على هذا ساعة في يوم هو فيه صائم ، وهو قول محمد بن الحسن ، فبطل ما أوهنهم به *
وقوله تعالى : (وأتمموا كفون في المسجد) فلم يخص تعالى مدة من مدة ، وما كان ربك نسيا *

ومن طريق مسلم : نازحير بن حرب نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال : «قال عمر : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوف بندرك»
فهذا عموم منه عليه السلام بالأمر بالوفاء بالنذر في الاعتكاف ، ولم يخص عليه السلام مدة من مدة ، فبطل قول من خالف قولنا . و الحمد لله رب العالمين *
وقولنا هذا هو قول الشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يجوز الاعتكاف أقل من يوم *
وقال مالك : لا اعتكاف أقل من يوم وليلة ، ثم رجع وقال : لا اعتكاف أقل من عشر ليال ، وله قول : لا اعتكاف أقل من سبع ليال ، من الجمعة إلى الجمعة وكل هذا قول بلا دليل *
فان قيل : لم يتكف رسول الله ﷺ أقل من عشر ليال *
قلنا : نعم ، ولم يمنع من أقل من ذلك ، وكذلك أفضالم يعتكف قط في غير مسجد المدينة ، فلا تميزوا الاعتكاف في غير مسجده عليه السلام ، ولا اعتكف قط إلا في رمضان وشوال ، فلا تميزوا الاعتكاف في غير هذين الشهرين *
والاعتكاف في فعل خير ، فلا يجوز المنع منه إلا بنص وارد بالنع ، وبالله تعالى التوفيق
فان قالوا : قسنا على مسجده عليه السلام سائر المساجد *

قيل لهم : فقيسوا على اعتكافه عشرًا أو عشرين مادن الشر وما فوق الشرين ،
اذ ليس منها ساعة ولا يوم إلا وهو فيه معتكف *

٦٢٥ — مسألة وليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المتكف صام
وإن شاء لم يصم *

واعتكاف يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق حسن . وكذا لك اعتكاف ليلة بلا
يوم ويوم بلا ليلة *

وهو قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ، وهو قول طائفة من السلف *
روينا من طريق سميد بن منصور : فاعبد العزيز بن محمد — هو الدر أوردى — عن
أبي سهيل بن مالك قال : كان على امرأة من أهل اعتكاف ، فسألت عمر بن عبد العزيز
فقال : ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها ، فقال الزهري : لا اعتكاف إلا بصوم ،
فقال له عمر : عن النبي ﷺ ؟ قال : لا ، قال : فمن أبي بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن
عمر ؟ قال : لا ، قال : فاطنه اقال : فمن عثمان ؟ قال : لا قال أبو سهيل : لقيت طاووساً وعطاء
فسألتها ، فقال طاووس : كان فلان لا يرى عليها صياماً إلا أن تجعله على نفسها ، وقال
عطاء : ليس عليها صيام إلا أن تجعله على نفسها *

وبه الى سعيد : فاحبان بن علي نا ليس عن الحكم عن مقسم أن علياً وابن مسعود قالوا
جميعا المعتكف ليس عليه صوم إلا أن يشترط ذلك على نفسه *

واختلف في ذلك عن ابن عباس ، كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن
محمد القلي ناعمد بن أحمد الصواف نا بشر بن موسى بن صالح بن عميرة نا أبو بكر
الحمدي (١) نا عبد العزيز بن محمد الدر أوردى نا أبو سهيل بن مالك قال اجتمعت
أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز ، وكان على امرأتى اعتكاف ثلاث في
المسجد الحرام ، فقال ابن شهاب : لا يكون اعتكاف إلا بصوم ، فقال له عمر بن عبد العزيز :
أمن رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قال : فمن أبي بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن عمر ؟ قال :
لا ، قال : فمن عثمان ؟ قال : لا ، قال أبو سهيل : فانصرفت فلقيت طاووساً ، وعطاء فسألتها
عن ذلك ، فقال طاووس : كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صياماً إلا أن يجعله على
نفسه ، قال عطاء : ذلك رأي *

(١) هو أبو بكر عبد الله بن أبي ريرة القرشي الأسدي الحمدي الحافظ الفقيه

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : المتكف ان شاء لم يصم *

ومن طريق ابن ابي شية : ناعبة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن قال : ليس على المتكف صوم الا ان يوجب ذلك على نفسه *

وقال ابو حنيفة، وسفيان، والحسن بن حي، ومالك، والليث . لا اعتكاف الا بصوم، وصح عن عروة بن الزبير والزهري *

وقد اختلف فيه عن طاوس وعن ابن عباس ، وصح عنهما كلا الأمرين *

كتب الى داود بن ابشاذ بن داود المصري قال نا عبد الفتى بن سعيد الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة الرعيني نا أبو جعفر الطحاوى نا الربيع بن سليمان المؤذن نا ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر قالوا جميعا . لا اعتكاف الا بصوم *

وروى عن عائشة . لا اعتكاف الا بصوم *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت : من اعتكف فطليه الصوم *

قال أبو محمد . شغب من قد القايلين بأنه لا اعتكاف الا بصوم بأن قالوا . قال الله تعالى : (فَالَّذِينَ بَشَرُوا هُمْ وَابْتَنُوا مَا كُتِبَ لَهُمْ وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبِقَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوا هُمْ وَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ فِي الْمَسَاجِدِ) قالوا : فذكر الله تعالى الاعتكاف اثر ذكره للصوم ، فوجب ان لا يكون الاعتكاف الا بصوم *

قال أبو محمد : ماسمع بأقبح من هذا التحريف لكلام الله تعالى والاقحام فيه ما ليس فيه ! وما لم قط ذو تمييز أن ذكر الله تعالى شريعة إثر ذكره أخرى موجه عقد احداها بالآخرى *

ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل لما ذكر الصوم ثم الاعتكاف وجب أن لا يجرى صوم إلا باعتكاف *

فان قالوا : لم يقل هذا أحد *

قلنا . فقد أقرتم بصحة الاجماع على بطلان حجكم ، وعلى ان ذكر شريعة مع ذكر أخرى لا يوجب ان لاتصح احداها الا بالآخرى *

وأیضا . فان خصومنا مجمون على أن المتكف هو بالليل متكف كما هو بالنهار ، وهو بالليل غير صائم ، فلو صح لهم هذا الاستدلال لوجب ان لا يجرى الاعتكاف الا

بالنهار الذي لا يكون الصوم الا فيه فبطل نحوهم بإيراد هذه الآية ، حيث ليس فيها شيء مما هوها به ، لا ينص ولا بدليل *

وذكرنا ما روينا من طريق أبي داود قال . نا أحمد بن إبراهيم نا أبو داود الطيالسي . نا عبد الله بن بديل (١) عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : « ان عمر جعل عليه في الجاهلية ان يعتكف ليلة أو يوماً عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ ، فقال : اعتكف وصم » *

قال أبو محمد . هذا خبر لا يصح ، لأن عبد الله بن بديل مجهول (٢) ، ولا يعرف هذا الخبر من مسند عمرو بن دينار أصلاً ، ومات عن عمرو بن دينار عن ابن عمر حديثاً مسنداً الا ثلاثة . ليس ، هذا منها ، أحدها في العمرة . (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) والثاني في صفة الحج ، والثالث . « لا تخموا إمام الله مساجد الله » فسقط عنا هذا الخبر لبطان سنده *

ثم الطامة الكبرى احتجاجهم به في إيجاب الصوم في الاعتكاف ومخالفتهم إياه في إيجاب الوفاء بما نذره المرء في الجاهلية فهذه عظمية لا يرضى بها ذو دين *
فان قالوا . معنى قوله « في الجاهلية » أي أيام ظهور الجاهلية بعد اسلامه *
قلنا لمن قال هذا . ان كنت تقول هذا فاطمأ به فانت أحد الكذابين ، لتعلمك بما لا دليل لك عليه ، ولا وجدت قط في شيء من الأخبار ، وان كنت تقول فلنا فان الحقائق لا تترك بالظنون ، وقد قال الله تعالى . (ان الظن لا يغني من الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ . « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » *

فكيف وقد صح كذب هذا القول ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة : نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت نذراً في الجاهلية فسألت النبي ﷺ بمد ما أسألت ، فأمرني أن أو في بنيدي » *
وهذا في غاية الصحة ، لا كحديث عبد الله بن بديل الداهب في الرياح *

(١) يضم الباء ، وفتح الدال المهمة (٢) ليس مجهولاً بل هو معروف ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن معين « صالح » وقال ابن عدي « له ما ينكر عليه الزيادة في » ، وناشدنا وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بهذه الرواية عن عمرو بن دينار ، وهي رواية شاذة تخالف ما في البخاري من أنه أمره باعتكاف ليلة ، وليس فيه ذكر للصوم .

فهل سمع بأهـب من هؤلاء القوم !! لا يزالون يأتون بالخبر يحتجون به على من لا يصححه فيما وافق تقليد م ، وم أول مخالفين لذلك الخبر نفسه فيما خالف تقليد م .. فكيف يصمد مع هذا عمل ونموذ بالله من الضلال ، فساد خبرهم حجة عليهم لاطينا ، ولو صح وراينا حجة قلنا : به *

ومو هوا : بأن هذا روى عن أم المؤمنين ، وابن عباس ، وابن عمر ، قالوا : ومثل هذا لا يقال بالراى *

قلنا : أما ابن عباس فقد اختلف عنه في ذلك ، فصح عنه مثل قولنا ، وقدر وينا عنه من طريق : عبد الزاق أنا ابن عينة عن عبد الكريم بن أبي أمية (١) سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول : إن أمنا ماتت وعليها اعتكاف ، فسألت ابن عباس فقال : اعتكف منها وصم *

فمن أين صار ابن عباس حجة في إيجاب الصوم على المتكف — وقد صح عنه خلاف ذلك — ولم يصح حجة في إيجابه على الولي قضاء الاعتكاف عن الميت ؟ وهلا قلتم ها هنا : مثل هذا لا يقال : بالراى وعهدنا م يقولون : لو كان هذا عند فلان صحيحاً ماتركه ، أو يقولون : لم يترك ما عنده من ذلك إلا لما هو أصح عنده * وقد ذكرنا عن عطاء آقا أنه لم ير الصوم على المتكف ، وسمع طائوساً يذكر ذلك عن ابن عباس فلم يشكر ذلك عليه فهلا قالوا . لم يترك عطاء ما روى عن ابن عباس وابن عمر إلا لما هو عنده أقوى منه . ولكن القوم متلاعبون *

وأما أم المؤمنين فقد روي عنها من طريق أبي داود . نا وهب بن بقية أنا خالد عن عبد الرحمن — يعني ابن أسحق — عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها . « قالت (٢) السنة على المتكف أن لا يودم ريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لا بد منه (٣) ، ولا اعتكف إلا بصوم ، ولا اعتكاف

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « عن عبد الكريم بن أمية » وانا أراجع ان كليهما خطأ وان الصواب « عن عبد الكريم أبي أمية » وهو عبد الكريم بن أبي المغارق البصري وكنيته أبو أمية . (٢) في النسخة رقم (١٦) « قالت » بخفف « أنا » وأثبتها هو الموافق لأبي داود (ج ٣ ص ٣١٠) (٣) هذا هو الموافق لأبي داود ، وفي النسخة رقم (١٦) « إلا لا بد منه » وفي النسخة رقم (١٤) « لحاجة الانسان إلا لا بد منه »

الا في مسجد جامع *

فن أين صار قولها في إيجاب الاعتكاف حجة ولم يصرف قولها : « لا اعتكاف الا في

مسجد جامع » حجة *

وروينا عنهم طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : أخبرني
عطاء : ان عائشة نذرت جواراً (١) في جوف ثبير (٢) مما على منى ، وقال معمّر عن أيوب
السختياني عن ابن أبي مليكة قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين بين حراء و ثبير فكنّا
نأتيها هنالك *

فقالوا عائشة في هذا أيضاً ، وهذا حجب *

وأما ابن عمر فحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد
ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن يشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبد الملك
ابن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح : ان ابن عمر كان اذا اعتكف ضرب فسطاطاً
او خباء يقضى فيه حاجته ، ولا يظله سقف بيت *

فكان ابن عمر حجة فيما روى عنه أنه لا اعتكاف الا بصوم ، ولم يكن حجة في أنه

كان اذا اعتكف لا يظله سقف بيت *

فصح ان القوم إنما يجهلون بذكر من يحتاج به من الصحابة ايها ، لأنهم لا مؤنة
عليهم من خلافهم فيما لم يوافق من أقوالهم رأى أبي حنيفة ومالك ، وأنهم لا يرون أقوال
الصحابة حجة إلا اذا وافقت رأى أبي حنيفة ومالك فقط ، وفي هذا ما فيه . فيطل
قولهم لتعريفه من البرهان *

ومن عجائب الدنيا ومن المحوس قولهم : لما كان الاعتكاف لبثاً في موضع اشبه الوقوف
بعرفة ، والوقوف بعرفة لا يصح إلا عزمًا ، فوجب ان لا يصح الاعتكاف الا بمعنى آخر ،
وهو الصوم *

(١) بضم الجيم وكسرها (٢) كذا في حاشية النسخة رقم (١٤) على انه نسخة ، وقد
اخترناه لوضوح معناه ، وفي الأصلين « في جور ثبير » ولم يتضح معنى كلمة « جور » هنا ،
الا ان كان المراد بجانبه وعلى ناحية منه ، كما أنه من قولهم « هو جور عن طريقنا » أي
ماثل عنه ليس على جادته *

فقيل لهم : لما كان البت بمرقة لا يقتضى وجوب الصوم وجبان يكون الاعتكاف لا يقتضى وجوب الصوم *

قال أبو محمد : من البرهان على صحة قولنا اعتكاف النبي ﷺ في رمضان ، فلا يخلو صومه من أن يكون لرمضان خالصاً - وكذلك هو - فحصل الاعتكاف مجرداً عن صوم يكون من شرطه ، وإذا لم يحتاج الاعتكاف إلى صوم ينوى به الاعتكاف فقد بطل أن يكون الصوم من شرط الاعتكاف وصح أنه جائز بلا صوم ، وهذا برهان مافدروا على اعتراضه الأبو ساس لا تمقل . ولو قالوا : إنه عليه السلام صام للاعتكاف لالرمضان أو لرمضان والاعتكاف لم يمدوا عن الانسلاخ من الاسلام *

وأيضاً فإن الاعتكاف هو بالليل كهو بالنهار ، ولا صوم بالليل ، فصح أن الاعتكاف لا يحتاج إلى صوم *

فقال مهلكهم هنا : إنما كان الاعتكاف بالليل تبعاً للنهار *

فقلنا : كذبتم ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل إنما كان بالنهار تبعاً لليل ، وكلا القولين فاسد *

فقالوا : إنما قلنا : أن الاعتكاف يقتضى (١) أن يكون في حال صوم *

فقلنا : كذبتم ! لأن رسول الله ﷺ يقول : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فلما كان الاعتكاف عندنا وعندكم لا يقتضى أن يكون معه صوم ينوى به الاعتكاف - صح ضرورة أن الاعتكاف ليس من شرطه ولا من صفاته ولا من حكم أن يكون معه صوم ، وقد جاء نص صحيح بقولنا *

كما روينا من طريق أبي داود : نا عثمان بن أبي شيبة نا أبو معاوية ويعلى بن عبيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن حمزة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل متعكفه ، قالت : وأنه أراد مرة أن يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، قالت : فأمر بيناته ففُضرب فلما رأيت ذلك أمرت بيناتي ففُضرب ، وأمر غيرة من أزواج النبي ﷺ بيناتهن (٢) ففُضرب ، فلما صلى الفجر نظر إلى الأبنية ، فقال : ماهذه ؟؟ ليرتردن ؟؟ فأمر بيناته ففُضرب ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « أن الاعتكاف إنما يقتضى » الخ (٢) في أبي داود (ج

ص ٣٠٧ و ٣٠٨) نستختان « بيناته » و « بيناتها » وما هنا أحسن *

وأمر ازواجه بآيتين فقوضن (١) ثم أخرج الاعتكاف الى المشر الأول ، يعني من شوال *
قال ابو محمد . فهذا رسول الله ﷺ قد اعتكف المشر الأول من شوال ، وفيها يوم
الفطر ، ولا صوم فيه *

ومالك يقول . لا يخرج المعتكف في المشر إلا وآخر من رمضان من اعتكافه الا حتى
ينفض الى المصل ، فمسألهم : أمتكف هو ما لم ينفض الى المصل أم غير ممتكف ؟ فان
قالوا هو ممتكف ، تناقضوا ، وأجازوا الاعتكاف بلا صوم برهة من يوم الفطر ، وان
قالوا : ليس ممتكفا ، قلنا . فلم منتموه ان يزوج اذن ؟ *

٦٢٦ — مسألة — ولا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال
الاعتكاف بشيء من الجسم ، الا في ترجيل المرأة للمعتكف خاصة ، فهو مباح ، وله اخراج
رأسه من المسجد للترجيل *

لقول الله تعالى : (ولا تبأثرنهن) وأتم ما كفون في المساجد) فصح أن من تمتد
ماضيه عنه من محرم المباشرة — ذا كراً لا اعتكافه — فلم يتكف كما أمر ، فلا اعتكاف له ،
فان كان ندرا قضاءه ، وإلا فلا شيء عليه ، وقوله تعالى : (وأتم ما كفون في المساجد)
خطاب للجميع من الرجال والنساء ، فحرمت المباشرة بين الصنفين *

ومن طريق البخاري : نا محمد بن يوسف ناسفان الثوري عن منصور بن
المتمصر عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ
يخرج رأسه من المسجد وهو ممتكف ، فأرجله وأنا حائض » *

فخرج هذا النوع من المباشرة من عموم نهي الله عز وجل . وبالله التوفيق *

٦٢٧ — مسألة — وجاز للمعتكف أن يشترط ما شاء من المباح والخروج له ، لأنه
بذلك إنما التزم الاعتكاف في خلال (٢) ما استثناه ، وهذا مباح له ، أن يتكف
اذا شاء ، ويترك اذا شاء ، لأن الاعتكاف طاعة ، وتركه مباح ، فان أطاع أجزه ،
وان ترك لم يقض *

وإن المصعب ليكثر من لا يميز هذا الشرط ١ والنصوص كلها من القرآن والسنة
موجبة لما ذكرنا ، ثم يقول : يلزم الشرط (٣) التي أبطلها القرآن والسنة ، من
اشتراط الرجل للمرأة إن تزوج عليها أو تسرى فأمرها بيدها ، والداخلة بشكاح

(١) في أبي داود « فقوضت » (٢) في النسخة رقم (١٦) « في حال » (٣) في النسخة
رقم (١٦) « ثم يقولون يلزم الشرط » الخ وما هنا أصح *

طالق، والسرية حرة، وهذه شروط الشيطان، وتحريم ما أحل الله عز وجل، وقد أنكر الله تعالى ذلك في القرآن *

٦٢٨- مسألة - وكل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه، وعليه أن يخرج إليه، ولا يفرض ذلك باعتكافه، وكذلك يخرج لحاجة الإنسان، من البول والنائط وغسل النجاسة، وغسل الاحتلام، وغسل الجمعة ومن الحيض، إن شاء في حمام أو في غير حمام. ولا يتردد على أكثر من تمام غسله، وقضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه * وكذلك يخرج لا يتباع ما لا بدله ولأهله منه، من الأكل واللباس، ولا يتردد على غير ذلك، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه. وله أن يشيع أهله إلى منزلها *

وإنما يعطل الاعتكاف خروجه للمائس فرضا عليه *

وقد افترض الله تعالى على المسلم ما روينا من طريق البخاري: ثنا محمد ثنا عمرو بن أبي سلمة (١) عن الأوزاعي أنا ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس، رد السلام، وعبادة المريض، وإتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت الماطس» *

وأمر عليه السلام من دعى إن كان مفطراً فليأكل، وإن كان صائماً فليصِل، (٢) بمعنى أن يدعو لهم *

وقال تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقال تعالى: (ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) وقال تعالى: (انفروا خفاً وثقالاً) فهذه فرائض لا يحل تركها للاعتكاف، وبلا شك عند كل مسلم أن كل من أدى ما افترض الله تعالى عليه فهو محسن، قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) *

ففرض على المعتكف أن يخرج لعيادة المريض مرة واحدة، يسأل عن حاله واقفاً وينصرف، لأن ما زاد على هذا فليس من الفرض، وإنما هو تطويل، فهو يعطل الاعتكاف *

وكذلك يخرج لشهود الجنائز، فإذا صلى عليها انصرف، لأنه قد أدى الفرض، وما زاد فليس فرضاً، وهو به خارج عن الاعتكاف *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ثنا محمد بن عمرو بن أبي سلمة» وهو خطأ، صححه من البخاري (ج ٢ ص ١٥٧) ومن النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أن يأكل» و«أن يصلي»

وفرض عليه أن يخرج اذا دعى ، فان كان صائماً بلغ الى دار الداعي ودعا وانصرف ، ولا يزد على ذلك *

وفرض عليه أن يخرج الى الجمعة بمقدار ما يدرك أول الخطبة ، فاذا سلم جمع ، فان زاد على ذلك خرج من الاعتكاف ، فان خرج كما ذكرنا ثم رأى أن في الوقت فسحة فان علم أنه ان رجع الى معتكفه ثم خرج أدرك الخطبة فعليه أن يرجع ، والا فليتأدى ، وكذلك ان كان عليه في الرجوع حرج ، لقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

وكذلك يخرج للشهادة اذا دعى سواء ، قبل أو لم يقبل ، لأن الله تعالى أمر الشهاد بان لا يأتوا اذا دعوا ، ولم يشترط من يقبل ممن لا يقبل ، وما كان ربك نسياً ، فاذا أداها رجع الى معتكفه ولا يتردد ، فان تردد بطل اعتكافه *

فان نزل عدوك أو ظالم بإساحة موضعه ، فان اضطر الى الفرار ففر وقاتل ، فاذا استنتى عنه رجع الى معتكفه ، فان تردد لتغير ضرورة بطل اعتكافه *

وهو كله قول أبي سليمان وأصحابنا *

ودرويان من طريق سعيد بن منصور : أنا أبو الأحوص أنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن عاصم بن ضمرة قال قال علي بن أبي طالب : اذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليحضر الجنازة وليعد المريض وليأت أهله يأمرهم بحاجته وهو قائم *

وه الى سعيد : ناسفيان - هو ابن عيينة - عن عمار بن عبد الله بن يسار (١)

عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أمان ابن أخيه (٢) جمعة بن هبيرة بسبعمائة درهم من عطائه ، أن يشتري بها خادماً ، فقال : إني كنت معتكفاً ، فقال له علي : وما عليك

لو خرجت الى السوق فاجتمت ؟ *

وه الى سفیان : ناهشيم عن الزهري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين : أنها كانت

(١) عمار هذا لم أجد له ترجمة ، ولكن ذكره في التهذيب راوياً عن أبيه عبد الله ابن يسار الجهمي ، ووقع في التهذيب (ج ٦ ص ٨٥) بلفظ «وعنه ابن عمار» وهو خطأ مطبعي ، والصواب «وعنه ابنه عمار» وله رواية عن أبيه في تاريخ الطبري (ج ٦ ص ٢٣٣) (٢) في النسخة رقم (١٤) «ابن أخيه» وهو تصحيف ، والصواب ما هنا ، فان جمعة بن هبيرة أمه أم هاني بنت أبي طالب أخت علي رضي الله عنه *

لاتعود المريض من أهلها إذا كانت متكفة إلا وهى مارة *
 وبه الى سعيد : ناهشيم أنا منيرة عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون
 للمتكف أن يشترط هذه الغصالبون له وان لم يشترط : عيادة المريض ولا يدخل
 سقفاً ، ويأتى الجمعة ، ويشهد الجنائز ، ويخرج الى الحاجة . قال ابراهيم : ولا يدخل
 المتكف سقيفة إلا الحاجة *

وبه الى هشيم : أنا أبو اسحق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : المتكف يمود
 المريض ويشهد الجنائز ويحجب الامام *
 ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عتادة : أنه كان يرخص للمتكف أن
 يتبع الجنائز ويمود المريض ولا يجلس *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 أنه قال : المتكف يدخل الباب فيسلم ولا يقعد ، يمود المريض ، وكان لا يرى بأساً
 إذا خرج المتكف لحاجته فلقه رجل فسأله أن يقف عليه فيسأله *

قال أبو محمد : إن اضطر الى ذلك ، أو سأله عن سنة من الدين ، وإلا فلا *
 ومن طريق شعبة عن أبي اسحاق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : للمتكف أن
 يمود المريض ويتبع الجنائز ويأتى الجمعة ويحجب الداعي *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لمطاء : إن نذر جواراً أبوى (١)
 في نفسه أنه لا يصوم ، وأنه يبيع ويتاع ، ويأتى الأسواق ، ويمود المريض ، ويتبع الجنائز
 وإن كان مطر «فأنى أستكن في البيت ، وأنى أجاور جواراً متقطعاً ، أو أن يمتكف
 النهار ويأتى البيت بالليل قال عطاء : ذلك على نيته ما كانت ، ذلك له ، وهو قول قتادة ايضاً *
 وروينا عن سفيان الثوري انه قال : المتكف يمود المرضى (٢) ويخرج الى الجمعة
 ويشهد الجنائز . وهو قول الحسن بن حى *

ورويانا عن مجاهد وعطاء وعروة واثرى : لا يمود المتكف مريضاً ولا يشهد
 الجنائز . وهو قول مالك والليث *
 قال مالك : لا يخرج الى الجمعة *

(١) ق النسخته رقم (١٦) «بنوى» بدون الهمزة (٢) في النسخته رقم (١٦) «للمتكف
 أن يمود المريض» *

قال أبو محمد : هذا مكان صح فيه عن علي وعائشة ما أوردنا ، ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة ، وهم يظلمون مثل هذا إذا خالف (١) تقليدنا .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن صفية أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ متكفأ فأتته أزوره ليلا ، فحدثته ، ثم قمت فانقلبت ، فقام معي ليلتي ، وكان مسكنا (٢) في دار أسامة » وذكر باقي الخبر .

قال أبو محمد : في هذا كفاية ، وما نعلم لمن منع من كل ما ذكرناه حجة ، لامن قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ، ولا قياس .

ونسألهم : ما الفرق بين ما أباحوا له من الخروج لقضاء الحاجة وأتباع ما لا بد منه وبين خروجه لما اقتضاه الله عز وجل عليه .

وقال أبو حنيفة : ليس له أن يعود المريض ، ولا أن يشهد الجنائز ، وعليه أن يخرج إلى الجمعة بمقدار (٣) ما يبطل ست ركعات قبل الخطبة ، وله أن يبقى في الجامع بعد صلاة الجمعة مقدار ما يبطل ست ركعات ، فإن بقي أكثر أو خرج لأكثر لم يضر شيئا ، فإن خرج لجنائز أو لمساعدة مريض بطل اعتكافه .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : له أن يخرج لكل ذلك ، فإن كان مقداره يوم فخرجه لذلك نصف يوم فأقل لم يضر اعتكافه ذلك ، فإن كان أكثر من نصف يوم بطل اعتكافه .

قال أبو محمد : ان في هذه التحديدات لمجبا وما ندرى كيف يسمح ذو عقل أن يشرع في دين الله هذه الشرائع الفاسدة فيصير محرما محلا موبيا دون الله تعالى وما هو الا ما جاء النص بإباحته فهو مباح ، قل أمدّه أو أكثر ، أو ما جاء النص بحرمه فهو حرام قل أمدّه أو أكثر ، أو ما جاء النص بإيجابه فهو واجب الا أن يأتي نص بتحديدي شيء من ذلك ، فسمما وطاعة .

(١) كذا في الأصلين «خالف» والسلام يقتضي أن يكون «وافق» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مسكنه» وهو خطأ ، والصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود (ج ٣ ص ٣٠٩ و ٣١٠) وقد روى الحديث عن ابن شويه المروزي عن عبد الرزاق ، ونسبه المنذرى للبخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه . ومعنى «ليقتلني» أي يردني إلى بيتي (٣) في النسخة رقم (١٦) «وعلى أن يخرج إلى الجمعة إلا بمقدار» الخ وهو خطأ وخطأ .

٦٢٩ - مسألة - ويعمل المعتكف في المسجد كل ما ابيح له ، من محادثة فيما لا يجرم ، ومن طلب العلم اى علم كان ، ومن خياطة وخصام في حق ونسخ وميع وشراء ، وتزويج وغير ذلك لا تحاش شيئاً لأن الاعتكاف هو الإقامة كما ذكرنا ، فهو اذا فعل ذلك في المسجد فلم يترك الاعتكاف *

وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *

ولم ير ذلك مالك . وما نعلم له حجة في ذلك ، لامن قرآن ولا من سنة لاصحیحة ولا مقیمة ، ولا قول صاحب ، ولا قول متقدم من التابعين ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه . وأعجب ذلك (١) منه من طلب العلم في المسجد ، وقد ذكرنا قبل أن رسول الله ﷺ كانت عائشة رضى الله عنها ترجل شمره المقدس وهو في المسجد ، وكل ما أباحه الله تعالى فليس بمعصية لكنه إما طاعة وإما سلامة *

٦٣٠ - مسألة - ولا يطل الاعتكاف شئ الاخروجه عن المسجد لغير حاجة . مأمداً اذا كراً ، لأنه قد فارق المكوف وتركه ، ومباشرة المرأة في غير الترجيل ، لقول الله تعالى : (ولا تباشروهن وأتم ما كنون في المساجد) وتعمد معصية الله تعالى - أى معصية كانت ، لأن المكوف الذى ندب الله تعالى اليه هو الذى لا يكون على معصية ، ولا شك عند أحد من أهل الاسلام في أن الله تعالى حرم المكوف على المعصية فن عكف في المسجد على معصية فقد ترك المكوف على الطاعة فيطل عكوفه *

وهذا كله قول أبى سليمان ، وأحد قولى الشافعى *

وقال مالك : القبلة يطل الاعتكاف *

وقال أبو حنيفة : لا يطل الاعتكاف مباشرة ولا قبلة إلا أن ينزل ، وهذا تحديد

فاسد ، وقياس للباطل على الباطل ، وقول بلايرهان *

٦٣١ - مسألة من عصى ناسياً أو خرج ناسياً أو مكرهاً أو باسراً أو جامع ناسياً أو مكرهاً - فالاعتكاف تام لا يكتسح (٢) كل ذلك فيه شيئاً ، لأنه لم يسمد باطل (٣) اعتكافه

(١) في النسخة رقم (١٤) «وأعجب من ذلك» وما هنا أحسن (٢) كذا في الأصلين بالكاف ، وهو صحيح ، يقال : كدح وجه أمره اذا أفسده (٣) كذا في الأصلين وهو

صحيح ، «معد» يمدى بنفسه وباللام وبالي *

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» *

٦٣٢ — مسألة — ويؤذن في المئذنة إن كان بابها في المسجد أو في صحنه ، و يصعد على ظهر المسجد ، لأن كل ذلك من المسجد ، فإن كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تمعد ذلك *

وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يطل *

وهذا خطأ ، لأن الخروج من المسجد — قل أو أكثر — مفارقة للمكوف وتركه له ، والتحديد في ذلك بنير نص باطل ، ولا فرق بين خطوة وخطوتين إلى مائة ألف خطوة والله تعالى التوفيق *

٦٣٣ — مسألة — والاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة أو لم يجمع ، سواء كان مسقفاً أو مكشوفاً ، فإن كان لا يصل في جماعة ولا له إمام يؤمّه فرض الخروج لكل صلاة إلى المسجد تصل في جماعة (١) ، إلا أن يمد منه بهذا يكون عليه فيه حرج فلا يلزمه ، وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتعتكف فيه ، ولا يجوز الاعتكاف في رحبة المسجد إلا أن تكون منه ، ولا يجوز للمرأة وللرجل أن يعتكفاً أو أحدهما في مسجد داره *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأتموا كفون في المساجد) فهم تعالى ولم يخص *
فإن قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» * قلنا نعم ، بمعنى أنه يجوز الصلاة فيه ، وإلّا فقد جاء النص والاجماع بأن البول والنائط جائز في هذا المسجد ، فصح أنه ليس لما عدا المسجد حكم المسجد ، فصح أن إطاعة في إقامة في غير المسجد ، فصح أن الاعتكاف إلا في مسجد ، وهذا يوجب ما قلنا *
وقد اختلف الناس في هذا *

فقلت طائفة : لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صحيح ، وفي النسخة رقم (١٤) «إلى مسجد تصل في جماعة»

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أحسبه عن سميد بن المسيب قال : لا اعتكاف الا في مسجد النبي ﷺ *

قال ابو محمد : ان لم يكن قول سميد فهو قول قتادة ، لاشك في احدهما *
وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد مكة ومسجد المدينة فقط *

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا جوار الا في مسجد مكة ومسجد المدينة ، قلت له : فمسجد ايليا ؟ قال : لا تجاور الا مسجد مكة ومسجد المدينة . وقد صح عن عطاء أن الجوار هو الاعتكاف *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد مكة أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس *
كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن واصل الأحمد عن ابراهيم النخعي قال : جاء حذيفة الى عبد الله بن مسعود فقال له : ألا أعجبك (١) من ناس عكوف بين دارك ودار الأشعري ؟ فقال له عبد الله : فلمهم أصابوا أو أخطأت فقال له حذيفة : ما أبالي ، أفيه اعتكف أو في سوقكم هذه ، إنما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، قال ابراهيم : وكان الذين اعتكفوا فعاب عليهم حذيفة - : في مسجد الكوفة الأكبر *

ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن جهم بن ابى راشد قال سمعت ابا وائل يقول : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قوم عكوف بين دارك ودار ابى موسى ، ألا تنهائم ؟ فقال له عبد الله : فلمهم أصابوا وأخطأت ، وحفظوا ونسيت فقال حذيفة : لا اعتكاف الا في هذه المساجد الثلاثة : مسجد المدينة ، ومسجد مكة ، ومسجد ايليا *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد جامع *

روينا هذا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وهو أول قوله *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مصر جامع *

كما روينا من طريق ابن ابى شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابى اسحاق عن الحارث عن علي قال : لا اعتكاف الا في مصر جامع *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد نبى *

(١) بكسر الجيم المشددة ، يقال : عجبته بالشيء تنجيها فيه على التعجب منه

كاروبنا من طريق ابن الجهم : ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبد الله بن عمر هو القواد يرى ثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنا أبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال : لا اعتكاف الا في مسجد نبي *

وقالت طائفة : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة *

كاروبنا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري، ومعمّر، قال سفیان : عن جابر الجعفي عن سميد بن عبيدة (١) عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، وقال معمّر : عن هشام بن عروة ويحيى بن أبي كثير ورجل، قال هشام : عن أبيه، وقال يحيى، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وقال الرجل : عن الحسن، قالوا كلهم : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة *

وصح عن ابراهيم وسعيد بن جبير وأبي قلابة اباحة الاعتكاف في المساجد التي لا تصل فيها الجمعة، وهو قولنا، لأن كل مسجد يبنى للصلاة فأقامة الصلاة فيه جائزة فهو مسجد جماعة * وقالت طائفة : الاعتكاف جائز في كل مسجد، ويمتلك الرجل في مسجد بيته * رويناه ذلك عن عبد الرزاق عن إسرائيل عن رجل عن الشعبي قال : لا بأس أن يمتلك الرجل في مسجد بيته *

وقال ابراهيم، وأبو حنيفة : تمتك المرأة في مسجد بيتها *

قال ابو محمد : أما من حد مسجد المدينة وحده أو مسجد مكة ومسجد المدينة، أو المساجد الثلاثة أو المسجد الجامع (٢) : فأقول لا دليل على محنتها فلا (٣) معنى لها وهو تخصيص لقول الله تعالى (وأنتم ما كفون في المساجد) *

فان قيل : فأين أنتم عما زويعوه من طريق سميد بن منصور : ناسفان - هو ابن عيينة - عن جامع بن أبي راشد عن شقيق بن سلمة قال : قال حذيفة لبيد الله بن مسعود : قد علمت أن رسول الله ﷺ قال : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » أو قال : « مسجد جماعة » ؟

قلنا : هذا شك من حذيفة أو ممن دونه ، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك ، ولو أنه عليه السلام قال : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة » لحفظه الله تعالى علينا ،

(١) في الأصلين «سميد بن عبيدة» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحرام» بدل «الجامع» وهو خطأ ظاهر (٣) في النسخة رقم (١٦) «ولا» *

ولم يدخل فيه شكاً ، فصحيح يقينا أنه عليه السلام لم يقله قط*
 فان قيل : فقدروا من طريق سيد بن منصور : فاهشيم أنا جوير عن الضحاك
 عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ : « كل مسجد فيه إمام ومؤذن فلا عتكاف فيه
 يصلح (١) » *

قلنا : هذه سؤدة لا يشتغل بها ذو فهم ، جوير هالك ، والضحاك ضعيف ولم
 يدرك حذيفة (٢) *

وأما قول إبراهيم وأبي حنيفة خطأ ، لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ،
 ولا خلاف في جواز بيعة وفي أن يجعل كنيفا*
 وقد صح أن أزواج النبي ﷺ اعتكفن في المسجد ، وهم يعظمون خلاف العاصب ،
 ولا يخالف لمن من الصحابة *

فقال بعضهم : إنما كان ذلك لأنهم كن معه عليه السلام*
 قلنا : كتب من قال هذا واقتضى بنير علم وأثم*
 واحتج أيضا بقول عائشة : لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع النساء
 لهنن المساجد *

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة بطلان التعلق بهذا الخبر ، (٣) وأقرب ذلك بأنه لا يحل
 ترك ما لم يتركه النبي ﷺ ، ولا المنع مما لم يمنع منه عليه السلام :- لظن أنه لو عاش
 لتركه ومنع منه ، وهذا إحداث شريعة في الدين ، وأم المؤمنين القائمة هذا لم ترقط
 منع النساء من المساجد ، فظهر فساد قولهم . وبالله تعالى التوفيق *

٦٣٤ - مسألة - وإذا حاضت المستكفة أقامت في المسجد كما هي تذكرا لله تعالى ،
 وكذلك إذا ولنت ، فانها إن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت*
 لما قد بينا قبل من أن الحائض تدخل المسجد ، ولا يجوز منتهامه (٤) ، إذ لم يأت
 بالتحريم لها منه نص ولا إجماع . وهو قول أبي سليمان *

(١) رواه أيضا الدارقطني (ص ٢٤٧) من طريق أسحق الأزرق عن جوير (٢) الضحاك
 هو ابن مزاحم ، وهو لم يدرك أحدا من الصحابة ، وفي سماعه من ابن عباس خلاف ،
 والراجح أنه لم يسمع منه ، ووافق الدارقطني المؤلف في أنه لم يسمع من حذيفة (٣)
 وقد تقدم ذلك في المسألة ٣٢١ (ج ٣ ص ١٣٢-١٣٦) وفي المسألة ٤٨٥ (ج ٤ ص ٢٠٠-
 ٢٠١) (٤) تقدم في المسألة ٢٦٢ (ج ٢ ص ١٨٤-١٨٧)

روينا من طريق البخاري : ناقتية نا يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فربما وضعت الطست تحتها وهي تعلى » (١) *
٦٣٥ — مسألة — ومن مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه عليه أو استؤجر من

رأس ماله من يقضيه عنه ، لا يد من ذلك *

لقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) *

ولقول رسول الله ﷺ : « لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ » (٢) فدين الله أحق أن يقضى *

ولساروينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس : « أن سمدا بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه ؟ فقال رسول الله ﷺ : أقضه عنها » وهذا عموم لكل نذر طاعة ، فلا يحمل لأحد خلافه . *

وقد ذكرنا في باب هل على المتكف صيام أم لا قبل قضا ابن عباس بقضائه نذر الاعتكاف (٣) *

وروينا من طريق سديد بن منصور : نا أبو الأحوص نا إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين عن أخيها بعد ما مات *

وقال الحسن بن حي : من مات وعليه اعتكاف اعتكف عنه عليه *

وقال الأوزاعي : يتكف عنه عليه إذا لم يجد ما يطعم (٤) قال : ومن نذر صلاة فأت صلاحا عنه عليه *

قال اسحاق بن راهويه : يتكف عنه وعليه ويصلي عنه وعليه إذا نذر صلاة أو اعتكافا ثم مات قبل أن يقضى ذلك *

وقال سفيان الثوري : الا طعام عنه أحب الى من أن يتكف عنه *

(١) في النسخة رقم (٢١) « وتصل » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٣ ص ١٠٧)
(٢) « قاضيه » بالهاء خطاب للمذكر ، اذا السائل رجل ، كما في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) وفي النسخة رقم (١٦) « قاضية » بالتاء ، وهو تصحيف (٣) تقدم في السألة ٦٢٥ من هذا الجزء (٤) في النسخة رقم (١٦) « واذا لم يجد ما يطعم » وهو كلام لا معنى له هنا *

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يعلم عنه لكل يوم مسكين *
 قال أبو محمد : هذا قول ظاهر الفساد ، وما للاطعام مدخل في الاعتكاف *
 وهم يعظمون خلاف الصحاب إذا وافق تقليدهم ، وقد خالفوا ههنا عائشة وابن عباس ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم *
 وقولهم في هذا قول لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ، بل هو مخالف لكل ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة : من نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يصح فلا شيء عليه ، فلو نذر اعتكاف شهر وهو صحيح فلم يمش إثر نذره إلا عشرة أيام ومات فإنه يعلم عنه ثلاثون مسكيناً ، وقد لزمه اعتكاف شهر قال : فإن نذر اعتكافاً لزمه يوم بلا ليلة ، فإن قال على اعتكاف يومين لزمه يومان وممها ليلتان (١) وقال أبو يوسف : إن نذر اعتكاف ليلتين (٢) فليس عليه إلا يومان وليلة واحدة ، كما لو نذر اعتكاف يومين ولا فرق *

فهل في التخليط أكثر من هذا ؟ ونسأل الله العافية *

٦٣٦ - مسألة - ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعاً - : فإنه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس ، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره *

ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليال مساة أو أراد ذلك تطوعاً - : فإنه يدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا تبين له طلوع الفجر *

لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس ، وتامه بطلوع الفجر . ومبدأ اليوم بطلوع الفجر ، وتامه بغروب الشمس كلها ، وليس على أحد إلما التزم أو مانوى *

فإن نذر اعتكاف شهر أو أرادته تطوعاً - : فبدأ الشهر من أول ليلة منه فيدخل قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج إذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ، سواء رمضان وغيره *

لأن الليلة المستأنفة ليست من ذلك الشهر الذي نذر اعتكافه أو نوى اعتكافه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «الليلتان» وما هنا أحسن (٢) في النسخة رقم (١٦) « إن اعتكف ليلتين » وهو خطأ *

فان نذرا اعتكاف البشر الأواخر من رمضان دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر لأن الشهر قد يكون من تسع وعشرين ليلة ، فلا يصح له اعتكاف العشر الأواخر إلا كما قلنا ، وإلا فاما اعتكاف تسع ليال فقط ، فان كان الشهر ثلاثين علم أنه اعتكاف ليلة زائدة ، وعليه أن يتم اعتكاف الليلة الآخرة ليبنى بندره ، إلا من علم بانتقال القمر ، فيدخل بقدر ما يدري أنه يبنى بندره *

والذي قلنا - من وقت الدخول والخروج - هو قول الشافعي وأبي سليمان *
وروي ثمان طريق البخاري : نا عبد الله بن منير سمع هرون بن اسمعيل ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير سمع بأسلة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا سعيد الخدري قال له : « اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الاوسط من رمضان ، فخر جناص بيعة عشرين » (١) *
وهذا نص قولنا *

ومن طريق البخاري : نا ابراهيم بن حمزة (٢) - هو الزبيدي - حدثني ابن أبي خازم والدرا وردى كلاهما عن يزيد هو ابن عبد الله بن الهاد - عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله ﷺ يحيا ورفي رمضان العشر التي (٣) في وسط الشهر ، فاذا كان حين يمسي من عشر بن ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجعا الى مسكنه ، ورجع من كان يجاور معه » *
وهذا نص قولنا ، إلا أن فيه أنه عليه السلام كان يبق يومه الى أن يمسي ، وهذا يخرج على أحد وجهين : إما أنه تنفل منه عليه السلام ، وإما أنه عليه السلام نوى أن يتكف العشر الليالي بمسرة أيامها *

وهذا حديث رواه مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم ، فوقع في لفظه تخليط وإشكال يقضي رواية عبد المزني بن أبي حازم وعبد المزني بن محمد الدراودي إلا أنه موافق لهما في المعنى *

وهو أننا رويناهذا الخبر نفسه عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري :

(١) هو في البخاري (ج ٣ ص ١٠٦ - ١٠٧) (٢) هو بالحاء والزاى ، وفي النسخة رقم (١٩)

« حمزة » وهو تصحيف (٣) في الأصلين « القدي » وما هنا هو ما في البخاري (ج ٣ ص ١٠١) والحديث اختصره المؤلف *

«إن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأوسط (١) من رمضان ، فاعتكف عاماً (٢) حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها (٣) من اعتكافه - قال : من كان (٤) اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، فقد رأيت (٥) هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين من صبيحتها ، فالتسوها في العشر الأواخر ، والتسوها في كل وتر ، فطرت السماء (٦) تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش ، فبصرت (٧) عيناى رسول الله ﷺ على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين *

قال أبو محمد : من الحال الممتنع أن يكون عليه السلام يقول هذا القول بعد انقضاء ليلة إحدى وعشرين ، وينذر بسجوده في ماء وطين فيما يستأنف ، ويكون ذلك ليلة إحدى وعشرين التي مضت ، فصح ان معنى قول الراوى : «حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين» أراد استقبال ليلة إحدى وعشرين ، وهذا يتفق رواية يحيى بن أبي كثير مع رواية محمد بن ابراهيم ، كلاهما عن أبي سلمة ورواية الدراودى وابن أبي حازم ومالك ، كلهم عن يزيد ابن عبد الله بن الحارث عن محمد بن ابراهيم التميمي *

ورويانا من طريق البخارى : نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد نا يحيى - هو ابن سعيد الأنصارى - عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : «كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، فكنت أضرب له خباء فيصلى الصبح ثم يدخله » *

قال أبو محمد : هذا تطوع منه عليه السلام ، وليس أمراً منه ومن زاد في البر زاد خيراً * ويستحب للمعتكف والمعتكفة أن يكون لكل أحد خباء في ضمن المسجد ، ائتماء بالنبي ﷺ ، وليس ذلك واجباً والله تعالى التوفيق *

(تم كتاب الاعتكاف وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين)

(١) في الموطأ (ص ٩٨) «العشر الأوسط» وفي البخارى (ج ٣ ص ١٠٣) من طريق مالك «يعتكف في العشر الأوسط» (٢) قوله «عاماً» محذوف من الأصلين ، وزدناه من الموطأ والبخارى (٣) هذا ما في البخارى ، وفي الموطأ «يخرج فيها من صبيحتها» (٤) في الأصلين بخلف «كان» وهو خطأ (٥) هكذا في النسخة رقم (١٦) والموطأ ، وفي النسخة رقم (١٤) والبخارى «أريت» (٦) في النسخة رقم (١٦) «فطرت السماء» وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) «فطرت» وهو خطأ ، وما هنا هو الموافق للبخارى ، وفي الموطأ «فأبصرت» .

كتاب الزكاة

٦٣٧ - مسألة - الزكاة فرض كالصلاة ، هذا اجماع متيقن *

وقال الله تعالى : (فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلنا عنهم) فلم يسح الله تعالى سبيل أحد حتى يؤمن بالله تعالى ويثوب عن الكفر ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمى (١) ثنا عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله» (٢) *

قال أبو محمد : وبين الله تعالى على لسان رسوله ﷺ مقدار الزكاة ، ومن أي الأموال تؤخذ ؟ ، وفي أي وقت تؤخذ ، ومن يأخذها ؟ ، وأين توضع ؟ *

٦٣٨ - مسألة - والزكاة فرض على الرجال والنساء الأحرار منهم والحرار والمبيد ، والاماء ، والكبار ، والصغار ، والمثقل ، والمجانين من المسلمين . ولا تؤخذ من كافر * قال الله عز وجل : (واقیموا الصلاة وآتوا الزكاة) فهذا خطاب منه تعالى لكل بالغ عاقل ، من حر ، أو عبد ، ذكر ، أو أنثى ، لانهم كلهم من الذين آمنوا *

وقال تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) فهذا عموم لكل صغير وكبير ، وعاقل وجنون ، وحر وعبد ، لأنهم كلهم محتاجون الى طهارة الله تعالى لهم وتزكيته إياهم ، وكلهم من الذين آمنوا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله المحدث ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) بكسر الهمزة الأولى وفتح الثانية وبينهما سين مهملة ساكنة ، نسبة الى المسامعة ، وهي محلة بالبصرة نزلها بنو مسمع بن شهاب بن عمرو بن عباد بن ربيعة ، و «مسمع» بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ، والنسبة اليه بكسر الأولى وفتح الثانية ، قال السمعاني في الانساب «هكذا سمعنا مشايخنا يقولون» (٢) هرف صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣) *

ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي (١) عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ يبت معاذاً إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٢) عليهم خمس صلوات في يوم وليلة (٣) ، فان هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٤) عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم » (٥) *

فهذا عموم لكل غنى من المسلمين ، وهذا يدخل فيه الصغير والكبير ، والمجنون ، والعبد ، والأمة ، إذا كانوا أغنياء *

وقد اختلف الناس في هذا *

فأما أبو حنيفة والشافعي فقالا : زكاة مال العبد على سيده ، لأن مال العبد لسيده ولا يملكه العبد *

قال أبو محمد : أما هذان فقد وافقا أهل الحق في وجوب الزكاة في مال العبد ، وإنما الخلاف بيننا وبينهم في هل يملك العبد ماله أم لا ؟ وليس هذا مكان الكلام في هذه المسألة ، وحسبنا أنهما متفقان معنا في أن الزكاة واجبة في مال العبد *

وقال مالك : لا تجب الزكاة في مال العبد ، لاعليه ولا على سيده *

وهذا قول فاسد جدا ، بخلافه القرآن والسنة ، وما نعلم لهم حجة أصلا ، إلا أن بعضهم قال : العبد ليس بتمام الملك ، فقلنا : أما تام الملك فكلام لا يعقل ! *

لكن مال العبد لا يخلو من أحد أوجه ثلاثة لأربع لها *

إما أن يكون للعبد ، وهذا قولنا ، وإذا كان له فهو مال كله ، وهو مسلم ، فزكاة عليه كسائر المسلمين ولا فرق : *

وإما أن يكون لسيده كما قال أبو حنيفة والشافعي ، فيزكيه سيده ، لأنه مسلم ، وكذلك ان كان لهما معا *

وإما أن يكون للعبد ولا للسيد ، فان كان ذلك فهو حرام على العبد وعلى السيد ،

(١) بفتح الصاد المهملة واسكان الياء ، وفي النسخة رقم (١٦) بالضاد المعجمة وهو تصحيف
(٢) في البخاري (ج ١ ص ٢١٥) « قد افترض » (٣) كذا في الأصلين ، وفي البخاري « وفي كل يوم وليلة » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فرض » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) كذا في الأصلين ، وفي البخاري « وترد على فقرائهم » *

و ينبغي أن يأخذه الامام، فيضمه حيث يضع كل مال لا يعرف له رب وهذا لا يقولون به ، لاسما مع تناقضهم في إباحتهم للمبدأن يتسرى بأذن سيده ، فلو أنه عندهم مالك لاله لاحتل له وطه فرج لا يملكه أصلا ، ولكان زانيا ، قال الله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتنى وراء ذلك فأُولئِكَ هم المادون) فلو لم يكن المبدع مالك يمينه لكان عاديا إذا تسرى، وهم يرون الزكاة على السفية والمجنون ، ولا ينفذ أمرها في أموالهما، فالفرق بين هذا وبين مال المبد ؟ *

وموه بعضهم بأنه صح الاجماع على أنه لازكاة في مال المكاتب *

فقلنا : هذا الباطل ، وماروى إسقاط الزكاة عن مال المكاتب إلا عن أقل من عشرة من بين صاحب وتابع ، وقد صح عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم : أن المكاتب عبد سابق عليه درهم ، وصح إيجاب الزكاة في مال المبدع بمضى الصحابة ، فالزكاة على هذا القول واجبة في مال المكاتب *

وهذا مكان تناقض فيه أبو حنيفة والشافعي ، فقالا : لازكاة في مال المكاتب *

واحتجوا بأنه لم يستقر عليه ملك بمده *

قال أبو محمد : وهذا باطل ، لأنهما يجمان مع سائر المسلمين على أنه لا يحمل لأحد أن يأخذ من مال المكاتب قلسا بغير إذنه أو بغير حق واجب ، وأن ماله يده يتصرف فيه بالمروق ، من نفقة على نفسه وكسوة وبيع وإتياع ، تصرف ذي الملك في ملكه ، فلو أنه ماله وملكه ماحل له شيء من هذا كله فيه *

وهم كثيرا يمارضون السنن بأنها خلاف الأصول اكتولهم في حديث المصراة، وحديث العتق في السنة الأعياد بالقرعة ، وحديث الثمين مع الشاهد ، وغير ذلك ، فليت شعري ؟ في أى الأصول وجدوا مالا يحكموا به لانسان ممنوعا منه كل أحد سواء مطلقة عليه يده في بيع وإتياع ونفقة وكسوة وسكنى - : وهو ليس له ؟ أم في أى سنة وجدوا هذا ؟ أم في أى القرآن ؟ أم في غير قياس ؟ *

ومن رأى الزكاة في مال المكاتب أبو ثور وغيره *

والعجب أن أباحنيفة والشافعي يجمان على أن المكاتب عبد مابقى عليه درهم ، فمن أين أسقطا الزكاة عن ماله دون مال غيره من المبيد ؟ *

وأيا فمن أين وقع لهم أن يفرقوا بين مال المكاتب ومال المبد ؟ *

ولا يد من أحد أمرين : إما أن يمتق الكاتب ، فإله فزكاته عليه ، وإما أن يرق ، فإله - قبل وبعد - كان عندهما لسيده ، فزكاته على السيد *

وشغب بعضهم بروايات رويت عن عمر بن الخطاب ، وابنه ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم : لازكاة في مال العبد والمكاتب *

قال أبو محمد : أما الحنفيون والشافعيون فقد خالفوا هذه الروايات ، فأروا الزكاة في مال العبد . ومن الباطل أن يكون قول من ذكرنا بمضنة حجة وبعضه خطأ ، فهذا هو التحكم في دين الله تعالى بالباطل ! *

وأما المالكيون فيقال لهم : قد خالف من ذكرنا ما هو أصح من تلك الروايات حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن إبراهيم - هو التستري (١) - ثنا محمد بن سيرين حدثني جابر الحذاء قال : سألت ابن عمر قلت : على المملوك زكاة ؟ قال : أليس مسلماً ؟ قلت : بلى ، قال : فان عليه في كل مائتين خمسة (٢) فازاد في حساب ذلك *

حدثنا يوسف بن عبد الله ثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف ابن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقول : المكاتب عبد مابقي عليه درهم (٣) *

فأزكاة في قول ابن عمر على المكاتب *

وقد صرح عن أبي بكر الصديق أنه قال : لأقَاتان من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال *

قال أبو محمد : وهم مجمعون على أن الصلاة واجبة على العبد والمكاتب ، والنص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن على ما أوجبهما النص *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي ابن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أنه قال في مال العبد ، قال : يزيكه العبد *

(١) نسبة إلى «تستر» بلد ، يضم التاء الأولى وفتح الثانية وينهما سين مهملة ساكنة (٢) في نسخة «خمس» دراهم (٣) هو في الموطأ ص ٢٣١ بلفظ «المكاتب عبد مابقي عليه من كتابته شيء» *

وبه الى حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - عن عطاء بن أبي رباح : انه قال في زكاة مال العبد ، قال يزكيه المالك *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الديلمي ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن حبيب : أن طائوساً كان يقول : في مال العبد زكاة *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس الرازي ثنا يحيى ابن غنم ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة عن عبد الله بن طائوس عن أبيه قال : في مال العبد زكاة *

وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا غندر عن عثمان بن غياث عن هكرمة : أنه سئل عن العبد هل عليه زكاة ؟ قال : هل عليه صلاة ؟ *

وقد روي نحوه هذا عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن أبي ذئب . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : وكل قصة خالفوا فيها عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله ، كقولهما جميعاً في صدقة الفطر : مدان من قح أو صاع من شعير ، وغير ذلك كثير *

وأما مال الصغير والمجنون فإن مالكا والشافعي قالوا بقولنا ، وهو قول عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأم المؤمنين عائشة وجابر وابن مسعود وعطاء وغيره *

وقال أبو حنيفة : لا زكاة في أموالهما من الناض (١) والمالشية خاصة ، والزكاة واجبة في ثمارها وزروعها *

ولان لم أحداً تقدمه الى هذا التقسيم *

وقال الحسن البصري وابن شبرمة : لا زكاة في ذهبه ونفضته خاصة وأما الثمار والزروع والمواشي ففيها الزكاة *

وأما إبراهيم النخعي وشريح فقالا : لا زكاة في ماله جملة *

قال أبو محمد : وقول أبي حنيفة اسقط كلام وأغته ؟ ليت شرى ؟ ما لفرق بين زكاة الزرع والثمار وبين زكاة الماشية والذهب والفضة ؟ فلأن ما كسا عكس قولهم ، فأوجب الزكاة في ذهابهما ونفضتهما وماشيتهما ، واسقطها عن زرعهما وثمرتهما ، أكان يكون بين

(١) الأسمى : « اسم الدراهم والدنانير عن أهل الحجاز الناض والنض ، وانما يسمونه ناضاً اذا تحول عينا بهما كان متاعاً ، لأنه يقال : ماض يدي منه شيء » نقله في اللسان

التحكيكين فرق في الفساد ١٩ *

قال أبو محمد : إن موه بموه منهم بأنه لا صلاة عليهما *
 قيل له : قد تسقط الزكاة عن لامل له ولا تسقط عنه الصلاة ، وإنما تجب الصلاة
 والزكاة على العاقل البالغ ذى المال الذى فيه الزكاة ، فان سقط المال سقطت الزكاة ، ولم
 تسقط الصلاة وان سقط العقل ، أو البالوغ سقطت الصلاة ولم تسقط الزكاة ، لأنه لا يسقط
 فرض أوجبه الله تعالى أو رسوله ﷺ إلا حيث أسقطه الله تعالى أو رسوله ﷺ ، ولا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر بالزأى الفاسد بلا نص قرآن ولا سنة (١) *
 وأيضاً فإن أسقطوا الزكاة عن مال الصنبر والمجنون لسقوط الصلاة عنهما ولأنهما
 لا يحتجان الى طهارة فليسقطاها بهذه الملة نفسها عن زرعهما وثمارهما ولا فرق ، وليسقطا
 أيضاً عنهما زكاة الفطر بهذه الحجة *

فان قالوا : النص جاء بزكاة الفطر على الصنبر *
 قلنا : والنص جاء بها على البعد ، فأسقطتموها عن رقيق التجارة بأرائكم ، وهذا
 مما تركوا فيه القياس ، إذ لم يقيسوا زكاة الماشية والناس على زكاة الزرع والفطر ،
 أو فليوجبوا على المكاتب ، لوجوب الصلاة عليه ولا فرق *
 وقد قال بعضهم : زكاة الزرع والثمرة حق واجب فى الأرض ، يجب بأول خروجهما *
 قال أبو محمد : وقد كذب هذا القائل ، ولا فرق بين وجوب حق الله تعالى فى الزكاة
 فى الذهب والفضة والمواشى من حين اكتسابها الى تمام الحول - : وبين وجوبه فى
 الزرع والثمار من حين ظهورها الى حلول وقت الزكاة فيها ، والزكاة ساقطة بمخروج
 كل ذلك عن يد مالكه قبل الحول وقبل حلول وقت الزكاة فى الزرع والثمار . وإنما

(١) نعم لا يسقط فرض أوجبه الله أو رسوله إلا حيث أسقطه الله أو رسوله ، ونعم لا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر ، ولكن اذا كانت الزكاة تجب على العاقل البالغ ذى المال فانها
 تسقط حيث سقط واحد من هذه الشروط - شروط الوجوب - إن صح جعلها شرطاً
 لوجوبها ، والظاهر ان المؤلف أساء العبارة إذ أوجب أنها شرط للوجوب ، وكان الأصح
 ان الزكاة تجب فى المال كما تجب الدية وكما يجب الموض وكما يجب الثمن مثلاً ، وان ولى الصبي
 أو المجنون مكلف باخراجها من مال محجوره ، وان ولى الأصغر يجب عليه استيفائها من المال ،
 وهذا هو التحقيق ، وهو الذى لجأ اليه المؤلف اخيراً فإني ، وان حاوروا وادوا رضى التعبير .

الحق على صاحب الأرض، لا على الأرض، ولا شريعة على أرض أصلاً، إنما هي على صاحب الأرض، قال الله تعالى: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾ فظهر كذب هذا القائل وفساد قوله. وأيضاً: فلو كانت الزكاة على الأرض لا على صاحب الأرض لوجب أخذها في مال

الكافر من زرعه وثماره، فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق.

ولا خلاف في وجوب الزكاة على النساء كهي على الرجال.

وهم مقرون بأنها قد تكون أرضون كثيرة لاحق فيها من زكاة ولا من خراج، كأرض مسلم جعلها قصباً وهي ثفل المال الكثير، أو تركها لم يجعل فيها شيئاً، وكأرض ذمي صالح على جزية رأسه فقط.

وقد قال سفيان الثوري والحسن البصري وأشباه والشافعي إن الخراجي الكافر إذا ابتاع أرض عشر من مسلم فلا خراج فيها ولا عشر.

وقد صرح أن اليهود والنصارى والمجوس والحجاز واليمن والبحرين كانت لهم أرضون في حياة النبي ﷺ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لم يجعل عليه السلام فيها عشراً ولا خراجاً.

فإن ذكرنا قول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر «الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق».

قلنا: فأسقطوا عنهما بهذه الحجة زكاة الزرع والثمار، وأروش الخنايا، التي هي ساقطة بها بلا شك، وليس في سقوط القلم سقوط حقوق الأموال. وإنما فيه سقوط الملامة، وسقوط فرائض الأبدان فقط. وبالله تعالى التوفيق.

فإن قالوا: لانية لمجنون ولالمن لم يبلغ، والفرائض لا تجزى إلا بنية.

قلنا: نعم، وإنما أمر بأخذها الإمام والمسلمون، بقوله تعالى: (خمنن أم أولهم صدقة) فإذا أخذها من امر بأخذها بنية أنها الصدقة أجزأت عن الثائب والمنى عليه والمجنون والصغير ومن لانية له.

والجواب أن المحفوظ عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إيجاب (١) الزكاة في مال اليتيم.

روينا من طريق أحمد بن حنبل: ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن عبد الرحمن بن

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وأيوب السخيتاني ويحيى بن سعيد الانصارى أنهم كلهم سمعوا القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يقول : كانت عائشة تزكى أموالنا ونحن أيتام في حجرها ، زاد يحيى : وإنه ليتجر بها في البحر *

ومن طريق أحمد بن حنبل : ثنا وكيع ثنا القاسم بن الفضل - هو الحداني (١) عن معاوية بن قرة عن الحكم بن أبي العاصي الثقفي قال قال لي عمر بن الخطاب : ان عندى مال يتيم قد كادت الصدقة ان تأتى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق ومحمد بن بكر قال : اخبرنا ابن جريج اخبرنى أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل يلى مال اليتيم ، قال : يعطى زكاته *
ومن طريق سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن عبيد الله بن ابي رافع قال : باع على بن ابي طالب ارضاً لنا بثمانين ألفاً ، وكنا يتامى في حجره ، فلما قبضنا أموالنا قمصت ، فقال : إني كنت اذكيه *

وعن ابن مسعود قال : أحص ما في مال اليتيم من زكاة ، فاذا بلغ ، فان آنست منه رشداً فأخبره ، فان شاء زكى وان شاء ترك *

وهو قول عطاء وجابر بن زيد وطاوس ومجاهد والزهري وغيرهم ، ومانع لمن ذكرنا مخالفاً من الصحابة ، الا رواية ضعيفة عن ابن عباس ، فيها ابن لهيعة *
وقد حدثنا حمام عن ابن مفرج عن ابن الاعرابى عن الدبرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال يوسف بن ماهك قال رسول الله ﷺ : « ايتنوا في مال اليتيم لا تأكله الزكاة » (٢) *

والخفيفون يقولون : الرسل كالسند ، وقد خالفوا هذا الرسل وجههم والصحابة رضى الله عنهم *

٦٣٩ - مسألة - ولا يجوز أخذ الزكاة من كافر *

قال أبو محمد : هى واجبة عليه ، وهو مذنب على متنها ، إلا أنها لا تجزى عنه إلا ان

(١) بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين ، نسبة الى حدان بن شمس - بضم الشين المعجمة واسكان الميم - ابن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان . ولم يكن القاسم بن الفضل من بنى حدان بل هو أزدى ، وإنما كان نازلاً بجنب بنى حدان فنسب اليهم ، وكنيته أبو النيرة (٢) ورواه الشافعى من طريق ابن جريج عن يوسف نحوه مرسل . أيضاً انظر التلخيص (ص ١٧٦)

يسلم ، وكذلك الصلاة ولا تفرق ، فإذا أسلم فقد تفعل عز وجل باسقاط ما سلف عنه من كل ذلك ، قال الله تعالى : (الأسحاب الذين في جنات يساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر؟ قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نعلم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين) وقال عز وجل : (وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) وقال تعالى : (قل : للذين كفروا ان يشهووا ينفر لهم ما قد سلف) *
قال أبو محمد : ولا خلاف في كل هذا ، الا في وجوب الشرائع على الكفار ، فان طائفة عتدت عن القرآن والسنة ، خالفوا في ذلك *

٦٤٠ — مسألة — ولا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط وهي :

الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والابل والبقر والغنم ضأنها وما عزاها فقط *
قال أبو محمد : لا خلاف بين أحد من أهل الاسلام في وجوب الزكاة في هذه الأنواع ، وفيها جادات السنة ، على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، واختفوا في اشياء ما عداها *
٦٤١ — مسألة — ولا زكاة في شيء من الثمار ، ولا من الزرع ، ولا في شيء من المادن ، غير ما ذكرنا ، ولا في الخليل ، ولا في الرقيق ، ولا في العسل ، ولا في عروض التجارة ، لا على مدير (١) ولا غيره *

قال أبو محمد : اختلف السلف في كثير مما ذكرنا ، فأوجب بعضهم الزكاة فيها ، ولم يوجبها بعضهم (٢) ، واتفقوا في أصناف سوى هذه أنه لا زكاة فيها *
فما اتفقوا على أنه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للفتنة للتجارة ، من جواهر ، وياقوت ، ووطاء ، وغطاء ، وثياب ، وآنية نحاس أو حديد أو رصاص أو قدير ، وسلاح . وخشب ، ودور (٣) وضباع ، وبنال ، وصوف ، وحرير وغير ذلك كله لا نحاش شيئا *
وقالت طائفة : كل ما عمل منه خبز أو عصيدة فيه الزكاة ، وما لم يؤكل الا تفكه فلا زكاة فيه ، وهو قول الشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ولا على مدير» والسياق يأتي زيادة الواو . وبمashية النسخة رقم (١٤) ما نصه : «المدير الذي يدير النصاب قبل حلول الحول» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فأوجب بعضهم الزكاة فيها لم يوجبها بعضهم» (٣) في النسخة رقم (١٤) «ودور» بدل الدور ، وما هنا أحسن ، فالدور أنسب لذكرها مع الضباع .

وقال مالك : الزكاة واجبة في القمح والشعير والسلت (١) ، وهي كلها صنف واحد ، قال : وفي الطلس (٢) ، وهو صنف منفرد ، وقال مرة أخرى : انه يضم الى القمح والشعير والسلت ، قال : وفي الدخن ، وهو صنف منفرد ، وفي السمسم ، والأرز ، والذرة ، وكل صنف منها منفرد لا يضم الى غيره ، وفي الفول ، والحمص (٣) واللؤلؤ والصدس والجلبان (٤) والبسيل (٥) والترمس وسائر القطئية (٦) ، وكل ما ذكرنا فهو صنف واحد يضم بعضه الى بعض في الزكاة *

قال : وأما في البوع فكل صنف منها على حياله ، إلا الحمص واللؤلؤ يافانها صنف واحد * ومرة رأى الزكاة في حب المصفر ، ومرة لم يرها فيه ، وأوجب الزكاة في زيت الفجل (٧) ، ولم ير الزكاة في زريعة الكتان (٨) ولا في زيتها . ولا في الكتان ولا في الكرستنة (٩) ، ولا في الخضر كلها (١٠) ، ولا في اللفت *

ورأى الزكاة في الزيت وفي زيت الزيتون لافيه ، ولم يرها في شيء من الثمار ، لافين ولا بلوط ولا قسطل ولا رمان ولا جوز الهند ولا جوز ، ولا لوز ، ولا غير ذلك أصلاً *

(١) سياتى الكلام عليه بمد قليل (٢) بالمين المهمة واللام المفتوحين وبهداسين مهمة : هو نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام منه حبتان يكون بناحية اليمن وهو طعام أهل صنعاء ، وقال ابن الأعرابي : العدس يقال له الطلس . قاله في اللسان . (٣) بكسر الحاء المهمة وتشديد الميم المفتوحة وكسرها أضاف فيه لفتان (٤) يضم الجيم وضم اللام وتشديد الباء الواحدة ، وباسكان اللام وتخفيف الباء ، وهو حب أغبر أكدر على لون الماش إلا أنه أشد كدرة منه وأعظم جرماً ، وهو يطبخ . قاله في اللسان ووصفه داود في التذكرة وصفا مفصلاً (٥) هكذا في الأصلين ، والذي في اللسان أن البسيلة الترمس . (٦) بكسر القاف واسكان العاء المهمة وتخفيف الباء المثناة ، ويجوز تشديدها ، وضم القاف مع تشديد الباء فقط ، هي واحدة القطاني ، وهي الحبوب التي تدخر كالحصص والعدس والترمس والأرز وغيرها وهي ما كان سوى الحنطة والشعير والزيتون والتمر (٧) يضم الفاء والجيم وباسكان الجيم أيضاً (٨) الزريعة الشيء المزروع فالمراد نفس نبات الكتان لا يزوره (٩) بكسر الكاف واسكان الراء وكسر السين المهمة وفتحها مع تشديد النون المفتوحة : نبات له حب في غلف تملفه الدواب ، وصفته مفصلة عند داود (١٠) في النسخة رقم (١٤) تقديم وتأخير في هذه الأصناف وزيادة «ولا في القطن»

وقال أبو حنيفة : الزكاة في كل ما أنبتت الأرض من حبوب أو ثمار أو نوار (١) لانحاش شيئاً ، حتى الوردة ، والسوسن ، والنرجس وغير ذلك ، حاشاً ثلاثة أشياء فقط ، وهى : الحطب ، والقصب ، والحشيش فلا زكاة فيها ، واختلف قوله في قصب النخلة (٢) ، فرة رأى فيها الزكاة ومرة لم يرها فيها *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا زكاة في الخضر كلها ، ولا في الفواكه ، وأوجب الزكاة في الجوز ، واللوز ، والتين ، وحب الزيتون ، والجوز (٣) والمنوير والفسق والكون والكرويا (٤) والخردل والنباح وحب البسباس (٥) وفي الكتان ، وفي زيمته أيضاً ، وفي حب المصفر وفي نواره ، وفي حب القنب (٦) لافي كتله ، وفي القوه (٧) ، اذا بلغ كل صنف مما ذكرنا خمسة أوسق ، والأفلا ، وأوجب الزكاة في الزعفران وفي القطن والورس * ثم اختلفا *

فقال أبو يوسف : اذا بلغ ما يصاب من احد هذه الثلاثة ما يساوى خمسة أوسق من قح أو شعير أو من ذرة أو من تمر أو من زبيب - احد هذه الخمسة فقط ، لا من شيء غيرها - : فيه الزكاة ، وإن نقص عن قيمة خمسة أوسق من احد ما ذكرنا فلا زكاة فيه * وقال محمد بن الحسن : أن بلغ ما يرفع (٨) من الزعفران خمسة أمان - وهى عشرة أراطال - فيه الزكاة ، وإفلا ، وكذلك الورس ، وإن بلغ القطن خمسة أمان - وهى ثلاثة

(١) بضم النون وتشديد الواو المفتوحة : هو الزهر (٢) بفتح الدال المعجمة وكسر الراء و بعد الياء راء ثانية وهى : ثبات من قصب الطيب الذى يجاء به من الهند يشبه قصب للشباب . قاله فى اللسان (٣) بكسر الجيم وتشديد اللام المفتوحة واسكان الواو وآخره زاي ، وهو : البندق ، وهو عربى حكاها سبيو به . (٤) الكرويا والكرويا ممروقة ، يفتح الراء واسكان الواو وليس بينهما شيء ، وحكاها بعضهم بوزن زكريا مقصوراً (٥) البسباس والبساسة يفتح الباء بقل طيب الريح يشبه طعمه طعم الجزر (٦) يفتح القاف وكسرهما مع تشديد النون المفتوحة : ثبات يفتل من لحائه حباً وخططان (٧) القوه والقوة ، بضم القاف وفتح الواو المشددة وبالحاء أو التاء : عروق دقاق طولاً حمر يصبغ ويداوى بها (٨) يبنى ما تنله الأرض ، يقال : جاء زمن الرفاع - بكسر الراء وفتحها - وهو اكتناز الزرع ورضه بعد الحصاد *

٢ آلاف رطل فلفلية (١) فنيه الزكاة ، وإفلا *
واتفقا على أن حب النصف إن بلغ خمسة أوسق ذكى هو ونواره ، وإن نقص عن ذلك لم يذك له ولا نواره *

واختلفا في الأجاص (٢) والبصل والثوم والخنا ، فرة أو جافها الزكاة ، ومرة أسقطها .
وأسقطا الزكاة عن خيوط القنب وعن حب القطن ، وعن البلوط والقسطل والنبق (٣) والتفاح والكثرى والشمش والهيلج (٤) والبطيخ والقثاء واللفت والتوت والخروب والحرف (٥) والحلبة والشونيز (٦) والكراث *

وقال أبو سليمان داود بن علي وجهور أصحابنا : الزكاة في كل ما أنبت الأرض ، وفي كل ثمرة ، وفي الحشيش وغير ذلك ، لا تحاش شيئا ، قالوا : فما كان من ذلك يحتمل الكيل لم تجب فيه زكاة حتى يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق فصاعداً ، وما كان لا يحتمل ففي قليله وكثيره الزكاة *

وروي أيضاً عن السلف الأول أقوالا *
فروى عن ابن عباس : أنه كان يأخذ الزكاة من الكراث *
وعن ابن عمر : أنه رأى الزكاة في السلت *

وعن مجاهد وحماد بن أبي سليمان وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي بإيجاب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض ، قل أو كثر ، وهو عن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وحماد بن أبي سليمان في غاية الصحة *

(١) بمحاشية النسخة رقم (١٤) في (ص ٢٥٩ منها) - بمدني ف وثلاثين صفحة عند الكلام على تفسير المد - مانصه : « الرطل الفلفلى هو الرطل البندادى ، قال أبو عبيد : وزنه عندهم ثمانية وعشرون درهما ومائة درهم كيلا » (٢) بكسر الهمزة وتشديد الجيم ، ويفهم من كلام داود أنه فاكهة من أنواعها الخوخ والبرقوق وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٩) « والتين » وهو خطأ (٤) يفتح الماء ، وكسر اللامين بينهما ياء ، ويقال إهليلج وإهليلجة بزيادة همزة مكسورة في أولهما وفتح اللام الثانية فيهما ولا يميوز كسرهما فيهما ، قال في اللسان « عقير من الأدوية معروف وهو مربب » ولم يفسره داود بأكثر من هذا (٥) بضم الحاء - الهملة وأسكان الزاء ، هو حب الرشاد (٦) بضم الشين وكسر النون ، ويقال « الشينيز » بكسر الشين ، وهو الحبة السوداء *

رواه عن عمر بن عبد العزيز ميمر عن سالك بن الفضل عنه *
 ورواه عن ابراهيم وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عنه ، وأنه قال : في عشر
 مستجات بقل دستجة (١) *
 ورواه عن حماد بن ابى سليمان شعبة *
 وروينا عن الزهري وعمر بن عبد العزيز بإيجاب الزكاة في الثمار عموماً ، دون تخصيص
 بعضها من بعض *

وعن الزهري بإيجاب الزكاة في التوابل والزعفران عشر ما يصاب منها *
 وعن ابى يردة بن ابى موسى بإيجاب الزكاة في البقول *
 قال أبو محمد : أما ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه من إيجاب الزكاة في السلت فإنه قدرانه
 نوع من القمح وليس كذلك ، وإن كان القمح يستحيل في بعض الأرضين سلتاً ، فإن اسمها (٢)
 عند العرب مختلف ، ووجدناها في المشاهدة مختلف ، فها صنفان بلا شك (٣) وقد يستحيل المصير
 خيراً ويستحيل الخمر خلاوي أصناف مختلفة باختلاف ، ولما يأت قطيرها من نص ولا من اجماع
 ولا من معقول على أن ما استحال إلى شيء آخر فما نوع واحد ، ولكن إذا اختلف الأسماء لم يميز
 أن يوقع حكم ورد في اسم صنف ما على ما يقع عليه ذلك الاسم ، لقول الله تعالى : (ومن
 يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) ولو كان ذلك لوجب أن يوقع على غير السارق حكم السارق ،
 وعلى غير النعم حكم النعم !! وهكذا (٤) في كل شيء (٥) *
 وروينا في ذلك أولاً لا يصح ، من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط ، عن حمارة بن غزبة
 وهو ضعيف (٦) ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم : «إن هذا كتاب رسول الله

(١) بفتح الدال واسكان السين المهملتين وفتح التاء والجيم ، وهي الحزمة ، فارسي
 معرب (٢) في الاصلين «اسمها» وهو خطأ ظاهر (٣) السلت يضم السين المهملة واسكان
 اللام - نوع من الشعير لا قشر له يكون بالنور والحجاز يتبردون يسويقه في الصيف ،
 هكذا في اللسان ، ورجحه على قول من زعم أنه نوع من الحنطة ، وكذلك قال داود : أنه
 نوع من الشعير وأنه بنبت بالعراق واليمن ويتزع من قشره كالحنطة وأنه أجود ما يؤكل
 مطبوخاً باللبن ويسمن تسميناً عظيماً (٤) في النسخة رقم (١٤) «وهذا» (٥) هذه مناقلة
 غريبة (٦) غزبة بفتح النون المعجمة وكسر الزاي وتشديد الياء المفتوحة ، وعمارة هذا تابعي
 ثقة ، قال الذهبي في الميزان «ما علمت أحداً ضعفه سوى ابن حزم»

عليه السلام لمعرو بن حزم : في النخل ، والزرع قحبه وسلته وشعبيره فيها سقى من ذلك بالرشاء (١)
نصف المشر ، وذكر الحديث (٢) *

وهذه صحيفة لاتسند ، وقد خالف خصومنا أكثر ما في هذه الصحيفة *
وأما قول الشافعي فانه حد حدا فاسداً لا يرهان على صحته ، لامن قرآن ولامن سنة
ولامن إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ، وما نعلم أحداً قاله قبله ، وما كان هكذا
فهو ساقط لا يميل القول به *

والعجب انه قاس على البر والشمر كل ما يميل منه خبز أو عصيدة ، ولم يقس على
التمر والذبيب كل ما يتقوت من الثمار ، فان البلوط والتين والقسطل وجوز الهند أقوى
وأشهر في القوت من الذبيب بلا شك فاعلمنا بلداً يكون قوت أهله الذبيب صرفاً ونعلم
بلاداً ليس قوتها إلا القسطل وجوز الهند والتين صرفاً ، وكذلك البلوط ، وقد يميل
منه الخبز والمميدة ، فظهر فساد هذا القول *

وأما قول مالك فأشد وأبين في الفساد ، لانه إن كانت علته التقوت ، فان القسطل
والبلوط والتين وجوز الهند والفت بلا شك أقوى في التقوت من الزيت ومن الزيتون
ومن الحمص ومن اللبس ومن اللوباء *

والعجب كله إيجابه الزكاة في زيت الفجل ، وهو لا يؤكل ، وانما هو للوقيد (٣) خاصة
ولا يعرف إلا بأرض مصر فقط . وأخبرني ثقة في نقله وتميزه أن السمي بمصر فجلا

(١) الرشاء بكسر الراء وبالمدجل الدور . والمراد هنا ما سقى بألة من آلات السقى
(٢) كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم سبق أن ذكرنا في المسألة (١١٦)
(ج) ٨١ و ٨٢ أنه كتب صحيح وذكرنا أسناده من المستدرک للحاكم ، وهذه القطعة
التي هنا ليست في المستدرک بهذا اللفظ ، ولكن فيه : «وما كتب الله على المؤمنين من المشر
في المقار ما سقت السماء أو كان سحاً أو يملا فقيه المشرا إذا بلغت خمسة أوسق ، وما سقى
بالرشاء والدالية فقيه نصف المشرا إذا بلغ خمسة أوسق» وقد ورد هذا المعنى بأساند صحيح
جدا عند الدارقطني (ص ٢١٥) من طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن
ابن عمر : « كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن » الخ وأرجو أن أوفق إلى جمع كل
أسانيد هذا الأمر الجليل وكل ألفاظه وأحقها تحقيقاً شافياً باذن الله . (٣) الوقيد بالياء
أحد مصادر «وقد» *

يعمل منه الزيت الذي رأى مالك فيه الزكاة - : هو النبات المسمى عندنا بالأندلس «البشتر» (١) وهو نبات صحراوي لا يفترس أصلاً.

ولم ير الزكاة في زيت زريعة الكتان، ولا في زيت السمسم، وزيت الجوز، وزيت المركان وزيت الزنبوج (٢) وزيت الصرء (٣) وهذه تؤكل ويوقد بها، وهي زيوت خراسان وال عراق وأرض الصامدة وصقلية.

ولا متعلق لقوله في قرآن ولا في سنة صحيحة ولا في رواية سقيمة، ولا من دليل إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس، ولا من عمل أهل المدينة، لأن أكثر ما رأى فيه الزكاة ليس يعرف بالمدينة، وما نعرف هذا القول عن أحد قبله، فظاهر فساد هذا القول جملة. وبالله تعالى التوفيق.

والعجب كل العجب أن مالكا والشافعي فالانصاعتهما : إن قول الله تعالى (وهو الذي أنشأ جنات ممر وشات وغير ممر وشات والنخل والزروع مختلفاً كلاً والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابه كلاً) من ثمرة إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده (إنما أراد به الزكاة الواجبة).

قال أبو محمد : فكيف تكون هذه الآية أنزلها الله تعالى في الزكاة عندها، ثم يسقطان الزكاة عن أكثر ما ذكر الله تعالى فيها باسمه، من الرمان وسائر ما يكون في الجنات؟ وهذا عجب لا نظير له؟

واحتج بعضهم بأنه إنما أوجب الله تعالى الزكاة فيها فيما يحصد. وقيل للمالكين : فمن أين أوجبتم الزكاة في الزيتون وهو عندكم لا يحصد؟ ويقال للشافعيين : من لكم بأن الحصاد لا يطلق على غير الزرع؟ والله تعالى ذكر منازل الكفار فقال: (منها قنم وحصيد) وقال رسول الله ﷺ يوم الفتح: «احصدوا حصدًا» وأما قول أبي يوسف ومحمد فأسقط هذه الأقوال (٤) كلها وأشدّها تناقضاً، لأنهما

(١) ضبطت هذه الكلمة بالقلم في النسخة رقم (١٤) بفتح اللام وكسر الباء الموحدة واسكان الشين المعجمة وفتح التاء الشنة، ولم أصل إلى تحقيقها، ولها كلمة أسبابية مما عرّب بمد فتح الأندلس (٢) المركان والزنبوج لم أعرفهما (٣) بكسر الضاد واسكان الراء وآخره واو، هو من شجر الجبال كالبلوط العظيم، حقق داود أن صنمه هو المعروف بالحصى لبان الجاوى انظر اللسان والتذكرة (٤) في بعض النسخ «فأسقط من هذه الأقوال» وما هنا اصح وأنسب للسياق.

لم يلتزموا التحديد بما يقتضون ، ولا بما يكال ، ولا بما يؤكل ولا بما يبيع ، ولا بما يدخر ، وأتيا بأقوال في غاية الفساد ، فأوجبا الزكاة في الجوز واللوز والجوز والصنوبر ، وأسقطاها عن البلوط والقسطل واللفت وأوجباها في السباس ، وأسقطاها عن الشونيز ، وهما أخوان وأوجباها في بعض الأقوال - في الثوم ، والبصل ، وأسقطاها عن الكراث ، وأوجباها في خيوط الكتان وجهه ، وأوجباها (١) في حب المصفر ونواره ، وأوجباها في خيوط القطن دون حبه ، وأوجباها في حب القنب وأسقطاها عن خيوطه ، وأوجباها في الخردل وأسقطاها عن الحرف ، وأوجباها في المناب ، وأسقطاها عن النبق ، وهما أخوان ، وأوجباها في الرمان ، وأسقطاها عن التفاح والسفرجل وهي (٢) سواء .
فان قيل : الرمان مذكور في الآية . قيل : والزرع مذكور في الآية .
وقد أسقطا الزكاة عن أكثر ما يزرع .

وهذه وسأوس تشبه ما يأتي به المروور (٣) أو ما لها متعلق لامن قرآن ولا من سنة ولا من رواية ضعيفة ، ولا من قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى سديد ، وما نعلم أحدا قال بذلك قبلها ، فسقط هذا القول الفاسد أيضا جملة .
وأما قول أبي حنيفة فلا متعلق له بالقرآن ، ولا بقول رسول الله ﷺ : « فباسقت السماء المشر » لأنه قد أخرج من جملة ذلك القصب والحشيش وورق التمار كلها ، وهذا تخصيص لما احتج به ، بلا برهان من نص ولا من إجماع ، ولا من قياس ولا من رأى له وجه يعقل ، مع خلافه للسنة . أخرج أيضا هذا القول عن الجواز (٤) . والله تعالى التوفيق .
قال أبو محمد : فلم يبق إلا قول أصحابنا وقولنا ، فنظرنا في ذلك ، فوجدنا أصحابنا يحتجون بالآية المذكورة وبالتأنيب عن رسول الله ﷺ من قوله : « فباسقت السماء المشر » ، لاجبة لهم غير هذين النصين ،

فوجدنا الآية لا متعلق لهم بها لوجوده .

أحدها : ان السورة مكية ، والزرع مكية بلا خلاف من أحد من العلماء ، فبطل
ان تكون أنزلت في الزكاة .

(١) في النسخة رقم (١٤) « واختلفا » وهو خطأ ، فقد سبق ان قل المؤلف عنهما إجماعا
في حب المصفر ونواره (٢) في النسخة رقم (١٦) « وهما » وهو خطأ ، اذا المراد ان الرمان
والتفاح والسفرجل سواء (٣) هو الذي غلبت عليه المرة (٤) في النسخة رقم (١٤) « على الجواز »

وقال بعض المخالفين : نعم هي مكية ، إلا هذه الآية وحدها ، فانها مدنية *
قال ابو محمد : هذه دعوى بلا برهان على صحتها ، وتخصيص بلا دليل ، ثم لوصح لل
كانت لهم في ذلك حجة ، لأن قائل هذا القول زعم انها انزلت في شأن ثابت بن قيس
ابن الشماس رضى الله عنه ، إذ جد ثمرته فتصدق منها حتى لم يبق له منها شيء (١) ، فبطل
ان يكون ار يد بها الزكاة *

والثاني : قوله تعالى فيها : (وآتوا حقه يوم حصاده) ولا خلاف بين أحد من الأمة
في ان الزكاة لا يجوز إيتاؤها يوم الحصاد ، لكن في الزرع بمد الحصاد ، هو النورس
والنرو ، والسكيل ، وفي الثمار بمد اليبس والتصفية والسكيل ، فبطل ان يكون ذلك الحق
الأمور به هو الزكاة التي لا يجب إلا بمد ما ذكرنا *

والثالث : قوله تعالى في الآية نفسها : (ولا تسرفوا) ولا سرف في الزكاة ، لأنها محدودة ،
لا يحل ان ينقص منها حبة ولا تزداد أخرى (٢) *
فان قيل : فما هذا الحق المفترض في الآية ؟ *

قلنا : نعم ، هو حق غير الزكاة ، وهو ان يعطى الحاصدين الحصاد ما طابت به نفسه
ولا بد ، لأحد في ذلك ، وهذا ظاهر الآية ، وهو قول طائفة من السلف *
كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق القاضي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث —
هو ابن عبد الملك — عن محمد بن سيرين وعن قافع عن ابن عمر في قوله تعالى : (وآتوا
حقه يوم حصاده) قال : كانوا يعطون من اعتر بهم (٣) شيئاً سوى الصدقة *

وبه الى اسماعيل بن اسحاق قال : ثنا محمد بن أبي بكر — هو الملقب — ثنا يحيى —
هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم التيمي في

(١) هذا رواه الطبري في التفسير (ج ٨ ص ٤٥) عن ابن جريج مرسلاً ، وكذلك
نسبه السيوطي في الدر المنثور (ج ٣ ص ٤٩) إليه وإلى ابن أبي حاتم ، ولا حجة في مثل هذا
(٢) أى على انها من المفروض ، وإلا فالتطوع بالزيادة لا خلاف في جوازه (٣) يقال
« اعتره واعتبر به » اذا أتاه فطلب ممر وفه . وهذا الأثر رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٤١٢
عن حفص وعبد الرحيم عن أشعث بهذا الاسناد . ورواه النحاس في الناسخ والمنسوخ

قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: يعطى نحواً من الضنث *
 ومن طريق جرير عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)
 قال: إذا حصدت وحضرك المساكين طرحت لهم منه، وإذا طيبت طرحت لهم منه،
 وإذا تقيته وأخذت في كيله حثوت لهم منه، وإذا علمت كيله عزلت زكاته، وإذا أخذت
 في جداد النخل (١) طرحت لهم من الثفاريق (٢) والتمر، وإذا أخذت في كيله حثوت
 لهم منه، وإذا علمت كيله عزلت زكاته *
 وعن مجاهد أيضاً: هذا واجب حين يصرم *
 وعن أبي العالية في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: كانوا يعطون شيئاً
 غير الصدقة *

وعن سعيد بن جبير في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: يمر به الضيف
 والمساكين فيعطيه حتى يعلم ما يكون *
 وعن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ)
 قال: بعد الذي يجب عليه من الصدقة، يعطى الضنث (٣) والشيء *
 وعن الريس بن أنس: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: لقاط السبل *
 وعن عطاء في قوله تعالى: (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) قال: شيء يسير سوى الزكاة المفروضة *

(ص ١٣٩) من طريق حفص وفيه «أنا شبيب عن نافع عن ابن عمر» والظاهر أن قوله
 «شبيب» خطأ صوابه «أشعث» وروى الطبري (ج ٨ ص ٤٧) معناه بإسنادين. ووقع في
 الخراج «من اعترام» وقد ظهر لنا الآن أنه خطأ وأن صوابه «من اعتر بهم» كما في الدر المنثور
 أيضاً (ج ٣ ص ٤٩) وكما في بعض الفاظ الطبري عن ابن عمر «يعلم العتر» (١) الجداد
 بفتح الجيم وكسرهما وبالدال الميمتين، كما في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦)
 بالمجمتين وكذلك في كثير من كتب السنة، وهو تصحيف، ولم تذكر هذه الكلمة
 في كتب اللغة إلا في مادة (جدد) وليس لها ذكر في مادة (جذذ) (٢) بالثاء المثناة جمع ثمر وق
 وهو قبح البصرة والتمر، والمراد هنا المناقيد يخرط ماعليها فتبقى عليها التمرة والتمران
 والثلاث يخرطها الخلب فتلقى للمساكين قاله في اللسان، والأثير واه يحيى بن آدم رقم ٤٠٣ *
 والطبري (ج ٨ ص ٤١) ووقع في الأصلين «النفاريق» بالثاء وهو تصحيف (٣) أي الحرمة *

ولا يصح عن ابن عباس أنها نزلت في الزكاة ، لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وهو ساقط ، ومن طريق مقسم ، وهو ضعيف .

ومن ادعى أنه نسخ لم يصدق الا ينص متمم الى رسول الله ﷺ ، وإلا فابحس أحدعن ان يدعى في أي آية شاء وفي أي حديث شاء أنه منسوخ ، ودعوى النسخ إسقاط لطاعة الله تعالى فيها أمر به من ذلك النص ، وهذا لا يجوز الا ينص مسند صحيح .
وأما قول (١) رسول الله ﷺ : « فبا سقت السماء العشر وفي سقي بضع أودالية (٢) نصف العشر » فهو خبر صحيح ، ولم يأت ما يخصه لم يميز خلافه لأحد .
لكن وجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف وأحمد بن محمد الطلنكي ، قال عبد الله :

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والناقد ، وزهير بن حرب ، قالوا كلهم : ثنا وكيع ، وقال الطلنكي : ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الزبار ثنا أحمد بن الوليد المدني ثنا يحيى بن آدم ، ثم اتفق وكيع ويحيى ، كلاهما عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن جبان عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوساق (٣) تمر ولا حب صدقة » قال وكيع في روايته : « من تمر » واتفقا فيما عدا ذلك (٤) .

قال أبو محمد : وهذا إسناد في غاية الصحة ، ففي رسول الله ﷺ الصدقة عن كل ما دون خمسة أوساق (٥) من حب أو تمر .

ولفظه «دون» في اللغة المزية تنفع على معنيين ، وقوعاً مستوياً ، ليس أحدهما أولى من الآخر ، وهما بمعنى : أقل ، وبمعنى : غير ، قال عز وجل : (الاستخذوا من دوني وكلاً) أي من غيري ، وقال عز وجل : (وآخرين من دونهم لآتملوهم) أي من غيرهم ، وحيثما وقعت لفظه «دون» في القرآن فهي بمعنى غير ، فلا يجوز لأحد أن يقتصر بلفظه «دون»

(١) في النسخة رقم (١٤) «فأما» (٢) هي شيء يتخذ من خوص وخشب يستقى به بحمال تشد في رأس جذع طويل . قاله في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٤) «أوسق» وكلاهما جمع صحيح ، وما هنا هو الموافق لسلم (ج ١ ص ٢٦٧) (٤) هو في الخراج ليحيى رقم ٤٤٠ بهذا الاسناد ولكن لفظه : « لا صدقة في حب ولا تمر دون خمسة أوسق » (٥) في النسخة رقم (١٤) «أوسق»

في هذا الخبر على معنى : أقل دون معنى : غير ، ونحن اذا حملنا «دون» هنا على معنى غير دخل فيه أقل ، ونخصيص اللفظ بلا برهان من نص لا يحمل ،
فصح يقينا أنه لا زكاة في غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، ووجبت الزكاة فيما زاد على خمسة أوسق بنص قول (١) رسول الله ﷺ وبالإجماع المتيقن على ذلك ، وكذلك في الأبل والبقر والغنم والذهب والفضة بالإجماع المتيقن والنص أيضا ، وسقطت الزكاة عما عدا ذلك مما اختلف فيه ولا نص فيه ، بنفى النبي ﷺ الزكاة عن كل ما هو غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، (٢) *

ثم وجب ان ننظر ما يقع عليه اسم «حب» في اللثة التي يهاخطبنا رسول الله ﷺ فوجدنا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الثعلبي ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى (٣) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قول الله تعالى : (حبا وعنبا وقضبوا زيتونا ونخللا) قال ابن عباس : الحب البر ، والقضب النصفصة (٤) ، فاقصر ابن عباس - وهو الحبة في اللثة - بالحب على البر *

وذكر أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري اللخوي في كتابه في النبات ، في باب ترجمته «باب الزرع والحرق وأسماء الحب والقطاني وأوصافها» فقال : قال أبو عمرو - هو الشيباني - : جميع يز والنبات يقال لها «الحبة» بكسر الحاء *

قال أبو محمد : كما صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « فينبئون كما تلبت الحبة في حبل السيل » *

قال أبو حنيفة الدينوري في الباب المذكور : وقال الكسائي : واحد الحبة حبة يفتح

(١) في النسخة رقم (١٦) «فل» وهو خطأ (٢) كل هذا تكلف من ابن حزم ولا معنى له ولا دليل عليه . وزعمه ان «دون» في الحديث بمعنى غير زعم ليس صحيحا ، بل سياق ألفاظ الحديث على اختلاف رواياته يدل على ان المراد به «أقل» بل جاء في بعض ألفاظه الموقوفة على الصحابة الذين روه (٣) يفتح العين المهملة وتشديد اليم المكسورة ، نسبة الى «الم» وهو بطن من تميم (٤) بفاء بن مكسورين بينهما صاد مهملة ساكنة وبمد هامصاد مهملة مفتوحة ، وهي الرطبة وقيل الفت ، جمها ففافص يفتح الفاء الاولى .

الحاء ، فأما الحب فليس إلا الحنطة والشعير ، وأحدها حبة ، يفتح الحاء ، وإنما اختلفت في الجمع . ثم ذكر أبو حنيفة بهذا الفصل - إثر كلام ذكره لاني نصر صاحب الأصمعي - :
كلاماً منه : وكذلك غيره من الحبوب كالارز ، والدخن *

قال علي : فهذه ثلاثة جموع : الحب للحنطة والشعير خاصة ، والحبية - بكسر الحاء و زيادة الهاء في آخرها - لكل ما عداها من البزور خاصة ، والحبوب للحنطة والشعير وسائر البزور . والكسائي امام في اللغة وفي الدين والمدالة *

فأذق صبح ان الحب لا يقع الا على الحنطة والشعير في لغة العرب ، وقال رسول الله ﷺ :
نصابي الزكاة عن غيرهما وغير التمر - : فلا زكاة في شيء من النبات غيرهما وغير التمر *
وقد روى من لا يوثق به عن لا يوثق به ولا يدري من هو عن لا يوثق به - : إيجاب الزكاة في الحبوب ، وهو عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن الطحفي (١) عن عبد الرحمن ابن زيد بن اسلم وهو أيضا منقطع *

قال أبو محمد : وقال قوم من السلف بثل هذا ، وزادوا الى هذه الثلاثة الزبيب *
كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أسبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمرو بن عثمان وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله ، قال عمرو :
عن موسى بن طلحة بن عبيد الله : أن ماذا لما قدم الجين لم يأخذ الصدقة إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وقال طلحة بن يحيى : عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه : أنه لم يأخذها إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريح أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر في صدقة الثمار والزروع ، قال : ما كان من نخل أو عنب أو حنطة أو شعير *

وبه إلى أبي عبيد : ثنا يزيد بن هشام (٢) - هو ابن حسان - عن الحسن البصري :

(١) يفتح الطاء المهملة واسكان اللام ، نسبة الى طلحة بن عبيد الله ، والطحفي هذا هو عبد الرحمن بن صالح بن ابراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وهو من اهل الصدوق (٢) في النسخة رقم (١٤) «يزيد بن هشام» الخ وهو خطأ والصواب ما هنا ، فان يزيد هو ابن هرون ، وهو يروي عن هشام بن حسان ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام .

أنه كان لا يرى المشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب *
قال أبو عبيد : وقال يحيى بن سعيد - هو القطلان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك
الجرافي - عن الحسن ومحمد بن سيرين أنهما قالا : الصدقة في تسعة أشياء : الذهب
والورق والابل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب. قال أبو عبيد : وهو قول
ابن أبي ليلى وسفيان الثوري *

حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حيد بن عبد الرحمن عن الحسن - هو ابن حي - عن مطرف -
هو ابن طريف - قال قال لي الحكم بن عتيبة وقد سألته عن الأقطان والسباسم : أفها صدقة ؟
قال : ما حفظنا عن أصحابنا أنهم (١) كانوا يقولون : ليس في شيء من هذا شيء ، إلا في
الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

قال أبو محمد : الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة *
وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله قال
سأل عبد الحميد موسى بن طلحة بن عبيد الله عن الصدقة ؟ فقال موسى : إنما الصدقة في
الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء وعمرو بن
دينار : لا صدقة إلا في نخل أو عنب أو حب *
وقد روي نحو هذا عن علي بن أبي طالب *

قال أبو محمد : وهو قول الحسن بن حي وعبد الله بن المبارك وإني عبيد وغيرهم *
قال أبو محمد : وادعى من ذهب إلى هذا أن إيجاب الزبيب إجماع ، وذكرنا تأراً
ليس منها شيء يصح *

أحدها من طريق موسى بن طلحة : عندنا كتاب معاذ عن النبي ﷺ : أنه إنما
أخذ الصدقة من التمر والزبيب والحنطة والشعير *

قال أبو محمد : هذا منقطع ، لأن موسى بن طلحة لم يدرك ما ذا بقله *

(١) في النسخة رقم (١٤) قال : فباحفظنا عن الصحابة أنهم «الخ» ، ويظهر أن ما هنا
أحسن لقول المؤلف بعد أن الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة ، فكأنه يدل
على تفسير مراده بقوله «إجماعنا»

وآخر من طريق محمد بن ابي ابيلى ، وهو سىء الحفظ ، عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهى صحيفة ، عن النبي ﷺ : « المشر فى التمر والزبيب والحنطة والشعير » *

وخصوصا يخالفون كثيرا من صحيفة عمرو بن شعيب ، ولا يرونه حجة *

وآخر من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ، وعبد الله بن قافع ، وكلاهما فى غاية الضعف ، ومن طريق محمد بن مسلم الطائفى ، وهو فى غاية الضعف ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسى عن أسدين موسى وهو منكر الحديث ، عن نصر بن مرفع وهو أوجه ، وهو ساقط البتة ، كلهم يذكر عن سميد بن المسيب عن عتاب بن أسيد (١) : أنه أمر بخرص العنب ، وسميد لم يولد الا بعد موت عتاب بستين وعتاب لم يولد النبي ﷺ الا مكة ولا زرع بها ولا عنب *

فقط كل ما شربوا به ، ولوصح شئ من هذه الآثار لأخذنا به ، ولما حل لنا خلافة ، كما لا يميل الاخذ فى دين الله تعالى بخير لا يصح *

وأما دعوى الاجماع فباطل *

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى ثمالى بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن شريح قال : تؤخذ الصدقة من الحنطة والشعير والتمر ، وكان لا يرى فى العنب صدقة *

وبه الى ابي عبيد : ثنا هشيم عن الاجلح (٢) عن الشعبي قال الصدقة فى البر والشعير والتمر *

حدثنا محمد بن سميد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخنسى ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا غندر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : ليس فى الخليل زكاة ولا فى الابل العوامل زكاة ، وليس فى الزبيب شئ *

فهو لا مخرج ، والشعير ، والحكم بن عتيبة ، لا يرون فى الزبيب زكاة *

قال أبو محمد : وليس إلا قول من قال بإيجاب الزكاة فى كل ما أنبتته الأرض ، على

(١) كتاب بفتح العين المهملة وتشديد الراء الثناء ، وأسيد بفتح الهيمزة وكسر السين المهملة
(٢) بفتح الهيمزة واسكان الجيم وفتح اللام وآخره حاء مهملة ، وهو ابن عبد الله الكندى
وانظر خراج يحيى بن آدم رقم ٥١٦ و ٥١٧ *

عموم الخبر الثالث : « فإما سقت السماء المشر » أو قولنا ، وهو : لازكاة إلا فبا أو جيبا فيه رسول الله ﷺ باسمه ، على ما صح عنه عليه السلام من أنه قال : « ليس فيادون خمسة أو سقى من حب ولا تمر صدقة » *

وأما من أسقط من ذلك الخبر ما يقتضيه عمومه ، وزاد في هذا الخبر ما ليس فيه : فلم يعلقوا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا برواية ضعيفة ، ولا يقول صاحب لا يخالف له منهم ، ولا بقياس ولا بتعليل مطرد ، بل خالفوا كل ذلك ، لأنهم إن راعوا القوت فقد أسقطوا الزكاة عن كثير من الأقوات ، كاللبن والتسطل واللبن وغير ذلك ، وأوجبوه فيها ليس قوتا ، كالأزيت والجص وغير ذلك مما لا يتقوت إلا لضرورة جماعة ، وإن راعوا الأكل فقد أسقطوها عن كثير مما يؤكل ، وأوجبها بعضهم فيما لا يؤكل ، كزيت الفجل والقطن وغير ذلك ، وإن راعوا ما يوسق فقد أسقطوها عن كثير مما يوسق *

ثم أيضا لو راعوا شيئا من هذه الماني وطردوا أصلهم لكانوا قائلين بلا برهان ، لكن بدعوى فاسدة وظن كاذب ، والله تعالى يقول : (إن الظن لا يغني من الحق شيئا) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » *

فأذم بقى إلا أحد هذين القولين المذكورين فإن قول من أوجب الزكاة في كل ما أنبت الأرض - : حرج شديد ، وشق الأنفس ، وعسر لإطلاق ، والأخذ بذلك الخبر تكليف ما ليس في الوسع ، وممتنع لا يمكن البتة ، لأنه يوجب أن لا يبت في دار أحد أو في قطعة أرض له عشب ولو أنه ورقة واحدة أو زرجسة أو فول أو غصن حرف أو بهارة (١) أو تينة واحدة - : إلا أوجب عليه عشر كل ذلك أو نصف عشره وكذلك ورق الشجر والنبات حتى تن الفول وقصب الكستان ، نعم ، وأصول الشجر نفسها ، لأن كل ذلك مما يسقيه الماء ، وهذا ما لا يمكن البتة. وقد قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وأمتن تعالى علينا إذ أجابنا في دعائنا الذي أمرنا تعالى أن ندعو به فنقول : (د بنا ولا تحمل علينا أصرا كما حملته على الذين من قبلنا ر بنا ولا تحملنا مالا طاعة لنا به) وقال رسول الله ﷺ : « يسر وأولأ تسر وا » *

فإن قيل : يفعل في ذلك ما يميل الشر يكان فيه *

(١) يفتح الباء الموحدة هو نبت طيب الريح يقال له عين البقر ينبت أيام الربيع *

قلنا : هذا لا يجوز ، لأن بيع أحد الشر يمكن من صاحبه مباح ، وتحليله له جائز ، ولا يجوز بيع الصدقة قبل قبضها ، ولا التحليل منها أصلا ، *
فصح يقينا أن ذلك الخطر ليس على عمومه ، فاذ ذلك كذلك فلا ندرى ما يخرج منه إلا بيان نص آخر فصح أن لازكاة إلا في أوجه بيان نص غير ذلك النص ، أو اجماع متيقن ، ولا نص ولا اجماع إلا في البر والشعير والتمر فقط . ومن تمدى هذا فأنما يشرع برأيه ، ويخصص الأثر بظنه الكاذب . وهذا حرام والله تعالى التوفيق - *
(وأما المادان) فإن الأمة مجمعة بخلاف من أحدهما على أن الصفر والحديد والرصاص والقزدير لازكاة في أعيانها ، وإن كثرت ، *

ثم اختلفوا اذا مزج شيء منها في الدنانير والدرهم والحلي *
فقال طائفة : تزكي تلك الله نافي والدراهم بوزنها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأن رسول الله ﷺ أسقط الزكاة نصفها دون خمس أواق من الورق وفيها دون مقدار مائة من الذهب ولم يوجب - بخلاف - زكاة في شيء من أعيان المادان المذكورة فمن أوجب الزكاة في الدنانير والدرهم المزوجة بالنحاس أو الحديد أو الرصاص أو القزدير فقد خالف رسول الله ﷺ في إيجابه الزكاة في أقل من خمس أواق من الرقة (١) والثانية في إيجابه الزكاة في أعيان المادان المذكورة *
وأيا : فانهم تناقضوا اذا أوجبوا الزكاة في الصفر والرصاص والقزدير والحديد اذا مزج شيء منها بفضة أو ذهب وأسقطوا الزكاة عنها اذا كانت صرفا وهذا تحكم لا يميل *
وأيا : فنسألهم عن شيء من هذه المادان - زج بفضة أو ذهب فكان المزوج منها أكثر من الذهب ومن الفضة ؟ ثم لا يزال نزيدهم الى أن نسألهم عن مائة درهم في كل درهم فلس فضة فقط وسائرهما نحاس ؟ فان جعلوا فيها الزكاة أغشوا جدا ، وان استعملوها سائرهم من الحد الذي يوجبون فيه الزكاة والذي يسقطونه فيه ؟ فان حدوا في ذلك حدا زادوا في التحكم بالباطل ، وان لم يحدوا حدا كانوا قد خلطوا ما يحرمون بما يحلون ، ولم يبينوا لانفسهم ولا لمن اتبعتهم الحرام فيجتنبوه ، من الحلال فيأتيه *
قال أبو محمد : والحق من هذا هو أن الاسماء في اللثة والديانة واقمة على السميات بصفتها محولة فيها ، فلنفسه صفاتها التي اذا وجدت في شيء سمي ذلك الشيء فضة ،

(١) الرقة بالتخفيف الدرهم *

وكذلك القول في اسم الذهب، واسم النحاس، واسم كل مسمى في العالم . وأحكام الديانة إنما جاءت على الأسماء ، فلفضة حكمها ، وللذهب حكمه ، وللنحاس حكمه ، وكذلك كل اسم في العالم . فإذا سقط الاسم الذي عليه جاء النص بالحكم سقط ذلك الحكم ، وانتقل المسمى إلى الحكم الذي جاء في النص على الاسم الذي وقع عليه ، كالصبر والخمر والنخل والماء والدم واللبن واللحم والآنية والدنانير ، وكل ما في العالم . *
فإن كان المزج في الفضة أو الذهب لا يثير صفاتهما - التي مادامت فيها سميا فضة وذهبا - فهي فضة وذهب ، فأثر كاه فيهما . *

وإن كان المزج في الفضة أو الذهب قد غير صفاتهما - وسقط عن الدنانير والدرهم اسم فضة واسم ذهب لظهور المزج فيهما - فهو حينئذ فضة مع ذهب ، أو فضة مع نحاس فالواجب أن في مقدار الفضة التي في تلك الدراهم تجب الزكاة فيها خاصة ، ولا زكاة في النحاس الظاهر فيها أثره . وكذلك القول في الذهب مع ما مزج به *
فإن كان في الدنانير ذهب تجب في مقداره الزكاة وفضة لا تجب فيها الزكاة ، فأثر كاه فيها فيهما من الذهب دون ما فيها من الفضة *
وإن كان ما فيها من الفضة تجب فيه الزكاة وما فيها من الذهب لا تجب فيه الزكاة فأثر كاه فيها فيهما من الفضة دون ما فيها من الذهب *
وإن كان فيها من الفضة ومن الذهب ما تجب في كل واحد منهما الزكاة ذكرى كل واحد منهما كحكمه لو كان منفرداً *
وإن كان ما فيها من الذهب ومن الفضة لا تجب فيه الزكاة لو انفرد فلا زكاة هناك أصلاً *
فإن زاد المزج حتى لا يكون للفضة وللذهب هناك صفة فليس في تلك الأعيان فضة أصلاً ولا ذهب ، فلا زكاة فيها أصلاً ، أتباعاً للنص . وبالله التوفيق . *

وأما الخليل والريق فقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك : أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من الرأس عشرة (١) ومن الفرس (٢) عشرة ، ومن البراذن خمسة . يعني رأس الرقيق ، وعشرة دراهم ، وخمسة دراهم . *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم» وذكر الدراهم خطأ في لفظ الاثر ، إذ صنيع المؤلف في تفسير العشرة يدل على أنها لم تميز في الرواية (٢) في النسخة رقم (١٦) «ومن البقر» وهو خطأ صرف

حدثنا حماد بن عمار بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الليثي ثنا عبد الله بن زاذ عن ابن جريج أخبرني عمرو - هو ابن دينار - قال : إن حبي بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول : أبايع عبد الرحمن بن أمية - أخو يعلى بن أمية - فرساً أثني بمائة قلووس ، فندم البائع ، فلحق بممر ، فقال : غصني يعلى وأخوه فرساً لي ، فكتب عمر إلى يعلى : إن الحق بي فأتاء فأخبره الخبر ، فقال عمر : إن الخليل لتبلغ عندكم هذا ، فقال يعلى : ما علمت فرساً بلغ هذا قبل هذا ، فقال عمر : فتأخذ من أربعين شاة شاة ولا تأخذ من الخليل شيئاً ؟ أخذ من كل فرس ديناراً قال : فضرب على الخليل ديناراً ديناراً *

حدثنا حماد بن عمار بن محمد البايعي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن السائب بن اخت عمر (١) أخبره : أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقات الخليل ، قال ابن شهاب : وكان عثمان بن عفان يصدق الخليل *

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أن مروان بعث إلى أبي سعيد الخدري : أن ابعت لي يزكاة وقيقك ، فقال للرسول : إن مروان لا يطمئنا ، إنما علينا أن نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *

ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : وفي الخليل الزكاة فذهب أبو حنيفة ومن قلده إلى أن في الخليل الزكاة ، واحتجوا بهذه الآثار ، ويقول الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) قالوا : والليل أموال ، فالصدقة فيها ينص القرآن ، ويقول رسول الله ﷺ الثابت عنه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : «الليل لرجل أجر ورجل ستر» فذكر الحديث ، وفيه : «ورجل ربطا ثمتيا وتمفقا ، ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهروها ، فهي لمستر» *

قال أبو محمد : هذا ماموه به الخفيفيون من الاحتجاج بالقرآن والسنة وفصل الصحابة وهم مخالفون لكل ذلك *

أما الآية فليس فيها أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة ، وإنما فيها : (خذ من أموالهم) فلم يرد إلا هذا النص وحده لأجزأ فلس واحد عن جميع أموال المسلم ، لأنه صدقة أخذت من أمواله (٢) *

(١) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة ، وهو صحابي ، والتمر هو ابن جيل ، وهو خال أبيه فمروا به (٢) في النسخة رقم (١٦) «عن جميع أموال المسلمين ، لأنه صدقة أخذت من أموالهم» وما هنا أحسن *

ثم لو كان في الآية أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة - وليس ذلك فيها لا يقتص ولا بدليل - لما كانت لهم فيها حجة ، لأنه ليس فيها مقدار المال المأخوذ ، ولا مقدار المال المأخوذ منه ولا متى تؤخذ تلك الصدقة . ومثل هذا لا يجوز العمل فيه بقول أحد دون رسول الله ﷺ والأمور بالبيان ، قال تعالى : (لَتبَيِّنَ لِّلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ) * وأما الحديث فليس فيه إلا أن الله تعالى حقا في رعاياها وظهورها ، غير معين ولا معين المقدار ، ولا مدخل للزكاة في ظهور الخيل بإجماع منا ومنهم ، فصح أن هذا الحق إنما هو على ظاهر الحديث ، وهو محل على ما ثابت نفسه منها في سبيل الله تعالى ، وعارية ظهورها للمضطر *

وأما فعل عمر وعثمان رضي الله عنهما فقد خالفوها ، وذلك أن قول أبي حنيفة : إنه لا زكاة في الخيل الذكور ولو كثرت وبلغت ألف فرس (١) فإن كانت إناثا أو إناثا وذكورا سائمة غير معلوفة - فحينئذ يجب فيها الزكاة ، وصفة تلك الزكاة أن صاحب الخيل غير ، إن شاء أعطى عن كل فرس منها دينارا أو عشرة دراهم ، وإن شاء قومها فأعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم (٢) *

قال أبو محمد : وهذا خلاف فعل عمر *

وأبنا فقد خالفوا فعل عمر في أخذه الزكاة من الرقيق عشرة دراهم من كل رأس ، فكيف يجوز لذي عقل ودين أن يجعل بعض فعل عمر حجة وبعضه ليس بحجة ؟ * وخالفوا عليا في إسقاط زكاة الخيل جملة ، وأتوا بقول في صفة زكاتها لا نعلم أحدا قاله قبلهم . فظهر فساد قولهم جملة *

وذهب جمهور الناس إلى أن لا زكاة في الخيل أصلا *

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج عن ابن الأعرابي عن الديلمي عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق * وقد صح أن عمر إنما أخذها على أنها صدقة تطوع منهم لا واجبة *

حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يحيى بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن سليمان عن ابن أبي خالد عن شبيل بن عوف (٣) وكان قد أدرك الجاهلية - قال : أمر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة ، فقال الناس :

(١) الفرس يطلق على الذكر وعلى الأنثى سواء (٢) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم» وهو خطأ ظاهر (٣) ابن أبي خالد هو اسمعيل ، وشبيل بضم الشين المعجمة *

يأمر المؤمنين ، خيل لناو وقيق ، افرض علينا عشرة عشرة ، فقال عمر : أما انا فلا افرض ذلك عليكم *

حدثنا حماد ثنا عباس بن ابي بصير ثنا محمد بن عبد الملك بن ابي عبيد الله بن أحمد ابن حنبل قرأت على أبي عن يحيى بن سعيد القطان عن زهير - هو ابن معاوية (١) - ثنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن حارثة - هو ابن مضرب - قال : « حججت مع عمر ابن الخطاب فأتاه اشراف أهل الشام فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إنا أصبنا رقيقاً ودواب فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا وتكون لنا زكاة ، فقال : هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبل (٢) » * قال أبو محمد : هذه أسانيد في غاية الصعوبة ، والاسناد فيه ان رسول الله ﷺ لم يأخذ من الخليل صدقة ، ولا أبو بكر بعده ، وان عمر لم يفرض ذلك * وان علياً بعده لم يأخذها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان ثنا أبو أسامة - هو حماد بن أسامة - ثنا سفیان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن حاصم ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عن الخليل ، فأدوا صدقة أموالكم ، من كل مائتين خمسة » * وقد مسح عن رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » *

والفرس والعبد اسم للجنس كله ، ولو كان في شيء من ذلك صدقة لما اغفل عليه السلام بيان مقدارها ومقدار ما تؤخذ منه . والله تعالى التوفيق *

وهو قول عمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومكحول ، والشامي ، والحسن ، والحنبل بن عتيبة ، وهوفل أبي بكر ، وعمر ، وعلي كاذب كثرنا ، وهو قول مالك والشامي وأصحابنا * وأما الجير فما نعلم أحداً أوجب فيها الزكاة ، إلا شيئاً حدثنا حماد قال ثنا عبد الله

(١) في النسخة رقم (١٦) « عن زهير بن حرب هو ابن معاوية » وهذا خطأ (٢) الحديث في مسند أحمد (ج ١ ص ٣٢) وهناك خطأ في أسناده فان فيه « قرأت على يحيى بن سعيد بن زهير » والصواب « عن زهير » كما هنا . وعنده في آخره « ولكن انظروا حتى أسأل المسلمين » ورواه أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان عن أبي اسحاق بنحوه (ج ١ ص ١٤) وروى أيضاً بإسناد آخر عن عمر وحذيفة « ان النبي ﷺ لم يأخذ من الخليل والرقيق صدقة » (ج ١ ص ١٨) *

ابن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يوسف ثنا أبي بن خلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة
 ثاجير عن منصور عن إبراهيم النخعي ، قال منصور : سألت عن الحبر أفبها زكاة ؟
 فقال إبراهيم : أما أنا فأشبهها بالبر ، ولا نعلم فيها شيئا *
 قال أبو محمد : كل مال يأمر النبي ﷺ فيه بزكاة محدودة موصوفة فلا زكاة فيه .
 ولقد كان يجب على من رأى الزكاة في الخيل بموم قول الله تعالى : (خزمن أموالهم صدقة)
 أن يأخذها من الحبر ، لأنها أموال ، وكان يلزم من قاس الصداق على ما قطع فيه اليد
 أن يقبض على الأبل ، والبر ، لأنها ذات أربع مثلها ، وإن افرقت في غير ذلك ، فكذلك
 الصداق يخالف السرقة في أكثر من ذلك *

وأما المسل فان مالك والشافعي وأبا سلبان وأصحابهم لم يروا فيه زكاة *
 وقال أبو حنيفة : إن كان النحل في أرض المشرق ففيه الزكاة ، وهو عشر ما أصيب
 منه ، قل أو أكثر ، وإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيه قل أو أكثر ، ورأى في المواشي
 الزكاة ، سواء كانت في أرض عشر أو في أرض خراج *
 وقال أبو يوسف : إذا بلغ المسل عشرة أراطل ففيه رطل واحد ، وهكذا ما زاد
 ففيه الرطل والرطل هو الفلقل *

وقال محمد بن الحسن : إذا بلغ المسل خمسة أفراف ففيه العشر ، والأفلا . والفرقة ستة
 وثلاثون رطلا فلقلية ، والخمسة الأفراف مائة رطل وثمانون رطلا فلقلية ، قال : والمكر كذلك *
 قال أبو محمد أما مناقضة أبي حنيفة وإيجابه الزكاة في المسل ولو أنه قطرة إذا لم يكن في
 أرض الخراج - : فظاهرة لا خفاء بها *

وأما تحديد صاحبه في نية الفساد والخطب والتخليط : وهو إلى المزل أقرب منه إلى الجدد *
 لكن في المسل خلاف قديم *

كلوا وينامن طريق عطاء الخراساني : أن عمر بن الخطاب قال لأهل اليمن في العسل
 إن عليكم في كل عشرة أفراف فرقا *

ومن طريق الحارث بن عبد الرحمن (١) عن منير بن عبد الله عن أبيه عن سميد بن أبي ذباب (٢)

(١) هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سميد - وقيل المنيرة - بن أبي ذباب ، مات
 سنة ٤٦ هـ ، وهو ثقة (٢) ذباب ، بضم الذال المعجمة وبالموحدين . وفي الأصولين «عن منير
 ابن عبد الله عن سميد بن أبي ذباب» وهو خطأ ، فإن صوابه «سميد» وكذلك هو في كل
 كتب الصحابة ، ثم إن منير بن عبد الله إنما يروي هذا عن أبيه عن سميد بن أبي ذباب

وكانت له حصة - : انه اخذ عشر المسل من قومه واتى به عمر ، فجعله عمر في صدقات المسلمين ، قال : « وقدمت على رسول الله ﷺ فأسألت واستعلمتني على قومي ، واستعلمني أبو بكر بعده ، ثم استعلمني عمر من بعده ، فقلت لقومي : في المسل زكاة ، فانه لاخير في مال لايزكي فقالوا : كم ترى ؟ فقلت : العشر ، فأخذته وأتيت به عمر » (١) *

ومن طريق نعيم بن حماد عن بقية عن محمد بن الوليد الزيدى عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مرة : أن عمر بن الخطاب قال في عشور المسل : ما كان منه في السهل ففيه العشر ، وما كان منه في الجبل ففيه نصف العشر *

وصح عن مكحول والزهرى : ان في كل عشرة ازاق (٢) من المسل زقا . رويناها من طريق ناجة عن الأوزاعي عن الزهرى *

وعن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : في كل عشرة ازق من عسل زق قال : واؤق يسع رطلين *

وروى أيضا من طريق لانصح عن عمر بن عبد العزيز . وهو قول ريمة ويحيى ابن مسيد الأنصارى وابن وهب *

واحتج أهل هذه المقالة بما روينا من طريق عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « جاء هلال الى رسول الله ﷺ بمشور نحل له ، وسأله ان يحمى له واديا يقال له : سلبة فحماء له » (٣) *

كذلك رواه عبد الله بن أحمد في مستدأبيه (ج ٤ ص ٧٩) ومن طريقه ابن الأثير في اسد الغابة (ج ٢ ص ٢٧٦) ورواه كذلك ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٦٨ و ٦٩ و ٥٦٩) ونقله ابن حجر في الاصابة ولسان البزان وتمجيل النعمة . ورواه ابن سعد في الطبقات مطولا (ج ٤ ص ٦٤) عن انس بن عياض وصفوان بن عيسى كلاهما عن الحارث بن عبد الرحمن ابن ابي ذهاب الدوسي عن أبيه عن سعد بن ابي ذهاب ، وأنا اظن انه سقط عند ابن سعد ذكر « منير بن عبد الله » في الاسناد لانفاهم كلهم على ذكره فيه ، ويؤيد وجوب زيادة « عن أبيه » هنا ما سذكه المؤلف في الكلام على هذا الاسناد *

(١) في الطبقات زيادة « واخبرته بما كان قبضه عمر فباعه ، ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين » (٢) في النسخة رقم (١٦) « ارق » وهو جمع صحيح بفتح الهمزة وضم الزاى وتشديد القاف . (٣) سلبة بالسين الهملة واللام والياء الموحدة المفتوحات ، وهو وادبني ثمان (بضم الميم واسكان التاء المثناة) والحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٢) والنسائي (ج ٤ ص ٤٦) *

وبما روينا من طريق عبد الله بن عمرو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة «ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن : ان يؤخذ من السبل المشور *
ومن طريق سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : «ان أبا سيارة التمي قال
لنبي ﷺ : ان لي نخلا ، قال . فأدمنه المشر» (١) *

ومن طريق ابن جريج قال كتبت الى ابراهيم بن ميسرة أسأله عن زكاة السبل ؟
فذكر جوابه ، وفيه . انه قال : ذكر لي من لا اثم من اهل : ان عروة بن محمد السعدي (٢)
قال له . انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة السبل ؟ فرد اليه عمر . قد وجدنا
بيان صدقة السبل بأرض الطائف ، فخذ منه المشور *

قال أبو محمد : هذا كله لاحجة لهم فيه *

اما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فصحيحة لانصح وقد تركوها حيث
لا توافق تقليدنا مما قد ذكرناه في غير ماموضع *
وأما حديث أبي هريرة فن رواية عبد الله بن عمرو (٣) وهو اسقط من كل ساقط
متفق على اطراحه *

واما حديث أبي سيارة التمي فنقطع لان سليمان بن موسى لا يعرف له لقاء احدا من
الصحابه رضي الله عنهم *

وأما حديث عمر بن عبد العزيز فنقطع ، لأنه ممن لم يسم *

وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح ، لأنه عن عطاء الخراساني عنه ، ولم يذكر عطاء ،
وعن منبر بن عبد الله عن أبيه ، وكلاهما مجهول ، وبمضرواته يقول : متين (٤) بن عبد الله
ولا يدري من هو ، وعن بقية ، وهو ضعيف ، ثم عن هلال بن مرة ، ولا يدري من هو *
فبطل أن يصح في هذا عن رسول الله ﷺ شيء او عن عمر ، او عن احدا من الصحابة
رضي الله عنهم *

(١) رواه احمد (٤ ج ص ٢٣٦) وابن ماجه (١ ج ص ٢٨٧) وابن سعد (٧ ج ص ١٣٦)
والتميمي يضم اليه وفتح التاء ، قال السمعاني . «هذه النسبة الى متع وهو بطن من فهم
فباطن» وانا ظن انه نسبة الى «بني متعان» الذين منهم هلال الماضي في الحديث السابق
(٢) كان من عمال سليمان بن عبد الملك على اليمن واقربه عمر بن عبد العزيز عليها حتى مات وكذا
يزيد بن عبد الملك ، ولها عشر بن سنة . (٣) عمر راسم فقول بوزن معظم (٤) ضبط بالقلم في
النسخة رقم (١٤) يضم اليه وفتح التاء المثناة واسكان الياء وآخره نون ، ولا أدري ما سمعته *

قال أبو محمد : وقد عارض ذلك كله خبر مرسل أيضا *
كأحدنا حمام ثعابد الله بن محمد بن علي الباجي ثعابد الله بن يونس ثنا بق بن غنله ثنا
أبو بكر بن أبي شبة ثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس : أن معاذ بن جبل
لما أتى اليمن أتى بالعلسل وأقام (١) الغنم ، فقال : لم أؤمر فيها بشيء *
ولكننا لا نستحل الحجاج (٢) يرسل ، لأنه لا حجة فيه (٣) *

و به إلى وكيع عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر (٤) عن نافع قال : بعثني عمر بن عبد
المعز إلى اليمن ، فأردت أن أخخذ من العسل المشر ، فقال المنيرة بن حكيم الصنعاني :
ليس فيه شيء ، فكتبت إلى عمر بن عبد المعز ، فقال : صدق ، هو عدل رضى *

قال أبو محمد : وبأن لا زكاة في العسل يقول مالك ، وسفيان الثوري ، والحسن بن حي ،
والشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهم *
قال علي : قد قلنا : إن الله تعالى قال : (ولا تأكلوا أموالكم يتسكعوا بالباطل) وقال رسول الله
ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يجوز إيجاب فرض زكاة في مال لم يصح
عن رسول الله ﷺ فيه إيجابها *

فإن احتجوا بموم قول الله تعالى : (خلفن أموالهم صدقة) *

قيل لهم : فأوجبوها فيما خرج من معادن الذهب والفضة ، وفي القصص ، وفي ذكور
الغنيل ، فكل ذلك أموال للمسلمين ، بل أوجبوها حيث لم يوجبها الله تعالى ، وأسقطوها (٥)
مما خرج من النخل (٦) والبر ، والشعير ، في أرض الخراج وفي الأرض المستأجرة ! ولكنهم
قوم يجهلون *

وأما عروض التجارة فقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في أحد قوليه : بإيجاب الزكاة

(١) جمع وقص - بفتح الواو وفتح القاف - وهو ما بين الفريقتين من الإبل والنعم
نحو ما زاد على خمس من الإبل إلى تسع وما زاد على عشر إلى أربع عشرة ، فليس في
هذه الزيادة صدقة (٢) في النسخة رقم (١٦) «الاحتجاج» (٣) لأن رواية طاوس عن معاذ
مرسلة (٤) نقل نحو هذا الأثر في التهذيب (ج ١ ص ٢٥٨) ولكن فيه «عبيد بن عمير» وأنا
أرجح أنه خطأ وأن الصواب ما هنا ، إذ ليس في الذين يسمون «عبيد بن عمير» من
روى عن نافع ولا من روى عنه الثوري (٥) في النسخة رقم (١٦) «وأسقطتموها» وهو خطأ
(٦) بالحاء المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٤) بالهمزة وهو تصحيف

في العروض اتخذ للتجارة *

واحتجوا في ذلك بخبر رويناه من طريق سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد بن سمرة
ابن جندب عن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب (١) عن أبيه عن جده سمرة: «أما
بعد ، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نمدلبيع» *
وبخبر صحيح عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : كنت على بيت المال زمان (٢) عمر
ابن الخطاب ، فكان اذا خرج المعطاء جمع أموال التجار ثم حسبها ، فأنبأها وشاهدها ، ثم
أخذ الزكاة من شاهد المال عن النائب والشاهد *

وبخبر رويناه من طريق أبي قلابة : ان عمال عمر قالوا : يا أمير المؤمنين ، ان التجار
شكوا شدة التقويم ، فقال عمر : هاه ! هاه ! خففوا *

وبخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي هريرة
حاجس (٣) عن أبيه قال : مربى عمر بن الخطاب فقال : يا حاجس ، أدرك ما لك ، فقلت :
مالي مال الاجاب (٤) وادم (٥) ، فقال : قومها قيمة ثم أدركتها (٦) *
وبخبر صحيح رويناه عن ابن عباس أنه كان يقول : لا بأس بالتر بص حتى يبيع ،
والزكاة واجبة فيه *

وبخبر صحيح عن ابن عمر : ليس في العروض زكاة إلا أن تكون لتجارة *

وقال بعضهم : الزكاة موضوع فيها ينمى من الأموال *

مانم لهم متعلقا غير هذا ، وكل هذا لاحجة لهم فيه *

أما حديث سمرة فساقط ، لأن جميع رواته - ما بين سليمان بن موسى وسمرة رضي الله
عنه - مجهولون لا يعرفونهم ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه ان تلك
الصدقة هي الزكاة المفروضة ، بل لو أراد عليه السلام بها الزكاة المفروضة لبين وقها ومقدارها

(١) خبيب بنظم الغناء المعجمة ، وفي الأصلين بالحاء المهملة ، وهو خطأ ، وهذا الحديث
رواه أبو داود (ج ٣ ص ٣٣) والدارقطني (ص ٢١٤) مطولا ، وسكت عنه أبو داود والمنذرى
وحسنه ابن عبد البر ، وجعفر بن سعد ، وخبيب بن سليمان بن سمرة وأبوهم سليمان بن سمرة
ذكرهم ابن جبان في الثقات (٢) في النسخة رقم (١٦) «زمن» (٣) بكسر الحاء المهملة
وتحقيق الهم وآخره سين مهملة (٤) بكسر الجيم جمع حبة يفتحها ، وهي كنانة للنشاب
(٥) بالهمزة والذال المهملة المضمومتين ويجوز أن تكون الذال ، جمع «أديم» وهو الجلد
(٦) هذا الاثر رواه الشافعي في الام (ج ٣ ص ٣٩) ونسبه بعضهم لمالك ولا حماد أو أحدهما *

وكيف تخرج ، أمن أعياها ، أم بتقويم ، وبماذا تقوم ؟ ومن الحال ان يكون عليه السلام يوجب علينا زكاة لا يبين كم هي ؟ ولا كيف تؤخذ ؟ وهذه الصدقة لو صحت لكانت موكولة الى اصحاب تلك السلع •

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة (١) قال : « مر بنا رسول الله ﷺ فقال : يا معشر التجار ، إن البيع يحضره اللغو والحلف ، فشوبوه بالصدقة » • فهذه صدقة مفروضة غير محدودة ، لكن ما طابت به انفسهم ، وتكون كفارة لما يشوب البيع مما لا يصح ، من لغو ، وحلف •

وأما حديث عمر فلا يصح ، لأنه عن أبي عمرو بن حماس عن أبيه ، وهما مجهولان (٢) • وروينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : ثنا حارم بن الفضل قال سمعت أبا الأسود - هو حميد بن الأسود - يقول : ذكرت للمالك بن أنس حديث ابن حماس في المتاع يزى ، عن يحيى بن سميد ؟ فقال مالك : يحيى قاش • قال أبو محمد : معناه انه يجمع القماش ، وهو الكناسة أى يروى عن لا قدر له ولا يستحق • وأما حديث أبي قلابة فرسل ، لأنه لم يدرك عمر بعقله ولا بسننه • وأما حديث عبد الرحمن بن عبد القارى فلا حاجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن تلك الأموال كانت عرضاً للتجارة ، وقد كانت للتجار أموال تجب فيها الزكاة ، من فضة وذهب وغير ذلك ، ولا يحل أن يزاد في الخبر ما ليس فيه ، فيحمل من فعل ذلك على الكذب • وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضاً ، ولا دليل فيه على إيجاب الزكاة في عروض التجارة ، وهو خارج على مذهب ابن عباس المشهور عنه في أنه كان يرى الزكاة واجبة في فائدة الذهب والفضة والماشية حين تستفاد ، فرأى الزكاة في الثمن اذا باعوه •

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سميد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي عن عبد الصمد التتورى ثنا حماد ثنا قتادة عن جابر بن زيد بنى الششاء (٣) عن ابن عباس : أنه قال في المال المستفاد : يزكيه حين يستفده ، وقال ابن عمر : حتى يحول عليه الحول . وقد بين هذا عطاء ، وهو أكبر اصحابه ،

(١) يبين معجزة شمراء ثم زاي مفتوحات (٢) كلا بل حارم وفان ثقتان (٣) في النسخة رقم (١٦) « عن جابر بن زيد بن ابى الششاء » وهو خطأ ، بل ابو الششاء هو جابر بن زيد وهى كنيته •

على ما تذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *
وأما خبر ابن عمر فصحح ، إلا أنه لاجبة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .
وكم قضية خالفوا فيها عمر وابنه ؟ منها للمالكين الرواية في زكاة العسل ، ولحنيفيين
حكمه في زكاة الرقيق ، وغير ذلك كثير جدا . ومن المحال أن يكون عمر وابنه حجة في
موضع غير حجة في موضع آخر !!

وأيا : فإن الحنفيين والمالكين والشافعين خالفوا ما روى عن عمر وابنه عمر في
هذه المسألة نفسها ، فالكفر بين المديرو غير المديرو ، وأسقط الزكاة عن باع عرضا بمرض ،
مالم ينض له درهم ، وليس هذا فيما روى عن عمر وابنه *
والشافعي يرى أن لا يزكى الربح مع رأس المال إلا الصبارة خاصة ، وليس هذا عن
عمر ولا عن ابن عمر *

وكلمهم يرى فيمن ورث عرضا أو ابتاعها للثنية ثم نوى بها التجارة أنها لا زكاة فيها
ولو بقيت عنده سنين ، ولا في ثمنها إذا باعها ، لكن يستأنف حولها ، وهذا خلاف عمر
وابنه عمر ، فبطل احتجاجهم بهما رضي الله عنهما *

وقد جاء خلاف ما روى عن عمر وابنه عمر عن غيرها (١) من الصحابة رضي الله عنهم *
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني نافع بن الخو زى (٢) قال : كنت جالسا عند عبد الرحمن بن نافع إذ جاءه
زياد البواب فقال له : إن أمير المؤمنين - يعني ابن الزبير - يقول : أرسل زكاة (٣)
مالك ، فقام فأخرج مائة درهم ، وقال له : اقرأ عليه السلام ، وقل له : إنما الزكاة
في الناض ، قال نافع : فقلت زياداً فقلت له : أبلغته ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا قال ابن الزبير ؟
فقال قال : صدق . قال ابن جريج : وقال لي عمرو بن دينار : ما أرى الزكاة إلا في العين *
حدثنا أحمد بن محمد بن الحبيب و ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا
أبو عبيد ثنا اسماعيل بن إبراهيم عن قطن (٤) قال : مررت بواسط زمن عمر بن عبد العزيز ،
فقلنا : قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين : أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئا حتى
يحول عليها الحول (٥) *

(١) في النسخة رقم (١٤) «وعن غيرها» وزيادة الواو خطأ (٢) هكذا هو في الأصلين
بانحاء المجمة والراى ولم اعرفه ولم اجد له ترجمة (٣) في النسخة رقم (١٤) «بزكاة»
(٤) بفتح القاف والطاء المهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) «بالحول» وهو خطأ .

قال أبو عبيد : وثنا ما زاد من عبد الله بن عون قال : أتيت المسجد وقد قرئ الكتاب ، فقال صاحب لي : لو شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز في أو باح التجار ان لا يمرض لها حتى يحول عليها الحول *

فهذا ابن الزبير ، وعبد الرحمن بن نافع (١) وعمر بن دينار ، وعمر بن عبد العزيز ، وقد روى أيضا عن عائشة ، وذكره الشافعي عن ابن عباس ، وهو أحد قول الشافعي *
قال أبو محمد : وحتى لو لم يأت خلاف في ذلك لما وجبت شربة بنذر نص قرآن أو سنة نابتة أو اجماع متيقن لا يشك في أنه قال به جميع الصحابة رضي الله عنهم *
وقد أسقط الخفيفون الزكاة عن الإبل الملوقة والبقر الملوقة وأموال الصغار كلها إلا ما أخرجت أرضهم *

واسقط المالكيون الزكاة عن أموال العبيد والحلى *

واسقطها الشافعيون عن الحلى وعن المواشي المستعملة *

وكل هذا خلاف السنن الناجية بلا برهان *

وذكروا الخبر الذي من طريق أبي هريرة : ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : «انكم تظلمون خالدًا ، ان خالدًا قد احتبس ادراعه وأعبده (٢) في سبيل الله» *
قالوا : فدل هذا على ان الزكاة طلبت منه في دروعه وأعبده ، ولا زكاة فيها إلا ان تكون لتجارة *

قال أبو محمد : وليس في الخبر لأنص ولا دليل ولا إشارة على شيء مما ادعوه ، وإنما فيه أنهم ظلموا خالدًا إذ نسبوا اليه منع الزكاة وهو قد احتبس ادراعه وأعبده في سبيل الله

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعبد الله بن نافع» وهو خطأ (٢) كذا في الأصلين
بالباء الموحدة المضمومة جمع عبد ، وهو رواية حكاهما القاضي عياض في نسخ البخاري ، والمشهور في رواية البخاري «واعتده» بضم التاء المثناة الفوقية ، وهو جمع قلة للتاء وهو ما أعده الرجل من السلاح والدواب آلة الحرب للجهاد ، يجمع على «اعتد» بضم التاء ، وعلى «أعتده» بكسرهما مع زيادة هاء في آخره ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن حفص «واعتاده» قال الدارقطني «قال أحمد بن حنبل قال علي بن حفص واعتاده واخطأ فيه وصحف ، وما هو اعتده» نقله في اللسان ، وانظر البخاري (ج ٣ ص ٢٤٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٨) وفتح الباري (ج ٣ ص ٢٦٣) والمعنى (ج ٩ ص ٤٧) *

فقط ، وصدق عليه السلام ، اذ من المحال ان يكون رجل عاقل ذودين ينفق النفقة المظلمة في التطوع ثم يمنع اليسير في الزكاة المفروضة ، هذا حكم الحديث ، واما افعال الظن الكاذب على رسول الله ﷺ فباطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ ما يدل على ان لازكاة في عروض التجارة ، وهو انه قد صح عن النبي ﷺ : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود من الابل صدقة » وانه اسقط الزكاة عما دون الأربعين من الغنم ، وعما دون خمسة أوسق من التمر والحلب ، فمن اوجب زكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في كل مانع عنه عليه السلام الزكاة مما ذكرنا *

وصح عنه عليه السلام : « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر » وانه عليه السلام قال : « قد عفوت عن صدقة الخيل » وانه عليه السلام ذكر حق الله تعالى في الابل والبقر والغنم والكنز (١) فستل عن الخيل فقال : « الخيل ثلاثة : هي لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر » فستل عن الحمير فقال : « ما انزل على فيها شيء إلا هذه الآية الفاذة (٢) الجامعة (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » *

فمن اوجب الزكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في الخيل والحمير والعبيد ، وقد قطع رسول الله ﷺ بان لازكاة في شيء منها إلا صدقة الفطر في الرقيق ، فلو كانت في عروض التجارة أوفى شيء مما ذكر عليه السلام زكاة إذا كان لتجارة - : لبين ذلك بلا شك ، فاذا لم يبينه عليه السلام فلا زكاة فيها أصلاً *

وقد صح الاجماع المتيقن على ان حكم كل عرض كحكم الخيل والحمير والرقيق ومادون النصاب من الماشية والعين *

ثم اختلف الناس ، فمن موجب الزكاة في كل ذلك اذا كان للتجارة ، ومن مسقط الزكاة في كل ذلك لتجارة كانت أو لتغير تجارة *

وصح بالنص ان لازكاة في الخيل ولا في الرقيق ولا في الحمير ولا فيما دون النصاب من الماشية والعين ، وصح الاجماع من كل احد على ان حكم كل عرض في التجارة كحكم هذه ، فصحيح ذلك ان لازكاة في عروض التجارة بالاجماع المذكور ، وقد صح الاجماع أيضا على انه لازكاة في العروض *

ثم ادعى قوم أنها اذا كانت للتجارة فمضت زكاة ، وهذه دعوى بلا برهان *

(١) في النسخة رقم (١٦) بحذف الابل وتقديم وتأخير (٢) أى المنفردة في معناها *

واجمع الحنفيون والمالكيون والشافعيون على أن من اشترى سلماً للقنية ثم نوى بها التجارة فلا زكاة فيها . وهذا يحكم في إيجالهم الزكاة في أثمانها إذا بيعت ثم تجر بها بلا برهان (١) *

وأما قولهم : إن الزكاة فيها ينمى ، فدعوى كاذبة متناقضة ، لأن عروض القنية تنمى قيمتها كمروض التجارة ولا فرق *

فإن قالوا : المروض للتجارة فيها النماء *

قلنا : وفيها أيضاً الخسارة ، وكذلك الخير تنمى ، ولا زكاة فيها عندهم ، والخيل تنمى ، ولا زكاة فيها عند الشافعيين والمالكيين ، والابل الموامل تنمى ولا زكاة فيها عند الحنفيين والشافعيين ، وما أصيب في أرض الخراج ينمى ، ولا زكاة فيها عند الحنفيين وأموال العبيد تنمى ، ولا زكاة فيها عند المالكيين *

قال أبو محمد : وأقوالهم واضطرابهم في هذه المسألة نفسها برهان قاطع على أنها ليست من عند الله تعالى *

فإن طائفة منهم قالت : تزكى عروض التجارة من أعيانها . وهو قول المزني *

وطائفة قالت : بل تقومها ، ثم اختلفوا *

فقال أبو حنيفة : تقومها بالأحوط للمساكين *

وقال الشافعي : بل بما اشتراها به ، فإن كان اشترى عرضاً بمرض قومه بما هو الأغلب من نقد البلد *

وقال مالك : من باع عرضاً بمرض أبداً فلا زكاة عليه إلا حتى يبيع ولو بدرهم ، فإذا فض له ولو درهم قوم حينئذ عروضه وزكاه *

فليت شمري ! ما شأن الدرهم هنا ! إن هذا المعجب ؟ فكيف إن لم ينض له إلا نصف درهم أوجبة فضة أو فلفل ، كيف يصنع ؟ *

وقال أبو حنيفة والشافعي : يقوم ويترك وإن لم ينض له درهم *

وقال مالك : اللدير الذي يبيع ويشترى يقوم كل سنة ويترك ، وأما المحتكر فلا زكاة عليه - ولو حبس عروضه سنتين - إلا حتى يبيع ، فإذا باع ترك حينئذ لسنة واحدة . وهذا عجب جداً ! *

وقال أبو حنيفة والشافعي : كلاهما سواء ، يقومان كل سنة ويتركان *

(١) تجر من باب نصر وكتب *

حدّثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر بن ابن جريج قال قال لي عطاء : لاصدقة في لؤلؤ ولا في
ذو برجد ، ولا ياقوت ، ولا نصوص ، ولا عرض ولا شيء لا يدار ، فان كان شيء من ذلك يدار
ففيه الصدقة فيمنه حين يباع . وهذا خلاف قول من ذكرنا *

وقال الشافعي : لا يضيف الربح إلى رأس المال إلا الصياغة ، وهذا عجب جداً .
وقال أبو حنيفة ومالك : بل يضيف الربح إلى رأس المال ولو لم يربحه إلا في تلك الساعة .
فكان هذا أيضاً عجبا .

وأقولهم في هذه المسألة طريقة جداً لا يدل على صحة شيء منها قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة، ولا قول صاحب أصلاً، وأكثر ذلك لا يعرفه قائل قبل من قاله منهم، والله تعالى يقول: (فإن تنازعتم في شيء، فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فليت شعري هل رد هؤلاء هذا الاختلاف إلى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ؟ وهل وجدوا في القرآن والسنة نصاً أو دليلاً على شيء من هذه الأقوال الفاسدة؟ وكلهم يقول: من اشترى سلعة للفقير فنوى بها التجارة فلا زكاة فيها، فإن اشترىها للتجارة فنوى بها التقية سقطت الزكاة عنها، فاحتاطوا بالاسقاط الزكاة التي أوجبوها بهم. وقالوا كلهم: من اشترى ماشية للتجارة أوزرع للتجارة فإن زكاة التجارة تسقط وتزومه الزكاة المفروضة، وكان في هذا كفاية لأوصاف أنفسهم ولو كانت زكاة التجارة حقاً من عند الله تعالى ما أسقطنا الزكاة المفروضة، لكن الحق ينبل الباطل.

فان قالوا: لا يجمع زكاة في مال واحد.

قُلْنَا : فَاِذَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ ، لَيْتَ شَعْرَى ، اِذَا كَانَ اللّٰهُ تَعَالٰى قَدْ اَوْجِبَهُمَا جَمِيعًا اَوْ رَسُوْلُهُ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

٦٤٢ — مسألة — ولا زكاة في تمر ولا بر ولا شعير حتى يبلغ ما يصيبه المراء الواحد من الصنف الواحد منها خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعا ، والصاع أربعة أمداد بمد النبي ﷺ ، والمد من رطل ونصف الرطل وربع على قدر زانة المد وخفته ، وسواء زرع في أرض له أو في أرض لغيره بمصوب أو بمعاملة جائزة أو غير جائزة ، إذا كان البذر غير مصبوب ، سواء أرض خراج كانت أو أرض عشر .

وهذا قول جمهور الناس ، و به يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو سليمان .
وقال أبو حنيفة : يزكي ما قل من ذلك وما أكثر ، فإن كان في أرض خراج فلا زكاة .

فما أصيب فيها ، فان كانت الأرض مستأجرة فالزكاة على رب الأرض لا على الزارع ، فان كان في أرض متصوبة ، فان قضى لصاحب الأرض بما قسمها الزرع فالزكاة على صاحب الأرض ، وان لم يقض له بشيء فالزكاة على الزارع . قال : والمدة رطلان *
فهذه خمسة مواضع خالف فيها الحق في هذه المسألة ، وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « ليس فيا دون خمسة أوسق من حب أو تمر صدقة » *

وتلق أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ : « فيا سقت السماء للمشر » *
وأخطأ في هذا ، لأنه استعمل هذا الخبر وعصى الآخر ، (١) وهذا لا يحمل *
ونحن أطمنا في الخبرين جميعا ، وهو قد خالف هذا الخبر أبنا ، إذ خص بماسقت السماء كثيرا برأيه ، كالنصب ، والحطب ، والحشيش ، وورق الشجر وما أصيب في أرض الخراج ولم ير أن يخصه بكلام رسول الله ﷺ *
وأبنا فانه كف من ذلك مالا يطاق ، كما قدمنا ، وخص من ذلك برأيه ما أصيب في مرصات الدور ، وهذه مخالط لا نظير لها *

وأما أبو سليمان فقال : ما كان يحتمل التوسيق فلا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أوسق ، وما كان لا يحتمل التوسيق فالزكاة في ثقله وكثيره ، وقد ذكرنا فساد هذا القول قبل *
والمجيب أن أبا حنيفة يزعم أنه صاحب قياس ، وهو لم يرفقنا يرك شيئا قليلا وكثيره (٢)
فهلا قاس الزرع على المشاية والبن ؟ فلا النص اتبع ، ولا القياس طرد *
وأما المد فان أبا حنيفة وأصحابه احتجوا في ذلك بما رويناه من طريق شريك بن عبد الله القاضي عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ : « يجرى في الوضوء رطلان » مع الأثر الصحيح في أنه عليه السلام كان يتوضأ بالمد *
وهذا لا حجة فيه ، لأن شريكا مطرح ، مشهور بتدليس المنكرات الى الثقات ، وقد أسقط حديثه الامامان عبد الله بن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، وثالثه لا أطلع من شهدا عليه بالجرحة *

ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه لا يدل ذلك على أن المد رطلان ، وقد صح

(١) في النسخة رقم (١٦) « وعصى الآية » وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين « يرك قليلا ولا كثيرا » وزيادة حرف « لا » خطأ صرف يفسد المعنى معها ، كما هو واضح عند التأمل *

أن رسول الله ﷺ توسّأ بثلثي المد ، ولا خلاف في أنه عليه السلام لم يكن يعبر (١) له الماء للوضوء بكيل ككيل الزيت لا يزيد ولا ينقص *
وأيضاً فلو صح لما كان في قوله عليه السلام «يجزى» في الوضوء «طلان» مانع من أن يجزى أقل ، وهم أول موافق لنا في هذا ، فمن توسّأ عندهم بنصف رطل أجزاء ، فيبطل تعلمهم بهذا الأثر *

واحتجوا بخبر رويناه من طريق موسى الجهني : كنت عند مجاهد فأتاني باناء يسع ثمانية أرطال ، نسمة أرطال ، عشرة أرطال ، فقال : قالت عائشة : « كان رسول الله ﷺ يمتلئ بثلثي هذا » مع الأثر الثابت أنه عليه السلام كان يغتسل بالصاع *
قال أبو محمد : وهذا لأحجة فيه ، لأن موسى قد شك في ذلك الاناء من ثمانية أرطال الى عشرة ، وهم لا يقولون : أن الصاع يزيد على ثمانية أرطال ولا فلسا *
وأيضاً فقد صح أنه عليه السلام اغتسل هو وعائشة رضي الله عنهما جميعاً من إناء يسع ثلاثة أمداد ، وأيضاً من إناء هو الفرق ، والفرق اثنا عشر مداً ، وأيضاً بخمسة أمداد ، وأيضاً بخمسة مكاي (٢) وكل هذه الآثار في غاية الصحة والاسناد الوثيق الثابت المتصل ، والخمسة مكاي خمسون مداً ، ولا خلاف في أنه عليه السلام يدير له الماء للمسل بكيل ككيل الزيت ، ولا توسّأ وغتسل باناء بين شخصين ، بل قد توسّأ في الحضر والسفر بلا مراعاة لمقدار الماء ، وهم أول مخالف لهذا التحديد ، فلا يختلفون في أن أمره الواغسل بنصف صاع لأجزاء . فيبطل تعلمهم بهذه الآثار الواهية *

واحتجوا برؤيتين واهيتين *

إحداها من طريق أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن رجل عن موسى بن طلحة : أن القفيز الجعاجي قفيز عمر اوصاع عمر (٣) *

(١) بفتح العين المهملة وتشديد الباء المثناة المفتوحة ، يقال : «عير البزان والمكيال وطورهما وعابرهما وطير بينهما مفايزة وعياراً قدورهما ونظر ما بينهما » نقله في اللسان (٢) الكوك - بفتح الميم وضم الكاف المشددة - مكيال لأهل العراق سمته صاع ونصف ، وجمعه مكايك ومكاي بتشديد الباء في آخره على البدل كراهية التضعيف ، وذكر في اللسان - في مادة (م ك ك) مقداره ومقدار غيره من المكيال بتفصيل واف ثم قال : « ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه في البلاد » (٣) رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٤٧٦ عن زهير بن معاوية بمعناه *

والأخرى من طريق مجاهد عن الشعبي قال: القفيز الحجاجي صاع عمر*
وبرواية عن إبراهيم عبرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا (١) *
وبرواية عن الحجاج بن أرمطة عن الحكم عن إبراهيم: «كان صاع رسول الله
ﷺ ثمانية أرتال، ومده وطلين» *
قال أبو محمد هذا كله سواء وجوده وعلمه *

أما حديث موسى بن طلحة فيبن أبي اسحاق وبينه من لا يدري من هو، ومجاهد
ضعيف، أول من ضعه أبو حنيفة، وإبراهيم لم يدرك عمر*
ثم لم يصح كل ذلك لما اتفقوا به، لأننا لم ننازعهم في صاع عمر رضي الله عنه ولا في
قفيزه، إنما ننازعهم في صاع النبي ﷺ، ولسنا ندفع أن يكون لعمر صاع وقفيز ومد
رتبه لأهل العراق لمقاتهم وأرزاقهم، كما بمصر الوية والاردب، وبالشام المدي (٢)
وكما كان لروان بالدينة مداخلته، ولشام بن اسماعيل مداخلته، ولا حجة في شيء
من ذلك *

وأما قول إبراهيم في صاع النبي ﷺ ومده فقول إبراهيم وقول أبي حنيفة سواء في الرغبة
عنها إذا خلفا الصواب *

وقدر وبنام طريق البخاري: ثناعتان بن أبي شبة ثنا القاسم بن مالك المزني ثنا الحميد
ابن عبد الرحمن (٣) عن السائب بن يزيد قال: «كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ
مدا وثلاثا بمدكم اليوم، فزيد فيه في زمن (٤) عمر بن عبد العزيز» *
وروي عن مالك أنه قال في مكيلة زكاة الفطر بالبلد الأصغر مد رسول الله ﷺ (٥)
وعنه أيضا في زكاة الحبوب والزيوت بالصاع الأول صاع رسول الله ﷺ (٦) *

(١) رواء الطحاوي (ج ١ ص ٣٢٤) من طريق منيرة عن إبراهيم، وزاد في آخره:
«والحجاجي عندهم ثمانية أرتال بالبغداد» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبالشام المد
والدينار» وهو خطأ في موضعين، فليس له ذكر الدينار هنا موضع، والمدي - بضم
الميم واسكان الدال وآخره ياء - بوزن قفل مكيال لأهل الشام وهو غير المد يشهد بالدال
(٣) الحميد بالتصغير والذي رجحه ابن حجر أن اسمه «الجمد» بالتكثير (٤) في النسخة
ورقم (١٤) «زمان» وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٨ ص ٢٩٠) ورواه البخاري أيضا بمناه عن
عمر بن زادة عن القاسم (ج ٩ ص ١٨٨) وكذلك النسائي (ج ٥ ص ٥٤) (٥) هوفي
الوطأ (ص ١٢٤) (٦) هوفي الموطأ (ص ١١٨) .

ومن طريق مالك عن نافع قال : كان ابن عمر يعطى زكاة الفطر من رمضان بعد رسول الله ﷺ المد الاول *

فصح ان بالدينة صاعاً ومداً غير مد النبي ﷺ . ولو كان صاع عمر بن الخطاب هو صاع النبي ﷺ لما نسب الى عمر اصلاً دون ان ينسب الى ابي بكر ، ولا الى ابي بكر أيضاً دون ان يضاف الى رسول الله ﷺ . فصح بلا شك أن مد هشام إنما ربه هشام ، وأن صاع عمر إنما ربه عمر . هذا إن صح أنه كان هنالك صاع يقال له «صاع عمر» فان صاع رسول الله ﷺ ومده منسوبان اليه لا الى غيره ، باقيا ن بحسبهما *

وأما حقيقة الصاع الحجاجي الذي عولوا عليه فانار وينامن طريق اسماعيل بن اسحاق عن مسدد عن العتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطاة قال حدثني من سمع الحجاج ابن يوسف يقول : صاعى هذا صاع عمر (١) أعطنيه عجو ز بالدينة *

فان احتجوا برواية الحجاج بن أرطاة عن ابراهيم فروايته هذه حجة عليهم ، وهذا أصل صاع الحجاج ، فلاكثر ولا طيب ، ولا بورك في الحجاج ولا في صاعه *

ورويانا من طريق أبي بكر بن ابي شينة : ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن يزيد (٢) — هو ابن أبي زياد — عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : الصاع يزيد على الحجاجي مكيالا *

فبطل ما هو به من الباطل ، ووجب الرجوع الى ما صح عن النبي ﷺ *
كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق — هو ابن راهويه — ومحمد بن اسماعيل بن علية ، قال اسحق عن الملائى (٣) وقال ابن علية : ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — كلاهما عن سفيان الثوري عن حنظلة ابن ابي سفيان الجمحي عن طاوس عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « المكيال

(١) في النسخة رقم (١٦) «صاع ابن عمر» وهو خطأ ، ففي خراج يحيى بن آدم (رقم ٤٧٧) « قال لي اسرائيل عن ابي اسحق قال : قدم علينا الحجاج من المدينة فقال : اني قد اتخذت لكم مختوماً صاع عمر بن الخطاب » وهو اسناد صحيح متصل الى الحجاج (٢) في النسخة رقم (١٦) «زيد» وهو خطأ (٣) بضم الميم وتخفيف اللام ، وأنا أرحب انه أبو نعيم الفضل بن دكين — بضم الدال الهملة — وليس شخصاً آخر كما يوم كلام المؤلف . وهذا الاثر بهذا الاسناد لم أجده في النسائي ، ولكن وجدته فيه عن ابي سليمان عن ابي نعيم (ج ٥ ص ٥٤) *

على مكيال أهل المدينة ، والوزن على وزن أهل مكة *

فلم يسم أحداً أخرج عن مكيال أهل المدينة ومقداره عندهم ، ولا عن موازين (١) أهل مكة ، ووجدنا أهل المدينة «لا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله ﷺ الذي به تؤدى الصدقات ليس أكثر من رطل ونصف ، ولا أقل من رطل وربع ، وقال بعضهم : رطل وثلاث . وليس هذا اختلافاً ، لكنه على حسب رزاة المسكين من البر والنحر والشعير *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة : «أن مد النبي ﷺ الذي كان يأخذ به الصدقات رطل ونصف» * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث . قال أبو داود : وهو صاع رسول الله ﷺ *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أسبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال : ذكر أني أنه غير مد النبي ﷺ بالخطبة فوجدناه رطلًا وثلاثاً (٢) في البر (٣) ، قال : ولا يبلغ من التمر هذا المقدار *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا إسماعيل بن إسحاق قال : دفع إلينا إسماعيل بن أبي أويس (٤) المد ، وقال : هذا مد مالك وهو على مثال مد النبي ﷺ ، فذهبت به إلى السوق ، وخرط لي عليه مد وحملته معي إلى البصرة ، فوجدته نصف كيلجة (٥) بكيلجة البصرة ، يزيد على كيلجة البصرة شيئاً يسيراً خفيفاً ، إنما هو شبيه بالرجحان الذي لا يقع عليه جزء من الأجزاء ، ونصف كيلجة البصرة هو زرع كيلجة بنداد . فالمد ربع الصاع ، والصاع مقدار كيلجة بندادية يزيد الصاع عليها شيئاً يسيراً *

قال أبو محمد : وخرط لي مد على تحقيق المد المتوارث عند آل عبد الله بن علي الباجي ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «موازن» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «رطل وثلاث» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «في المد» بدل قوله «في البر» ، وكانت أيضاً هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها صحها إلى «في البر» وهو الصواب ، ويدل عليه قوله بعده «ولا يبلغ من التمر هذا المقدار» (٤) هو إسماعيل بن عبد الله ، وهو ابن اخت مالك ونسيه (٥) بفتح الكاف واللام والجيم ، وهو مكيال *

وهو عند أكبرهم (١) لا يفارق داره ، أخرجه الى قتي (٢) الذى كلفته ذلك ، على ابن عبد الله بن احمد بن عبد الله بن على المذكور ، وذكر أنه مدأ به وجده وابن جده أخذه وخرطه على مد أحمد بن خالد ، وأخبره أحمد بن خالد أنه خرطه على مديحي ابن يحيى ، الذى أعطاه إياه ابنه عبيد الله بن يحيى بن يحيى ، وخرطه يحيى على ممالك ، ولا أشك أن أحمد بن خالد صححه أيضا على مد محمد بن وضاح الذى صححه ابن وضاح بالدينه . قال أبو محمد : ثم كلفه بالقمح الطيب ، ثم وزنه ، فوجدته رطلا واحدا ونصف رطل بالفلقى (٣) ، لا يزيد حبة ، وكلته بالشعير ، الا أنه لم يكن بالطيب ، فوجدته رطلا واحدا ونصف أوقية .

قال أبو محمد : وهذا امر مشهور بالدينه ، منقول نقل السكافة ، صغيرهم وكبيرهم ، وصالحهم وطالحهم ، وعالمهم وجاهلهم ، وحرائرهم وامائهم ، كما نقل أهل مكة موضع الصفا ، والمروة ، والاعتراض على أهل المدينة فى صاعهم ومدهم كالمتراض على أهل مكة فى موضع الصفا والمروة ولا فرق ، وكن يتراض على أهل المدينة فى القبر والنبر والبقيع ، وهذا خروج عن الديانة والمقول .

قال أبو محمد : وبخت أنا غاية البحث عند كل من وثقت بتمييزه ، فكل اتفق لى على أن دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة بالحب من الشعير المطلق ، والدرهم سبعة أعشار المنقال ، فوزن الدرهم الكسبي سبع وخمسون حبة وستة أعشار حبة وعشر عشر حبة ، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشر ون درهما بالدرهم المذكور .

وقد رجع أبو يوسف الى الحق فى هذه المسألة إذ دخل المدينة ووقف على أمداد أهلها . وقد موه بعضهم بأنه إنما سعى الوسق لأنه من وسق البعير .

قال أبو محمد : وهذا طريق فى الموضع جدا ، وليت شمري من له بذلك ؟ وهلا قال : لأنه وسق الحمار ؟

ثم أيضا فإن الوسق الذى أشار اليه هو عندهم ستة عشر ربا بالقرطبي ، وحمل البعير أكثر من هذا المقدار بنحو نصفه .

وأما اسقاطهم الزكاة عما أصيب فى أرض الخراج من بر وتمر وشعير ففاحش جدا ، وعظيم من القول ، واسقاط للزكاة المقرضة .

(١) فى النسخة رقم (١٦) « أ كثرهم » وهو تصحيح (٢) فى النسخة رقم (١٦) « تقى » وهو خطأ (٣) هنا بمشاحة النسخة رقم (١٤) كلمة فى تفسير الرطل الفلقى نقلنا هاهنا معنى .

وموافق هذا بطوام ، منها : أن قال قائمهم : إن عمر لم يأخذ الزكاة من أرض الخراج •
قال أبو محمد : وهذا تمويه بارد ، لأن عمر رضي الله عنه إنما ضرب الخراج على أهل
الكفر ، ولا زكاة تؤخذ منهم ، فإن ادعى أن عمر لم يأخذ الزكاة من أسلم من أصحاب
أرض الخراج فقد كذب جدا ، ولا يجيد هذا أبدا ، ومن ادعى أن عمر أسقط الزكاة
عنهم مكن ادعى أنه أسقط الصلاة عنهم ولا فرق •

وموه بعضهم بأن ذكر ما قد صح عن رسول الله ﷺ من قوله : «منعت المراق قفيزها
ودرمها ، ومنعت الشام مدنيا (١) ودنياها ، ومنعت مصر إرد بها ودنياها ، وعدتم من
حيث بدأتم» (٢) ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه ، قالوا : فأخبر عليه السلام بما
يجب في هذه الأرضين ، ولم يجبر أن فيها زكاة ، ولو كان فيها زكاة لأخبر بها •

قال أبو محمد : مثل هذا ليس لا يراده وجه إلا ليحمد الله تعالى من سمعه على خلاصه
من عظيم ما ابتلوا به من المجاهرة بالباطل ومعارضة الحق بأعت ما يكون من الكلام ؟
وليت شعري ! في أي مقول وجدوا أن كل شريعة لم تذكر في هذا الحديث فهي ساقطة ؟
وهل يقول هذا من له نصيب من التمييز ؟ وهل بين من أسقط الزكاة - لأنها لم تذكر في
هذا الخبر - فرق وبين من أسقط الصيام لأنه لم يذكر في هذا الخبر ، ومن أسقط الصلاة
والحج لأنها لم تذكر في هذا الخبر ؟ •

وحق لو صح لهم أن رسول الله ﷺ قصد بهذا الخبر ذكر ما يجب في هذه الأرضين -
ومعاذ الله من أن يصح هذا فهو الكذب البحت على رسول الله ﷺ - لما كان في
ذلك إسقاط سائر حقوق الله تعالى عن أهلها ، وليس في الدنيا حديث انتظم ذكر جميع
الشرائع أوها عن آخرها ، نعم ، ولا سورة أيضا •

وإنما قصد عليه السلام في هذا الحديث الإنذار بخلاء أيدي المفتحين لهذه البلاد
من أخذ طعامها ودراهمها ودنانيرها فقط ، وقد ظهر ما أنذر به عليه السلام •

ومن الباطل المنتنع أن يريد رسول الله ﷺ ما زعموا ، لأنه لو كان ذلك ، وكان
ارباب أراضى (٣) الشام ، ومصر ، والمراق مسلمين ، فن هم المخاطبون بأنهم يمدون كما

- (١) بضم الهم و اسكان الدال وبالياء كما سبق ، وفي الأصلين «مدعا» وهو تحريف
(٢) في النسخة رقم (١٦) «أبدأتم» وهو خطأ ، والحديث رواه يحيى بن آدم في الخراج
(رقم ٢٢٧) ومسلم (ج ٢ ص ٣٦٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٢٩) وابن الجارود (ص ٤٩٩)
(٣) في النسخة رقم (١٤) «أرض» بالافراد •

بدؤا (١) ؟ ومن المانع ما ذكر منهُ ١٤ هذا تخصيص منهم بالباطل وبما ليس في الخبر منه نص ولا دليل ، ولو قيل لهم : بل في قوله عليه السلام : «فيا سقت السماء العشر» دليل على سقوط الخراج وبطلانه ، إذ لو كان فيها خراج لذكره عليه السلام *
والمعجب أيضا إسقاطهم الجزية بهذا الخبر عن أهل الخراج فأسقطوا فرضين من فرائض الاسلام برأى صاحب ١ - وهذا عجب جدا ! وخالقوا ذلك صاحب في هذه القضية نفسها ، لأنه قد صح عنه إيجاب الجزية مع الخراج ، فرة يكون فمله حجة يخالف بها القرآن ، وهم مع ذلك كاذبون عليه ، فما روى عنه قط إسقاط الزكاة عما أصيب في أرض الخراج ، ومرة لا يرونه حجة أصلا ومعه الحق *

فان قالوا : إن الصحابة أجمعوا على أخذ الخراج *

قيل لهم : والصحابة أجمعوا على أخذ الزكاة قبل إجماعهم على الخراج ومعه وبمده بلاشك ، ولا عجب أعجب من إيجاب محمد بن الحسن الخراج على المسلم في أرض الخراج اذا ملكها ، وإسقاط الزكاة عنه ، وإيجابه الزكاة على اليهودي والنصراني اذا ملكا أرض الشر ، واسقاط الخراج عنهما ! وفاعل هذا منهم على الاسلام وأهله (٢) *
وقالوا : لا يجتمع حقان في مال واحد *

قال أبو محمد : كذبوا وافكوا ؟ بل تجتمع حقوق لله تعالى في مال واحد ، ولو انها ألف حق ، وما ندرى من أين وقع لهم انه لا يجتمع حقان في مال واحد ، وهم يوجبون الخس في مبادن الذهب والفضة والزكاة أيضا ، إما عند الحول وإما في ذلك الوقت ان كان بلغ حول ما عنده من الذهب والفضة ، ويوجبون أيضا الخراج في أرض المعدن ان كانت أرض خراج ١ ؟ *

ومن عجائب الدنيا تغليبهم الخراج على الزكاة ، فأسقطوها به ، ثم غلبوا زكاة البر والشعر ، والتمر ، والماشية على زكاة التجارة ، فأسقطوها بها ، ثم غلبوا زكاة التجارة في الرقيق على زكاة الفطر ، فأسقطوها بها ، فرة رأوا زكاة التجارة أوكد من الزكاة المفروضة ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو خطأ (٢) هذه زلة قلم من ابن حزم ، أولها من أثر ما كان عنده من الروايات يضيّق به الصدوق أعاذنا الله منه ، وما كان محمد بن الحسن رحمه الله متها على الاسلام ، بل هو عالم كبير ، ثقة في الحديث وبخاصة في الرواية عن مالك ، وإن ليته بمض أهل الحديث فأثما ذلك من قبل حفظه ، ومن قبل انه اشتغل بالفقه أكثر من الرواية ، ورحمه الله الجليل *

ومرة رأوا الزكاة المفروضة أولى من زكاة التجارة ؟

والحسن بن حي يرى أن يزكى ما زرع للتجارة زكاة التجارة لا الزكاة المفروضة ، وذكرنا هذا ثلاثا يدعوا في ذلك إجماعاً ، فهذا أخف شيء عليهم *

وإن تناقض المالكين والشافعيين لظاهر في إسقاطهم الزكاة عن عروض التجارة للزكاة المفروضة وإبقائهم إياها مع زكاة الفطر في الرقيق *

وكذلك أيضاً تناقض الحنفيون إذ أوجبوا الأجرة والزكاة في أرض واحدة *

ومن صرح عنه إيجاب الزكاة في الخارج من أرض الخراج عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شبرمة وشريك والحسن بن حي *

وقال سفيان وأحمد : أن فضل بعد الخراج خمسة أوسق فصاعداً ففيه الزكاة *

ولا يحفظ عن أحد من السلف مثل قول أبي حنيفة في ذلك *

والمعجب كله من تعوهم بالثابت عن عمر رضي الله عنه من قوله - إذ أسلمت دهقانة نهر الملك (١) - : أن اختارت أرضها وأدت (٢) ما على أرضها فخلوا بينها وبين أرضها ، وإلا فخلوا بين المسلمين وأرضهم . وعن علي نحو هذا . وعن ابن عمر انكار الدخول في أوضاع الخراج للمسلم (٣) *

وليت شعري هل عقل ذو عقل قط أن في شيء من هذا إسقاط الزكاة مما أخرجت الأرض ؟ وهذا مكان لا يقابل إلا بالتعجب ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

ويكنى من هذا قول رسول الله ﷺ : « فبا سقت السماء المشر » فم ولم ينص * وأيضاً فإن من البرهان على أن الزكاة على الرافع (٤) لاعلى الأرض أجماع الأمة على أنه ان أراد أن يعطى المشر من غير الذي أصاب في تلك الأرض لكان ذلك له ، ولم

(١) في الأصلين « هز الملك » وهو تصحيف ، ونهر الملك كورة واسعة ينفد بعد نهر عيسى ، والدهقان - بكسر الدال وضماً - له معان منها : رئيس الاقليم ، وهو معرب عن الفارسية ، ولعله المراد هنا : وفي خراج يحيى بن آدم (رقم ١٨١) « عن طارق بن شهاب قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملك » (٢) في الأصلين « أو أدت » والصواب بواو المطلق كما في خراج يحيى (٣) انظر الخراج (رقم ١٥٠) الى (١٧١) (٤) الرافع بالراء وفي النسخة رقم (١٦) بالبدال ، وهو خطأ في ظني ، بل هو من رفع الزرع بمعنى نقله من الموضع الذي يمحصد فيه الى البياض ، فالرافع هو صاحب الزرع الذي له تاج الأرض *

يجز اجباره على ان يعطى من عين ما اخرجت الارض . فصح ان الزكاة فى ذمة المسلم الزانع ، لافى الارض * .

٦٤٣ — مسألة — وكذلك ما اسبب فى الارض المنصوبة إذا كان البذر للغاصب لان غصبه الأرض لا يبطل ملكه عن بذره ، فالبذر اذا كان له فما تولد عنه فله ، وانما عليه حق الارض فقط ، فى حصته منه الزكاة ، وهى له حلال وملك صحيح * . وكذلك الأرض المستأجرة بفقد فاسد ، او المأخوذة بمض ما يخرج منها ، او المنوثة ، لمعوم قوله عليه السلام «فما سقطت السماء العشر» * .

وأما ان كان البذر منصوباً فلا حق له ، ولا حكم فى شئ مما انبت الله تعالى منه ، سواء كان فى أرضه نفسه أم فى غيرها ، وهو كله (١) لصاحب البذر ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يختلف اثنان فى ان غاصب البذر إنما أخذه بالباطل ، وكذلك كل بذر اخذ بغير حق فحرم عليه بنص القرآن أكله ، وكل ما تولد من شئ فهو لمصاحب ما تولد منه بلا خلاف ، وليس وجوب الضمان بمبيح له ما حرم الله تعالى عليه * . فان موهوا بما روى من ان «الخراج بالضمان» * .

فلا حجة لهم فيه لوجوه : اولها : أنه خبر لا يصح ، لأن راويه غلغل بن خفاف ، وهو مجهول (٢) * .

والثانى : أنه لو صح لكان إنما ورد فى عبد بيع فيما صحبها ثم وجد فيه عيب ، ومن الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ، لو كان القياس حقاً ، فكيف والقياس كله باطل * . والثالث : انهم (٣) يلزمهم ان يبطلوا أولاد المصوب بمن الامام والحيوان للغاصب بهذا الظاهر ، وهم لا يقولون بذلك * .

٦٤٤ — مسألة — فاذا بلغ المصنف الواحد - من البر ، أو التمر ، أو الشمير - خمسة

(١) فى النسخة رقم (١٦) «وهذا كله» (٢) غلغل بفتح الميم واسكان الخاء المعجمة وفتح اللام ، وخفاف بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء . وحديثه هذا رواه الطيالسي (ص ٢٠٦ رقم ١٤٦٤) عن ابن ابي ذئب عن غلغل عن عروة عن عائشة مرفوعاً ، ونسبه ابن حجر فى التلخيص (ص ٢٤١) الى الشافعى والحاكم والترمذى ، ونقل فى التهذيب ما قيل فى غلغل بن خفاف وان ابن حبان ذكره فى الثقات ثم قال : «وتابعه على هذا الحديث مسلم بن خالد الزنجى عن هشام بن عروة عن أبيه به ، وقال ابن وضاح : غلغل مدنى ثقة» (٣) فى النسخة رقم (١٤) «أنه»

أوسق كما ذكرنا فصاعداً ، فإن كان مما يسقى بساقية (١) من نهر أو عين أو كان يملأ (٢) ففيه المشر ، وإن كان يسقى بساقية أو ناعورة أو دوفيه نصف المشر ، فإن نقص عن الخمسة الأوسق - ما قل أو أكثر - فلا زكاة فيه . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحابنا .
وقال أبو حنيفة : في قليله وكثيره المشر أو نصف المشر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سعيد بن أبي مريم ثنا عبد الله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « فبا سقت السماء والعيون أو كان عثريا (٣) المشر ، وما سقى بالنضح نصف المشر » *

وقد ذكرنا قبل قوله عليه السلام : « ليس فبا دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فصح إن ما نقص عن الخمسة الأوسق نقصانا - قل أو أكثر - فلا زكاة فيه *

والمعجب من تغليب أبي حنيفة الخبر : « فبا سقت السماء المشر » على حديث الأوسق الخمسة ، وغلب قوله عليه السلام : « ليس فبا دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فبا دون خمس دودمن الإبل صدقة » على قوله عليه السلام : « في الزقة ربع المشر » وعلى قوله عليه السلام : « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها » وهذا تناقض ظاهر والله تعالى التوفيق *

٦٤٥ - مسألة - ولا يضم قح إلى شعير ، ولا تمر إليها . وهو قول سفيان الثوري ،

ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأبي سليمان وأصحابنا *

وقال الليث بن سعد ، وأبو يوسف : يضم كل ما أخرجت الأرض من القمح والشعير والأرز والذرة والدخن وجميع القطعاني ، بمض ذلك إلى بعض ، فإذا اجتمع من كل ذلك خمسة أوسق ففيه الزكاة كما ذكرنا ، وإلا فلا *

وقال مالك : القمح ، والشعير ، والسمك صنف واحد ، يضم بعضها إلى بعض في الزكاة ، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق ففيها الزكاة ، وإلا فلا ، ويجمع الحنص والنول والوربا ، والمدس ، والجلبان ، والبسيلة بعضها إلى بعض ، ولا يضم إلى القمح ولا إلى الشعير

(١) الساقية من سواق الزرع نهر صغير ، قاله في اللسان (٢) بفتح الباء واسكان الميم المهمة ، وهو ما شرب من التخليل يمر وقه من الأرض من غير سقي سماء ولا غيرها ، والسانية بمعنى الناحية ، وهي ما يسقى عليه من بمر وغيره وانظر خراج يحيى (رقم ٣٦٤ إلى ٣٦٥) (٣) العثري : بفتح العين المهمة والثاء المثلثة المخففة . وقال ابن الأعرابي بشد بدل الثاء وهو خطأ ، وهو الذي يسقى بماء السماء من مطر وسيل *

ولا إلى البسك ، قال : وأما الأرز ، والذرة ، والسهم في أصناف مختلفة ، لا يضم كل واحد منها إلى شيء أصلاً *

واختلف قوله في الطلس ، فرة قال : يضم إلى القمح ، والشعير ، ومرة قال : لا يضم إلى شيء أصلاً *

ورأى القطاني في البيوع أصنافاً مختلفة ، حاشا اللوبيا والحبص ، فإنه رأى في البيوع صنفاً واحداً *

قال أبو محمد : أما قول مالك فظاهر الخطأ جملة ، لا يحتاج من إبطاله إلى أكثر من إيراد هـ ؟ وما نعلم أحداً على ظهر الأرض قسم هذا التقسيم ، ولا جمع هذا الجمع ، ولا فرق هذا التفريق قبله ولا ماله ولا بعده ، إلا من قلبه ، وماله متعلق ، لا من قرآن ، ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا من قول صاحب ولا تابع ، ولا من قياس ، ولا من رأى يعرف له وجه ، ولا من احتياط أصلاً *

وأما من رأى جمع البر وغيره في الزكاة فيمكن أن يتملقوا بموم قوله عليه السلام : «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» *

قال أبو محمد : ولو لم يأت إلا هذا الخبر لكان هذا القول الذي لا يجوز غيره *
لكن قد خصه ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسماعيل بن مسعود - هو الجحدري - ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم حدثني عمرو ابن يحيى بن عمار عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال : «لا يحمل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق ، ولا يحمل في الورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق (١) ولا يحمل في الأبل زكاة حتى يبلغ خمس ذود» (٢) *

فنفى رسول الله ﷺ أن زكاة عالم يبلغ خمسة أوسق من البر ، فبطل بهذا إيجاب الزكاة فيه على كل حال ، مجوعاً إلى شعير أو غير مجموع *

قال أبو محمد : وكلهم متفق على أن لا يجمع التمر إلى الزبيب ، وما نسبة أحدهما من الآخر إلا كنسبة البر من الشعير ، فلا النص اتباعوا ، ولا القياس طردوا ، ولا خلاف

(١) في النسخة رقم (١٤) «خمس أواق» وفي النسائي (ج ٥ ص ٤) «خمس أواق»

(٢) لفظ هذا الحديث يرد على زعم المؤلف فيما مضى أن كلمة «دون» في حديث «ليس فيما دون خمسة أوسق» الخ بمعنى غير وإنكاره أن تكون فيه بمعنى أقل ، وقد بيناهناك خطأ ، وقد أيد لفظ هذا الحديث ما قلنا قاله الله *

بين كل من يرى اثر زكاة في الخمسة أو سق فصاعدا - لا في أقل - فإنه لا يجمع التمر الى البر ولا الى الشعير *

٦٤٦ - مسألة - وأما أصناف القمح فيضم بعضها الى بعض ، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها الى بعض ، وكذلك أصناف التمر بعضها الى بعض ، المجوة والبرني والصيحاني (١) وسائر أصنافه ، وهذا الاختلاف فيه من أحد ، لأن اسم «بر» يجمع أصناف البر ، واسم «تمر» يجمع أصناف التمر ، واسم «شعير» يجمع أصناف الشعير . والله تعالى التوفيق *

٦٤٧ - مسألة - ومن كانت له أرضون شتى في قرية واحدة أو في قرى شتى في عمل مدينة واحدة أو في أعمال شتى - ولو أن إحدى أرضيه في أقصى الصين والأخرى في أقصى الاندلس - فإنه يضم كل قح أصاب في جميعها بعضها الى بعض ، وكل شعير أصابه في جميعها بمضنه الى بعض ، وكل تمر أصابه في جميعها بمضنه الى بعض ، فإنه غاطب بالزكاة في ذاته ، مرتبة بنص القرآن والسنة في ذمته وماله ، دون أن يخص الله تعالى أو رسوله ﷺ بذلك ما كان في طسوج (٢) واحد ، أو رستاق (٣) واحد - : مما في طسوجين ، أو رستاقين ، وتخصيص القرآن والسنة بالأراء الفاسدة باطل مقطوع به . والله تعالى التوفيق *

٦٤٨ - مسألة - ومن لقط السنبيل فاجتمع له من البر خمسة أو سق فصاعدا ، ومن الشعير كذلك - : فعليه اثر زكاة فيها ، المشر فيها سق البياض أو بالنهر أو بالعين أو بالساقية ، ونصف المشر فيما سقى بالنضح . ولا زكاة على من التقط من التمر خمسة أو سق . وبإيجاب اثر زكاة في ذلك يقول أبو حنيفة *

(١) البرني - يفتح الباء واسكان الزاء - ضرب من التمر احمر مشرب بصفرة مدور كثير اللحاء عذب الحلاوة ، وهو أجود التمر ، وأحدثه برنية ، وأصل الكلمة فارسي . عن اللسان ، والصيحاني - يفتح الصاد المهملة - ضرب من تمر المدينة أسود صلب المفضنة ، وسمى صيحانيا لأن صيحان اسم كبش كان ربط الى نخلة بالمدينة فأمرت تمرا فنسب الى صيحان . عن اللسان (٢) يفتح الطاء المهملة وضم السين المهملة المشددة وفي آخره جيم ، كلمة معربة ، ومعناها الناحية ، ومن ذلك طساسيج السواد . (٣) كلمة معربة أيضا ، وهي السواد ، وكأنها كانت تطلق على بعض التقسيمات الادارية في القرون الاولى وعربت بالفاظ كثيرة ، وزداق ، وسداق ، وزتاق ، ورستاق ، وانكر بعضهم «رستاق» وكلها يضم الزاء واسكان ما بعدها . عن اللسان *

برهان ذلك : ان رسول الله ﷺ اوجبا على مالكها الذي يخرج في ملكه الحب من سنبله الى إمكان كيله ، ولم يخص عليه السلام من اصابه من حرته أو من غير حرته ، ولا شيء في ذلك على صاحب الزرع الذي التقط هدامه ، لانه خرج عن ملكه قبل إمكان الكيل فيه الذي به تجب الزكاة . وليس كذلك ما التقط من التمر ، لان الزكاة فيه واجبة على من ازهى التمر في ملكه ، بخلاف البر والشعير وبالله تعالى تأييد *

٦٤٩ - مسألة - والزكاة واجبة على من ازهى التمر في ملكه - والازهاء هو احمراره في ثماره - وعلى من ملك البر والشعير قبل دراسهما وإمكان تصفيتهما من التبن وكيلهما ، بأي وجه ملك ذلك ، من ميراث ، أو هبة ، أو ابتاع ، أو صدقة ، أو إصداق أو غير ذلك ، ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التمر (١) قبل الازهاء ، ولا على من ملكها بعد الازهاء ، ولا على من انتقل ملكه عن البر والشعير قبل دراسهما (٢) وامكان تصفيتهما وكيلهما ، ولا على من ملكهما بعد إمكان تصفيتهما وكيلهما *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « ليس فيها دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فلم يوجب النبي ﷺ في الحب صدقة إلا بعد إمكان توسيقه ، فان صاحبه حينئذ مأمور بكيله وإخراج صدقته ، فليس تأخير الكيل - وهو له ممكن - بمسقط حق الله تعالى فيه ، ولا سبيل الى التوسيق الذي به تجب الزكاة قبل الدراس أصلا ، فلا زكاة فيه قبل الدراس ، لأن الله تعالى لم يوجبها ولا رسوله ﷺ ، فمن سقط ملكه عنه قبل الدراس - يبيع أو هبة أو إصداق أو موت أو جأحة أو نار أو غرق أو غصب - فلم يمكنه إخراج زكاته في وقت وجوبها ، ولا وجبت الزكاة عليه وهو في ملكه . ومن أمكنه الكيل وهو في ملكه فهو الذي خوطب بزكاته ، فمن ملكه بعد ذلك فأنما ملكه بعد وجوب الزكاة على غيره * وليس التمر كذلك ، لأن النص جاء بإيجاب الزكاة فيه اذا بدأ طيبه ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

(١) في النسخة رقم (١٦) « الثمرة » وهو خطأ ظاهر (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : « سواه بعد دراسهما . هكذا مذهبه رحمه الله » وهذا خطأ من كاتب الحاشية ، لان مذهب المؤلف واضح هنا فان وجوب الزكاة انما يكون على من ملك البر او الشعير قبل الدراس والكيل وبقيا في ملكه الى حين إمكان ذلك فمن انتقل عن ملكه قبل الدراس فلا زكاة عليه وانما هي على من انتقل اليه ، وكذلك لازكاة على من انتقل اليه بعد الدراس ، اذ هي على المالك الاول . وهذا ظاهر

ومن خالفنا في هذا ورأى أن كاة في البر والشعر إذا يبسا واستغنيا عن الماء سألناه عن الدليل على دعواه هذه ؟ ولا سبيل له إلى ذلك ، وطرضناه بقول أبي حنيفة الذي يرى على من باع زرعاً أخضر قصيلاً (١) فقصله المشتري وأطمعه دابته قبل أن يظهر فيه شيء . من الحب - : أن أنز كاة على البائع ، عشر الثمن أو نصف عشره ، ولا سبيل لأحدهما إلى ترجيح قوله على الآخر ، ولوضح قول من رأى أن كاة واجبة فيه قبل دراسه - : لكان واجباً إذا أدى المشتري منه كما هو في سننه أن يجزئه ، وهذا مالا يقولونه *
٦٥٠ - مسألة - وأما النخل فإنه إذا أزمى خرم (٢) والزم أن كاة كما ذكرنا ، واطلقت يده عليه بفعل به ماشاء ، وأنز كاة في ذمته *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ومحمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت خبيب بن عبد الرحمن (٣) يحدث عن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار (٤) قال : أنا سهل بن أبي حشمة فقال قال رسول الله ﷺ : « إذا خرصتم فخذوا أودعوا » (٥) الثلث ، قال (٦) لم تأخذوا فدعوا إلى بيع شئك شعبة في لفظة « تأخذوا » و « تدعوا » *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة وهي تذكر شأن خير قالت : « كان رسول الله ﷺ يمسح عبد الله بن رواحة إلى اليهود فيخرص النخل حين يعطي أول الثمر قبل أن

(١) القصل - بالقاف والصاد المهملة - القطلع ، أو قطع الشيء من وسطه أو أسفل من ذلك قطعاً واجباً ، أي سر يما ، والقصيل ما اقتصل من الزرع أخضر والجمع قصائل بضم القاف واسكان الصاد (٢) خرم النخل والكرم - من باب نصر - إذا حزر وما عليها من الربط تمراً ومن المنبذ بيبا ، وهو من الظن لأن الحزر أعما هو تقدير بظن . عن اللسان (٣) خبيب بن الحارث المعجمة مصفر (٤) نيار بكسر النون وتخفيف الياء المثناة التحتية ، وفي الأصلين « دينار » وهو تحريف ، وفي النسخة رقم (١٦) « خبيب بن عبد الرحمن يحدث عبد الرحمن » الخ يحذف « عن » وهو خطأ ، والتصحيح من النسائي (ج ٥ ص ٤٣) « والتهديب وغيرهما » (٥) في النسائي (ج ٥ ص ٤٣) « وأبى داود (ج ٤ ص ٢٤) « والترمذي (ج ١ ص ٨٢ طبع الهند) « فخذوا ودعوا » بالواو ، وأنا أرجح أن ما هنا يحرف « أو » أصبح وأنسب للسباق (٦) في النسخة رقم (١٦) « وأن » بالواو ، وما هنا هو الموافق للنسائي وغيره . وكذلك هو في المستدرک (ج ١ ص ٤٠٢) *

يؤكل ، ثم يخبرون اليهود بين أن يأخذوها بذلك الخرص أو يدفعوها اليهم بذلك » وإنما كان أمر رسول الله ﷺ بالخرص لكي تحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمار وتفتقر (١) *
 ٦٥١ - مسألة - فإذا خرس كما ذكرنا فسواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو أطعمها أو أبيع فيها - كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه ، لأنها قد وجبت ، وأطلق على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره ، كما لو جدها ، ولا فرق *
 ٦٥٢ - مسألة - فإذا غلط الخارص أو ظلم - فزاد أو نقص رد الواجب الى الحق ، فأعطى ما زاد يخليعوا خذمتها ما نقص *

لقول الله تعالى : (كونوا قوامين بالعدل) والزيادة من الخارص ظلم لمصاحب الثمرة بلا شك ، وقد قال تعالى : (ولا تمتدوا) ظلم يوجب الله تعالى على صاحب الثمرة إلا العشر ، لأقل ولا أكثر ، أو نصف العشر ، لأقل ولا أكثر ، ونقصان الخارص ظلم لأهل الصدقات واسقاط لحقهم ، وكل ذلك إثم وعدوان *

٦٥٣ - مسألة - فإن ادعى أن الخارص ظلمه أو أخطأ لم يصدق إلا بينة إن كان الخارص عدلاً عالماً فإن كان جاهلاً أو جائراً فحكمه مردود *
 لأنه إن كان جائراً فهو فاسق ، فخره مردود (٢) *
 لقول الله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فلتهم نادمين) *

وإن كان جاهلاً فتمرض الجاهل للحكم في أموال الناس بما لا يدري جرحه ، وأقل ذلك أنه لا يميل توليته ، فاذ هو كذلك فتوليته باطل مردود لقول رسول الله ﷺ : «من عمل لملايس عليه أمرنا فهو رد» *

٦٥٤ - مسألة - ولا يجوز خرس الزرع أصلاً ، لكن إذا حصده ودرس ، فإن جاء الذي يبيع الزكاة حينئذ فقم على الدرس والتصفية والكيل فله ذلك ، ولا نفقة له على صاحب الزرع *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وتفتقر» وهو خطأ لا معنى له . ثم لا أدري ما دخل خرس نخل يهود في الزكاة ؟ - ولا زكاة عليهم - وإنما ذلك الخرص كان لصلح رسول الله معهم على شرط ما يخرج من خير من زرع أو عر ، انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ٩٧ و ٩٨) والبخاري (ج ٣ ص ١٩١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢٨١ و ٢٨٤ ص ٣١ و ٣٥ و ٣٥ و ٣٥ و ٣٩ و ٢٩٠) ونيل الأوطار (ج ٨ ص ٢٠٦ و ٢٠٧) (٢) في النسخة رقم (١٦) «فجوره مردود» وما هنا أصح *

لانه لم يأت عن رسول الله ﷺ انه خرص الزرع ، فلا يجوز خرصه ، لانه إحداهن حكم لم يأت به نص . وبالله تعالى التوفيق *

وأما النفقة فان الله تعالى يقول : (ولأنكأوا أموالكم بينكم بالباطل) *

٦٥٥ - مسألة - وفرض على كل من له زرع عند حصاده أن يعطى منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه ، وقد ذكرنا ذلك قبل في «باب ما يجب فيه الزكاة» عند ذكرنا قول الله تعالى: (وأتواحقه يوم حصاده) وبالله تعالى التوفيق *

٦٥٦ - مسألة - ومن ساقى حائط نخل أو زارع أرضه بجزء مما يخرج منها فلهما وقع في سهمه خمسة أوسق فصاعدا من تمر أو خمسة أوسق كذلك من بر أو شعير فلهيه الزكاة ، والا فلا ، وكذلك من كان له شريك فصاعداً في زرع أو في ثمرة نخل فيجبس أو ابتاع أو بنى ذلك من الوجوه كلها ولا فرق *

فان كانت على المساكين أو العبيان أو المجدومين أو في السبيل أو ما أشبه ذلك - مما لا يتعين أهله - أو على مسجد أو نحو ذلك فلا زكاة في شيء من ذلك كله *

لأن الله تعالى لم يوجب الزكاة في أقل من خمسة أوسق مما ذكرنا ، ولم يوجب على شريك من أجل ضم زرعه الى زرع شريكه ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

وأما من لا يتعين فليس يصح أنه يقع لأحدهم خمسة أوسق ، ولا زكاة إلا على مسلم يقع له مما يصيب خمسة أوسق *

وقال أبو حنيفة : في كل ذلك الزكاة *

وهذا خطأ ، لما قد ذكرنا من أنه لا شريعة على أرض ، وإنما الشريعة على الناس والجن ، ولو كان ما قالوا (١) لوجب الزكاة في أراضي (٢) الكفار *

فان قالوا (٣) : انخراج ناب عنها *

قلنا : قد كانوا في عصر النبي ﷺ لا يخرج عليهم ، فكان يجب على قولكم أن تكون الزكاة فيما أخرجت أرضهم ، وهذا باطل باجماع من أهل النقل ، وباجماعهم سائر المسلمين *

وقال الشافعي : اذا اجتمع للشركة كلهم خمسة أوسق فلهيه الزكاة . وسندكر

(١) في النسخة رقم (١٦) «قال» (٢) في النسخة رقم (١٤) «أرضين» (٣) في النسخة

رقم (١٦) «قال» *

بطلان هذا القول - إن شاء الله تعالى - في زكاة الخلطاء (١) في الماشية ، وجلة الرد عليه أنه إيجاب شرع بلا برهان أصلاً . وبالله تعالى التوفيق *

٦٥٧ - مسألة - ولا يجوز أن يبدل الذي له الزرع أو الثمر ما اتفق في حرث (٢) أو حصاد أو جمع ، أو درس ، أو تر بيل (٣) أو جداد (٤) أو حفر أو غير ذلك - : فيسقطه من الزكاة وسواء تدابن في ذلك أو لم يتدابن ، أنت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الثمر أو لم تأت . وهذا مكان قد اختلف السلف فيه *

حدثنا حماد بن عمار بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن أبي عوانة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية (٥) - عن عمرو ابن هرم (٦) عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وابن عمر ، في الرجل ينفق على ثمرته ، قال أحدهما : يزكها ، وقال الآخر : يرفع النفقة ويترك ما بقي (٧) *

وعن عطاء : أنه يسقط مما أصاب النفقة ، فإن بقي مقدار ما فيه الزكاة زكى ، وإلا فلا . قال أبو محمد : أوجب رسول الله ﷺ في الثمر والبر والشعير الزكاة جملة إذا بلغ النصف منها خمسة أو سق فصاعداً ، ولم يسقط الزكاة عن ذلك بنفقة الزارع (٨) وأصحاب النخل ، فلا يجوز إسقاط حق أوجه الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة نابتة *

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابنا ، إلا أن مالكاً ، وأبا حنيفة ، والشافعي في أحد قوليه تناقضوا وأسقطوا الزكاة عن الأموال التي أوجبها الله تعالى فيها إذا

(١) في النسخة رقم (١٦) «الخلطة (٢) في النسخة رقم (١٦) «من حرث» وهو خطل (٣) الزيل - بفتح الزاي واسكان الباء - تسميد الأرض والزرع بالزبل - بكسر الزاي - فالز بيل مشتق من ذلك (٤) في الأصلين «جذاذ» بالذالين المجهتين وهو خطل (٥) هو جعفر بن أبياس - (٦) بفتح الهاء وكسر الراء - (٧) هكذا روى المؤلف الأثر ، وأظنه اختصره ، فقندروا به يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٥٨٩) عن أبي عوانة عن جعفر عن عمرو بن جابر بن زيد «عن ابن عباس وابن عمر في الرجل يستقرض فينفق على ثمرته وعلى اهله ، قال قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقضيه ويترك ما بقي ، قال وقال ابن عباس : يقضى ما أنفق على الثمرة ثم يترك ما بقي » فقد اتفق ابن عباس وابن عمر على قضاء ما أنفق على الثمرة وزكاة الباقي فقط واختلفا في قضاء ما أنفق على اهله ، وهذا غير ما يوجهه اللفظ المختصر الذي هنا ، وفرواية يحيى أوضح جداً . (٨) في النسخة رقم (١٤) الزرع وما هنا أصبح

كان على صاحبها دين يستغرقها أو يستغرق بعضها ، فأسقطوها عن مقدار ما استغرق الدين منها *

٦٥٨ — مسألة — ولا يجوز أن يمد على صاحب الزرع في الزكاة ما أكل هو وأهله فريكاً أو سويقاً ، قل أو أكثر ، ولا السنبل الذي يسقط فيأكله الطير أو الماشية أو يأخذه الضمعا ، ولا ما تصدق به حين الحصاد ، لكن ما صفي فز كانه عليه *
برهان ذلك ما ذكرنا قبل من أن الزكاة لا تجب إلا حين إمكان الكيل ، فما خرج عن يده قبل ذلك فقد خرج قبل وجوب الصدقة فيه . وقال الشافعي ، واليثة كذلك *
وقال مالك ، وأبو حنيفة : يمد عليه كل ذلك *

قال أبو محمد : هذا تكليف مالا يطلق ، وقد يسقط من السنبل ما يبقى لأثم خمسة أوسق ، وهذا لا يمكن ضبطه ولا النزع منه أصلاً ، والله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) *

٦٥٩ — مسألة — وأما الثمر ففرض على الخارص أن يترك له ما يأكل هو وأهله رطباً على السنة ، لا يكلف عنه زكاة ، وهو قول الشافعي ، واليثة بن سمد *
وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يترك له شيئاً *

برهان صحة قولنا (١) حديث سهل ابن أبي حشمة الذي ذكرنا قبل من قول رسول الله ﷺ : « إذا خرصتم فخذوا أودعوا الثلث أو الربع » ولا يختلف القائلون بهذا الخبر — وهم أهل الحق الذين إجماعهم الإجماع المتبع — في أن هذا على قدر حاجتهم إلى الأكل رطباً *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد المزيث ثنا أبو عبيد ثنا هشيم بن يزيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار (٢) قال : بعث عمر بن الخطاب بأبي حشمة الأنصاري (٣) على خرص أموال المسلمين ، فقال : إذا وجدت القوم في تخلفهم قد خرفوا (٤) فندع لهم ما يأكلون ، لا نخرصه عليهم *

(١) في النسخة رقم (١٤) « برهان ذلك » (٢) بشير بالتصغير ، وفي النسخة رقم (١٦) « بشر » وهو مخمرف (٣) هو والد سهل بن أبي حشمة ، وقد كان النبي ﷺ يسمه خارساً أيضاً . وهذا الأمر رواه الحاكم مختصراً (ج ١ ص ٤٠٣ و ٤٠٤) (٤) بفتح الخاء والراء ، وفي اللسان : « وفي حديث عمر رضي الله عنه : إذا رأيت قوماً خرفوا في حالهم ، أي أقاموا فيه وقت اختراف الثمار ، وهو الخريف ، كقولك : صافوا وشوا ، إذا أقاموا في الصيف والشتاء ، وأما أخرف وأصاب وأشيت فمعناه أنه دخل في هذه الأوقات »

وبه إلى أبي عبيد عن يزيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حبان أن
أبا ميمونة أخبره عن سهل بن أبي حشمة : أن مروان بن الحكم غارصاً للخلع ، فخرص مال سعد
ابن أبي وقاص (١) سبعمائة وسق ، وقال : لولا أنى وجدت فيه أربعين عريشاً لخرصته
تسعمائة وسق ، ولكنى تركت لم قدر ما يأكلون *

قال أبو محمد : هذا فعل عمر بن الخطاب ، وأبي حشمة ، وسهل ، ثلاثة من الصحابة ،
بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم يعرف منهم ، وهم يشمون بمثل ذلك إذا
وافقهم . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو يوسف ومحمد : يزكى ما بقي بعد ما يأكل . وهذا تخليط وغالطة للنصوص كلها *

٢٦٠ — مسألة — وإن كان زرع أو نخل يسقى بمض العام بمين أو ساقية من
نهر (٢) أو ماء السماء ، وبمض العام ينضح أو ساقية أو خطارة أو دلو ، فإن كان النضح
زاد في ذلك زيادة ظاهرة وأصلحه فزكاته نصف المشر فقط ، وإن كان لم يزد فيه شيئاً ولا
أصلحه فزكاته المشر *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة وأصحابه : يزكى على الأغلب من ذلك ، وهو قول رويناه
عن بعض السلف *

حدثنا حماد بن أبي محمد الباجى ثنا عبد الله بن يونس ثنا يحيى ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد
ابن بكر عن ابن جريج قال قلت لمطاء : في المال يكون على العين أو بملاءمة الزمان ثم يحتاج
إلى البئر يسقى بها ؟ فقال : إن كان يسقى بالعين أو البعل أكثر مما يسقى بالدلو ففيه المشر ،
وإن كان يسقى بالدلو أكثر مما يسقى بالبعل ففيه نصف المشر . قال أبو الزبير : سمعت
جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير يقولان هذا القول *

وقال مالك مرة : إن زكاته بالنوى غذاه به وتم به ، لا بأبى أبى ذلك كان أكثر سقيه
فزكاته عليه . وقال مرة أخرى : يعلى نصف زكاته المشر ونصفها نصف المشر ، وهكذا
قال الشافعى *

قال أبو محمد : قد حكم النبي ﷺ فيما سقى بالنضح بنصف المشر ، وبلا شك أن
السقاء تسقيه ويصلحه ماء السماء ، بل قد شاهدنا جموع السقاء (٣) بالعين والنضح أن لم
(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) «سعد بن أبي سعد» فحذفنا بينهما
أصبح فأنى لم أجده إلا في (٢) في النسخة رقم (١٦) «أو ساقية أو نهر» (٣) بضم السين المهملة
وفتح القاف المشددة ، جمع ساق ، ويجمع أيضاً على «سقى» بضم السين وتشديد القاف

يقع عليه ماء السماء تغير ولا بد ، فلم يجعل عليه السلام تلك حكماً ، فصيح ان النضج اذا كان مصلحاً للزروع او النخل فزكاته نصف العشر فقط . وهذا مما ترك الشافعيون فيه صاحباً لا يعرف له مخالف منهم *

٦٦١ — مسألة — ومن زرع قحاً أو شعيماً مرتين في العام أو أكثر أو حلت نخله بطين في السنة فإنه لا يضم البر الثاني ولا الشعيث الثاني ولا التمر الثاني الى الأول ، وان كان احدهما ليس فيه خمسة أوسق لم يزكه ، وان كان كل واحد منهما ليس فيه خمسة أوسق بانفراده لم يزكهما *

قال علي : وذلك انه لو جما (١) لوجب ان يجمع بين الزرعين والمرتبتين ولو كان بينهما عامان أو أكثر ، وهذا باطل بلا خلاف ، وإذ صح نفي رسول الله ﷺ الزكاة عما دون خمسة أوسق فقد صح أنه راعى المجتمع ، لازماً مستأنفاً لا يدري أيكون أم لا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٢ — مسألة — وإن كان قح بكير أو شعيث بكير أو تمر بكير وآخر من جنس كل واحد منها (٢) مؤخر ، فان يبس المؤخر أو ازهى قبل تمام وقت حصاد البكير وجداه (٣) فهو كله زرع واحد وتمر واحد ، يضم بعضه الى بعض ، وتزكى معاً ، وان لم يبس المؤخر ولا ازهى إلا بعد انقضاء وقت حصاد البكير فهما زرعان وتمران ، لا يضم أحدهما الى الآخر ، ولكل واحد منهما حكمه *

برهان ذلك ان كل زرع وكل تمر فان بعضه يتقدم بعضاً في اليبس والازهاء ، وان مازرع في شرين الاول يبدأ ييبس قبل ان يبس مازرع في شباط ، إلا أنه لا ينتضي وقت حصاد الاول حتى يستحصد الثاني ، لأنها صفة (٤) واحدة ، وكذلك التمر ، وأما اذا كان لا يجمع وقت حصادهما ولا يتصل وقت ازهاؤهما فزمانان اثنان كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

وأبكر ما صح عندنا يقينا انه يبدأ بان يزرع قبلاد من شت برة (٥) ، وهي من

الفتوحة المتونة ، والسقاء — بفتح السين والتاق المشددة ، هو الساق على الكثير ، وجمعه «سقاؤن» * (١) في النسخة رقم (١٤) «لوجع» (٢) في الاصلين «منهما» وهو خطأ ظاهر (٣) في الاصلين بالذالين المجتمعتين وهو تبصيف (٤) في النسخة رقم (١٦) مبنية وهو خطأ واضح (٥) في النسخة رقم (١٦) «يزرع قبلان من

عمل مدينة «سالم» بالاندلس ، فانهم يزعمون الشعير في آخر «أيلول» وهو «سبتمبر» (١) لثلبة التلج على بلادهم ، حتى يتمتعهم من زرعها ان لم يكر وابه كما ذكرنا ، ويتصل الزرع بعد ذلك مدة ستة أشهر وزيادة أيام ، فقد شاهدنا في بعض الاعوام زريعة القمح والشعير في صدر «أذار» وهو «مرس» (٢) *

وابكر ماصح عندنا حصاده «فالش» (٣) من عمل «تدمير» (٤) فانهم يدؤون بالحصاد في ايام باقية من «نيسان» وهو «ايريل» ويتصل الحصاد اربعة أشهر الى صدر زمن «أيلول» وهو «اغشت» (٥) وهي كلها صيغة واحدة ، واستحصاد واحد متصل *

٦٦٣ - مسألة - فلو حصد قح او شعير ثم أخلف في اصوله زرع فهو زرع آخر ، لا يضم الى الأول ، لما ذكرنا قبل . والله تعالى التوفيق *

٦٦٤ - مسألة - واثر كاة واجبة في ذمة صاحب المال لافي عين المال *

قال أبو محمد : وقد اضطررت أقوال المخالفين في هذا ، وبرهان صحة قولنا هو ان لا خلاف بين ائمة من زعمنا الى زمن رسول الله ﷺ - في ان من وجبت عليه زكاة بواو شعير او تمر أو فضة أو ذهب أو ابل او بقرا او غنم فاعطى زكاته الواجبة عليه من غير ذلك الزرع ومن غير ذلك الثمر ومن غير ذلك الذهب ومن غير تلك الفضة ومن غير تلك الابل ومن غير تلك البقر ومن غير تلك الغنم - : فانه لا يمنع من ذلك ، ولا يكره ذلك له ، بل سواء أعطى من تلك العين ، او مما عنده من غيرها ، او مما يشتري ، او مما يوهب ، أو مما يستقرض ، فصح يقينا ان الزكاة في الذمة لافي العين إذ لو كانت في العين لم يحل له

شنت برية . واما «شنت» فانها بفتح الشين المعجمة واسكان النون ، قال ياقوت «واغلنها لفظة يبنى بها البلدة او الناحية لأنها تضاف الى عدة اسماء» وهو خطأ بل هي تمر بكتابة (سامت) بمعنى قديس في لغات الافرنج ، واما «برية» فقد ضبطت في النسخة رقم (١٤) بفتح الباء وإسكان الراء وفتح الياء ، وضبطها ياقوت بفتح الباء وكسر الراء وتشديد الياء المفتوحة ، وهي «مدينة متصلة بمحور مدينة سالم بالاندلس ، وهي شرق قرطبة ، وهي مدينة كثيرة الخيرات ، لها حصون كثيرة» (١) هو المغرب الآن باسم «سبتمبر» (٢) هو المسمى الآن «مارس» (٣) «الش» بفتح الهمزة واسكان اللام وآخره شين معجمة ، مدينة بالاندلس (٤) بضم التاء واسكان الدال الهملة وياء ساكنة وراء كورة بالاندلس شرق قرطبة بينهما سبعة ايام (٥) هو المغرب الآن باسم «اغسطس» وذلك ان «أيلول» الهجري يبدأ في الثالث الأخير من اغسطس وينتهي في الثالث الأخير من سبتمبر *

البتة ان يعطى من غيرها، ولو جب منه من ذلك، كما يمنع من له شريك في شيء من كل ذلك ان يعطى شريكه من غير العين التي هم فيها شركاء إلا بتراضيهما وعلى حكم البيع.*
وأيضاً فلو كانت الزكاة في عين المال لكانت لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما:
إما ان تكون في كل جزء من أجزاء ذلك المال، أو تكون في شيء منه بغير عينه. فلو كانت في كل جزء منه لحرم عليه ان يبيع منه رأساً أو حبة فما فوقها، لأن لأهل الصدقات في ذلك الجزء شركاء، ولحرم عليه ان يأكل منها شيئاً لما ذكرنا، وهذا باطل بخلافه، ولزمه أيضاً ان لا يخرج الشاة إلا بقيمة مصححة مما بقي، كما يفعل في الشركات ولا بد، وان كانت الزكاة في شيء منه بغير عينه، فهذا باطل، وكان يلزم أيضاً مثل ذلك سواء سواء، لانه كان لا يدري لعله يبيع أو يأكل الذي هو حق أهل الصدقة. فصح ما قلنا يقيناً. وبالله تعالى التوفيق.*

٦٦٥ - مسألة - فكل مال وجبت فيه زكاة من الأموال التي ذكرنا، فسواء تلف ذلك أو بعضه - أكثره أو أقله - إثر إمكان إخراج الزكاة منه، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن أو أكثر، بتفريط تلف أو بغير تفريط - فإثر زكاة كلها واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم يتلف، ولا فرق، لما ذكرنا من ان الزكاة في الذمة لأقرب المال.*

وإنما قلنا: إثر إمكان إخراج الزكاة منه لانه إن أراد إخراج الزكاة من غير عين المال الواجبة فيه لم يجبر على غير ذلك، والابل وغيرها في ذلك سواء، إلا ان تكون مما يترك بالنعيم وله نعيم حاضرة فهذا تلزمه الزكاة من النعم الحاضرة، وليس له ان يعطى بالزكاة حتى يبيع من تلك الابل، لقول الله تعالى: (سارعوا إلى مفقرة من ربكم)*

٦٦٦ - مسألة - وكذلك لو أخرج الزكاة وعرضها ليدفعها إلى المصدق أو إلى أهل الصدقات فضاعت الزكاة كلها أو بعضها فعليه اداؤها كلها ولا بد، لما ذكرنا، ولأنه في ذمته حتى يوصلها إلى من أمره الله تعالى بإيصالها إليه. وبالله تعالى التوفيق. وهو قول الأوزاعي، وظاهر قول الشافعي في بعض أقواله.*

وقال أبو حنيفة: ان هلك المال بعد الحول - ولم يجد لذلك مدة - فلا زكاة عليه بأى وجه هلك، فلو هلك بعضه فعليه زكاة ما بقي فقط، قل أو أكثر، ولا زكاة عليه فيما تلف، فان كان هو استهلكه فعليه زكاة.*

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لما ذكرنا قبل ، فان لجأ الى ان اثر كاة في عين المال ، قلنا له : هذا باطل ما قدمنا آنفاً ، ثم هيك لو كان ذلك كما تقول لما وجب عليه زكاة ما بقى من المال اذا كان الباقي ليس بما يجب في مقداره اثر كاة لو لم يكن معه غيره ، لأن التالف عندكم لا زكاة فيه لتلفه ، والباقي ليس نصاباً ، فان كان الباقي فيه اثر كاة واجبة فالتالف فيه اثر كاة واجبة ولا فرق ، وقد قدمنا ان اثر كاة ليست مشاعة في المال في كل جزء منه كالشركة ، اذ لو كان ذلك لما جاز اخراجها الا بقيمة محققة منسوبة بما بقى . وقد قال الشافعي بهذا في زكاة الابل ، وقال به اصحاب ابى حنيفة في الطعام يخرج عن الطعام من صنفه او من غير صنفه ، فظهر تناقضهم *

وقال مالك : ان تلف الناض بمداخول ولم يفرط في اداء زكاته فرجع الى ما لا زكاة فيه فلا زكاة عليه فيه ، وكذلك لو عزل زكاة الطعام فتلفت فلا شيء عليه غيرها ، لا عن السكل ولا عما بقى ، فلم يفعل وادخله بيته فتلف فعليه ضمان زكاته *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن اثر كاة الواجبة لأهل الصدقات ليست عيناً معينة ، بلا خلاف من احد من الامة ولا جزءاً آمشاعاً في كل جزء من المال ، وهذان الوجهان هما اللذان يكون من كانا عنده بحق مؤثماً عليه فلا ضمان عليه فالتلف من غير تعديده ، فاذا الزكاة كما ذكرنا وانما هي حق مفترض عليه في ذمته حتى يؤديه الى المصدق أو الى من جعلها الله تعالى له . - فبى دين عليه لأمانة عنده والدين مؤدى على كل حال . وبالله تعالى التوفيق *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث وجريرو والمتمتع بن سليمان التيمي وزيد بن الحباب وعبد الوهاب بن عطاء ، قال حفص عن هشام بن حسان عن الحسن البصري ، وقال جريرو عن المغيرة عن اصحابه ، وقال المتمتع عن معمر عن حماد ، وقال زيد عن شعبة عن الحكم ، وقال عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة عن حماد عن ابراهيم النخعي ، ثم اتفقوا كلهم : فيمن أخرج زكاة ماله فصاعت : أنها لا تجزئ عنه وعليه إخراجها ثانية *

ورويانا عن عطاء : أنها تجزئ عنه *

٦٦٧ - مسألة - وای برأعطی او ای شعیر فی زکاته کان ادنی مما اصاب او اعلی :- اجزأه ، ما لم يكن فاسداً بغبن أو تأكل ، فلا يجزئ عن صحيح ، أو ما كان ردنياً * برهان ذلك : انه انما عليه بالنص عشر مكيلة ما اصاب او نصف عشرها إذا كانت

خسة أوسق فصاعدا ولو كان لا يميزه أدنى من صفة ما أصاب لكان لا يميزه أعلى من تلك الصفة ، وهذا لا يقولونه ، فإذا لم يلزمه بالنص من العين التى أصاب فمن ادعى ان لا يميزه الامثل صفة التى أصاب لم يقبل قوله الا يرهان *

وأما قولنا الا ان يكون الذى اعطى فاسدا عن صحيح فلا ان المكيلة عليه بالنص و بالاجماع ، وبالميان ندرى ان المعن والتا كل (١) قد قصصا من المكيلة مالا يقدر على ايفائه اصلا ، ولا يميزه الا المكيلة تامة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٨ - مسألة سو كذلك القول في زكاة التمر اى تخرج اجزاءه سواء من جنس تمره أو من غير جنسه ، أدنى من تمره أو أعلى ، مالم يكن رديا كاذ كرنا ، أو معقونا (٢) أو متا كلا ، أو الجمرور أولون الحقيق (٣) فلا مجزئ . اخراج شئ من ذلك اصلا ، وسواء كان تمره كله من هذين النوعين أو من غيرهما ، وعليه ان يأتى بتمر سالم غير ردى . ولا من هذين النوعين * برهان ذلك قول الله تعالى : (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه الا ان تفضوا فيه) *

حدثنا حمام ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمان ثنا اسماعيل بن اسحاق القاضى ثنا ابو الوليد الطيالسى ثنا سليمان بن كثير ثنا الزهرى عن ابى امامة بن سہل ابن حنيف عن ابيه : «ان رسول الله ﷺ نهى عن لونين من التمر : الجمرور ولون الحقيق ، وكان الناس يقيمون شرار ثمارهم فيخرجونها فى الصدقة ، فنهوا عن ذلك ، ونزلت (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (٤) » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن اصبح ثنا محمد بن

(١) فى النسخة رقم (١٤) «والتا كل» (٢) كذا فى الاصلين ، والمروف فى اللثة ان يقال «عن» بفتح العين وكسر الفاء (٣) الجمرور - بضم الجيم واسكان العين المهملة - ضرب من التمر ردى صفار لا يلتفع به ، ولون الحقيق - بضم الحاء - تمر ردى أيضا ، وهو أغبر صغير فيه طول منسوب الى ابن حقيق ويسمى أيضا : لون حقيق ولون ابن حقيق (٤) رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٥) عن ابن البارک عن محمد بن ابى حفصة عن الزهرى عن ابى امامة ، وليس فيه زيادة ابيه والصحيح يادته كفى كثير من طرق الحديث ومنها ما هنا وانظر طرقه فى ابى داود (ج ٢ ص ٢٥) والنسائى (ج ٥ ص ٤٣) والدارقطنى (ص ٢١٦) والحاكم ومصححه (ج ١ ص ١٠٢ و ج ٢ ص ٢٨٤) *

(٣٤٢ - ج ٥ الحل)

عبد السلام اخشى ثنا محمد بن الثني ثنا مؤمل بن اسماعيل الجبيري ثنا سفيان الثوري ثنا اسماعيل السدي عن أبي مالك عن البراء بن عازب قال : « كانوا يجيئون في الصدقة بأدنى طعامهم وادنى ثوبهم ، فنزلت : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيات ما كسبتم وبما أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تتفقون ولستم بأخذ به إلا أن تمضوا فيه) » (١) *

فان قال قائل : الخبيث لا يكون إلا حراما *

قلنا : نعم ، وهذا انتهى عن إخراجها في الصدقة هو حرام فيها فهو خبيث فيها لافي غيرها ، ولا ينكر كون الشيء طاعة في وجه معصية في وجه آخر ، كالأكل للصائم عند غروب الشمس ، هو طاعة الله تعالى طيب حلال ، ولو أكله في صلاة المغرب لأكل حراما عليه خبيثا في تلك الحال ، وكذلك الميتة ولحم الخنزير ، هما حرامان خبيثان لغیر المضطر ، وهما للمضطر غير المتجانف لائم حلالان طيبان غير خبيثين ، وهكذا أكثر الأشياء في الشرائع (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (٣) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد ابن يحيى بن فارس ثنا سميد بن سليمان ثنا عباد عن (٤) سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الجمرور ولون

(١) رواه الترمذي مطولا (ج ٣ ص ١٢٣ طبع الهند) من طريق إسرائيل عن السدي ، وقال : « صحيح غريب » ثم قال : « قد روى الثوري عن السدي شيئا من هذا » فكانه يشير الى الذي هنا ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) من طريق أسباط عن السدي ، وكذلك الطبري (ج ٣ ص ٥٥) ورواه أيضا من طريق الثوري ، ورواه الحاكم (ج ٣ ص ٢٨٥) من طريق أسباط عن السدي عن عدي بن ثابت عن البراء ، وقال « غريب صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي . وانظر الدر الثور (ج ١ ص ٣٤٥) (٢) فيما ذهب اليه المؤلف تكلف كثير ، والخبيث كما يكون بمعنى الحرام يكون بمعنى آخر منها الردي غير الجيد ، وهو الذي اختاره الطبري في تفسير الآية ، ويؤيده ما رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٢) عن عبد الله بن مغفل أنه قال في هذه الآية : « ليس في أموالهم خبيث ولكن الله الدرم القسي والحشف » والقسي - بوزن صبي - الردي ، والحشف بفتح الحاء وكسر الشين المعجمة أردأ الثمر (٣) في النسخة رقم (١٦) « عمرو بن عبد الملك » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « ثنا » وما هنا هو الموافق لأبي داود (ج ٣ ص ٢٥)

ابن حبيب (١) أن يؤخذ في الصدقة « قال الزهري : لو نين من عمر المدينة »

﴿ زكاة النعم ﴾

٦٦٩ - مسألة - النعم في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ اسم يقع على الضأن والماعز ، فهي مجموع بعضها الى بعض في الزكاة ، وكذلك أصناف الماعز والضأن ، كضأن بلاد السودان وماعز البصرة والنقد (٢) وبنات حنظ (٣) وغيرها ، وكذلك المقرون ، التي نصفه خلقة ماعز ونصفه ضأن ، لأن كل ذلك من النعم ، والذكور والاناث سواء ، واسم الشاة أيضا واقع على المزم والضأن كاذكرنا في اللغة ، ولا واحد للنعم من لفظه ، إنما يقال للواحد : شاة أو ماعزة أو ضانية أو كبش أو تيس ، هذا مالا خلاف فيه بين أهل اللغة . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٠ - مسألة - ولا زكاة في النعم حتى يملك المسلم الواحد منها أو يمين رأسا حولا كاملا متصلا غير ياقربا *

وقد اختلف السلف في هذا ، وسند كره في زكاة الفوائد ، إن شاء الله تعالى *
ويكنى من هذا أن رسول الله ﷺ أوجب الزكاة في الماشية ، ولم يحدوها ، ولا يندري من هذا المعموم متى تجب الزكاة ، إلا أنه لم يوجبها عليه السلام في كل يوم ، ولا في كل شهر ، ولا ريتين في العام فصاعداً ، هذا منقول بإجماع إليه ﷺ ، فاذ لا شك في انها مرة في الحول ، فلا يجب فرض الانتقال صحيح الى رسول الله ﷺ ، ووجدنا من أوجب الزكاة في أول الحول أو قبل تمام الحول لم ينقل ذلك الى رسول الله ﷺ ، لا ينقل آحاد ولا ينقل تواتر ولا ينقل إجماع ، ووجدنا من أوجبها باقتضاء الحول قدم وجوبها بنقل الإجماع عن النبي ﷺ حيث قد بلا شك ، فالآن وجبت ، لا قبل ذلك *

(١) في ابني داود « ولون الحبيب » وفي النسخة رقم (١٦) « ولون ابني حبيب » ولم أجد نسبة هذا اللون الى « ابني حبيب » وقدم في ذكر نسبته (٢) بالنون والقاف المفتوحين ، واحدهما نقدة ، ومعناها صفاء النعم ، الذكور والأنثى سواء ، وقيل جنس من النعم قصار الارجل قباح الوجوه تكون بالبحرين . عن اللسان . (٣) بالحاء المهملة والذال المعجمة المفتوحين ، وفي الأصلين بالغاء المعجمة وهو تصحيف ، وهي شأن سود جرد صفار تكون باليمن ، وقيل هي صفار جرد ليس لها آذان ولا أذنان يجاء بها من جرش - بضم الجيم وفتح الاء - باليمن . عن اللسان *

فإن احتج بقول الله تعالى : (سارعوا إلى مغفرة من ربكم) *

قلنا: إنما يجب المسارعة إلى الفرض بمد وجوبه ، لا قبل وجوبه ، وكلامنا في هذه المسألة وفي أخواتها إنما هو في وقت الوجوب ، فإذا صح وجوب الفرض فحينئذ يجب المسارعة إلى أدائه ، لا قبل ذلك ، بلا خلاف *

وأما قولنا : أن يكون الحول عربيا فلا خلاف بين أحد من الأمة في أن الحول اثنا عشر شهرا ، وقال الله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم) والأشهر الحرم لا تكون إلا في الشهور العربية ، وقال تعالى : (يسألونك من الأهلة قتل هي مواقيت للناس والحج) وقال تعالى : (ولتتقوا عدد السنين والحساب) ولا يمد بالأهلة إلا للعام العربي ، فصح أنه لا يجب شريعة مؤقتة بالشهور أو بالحول إلا بشهور العرب والحول العربي . والله تعالى التوفيق *

٦٧١ - مسألة - فإذا تمت في ملكه عاما كما ذكرنا ، سواء كانت كلها ضائنا ، أو كلها ماعزا ، أو بعضها - أكثرها أو أقلها - ضائنا ، وسائرهما كذلك معزى - ففيها شاة واحدة لا تبالي ضائية كانت أو ماعزة ، كبشاذكرا أو أنثى من كليهما ، كل رأس تجزئ منهما عن الضأن وعن الماعز ، وهكذا ما زادت حتى تتم مائة وعشرين كما ذكرنا *

فإذا أعتبها وزادت ولو بعض شاة كذلك عاما كاملا كما ذكرنا - ففيها شاتان كما قلنا ، إلى أن تتم مائتي شاة *

فإذا أعتبها وزادت ولو بعض شاة كذلك عاما كاملا كما وصفنا ففيها ثلاث شياه كما حددنا ، وهكذا إلى أن تتم أو بهالة شاة كما وصفنا فإذا أعتبها كذلك عاما كاملا كما ذكرنا ففي كل مائة شاة شاة *

وأى شاة أعطى صاحب التمتع فليس للمصدق ولا لأهل الصدقات ردها ، من غنمه كانت أو من غير غنمه ، ما لم تكن هزيمة أو معيبة ، فإن أعطاه هزيمة أو معيبة فالمصدق غير ، إن شاء أخذها وأجزاء عنه ، وإن شاء ردها وكلفه فدية سليمة ، ولا يبالي كانت تجزئ في الأضاحى أو لا تجزئ *

والمصدق (١) هو الذى يمشه الامام - الواجبة طاعته - أو أميره في قبض الصدقات *

(١) بضم الميم وفتح الصاد المحففة وكسر الدال المشددة ، وأما المصدق بتشديد الصاد فهو التصديق صاحب المال ادغمت التاء في الصاد فشددت .

ولا يجوز للمصدق أن يأخذ تيساً ذكراً إلا أن يرضى صاحب الغنم ، فيجوز له حينئذ ، ولا يجوز للمصدق أن يأخذ أفضل الغنم ، فإن كانت التي تربي أو السمينة ليست من أفضل الغنم جازاً أخذها ، فإن كانت كلها فاضلة أخذ منها إن أعطاه صاحبها ، وسواء فيما ذكرنا كان صاحبها حاضراً أو غائباً إذا أخذ المصدق ما ذكرنا أجراً * .

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله بن المنثري الأنصاري ثنا أبي ثنا حماد بن عبد الله بن أنس ابن مالك أن أنس بن مالك (١) حدثه : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب للوجه إلى البحرين : « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، فمن سألهم من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سأل فوقها فلا يعط » - ثم ذكر الحديث وفيه - : « في صدقة النعم في سألتموها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة » ، فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين فثلاثان ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلثمائة ففيها ثلاث شياه ، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة ، وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا ماشاء المصدق » (٢) * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن الموام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به إلى عمله حتى قبض عليه السلام ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه - ذكر الفرائض - : « وفي النعم في كل أربعين شاة شاة » إلى عشرين ومائة ، فإن زادت واحدة فثلاثان إلى مائتين ، فإن (٣) زادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة ، فإن

(١) قوله « أن أنس بن مالك » سقط من النسخة رقم (١٤) وهو خطأ (٢) الحديث اختصره المؤلف وهو في البخاري (ج ٢ ص ٢٣٧ و ٢٣٩) ولكن قوله « ولا يخرج » الخ جمله البخاري مستقلاً في الباب الذي يليه ورواه بهذا الاسناد . وقوله « إلا ماشاء المصدق » مختلف في ضبطه عند رواية البخاري ، ولا أكثر على أنه بتشديد الصاد والمراد المالك ، وهو الراجح عندي ، واختاره أبو عبيد ، فمعناه أن لا تؤخذ الهرمة ولا ذات العيب أصلاً ولا يؤخذ من الغنم إلا إذا رضى المالك ، فلو أخذ بغير رضاه لكان ضراً (٤) في سنن أبي داود (ج ٢ ص ٨) « فإذا » * .

كانت النعم أكثر من ذلك ففى كل مائة شاة ، وليس فيها شىء حتى تبلغ المائة» (١) .
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى
ثنا محمد - هو ابن مقاتل - أنا عبد الله بن المبارك ثنا زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن
عبد الله بن صبيح عن أنس مبدولى بن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لما ذى
جبل حين يمته الى النين - فذ كرا الحديث وفيه - : « فأخبرهم ان الله تعالى قد (٢) فرض
عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فانهم أطاعوا بذلك (٣) فأياك وكرائم
أموالهم ، وائق دعوة المظلوم ، فانه ليس بينها وبين الله حجاب » *
ففى هذه الأخبار نص كل ما ذكرنا . وفى بعض ذلك خلاف * .

ففى ذلك ان قوما قالوا : لا يؤخذ من الضأن إلا ضانية ، ومن المعز إلا معزة (٤) ،
فان كانا خليطين أخذ من الاكثر * .

قال أبو محمد : وهذا قول بلايرهان ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ،
ولا قول صاحب ولا قياس ، بل الذى ذكروا خلاف للسنة المذكورة ، وقد اتفقوا على
جمع المعزى مع الضأن ، وعلى ان اسم غنم يعمها ، وان اسم الشاة يقع على الواحد من الماعز
ومن الضأن ، ولو ان رسول الله ﷺ علم فى حكمها فرقا لبيته ، كما خص التيس ، وان
وجد فى اللغة اسم التيس يقع على الكباش وجب ان لا يؤخذ فى الصدقة الا برضا المصدق *
والمعجب ان المانع من أخذ المعزة عن الضأن أجاز اخذ الذهب عن الفضة والفضة
عن الذهب ! وما عنده صفان يجوز بيع بعضهما ببعض متفاضلا * .

والخلاف أيضا فى مكان آخر : وهو ان قوما قالوا : إن ملك مائة شاة وعشرين
شاة وبعض شاة فليس عليه إلا شاة واحدة حتى يتم فى ملكه مائة واحدة وعشرون ، (٥)
ومن ملك مائتى شاة وبعض شاة فليس عليه الا شاتان حتى يتم فى ملكه مائتا شاة وشاة .
واجتجوا بما فى حديث ابن عمر : « فان زادت واحدة » كما أوردناه * .

(١) اختصره المؤلف وهو مطول عند أبى داود وعند الحاكم ، وحسنه الترمذى ،
ورواه الحاكم مفصلا بأطول مما فى أبى داود من طريق الأثرى ان سالم بن عبد الله أقرأه
نسخة كتاب رسول الله ﷺ وهى عند آل عمرين الخطاب (٢) فى النسخة رقم (١٦)
يخفف «قد» وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ٢ ص ٢٥٦) (٣) فى البخارى «أطاعوا لك
بذلك» (٤) فى النسخة رقم (١٤) «ومن المعز معزة» (٥) فى النسخة رقم (١٤) «وعشرين»
وهو لحن * .

قال أبو محمد: في حديث ابن عمر كذا وكذا ، وفي حديث أبي بكر الذي أوردناه فإن زادت « ولم يقل «واحدة» فوجدنا الخبرين جميعاً متفقين على أنها إن زادت واحدة على مائة وعشرين شاة أو على مائتي شاة فقد انتقلت الفريضة ، ووجدنا حديث أبي بكر يوجب انتقال الفريضة بأزيدة على المائة وعشرين وعلى المائتين ، فكان هذا عموماً لكل زيادة ، وليس في حديث ابن عمر المنع من ذلك أصلاً ، فصار من قال بقولنا قد أخذ بالحدِيثين ، فلم يخالف واحداً منهما ، وصار من قال بخلاف ذلك مخالفاً لحديث أبي بكر ، مخصوصاً له بـ (١) . والله تعالى التوفيق .

وهنا أيضاً خلاف آخر : وهو ما روينا به من طريق وكيع عن سفیان الثوري ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبه ، ثم اتفق شعبه وسفيان كلاهما عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي انه قال : إذا زادت النعم واحدة على ثلثائة ففيها أربع شياه إلى أربع مائة ، فكل ما زادت واحدة فهو كذلك .

قال أبو محمد : ولا حاجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولقد يلزم القائلين بالقياس - لاسباب المالكيين القائلين بأن القياس أقوى من خبر الواحد ، والحنيفيين القائلين بأن ما عظمت به البلوى لا يقبل فيه خبر الواحد - : ان يقولوا بقول ابراهيم ، لانهم قد أجمعوا على أن المائتي شاة إذا زادت واحدة فإن الفريضة تنتقل ويجب فيها ثلاث شياه ، فكذلك إذا زادت على الثلثائة واحدة أيضاً ، فيجب ان تنتقل الفريضة ، ولاسيما والحنيفيون قد قلدوا ابراهيم في أخذ الزكاة من البقرة الواحدة تزيد على أربعين بقرة ، واحتجوا بأنهم لم يجدوا في البقر وقصاً من تسعة عشر ان يقلدوه (٢) ههنا ويقولوا : لم نجد في النعم وقصاً من مائة وثمان وتسعين شاة ، لاسباب ومعه ههنا في النعم قياس مطرد ، وليس معهم في البقر قياس أصلاً ، وكل ماموهوا به في البقر فهو لازم لهم فيما زاد على الثلثائة من النعم من قوله (٣) تعالى : (نحنن أموالهم صدقة) ونحو ذلك . وههنا قالوا : ههنا ما تمظم به البلوى فلو كان ذلك ما جهله ابراهيم !!

(١) بل الامر بالعكس ، اذ زيادة الثقة مقبولة وحجة ، فابن عمر زاد في اللفظ «واحدة» فكانت هذه الزيادة مفسرة للنعم في حديث أبي بكر ، والمؤلف دائماً يفهم قولهم «تقبل زيادة الثقة» بعكس معناه المراد الواضح (٢) كذا في الأصلين والتركيب غير واضح وان كان المراد مفهوماً (٣) في النسخة رقم (١٦) «ومن قوله» وما ههنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) ولم نجد في زيادة الواو معنى .

فان قالوا : إن خلاف قول ابراهيم قد جاء في حديث أبي بكر وخبر ابن عمر ، وعن علي ، وفي صحيفة ابن حزم *

قلنا : ليس شيء من هذه الاخبار الا وقد خالفتموها ، فلم تكن حجة فيها خالفتموها فيه ، وكان حجة عندكم فيها اشتبهتم ، وهذا عجب جدا !! *

قال أبو محمد : وهذا كله خبط لا معنى له ، وانما زعمهم تناقضهم وتحكمهم في الدين بترك القياس للسنن اذا وافقت تقليدكم ، وترك السنن للقياس كذلك ، وتركهما جميعا كذلك !! * وامان راعي في الشاة الا خذوة ما تجزى في الاضحية - وهو ابو حنيفة - فقد اخطأ ، لانه لم يأت بما قال نص ، ولا اجماع ، فكيف وقد اجموعا على اخذ الجذعة فنادونها في زكاة (١) الابل ، ولا تجزى في الاضحية ، واجزوا اخذ التيسع في زكاة البقر ، ولا تجزى في الاضحية ، وانما قال عليه السلام لابي بردة : « ولن تجزى جذعة لأحد بعدك » ، بني في الاضحية ، لانه عنها سأل ، وقد صح النص (٢) بإيجاب الجذعة في زكاة الابل ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يمن إلا الاضحية . والله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : إن كانت النعم كلها كرائم أخذ منها يرضا صاحبها ، فلا ن رسول الله ﷺ نهى عن كرائم النعم ، وهذا في لغة العرب يقتضى أن يكون في النعم - ولا بد - مائس بكرائم ، وأما اذا كانت كلها كرائم فلا يجوز أن يقال في شيء منها : هذه كرائم هذه النعم ، لكن يقال هذه كريمة من هذه النعم الكرائم *

وقد روينا عن ابراهيم النخعي أنه قال : يؤمر المصدق أن يصدع النعم صدعين (٣) فيختار صاحب النعم خير الصدعين يأخذ المصدق من الآخر *

وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أنه قال : يفرق النعم ألاما ، ثلث خيار ، وثلث رذال ، وثلث وسط ، ثم تكون الصدقة في الوسط (٤) *

قال أبو محمد : هذا الانص فيه ، ولكن روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن حاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : لا يأخذ المصدق هزمة ولا ذات عوار ولا تيسا *

(١) في النسخة رقم (١٦) «زكوات» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وقد جاء النص» (٣) الصدع الشق بنصفين ، يقال «صدع النعم صدعين» يفتح الصاد واسكان الدال أى فرقين ، ويقال «صدعين» بكسر الصاد أى فرقتين (٤) في النسخة رقم (١٦) «في الأوسط» *

ومن طريق البخاري عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله (١) ابن عتبة بن مسعود أن أباه مرة قال قال أبو بكر الصديق : والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها *

ومن طريق عبد الرزاق : أخبرني (٢) بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه أن سفيان أباه حدثه أن عمر بن الخطاب قال (٣) له : قل لهم : إني لا أخذ الشاة الأ كولة (٤) ولا لحل النعم ولا الرعي (٥) ولا الماخض (٦) ، ولكني أخذ المناق (٧) والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين غداء (٨) المال وخياره *

ومن طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي (٩) : أن عمر بن الخطاب صدق وأمره أن يأخذ الجذعة والثنية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله الخ وهو خطأ (٢) هكذا في الأصلين ، وفي الاسناد خطأ وسقط قطعاً فان بشر بن عاصم مات سنة ١٢٤ وعبد الرزاق ولد سنة ١٢٦ فليس مقولاً أن يحدث عنه مباشرة بقوله «أخبرني» والظاهر أنه سقط منه ابن جريج أو سفيان بن عيينة - وأنا أرجح سفيان - فقد روى الشافعي نحوه قريباً منه في الأسم (ج ٢ ص ١٣) عن ابن عيينة عن بشر بن عاصم ، وعبد الرزاق من الراويين عن سفيان (٣) في النسخة رقم (١٦) «بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه «أن عمر بن الخطاب قال له» الخ وهو خطأ والصواب اثبات «أن سفيان أباه حدثه» لأن المصدق الذي يثني عمر هو سفيان بن عبد الله الثقفي وليس ابنه ، بل ابنه عاصم من الر وادعنه (٤) الأ كولة - بفتح الهمزة - قال مالك : «هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل» عن الموطأ (ص ١١٤) (٥) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة ، بوزن فعل ، وجمعه «رباب» بضم الراء ، وهو نادر ، والري قال مالك : «التي قد وضعت فهي تربي ولدها» (٦) هي الحامل التي أخذها الخاض لتضع ، والخاض العلق عند الولادة . (٧) بفتح العين المهملة ، وهي الأثني من أولاد المزمى إذا كان لها نحو سنة ، والجمع أهنق وعنق - بضمين - وعنوق - بضم العين ، وهو جمع نادر (٨) بالعين والتال المعجمتين ، وهي السخال الصغار ، واحده «غذى» بفتح الغين وكسر التال وتشديد الياء ، كفصيل وقصال وكريم وكرام . (٩) لم أجده له ترجمة ولا ذكر في شيء من الكتب ويبدو أن يروي الأوزاعي مباشرة عن أدرك عمر بن الخطاب ، فان الأوزاعي ولد سنة ٨٨ أو نحو ذلك *

٦٧٢-مسألة- وما صغر عن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفا أو جديا أو سخله لم يجر أن يؤخذ في الصدقة الواجبة، ولأن يعد فيها تؤخذ منه الصدقة، إلا أن يتم سنة، فإذا أتى ما عده، وأخذت الزكاة منه *

قال أبو محمد: هذا مكان اختلف الناس فيه *

فقال أبو حنيفة: تضم الفوائد كلها من الذهب والفضة والمواشي إلى ما عند صاحب المال فتزكى مع ما كان عنده، ولو لم يقدها إلا قبل تمام الحول بساعة، هذا إذا كان الذي عنده تجب في مقدار ما منه الزكاة، وإلا فلا، وإنما يراد في ذلك أن يكون عنده نصاب في أول الحول وآخره، ولا يأتى أنقص في داخل الحول عن النصاب أم لا؟ قال: فان ماتت التي كانت عنده كلها وبقي من عدد الخرفان أكثر من أربعين فلا زكاة فيها، وكذلك لملك ثلاثين عبدا فصاعداً، أو خمسا من الفصائل فصاعداً، طالما كاملا دون أن يكون فيها مسنة واحدة فما فوقها -: فلا زكاة عليه فيها *

وقال مالك: لا تضم فوائد الذهب والفضة إلى ما عند المسلم منها، بل يزكى كل مال بمحوله، حاشا ربح المال وفوائد المواشي كلها، فانها تضم إلى ما عنده ويزكى الجميع بمحول ما كان عنده، ولو لم يقدها إلا قبل الحول بساعة، إلا أنه فرق بين فائدة الذهب والفضة والماشية من غير الولادة، فلم ير أن يضم إلى ما عند المرء من ذلك كله إلا إذا كان الذي عنده منها مقدارا تجب في مثله الزكاة وإلا فلا، ورأى أن تضم ولادة الماشية خاصة إلى ما عنده منها، سواء كان الذي عنده منها تجب في مقداره الزكاة أو لا تجب في مقداره الزكاة *

وقال الشافعي: لا تضم فائدة أصلا إلى ما عنده، إلا أولاد الماشية فقط، فانها تعد مع أمهاتها، ولو لم يتم العدد الأخوذ منه الزكاة بها (١) إلا قبل الحول بساعة، هذا إذا كانت الأمهات نصابا تجب فيه الزكاة وإلا فلا، فان تقصت في بعض الحول عن النصاب فلا زكاة فيها *

قال أبو محمد: أما تناقض مالك والشافعي وتقسيمهما فلا خفاء به، لأهماقسما تقسما لابرهان على صحته *

وأما أبو حنيفة فله هنا أيضا تناقض أشنع (٢) من تناقض مالك والشافعي، وهو

(١) في النسخة رقم (١٦) «الزكاة إلا بها» وزيادة حرف «ال» خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «أبشع» *

انه رأى ان يراعى اول الحول وآخره دون وسطه ، ورأى ان تمد اولاد الماشية مع أمهاتها ولو لم تضمنها الا قبل مجئ الساعى بساعة ، ثم رأى ان يراعى بين خروفا صغارا ومبها شاة واحدة مسنة ان فيها الزكاة ، وهى تلك السنة فقط ، فان لم يكن معها مسنة فلا زكاة فيها ، فان كانت (١) معه مائة خروف وعشرون خروفا صغارا كلها ومعها مسنة واحدة ، قال : ان كان فيها مستان فصدتها تلك المستان مما ، وان كان ليس منهما الامسنة واحدة فليس فيها الا تلك السنة وحدها فقط ، فان لم يكن معها مسنة فليس فيها شىء أصلا ، وهكذا قال فى المجابيل والفصلان أيضا ، ولو ملكها سنة فأكثر !! * قال ابو محمد : وهذه شاة ايليس !! لا شاة امة تعالى ورسوله محمد ﷺ ، فعنى قوله : ان كان مع المائة خروف والمشرين خروفا مستان زائدتان أخذتا عن زكاة الخرفان كلتاها فان لم يكن معها إلا مسنة واحدة أخذت وحدها عن زكاة الخرفان ولا مزيد . وما جاء بهذا قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ، ولا قول أحد من الصحابة ولا من التابعين ، ولا أحد نملعه قبل أبى حنيفة ، ولا قياس ولا رأى سديد *

وقدر وى عنه أنه قال مرة فى أربعين خروفا : يؤخذ عن زكاتها شاة مسنة ، وبه يأخذ زفر ، ثم رجع الى ان قال : بل يؤخذ عن زكاتها خروفا ، وبه يأخذ ابو يوسف ، ثم رجع الى ان قال : لا زكاة فيها ، وبه يأخذ الحسن بن زياد *

وقال مالك كقول زفر ، وقال الأوزاعى والشافعى كقول أبى يوسف ، وقال الشعمى وسفيان الثورى وابو سليمان كقول الحسن بن زياد *

قال ابو محمد : احتج من رأى ان تمد الخرفان مع أمهاتها بما روينا من طريق عبد الرزاق (٢) عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفى عن أبيه عن جده : انه كان مصدقا فى مخاليف (٣) الطائف ، فشكا اليه أهل الماشية تصديق الغذاء ، وقالوا : ان

(١) كذا فى الأصلين « كانت » وهو صحيح (٢) فى هذا الاسناد ما قلناه فى المسألة السابقة من ان عبد الرزاق لم يدرك بشر بن عاصم ، وأظن ان نسخة مصنف عبد الرزاق التى كانت بين يدي ابن حزم سقط منها شيخ عبد الرزاق (٣) جمع مخاليف ، وأمله استعمال يعنى ، وهى الكور ، قال ياقوت (ج ١ ص ٣٧) : « وهذا بالمادة والالف ، اذا انتقل اليماني الى هذه النواحي سمي الكورة بما الفه من لغة قومه ، وفى الحقيقة انما هى لغة أهل اليمن خاصة »

كنت متعمداً بالفداء فخذته صدقته ، قال عمر : فقل لهم (١) : إنا نمتد بالفداء كلها (٢)
حتى السخلة يروح بها الراعى على يده ، وقل لهم : إني لا آخذ الشاة إلا كولة ولا غل
الغنم ولا الربى ولا الماخض ، ولكنى آخذ المناق والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين
غذاء المال وخياره (٣) *

وروينا هذا أيضا من طريق مالك عن ثور بن زيد عن ابن عبد الله بن سفيان (٤)
ومن طريق ايوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان . ما نعلم لهم حجة غير هذا *
قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه *

أولها انه ليس من قول رسول الله ﷺ ، ولا حجة في قول أحد دونه *
والثاني أنه قد خالف عمر رضى الله عنه في هذا غيره من أصحاب رسول الله ﷺ (٥)
كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن مالك
عن محمد بن عتبة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : ان ابا بكر الصديق كان
لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح
ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن حارثة بن أبي الرجال عن مرة
بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يزكى حتى يحول عليه الحول . تمنى المال المستفاد *
وبه الى سفيان عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال :
من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول *

وبه الى سفيان عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : من استفاد مالا فلا
زكاة فيه (٦) حتى يحول عليه الحول *

فهذا عموم من أبي بكر وعائشة وعلي وابن عمر رضى الله عنهم ، لم يخصوا فائدة ماشية
بولادة من سائر ما استفاد ، وليس لأحد أن يقول : إنهم لم يريدوا بذلك أولاد الماشية
إلا كان كاذبا عليهم ، وثالثا بالباطل الذى لم يقولوه قط *

وأيتضا فان الذين حكى عنهم سفيان بن عبد الله أنهم أنكروا أن يمد عليهم أولاد

(١) فى الأصلين « فقل لهم » وهو خطأ واضح مما مضى وبما سيجى . (٢) فى النسخة رقم (١٤)
« كله » . (٣) رواه الشافعى نحوه فى الأم (ج ٢ ص ١٣) عن سفيان بن عيينة عن بشر بن
عاصم (٤) هو فى الموطأ (ص ١١٣) (٥) فى النسخة رقم (١٤) « غيره من الصحابة رضى الله
عنهم » (٦) فى النسخة رقم (١٦) « فلا زكاة عليه » .

الماشية مع أمهاتها - : قد كان فيهم بلاشك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأن سفيان ذكر أن ذلك كان أيام عمر رضي الله عنه ، وعمر رضي الله عنه ولي الأمر بعد موت النبي ﷺ بستين ونصف ، وبقى عشر سنين ، ومات بعد موت رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة ، وكانوا باللطائف ، وأهل اللطائف أسلموا قبل موت رسول الله ﷺ بنحو مائة ونصف ورأوه عليه السلام . فقد صح الخلاف في هذا من الصحابة رضي الله عنهم بلاشك ، وإذا كان ذلك فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، والواجب في ذلك ما اقتضاه الله تعالى إذ يقول (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) * والثالث أنه لم يرو هذا عن عمر من طريق متصلة إلا من طريقين : [أحدهما من طريق بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه ، وكلاهما غير معروف (١) ، أو من طريق ابن لبدة الله ابن سفيان لم يسم . والثانية من طريق عكرمة بن خالد ، وهو ضعيف (٢)]

والرابع أن الحنفيين والشافعيين خالفوا قول عمر في هذه المسألة نفسها ، فقالوا : لا يمتد بما ولدت الماشية إلا أن تكون الأمهات - دون الأولاد - عددا يجب فيه الزكاة ، وإلا فلا تمد عليهم الأولاد ، وليس هذا في حديث عمر . والخامس أنهم لا يلتفتون (٣) ما قد صح عن عمر رضي الله عنه بأصح من هذا الاستناد ، أشياء لا يعرف لها فيها مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، إذا خالف رأى مالك وأبي حنيفة والشافعي ، كترك الحنفيين والشافعيين قول عمر : الماء لا ينجسه شيء ، وترك الحنفيين والمالكيين والشافعيين أخذ عمر الزكاة من الرقيق لغير التجارة ، وصفة أخذ الزكاة من الخيل ، وترك الحنفيين إيجاب عمر الزكاة في مال اليتيم ، ولا يصح خلافه عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وترك الحنفيين والمالكيين أمر عمر الخمار بأن يترك لأصحاب النخل ما ياكلونه لا يحرصه عليهم ، وغير هذا كثير جدا ، فقد وضع ان احتجاجهم

(١) أما بشر بن عاصم فإنه معروف وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وأما أبوه عاصم فإنه لم أجده ترجمة في شيء من الكتب وإنما ذكر في ترجمة أبيه سفيان بن ر ووا عنه (٢) عكرمة هذا - هو ابن خالد بن العاص ابن هشام الثقة الثبت - وفي الروايات أخر قر به اسمه عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام ، وهو ضعيف منكر الحديث ، ولكنه ليس الراوي لهذا الحديث ، وقد نص ابن حجر في التلخيص (ص ١٧٤ و ١٧٥) والتحذير (ج ٧ ص ٢٦٥) على أن ابن حزم أخطأ في هذا واشتباه عليه الأمر (٣) يستعمل المؤلف «الثبت» متمديا بنفسه هنا وفي الأحكام *

بمعر إنما هو حيث وافق شهورهم ! لاحتج بصح عن عمر من قول او عمل ! وهذا عظيم في الدين جدا *

قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع هو القرآن ، وسنة رسول الله ﷺ ، فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ إنما أوجب الزكاة في أربعين سنة فصارها كما وصفتنا ، وأوجب فيها شاة أو شاتين أو في كل مائة شاة شاة ، وأسقطها عما عدا ذلك ، ووجدنا الخرقان والجديان لا يقع عليهما اسم شاة ولا اسم شاة في اللغة التي أوجب الله تعالى عليهما بهادينه على لسان رسول الله ﷺ . فخرجت الخرقان والجديان عن أن تجب فيها زكاة (١) * وأيضاً فقد اجتمعوا على أن لا يؤخذ خروف ولا جدي في الواجب في الزكاة عن الشاة (٢) فأقروا بأنه لا يسمى شاة ولا له حكم الشاة ، فمن المحال أن يؤخذ منها زكاة ، فلا يجوز هي في الزكاة بشيء نص في ذلك *

وأيضاً فإن زكاة ماشية لم يحل عليها حول لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع * وأما من ملك خرقاً أو جدياً أو فصلاً سنة كاملة فإثر زكاة فيها واجبة عند تمام العام ، لأن كل ذلك يسمى غنماً وبقراً وإيلاً *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السري عن هشيم بن هلال بن خباب عن ميسرة أبي صالح عن سويد بن غفلة قال : « أنا أنا مصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه ، فسمعت يقول : أن في عهدي أن لا تأخذ من راضع لبن (٣) » * قال أبو محمد : لو أراد أن لا يؤخذ هو في الزكاة لقال : « أن لا تأخذ راضع لبن » لكن لما منع من أخذ الزكاة من راضع لبن - وراضع لبن اسم للجنس - صح بذلك

(١) الخروف ولد الحمل ، وقيل : هو دون الجذع من الضأن خاصة ، واشتقاقه أنه يخرف - بضم الراء - من هبنا وهبنا أي يرتع . قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) « عن الشاة » (٣) في النسخة رقم (١٤) « أن لا تأخذ راضع لبن » بخط « من » وهو خطأ ، كما يظهر وانحما من شرح المؤلف للحديث ويانه ، ووقع في النسائي كذلك بخطها (ج ٥ ص ٣٩٩ و ٣٠٠) وهو خطأ أيضاً من الناسخين ، فإن السيوطي قال في شرحه عليه من تأول الحديث « ومن زائدة » فهي آخذ ثابتة في نسخته وإن سقطت من نسخة السندى . ويؤيد آياتها أنها ثابتة فيه في رواية أبي داود (ج ٣ ص ١٤) والشوكاني (ج ٤ ص ١٩٣) والدارقطني (ج ٤ ص ٢٠٤) بل لفظه « أن لا تأخذ من راضع شيئاً » وهو تركيب لا يحتمل فيه حذفها ، ثم أن الحديث في اللسان والنهاية بإثباتها أيضاً وحاول صاحب النهاية تأويله بتأويلات

أن لاتعد الرواضع (١) فيما تؤخذ منه الزكاة *

وما نلم احدا عاب هلال بن خباب ، الا ان يحيى بن سعيد القطان قال : لقيته وقد تنير ، وهذا ليس جرحه ، لان هشبا أسن من يحيى بنحو عشرين سنة ، فكان لقاء هشيم لهلال قيل تنيره بلاشك (٢) *

وأما سويد فادرك النبي ﷺ ، وأقى الى المدينة بمد وفاته عليه السلام بنحو خمس ليال ، وأقنى ايام عمر رضى الله عنه *

قال ابو محمد : وأما الشافعي ، وابو يوسف فطردا قولهما ، إذ أوجبا أخذ خروف صغير في الزكاة عن اربعين خر وفاصاعدا ، ولدت قبل الحول أو ماتت أمهاتها *

وأخذ مثل هذا في الزكاة عجب جدا ! *

وأما إذا أتمت سنة فاسم شاة يقع عليها ، فهي ممدودة وما خوزة . والله تعالى التوفيق * وحصلوا كلهم على ان ادعوا أنهم قلدوا عمر رضى الله عنه ، وهم قد خالفوه في هذه المسألة نفسها ، فلم ير أبو حنيفة والشافعي أن تعد الأولاد مع الأمهات إلا اذا كانت الأمهات نصابا ، ولم يقل عمر كذلك *

وحصل مالك على قياس فاسد متناقض ، لأنه قاس فائدة الماشية خاصة - دون سائر الفوائد - على ما في حديث عمر من عد أولادها معها ، ثم قض قياسه فرأى أن لانضم فائدة الماشية بهيمة ، أو ميراث ، أو شراء الى ما عنده منها إلا ان كان ما عنده نصابا يجب في مثل الزكاة والإفلا . ورأى أن نضم أولادها اليها وإن لم تكن الأمهات نصابا يجب فيه الزكاة * وهذه تقاسم لا يعرف أحد قال بها قبلهم ، ولا هم اتبعوا عمر ، ولا طردوا القياس ، ولا اتبعوا نص السنة في ذلك *

ثم الجزء الخامس من كتاب الحل للامام العلامة ابي محمد علي المشهور بابن حزم وفيه الحمد ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء السادس مفتتحا (بزكاة البقر) فنسأل الله التوفيق لاتمامه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير *

منها ان من زائفة . وهذا قطعة من حديث وسيأتي باقيه في المسألة ٦٧٤ (١) في النسخة رقم (١٦) «الراضع» (٢) خباب : بفتح الخاء المعجمة وتشديد الباء الموحدة وآخره موحدة ايضا . وهلال هذا ثقة ، ولم يثبت ما قاله القطان ، فقد قال ابراهيم بن الجنيدي : «سألت ابن معين عن هلال بن خباب وقلت : ان يحيى القطان يزعم انه تنير قبل ان يموت واختلط ؟ فقال يحيى : لا ، ما اختلط ولا تنير ، قلت ليحيى : ثقة هو ؟ قال : ثقة مأمون » *

صفحة	مقالة	صفحة
٤١	المسألة ٥٢٠ لا يجوز أن يصلى صلاة الخوف بطائفتين من خاف من طالب له بحق	٥٤
٤٢	﴿ صلاة الجمعة ﴾	٥٤
٤٢	المسألة ٥٢١ الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ولا يجوز أن تصلى الا بعد الزوال، وآخر وقتها آخر وقت الظاهر في سائر الايام ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك وحججهم وما هو الحق في ذلك	٥٤
٤٥	المسألة ٥٢٢ الجمعة اذا صلاها اثنان فساعدوا ركعتان يجر فيها بالقراءة ومن صلاها وحده صلاها اربع ركعات يسر فيها لانها كالظهور وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم وتمت ذلك	٤٩
٤٩	المسألة ٥٢٣ سواء المسافر والعبد والحرة والمقيم في وجوب الجمعة والمسجونون والمخفون ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وبراهينهم وراجح ذلك وقدا تطلب المصنف في هذا المقام بما تشر به عيون الناظرين	٥٤
٥٤	المسألة ٥٢٤ ليس للسيد منع عبده من حضور الجمعة وبرهان ذلك	٥٥
٥٥	المسألة ٥٢٥ لا الجمعة على معذور بمرض أو خوف أو غير ذلك ولا على النساء ودليل ذلك	
٥٥	المسألة ٥٢٦ يلزم المحي إلى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس دخل الطريق و يدرك منها ولو السلام وبرهان ذلك	
٥٥	المسألة ٥٢٧ يتدبر الامام بعد الاذان وتسامه بالخطبة فيخطب واقفا خطبتين يجلس بينهما جلسة ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم	
٦٠	المسألة ٥٢٨ لا يجوز اطالة الخطبة وشرعية التزول من المنبر للرسالة اذا قرأ سورة آية فيها سجدة وبرهان ذلك	
٦١	المسألة ٥٢٩ فرض على كل من حضر الجمعة ان لا يتكلم مدة خطبة الامام بشيء البتة الا شيئا ودليل ذلك وبيان من وافق ذلك ومن خالف وتحقق الحق من ذلك وبراهين ساطعة وادلة واضحة	
٦٧	المسألة ٥٣٠ الاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب وكذلك شرب الماء واعطاء الصدقة ومناولة المراء اخاف حاجته وبرهان ذلك	
٦٨	المسألة ٥٣١ من دخل المسجد يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل ان يجلس ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك	

صفحة	صفحة
والبوت والدكاكين المتصلة بالسوق وعلى ظهر المسجد وبرهان ذلك وبيان مذاهب الائمة في ذلك	وذكر حججهم مفصلة وتقيب ما يصح نقبه
المسألة ٥٣٨ من ذوح يوم الجمعة أو غيره فإن قدر على السجود كيف أمكنه ولو أعياء وعلى الركوع كذلك أجزاء ودليل ذلك	مسألة ٥٣٣ الكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة مالم يبدأ الخطيب بالخطبة والكلام جائز بعد الخطبة إلى أن يكبر الإمام
المسألة ٥٣٩ أن جاء اثنتان فصاعدا وقد فاتت الجمعة صلوا جماعة	والكلام جائز في جلسة الإمام بين الخطبتين ومذاهب علماء السلف في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
المسألة ٥٤٠ من كان بالمصر فراح إلى الجمعة من أول النهار فحسن ودليل ذلك	المسألة ٥٣٣ من رجع والإمام يخطب واحتاج إلى الخروج فليخرج وكذلك من عرض له ما يدعو إلى الخروج وبرهان ذلك
المسألة ٥٤١ الصلاة في المقصورة جائزة والأمام على المانع وبرهان ذلك	المسألة ٥٣٤ من ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيتها أو ناسى عنها فليقيم وليصلها سواء كان قتيها أو غير قتيها
المسألة ٥٤٢ لا يجل البيع من أثر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة ويفسخ البيع أن وقع في الوقت ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم وبيان الراجح فيها	ودليل ذلك
المسألة ٥٤٣ تعريف العيدين وبيان وقتها وحكم فعلها وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وتفصيل حججهم وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب	المسألة ٥٣٥ من لم يدرك مع الإمام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس فقط فليدخل معه وليقتض إذا أدرك ركعة ركعة أخرى وإن لم يدرك إلا الجلوس صلى ركعتين فقط وبيان مذاهب العلماء
المسألة ٥٤٤ يصلها المبد والحر، والحاضر والسافر والتفرد والراءة والنساء وفي كل قرية صغرته أم كبرت	في ذلك وحججهم
	المسألة ٥٣٦ النفل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة وكذلك الخطيب والسواك ودليل ذلك
	المسألة ٥٣٧ أن ضاق المسجد أو امتلائت الرحاب واتصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في البور

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٨٧	المسألة ٥٤٥ يخرج الى المصلى النساء حتى الابكار والحيض وينزلن الحيض البلى ويأمرهن الخطيب بالصدقة بعد الموعظة ودليل ذلك	٩٢	المسألة ٥٥٣ الثناء والعب والفرن
٨٨	المسألة ٥٤٦ يستحب السير الى العيد على طريق والرجوع على آخر ودليل ذلك	٩٣	المسألة ٥٥٤ ان تحط الناس او اشتد المطر حتى يؤذى فليدع المسلمون في ادبار صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ويدعو الامام في خطبة الجمعة وبرهان ذلك مفصلا
٨٩	المسألة ٥٤٧ اذا اجتمع عيد في يوم جمعة صلى للمسلمين للجمعة ولا يدولا يصح أثر بخلاف ذلك وبرهان ذلك	٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب
٨٩	المسألة ٥٤٨ التكبير ليلة عيد الفطر فرض وهو في ليلة عيد الأضحي حسن ودليل ذلك	٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب
٨٩	المسألة ٥٤٩ يستحب الاكل يوم الفطر قبل الفد والى المصلى ولا يحمل الصوم يومئذ وبرهان ذلك	٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب
٩٠	المسألة ٥٥٠ التنفل قبلهما في المصلى حسن ودليل ذلك	٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب
٩١	المسألة ٥٥١ التكبير اثر كل صلاة وفي الأضحي وفي أيام التشريق ويوم عرفة حسن كله وبرهان ذلك	٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب
٩١	المسألة ٥٥٢ من لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحي لصلاة العيدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني وان لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس لانه قبل خير ودليل ذلك	٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب
٩٢	المسألة ٥٥٣ الثناء والعب والفرن	٩٥	المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب

صحيحة

صحيحة

في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره وبرهان ذلك

﴿ صلاة الاستسقاء ﴾

المسألة ٥٥٤ ان تحط الناس او اشتد المطر حتى يؤذى فليدع المسلمون في ادبار صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ويدعو الامام في خطبة الجمعة وبرهان ذلك مفصلا

﴿ صلاة الكسوف ﴾

المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب

المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب

المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب

المسألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبانها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبيان الراجح منها وقد اسهب النصف في هذا البحث بما لمك لا يجده في غيره هذا الكتاب

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

المسألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك

صفحة	مصحفة
يستغرق كل ماترك فكل ماترك للفرماء ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين وبرهان ذلك المسألة ٥٩٧ ١٢١	١١٣ صلاة الجنائز وحكم الوقي ١١٣ المسألة ٥٥٨ غسل المسلم الذكر والأنثى وتكفينهما فرض، وكذلك الصلاة عليه ودليل ذلك
على الكفاية فمن قام به سقط عن سائر الناس كنسل الميت وتكفينه ودفنه ولا خلاف في ذلك	١١٤ المسألة ٥٥٩ من لم ينسل ولا كفن حتى دفن وجب اخراجه حتى ينسل ويكفن ولا بدو برهان ذلك
المسألة ٥٦٨ صفة النسل ان ينسل جميع جسد الميت ورأسه بما وسدر ثلاث مرات ودليل ذلك	١١٤ المسألة ٦٠ لا يجوز ان يدفن احد ليلا الا عن ضرورة ولا عند طلوع الشمس حتى ترتفع ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في
المسألة ٦٩ فان عدم المائيم الميت ولا بدو برهان ذلك	الثر والحو دليل ذلك
المسألة ٥٧٠ لا يحل تكفين الرجل فيما يحل لباسه من حرير او منذهب وجائز للمرأة ذلك ودليل ذلك	١١٥ المسألة ٥٦١ الصلاة على موتى المسلمين فرض ودليل ذلك
المسألة ٧١ كفن المرأة وحفر قبرها من رأس مالها ولا يلزم ذلك زوجها وبرهان ذلك	» » المسألة ٥٦٢ المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله في المركلة لا ينسل ولا يكفن بل يدفن بسمه وثيابه ودليل ذلك
المسألة ٥٧٢ يصلى على الميت بإمام يقف ويستقبل القبلة والناس ورأه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه ومن المرأة عند وسطها ودليل ذلك ويبان مذاهب العلماء وحججهم في ذلك	١١٦ المسألة ٥٦٣ اعماق حفر القبر فرض وبرهان ذلك
المسألة ٧٣ يكبر الامام والامامون بتكبير الامام على الجنائز خمس تكبيرات لا اكثر الخ ودليل ذلك مفصلا وسردا قول العلماء في ذلك ويبان حججهم وتحقق الحق من ذلك	١١٧ المسألة ٦٤ دفن الكافر الحربى وغيره فرض ودليل ذلك
	١١٧ المسألة ٦٥ افضل الكفن للمسلم ثلاثة أبواب يرض للرجل يلف فيه لا يكون فيها قبض ولا اعمامة ولا سراويل ولا تطن والسراة كذلك وثوبان زائدان واقوال العلماء في ذلك ويبان حججهم وترجيح ما هو العوالب من ذلك
	١٢١ المسألة ٥٦٦ من مات وعليه دين

صفحة	محتوى
١٢٩	المسألة ٥٧٤ إذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ويدعو للمؤمنين استحسنناهم يدعو للميت في باقي الصلوات وبرهان ذلك وذكر أقوال العلماء في المسألة مع بيان حججهم
١٣١	المسألة ٥٧٥ بيان أحب اللهاء إلينا على الخنازة ، ودليل ذلك
١٣٢	المسألة ٥٧٦ نستحب اللحد وهو أحب إلينا من الضريح ، وتبرهنا وبرهان ذلك
١٣٣	المسألة ٥٧٧ لا يحمل إن بني القبر ولا إن يمحض ولا إن يزداد على ترابه شيء ويهيم كل ذلك الخ ودليل ذلك
١٣٤	المسألة ٥٧٨ لا يحمل لاحد إن يجلس على قبره إن لم يجد أين يجلس فليقف حتى يقضى حاجته وبرهان ذلك
١٣٦	المسألة ٥٧٩ لا يحمل لاحد إن يمشي بين القبور بتملين سببيتين والتفصيل في غيرهما ودليل ذلك
١٣٨	المسألة ٥٨٠ يصلى على ما وجد من الميت المسلم ولو أنه ظفر أو شعر فأفوق ذلك وينسل ويكفن إلا أن يكون من شهيد فلا ينسل لكن يلف ويدفن وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
١٣٩	المسألة ٥٨١ الصلاة جائزة على القبر وإن كان قد مضى على المدفون
صفحة	محتوى
١٤٢	المسألة ٥٨٢ من تزوج كافرة فحملت منه وهو مسلم وماتت حاملا دفنت مع أهل دينها على تفصيل أوفى قبر المسلمين وبرهان ذلك
١٤٣	المسألة ٥٨٣ الصغير يسجد مع أهله وأحدهما أو دونهما فيموت فإنه يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ودليل ذلك
١٤٤	المسألة ٥٨٤ أحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء وهم الأب وأبأؤه والابن وأبنأؤه الخ وبرهان ذلك
١٤٤	المسألة ٥٨٥ « أحق الناس بالناس بالمرأة في قبرها من لم يوطأ تلك الليلة وإن كان اجتنبا ودليل ذلك
١٤٥	المسألة ٥٨٦ « يصلى على الميت الموصى ولو كان غير ولي ولا زوج وبرهان ذلك
»	المسألة ٥٨٧ « تبديل الميت جائز ودليل ذلك
١٤٦	المسألة ٥٨٨ يسجد الميت بثوب ويحمل على بطنه ما يمنع اتساعه وبرهان ذلك
»	المسألة ٥٨٩ « الصبر على الميت واجب والبكاء عليه مباح ما لم يكن نوحا ومنوع الصياح ومنش الوجوه وضربها وضرب الصدور وتنشف الشعر وحلقه للميت وكذلك

صفحة	مجلده
الكفار مباح ودليل ذلك	
المسألة ٥٩٥ يجب تلقين الميت الذي يموت في ذنبه ولسانه منطلقا وغير منطلق شهادة الاسلام وبرهان ذلك	١٥٧
المسألة ٥٩٦ يستحب تمفيض عين الميت اذا قضى ودليل ذلك	٥٧
المسألة ٥٩٧ يستحب ان يقول المصاب ان الله واناليه راجعون اللهم أجرني في مصيبي وأخلفني خيرا منها وبرهان ذلك	٥٧
المسألة ٥٩٨ نستحب الصلاة على المولود يولد حيا ثم يموت استهل أولم يستهل ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد ادلتهم	٥٨
المسألة ٥٩٩ لا نكروه اتباع النساء الجنائز ولا نمنعن من ذلك وبرهانه	١٦٠
المسألة ٦٠٠ نستحب زيارة القبور وهو فرض ولو مرة ولا بأس بان يزور المسلم قبر صاحبه المشرك الرجال والنساء سواء في ذلك ودليل ذلك	١٦٠
المسألة ٦٠١ نستحب ان يحضر على القبور ان يقول السلام عليهم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين الخ ودليل ذلك	٥١
المسألة ٦٠٢ نستحب ان يصلي على الميت مائة من المسلمين فصاعدا وبرهان ذلك	٥١
المسألة ٦٠٣ ادخال الموق في المساجد والصلاة عليهم فيها حسن	٥٢
الكلام المكر والذى هو تسخط لاتدار الله تعالى وشق الثياب ودليل ذلك واقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم	
المسألة ٥٩٠ اذا مات الحرم ما بين ان يحرم الى ان تطلع الشمس من يوم النحر ان كان حاجبا او ان يتم طوافه وسببه ان كان متمتعا بالفرض غسله بما وسر فقط ولا يس بطيب ولا ينفى وجهه ولا رأسه ولا يكشفن الا في ثياب احرامه فقط اوفى ثوبين غير ثياب احرامه ، والمرأة كذلك الا ان رأسها ينفى ويكشف وجهها وبرهان ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك وادلتهم	١٤٨
المسألة ٥٩١ نستحب القيام للجنائز اذا رآها المرد وان كانت جنازة كافر حتى توضع او تخلفه فان لم يتم فلا حرج وبرهان ذلك	١٥٣
المسألة ٥٩٢ يجب الاسراع بالجنائز ونستحب ان لا يزول عنها من صلى عليها حتى تدفن ودليل ذلك	٥٤
المسألة ٥٩٣ يقف الامام اذا صلى على الجنائز من الرجل قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها وبرهان ذلك ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم	٥٥
المسألة ٥٩٤ لا يحمل سب الأموات على القصد بالأذى لا للتحذير من كفر او بدعة او عمل فاسد ، ولنن	٦٦

محيقة

كاهن الجودليل ذلك وسر مذاهب العلماء وبيان حججهم
 ١٦٤ المسألة ٦٠٤ لا بأس بأن يسط في القبر تحت الميت وبرهان ذلك
 » المسألة ٦٠٥ حكم تشيع الجنائز أن يكون الركب أن خلفها والماتى حيث شاء ودليل ذلك
 ٦ » المسألة ٦٠٦ من بلغ درهما ودینارا أو لؤلؤة شق بطنه عنها ودليل ذلك
 ٦ » المسألة ٦٠٧ لومات امرأة حامل والوليدى يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فانه يشق بطنها طولا ويخرج الولد ودليل ذلك
 ٧ » المسألة ٦٠٨ لا يحل لاحد ان يتنى الموت لضر نزل به وبرهان ذلك
 ٧ » المسألة ٦٠٩ يحل النمش كما يشاء الحامل ومذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق المقام
 ٩ » المسألة ٦١٠ يصل على الميت الغائب بإمام وجماعة ويرهان ذلك
 ٩ » المسألة ٦١١ يصل على كل مسلم بر أو فاجر مقتول في حد أو في حراة أو في بني ويصل عليهم الامام وغيره ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
 ١٧٢ المسألة ٦١٢ عيادة مرضى المسلمين فرض ولومرة على الجار الذى لا يشق عليه عيادته ولا يخص مرضا من مرض ودليل ذلك

محيقة

١٧٣ المسألة ٦١٣ لا يحل ان يهرب احد عن الطاعون اذا وقع في بده وفيه الخ وبرهان ذلك
 ١٧٣ المسألة ٦١٤ نستحب تأخير الدفن ولو يوما ولية عالم يخفى على الميت التنفير ودليل ذلك
 ١٧٣ المسألة ٦١٥ يحل الميت في قبره على جنبه البين ووجه قبالة القبلة ورأسه ورجلاه الى يمين القبلة ويساره وبرهان ذلك
 ١٧٣ المسألة ٦١٦ توجيه الميت الى القبلة حسن ودليل ذلك
 ١٧٤ المسألة ٦١٧ جائز ان تنسل المرأة زوجها وأم الولد سيدها وان اقتضت المدة بالولادة ما لم يتكسها وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم مفصلة
 ١٧٦ المسألة ٦١٨ لومات رجلين أنساء لارجل معهن اومات امرأة بين رجال لأنساء معهم غسل النساء الرجل وغسل الرجال المرأة على ثوب كثيف يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليه وبرهان ذلك
 ١٧٦ المسألة ٦١٩ لا ترفع اليدان في الصلاة على الجنائز الا في أول تكبيرة فقط ودليل ذلك
 ١٧٧ المسألة ٦٢٠ ان كانت اظفار الميت وافرة وادار به وافرا او غاطه اخذ كل ذلك ويرهان ذلك

صفحة	مقالة
١٧٧	المسألة ٦٢١ يدخل الميت القبر كيف أمكن ودليل ذلك
١٧٨	المسألة ٦٢٢ لا يجوز التزام على النعش ودليل ذلك
١٧٩	المسألة ٦٢٣ من فاتته بعض التكبيرات على الجنائز كبر ساعة يأتي ولا يتنظر تكبيرا لمام و برهان ذلك
١٧٩	كتاب الاعتكاف
١٧٩	المسألة ٦٢٤ يجوز اعتكاف يوم دون ليلة وليلة دون يوم وما أحب الرجل أو المرأة دليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك
١٨١	المسألة ٦٢٥ ليس الصوم من شروط الاعتكاف وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق من ذلك وقد أسهب المصنف في هذا البحث بما تيسر من الناظرين فيه
١٨٧	المسألة ٦٢٦ لا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال الاعتكاف بشيء من الجسم ودليل ذلك
١٨٧	المسألة ٦٢٧ جائز للعتكف أن يشترط ماشاء من الباح والخروج له برهان ذلك
١٨٨	المسألة ٦٢٨ كل فرض على المسلم فان الاعتكاف لا يمتنع الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
١٩٢	المسألة ٦٢٩ يعمل المتكف في المسجد كل ما يسمح له من محادثة فيما لا يحرم ومن طلب العلم أي علم كان و برهان ذلك
١٩٢	المسألة ٦٣٠ لا يبطل الاعتكاف شيء الاخر وجهه عن المسجد لغير حاجة ملما ذا كرا ودليل ذلك
١٩٢	المسألة ٦٣١ من صلى ناسيا وخرج ناسيا او مكرها وياثر او جامع ناسيا او مكرها فالاعتكاف تام و برهان ذلك
١٩٣	المسألة ٦٣٢ يؤذن في المذبة ان كان باهيا في المسجد او في محضه ودليل ذلك
١٩٣	المسألة ٦٣٣ الاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة او لم تجمع سواء كان سقفا او مكشوبا الخ وذكر مذاهب السلف في ذلك وبيان ادلتهم مفصلة
١٩٦	المسألة ٦٣٤ اذا حاضت المتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكر الله تعالى وكذلك اذا ولدت و برهان ذلك
١٩٧	المسألة ٦٣٥ من مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه او استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه لا بمن ذلك ودليل ذلك
٢٩٨	المسألة ٦٣٦ من نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعا

فانه يدخل في احتكافه قبل ان
يتبين له طلوع الفجر ويخرج إذا
غاب جميع قرص الشمس ودليل
ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
وذكر ادلتهم

٢٠١ كتاب الزكاة

» المسألة ١٣٧ الزكاة فرض كالصلاة
هذا اجماع متيقن ودليل ذلك
» المسألة ١٣٨ الزكاة فرض على الرجال
والنساء الاحرار منهم والحرائر
والعبيد والاماء والسكبار والصغار
والمقلاء والمجانين من المسلمين
ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء
الامصار في ذلك وسرد حججهم
وتحقيق المقام

٢٠٨ المسألة ١٣٩ لا يجوز اخذ الزكاة
من كافر وبرهان ذلك
٢٠٩ المسألة ١٤٠ لا تجب الزكاة الا في
ثمانية اصناف من الاموال فقط
وبانها مفصلة

» المسألة ١٤١ لا زكاة في شيء من الثمار
ولامن الزرع ولا في شيء من
المادن غير ما ذكر ولا في الخليل
ولا في الرقيق ولا في المسلول ولا في
عروض التجارة لا على مديروها ولا غيره
وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء

في ذلك وسرد حججهم مفصلة
وتحقيق الحق بما لا مزيد عليه وقد
اسبب المصنف في هذا البحث
فعليك به

٢٤٠ المسألة ١٤٢ لا زكاة في غرولاب ولا
شعير حتى يبلغ ما يصيبه المرء الواحد
من الصنف الواحد منها خمسة أوسق
ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار
في ذلك وبيان ادلتهم وترجيح الحق
في ذلك

٢٥٠ المسألة ١٤٣ وكذلك ما أصيب في
الارض المنصوبة اذا كان البئر
للفاخص ودليل ذلك

٢٥٠ المسألة ١٤٤ اذا بلغ الصنف الواحد
من البر أو الثمر أو الشعير خمسة أوسق
فصاعدا فان كان مما يسقى بساقية
من نهر أو عين أو كان بملاقيه المشر
وان كان يسقى بسانية أو ناعورة أو
دلو فقيه نصف المشر الخ وبرهان
ذلك

٢٥١ المسألة ١٤٥ لا يضم قح الى شعير ولا
تمر اليها ومذاهب العلماء في ذلك
وحجج كل

٢٥٣ المسألة ١٤٦ اصناف القمح يضم
بعضها الى بعض وكذلك اصناف
الشعير بعضها الى بعض ودليل ذلك

مسحقة

٢٥٣ المسألة ٦٤٧ من كانت له ارضون شتى في قرية واحدة او في قرى شتى في عمل مدينة واحدة او في اعمال شتى فانه يضم كل قح اصاب في جميعها بعضها الى بعض الخ وبرهان ذلك

٢٥٣ للمسألة ٦٤٨ من لقط السنبل فاجتمع له من البرخسة أو سق فصاعدا ومن الشعير كذلك فله اثر كاه فيها بخلاف من التقط من التمر كذلك ودليل ذلك

٢٥٤ المسألة ٦٤٩ اثر كاه واجبه على من اذهى التمر في ملكه وعلى من ملك البر والشعير قبل دراسهما من ميراث اوجه او ابتاع أو صدقة الخ وبرهان ذلك

٢٥٥ المسألة ٦٥٠ التخل اذا اذهى خرس واثرم اثر كاه ودليل ذلك

٢٥٥ المسألة ٦٥١ اذا خرس سواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو اطعمها أو ابيع فيها كل ذلك لا يسقط اثر كاه عنه

» للمسألة ٦٥٢ اذا غلط الخارص أو ظلم فزاد أو نقص رد الواجب الى الحق وبرهان ذلك

» للمسألة ٦٥٣ ان ادعى ان الخارص ظلمه أو اخطأ لم يصدق الا بينة

مسحقة

ان كان الخارص عدلا علما
٢٥٥ المسألة ٦٥٤ لا يجوز زخرف الخ زرع أصلا

٢٥٧ المسألة ٦٥٥ فرض على كل من له زرع عند حصاده ان يعطي منه من حضر من المساكين ما طابت به نفسه ودليل ذلك

» للمسألة ٦٥٦ من ساق حائط نخل أو زارع أرضه بجزء مما يخرج منها فله ما وقع في سهمه خمسة أو سق فصاعدا من عمر أو برأوشعير فله اثر كاه وبرهان ذلك

٢٥٨ المسألة ٦٥٧ لا يجوز ان يمد الذي له الخ أو الثمر ما أتفق في حرث أو حصاد أو جمع أو درس الخ فيسقطه من اثر كاه وبرهان ذلك

٢٥٩ المسألة ٦٥٨ لا يجوز ان يمد على صاحب الخ زرع في اثر كاه ما كل هو واهله فريكا أو سويقا قل أو كثر ولا السنبل الذي يسقط فاكاه العليز والماشية الخ ودليل ذلك

٢٥٩ المسألة ٦٥٩ اما التمر ففرض على الخارص ان يترك له ما يأكل هو واهله رطباً على السمقة ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك

٢٦٠ المسألة ٦٦٠ ان كان زرع أو نخل يحق لبعض العاميين أو ساقية من

صحيفة

صحيفة

نهر او بماء السماء وبعض العام ينضح
اوسانية فز كانه نصف المشر بشرط
ذكر المؤلف ويرهان ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦١ من زرع قح او شعير
مرتين في العام او اكثر او حلت نخلة
بطنين في السنة فانه لا يضم البر الثاني
الى الاول وكذلك الشعير ودليل
ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦٢ ان كان قح بكير او شعير
بكير او تمر بكير وآخر من جنس كل
واحد منها مؤخر فان يبس المؤخر
او ازهى قبل تمام وقت حصاد البكير
وجداه فهو كله زرع واحد يضم
بعضه الى بعض ويرهان ذلك

٢٦٢ المسألة ٦٦٣ لو حصد قح او شعير ثم
اختلف في اصوله زرع فهو زرع آخر
لا يضم الى الاول

٢٦٢ المسألة ٦٦٤ اثر كاة واجبة في ذمة
صاحب المال لا في عين المال وبرهان
ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٥ كل مال وجبت فيه
زكاة من الأموال التي ذكرنا فسواء
تلف ذلك كله او بعضه فالزكاة كلها
واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم
يتلف ودليل ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٦ كذلك لو اخرج
اثر كاة وعزها ليدفعها الى المصدق او

الى اهل الصدقات قضاعت اثر كاة
كلها او بعضها فعليه اعادتها كلها
ولا بد ومذهب العلماء في ذلك
وحججهم

٢٦٤ المسألة ٦٦٧ اي برأعطي او اي شعير
في زكاة كان ادنى مما اصاب او اعلى
اجزأه ما لم يكن فاسدا ودليل ذلك
٢٦٦ المسألة ٦٦٨ كذلك القول في زكاة
التمر اي تخرج اجزأه ما لم يكن
رديثا وبرهان ذلك

٢٦٧ ﴿زكاة الغنم﴾

٢٦٧ المسألة ٦٦٩ تمر يفال غنم في السنة
التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ

٢٦٧ المسألة ٦٧٠ لا زكاة في الغنم حتى
يملك المسلم الواحد منها اربعين رأسا
حولا كاملا متصلا عريا قريا ودليل
ذلك واقوال العلماء في ذلك وادلتهم
٢٦٨ المسألة ٦٧١ اذا تمت في ملكه حاما

ففيها شاة سواء كانت كلها ضانا او
كلها ماعزا او بعضها اكثرها او اقلها
ومذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
وقد بسط القول في ذلك بما لا يحده
في هذا الموضع وبه يتم الجزء
الخامس والحمد لله

٢٨٠ فهرست الجزء الخامس

﴿تمت الفهرست﴾

الموهوبات الإسلامية

المحلى

مؤلف المباحم الكليل ، المحدث ، النقيب ، الأصول ، قوي العارضة
شديد المعارضة ، بليغ البشارة ، بالغ الحكمة ، صاحب التصانيف
المنهجة في العقول والمنقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والتحليل ، مجتهد القرن الخامس ، فخر الاندلس
أبي محمد علي بن أحمد بن محمد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مطبعتنا ومطبعة
على عدة مخطوطات ونسخة معتمة
كما قبلت كل النسخة التي تحققت الاستاذ
شيخ أحمد محمد شاك

المجلد السادس

منهورات
المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زكاة البقر

٦٧٣ — مسألة — الجواميس صنف من البقر يعظم بعضها إلى بعض *
ثم اختلف الناس : فقالت طائفة : لازكاة في أقل من خمسين من البقر ذكوراً أو
إناثاً أو ذكوراً وإناثاً فإذا تمت خمسون رأساً من البقر وأتمت في ملك صاحبها عاماً
قرياً متصلاً كما قدمنا - : ففيها بقرة ، إلى أن تبلغ مائة من البقر ، فإذا بلغت وأتمت
كذلك عاماً قرياً ففيها بقرتان ، وهكذا أبداً ، في كل خمسين من البقر بقرة ، ولا
شئ زائد في الزيادة حتى تبلغ خمسين ؛ ولا يعد فيها ما لم يتم حولا كما ذكرنا *
وقالت طائفة : في خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ؛ وفي خمس عشرة ثلاث
شياه ؛ وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين من البقر بقرة *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبدالعزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم (١)
عن محمد بن عبد الرحمن قال : في كتاب عمر بن الخطاب أن البقر يؤخذ منها ما يؤخذ
من الابل ؛ يعني في الزكاة ، قال : وقد سئل عنها غيرهم فقالوا : فيها ما في الابل *
يزيد هذا هو يزيد بن هارون أو ابن ذريع (٢) *
حدثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
وقتادة كلاهما عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : في كل خمس من البقر شاة ؛ وفي
عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ؛ وفي عشرين أربع شياه ؛ قال الزهري :

(١) هو بفتح الحاء وكسر الراء (٢) الراجع أنه يزيد بن هارون فقد رواه الجاهل (ج ١ ص ٢٩٤) من طريق محمد بن أسحق السعدي والدارقطني (ص ٢٩٠) من طريق محمد بن عبد الملك الفقيهي ؛ كلاهما من يزيد بن هارون ؛ ولم يذكر اللفظ الذي هنا ؛ وإنما هو كتاب واحد ؛ كتاب عمر إلى عمار في الصدقات :

فرائض البقر مثل فرائض الابل ؛ غير الاسنان فيها ، فاذا كانت البقر خمساً وعشرين ، ففيها بقرة الى خمس وسبعين ، فاذا زادت على خمس وسبعين ففيها بقرتان الى مائة وعشرين ، فاذا زادت على مائة وعشرين ففي كل اربعين بقرة ؛ قال الزهري : وبلغنا أن قولهم : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل اربعين بقرة » ، أن ذلك كان تخفيفاً لأهل اليمن ، ثم كان هذا بمدخل لا يروى *

حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن نونس ثنا يقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن داود عن عكرمة بن خالد قال : استعملت على صدقات عك (١) ، فقلت أشياء عمن صدق (٢) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلفوا علي ، ففهم من قال : اجعلوا مثل صدقة الابل ، ومنهم من قال : في ثلاثين تبيع ، ومنهم من قال : في اربعين بقرة مسنة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب وأبي قلابة وآخر قالوا : صدقات البقر كنحو صدقات الابل ، في كل خمس شاة ، وفي كل عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين اربع شياه ، وفي خمس وعشرين بقرة مسنة الى خمس وسبعين ، فان زادت فبقرتان مستتان الى عشرين ومائة ، فاذا زادت ففي كل اربعين بقرة بقرة مسنة *

ورويانه أيضاً من طريق محمد بن المثنى عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، كما ذكرنا سواء سواء *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد القهقي عن الزهري عن عمر بن عبد الرحمن بن خليفة الأنصاري (٣) أن صدقة البقر صدقة الابل ، غير أنه لا أسنان فيها *

فهؤلاء كتاب عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله ، وجماعة أدوا الصدقات على عهد

(١) يفتح الميم المجمة ويحذف الكاف (٢) بالياء للمجهول وكسر الهاء المقعدة ، أي أخذت منه الصدقة .

(٣) عمر هذا لم أجده ترجع ولا ذكرأ ؛ وقد قال المؤلف : « من تأمّن » ؛ ولكن في الاستيثاب لابن عبد البر (ج ١ ص ١٧١) ترجمة لخلة الأنصاري الزرق وقال انه « جد عمر بن عبد الله بن خليفة » ، ثم روى حديثاً من طريق ابن أبي أويس عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك عن أبيه عن عمر بن عبد الله بن خليفة الزرق عن أبيه عن جده : « فلا أرى هو هذا أو غيره »

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن التابعين سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد الرحمن بن خليفة ، والزهرى ، وأبو قلاب وغيرهم *

واجتهد هؤلاء بما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم^(١) عن محمد بن عبد الرحمن قال : إن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب عمر بن الخطاب : أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الابل *

و بما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر قال : أعطاني سماك بن الفضل كتابا من النبي صلى الله عليه وسلم إلى مالك بن كفلانس^(٢) المصبيين فقرأته فإذا فيه : « فيها سقت السماء والأناهار العشر ؛ وفيما سقى بالسنا^(٣) نصف العشر ؛ وفي البقر مثل الابل »^(٤) *

و بما ذكرنا اتفاقا عن الزهرى : أن هذا هو آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٥) ؛ وأن الأمر بالتبعية نسخ بهذا *

واحتجوا بمعمود الخبر : « ما من صاحب بقر لا يؤدى حقها إلا بطع لها يوم القيامة قالوا : فهذا عموم لكل بقر إلا ما خصه نص أو إجماع » *

وقالوا : من عمل مثل قولنا كان على يقين بأنه قد أدى فرضه ؛ ومن خالفه لم يكن على يقين من ذلك ، فإن ماوجب يقين لم يسقط إلا بمثله *

وقالوا : قد وافقنا أكثر خصوصنا على أن البقرة تجزى عن سبعة كالبدينة ؛ وأنها تعوض من البدينة ، وأنها لا تجزى في الأصحية والهدى من هذه إلا ما يجزى من تلك ؛ وأنها تشمر إذا كانت لها أسنمة كالبدين ؛ فوجب قياس صدقتها على صدقتها *

وقالوا : لم نجد في الأصول في شيء من الماشية نصا بمبيدوه ثلاثون ؛ لكن إمامنا كالابل ، والأواق ، والأوساق ، ولما أربعون كالغنم ، فكان حمل البقر على الأكثر — وهو الخمسة — أولى *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن حماد بن حزم » وهو خطأ وتحرى في ، والصواب ما هنا وقد مضى هذا الاستدراك (٢) هكذا هذا الاسم في الأصلين ؛ وصحبه بالقر في النسخة رقم (١٧) بعدم الكاف واسكان التاء ، وكسر الزين ؛ وقد بحث أكثر بحث عنه في الرجال وفي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أجده ؟ (٣) هكذا في الأصلين ؛ وألفه خطأ ؛ فإن السانية هي ما يلقى عليه الزوج والحويان من بهير وغيره ، والساق هو الساق وجمعه ستة ، ينم السين ، وأما السنا - مقصور - فانه الغنم والبقر ، فكل ما هنا عرف عن « ستة » أو يكون مصدرا لسانيا بمعنى سقى ، ويكون من المصادر الساجية التي قامت مجازها للغة . (٤) في النسخة رقم (١٧) وفي الابل مثل البقر ، وما هنا هو الصواب (٥) في النسخة رقم (١٨) « أن هذا هو آخر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم »

وقالوا : إن احتجوا بالخبر الذي فيه : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أر بعين مسنة ، فنعم ، نحن نقول بهذا ، أوليس في ذلك الخبر اسقاط الزكاة عما دون ثلاثين من البقر ، لا بنص ولا بدليل ؟ »

قال : وهذا قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحكمه ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وعمر بن عبد الرحمن بن خليفة ، وسعيد بن المسيب ، والزهرى ، وهؤلاء قتها أهل المدينة ، فيلزم المالكيين اتباعهم على أصلهم في حمل أهل المدينة ، والا فقد تناقضوا .
وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فإذا بلغت فيها تبيع أو تبيعة ، وهو الذي له ستان ، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ أر بعين ، فإذا بلغت فيها بقرة مسنة ؛ لها أربع ستين ؛ ثم لاشيء فيها حتى تبلغ ستين ؛ فإذا بلغت فيها تيعتان ؛ ثم لاشيء فيها حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت فيها مسنة وتبيع ، ثم هكذا أبداً ، لاشيء فيها حتى تبلغ عشرين زائدة ، فإذا بلغت حتى كل ثلاثين من ذلك العدد تبيع ، وفي كل أر بعين مسنة .
وهذا قول صح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من طريق أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي .

وروي عنه من طريق نافع عن معاذ بن جبل .
ومن طريق عكرمة بن خالد عن قوم صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ومن طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن أبي البخترى عن أبي سعيد الخدري ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء .
وهو قول الشعبي ، وشهر بن حوشب ، وطائفة ، وعمر بن عبد العزيز ، والحكم بن عتيبة ، وسليمان بن موسى ، والحسن البصري ، وذكره الزهرى عن أهل الشام ، وهو قول مالك ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ورواية غير مشهورة عن أبي حنيفة .
واحتج هؤلاء بما روي عنه من طريق إبراهيم وأبي وائل كلاهما عن مسروق عن معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تيعاً ، ومن كل أر بعين بقرة مسنة ، وقال بعضهم : ثنية » .
ومن طريق طاوس عن معاذ مثله ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيما دون ذلك بشيء .

وعن ابن أبي ليلى والحكم بن عتيبة عن معاذ : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأوقاص ، ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، وما بين الأربعين إلى الخمسين ؟ قال : « ليس فيها شيء » .

ومن طريق الشعبي قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن :
« في كل ثلاثين بقرة تباع جذع قد استوى قرناه ، وفي كل أربعين بقرة بقرة مسنة » *
ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن أبي بكر
أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : « فرائض البقر
ليس فيها دون الثلاثين من البقر صدقة ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رافع جذع ، الى
أن تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ، الى أن تبلغ سبعين ؛ فإذا
بلغت سبعين فإن فيها بقرة وعجلا جذعا فإذا بلغت ثمانين ففيها مستان ، ثم على هذا
الحساب » *

وبما رواه من طريق سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد
ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى
أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن ، وبعثه مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخته ، وفيه
« في كل ثلاثين باقورة (١) تباع جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة » (٢) *
وبما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد
ابن عمرو البزاز ثنا عبد الله بن أحمد بن شوية المرزوي ثنا حيوة بن شريح ثنا بقة
عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة عن طاوس عن ابن عباس قال : « لما بعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر ثيبا أو ثيبعة
جذعا أو جذعة ، ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، قالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؛ فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
سأله ، فقال : ليس فيها شيء » (٣) *

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به ؛ قد قصصناه لهم بأكثر مما نعلم قصوه لأنفسهم *
وقالت طائفة : ليس فيها دون ثلاثين شيء ؛ فإذا بلغت الثلاثين ففيها تباع ،
ثم لاشيء فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت ففيها بقرة ، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ خمسين ،

(١) الباقورة البقرة بلغة أهل اليمن (٢) سيأتي هذا بأسانيد بعد بضع صحف (٣) رواه الهارثي (ص ٢٠٢)
عن طريق عمرو بن عثمان ، ثنا بقة حدثني المسعودي ، قد كره بأسانيد ، وفيه في آخره ، قال المسعودي :
والأوقاص ما دون الثلاثين وما بين الأربعين الى الستين ، فإذا كانت سبعين ففيها ثيبان ، فإذا كانت سبعين ففيها
مسنة وتبيع ، فإذا كانت ثمانين ففيها مستان ، فإذا كانت تسعين ففيها ثلاث تبائع ، قال بقة قال المسعودي :
الأوقاص هي بالسنين ، أوقاص فلا تباعها بصاد ، والأوقاص جمع (وتقص) بفتح الواو والتثنية وبالصاد ، ولم
أجد ما يزيد كلام المسعودي به بالسنين ، فلا أدري من أين زعمه ؟ وانظر الكلام على هذا الحديث في تلخيص المحيد
(ص ١٧٣ - ١٧٤)

فاذا بلغتها ففيها بقرة وربيع ، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ سبعين ؛ فاذا بلغت سبعين ففيها تبيع ومسنة .

وروينا هذا من طريق الحاج بن المنال عن حماد بن سلمة (١) وعن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قد كره كما أوردناه ؛ وهي رواية غير مشهورة أيضا عن أبي حنيفة . ويمكن أن يموت هؤلاء بالخبر الذي أوردناه آتفا من طريق الحكم عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها بين الأربعين والخمسين ؛ ليس فيها شيء ، يعني من البقر . وقالت طائفة : ليس فيها دون الثلاثين من البقر شيء ، فاذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع ، ثم لاشيء فيها حتى تبلغ أربعين ؛ فاذا بلغت ففيها بقرة مسنة ؛ فان زادت واحدة ففيها بقرة وجزء من أربعين جزءا من بقرة ؛ وهكذا في كل واحدة تزيد ففيها جزء آخر زائد من أربعين جزءا من بقرة ؛ هكذا الى الستين ؛ فاذا بلغت ففيها تيمان ؛ ثم لاشيء فيها إلا في كل عشرة زائدة كما ذكرنا قبل ؛ وهي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة . وقد روينا من طريق شعبة قال : سألت حمادا — هو ابن أبي سليمان — قلت : إن كانت خمسين بقرة ؟ فقال : بحساب ذلك .

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابن المبارك عن الحاجب — هو — ابن أرمطة — عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : بحاسب صاحب البقر بما فوق الفريضة .

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا زيد بن الحباب المكي عن معاوية بن صالح عن العلماء بن الحارث عن مكحول أنه قال في صدقة البقر : ما زاد في الحساب . قال أبو محمد : هذا عموم إبراهيم ، وحماد ، ومكحول ؛ وظاهره أن كل ما زاد على الثلاثين إلى الأربعين وعلى الأربعين إلى الستين ففي كل واحدة زائدة جزء من بقرة . وقد ذكرنا عن عكرمة بن خالد أن بعض شيوخ كانوا قد صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : في كل أربعين بقرة بقرة ، مخالفين لمن جمل في أقل من الأربعين شيئا .

وذهب طائفة إلى أنه ليس فيها دون الخمسين ولا ما فوقها شيء ، وإن صدقة البقر إنما هي في كل خمسين بقرة بقرة فقط هكذا أبدا . كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جرميح

(١) في النسخة رقم (١١) «حماد بن أبي سلمة» وهو خطأ .

قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: كان عمال ابن الزبير وابن عوف وعماله يأخذون من كل خمسين بقرة بقرة؛ ومن كل مائة بقرتين؛ فإذا كثرت حتى كل خمسين بقرة بقرة.*
قال أبو محمد: هذا كل ما حضرنا ذكره مما رويناه من اختلاف الناس في زكاة البقر؛ وكل اثر رويناه فيها ووجب النظر للبرء لنفسه فيما يدين به ربه تعالى في دينه.*
فأقول ذلك ان الزكاة فرض واجب في البقر.*

كما حدثنا عن عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الأعمش عن المعمر بن سويد عن أبي ذر قال: «أتيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة» (١) «فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: «ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمنه؛ تنطحه بقرونها، وتطوؤه بأخفافها؛ كلما نعدت أغراها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس.»*
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من صاحب إبل لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط؛ وأقعد (٢) لها بقاع قرقر (٣) تسير (٤) عليه بقوائمها وأخفافها؛ ولا صاحب بقرة لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت، وأقعد (٥) لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطوؤه بقوائمها» وذكر باقي الخبر.*

قال أبو محمد: فوجب فرضاً طلب ذلك الحد الذي حده الله تعالى منها، حتى لا يتعدى قال عز وجل: (ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه)*

فنظرنا القول الأول فوجدنا الآثار الواردة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة والحجة لا تجب الا بمقتضى، الا أنه يلزم القائلين بالمرسل والمنقطع — من الخفيفين والمالكين — أن يقولوا: بها، والا قد تناقضوا في أصولهم وتحكموا بالباطل؛ لاسيما مع قول الزهرى: ان هذه الاخبار بها نسخ ايجاب التيسع والمستفي الثلاثين والأربعين

(١) قوله «وعم في ظل الكعبة» سقط من النسخة رقم (١٦). والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٢٢) «وهو جالس في ظل الكعبة» (٢) هذا الحديث رواه مسلم (ج ١ ص ٢٧١) من طريق عبد الرزاق، وفيه «وقعد» ينتج القاف والين (٣) يأتون فيها، والقباع المشوى الواسع من الأرض يملؤه ماء البهار فيمسكه، والقرقر أيضا المشوى من الأرض الواسع، وهو ينتج القافين. قاله الثوري (٤) في جميع نسخ مسلم «تتن» من الاستئان وهو حد القرس شوطاً أو شوطين من غير رابك. (٥) في مسلم «وقعد»

فلو قبل مرسل أحد لكان الزهري أحق بذلك لعله بالحديث ؛ ولأنه قد أدرك طائفة من الصحابة رضى الله عنهم *

ولم يحك القول في الثلاثين بالتبعية وفي الأربعة بين المستنة إلا عن أهل الشام ، لاعت أهل المدينة ، ووافق الزهري على ذلك سعيد بن المسيب وغيره من فقهاء المدينة ، فهذا كله يوجب على المالكين القول بهذا أو إفساد أصولهم ، وأما نحن فلو صح وانسند ما خالفناه أصلاً *

وأما احتجاجهم بعموم الخبر : « ما من صاحب بقر لا يؤدى زكاتها » و « لا يفعل فيها حقها » ، وقولهم : « إن هذا عموم لكل بقر » — فان هذا لازم للحنفية والمالكين المحتجين بإيجاب الزكاة في العروض بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) الآية والمحتجين بهذا في وجوب الزكاة في العسل وسائر ما احتجوا فيه بمثل هذا ، لا يخلص لهم منه أصلاً *

وأما نحن فلا حجة علينا بهذا ، لأننا — وإن كنا لا يحل عندنا مفارقة العموم إلا لنص آخر — فانه لا يحل شرع شريعة إلا بنص صحيح ، ونحن نقر ونفهد أن في البقر زكاة مفروضة يعذب الله تعالى من لم يؤدها العذاب الشديد ، ما لم يغفر له برجوح حسناته أو مساواتها لسيئاته ، إلا أنه ليس في هذا الخبر بيان المقدار الواجب في الزكاة منها ، ولا بيان العدد الذي تجب فيه الزكاة منها ، ولا متى تؤدى ، وليس البيان للديانة موكولاً إلى الآراء والآهواء ، بل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال له ربه و باعته : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أوجبوه في الجنس فصاعداً من البقر ، وقد صح الإجماع المتيقن بأنه ليس في كل عدد من البقر زكاة ؛ فوجب التوقف عن إيجاب فرض ذلك في عدد دون عدد بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فسقط تعلقهم بالعموم هنا ، ولو كان محوماً يمكن استعماله لما خالفناه *

وأما قولهم : « إن من زكى البقر » كما قالوا — فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه الواجب عليه ومن لم يزكها — كما قالوا — فليس على يقين من أنه أدى فرضه ؛ وإن ما صح ييقن وجوبه لم يسقط إلا ييقن آخر — : فهذا لازم لمن قال : « إن من تلك في العسل فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه ؛ والفعل واجب ييقن ؛ فلا يسقط إلا ييقن مثله ؛ ولئن أوجب مسح جميع الرأس في الوضوء بهذه الحجة نفسها ؛ ومثل هذا لهم كثير جداً *

وأما نحن فإن هذا لا يلزم عندنا ؛ لأن الفرائض لا تجب إلا بنص أو إجماع . ومن سلك هذه الطريق في الاستدلال فإنه يريد إيجاب الفرائض وشرع الشرائع باختلاف ؛ لأنص فيه ؛ وهذا باطل ؛ ولم يتفق قط على وجوب إيجاب جميع الرأس في الوضوء ولا على التدلك في الغسل ؛ ولا على إيجاب الزكاة في خمس من البقر فصاعداً إلى الخمسين *
 وإنما كان يكون استدلالهم هذا صحيحاً لو وافقناهم على وجوب كل ذلك ثم أسقطنا وجوبه بلا برهان ؛ ونحن لم نوافقهم قط على وجوب غسل فيه تدلك ؛ ولا على إيجاب مسح جميع الرأس ، ولا على إيجاب زكاة في خمس من البقر فصاعداً ؛ وإنما وافقناهم على إيجاب الغسل دون تدلك ، وعلى إيجاب مسح بعض الرأس لا كله ؛ وعلى وجوب الزكاة في عدد مامن البقر ، لا في كل عدد منها ؛ فزادوا هم — بشيء نص ولا إجماع — إيجاب التدلك ومسح جميع الرأس والزكاة في خمس من البقر فصاعداً وهذا شرع بلا نص ولا إجماع ، وهذا لا يجوز . فهذا يلزم ضبطه ، لثلايموه فيه أهل القويه بالباطل ، فيدعوا إجماعاً حيث لا إجماع ، وشرعوا الشرائع بشيء برهان ، ويخالفوا الإجماع المتيقن . وبالله تعالى التوفيق *

وأما احتجاجهم بقياس البقر على الإبل في الزكاة فلزام لأصحاب القياس لزوماً لا انفكاك له ، فلو صح شيء من القياس لكان هذا منه صحيحاً^(١) وما نعلم في الحكم بين الإبل والبقر فرقاً مجعاً عليه ، ولقد كان يلزم من يقيس ما يستحل به فرج المرأة المسلة في النكاح من الصداق على ما تقطع فيه يد السارق ، ومن يقيس حد الشارب على حد القاذف ، ومن يقيس السقمويا على القمع والتمر ، و يقيس الحديد والرصاص والصفير على الذهب والفضة ؛ و يقيس الجص على البر والتمر ، في الربا ، و يقيس الجوز على القمع في الربا ؛ وسائر تلك المقاييس السخيفة ؛ وتلك العلل المفتراة الغثه ا — : أن يقيس البقر على الإبل في الزكاة ؛ والا فقد تحكوا بالباطل وأما نحن فالحق قياسي كله عندنا باطل *

وأما قولهم : لم نجد في الأصول ما يكون وقصه ثلاثين ، فإنه عندنا تخليط وهوس ؛ لكنه لازم أصح لزوم لمن قال — محتجاً لباطل قوله في إيجاب الزكاة مابين الاربعين والستين من البقر — : اننا لم نجد في الأصول ما يكون وقصه تسعة عشر ، ولكن القوم متحكون *

(١) مناقشة للنسخة رقم (١٤) بخط غير جيد — وهو غير خط كاتبها — ماضيه « هذه وقاعة ا ميات الإبل من البقر »

فستقط كل ما احتجوا به عنا ، وظهر لزومه للحنفين والمالكين والشافعيين ،
 لاسيما لمن قال: بالقول المشهور عن أبي حنيفة في زكاة البقر ، الذي لم يتعلق فيه بشيء أصلا .
 ثم نظرنا في قول من أوجب في الثلاثين تيعا وفي الأربعين مسنة ولم يوجب بين
 ذلك ولا بعد الأربعين إلى الستين شيئا — : فوجدنا الآثار التي احتجوا بها عن معاذ
 وغيره مرسله كلها ، الأحديث بنية ؛ لأن مسروقا لم يلق معاذ ؛ وبقية ضعيف لا يمتنع
 بنقله ، أسقطه وكيع وغيره ؛ والحجة لا تجب إلا بالمسند من ثقل الثقات *
 فإن قيل : أن مسروقا وإن كان لم يلق معاذ فقد كان باليمن رجلا أيام كون معاذ
 هنالك ؛ وشاهد أحكامه ، فهذا عنده عن معاذ بنقل الكافة *

قلنا : لو أن مسروقا ذكر أن الكافة أخبرته بذلك عن معاذ لقامت الحجة بذلك
 فبسروق هو الثقة الإمام غير المتهم ، لكنه لم يقل قط هذا ، ولا يصل أن يقول مسروق
 رحم الله ما لم يقل فيكذب عليه ؛ ولكن لما أمكن في ظاهر الأمر أن يكون عند مسروق
 هذا الخبر عن تواتر أو عن ثقة أو عن لا يجوز الرواية عنه — : لم يجر القطع في دين
 الله تعالى ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن الذي هو أكذب الحديث ، ونحن
 نقطع أن هذا الخبر لو كان عند مسروق عن ثقة لما كتبه ولو كان صحيحا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما طمسه الله تعالى المتكفل بحفظ الذكر المنزل على نبيه عليه السلام
 الماتم لدينه — : لنا هذا الطمس حتى لا يأتى إلا من طريق واهية ^(١) والمحدثون العرب والمالين *
 وأيضا فإن زموا ^(٢) أيديهم وقالوا : هو حجة ، والمرسل هنا والمسند سواء *

قلنا لهم : فلا عليكم ؛ خذوا من هذه الطريق بعينها ما حدثناه حمام بن أحمد قال ثنا
 عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري ^(٣) ثنا
 محمد بن يوسف الخذافي ^(٤) ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن الاعشى عن شقيق بن سلمة
 هو أبو وائل — عن مسروق بن الأجدع قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) - يرجع المؤلف عن هذا الرأي في آخر المسألة ، ويجعل رواية مسروق عن معاذ قلنا عن الكافة
 عن معاذ ، ويصنع به . واختلف في رواية مسروق عن معاذ فنقل المؤلف هنا أنه لم يلق معاذ ، ونقل
 عبد الحق عن ابن عبد البر مثله ، قال ابن حجر « لكن تنقب ذلك ابن القطان على عبد الحق فانه لم يجد
 ذلك في كلام ابن عبد البر ، بل الموجود في كلامه أن الحديث الذي من رواية مسروق عن معاذ متصل »
 (٢) - ينسج الزاوي يني بشدوا (٣) ينسج الكفاف واسكان الثمين المجعة ، ونسج الزاوي ينسج بكسر الكاف ، نسبة
 إلى « كدور » قرية من قرى سنار . (٤) - ينسج الحار المجلة ونسج الدال المجعة ، ونسج الـ « حذافة »
 بن من نضاعة »

معاذ بن جبل الى اليمن فارمه ان يأخذ من كل حالم وحالة ديناراً أو قيمته من المعافى^(١) حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه^(٢) ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا جرير — هو ابن عبد الحيد — عن منصور — هو ابن المعتز — عن الحكم بن عتيبة قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى معاذ وهو باليمن: أن يماسقت السماء أو سقى غيلا العشر؛ وفيما سقى بالغرب^(٣) نصف العشر وفي الحالم والحالة ديناراً أو عدله من المعافى^(٤)».

وبه الى أبي عبيد: ثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة ابن الزبير قال: «كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن: أنه من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا يفتن عنها؛ وعليه الجزية، على كل حالم ذكر أو أنثى — عبد أو أمة — دينار وافي أو عدله من المعافى، فمن أدى ذلك الى رسله فإنه ذمة الله وذمة رسوله؛ ومن منعه منك فإنه عدو لله تعالى ورسوله وللمؤمنين».

فهذه رواية مسروقة عن معاذ؛ وهو حديث زكاة البقر بعينه، ومرسل من طريق الحكم، وآخر من طريق ابن لهيعة؛ فإن كانت مرسلاتهم في زكاة البقر صحيحة واجباً أخذها فرسلاتهم هذه صحيحة واجب أخذها، وإن كانت مرسلاتهم هذه لا تقوم بها حجة فرسلاتهم تلك لا تقوم بها حجة.

فان قيل: فإنكم تقولون بما في هذه المرسلات ولا تقولون: بتلك، فكيف هذا؟ قلنا وبالله تعالى التوفيق: ما قلنا: بهذه ولا بتلك، ومعاذ الله من أن نقول بمرسل لكننا أوجبنا الجزية على كل كتابي بنص القرآن، ولم نخص منه امرأ ولا عبداً، وأما بهذه الآثار فلا.

قال أبو محمد: لاسيما الخنيفيين فإنهم غالبوا مرسلات معاذ تلك في إسقاط الزكاة عن الأوقاص والصل كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس: «أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر والصل^(٥) فلم يأخذه؛ فقال: كلاهما لم يأمرني فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء» فن الباطل أن يكون حديث معاذ حجة إذا وافق هوى الخنيفيين ورأى أبي حنيفة ولا يكون حجة

(١) المعافى والمعافى — فتح الميم — ثياب صنع باليمن (٢) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن علي بن رفاعه وهو خطا» (٣) القرب الدلو الكبير (٤) العدل — فتح العين وكسرهما — المثل. وانظر تخريجيه في الخراج ليعين آدم رقم (٢٣٩) و(٢٦٥) (٥) في النسخة رقم (١٦) «بوقص الصل والبقر» وليس للصل وقص، وإنما هو كما هنا ومنه أني بالصل وأني بوقص البقر.

إذا لم يوافقهما، ما ندرى أي دين يبق مع هذا العمل ١٢ ونعوذ بالله من الخذلان والضلال
ومن أن ير يغ قلوبنا بعد إذ هدانا *

فان احتجوا بصحيفة عمرو بن حزم قلنا : هي منقطعة أيضا لا تقوم بها حجة :
وسليمان بن داود الجزري ^(١) — الذي رواها — متفق على تركه وأنه لا يحتج به *

فان أيتهم ولجئتم وطنتم انكم شددتم أيديكم منها على شيء فدو نكموها *
كما حدثنا حماد بن احمد قال ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن
ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا الحكم بن موسى ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود
الجزري ثنا الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب ^(٢) فيه الفرائض والسنن
والديات ، وبث به مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخة » فذكر الكتاب فيه « وفي كل
ثلاثين باقورة تبع ، جذع أو جذعة ، وفي كل أربعين باقورة بقرة ، وفيه أيضا
» وفي كل خمس أواق ^(٣) من الورق خمسة دراهم ، فما زاد ففي كل أربعين درهما درهم
وفي كل أربعين ديناراً دينار » *

حدثنا حماد قال : ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا أبو عبد الله
الكاظمي ^(٤) ينفذاد ثنا اسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي عن عبد الله ومحمد بن أبي
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيها عن جدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم حين أمره على اليمن وفيه الزكاة : « ليس
فيها صدقة حتى تبلغ مائتي ^(٥) درهم فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، وفي
كل أربعين درهما درهم ، وليس فيما دون الأربعين صدقة ، فاذا بلغت الذهب قيمة
مائتي درهم ففي قيمة كل أربعين درهما درهم ، حتى تبلغ أربعين ديناراً ، فاذا بلغت
أربعين ديناراً ففيها دينار » قال أبو أويس : وهذا عن ابني حزم أيضا : « فرائض
صدقة البقر ليس فيما دون ثلاثين صدقة فاذا بلغت الثلاثين ففيها لخل جذع ، الى أن
تبلغ أربعين ، فاذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة الى أن تبلغ ستين . فاذا بلغت ستين
ففيها تيعمان » *

(١) هكذا نسب المؤلف « الجزري » والذي في كتب التراجم وفي أسانيد الحديث في كتب السنة « الخولاني » وهو من
أهل دمشق ، وهو ثقة ، ورحمته بعضهم قليلا ، فأدري من أين جاء لابن حزم الاثنا في تركه ؟ (٢) في النسخة رقم (١٦) كتابا بارما
منها هو المرقع لرواية الخازن (ج ١ ص ٣٩٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) « أواق » (٤) نعم ليا المحدث قراسته ، محمد بن عباس
ابن الحسن ، وهو ضعيف ، ولكن الحديث جاء بأسانيد من غير طريقه كاستدركه إن شاء الله (٥) في الأصلين « مائتي » وهو خطأ

قال أبو محمد : أبو أويس ضعيف وهى منقطعة مع ذلك . والله لو صح شيء من هذا ما ترددنا فى الأخذ به ^(١) :

قال على : ما نرى المالكين والشافعيين والخنفيين الا قد انحلت عزائمهم فى الأخذ بحديث معاذ المذکور وبصحيفة ابن حزم ، ولا بد لهم من ذلك أو الأخذ بأن لاصدقة فى ذهب لم يبلغ أربعين ديناراً الا بالقيمة بالفضة وهو قول عطاء ، والزهرى ، وسليمان ابن حرب وغيرهم ، وأن يأخذ المالكيون والشافعيون بوجوب الاوقاص فى الدراهم وبإيجاب الجزية على النساء والعبيد من أهل الكتاب ، أو التحكم فى الدين بالباطل فى أخذوا ما اشتروا ويتركوا ما اشتروا ، وهذه والله أخزى فى العاجلة والآجلة والزم وأنتم ! !

والخنفزيون يقولون : ان الراوى اذا ترك ما روى دل ذلك على سقوط روايته : والزهرى هو روى صحيفة ابن حزم فى زكاة البقر وتركها ؟ فلا تركوها قالوا : لم يتركها لافضل علم كان عنده .

ثم لو صح لم حديث معاذ لكان ما ذكرنا قبل من الاخبار بأن فى زكاة البقر تركاة الا بل مثلاً فى الاسناد واردة بحكم زائد لا يجوز تركه ، وكان الأخذ بذلك آخذاً بهذه وكان الأخذ بهذه ، دون تلك عاصياً لتلك . فبطل كل ما موهوا به من طريق الآثار جلة .

فان تعلقوا بعلى ومعاذ وأبى سعيد رضى الله عنهم قلنا لهم : الخبر عن معاذ منقطع وعن أبى سعيد لم يروه الا ابن أبى لى محمد : وهو ضعيف : وأما عن على فهو صحيح ولا يصح هذا القول عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم سواء . وقد رويناه قبل عن عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله خلاف ذلك . ولا حجة فى قول صاحب اذا خالفه صاحب آخر .

ثم ان لجئتم فى التعلق بعلى فهنا فاسموا قول على من هذه الطريق نفسها . حدثنا حام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن

(١) ابوابه هو عبد الله بن عبد الله بن اويس ، ابن عم مالك بن انس وزوج اخته ، وهو صالح صدوق قال ابن عبد البر : « لم يحك أحد عنه جرعة فى دينه وأمانته ، وأما ما يرويه بسوء حفظه فإنه يخالف فى بعض حديثه » وهذا الحديث روى عنه الحسن المازنى المستدرک من طريق اسماعيل بن إسحق القاضى عن اسماعيل بن أبى اويس ، وصححه على شرط مسلم ورواه الذهبي ، ولكننا نوافق ابن حزم على أنه منقطع ، لأنه عن محمد بن عمرو بن حزم جسد عبد الله ومحمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وهو محمول على الاتصال ، وهو معروف عن محمد بن عمرو عن أبيه عمرو ، بأسانيد أخرى صحيحة .

أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الإبل شاة وفي عشر شاتان . وفي خمس عشرة ثلاث شياه . وفي عشرين أربع شياه . وفي خمس وعشرين خمس شياه . وفي ست وعشرين بنت مخاض ، فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، حتى تبلغ خمساً وثلاثين ، فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمساً وأربعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل — أو قال : الجمل — حتى تبلغ ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمساً وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها ابتالون ، حتى تبلغ تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل . إلى عشرين ومائة فإن زادت واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وفي البقر في كل ثلاثين بقرة تبيع حولي ، وفي كل أربعين مسته . *

حدثنا محمد بن سعيد بن ثبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق سناً فوق سن (١) رد عشرة دراهم أو شاتين . *

قال أبو محمد : ما نرى الخفيفين والمالكين والشافعيين الا قد برد نشاطهم في الاحتجاج بقول علي رضي الله عنه في زكاة البقر ، ولا بد لهم من الاخذ بكل ما روى عن علي في هذا الخبر نفسه ، بما خالفوه وأخذ به غيرهم من السلف ، أو ترك الاحتجاج بما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو التلاعب بالسنة والهزل في الدين ان يأخذوا ما احبوا ويركوا ما احبوا لاسيما وبعضهم هول في حديث علي هذا بأنه مستند . فليتهم خلافه ان كان مستنداً ، ولو كان مستنداً ما استحلنا خلافه . وبالله تعالى التوفيق . *

فلم يبق لمن قال بالتببيع والمنسة فقط في البقر حجة أصلاً ، ولا قياس معهم في ذلك فبطل قولهم جملة بلا شك . والحمد لله رب العالمين . *

وأما القول المأثور (٢) عن أبي حنيفة ففي غاية الفساد لا قرآن بعضده ولا سنة صحيحة تنصره ولا رواية فاسدة تؤيده . ولا قول صاحب يشده ، ولا قياس يبرهه ، ولا رأى له وجه يسدده . *

الا أن بعضهم قال : لم نجد في شيء من الماشية وقصاً من تسعة عشر . *
 فقيل لهم : ولا وجدتم في شيء من زكاة المواشي جزءاً من رأس واحد . *
 فان قالوا : أوجبه الدليل . *

قيل لهم : كذبتهم ! ما أوجب دليل قط ، وما جعل الله تعالى رأى النخعي وحده دليلاً في دينه : وقد وجدنا الأوقاص تختلف ، فرة في الابل أربع ، ومرة عشرة ، ومرة تسعة ، ومرة أربعة عشر ، ومرة أحد عشر ، ومرة تسعة وعشرين ، ومرة هو في الغنم ثمانون ، ومرة تسعة وسبعون ، ومرة مائة وثمانية وتسعون ، ومرة تسعة وتسعون فأى نكرة في أن تكون تسعة عشر إذا صح بذلك دليل ؟! لولا الهوى والجهل ! *

فلم يبق إلا ما روينا من عمل عمال ابن الزبير ، وعمل طلحة بن عبد الله بن عوف — هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، ومن كبار التابعين جداً — بالمدينة بمحصرة بقية الصحابة فلم ينكروه *

فنظرنا في ذلك فوجدنا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا من طريق اسناد الأحاد ولا من طريق التواتر شيء كما قدمنا ، ولا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم شيء لا يمارضه غيره ، ولا يحل أن تؤخذ شريعة إلا عن الله تعالى ، إما من القرآن ، وإما من نقل ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الأحاديث الثقات ، أو من نقل التواتر ، أو من نقل باجماع الأمة ، فلم نجد في القرآن ولا في نقل الأحاد والتواتر بيان زكاة البقر ، ووجدنا الاجماع — المتيقن المقطوع به ، الذى لا خلاف في أن كل مسلم قدماً وحديثاً قال به ، وحكم به من الصحابة فمن دونهم — قد صح على أن في كل خمسين بقرة بقرة ، فكان هذا حقاً مقطوعاً به على أنه من حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، فوجب القول به ، وكان مادون ذلك مختلفاً فيه ، ولانص في إيجابه ، فلم يجوز القول به ، وقد قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يحل أخذ مال مسلم ولا إيجاب شريعة بزكاة مفروضة بغير يقين ، من نص صحيح عن الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . *

ولا يعترن معتد بدعواهم أن العمل بقولهم كان مشهوراً ، فهذا باطل ، وما كان هذا القول إلا غاملاً في عصر الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يؤخذ إلا عن أقل من عشرة من التابعين ، باختلاف منهم أيضاً . وبالله التوفيق *

قال على : ثم استدركنا فوجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة البقر ، وهو بلا شك قد أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر ، فصار نقله لذلك ولأنه عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك ، فوجب القول به *

زكاة الابل

٦٧٤ — مسألة — البخت، والاعرابية، والتجب، والمهاري^(١) وغيرها من اصناف الابل كلها ابل، يضم بعضها الى بعض في الزكاة، وهذا لاختلاف فيه ولا زكاة في اقل من خمسة من الابل، ذكرور أو أنثى. أو ذكرور وأنثى. فإذا أتمت كذلك في ملك المسلم حولا عريبا متصلا — كما قدمنا — فالواجب في زكاتها شاة واحدة صانية أو ماعزة، وكذلك أيضا فها زاد على الخمس، الى أن تم عشرة كما قدمنا، فإذا بلغت وأتمتها وأتمت حولا كما قدمنا ففيها شاتان كما ذكرنا، وكذلك فيما زاد حتى تم خمسة عشر، فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عريبا ففيها ثلاث شياه كما ذكرنا، وكذلك فها زاد حتى تم عشرين، فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا كما ذكرنا ففيها أربع شياه كما ذكرنا، وكذلك فيما زاد على العشرين الى أن تم خمسة وعشرين، فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا قريبا ففيها بنت مخاض من الابل أنثى ولابد، فان لم يجدها فابن لبون ذكر من الابل، وكذلك فيما زاد حتى تم ستة وثلاثين. فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا قريبا ففيها بنت لبون من الابل أنثى ولابد، ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستة وأربعين، فإذا أتمها وأتمت كذلك سنة قرية ففيها حقة من الابل أنثى ولابد، ثم كذلك فيما زاد فإذا أتمت إحدى وستين وأتمت كذلك سنة قرية^(٢) ففيها جذعة من الابل أنثى ولابد، ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستة وسبعين فإذا أتمها وأتمت كذلك عاما قريبا ففيها ابنة لبون، ثم كذلك فيما زاد حتى تم إحدى وتسعين^(٣) فإذا أتمها وأتمت كذلك عاما قريبا ففيها حقتان، وكذلك فيما زاد حتى تم مائة وعشرين، فإذا أتمها وزادت عليها — ولو بعض ناقة أو جمل — وأتمت كذلك عاما قريبا ففيها ثلاث بنات لبون^(٤) ثم كذلك حتى تم

(١) البخت — يعنى الباء. ولسان الخار المحصنة — كلمة أجنبية سريفة، وهي الابل الحراسانية تنجم من عرية وطائج، واحداها عتيق وعتية. ولطائج بالجم هو البير المتخفي ذو السمانين. والجب — يعنى لبون والجم — جمع نجيب وهو القوي الخفيف السريع. والمهاري منسوبة الى « مهرة بن حيدان » وهو أبو قبيلة وحى عظيم، وأبل مهريه — بنتع الميم — منسوبة اليهم، والبع مهادى — بكسر الراء وتعديد الياء — ومهاد — بمجلف الياء — ومهادى — بنتع الراء وتعفيف الياء — ومهادى — بكسر الراء والتخفيف أيضا. (٢) في النسخة رقم (١٤) « عاما قريبا » (٣) في النسخة رقم (١٤) « واحدا وتسعين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « ثلاث بنات مخاض » وهو خطأ

مائة وثلاثين ، فإذا أتمتها أو زادت وأتمت كذلك عاما قريبا ففى كل خمسين حقة عوفى كل أربعين بنت لبون ، ففى ثلاثين ومائة فإزاد ^(١) حقة وبنتا لبون ، وفى أربعين ومائة فإزاد حقتان وبنت لبون ، وفى خمسين ومائة فإزاد ثلاث حقات ، وفى ستين ومائة فإزاد أربع بنتا لبون . وهكذا العمل فيما زاد *

فإن وجب على صاحب المال جذعة فلم تكن عنده وكانت عنده حقة ، أو لزمته حقة فلم تكن عنده وكانت عنده بنت لبون ، أو لزمته بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده بنت مخاض — : فإن المصدق يقبل ما عنده من ذلك ويلزمه معها غرامة عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك شاء صاحب المال فواجب على المصدق قبوله ولو لابد * وإن وجبت على صاحب المال بنت مخاض فلم تكن عنده ولا كان عنده ابن لبون ذكر وكانت عنده بنت لبون ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده جذعة — : فإن المصدق يأخذ منه ما عنده من ذلك ويرد المصدق الى صاحب المال عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك أعطاه المصدق فواجب على صاحب المال قبوله ولو لابد * وهكذا لو وجبت اثنتان أو أكثر من الاسنان الى ذكرنا فلم يجدها أو وجد بعضها ولم يجد تمامها فانه يعطى ما عنده من الاسنان الى ذكرنا ، فإن كانت أعلى من التى وجبت عليه رد عليه المصدق لكل واحدة شاتين أو عشرين درهما ، وإن كانت أدنى من التى وجبت عليه أعطى معها مع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما *

فإن وجبت عليه بنت مخاض فلم يجدها ولا وجد ابن لبون ولا بنت لبون ، لكن وجد حقة أو جذعة ، أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده ولا كان عنده بنت مخاض ولا حقة ، وكانت عنده جذعة — : لم يقبل منه ، وكلف إحضار ما وجب عليه ولا بد ، أو إحضار السن التى تليها ولا بد مع رد الدرهم أو الغنم *

وإن لزمته جذعة فلم يجدها ولا وجد حقة ، ووجد بنت لبون أو بنت مخاض — : لم يقبل منه أصلا إلا الجذعة أو حقة معها شاتان أو عشرون درهما *

وإن لزمته حقة ولم يجدها ولا وجد جذعة ولا ابنة لبون ، ووجد بنت مخاض — : لم يؤخذ منه ، وأجبر على إحضار الحقة أو بنت لبون أو بنت شاتين أو عشرين درهما * ولا تجزئ قيمة ولا بدل أصلا ولا فدية من الزكوات كلها أصلا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا

(١) لا يمتثل السنن غير (١١) « وفى كل ثلاثين ومائة فإزاد » الخ وما حاشى من غير ما ذكره « وفى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون » وتوضيحه *

الفربرى ثنا البخارى ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك ثنا
 ابي ثالممة بن عبد الله بن أنس بن مالك ان أنس بن مالك حدثه : ان ابا بكر الصديق
 كتب له هذا الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتي أمر الله عز وجل بها رسوله صلى الله عليه
 وسلم فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع
 وعشرين من الابل فما دونها من النعم في كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين
 الى خمس وثلاثين ففيها ابنة مخاض اثنى فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها
 ابنة لبون اثنى ، فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فاذا
 بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فاذا بلغت مئة ستا وسبعين الى
 تسعين ففيها ابنة لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان
 طروقتا الجمل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
 حقة . ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة ، الا ان يشاء ربها ،
 فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة . ومن ^(١) بلغت عتده من الابل صدقة الجذعة
 وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويعمل معها شاتين إن استيسرتا
 له أو عشر بن درهما ، ومن بلغت عتده صدقة الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه
 الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت عتده صدقة الحقة وليست
 عنده إلا ابنة لبون فانها تقبل منه ابنة لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهما ، ومن
 بلغت صدقته ابنة لبون وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما
 أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة لبون وليست عنده وعنده ابنة مخاض فانها تقبل
 منه ابنة مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ، ومن بلغت صدقته ابنة مخاض
 ليست عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين
 فان لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس شيء
 وذكر باقي الحديث »

وهذا حديث حدثناه أيضا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النرى ثنا عبد الوارث بن
 سليمان بن حيرون ثنا قاسم بن اصبغ ثنا أحمد بن أبي خيثمة ثنا شرحبيل النعمان ، وزهير
 ابن حرب ، قال زهير : ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن سلة قال : أخفت هذا الكتاب
 عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك ، وقال شرحبيل بن النعمان :

(١) في النسخة رقم (١٤) « من » بدون الواو

ثنا حماد بن سلية عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك — ثم اتفقا — أن أبا بكر الصديق كتب له : « إن هذه فرائض الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر الحديث كما ذكرناه نصا ، لم يختلفوا في شيء منه .

وحدثناه أيضا عبد الله بن ربيع قال : ثنا محمد بن إسحاق بن السلم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلية قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس ، ثم ذكره نصا كما أوردناه .

وحدثناه أيضا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا المظفر بن مدرك ثنا حماد بن سلية قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس : أن أبا بكر كتب لهم : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله » ثم ذكره نصا كما أوردناه .

وحدثناه أيضا حماد بن أحمد قال : ثنا عباس بن أصبغ ^(١) ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن أنا أبو قلابة وإسماعيل بن إسحاق القاضي قالا جميعا : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا أبي عبد الله بن المثنى حدثني ثمامة — هو ابن عبد الله بن أنس — قال : حدثني أنس ابن مالك : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب حين وجهه إلى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكره نصا كما ذكرناه .

فهذا الحديث هو نص ما قلنا حكما وحكما حرفاً ، ولا يصح في الصدقات في الماشية غيره ، إلا خبر ابن عمر فقط ، وليس بتام هذا ، وهذا الحديث في نهاية الصحة ، وعمل أبي بكر الصديق بمحضرة جميع الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف أصلاً ، و باق من هذا بدعي مخالفوا الإجماع ، ويشنعون خلافه ، رواه عن أبي بكر أنس وهو صاحب ^(٢) ورواه عن أنس ثمامة بن عبد الله بن أنس وهو ثقة ، سمع من أنس ورواه عن ثمامة حماد ابن سلية وهو عبد الله بن المثنى وكلاهما ثقة وإمام ، ورواه عن ابن المثنى ابنه القاضي محمد وهو مشهور ثقة ولى قضاء البصرة ، ورواه عن محمد بن عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري جامع الصحيح ، وأبو قلابة ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي ، والناس ، ورواه عن حماد بن سلية

(١) في نسخة رقم (١٦) « وحدثنا حماد بن أحمد بن سالم ثنا محمد بن عباس بن أصبغ » وهو خطأ وخط

(٢) في نسخة رقم (١٦) « وم صاحب » وهو خطأ .

يونس بن محمد، وشريح بن النعمان، وموسى بن اسماعيل التبوذكي، وأبو كامل المظفر بن مدرك، وغيرهم، وكل هؤلاء إمام ثقة مشهور.

والعجب من يعترض في هذا الخبر بتضعيف يحيى بن معين لحديث حماد بن سلمة هذا 1 وليس في كل من رواه عن حماد بن سلمة عن ذكرنا — أحد إلا وهو أجل وأوثق من يحيى بن معين وإنما يؤخذ كلام يحيى بن معين وغيره إذا ضعفوا غير مشهور بالعدالة، وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواء الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ من غير أن يذكروا فيه تدليسا فكلما مهم مطرح مردود، لانه دعوى بلا برهان، وقد قال الله تعالى: (قل: هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

ولانتمز لأحد في أحد من رواية هذا الحديث، فن عانده فقد عانده الحق وأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، لاسيما من يحتج في دينه بالمرسلات، وبرواية ابن لبيعة، ورواية جابر الجعفي الكذاب المتهم في دينه: «لا يؤمن أحد بعدي جالسا» ورواية قرام بن عثمان — الذي لا تحمل الرواية عنه — فإسقاط الصلاة عن المستحاضة بعد طهرها ثلاثة أيام، ورواية أبي زيد مولى عمرو بن حريث في إباحة الوضوء للصلاة بالخروج لكل طليحة أو مرتدية ومأهل لغير الله به — في مخالفة القرآن والسنة الثابتة، ثم يتعلل في السنن الثابتة التي لم يأت ما يعارضها، بل عمل بها الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم *

وهذا الحديث يأخذ الشافعي، وأبو سليمان وأصحابها *

وقد عانده قوم في مواضع *

فنها: إذا بلغت الأبل خمساً وعشرين كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله ابن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية (١) ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: في خمس من الأبل شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين خمس شياه، فإذا زادت واحدة فيها ابنة غناض، فإن لم تكن ابنة غناض فإن لبون ذكر *

وهكذا أيضاً رويته من طريق ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق قال علي: وقد أسند زهير بن معاوية من طريق الحارث الأعور عن علي رضي الله عنه *

قال أبو محمد: الحارث كذاب، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *

(١) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن سارية» ولم أصل إلى تحقيق أينما الخطأ بعد طول البحث،

وقال الشافعى وأبو يوسف : اذا كانت خمس من الابل ضعاف لا تساوى شاة أعطى بغيراً منها وأجزأه . قالوا : لأن الزكاة إنما هي فيما أبقى من المال فضلاً ، لا فيما أأجأه المال (١) ، وقد نهى عن أخذ كرائم المال فكيف عن اجتياحه *
قال أبو محمد . وقال مالك وأبو سليمان وغيرهما : لا يجوز له إلا شاة *
قال أبو محمد : هذا هو الحق ، والقول الأول باطل وليست الزكاة كما ادعوا من حياطة (٢) الأموال *

وهم يقولون : من كانت عنده خمس من الابل وله عشرة من العيال ولا مال له غيرها فإنه يكلف الزكاة ، أحب أم كره ، وكذلك من له مائتا درهم في سنة بجماعة ومعه عشرة من العيال ولا شيء معه غيرها فإنه يكلف الزكاة ، (٣) ورأوا فيمن معه من الجواهر ، والوطاء ، والغطاء ، والدور ، والرقيق ، والبساتين بقيمة ألف ألف دينار أو أكثر أنه لا زكاة عليه ، وقالوا فيمن له مائتا شاة وشاة : إنه يؤدي منها كما يؤدي من له ثلثائة شاة وتسع وتسعون شاة *

فإنما نقف في النهي والأمر عند ما صح به نص قطع .
وهم يقولون في عبد يساوى ألف دينار لقيم ليس له غيره سرق ديناراً : أنه تقطع يده ، تقتل قيمة عظيمة في قيمة يسيرة وبجراح التيمم الفقير فيما لا ضرر فيه على النقي *
وقال أبو حنيفة وأصحابه — إلا رواية جامعة عن أبي يوسف — : إن من لزمته بنت مخاض فلم تكن عنده فإنه يؤدي قيمتها ، ولا يؤدي ابن لبون ذكر *
وقال مالك والشافعى وأبو سليمان : يؤدي ابن لبون ذكر *
وهذا هو الحق ، وقول أبي حنيفة خلاف لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ورضي الله عنهم *

ومن عجائب الدنيا قولهم : إن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ ابن لبون مكان ابنة المخاض إنما أراد بالقيمة ، في السهولة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جواراً علانية ١١ فرب الفضيحة على هؤلاء القوم ١ وما فهم قط من بدي السرية أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « فقيا ابنة مخاض ، فإن لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء » يمكن أن يريد به بالقيمة ١ وهذا أمر مفضل (٤) جداً ، وبعد عن الحياء والدين ١١ *

(١) أى اهلكه بالمائة (٢) الحياطة - بالحاء المهملة - المحظ والتبذير (٣) قوله « فإنه يكلف الزكاة » سقط من النسخة رقم (١٤) وأنبأه اصح - (٤) ممكننا في الأصلين *

وأما خلافتهم الصحابة في ذلك فإن حاتم بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي
ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن حاتم وموسى
ابن عقبة كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر قال : في الابل في خمس شاة وفي عشر
شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين
أبنة مخاض ، فإن لم تكن أبنة مخاض فابن لبون ذكر وقد ذكرناه آتفاً عن علي *

بخالفوا أبا بكر وعمر وعلياً وأنس بن مالك وابن عمر وكل من يحضرهم من الصحابة
رضي الله عنهم : بأرائهم الفاسدة ، وخالفوا عمر بن عبد العزيز أيضاً *

ويقولنا في هذا يقول سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث بن واحد بن حنبل
وأبو سليمان وجوه الناس ، إلا بأخفيف من قلده دينه وما نعلم لهم في هذا سلفاً أصلاً *
واختلفوا أيضاً فيما أمر به رسول الله ﷺ من تعويض سن من سن دونها أو
فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك *

فقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز شيء من ذلك إلا بالقيمة ، وإجاز إعطاء القيمة
من العروض وغيرها بدل الزكاة الواجبة وإن كان المأمور بأخذها فيها ممكناً *

وقال مالك : لا يعطى إلا لاماعليه ، ولم يجز إعطاء من مكان سن برد شاتين أو عشرين درهما *
وقال الشافعي بما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك نصاً ، إلا أنه قال : إن عدمت
السن الواجبة والتي تحتها والتي فوقها ووجدت الدرجة الثالثة فانه يعطيها ويرد إليه
الساعي أربعين درهماً أو أربع شياه ، وكذلك إن لم يجد إلا التي تحتها بدرجة فانه يعطيها
ويعطى معها أربعين درهماً أو أربع شياه فإذا كانت عليه بنت مخاض ولم يجد إلا جذعة
فانه يعطيها ويرد عليه الساعي ستين درهماً أو ست شياه ، فإن كانت عليه جذعة فلم يجد
إلا بنت مخاض أعطاها وأعطى معها ستين درهماً أو ست شياه *

وأجازوا كلهم إعطاء أفضل مما لزمه من الأستان ، إذا تطوع بذلك *
وروي نافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات
ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى
ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي
ابن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق سن فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين *

وروي أيضاً عن عمر كما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى *

قال أبو محمد : أما قول علي ، وعمر فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ
ولقد كان يلزم الحنفيين — القائلين في مثل هذا إذا وافق أهواءهم : مثل هذا لا يقال

بالرأى - أن يقولوا به *

وأما قول الشافعى فانه قاس على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، والقياس باطل ، وكان يلزمه على قياسه هذا - إذ رأى في العينين الدية وفي السمع الدية وفي اليدين الدية - : أن يكون عنده في إتلاف النفس ديات كل ما في الجسم من الاعضاء ، لانها بطلت بطلان النفس ، وكان يلزمه إذ رأى في السهو سجدة - أن يرى في سهو في الصلاة أربع سجدة وفي ثلاثة أسهاء ست سجدة أو أقرب من هذا أن يقول ، اذا عدم التبع ووجد المسنة أن يقدر في ذلك تقديراً ، ولكنه لا يقول بهذا ، فقد ناقض (١) قياسه *

وأما قول أبي حنيفة ومالك بخلاف مجرد لقول رسول الله ﷺ وللصحابة ، وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قالوا : هذا بيع مالم يقبض *

قال أبو محمد : وهذا كذب عن قاله وخطأ لوجه *

أحدهما : أنه ليس فيما أصلا ولكنه حكم من رسول الله ﷺ بتعويض سن معها شاتان أو عشرون درهما من سن أخرى ، كما عوض الله تعالى ورسوله ﷺ إطعام ستين مسكينا من ربة تمتق في الطمار وكفارة الواطئ عسدا في نهار رمضان فليقولوا هنا : إن هذا بيع للربة قبل قبضها *

والثاني : أنهم أجازوا بيع مالم يقبض على الحقيقة حيث لا يحل وهو تجوز أى حنيفة أخذ القيمة عن الزكاة (٢) الواجبة ، فلم ينكر أصحابه الباطل على أنفسهم وأنكروا الحق على رسول الله ﷺ !! ألا ذلك هو الضلال المبين *

والثالث : أن النهى عن بيع مالم يقبض لم يصح قط إلا في الطعام ، لافيا سواء وهذا مما خالفوا فيه السنن والصحابة رضى الله عنهم *

فأما الصحابة فقد ذكروا عن أبي بكر الصديق . وصح أيضاً عن علي - كما ذكرنا - تعويض ، وروى أيضا عن عمر كاحدتنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي عمرو بن شعيب قال عمر بن الخطاب : فان لم توجد السن التي دونها اخذت التي فوقها ، ورد الى صاحب الماشية شاتين أو عشرة دراهم . ولا يعرف لمن ذكرنا من الصحابة مخالف ، وهم يشنعون بأقل من هذا اذا وافقهم *

وقولنا في هذا هو قول ابراهيم النخعي كما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كليهما عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : اذا وجد المصلق سنا دون سن أو فوق سن كان فضل ما بينهما عشرين

(١) في نسخة رقم (١٦) « تقضى » (٢) في نسخة رقم (١٤) « على الزكاة » *

درهما أو شاتين ، قال سفيان : وليس هذا إلا في الأبل * .

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال : إن أخذ المصدق سناً فوق سن رد شاتين أو عشر ين درهما ، وإن أخذ سناً دون سن أخذ شاتين أو عشر ين درهما ^(١) * . قال أبو محمد : وأما إجازتهم القيمة أو أخذ سن أفضل مما عليه فأنهم احتجوا في ذلك بخبر رويناه من طريق طاوس : أن معاذاً قال لأهل اليمن : اتقوني بعرض أخذه منكم مكان الذرة والشعير ، فإنه أهون عليكم وخير لأهل المدينة ^(٢) * .

قال علي : وهذا لا تقوم به حجة لوجوه * .

أولها : أنه مرسل ، لأن طاوساً لم يدرك معاذاً ولا ولده إلا بعد موت معاذ * .
والثاني : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ، ولا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام * .

والثالث : أنه ليس فيه أنه قال ذلك في الزكاة ، فالكذب لا يجوز ، وقد يمكن — لو صح — أن يكون قاله لأهل الجزية ، وكان يأخذ منهم الذرة ، والشعير ، والعرض مكان الجزية ^(٣) * .

والرابع : أن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ : « خير لأهل المدينة » وسأشأن الله أن يقول معاذ هذا ، فيجعل ما لم يوجب الله تعالى خيراً مما أوجبه * .
وذكروا أيضاً ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني عن عبد الله ابن عبد الرحمن الأنصاري : أن عمر كتب إلى بعض عماله : أن لا يأخذ من رجل لم يجد في إبله السن التي عليه إلا تلك السن من شروى ^(٤) إبله أو قيمة عدل * .

قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لوجوه * .

أحدها : أنه منقطع ، لأن ابن جريج لم يسم من بينه وبين عبد الله بن عبد الرحمن أحدهما * .
والثاني : أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري مجهول لا يدري من هو * .
والثالث : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ، ولا حجة

(١) هنا في النسخة رقم (١٦) زيادة « إن أخذ المصدق سناً فوق سن رد شاتين » وهي زيادة لا معنى لها . (٢) رواه يحيى بن آدم في المحراز رقم (٥٢٥ و ٥٢٦) ، وعلقه البخاري بنير استاد (ج ٢ ص ٢٣٥) (٣) هذا احتمال ضعيف بل باطل ، فإن في رواية يحيى بن آدم رقم (٥٢٦) « مكان الصدقة » (٤) الثورى المثل وأوده مبدلة من الإبل كالتب في تنوي ،

فما جاء عن دونه ، وقد أتينا من عمر بمثل هذا في أخذ الشاتين أو العشرة دراهم ، فليقولوا به أن كان قول عمر حجة ، وإلا فالنكاح لا يجوز *

والرابع : أنه قد يحتمل أن يكون قول عمر - لو صح عنه - « أوقية عدل » هو ما بينه في مكان آخر من تعويض الشاتين أو الدرهم ، فيحمل قوله على الموافقة لأعلى التصادق وذكر واحدنا متعلما من طريق أيوب السخيتي : أن رسول الله ﷺ قال :

« خذ الثاب والشارف ^(١) والعوراي » *

قال علي : وهذا لاحجة فيه لوجين *

أحدهما : أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *

والثاني : أني آخره : « ولا أعلمه إلا كانت الفرائض بعد » فلو صح لكان منسوخا

بنقل راويه فيه *

وذكروا ما رووه من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن حمارة بن عمرو بن حزم عن أبي بن كعب قال : « يعني رسول الله ﷺ مصدقا ، فررت برجل لجمع لي ماله ، فقلت له : أد ابنة مناض ، فانها صدقتك » قال : ذلك ما لا لبن فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سميت ، فخذها ، فقلت : ما أنا بأخذ مالم أؤمر به ، وهذا رسول الله ﷺ قريب منك ، فأقر رسول الله ﷺ ^(٢) فذكر له ذلك ، وقال : قد عرضت على مصدقك ^(٣) ناقة فتية عظيمة يأخذها ، فأني على ، وهما هي ذه ، قد جئت بك بها يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك الذي عليك ، فان تطلعت بخير ^(٤) أجرك الله وقبلناه منك ، وأمر عليه السلام بقبضتها ، ودعا له بالبركة ^(٥) » *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لوجوه *

أولها : أنه لا يصح ، لأن يحيى بن عبد الله مجهول ، وحمارة بن عمرو بن حزم غير معروف ، وإنما المعروف حمارة بن حزم أخو عمرو رضي الله عنهما ^(٦) *

(١) الثاب : الناقصة ، سميت بذلك حين طال نايها وعظم. والشارف من الأبل المن والمسة ، قال ذلك في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٦) بخط قوله « قريب منك فأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « قد عرضت عليه » الخ (٤) في النسخة رقم (١٦) « خير » وهو تعريف (٥) رواه أحمد في المسند (ج ٥ ص ١٤٢) عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم » فذكره ، ورواه الحاكم (ج ١ ص ٣٩٩) من طريق أحد ، ووصفه على شرط مسلم ورواه الذهبي ، ورواه أبو داود (ج ٢ ص ١٦) عن محمد بن منصور عن يعقوب (٦) أما يحيى فانه ليس مجهولا ، بل هو ثقة تابعي روى له مسلم وأبو داود ، وأما حمارة بن عمرو بن حزم فهو معروف

والثاني : أنه لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه أن أبي بن كعب لم يستجز أخذ ناقة فية عظيمة مكان ابنة مخاض ، ورأى ذلك خلافا لأمر رسول الله ﷺ ، ولم ير ما يراه هؤلاء من التعقب على رسول الله ﷺ بأرائهم ونظرم ، وعلم رسول الله ﷺ ذلك فلم ينكره عليه ، فصح أنه الحق ، وإنما كان يكون فيه أخذ ناقة عظيمة مكان ابنة مخاض فقط ، وأما إجازة القيمة فلا أصلا ^(١) .

واحتجوا بخبرين ، أحدهما روياه من طريق الحسن ، والآخر من طريق عطاء ، كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال للمصدق : « أعلمه الذي عليه من الحق ، فإن تطوع بشيء فاقبله منه » .

وهذان مرسلان ، ثم لو محال يكن فيها حجة ، لأنه ليس فيه نص بأخذ غير الواجب ولا بأخذ قيمة ، ونحن لا نذكر أن يعطى أفضل ما عنده من السن الواجبة عليه .

واحتجوا بخبر روياه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العزمي ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ لما بعث عليا ساعيا قالوا : لا نخرج به إلا خير أموالنا ، فقال : ما أنا بمادى ^(٣) عليكم السنة ، وأن رسول الله ﷺ قال له : ارجع إليهم فبين لم ماعليهم في أموالهم ، فن طابت نفسه بمد ذلك بفعل نفسه منه . قال أبو محمد : وهذا لأحقيقه لوجوبه .

أحدهما : أنه لا يصح لأنه مرسل ، ثم إن راويه عبد الملك العزمي ، وهو متروك ^(٤) ثم إن فيه أن عليا بعث ساعيا ، وهذا باطل ، ما بعث رسول الله ﷺ قط أحدا من بني هاشم ساعيا ، وقد طلب ذلك الفضل بن عباس فتعنه .

ولو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا ، لأن فيه أنهم أرادوا إعطاء أفضل أموالهم مختارين ، وهذا لالتمه إذا طابت نفس المربي بإعطاء أكرم شاة عنده وأفضل ما عنده من تلك السن الواجبة عليه ، وليس فيه إعطاء سن مكان غيرها أصلا ، ولا دليل على قيمة البتة .

أيضا وثابى ثقة ، وهو عارة بن حزم صحاح قديم شهد الثقة وبردا وأحدا والحدق والمجاهد كلها ، ونقل في يوم الجمعة شيئا في خلافة أبي بكر سنة ١٢ فها غير ذلك ^(١) في نسخة رقم (١٤) « أصلا » ^(٢) العزمي ينتج العين المبهة واسكان الراء وضع الزاى ، نسبة الـ « عزم » قيلة أرموض ، وفي النسخة رقم (١٦) « عبد الملك بن العزمي » وهو عبد الملك بن أبي سليمان العزمي ^(٣) العاضى الظالم ، وأصله من تهمز والمجد في النسخة . وإنبات الأبا جائر ^(٤) العزمي ثقة مأمون ثبت ، وهو أحد الأئمة ، وانحط في حديث واحد أنكره عليه شعبة ، ولم يتكلم به غيره ، ووافق عنه ابن حبان دقا جدا ثقة في التنبه .

واحتجوا بحديث وأثل بن حجر في الذي أعطى في صدقة ماله فصلا مخلولا (١) ، فقال رسول الله ﷺ : « لا بارك الله له ، ولا في إبله » (٢) فبلغ ذلك الرجل ، فجاء بناقته قد كرم من جمالها وحسنها ، وقال : أتوب إلى الله وإلى نبيه ، فقال النبي ﷺ : « اللهم بارك فيه وفي إبله » (٣) .

وقال أبو محمد هذا خبر صحيح ، ولا حاجة لهم فيه ، لأن التفصيل لا يجرى في شيء من الصدقة بلا شك ، وناقته حسنة جميلة قد تكون جذعة وقد تكون حقة ، فأعطى ما عليه بأحسن ما قدر ، وليس فيه نص ولا دليل على إعطاء غير السن الواجبة عليه ولا على القيمة أصلا .

واحتجوا بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع قال : « استسلف رسول الله ﷺ بكرة فجاءته إبل من إبل الصدقة ، فأمرني أن أضفي الرجل بكرة ، فقلت : لم أضفي الإبل إلا جلا خيارا رباعيا ، فقال النبي ﷺ : أعطه إياه ، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » .

قال أبو محمد : هذا خبر صحيح ، ولا حاجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن ذلك الجمل أخذ في زكاة واجبة بعينه ، وقد يمكن أن يتأخذه المصدق ببعض ما أخفى الصدقة ، فهذا غير متنع . وقد جاء في هذا أثر يحتجون بدونه ، هو أمان بن فلسطين رده عن عتب بن به ، لكن تذكر أنهم . وهو خبر روياه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن مجاهد عن الصنائع الأحمسي : (٤) « أن رسول الله ﷺ أبصر ناقته في إبل الصدقة ، فقال ما هذه ؟ فقال صاحب الصدقة : إني أرتجمتها بغيري من حواشي (٥) الإبل ، قال : فنعم إذن » .

(١) أي ميزولا ، وهو الذي جعل في الله خلالا فلا يرضع أمه قبل ، قاله السيوطي (٢) الحديث رواه الشافعي (ج ٣ ص ٣٠) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٠) وصححه شرط مسلم ووافقه الذهبي ولفظهما « اللهم لا تبارك فيه ولا في إبله » إلا أن البخاري زاد فقال « له فيه » (٣) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للشافعي والحاكم ، وفي النسخة رقم (١٦) « اللهم بارك له وفي إبله » (٤) الصنائع بعن الصاد المجهلة وفتح القرون وكسر الباء الموحدة ثم حاء ميمية ووقفت في الإجابة « الصنائع » بالثاء التحتية وهو تصحيف ، وهو ابن الأصمري الأحمسي ، نسبة إلى « أحس » وهي طائفتان جميلة تزولا الكوفة والصنائع هنا صحاح لم يذكر له إلا حديثا واحدا رواه ابن ماجه في فتن ، وهو حديث « أن غرطك على الخوض واتى مكائر بك الأم » ولمجد إشارة عند أحاديث الحديث الذي هنا رواه صحيح أن يثبت ما جاء من الصنائع ، فإن جالها يروي عن قيس بن أبي حازم وقيس يروي عن الصنائع ، وقد انفرد بالرواية عنه فلم يرو عن الصنائع غيره ، كما قال ابن الجوزي في تنقيح القدم (ص ٢٠٨) وكذلك قال مسلم صاحب الصحيح في كتابه الفوائد والوحدان (ص ٣) (٥) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما هنا : « قال في الصلاح : الخوض التمس المتروحة ، ويقال أن الإبل الحوشية منسوبة إلى الخوض ، وهي طرول حين تزعم العرب أنها خربت في نغم بعضهم فثبت لها » ١

وقد يمكن أن تكون تلك الأبل من صدقة تطوع ، لأنه ليس في الحديث أنها الصدقة الواجبة ، فلما أمكن كل ذلك — ونحن على يقين من أنه ليس في الصدقة جمل رباعى أصلاً — لم يصل ترك اليقين للظنون ، وقد تكلمنا في معنى هذا الخبر في كتاب «الإيصال» وأن رسول الله ﷺ لا يمكن البتة أن يستلطف البكر لنفسه ثم يقضيه من إبل الصدقة ، والصدقة حرام عليه بلا شك ولا خلاف ، صح أنه عليه السلام قال : الصدقة « لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » فمن على يقين من أنه إنما استلطفه لفهره ، لا يمكن غير ذلك ، فصار الذي أخذ البكر من الفارمين ، لأن السلف في ذمته ، وهو أخذه ، فاذ هو من الفارمين فقد صار حظه في الصدقة ، قضى عنه منها ، لا يجوز غير ذلك . وكذلك أيضاً لا نشك أن الذي كان يستقرض منه البكر كان من بعض أصناف الصدقة ، ولو لا ذلك ما أعطاه رسول الله ﷺ من حق أهل الصدقات فضلاً على حقه . قال أبو محمد : وإنما في هذا الخبر دليل على المنع من تقديم الصدقة قبل وقتها لأنه لو كان ذلك جائزاً لما استقرض عليه السلام على الصدقة وانتظر حتى يمين وقتها ، بل كان يستجمل صدقة من بعض أصحابه ، فلما لم يفعل ذلك عليه السلام صح أنه لا يجوز أداء صدقة قبل وقتها . وبالله تعالى تأييد .

فبطل كل ما موهوا به ، وصح أن كل ما احتجوا به ليس فيه إجازة إعطاء أكثر من الواجب في الزكاة ولا غير الصفة المحدودة فيها وأما القيمة فلا دليل لم على جوازها أصلاً ، بل البرهان ثابت بتحريم أخذها ، لأنها غير ما أمر الله تعالى به ، وتعدى لحدود الله ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى : (فمن بدله بعد ما سمعه فأثمنا إنهم على الذنوب يدلون) .

فان قالوا : إن كان نظر لأهل الصدقة فما يمنع منه ؟

قلنا : النظر كله لأهل الصدقة أن لا يعطوا ما حرمه الله تعالى عليهم ، إذ يقول تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يصلح من مال أحد إلا ما أباحه الله تعالى منه أو أوجه فيه فقط ، وما أباح تعالى قط أخذ قيمة عن زكاة اقترضها بينها وصفتها وما تدرى في أى نظر معهود يبتنا وجدوا أن تؤخذ الزكاة من صاحب خمس من الأبل لا تقوم به ، وعند أبي حنيفة من لا يملك إلا واردة واحدة أخرجهما قطعة أرض له : ولا تؤخذ من صاحب جواهر ورقيق ودور بقيمة مائة ألف ولا من صاحب تسع وعشرين بقرة وتسع وثلاثين شاة وخمس أواق غير درهم من الفضة !

فهل في هذا كله إلا إتباع ما أمر الله تعالى فقط ١٩ *

وقد جاء قولنا عن السلف . كما روينا عن سويد بن غفلة ^(١) قال : « سرت — أو قال : أخبرني من سار مع مصدق رسول الله ﷺ فسمعت رجلاً إلى ناقة كرماء ^(٢) ، فأبى أن يقبلها ، فقال : إني أحب أن تأخذ خير إلى فأبى أن يقبلها فخطم له أخرى دونها فقبلها ، وقال : إني لأخذها وأخاف أن يجد على رسول الله ﷺ ، يقول : عمدت إلى رجل فتخيرت عليه إليه » ^(٣) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعبد الله بن طلوس : أخبرت أنك تقول : قال أبو عبد الرحمن — يعني أباه — إذا لم تجدوا السن فقيمها قال : ما قلته قط قال ابن جريج : وقال لي عطاء : لا يخرج في الصدقة صغير ولا ذكر ولا ذات عوار ولا هرمة *

ومن طريق أبي عبيد عن جرير عن منصور عن إبراهيم النخعي أنه قال : لا يؤخذ في الصدقة ذكر مكان أنثى إلا ابن لبون مكان ابنة مناض *

قال علي : ومن ذبح أو نحر ما يجب عليه في الصدقة ثم أعطاه مذكي لم يجوز عنه لأن الواجب عليه إعطاؤه حياً ولا يقع على المذكي اسم شاة مطلقاً ولا اسم بقرة مطلقاً ، ولا اسم بنت مناض مطلقاً ، وقد وجب لأهل الصدقة حياً ، ولا يجوز له ذبح ما وجب لغيره . فإذا قبضه أهله أو المصدق فقد أجزأ ، وجاز للمصدق حينئذ بيعه ، إن رأى ذلك خطأ لأهل الصدقة ، لأنه ناظر لهم وليسوا قوماً بأعيانهم ، فيجوز حكمهم فيه ، أو إبراهيم منه قبل قبضهم له . وبالله تعالى تأييد *

واختلفوا فيما زاد على العشرين ومائة *

فقال طائفة : حقتان إلى أن تصير ثلاثين ومائة *

وقالت طائفة : ثلاث بنات لبون ولا بد إلى أن تصير ثلاثين ومائة فيجب فيها حقة وبنات لبون ثم كلما زادت عشرة كان في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وهو قول الشافعي ، وأبي ساجان ، وابن القاسم صاحب مالک *

وقالت طائفة : أي الصفتين أدى أجزاءه ، وهو قول مالك إلى أن تبلغ مائة ثلاثين ، فيجب

(١) في النسخة رقم (١٤) « من طريق سويد بن غفلة » (٢) أي عطية البساتين طويته : (٣) هنا باق حديث سويد الذي مضى بعضه في المسألة ٦٧٢ وهو الذي فيه أن لا يأخذ من رأسه لبن ، واللفظ الذي هنا قريب من لفظ أبي داود (ج ٢ ص ١٤) ولكن اختصره المؤلف ، ورواه أيضاً الدارقطني (ص ٢٠٤) والشافعي (ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠) واختصرناه

فيها حقو بئالون، وهكذا كلما زادت عشر ألقى كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس فيما بعد العشرين ومائة إلا حقان فقط ، حتى تم
خمسا وعشرين ومائة فيجب فيها حقان وشاة ^(١) الى ثلاثين ومائة فاذا بلغت فيها حقان
وشاتان ، الى خمس وثلاثين ومائة ، ففيها حقان وثلاث شياه ، الى أربعين ومائة ،
ففيها حقان وأربع شياه ، الى خمس وأربعين ومائة ، فاذا بلغت فيها حقان وبنت
مخاض ، الى خمسين ومائة ، فاذا بلغت فيها ثلاث حقاق ، وهكذا أبداً ، اذا زادت على
الحسين ومائة خمسا ففيها ثلاث حقاق وشاة ، ثم كما ذكرنا ، في كل خمس شاة مع الثلاث
حقاق ، الى أن تصير خمسا وسبعين ومائة ، فيجب فيها بنت مخاض وثلاث حقاق ، الى
ست وثمانين ومائة ، فاذا بلغت كانت فيها ثلاث حقاق وبنت لبون ، الى ست وتسعين
ومائة ، فاذا بلغت فيها أربع حقاق ، وكذلك الى أن تكون مائتين وخمسا ، فاذا
بلغتها ففيها أربع حقاق وشاة ، وهكذا أبداً ، كلما بلغت الزيادة خمسين زاد حقة ،
ثم استأنف تركيها بالغنم ثم بينت المخاض ثم بينت اللبون ثم بالحقة *

قال أبو محمد : فأما من رأى الحقين فيما زاد على العشرين والمائة الى أن تصير ثلاثين
ومائة فأنهم احتجوا بأن ذكروا ما روينا من طريق أبي عبيد عن حبيب بن أبي
حبيب ^(٢) عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن : « إن في كتاب النبي ﷺ وفي
كتاب عمر في الصدقة : أن الابل اذا زادت على عشرين ومائة فليس فيها دون العشر
شيء حتى تبلغ ثلاثين ومائة » *

قال علي : وهذا مرسل ، ولا حجة فيه ، ومحمد بن عبد الرحمن مجهول ^(٣) *
ونحن نأثمهم بما هو خير من هذا ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثامر بن عبد الملك
ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن العلاء — هو أبو كريـب — ثنا عبد الله بن
المبارك ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ
الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال : أقرأني إياها سالم بن

(١) في النسخة رقم (١٦) « وشياه » وهو تعريف (٢) معنى في أول المسئلة ٦٣٣ بعض هذا اثر هذا
الاستاد ولكن فيه « أبو عبيد تقاسم بن سلام ثنا يزيد عن حبيب بن أبي حبيب » فقط من الاصلين هنا
« ثنا يزيد » ، وهو خطأ والصواب اثباته ، فانابا عبيدات بمكة سنة ٢٢٤ عن ٢٧ سنة تقريبا ، فكانه ولد
سنة ١٥٧ وتقبل انه ولد سنة ١٥٠ وتقبل سنة ١٥٤ وحبيب بن أبي حبيب مات سنة ١٦٢ ، فكان أبو عبيد طفلا
عند وفاة حبيب : وزيد شيخ أبي عبيد يزيد بن هرون كما في الفارقى (ص ٢١٠) والمجا (ج ١ ص ٣٩٤)
(٢) محمد بن عبد الرحمن هذا ليس مجهولا ، بل هو معروف ، وهو أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الانصاري
كما صرح بذلك في رواية المجلد الكبر هو تلميذه .

عبد الله بن عمر ، فوعيتها على وجهها ، وهي التي اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر وذكر الحديث ، وفيه : « في الابل اذا كانت إحدى وعشرين يومًا قضيها ثلاث بنات لبون ، الى ثلاثين ومائة ، فاذا بلغتها قضيها بنتا لبون وحقه » وذكر باقي الحديث . وهذا خير مما أتونا به ، وهذا هو كتاب عمر حقا ، لانتك المكذوبة *
 وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا سحنون ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب (١) قال : نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأها سالم بن عبد الله ابن عمر فوعيتها على وجهها ، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبد الله ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب حين أمر على المدينة ، وأمر عماله بالعمل بها ، ثم ذكر نحو هذا الخبر الذي أوردنا *

وقالوا أيضا : قد جاء في أحاديث « في كل خمسين حقة » *

قلنا : نعم ، وهي أحاديث مرسلّة من طريق الشعبي وغيره ، وقد أوردنا عن أبي بكر عن رسول الله ﷺ : « في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون » *
 وكذلك صح أيضا من طريق ابن عمر ، كما روينا بالسند المذكور الى أبي داود ثنا عبد الله بن محمد النخعي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ، فلم يخرج به الى عماله حتى قبض ، وقرنه بسيفه ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه : في خمس من الابل شاة » وذكر الحديث وفيه : « قضيها بنتا لبون الى تسعين ، فاذا زادت واحدة قضيها حقتان الى عشرين ومائة ، فان كانت الابل أكثر من ذلك قضى كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون » (٢) *

وهذا هو الذي لا يصح غيره ، ولو صحت تلك الاخبار التي ليس فيها الا دقي كل خمسين حقة « لكان هذان الخبران الصحيحان زائدين عليها حكما بأن في كل أربعين بنت لبون ، فذلك غير مخالفة لمذنب الخبرين ، وهذان الخبران زائدان على تلك ، فلا يحل خلافهما *
 والحجة الثانية أنهم قالوا : لماوجب في العشرين ومائة حقتان ، ثم وجدنا الزيادة عليها لاحكم لها في نفسها ، إذ كل أربعين قبلها قضيها بنت لبون على قولكم ، إذ تجعلون فيها زاد على عشرين ومائة ثلاث بنات لبون — : فاذا لاحكم لها في نفسها فأحرى أن

(١) انظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٢) (٢) انظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٢) *

لا يكون لها حكم في غيرها ، فكل زيادة قبلها تنقل الفرض فلها حصة من تلك الزيادة وهذه بخلاف ذلك •

قال أبو محمد : هذا بكلام المرورين أو بكلام المستغنين بالدين أشبه منه بكلام من يعقل ويتكلم في العلم !! لأنه كلام لم يوجه قرآن ولا سنة صحيحة ، ولا رواية فاسدة ، ولا أثر عن صاحب ولا تابع ، ولا قياس على شيء من ذلك ، ولا رأى له وجه يفهم • ثم يقال له : قد كذبت في وسواسك هذا أيضا ، لأن كل أربعين في المائة والعشرين لاتجب فيها بنت لبون أصلا ، ولا تجب فيها مجتمعة ثلاث بنات لبون ، وإنما فيها حقتان فقط ، حتى إذا زادت على العشرين ومائة واحدة فصاعدا إلى أن تتم ثلاثين ومائة حيث تزداد وجب في كل أربعين في المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون (١) فتلك الزيادة غيرت فرض ما قبلها ، وصار لها أيضا في نفسها حصة من تلك الزيادة الحادثة ، وهذا ظاهر لا خفاء به ، وقد صح قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون » فيما زاد على العشرين ومائة ، فوجب في المائة حيث تزداد حقتان ولم يجر تعطيل النيف والعشرين الزائدة فلا تركى ، وحكمها في الزكاة منصوص عليه ، ويمكن إخراجها فيه ، فوجب الثلاث بنات لبون ، وبطل ما موهوا به •

وأما قول مالك في التخيير بين إخراج حقتين أو ثلاث بنات لبون خطأ لأنه تنصيع للنيف والعشرين الزائدة على المائة ، فلا تخرج زكاتها وهذا لا يجوز •

وأينما فإن رسول الله ﷺ فرق بين حكم العشرين ومائة لجمعها فيها حقتين . بنص كلامه في حديث أنس عن أبي بكر الذي أوردنا في أول كلامنا في زكاة الابل وبين حكم مازاد على ذلك ، فلم يجر أن يسوى بين حكمين فرق رسول الله ﷺ بينهما ولا نعلم أحدا قبل مالك قال : بهذا التخيير •

وقرأنا في هذا هو قول الزهري ، وآل عمر بن الخطاب ، وغيرهم ، وهو قول عمر ابن عبد العزيز كما أوردنا قبل •

وأما قول أبي حنيفة فإنه احتج أصحابه له بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله ابن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا

(١) كذا في الأصلين ، ولعل فيها سقطا من النسخين ، وإن يكون أصل الكلام « حيث تزداد وجب في كل أربعين بنت لبون ، وفي المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون » وهذا ظاهر •

حماد بن سلمة : أنه أخذ من قيس بن سعد (١) كتابا عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن رسول الله ﷺ كتب لجلده عمرو بن حزم ذكر ما يخرج من فرائض الابل : « إذا كانت خمسة وعشرين ففيا ابنة مخاض ، إلى أن تبلغ خمسة وثلاثين ، فان لم توجد فابن لبون ذكر فان كانت أكثر من ذلك ففيا بنت لبون ، إلى أن تبلغ خمسة وأربعين ، فان كانت أكثر من ذلك ففيا حقة ، إلى أن تبلغ ستين ، فان كانت أكثر منها ففيا جذعة ، إلى أن تبلغ خمسة وسبعين ، فاذا كانت أكثر من ذلك ففيا ابنتا لبون إلى أن تبلغ تسعين ، فان كانت أكثر من ذلك ففيا حقتان ، الى عشرين ومائة ، فان كانت أكثر من ذلك ففيا حقة ، فا فضل فانه يعاد إلى أول فريضة الابل وما كان أقل من خمسة وعشرين ففيا في كل خمس ذود شاة ، « ليس فيها ذكر ولا همة ولا ذات عوار من الغنم » ثم خرج الى ذكر زكاة الغنم .

وبارويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أن النبي ﷺ كتب لهم كتابا فيه : « وفي الابل اذا كانت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيا بنت مخاض ، فان لم توجد ابنة مخاض في الابل فابن لبون ذكر » الى ان ذكر التسعين : « فاذا كانت أكثر من ذلك الى عشرين ومائة ففيا حقتان ، فاذا كانت أكثر من ذلك فاعد في كل خمسين حقة ، وما كان أقل من خمسة وعشرين ففي كل خمس شاة » .

وذكروا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب في الابل قال : فاذا زادت على عشرين ومائة فبحساب الاول ، وتستألف لها الفرائض .

قال أبو محمد : ويقولهم يقول ابراهيم النخعي ، وسفيان الثوري .

قالوا : وحديث علي هذا مستند .

واحتجوا بما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري (٢) ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة أخبرني محمد بن سوقة (٣) قال أخبرني أبو يعلى — هو منذر

(١) هو الحلي مقي مكة ، وهو من اتباع الثاهين ، وروى عن عطاء وخلفه في مجلسه ، مات سنة ١١٩ هـ ، وكان ثقة قليل الحديث ، وروايته هذه تزيد ما قلناه مرارا من صحة كتاب عمرو بن حزم (٢) سقط من الاسناد في الاصلين « ثنا الدبري » وهو ضروري فيه ، فان الدبري هو راوي مصنف عبد الرزاق عنه ، وقد سبق الاسناد مرارا كثيرة على الصواب . (٣) بضم السين المهملة وفتح القاف وينها راو ، ومحمد هذا تابعي ثقة من خيار اهل الكوفة .

الثوري — عن محمد بن الحنفية قال: جاء ناس الى أبي فثكروا سعاة عثمان بن عفان، فقال: أي: أي بني خذ هذا الكتاب فاذهب به الى عثمان وقل له: إن ناساً من الناس شكوا سعاتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ في الفرائض، فأمرهم فليأخذوا به، قال: فانطلقت بالكتاب حتى دخلت على عثمان بن عفان رضى الله عنه، فقلت: إن أبي أرسلني إليك، وذكر أن ناساً من الناس شكوا سعاتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ في الفرائض، فرمهم فليأخذوا به، فقال: لا حاجة لنا في كتابك، فرجعت الى أبي ف أخبرته فقال: أي بني، لا عليك، اردد الكتاب من حيث أخذته، قال: فلو كان ذا كراً عثمان يشويه لذكره بسوء، قال: وإنما كان في الكتاب ما كان في حديث علي (١) *

قالوا: فمن الباطل أن يظن بعلي رضى الله عنه أن يغير الناس بغير ما في كتابه عن النبي ﷺ *

وادعوا أنه قد روى عن ابن مسعود بن ابن عمر مثل قولهم *

قال أبو محمد: هذا كل ما مروا به، بما يمكن أن يمويه به من لاعلم له، أو من لا تقوى له، وأما الهند والتخليط فلا نهاية لفي القوة *

قال أبو محمد: وكل هذا لاجبة لهم فيه أصلاً *

أما حديث معمر بن محمد بن سبله فرسلان لا تقوم بهما حجة، ثم لو صح لما كان لهم فيها متعلق أصلاً *

أما طريق معمر فان الذي في آخره من قوله « وما كان أقل من خمسة وعشرين في كل خمس شاة » قائماً هو حكم ابتداء فرائض الابل *

ولم يستحي معمر من عدمه من أن يكذب في هذا الحديث مرتين جباراً: إحداهما أنه ادعى أن في أوله ذكر تركية الابل بالغنم فلا يجوز أن يظن أنه كرهه *

قال أبو محمد: وقد كذب في هذا علانية وأعماه الهوى وأصمه ولم يستحي! وما ذكر معمر في أول كلامه في فرائض الابل الا كما أوردناه من حكم الخمسة والعشرين فصاعداً، وذكر في آخر حديثه حكم تركيتها بالغنم اذ لم يذكره أولاً *

والموضع الثاني أنه جاهر بالكذب! فقال معمر عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « وهذا كذب، ما رواه معمر إلا عن عبد الله بن أبي بكر فقط، ثم لو صح له هذا لما أخرجه ذلك عن الارسال، لأن معمر

ابن عمرو لم يدرك النبي ﷺ (١) *

ثم عجب آخر ١ وهو احتجاجة هذين الخبرين فيما ليس فيها منه شيء ، وهو :
يخالفهما فيما فيما من أنه إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ١ أفلا يعوق المرء
مسكه (٢) من الحياء عن مثل هذا ١؟ *

والعجب أنهم زادوا كذبا وجراة وخشا ١ فقالوا : معنى قوله عليه السلام :
« إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر » إنما أراد بقيمة بنت مخاض وهذا كذب
بارد سمح ١١ ولا فرق بينهم في هذا وبين من قال : ما أراد إلا ابن لبون أصب ،
أو في أرض نجد خاصة ١١ ومن الباطل المنتع الذي لا يمكن أصلا أن يريد النبي ﷺ
أن يعرض عما عدمه بالقيمة ويقتصر على ذكر ابن لبون ذكر أيضا خاصة *

والعجب من هؤلاء القوم في تقويلهم النبي ﷺ ما لم يقل وإحالة كلامه إلى البوس ١١
والثناة والتليس ١ ولا يستعجزون إحالة لفظة من كلام أبي حنيفة عن مقتضاها والله
لا فضل هذا موثوق بعقده ١ ولقد صدق الأئمة القائلون : إنهم يكيدون الاسلام *

ويقال لهم : هلا حلم ما أخذتم به مما لا يجوز الأخذ به مما روى عن بعض السلف من
أن جعل الآبق أربعين درهما — على أنه إنما أراد قيمة تعب ذلك الذي رد ذلك الآبق
فقط ؟ على أن هذا كان أولى وأصح من حمله على إيجاب شريعة لم يوجبها الله تعالى ولا
رسوله ﷺ *

كالم يتعدوا قول أبي حنيفة فيمن تزوج على بيت وعادم أن البيت خمسون ديناراً
والعبد أربعون ديناراً ، فتوقوا مخالفة خطأ أبي حنيفة في التقرير ، ولم يبالوا بمخالفة أمر
رسول الله ﷺ والكذب عليه وحملهم حده على التقرير ١١ *

(١) ما لم يروى بالكذب فإنه متبرأ من الكذب ، وما أمروا من روى به (ابن حزم) الحديدي رواه هكذا عبد الرزاق
عن معمر بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، خلف ابن حزم قوله « عن
أبيه عن جده » ثم روى شخصاً يقصد — لا تعرف من هو — بأنه كذب فراد هذا ، وقد روى الباقى (ص
٢٠٢) قطعة من كتاب عمرو بن حزم من طريق الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ،
م روى عقبه « حدثنا بشر بن الحكم ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن
أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب له كتاباً فأنذ كرفوه » هذا نص كلام الباقى وهو امام ثقة ، وشيخه
بشر بن الحكم ثقة ، وياق الأسناد لا يسأل عنه لم يقرروا أو تصدقوا بهم ، فابن الكذب ؟ ومن الكاذب
الله أعلم ١١ وأما أنه غير متصل فمحم ، لأن محمد بن عمرو بن حزم جد عبد الله ليس صحابياً ، ولكن هذا الأسناد
يزيد قولنا في صحة كتاب عمرو بن حزم ثبوت الرواية عن آله وأولاده ، وأما مستداً من طرق أخرى .
(٢) يضم الميم وأسكان السين الجملة — أى بقية ، وفي نسخة رقم (١٦) « مسكه » بالتصغير ، ولم أر هذه
الكلمة مستعملة بالتصغير *

وأيضاً فأتا قد أوجدناهم ماحدثاه حمام قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن أنا أبو عبد الله الكاظمي ثنا إسماعيل بن أبي أويس ثنا أبي عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدتهما عن رسول الله ﷺ : « أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين أمره على اليمن ، وفيه الزكاة ، قد ذكره ، وفيه : « فإذا بلغت الذهب ^(١) »

قيمة مائتي درهم فقي قيمة كل أربعين درهماً أربعين ديناراً » .

فن المحال أن تكون صحيفة ابن حزم بعضها حجة وبعضها ليس بحجة ، وهذه صحيفة

الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا : (« ومن يعض الكتاب ونكفر يعض ») .

وأما طريق حماد بن سلمة فرسلة أيضاً ، والقول فيها كالقول في طريق معمر .

ثم لو صححنا لما كان لهم فيها حجة ، لأنه ليس في شيء منهما ما قالوا به أصلاً ،

لأن نص رواية حماد « إلى عشرين ومائة » ، فإن كانت أكثر من ذلك فقد في كل خمسين

حقة ، فما فضل فانه يصاد إلى أول فريضة الابل « هذا نصه فقط ، ولا يدل هذا على أن

تعاد فيه الزكاة بالغنم كما ادعوا ، ويحتمل هذا اللفظ أن يكون أراد أن يرد الحكم إلى

أول فريضة الابل في ^(٢) أن في كل أربعين بنت لبون ، لأن في أول فريضة الابل أن في

أربعين بنت لبون وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أولى من تأويلهم الكاذب الفاسد المستحيل .

وأما حلمهم ماروينا عن علي في ذلك على أنه مسند واحتجاجهم في ذلك يوجب

حسن الظن بعلي رضي الله عنه ، وأنه لا يجوز أن يظن به أنه يحدث بغير ماعنده عن

رسول الله ﷺ — : « قول لعمرى صحيح ، إلا أنه ليس على بأولي بحسن الظن منا من

عثمان رضي الله عنهما معاً ، والفرض علينا حسن الظن بهما ، وإلا لقد سلخوا سيل

إخوانهم من الروافض .

ونحن نقول : كما لا يجوز أن يساء الظن بعلي رضي الله عنه — في أن يظن أنه يحدث

بغير ماعنده عن النبي ﷺ أو يتمخض خلاف روايته عنه عليه السلام — : فكذلك

لا يجوز أن يساء الظن بعثمان رضي الله عنه ، فيظن به أنه استخف بكتاب النبي ﷺ ،

وقال : لا حاجة لنا به ، لكن نقول : لولا أن عثمان علم أن ما في كتاب علي منسوخ

مارده ، ولا عرض عنه ، لكن كان ذلك الكتاب عند علي ولم يعلم بنسخه ، وكان

عند عثمان نسخته .

فحسن الظن بهما جميعاً كما يلزمنا ، وليس إحسان الظن بعلي وإساءته بعثمان بأبعد

(١) الرابع ان الكتب يذكر مؤلفه ، وقيل : ان تأنيده لانه عمل المجاز . وهذه القطة من كتاب عمرو
ليست في الرواية التي رواها الحاكم ومصحفها وأثرها اليها مراراً (٧) في النسخة رقم (١٦) « مر » بدل « و » .

من الضلال من احسان الظن بعثمان واساءته بعل ، فنقول : لو كان ذلك الكتاب عن النبي ﷺ ماردة عثمان ، ولا إحدى السكتين بأسهل من الأخرى ، وأما نحن فتحسن الظن بهما رضى الله عنهما ، ولا نستسجل الكذب على رسول الله ﷺ فى أن ننسب اليه القول بالظن الكاذب فتنبوا مقاعدنا من النار كما تنبأه (١) من فعل ذلك ، بل نقر (٢) قول عثمان وعلى مقرهما ، فليساحجة دون رسول الله ﷺ ، لكنها إمامان من أهل الجنة ، مغفور لهما ، غير مجدين من الوهم ، ونرجع إلى قول رسول الله ﷺ فتأخذ بالثابت عنه ونطرح ما لم يثبت عنه .

ثم نقول لهم : هبكم أن كتاب على مسند ، بأنه لم ينسخ — فانه ليس فيه ما يقولون بل تموهون بالكذب — وإنما فيه « فى الايل إذا زادت على عشرين ومائة فيحساب الأول وتستأنف لها الفرائض » وليس فى هذا بيان أن زكاة الغنم تعود فيها ، ويحتمل قوله هذا أن تعود إلى حسابها الأول وتستأنف لها الفرائض ، فترجع إلى أن يكون فى كل أربعين بنت لبون ، كما فى أولها : فى أربعين بنت لبون ، وفى ثمانين بنت لبون ، فهذا أول من تأويلكم الكاذب .

ثم نقول : هبكم أنه مسند — ومعاذ الله من ذلك — وأن فيه نص ما قلتم — ومعاذ الله من ذلك — فاسمعوه بكماله .

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أنى إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : فى خمس من الأيل شاة ، وفى عشر شاتان ، وفى خمس عشرة ثلاث شياه ، وفى عشرين أربع شياه ، وفى خمس وعشرين خمس شياه ، وفى ست وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فإن لبون ذكر ، حتى تبلغ خمساً وثلاثين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمساً وأربعين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمساً وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون ، حتى تبلغ تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، إلى عشرين ومائة : فإذا زادت واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون ، وفى الورق — إذا حال عليها الحول — فى كل مائتى درهم ، خمسة دراهم ، وليس فيها دون مائتين شيء ، فإن زادت فبحساب ذلك ، وقد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق .

(١) فى النسخة رقم (١٦) «ينبأ» (٢) كلمة «نقر» سقطت من النسخة رقم (١٦) .

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن المتي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : اذا أخذ المصدق سنا فوق سن ورج عشرة دراهم أو شاتين •

قال عبد الرحمن بن مهدي : وحدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : واذا زادت الابل على خمس وعشر بنقها بنت مخاض ، فإن لم توجد بنت مخاض فإن لبون ذكر ، اذا أخذ المصدق بنت لبون مكان ابن لبون رد عشرة دراهم أو شاتين ؛ ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول ، فإذا حال عليه الحول قضى كل مائتين خمسة ، فإزاد في الحساب ؛ في أربعين دينارا ، فاذا نقص في الحساب ، فاذا بلغت عشرين دينارا قضى نصف دينار •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس ، فإن زادت واحدة قضى ابنة مخاض فإن لم تكن ابنة مخاض فإن لبون أن أخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين ، أو أخذ سنا دون سن أخذ شاتين أو عشرة دراهم • قال علي : فهذه هي الروايات الثابتة عن علي رضي الله عنه ، معمر بن يوسف بن شعبة متفقون كلهم ، رواه عن سفيان وكيع ، ورواه عن شعبة عبد الرحمن بن مهدي ، ورواه عن معمر عبد الرزاق •

والذي هو هو بطرف مما في رواية يحيى بن سعيد عن سفيان خاصة — : ليس أيضا موافقا لقولهم كما أوردنا ، فادعوا في خبر علي ما ليس فيه عنه أثر ، ولا جاء قط عنه • وخالفوا ذلك الخبر نفسه في اثني عشر موضعا مما فيه نصا ، وهي • قوله : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه » • وقوله : بمويض ابن لبون مكان ابنة مخاض فقط • وقوله فيما زاد على عشرين ومائة : « في كل أربعين بنت لبون » • واستاقطه ذكر عودة فرائض الغنم ، نظم يذكرة • وقوله فيمن أخذ سنا فوق سن : « رد شاتين أو عشرة دراهم » وبين ذلك فيمن أخذ بنت لبون مكان ابنة مخاض أن لم يوجد ابن لبون •

وقوله فيمن أخذ ستادون سن : «أخذ معها شاتين أو عشرة دراهم» *
وقوله : « ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول » ولم يخص كان عنده
نصاب من جنسها أولم يكن *
وقوله « في مائتين من الورق خمسة دراهم ، فأزاد في الحساب » ولم يجعل في ذلك وقصا ،

كما يزعمون برأيهم *
وقوله : « ليس في مائتين من الورق زكاة » وهم يزكون مادون المائتين إذا
كان مع مالكها ذهب إذا جمع إلى الورق ساوياً جميعاً مائتي درهم أو عشرين ديناراً *
ومنها فحوه عن صدقة الخيل * -

ومنها فحوه عن صدقة الرقيق ، ولم يستثن ثجارة أو غيرها *
ومنها قوله : « في أربعين ديناراً دينار ، فلما نقص في الحساب » ولم يجعل في ذلك وقصا
أفكون أعجب ممن يحتج برواية عن علي لا يان فيها لقولهم ، لكن بظن كاذب ،
ويحيلون (١) في أنها مستندة بالقطع بالظن الكاذب المفترى — وهم قد خالفوا تلك
الرواية نفسها بتلك الطريق ، ومعهما ما هو أقوى منها ، في اثني عشر موضعاً منها ، كلها نصوص
في غاية البيان ؟ هذا أمر مائدتى في أى دين أم في أى عقل وجدوا ما يسلمه عليهم ١١١ *
والعجب كل العجب من احتجاجهم بصحيفة معمر عن عبد الله بن أبي بكر ، وبصحيفة
حماد عن قيس بن عباد عن أبي بكر بن حزم ، وهما مستثنان ، وحديث موقوف على علي
وليس في كل ذلك نص بمثل قولهم ، ولا دليل ظاهر — ثم لا يستحيون من أن يعيخوا
في هذه المسألة نفسها بالارسل الحديثين الصحيحين المستدين *
من طريق حماد وعبد الله بن المثنى كليهما عن عبد الله بن المثنى ، سمعاه منه ، عن
تمامة بن عبد الله بن أنس ، سمعته منه ، عن أنس بن مالك ، سمعته منه ، عن أبي بكر الصديق ،
سمعته منه ، عن النبي ﷺ عن الله تعالى هكذا نصاً ١١١ *
ومن طريق الأزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه *
حدثنا عبد الله بن ربيع قال : تنازع بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود
السجستاني عن عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الأزهري
عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ،
فلم يخرج إلى حاله حتى قبض ، فمقرته بسيفه ، ففعل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به
عمر حتى قبض ، فكان فيه : في خمس من الأبل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس
عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض ، إلى خمس

وثلاثين فاذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، الى خمس وأربعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقة ، الى ستين ، فاذا زادت واحدة ففيها جذعة ، الى خمس وسبعين ، فاذا زادت واحدة ففيها ابنتا لبون ، الى تسعين ، فاذا زادت واحدة ففيها حقتان ، الى عشرين ومائة فان كانت الابل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
 فقالوا : إن أصل هذين الحديثين الأرسال ، وكذبوا في ذلك اثم لا يبالون بأن يحتجوا بهذين الحديثين ويصححونهما ، اذا وجدوا فيها ما يوافق رأى أبي حنيفة ، فيحولونه طورا ويحرمونه طورا !

واعترضوا فيها بأن ابن معين ضعيفا *

وليت شعري ! ما قول ابن معين في صحيفة ابن حزم وحديث علي ؟ ما نراه استجاز الكلام بذكرهما ، فضلا عن أن يشتغل بضعفهما *

وأجيب من هذا كله أن بعض مقدميهم — المتأخرين عند الله تعالى — قال : لو كان هذا الحكم حقا لأخرجه رسول الله ﷺ الى عماله !

قال أبو محمد : هذا قول الرافض في العلم على أبي بكر ، وعمر وسائر الصحابة في العمل به ، نعم ، وعلى النبي ﷺ ، اذ نسبت اليه أنه كتب الباطل وقرنه بسيفه ثم كتبه ، وهل به أصحابه بعده . فبطل كل ما هووا به *

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس ! وقد خالفوا في هذا المكان النصوص والقياس ! *

فهل وجدوا فرصة تعود بعد سقوطها ؟ وهل وجدوا في أوقاص الابل وقصا من ثلاثة وثلاثين من الابل ؟ اذ لم يحصلوا بعد الاحدى والتسعين حقا رائدا الى خمسة وعشرين ومائة ، وهل وجدوا في شيء من الابل حكيمين مختلفين في ابل واحدة ، بعضها يزكى بالابل وبعضها يزكى بالغنم ؟ *

وهم يتكرون أخذ زكاة عما أصيب في أرض خراجية ، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يأخذوا حقين لله تعالى في مال واحد ! وهم قد جعلوا هنا — برأيهم الفاسد — في مال واحد حقين : أحدهما ابل ، والثاني غنم *

وهلا اذ ردوا الغنم وبنت المخاض بعد اسقاطها ردوا أيضا في ست وثلاثين زائدة على العشرين والمائة بنت اللبون ؟ ! *

فان قالوا : منعنا من ذلك قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة » *

(٦٢ — ج ٦ المحلى)

قيل لهم: فعلامنكم من رد القتم قوله عليه السلام: «وفي كل أربعين بنت لبون» ١؟
 فظهر أنهم لم يملقوا بشيء، ونحو ذلك من الضلال ٢.
 وقالوا في الخبر الذي ذكرنا من طريق محمد بن عبد الرحمن: «ليس فيها بعد العشرين والمائة شيء إلى ثلاثين ومائة»: أنه يعارض سائر الأخبار.
 قال أبو محمد: إن كان هذا فأول ما يعارض فصيفة عمرو بن حزم، وحديث علي
 فيها يظنونه فيها، فسقط تمويههم كله. وبالله تعالى التوفيق ٣.
 وأما دعواهم أن قولهم روى عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي حمزة، ومحمد بن سعد، فقد كذبوا جارا ٤.
 فأما علي فقد ذكرنا الرواية الثابتة عنه، وأنه ليس فيها تعلقوا به من قوله دليل
 ولا نص بما ادعوه عليه بالتمويه الكاذب ٥.
 وأما ابن مسعود فلا يحدونه عنه أصلا، أما ثابت فتقطع بذلك قطعا، وأما رواية
 ساقطة فبيد عليهم وجودها أيضا، وأما موضوعة من عمل الوقت فيسبل عليهم ٦ إلا أنها
 لا تنفق في سوق العلم ٧.
 وأما عمر رضي الله عنه فالثابت عنه كالشمس خلاف قولهم، ومواثق لقولنا،
 ولا سبيل إلى وجود خلاف ذلك عنه، إلا أن صاغوه للوقت ٨ (١).
 حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البرقي ثنا عبد الرزاق عن سفيان
 الثوري عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر
 أنه قال: في الأبل في خمس شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي
 عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، فإن لم تكن بنت مخاض فإن
 لبون ذكر، إلى خمس وثلاثين، فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون، إلى خمس وأربعين
 فإن زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل، إلى ستين، فإن زادت واحدة ففيها جذعة
 إلى خمس وسبعين فإن زادت واحدة ففيها ابنتا لبون إلى تسعين، فإن زادت واحدة ففيها
 حقتان طروقتا الفحل، إلى عشرين ومائة، فإن زادت ففي كل أربعين بنت (٢) لبون
 وفي كل خمسين حقة ٩.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا
 محمد بن العلاء — هو أبو كريب — ثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن

(١) ما تناهوا الذي في المتن رقم (١٦) وهو نسخة بجاية رقم (١٤) والنعيق أصليا «الآن يضعوه للوقت»
 والمعنى واحد (٢) في النسخة رقم (١٦) في هذا المتن «أبنة» مكنون بنت «حييا وقت»

ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر ، فوقعها على وجهها ، وهي التي اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر قال : « اذا كانت ^(١) احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة ، ففيها ابنتا لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة ، فاذا كانت اربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون ، حتى تبلغ تسعا وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقات ، حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة ، فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وستين ومائة ، فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة ، فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة ، فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقات وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة ، فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقات ، أو خمس بنات لبون ، أي الستين وجدت وأخذت وفي سائمة الغنم » قد ذكر نحو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه .

قال أبو محمد : فهذا قول عمر ، هو قولنا نفسه ، مخالف لقولهم .

والعجب كله تعلمهم في هذا الخبر بأنه انفرد به يونس بن يزيد .

قال علي : * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

ثم لا يستحيون من تصحيحه والاحتجاج به مومنين ^(٢) أنه موافق لأبيهم في ان لازكاة الا في السائمة *

فظهر فساد قولهم ، وخلافهم لله تعالى ، والسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولابي بكر وعمر ، وعلي بن عوانس ، وابن عمر ، وسائر الصحابة رضي الله عنهم ، دون ان يتعلموا برواية صحيحة عن احد منهم بمثل قولهم ، الا عن ابراهيم وحده . والله تعالى التوفيق *

٦٧٥ — مسألة — قال أبو محمد : ويعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما مما أخذ من صدقة الغنم ، أو يبيع من الابل ، لانه للسلبين من أهل الصدقات يأخذ ذلك فمن مالهم يؤديه *

ولا يجوز له التقاص ، وهو : أن يجب على المسلم بنتا لبون فلا يجدها عنده ، ويجد عنده حقة وبنات مخاض ، فانه يأخذها ويعطيه شاتين أو عشرين درهماً وما خدمته شاتين

(١) في أبي داود (ج ٢ ص ٩٠) « فاذا كانت » (٢) في النسخة رقم (١٤) « مومنين .

أو عشرين درهما ولا بد ، وجائز له أن يأخذ ذلك ثم يرد بهينه ، أو يعطيه ثم يرد بهينه لأنه قد أوفى واستوفى ؛ وأما التناقص — بأن يترك كل واحد منهما لصاحبه ما عليه من ذلك — فهو ترك لخلق الله تعالى قد وجب لم يقبض ، وهذا لا يجوز ، ولا يجوز إبراء المصدق من حق أهل الصدقة ، لأنه مال غيره . وبالله تعالى التوفيق (١) .

٦٧٦ — مسألة — والزكاة تتكرر في كل سنة في الأبل ، والبقر والغنم ، والذهب والفضة ، بخلاف البري والسمير والتمر ، فإن هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وإنما ترك عند تصفيتها بوزنها ، وليس التمر بوزنها ، لا خلاف فيه من أحد ، إلا في المحلى والعوامل ، وسند كرهه أن شاء الله تعالى ، وكان رسول الله ﷺ يخرج المصدقين كل سنة .

٦٧٧ — مسألة — والزكاة واجبة في الأبل والبقر ، والغنم ، بانقضاء الحول ، ولا حكم في ذلك لمحبي الساعي — وهو المصدق — وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأصحابنا . وقال مالك ، وأبو ثور : لا تجب الزكاة إلا بمجيء المصدق . ثم تناقضوا فقالوا : إن أبطأ المصدق عاماً أو عامين لم تسقط الزكاة بذلك ، ووجب أخذها لكل عام خلا .

وهذا إبطال قولهم ، فإن الزكاة لا تجب إلا بمجيء الساعي ، وإنما الساعي وكيل مأمور بقبض ما وجب ، لا بقبض ما لم يجب ، ولا باسقاط ما وجب . ولا خلاف بين أحد من الأمة — وهم في الجملة — في أن المصدق لوجاء قبل تمام الحول لما جاز أن يعطى منها شيئاً ، فبطل أن يكون الحكم لمحبي الساعي . ولا يخلو الساعي من أن يكون بعته الإمام الواجبة طاعته ، أو أميره ، أو بعته من لا تجب طاعته ، فإن بعته من لا تجب طاعته فليس هو المأمور من الله تعالى أو رسوله عليه السلام بقبض الزكاة ، فاذليس هو ذلك فلا يجزئ ما قبض ، والزكاة باقية (٢) . وعلى صاحب المال أدائها ولا بد ، لأن الذي أخذ منه مظلة لاصدقة واجبة ، وإن كان بعته من تجب طاعته ، فلا يخلو من أن يكون باعته يضنها مواضعها ، أو لا يضنها مواضعها ، فإن كان يضنها مواضعها فلا يحل لأحد دفع زكاته إلا إليه لأنه هو المأمور بقبضها من الله تعالى ورسوله ﷺ ، فمن دفعها إلى غير المأمور بدفعها إليه فقد تعدى ، والتعدى

(١) تمسك المؤلف تمسكاً شديداً بالطاهر هنا ، فأتى إلى البيت أو إلى التكلف ، فإذا أصلى المصدق عشرين درهما أو ثمانين ثم أخذ ذلك من صاحب المال بعته أو أخذ مثله فقد عاد الأمر إلى التناقص ، وكان الأخذ والإعطاء عملاً عيباً (٢) في النسخة رقم (١٦) والزكاة واجبة .

مردود ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » (١) *

زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية

٦٧٨ — مسألة — قال مالك، والليث، وبعض أصحابنا: تزكى السوائم، والمعروفة، والمتخذة للركوب والحراث وغير ذلك ، من الإبل والبقر والغنم *
وقال بعض أصحابنا: أما الإبل فتم بومأ الغنم والبقر فلا زكاة إلا في سائمها . وهو قول أبي الحسن بن المنفلوط (٢) : *
وقال بعضهم : أما الإبل والغنم فتزكى سائمها وغير سائمها ، وأما البقر فلا تزكى إلا سائمها . وهو قول أبي بكر بن داود رحمه الله *
ولم يختلف أحد من أصحابنا أن سائمة الإبل وغير السائمة منها تزكى سواء سواء ، وقال أبو حنيفة والشافعي : لا زكاة إلا في السائمة من كل ذلك *
وقال بعضهم : تزكى غير السائمة من كل ذلك مرة واحدة في الذهر ، ثم لا تعود الزكاة فيها *

فاتح أصحاب أبي حنيفة والشافعي بأن قالوا : قولنا هو قول جمهور السلف من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم *
كما روينا من طريق سفيان بن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي : ليس على عوامل البقر صدقة *
وقد ذكرنا تأخراً قول عمر رضي الله عنه . في أربعين من الغنم سائمة شاة إلى عشرين ومائة *
وعن ليث عن طائوس عن معاذ بن جبل : ليس على عوامل البقر صدقة *
وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر : لا صدقة في المثيرة *
ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف في ذلك *
وعن ابن جريج عن عطاء : لا صدقة في الحولة والمثيرة *
وهو قول عمرو بن دينار ، وعبد الكريم *
والحولة هي الإبل الحاملة ، والمثيرة بقر الحراث ، قال تعالى : (لا ذلول تثير الأرض) *

(١) نسى المؤلف أن يذكر حكم الصور فالأغري ، وهي إذا كان الإمام الواجبة طاعة لا ينصها مواضعها ،
أولها تعد ترك ذكره ، خفية استبداد الملوك والأمراء وهيياتهم ينص الحق بواضعها ١٤ (٢) في النسبة
رسم (١٦) « أبي الحسن المنفلوط » وسبق في المسئلة ٦٨١ قول المؤلف « وأبي الحسن بن المنفلوط أصحابنا » *

- وعن سعيد بن جبير : ليس على ثور عامل ^(١) ولا على جمل ظمينة صدقة *
 وعن إبراهيم النخعي : ليس في عوامل البقر صدقة *
 وعن مجاهد : من له أربعون شاة في مصر يحلبها فلا زكاة عليه فيها ، ولا صدقة في
 البقر العوامل *
 وعن الزهري : ليس في السواني من البقر وبقر الحراث صدقة ، وفيها عداهما من
 البقر الصدقة كصدقة الابل ، وأوجب الزكاة في عوامل الابل *
 وعن عمر بن عبد العزيز : ليس في الابل والبقر العوامل صدقة *
 وعن الحسن البصري : ليس في البقر العوامل والابل العوامل صدقة *
 وعن موسى بن طلحة بن عبيد الله : ليس في البقر العوامل صدقة *
 وعن سعيد بن عبد العزيز ^(٢) : ليس في البقر الحراث صدقة *
 وعن الحكم بن عتيبة : ليس في البقر العوامل صدقة *
 وعن طاوس : ليس في عوامل البقر والابل صدقة ، الا في السوائم خاصة *
 وعن الشعبي : ليس في البقر العوامل صدقة *
 وهو أيضا قول شهر بن حوشب والضحاك *
 وعن ابن شبرمة : ليس في الابل العوامل صدقة *
 وقال الأوزاعي : لا زكاة في البقر العوامل ، وأوجبها في الابل العوامل *
 وقال سفيان : لا زكاة في غير السائمة من الابل والبقر والغنم ، ولا زكاة في الغنم المتخذة
 للذبح ، وذكر له قول مالك في إيجاب الزكاة في ذلك ، فعجب ، وقال : ما ظننت أن أحدا يقول هذا *
 وهو قول أبي عبيد وغيره *
 وروى عن عمر بن عبد العزيز ، وقادة ، وحامدين أبي سليمان إيجاب الزكاة في الابل العوامل *
 وعن يحيى بن سعيد الأنصاري إيجاب الزكاة في كل غنم وبقروا بيل ، سائمة أو غير سائمة *
 واحتجوا بأنه قد صرح عن النبي ﷺ : « في سائمة الغنم » قالوا : ولا يجوز أن يقول عليه
 السلام كلاما لا يفتد فيه ، فدل أن غير السائمة بخلاف السائمة *
 وقد جاء في بعض الآثار « في سائمة الابل » قالوا : فقسمنا سائمة البقر على ذلك *

(١) حامل صفة ثور لامعاف إليه (٢) هو النخعي المحقق تلميذ طاهر والزهري وروى عنه كحول وغيرهم ،
 وروى عنه الثوري وشعبة ، وهما من أقرائه ، قال الحاكم « هو لامل الشام كالك لامل الدين في خدمته والفضل
 والفقه والامانة » وله سنة ٩٠ ومات سنة ١٦٧ •

وقالوا : إنما جعلت الزكاة في أفيه النماء ، وأما في أفيه الكلفة فلا ، ما نعلم لهم شيئاً شغبوا به غير ما ذكرنا .

واحتج أصحابنا في تخصيص عوامل البقر خاصة بأن الأخبار في البقر لم تصح ، قالوا يجب أن لا تجب الزكاة فيها إلا حيث اجتمع على وجوب الزكاة فيها ، ولم يجمع على وجوب الزكاة فيها في غير السائمة .

واحتج من رأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر بأن قال : قد صحت الزكاة فيها بالنص المجهول ، ولم يأت نص بأن تكرر الزكاة فيها في كل عام ، فوجب تكرار الزكاة في السائمة بالإجماع المتيقن ، ولم يجب التكرار في غير السائمة ، لا بنص ولا بإجماع .

قال أبو محمد : أما حجة من احتج بكثرة القائلين بذلك ، وبأنه قول أربعة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف — فلاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .

ثم نقول للحنفيين والشافعيين في احتجاجهم بهذه القضية ، فإن الحنفيين نسوا أنفسهم في هذه القضية ، إذ قالوا بزكاة تحسين بقرة يقرقر بيع ، ولا يعرف ذلك عن أحد من

الصحابة ولا من غيرهم إلا عن إبراهيم ، وتقسيمهم في المينات تقع في البئر فتحت فيه ، فلا يعرف أن أحد أقسم قبلهم ، وتقديرهم المسح في الرأس بثلاث أصابع مرقور بيع الرأس مرة

ولا يعرف هذا الموضع عن أحد قبلهم ، ولوددنا أن نعرف بأي الأصابع هي ١٥ أم بأي خيط يقدر بيع الرأس ١٥ وإجازتهم الاستجاء بالروث ، ولا يعرف أن أحد أجازهم قبلهم ،

وتقسيمهم فيما ينقض الوضوء ما يخرج من الجوف ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقولهم في صفة صدقة الخيل ، ولا يعرف عن أحد قبلهم ، ومثل هذا كثير جداً وخلافهم لكل رواية

جاءت عن أبي هريرة في غسل الأنا من ولوغ الكلب ، ولا مخالف له يعرف من الصحابة ، وخلافهم عمر بن الخطاب وأبا حنيفة وأبي حنيفة بن أبي حنيفة ترك ما يأكله الخروف عليه

من التمر ، ومعهم جميع الصحابة يقررون ، لا مخالف لهم في ذلك منهم . ومثل هذا كثير جداً . وكذلك نبى الشافعيون (١) أنفسهم في تقسيمهم ما تؤخذ منه الزكاة مما يخرج من

الأرض (٢) ولا يعرف عن أحد قبل الشافعي ، بتحديدهم ما ينسج من المساء بما لا ينسج بخمسة رطل إندادية وما يعرف عن أحد قبلهم ، بخلافهم جابر بن عبد الله قياساً بالضعف

وبالعين أنه يركب على الأغلب ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ومثل هذا كثير جداً لهم . وأما احتجاجهم بما جاء في بعض الأخبار من ذكر السائمة قعم ، صح هذا اللفظ

في حديث أنس عن أبي بكر رضي الله عنه في التمن خاصة . فقولم يأت غير هذا الخبر لوجب

(١) في السنة رقم (١٦) «الشافعيين» وهو لحن (٢) في السنة رقم (١٦) وما يخرج من ثمة الأرض .

أن لا يركب غير السائمة ، لكن جاء في حديث ابن عمر — كما أوردنا قبل — إيجاب الزكاة في النعم جملة ، فكان هذا زائداً على ما في حديث أبي بكر ، والزائدة لا يجوز تركها ^(١) .
 وأما الخبر في سائمة الابل فلا يصح ، لأنه لم يرد الا في خبر بهز بن حكيم فقط ^(٢) .
 ثم لو صح لكان ما في حديث أبي بكر وابن عمر زيادة حكم عليهم الزيادة لايحل خلانها .
 ولا فرق بين هذا وبين قول الله تعالى : (قل لا أجد فيها أوجى الى عمر ما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً) مع قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية ، وقوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية اطلاق) مع قوله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية .

وهذا استعمال الخفيفيون والشافعيون هذا العمل حيث كان يلزمهم استعماله من قوله تعالى : (فمن قتل منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) فقالوا : وكذلك من قتله منقطعاً ؟
 ولنعمى ان قياس غير السائمة على السائمة لأشبه من قياس قاتل الخطأ على قاتل العمد !
 وحيث قال الله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلنكم) فقالوا : نعم ، وان لم يكن في حجورنا .

ومثل هذا كثير جداً ، لا يتفقون فيه الى أصل ^(٣) ! فمرة يتمون من تعدى ما في النص حيث جاء نص آخر بزيادة عليه ، ومرة يتمون النص حيث لم يأت نص آخر بزيادة عليه ! فهم أبدأ يكسون الحقائق ، ولو أنهم أخذوا بجميع النصوص ، ولم يتركوا بعضها بعض ، ولم يعدوها الى ما لا نص فيه — لكان أسلم لهم من النار والعار .
 وأما قولهم : ان الزكاة إنما جعلت على ما فيه الفناء ، فباطل ، والزكاة واجبة في الدراهم والدنانير ، ولا تنسى ^(٤) أصلاً ، وليست في الخمر ، وهى تنسى ، ولا في الخضر عند أكثرهم ، وهى تنسى .

وأيضاً فان العوامل من البقر والابل تنسى أعمالها وكراؤها ، وتنسى بالولادة أيضاً .
 فان قالوا : لها مؤنة في الملف .

قلنا : وللسائمة مؤنة الراعى ، واتم لا تلتفتون الى عظيم المؤنة والثفقة في الحرث ، وان استوعبت كل ، بل ترون الزكاة ^(٥) فيه ، ولا تراعون الخسار في التجارة ، بل ترون

(١) في لسانه رقم (١٦) . لا يميل تركها . (٢) انظر الكلام عليه في نيل الاوطار (ج ٤ ص ١٧٩) .
 (٣) هذا تمييز مبكر غير معروف ، والله اخذ من قولهم « تحفت الشيء » بمعنى حلفه ومن « ثقته » اذا ظنرت به (٤) يقال « نسي » بكسر الميم فالمخارح « و يقال ايضا نسي » والاولا كثير (٥) في لسانه رقم (١٤) وفيها .

الزكاة فيها فسقط هذا القول جملة . والله تعالى التوفيق *

وأما من خص من أصحابنا البقر بأن لا تترك الأسائمة فقط فانهم قالوا : قد صح عن النبي ﷺ زكاة الإبل والغنم عموماً ، وحذر كانتها ، ومن كم يؤخذ الزكاة منها ، فلم يجوز أن يخص أمره ﷺ برأى ولا بقياس ، وأما البقر فلم يصح نص في صفة زكاتها ، فوجب أن لا تجب الزكاة إلا في بقر صح الإجماع على وجوب الزكاة فيها ، ولا إجماع إلا في السائمة ، فوجب الزكاة فيها ، دون غيرها التي لا إجماع فيها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، بل قد صح عن النبي ﷺ إيجاب الزكاة في البقر ، بقوله عليه السلام الذي قد أوردناه قبل بأسناده — : « ما من صاحب إبل ولا بقر لا يؤدى زكاتها إلا فعل به كذا » . فصح بالنص وجوب الزكاة في البقر جملة ، إلا أنه لم يأت نص في العدد الذي تجب فيه الزكاة منها ، ولا كم يؤخذ منها ، فحق هذين الأمرين برأى الإجماع ، وأما تخصيص بقردون بقر فهو تخصيص للثابت عنه عليه السلام من إيجاب الزكاة في البقر بغير نص ، وهذا لا يجوز *

ولا فرق بين من أسقط الزكاة عن غير السائمة بهذا الدليل وبين من أسقطها عن الذكور بهذا الدليل نفسه ، فقد صح الخلاف في زكاتها *

كما حدثنا حماد قال ثنا عبدالله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبدالله بن يونس ثنا يحيى بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن المنيرة هو ابن مقسم ^(١) الضبي — عن إبراهيم النخعي قال : ليس في شيء من السوائم صدقة إلا إناث الإبل ، وإناث البقر ، والغنم . قال أبو محمد : ولا يقول بهذا أحد من أصحابنا ، ولا الحنفيون ولا المالكيون ولا الشافعيون ولا الحنبلون ، ولا يجوز القول به أصلاً ، لأنه تحكم بلا برهان . فوجب بالنص إلزام كافئ كل بقر ، أي صفة من صفات البقر كانت ، سائمة أو غير سائمة ، إلا بقر أخصها نص أو إجماع *

وأما العدد والوقت وما يؤخذ منها فلا يجوز القول به إلا بإجماع متيقن أو بنص صحيح والله تعالى التوفيق *

وأما من قال في السائمة بعودة الزكاة فيها كل عام ، ورأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر — فانه احتج بان الزكاة واجبة في البقر بالنص الذي أوردنا ، ولم يأت بتكرار الزكاة في كل عام نص ، فلا يجوز عودتها إلزام كافئ مال قد ذكرنا إلا بالإجماع ، وقد صح الإجماع بعودة

(١) بكسر الميم واسكان اللام وفتح السين المهملة *

الزكاة في البقر والابل والغنم السائمة (١) كل عام ، فوجب القول بذلك ، ولا نص ولا إجماع في عودتها في غير السائمة منها كلها ، فلا يجب القول بذلك *
قال أبو محمد : كان هذا قولاً صحيحاً لو لا أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يعث المصدقين في كل عام لزكاة الابل والبقر والغنم ، هذا أمر منقول نقل الكافة ، وقد صرح عن النبي ﷺ : «أرضوا مصدقكم» فإذا صرح هذا بيقين ، ونظروا المصدقين في كل عام موجب أخذ الزكاة في كل عام بيقين ، فإذا شك في ذلك ، فتنصيص بعض ما وجبت فيه الزكاة عاماً بأن لا يأخذ منه المصدق الزكاة تماماً ثانياً تنصيص النص ، وقول بلا برهان ، وإنما يراعى مثل هذا فيما لا نص فيه وباقه تعالى التوفيق *

٦٧٩ - مسألة - وفرض على كل ذى ابل وبقر وغنم أن يحلبها يوم وردها على الماء ، ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحسن بن نافع - هو أبو النعمان ثنا شعيب - هو ابن أبي حمزة ثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرم الأخرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : «تأني الابل على صاحبها على خير ما كانت ، إذا هو لم يعط فيها حقها ، تعطوه باخفاها ، وتأني الغنم على صاحبها على خير ما كانت ، إذا لم يعط فيها حقها ، تعطوه باخفاها وتطحنه بقرونها ، قال : ومن حقها أن تحلب على الماء » (٢) *

قال أبو محمد : ومن قال : إنه لاحق في المال غير الزكاة فقد قال : الباطل ، ولا برهان على صحة قوله ، لا من نص ولا إجماع ، وكل ما أوجه رسول الله ﷺ في الأموال فهو واجب *
ونسأل من قال هذا : هل يجب في الأموال كفارة الظهار والإيمان وديون الناس أم لا ؟
فنقول لهم : نعم ، وهذا اتفق منكم *

وأما إمارة الدول وإطراق الفحل فداخل تحت قول الله تعالى : (ويعينون الماعون) *
٦٨٠ - مسألة - الاسنان المذكورة في الابل *

بنت الحاضى التي آمنت سنة ودخلت في سنتين ، سميت بذلك لأن أمها ما خض ، أى قد حملت ، فإذا آمنت سنتين ودخلت في الثالثة فهي بنت لبون وابن لبون ، لأن أمها قد وضعت فلها لبن ، فإذا آمنت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فهي حقة ، لأنها قد استحققت أن يحمل عليها الفحل والحمل ، فإذا آمنت أربع سنين ودخلت في الخامسة فهي جذعة ، فإذا آمنت

(١) في نسخة رقم (١٤) و«السائمة» وزيادة الوصل غلطاً منسوبة للمصنف (٢) هو في البخاري (ج ٢ ص ٢١٧) *

خمس سنين ودخلت في السادسة فهي نية . ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة وهو
فصيل لا يجوز في الصدقة ^(١) .

حدثنا هذه الاسماء وتفسيرها عبد الله بن ربيع قال: ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر
ثنا أبو داود بذلك كله ، عن أبي حاتم السجستاني ، والعباس بن الفرج الرايثي ، وعن
أبي داود المصافحي ^(٢) عن أبي عبيدة معمر بن المثنى ^(٣) .
٦٨١ — مسألة — والخلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة ، ولكل أحد
حكمه في ماله ؛ خالط أو لم يخالط لافرق بين شيء من ذلك .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن فضالة أنا
سريج ^(٤) بن النعمان ثنا محمد بن سلمة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك : أن
أبا بكر الصديق كتب له : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، التي
أمر الله به رسول الله ﷺ ^(٥) » فذكر الحديث ، وفي آخره : « ولا يجمع بين مفترق ^(٦) ولا
يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية » .
قال أبو محمد : فاختلف الناس في تأويل هذا الخبر .

فقلت طائفة : إذا تخالط اثنان فأكثر في أبل أو في بقرة أو في غنم فأنهم تؤخذ من ماشيتهم
الزكاة كما كانت تؤخذ لو كانت لواحد ، والخلطة عندهم أن تجتمع الماشية في الراعي والمرح
والمسرح والمسقى ومواضع الحلب عاما كاملا متصلا ولا انقطعت خلطة ، وسواء كانت
ماشيتهم مشاعة لاثنتين أو متبصرة ، وزاد بعضهم الدلو والقفل .
قال أبو محمد : وهذا القول ملوء من الخطأ .

أول ذلك أن ذكرهم الراعي كان يقنى عن ذكر المسرح والمسقى ، لانه لا يمكن البتة
أن يكون الراعي واحداً وتختلف سائر حواصقها ، فصار ذكر المسرح والمسقى ضو لا .

(١) كذلك في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة فصيل
ولا يجوز في الصدقة » والمراد منها واضح التركيب في كليها فقل ، ولا توجد هذه العبارة في أبي داود ، وقد
قل المؤلف تفسير الانسان عنه كما قال ولكن قدم وأخر واختصر ، وانظر هناك (ج ٣ ص ١٩) (٢) نسبة ال
المصنف ، وهو سليمان بن سلم — بفتح السين واسكن اللام — بن سابق ولم أجده ذكره في أبي داود ،
ولكن قال ابن سيرين : ان له ذكراً في الزكاة عند أبي داود ، (٣) لم أجدهما في هذا الموضع في أبي داود ،
ولكن عبارته « قال أبو داود : سمعته من الرايثي وأبي حاتم وغيرهما ، ومن كتاب التفسير بن خليل ، ومن
كتاب أبي عبيد » وأبو عبيد هو القاسم بن سلام (٤) يتم السين المهملة وآخره جيم . ووقع في سنن النسائي
في الطبطين (ج ١ ص ٢٤٠ و ج ٥ ص ٢٧) « شريح » وهو خطأ وتصحيح (٥) في النسائي « رسول »
بالضيم بدل الاسم الظاهر (٦) في النسائي « مفترق » .

وأيضاً فإن ذكر الفعل خطأ ، لأنه قد يكون لانسان واحد فلان واكثر ، لكثرة ماشيته ، ورعاينها اكثر ، لكثرة ماشيته ، فينبغي على قولهم — اذاً واجب اختلاطها في الراعى والعمل — أن ير كيباز كاة المنفرد ، وأن لا تجمع ماشية انسان واحداً إذا كان له فيها راعيان فلان ، وهذا لا تخلص منه .

ونسألهم اذا اختلط في بعض هذه الوجوه : ألهم احكم الخلطة أم لا ؟ فأى ذلك قالوا ؟ فلا سبيل أن يكون قولهم إلا تحكما فاسداً بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق .

ثم زادوا في التحكم فأروا في جماعة لهم خمسة من الابل أو أربعون من الغنم أو ثلاثون من البقر — بينهم كلهم — : ان الزكاة مأخوذة منها ، وأن ثلاثة لملك كل واحد منهم أربعين شاة — وهم خطاء فيها — : فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، كالأول كانت واحدة ، وقالوا : ان خمسة لكل واحد منهم خمسة من الابل — تخالطوا بها عما — فليس فيها إلا بنت مخاض وهكذا في جميع صدقات المواشى .

وهذا قول الليث بن سعد ، واحد بن حنبل : قال الشافعي وأبو بكر بن داود فيمن وافقه من أصحابنا حتى أن الشافعي رأى حكم الخلطة جارياً كذلك في الثمار والزرع ، والدرهم ، والدنانير ، فرأى في جماعة بينهم خمسة أوسق فقط ان الزكاة فيها ، وان جماعة بمسكون مائتي درهم فقط أو عشرين ديناراً فقط — وهم خطاء فيها — ان الزكاة واجبة في ذلك ، ولو أنهم ألف أو أكثر أو أقل .

وقالت طائفة : ان كان يقع لكل واحد من الخطاء مائة الزكاة فكلوا حيث ذكروا كاة المنفرد ، وان كان لا يقع لكل واحد منهم مائة الزكاة فلا زكاة عليهم ، ومن كان منهم يقع له مائة الزكاة فعليه الزكاة ، ومن كان غيره (١) منهم لا يقع له مائة الزكاة فلا زكاة عليه . فرأى هؤلاء في اثنين — فصاعداً — يملكان أربعين شاة أو ستين أو مائة من الثمانين ، أو ثلاثين من البقر أو مائة من الستين ، وكذلك في الابل — : فلا زكاة عليهم فان كان ثلاثة يملكون مائة وعشرين شاة ، لكل واحد منهم ثلثها ، فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، وهكذا في سائر المواشى .

ولم ير هؤلاء حكم الخلطة الا في المواشى فقط .

وهو قول الأوزاعي ، ومالك ، وأبو ثور ، وأبو عبيد ، وأبو الحسن بن المنكسر من أصحابنا . وقالت طائفة : لا تحيل الخلطة حكم الزكاة أصلاً ، لا في الماشية ولا في غيرها ، وكل خليط

(١) في السنة رقم (١٤) « عنه » بدل « غيره » .

ليزكى مامعه كما لو لم يكن خليطاً ، ولا فرق ، فان كان ثلاثة خطاء لكل واحد أر بعون شاة فعليهم ثلاث شياه ، على كل واحد منهم شاة وان كان خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل وهم خطاء فعلى كل واحد شاة وهكذا القول فى كل شيء ، وهو قول سفيان الثوري ، وأبى حنيفة ، وشريك بن عبدالله ، والحسن بن حى .

قال أبو محمد : لم نجد في هذه المسألة قوله لأحد من الصحابة ، ووجدنا أقوالاً عن عطاء وطاوس ، وابن هرمز ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، والزهري فقط .

روى عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه كان يقول : إذا كان الخليطان بعلبان أموالها فلا تجمع أموالها في الصدقة ، قال ابن جريج : قد كرت هذا لعطاء عن قول طاوس فقال : ما أراه إلا حقاً .

وروي عن معمر بن الزهري قال : إذا كان راعيها واحداً ، وكانت ترد جميعاً — وتروح جميعاً — صدقت جميعاً .

ومن طريق ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه قال : ان الابل إذا جمعا الراعى والفعل : الخوض تصدق جميعاً ثم يتخاص أصحابها على عدة الابل في قيمة الفريضة التي أخذت من الابل ، فان كان استردعه إياها — لا يريد مخالطته ولا وضعها عنده يريد تناسلها — فان تلك تصدق وحدها .

وعن ابن هرمز مثل قول مالك .

قال أبو محمد : احتجت كل طائفة لقولها بحكم رسول الله ﷺ الذي صدرنا به . فقال من رأى أن الخلطة تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعداً بمنزلة كذا (١) لو أنه لواحد — أن معنى ذلك : هو أن يكون لثلاثمائة وعشرون شاة لكل واحد منهم ثلثا ، وهم خطاء ، فلا يجب عليهم كلهم الا شاة واحدة ، ففى المصدق أن يفرقها ليأخذ من كل واحد شاة فيأخذ ثلاث شياه ، والرجلان يكون لهما مائتا شاة وشاتان ، لكل واحد نصفها ، فيجب عليها ثلاث شياه فيفرقها خفية الصدقة ، فيأخذ كل واحد منها شاة ، فلا يأخذ المصدق الا شاتين .

وقالوا : معنى قوله عليه السلام وكل خليطين يتراجعا بينهما بالسوية هو أن يعرفاً أخذ الساعي فيقع على كل واحد حصته على حسب عدما شيته كاثنتين لأحدهما أر بعون شاة للآخر ثمانون وهما خليطان ، فليهما شاة واحدة ، على صاحب الثمانين ثلثاها وعلى صاحب الأربعين ثلثاها .

وقال من رأى أن الخلطة لا تحيل حكم الصدقة بمعنى قوله ﷺ ولا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة « هو أن يكون ثلاثة مائة وعشرون شاة ، لكل واحد ثلثها ، فيجب على كل واحد شاة ، فنوراعن جمعها وهي مفترقة (١) في ملكهم تليسا على الساعى أنها لو احدى فلا يأخذ الا واحدة ، والمسلم يكون له مائتا شاة واثان فيجب عليه ثلاث شياه ، فيفرقها قسمين ويلبس على الساعى أنها لاثنين ، لثلاث يعطى منها الاثنتين ، وكذلك نهى المصدق أيضا عن أن يجمع على الاثنين - فصاعدا أسما لهم ليكثر ما يأخذ ، وعن أن يفرق مال الواحد في الصدقة ، وأن يوجد في مكانين متباعدين (٢) ليكثر ما يأخذ »

وقالوا : ومعنى قوله عليه السلام : « كل خيلطين يترادان بينهما بالسوية » هو أن الخيلطين في اللغة التي بها عا طبنا عليه السلام - هما ما اختلط مع غيره فلم يتميز ، ولذلك سمي الخيلطان من التمييز بهذا الاسم ، وأما ما لم يختلط مع غيره فليس خيلطين ، وهذا لا شك فيه ، قالوا : فليس الخيلطان في المثال الا الشريكين فيه الذين لا يتميز مال أحدهما من الآخر ، فان تميز فليس خيلطين ، قالوا : فاذا كان خيلطان كما ذكرنا وجاء المصدق ففرض عليه أن يأخذ من جملة المال الزكاة الواجبة على كل واحد منهما في ماله ، وليس عليه أن يتنظر قسمتهما لماله ، ولعلهما لا يريدان القسمة ، وإن كانا حاضرين فليس له أن يجبرهما على القسمة ، فاذا أخذ من كاتيهما فانما يترادان بالسوية ، كاثنتين لأحدهما ثمانون شاة وللآخر أربعون ، وهما شريكان في جميعها ، فيأخذ المصدق شاتين ، وقد كان لأحدهما ثلثا كل شاة منهما وللآخر ثلثا ، فيترادان بالسوية ؛ فيبقى لصاحب الأربعين تسع وثلاثون ، ولصاحب الثمانين تسع وسبعون »

قال أبو محمد : فاستوت دعوى الطائفتين في ظاهر الخبر ، ولم تكن لاحدا منهما منية على الأخرى في الخبر (٣) المذكور »

فنظرنا في ذلك فوجدنا تأويل الطائفة التي رأت أن الخلطة لا تحيل حكم الزكاة أصح ، لأن كثيرا من تفسيرهم المذكور متفق من جميع أهل العلم على صحته ، وليس شيء من تفسير الطائفة الأخرى مجما عليه ، فبطل تأويلهم لشره من البرهان ، وصح تأويل الأخرى (١) لأنه لا شك في صحة ما اتفق عليه ، ولا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ قول لا يدل على صحته نص ولا إجماع ، فهذه حجة صحيحة »

ووجدنا أيضا التائب عن رسول الله ﷺ قوله : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وأن من لم يكن له الأربع من الأبل فلا صدقة عليه ، وليس فيما دون أربعين شاة شيء »

(١) في النسخة رقم (١٦) « مفترقة » (٢) في النسخة رقم (١٦) « مفترقين » (٣) في النسخة رقم (١٦) الحديث

(٤) في النسخة رقم (١٦) « الآخرين »

وسائر ما نصه عليه السلام في صدقة الغنم والابل ، من أن في أربعين شاة شاة ، وفي خمس وعشرين من الابل (١) بنت مخاض ، وغير ذلك ، ووجدنا من لم يحل بالخلة حكم الزكاة قد أخذ بجميع هذه النصوص ولم يخالف شيئا منها ، ووجدنا من أحال بالخلة حكم الزكاة يرى في خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل أن على كل واحد منهم خمس بنت مخاض ، وأن ثلاثة لهم مائة وعشرون شاة على السواء بينهم أن على كل امرئ منهم ثلث شاة ، وأن عشرة رجال لهم خمس من الابل بينهم فإن بعضهم يوجب على كل واحد منهم عشر شاة ، وهذه كرامة أوجبها الله تعالى قط ، وخلاف لحكمه تعالى وحكم رسوله ﷺ *

وسألناهم عن إنسان له خمس من الابل ، خالط بها صاحب خمس من الابل في بلد ، وله أربع من الابل ، خالط بها صاحب أربع وعشرين في بلد آخر ، وله ثلاث من الابل ، خالط بها صاحب خمس وثلاثين في بلد ثالث ؟ فأعلمناهم أنوا في ذلك بحكم يعقل ويفهم أو سألنا إياهم في هذا الباب تسع جدا ، فلا سبيل لهم إلى جواب يفهمه أحد البتة ، فنبهنا بهذا السؤال على ما زاد عليه (٢) *

وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) * ومن رأى حكم الخلة يحل الزكاة فقد جعل زيدا (٣) كاسبا على عمرو ، وجعل مال أحدهما حكما في مال الآخر ، وهذا باطل وخلاف للقرآن والسنة *

وما يجوز رسول الله ﷺ قط — وهو المفترض عليه البيان لنا — عن أن يقول : المختاطان في وجه كذا ووجه كذا يركبان (٤) زكاة المنفرد ، فإذا لم يقبله فلا يجوز القول به * وأيضا فإن قولهم بهذا الحكم إنما هو فيما اختلط (٥) في الدلو والراعي والمراح والمحتلب — : تحكم بلا دليل أصلا ، لأن سنة ولأن قرآن ولا قول صاحب ولا من قياس ، ولأن من وجه يخفى ، وبعضهم اقتصر على بعض الوجوه بلا دليل أوليت شعري أمن قوله عليه السلام مقصوراً على الخلطة في هذه الوجوه دون (٦) أن يريد بالخلة في المنزل أو في الصناعة أو في الشركة في الغنم كما قال طاوس وعطاء ؟ أو في هذا كفاية *

فإن ذكرنا ما حدثناه أحمد بن محمد بن لجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا أبو الأسود — هو الثوري بن عبد الجبار مصري (٧) — ثنا

(١) قوله من الابل ، عتق في النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) د مما زاد عليه . وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) د وأحمدان وهو تصحيف (٤) كلمة يركبان ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) د إنما هو ما اختلط ، وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) حذف كلمة دونه وجعل بدلا واو المطف وهو خطأ (٧) هو ثقة وله سنة ١٤٥ ومات سنة ٢١٩ فإوانثر ذي الحجة

ابن لبيبة عن يحيى بن سعيد أنه كتب إليه : أنه سمع السائب بن يزيد يقول : أنه سمع سعد بن أبي وقاص يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : « الخيلان ما اجتمع على الفحل ، والمرعى ، والحوض » *

قلنا : هذا لا يصح ، لأنه عن ابن لبيبة (١) *

ثم لوصح فإعافناكم (٢) قط في أن ما اجتمع على فحل ومرعى وحوض أنهما خيلان في ذلك ، وهذا حق لا شك فيه ، ولكن ليس فيه إحالة حكم الزكاة المفترضة بذلك ولو وجب بالاختلاط في المرعى إحالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ماشية في الأرض لأن المراعى متصلة في أكثر الدنيا ، إلا أن يقطع بينهما بحر ، أو نهر ، أو عمارة *

وأيضاً فليس في هذا الخبر ذكر لتخالطهما بالرعى ، وهو الذي عول عليه مالك والشافعي ، والاقدي يختلط في المسقى والمرعى والفحل أهل الحلة (٣) كلهم ، وهما لا يريان ذلك حطلة تحيل حكم الصدقة *

وزاد ابن حنبل : والمختل *

وقال بعضهم : أن اختلطاً أكثر الحول كان لهما حكم الخلطة *

وهذا تحكم بارد ! ونسألهم عن غائط آخر ستة أشهر ؟ فبأي شيء أجابوا فقد زادوا في التحكم بلا دليل ! ولم يكونوا بأحق بالدعوى من غيرهم ؟ !! *

وأما قول مالك فظاهر الحوالة جداً ، لأنه خص بالخلطة المواشى فقط ، دون الخلطة في التمار والزروع (٤) ، والتامض ، وليس هذا التخصيص موجوداً في الخبر *

فإن قال : إن النبي ﷺ إنما قال ذلك بعقب ذكره حكم الماشية *

قلنا : فكان ماذا ؟ فإن كان هذا حجة لكم فاقصروا بحكم الخلطة على الغنم فقط ، لأنه عليه السلام لم يقل ذلك إلا بعقب ذكره زكاة الغنم ، وهذا ما لا مخلص منه *

فإن قالوا : قلنا لا بل والبقرة على الغنم *

قيل لهم : فإلّا قسم الخلطة في الزروع والثمار على الخلطة في الغنم ؟ ! *

وأيضاً فإن ما لكأ استعمل إحالة الزكاة بالخلطة في النصاب فرائداً (٥) ولم يستعمل في عموم الخلطة كما فعل الشافعي ، وهذا تحكم ودعوى بلا برهان ، وإن كان فرعاً إحالة النص في

(١) الحديث رواه أيمن الدارقطني (ص ٢٠٤) وفيه « الراعى » بدل « المرعى » ، وهو حديث ضعيف أعطاه ابن لبيبة وانفرد به ، وانظر الكلام طيف النقيص (ص ١٧٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) وما لتمامه (٣) الحلة - بكسر الحاء - جماعة يوت الناس لأنها تحمل ، والجمع حلال ، بالكسر أيحنا (٤) في النسخة رقم (١٦) « والزروع » (٥) كلمة « فوائدها » محذوفة في النسخة رقم (١٦) *

أن لا زكاة فيادون النصاب — قد وقع فيه فارق النصاب ، ولا فرق بين الاحاتين .
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم يشتمون بخلاف الجمهور اذا وافق تقليدهم ، وهم هنا قد خالفوا خمسة من التابعين ، لا يعلم لهم — من طبعهم ولا من قبلهم — مخالف^(١) ، وهذا عندنا غير منكر ، لكن أوردناه لنريهم تناقضهم ، واحتجاجهم بشيء لا يروونه حجة اذا خالف أهواهم *

وموهوا أيضا بما حدثاه أحد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون عن بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه حكيم بن معاوية بن حيدة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها ، من أعطاهما مؤجرا فله أجرها ، حرمة من عزمات ربنا ؛ لا يعل لآل محمد منها شيء ، ومن منعها فانا آخذوها وشطرا بله »^(٢) . قالوا : فنأخذ الغنم من أربعين ناقة ثمانية شركاء ؛ لكل واحد منهم خمس ، فقد فرقا عن حسابها ، ولم يخص عليه السلام ملك واحد من ملك جماعة .
قال أبو محمد : فنقول لهم وبالله تعالى تأيد : ان كان هذا الخبر عندكم حجة فخذوا بما فيه ، من ان مانع الزكاة تؤخذ منه وشطرا بله زيادة *

فان قلتم : هذا منسوخ *
قلنا لكم : هذه دعوى بلا حجة ، لا يجوز عن مثلها خصومكم ، فيقولوا لكم^(٣) :
والذي تعلقت به منه منسوخ *

وان كان المشغب به مالكم قلنا لهم : فان كان شريككم مكاتباً أو نصرانياً *

فان قالوا : هذا قد خصته أخبار آخر *

قلنا : وهذا نص قد خصته أخبار آخر ، وهي : ان لا زكاة في أربع من الابل فأقل ،
وان في كل خمس شاة الى أربع وعشرين *

ثم نقول : هذا خبر لا يصح ، لأن بهز بن حكيم غير مشهور العدالة ، ووالده حكيم كذلك^(٤) *

(١) في النسخة رقم (١٦) : لا يعلم لهم من طبعهم ولا من قبلهم مخالفاً (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ١٢) والسنائي (ج ٥ ص ١٥ و ١٦) واحد (ج ٥ ص ٢ و ١) والحاكم (ج ١ ص ١٦٧ و ١٦٨) رحمه (٣) في النسخة رقم (١٤) ، فنقول لكم ، (٤) بل بهز وأبوه قتيان وقد صحح الحاكم والذهبي صحيفة بهز عن أبيه عن جده . وانظر الفهرست (ج ٤ ص ١٧٩) *

فكيف ولو صرح هذا الخبر لما كان ^(١) لهم فيه حجة، لانه ليس فيه اثنان الحكم المختلفين حكم الواحد، ولا يجوز ان يجمع مال انسان الى مال غيره في الزكاة، ولأن يزكى مال زيد بحكم مال عمرو، لقول الله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فلو صرح لكان معناه بلا شك فيما جاوز العشرين ومائة من الابل، لمخالفة جميع الاخبار أولها عن آخرها، لما خالف هذا العمل لاجماعهم واجماع الاخبار على ان في ست وأربعين من الابل حقة لابنت لبون، ولسائر ذلك من الاحكام التي ذكرنا *

وايضاف انه ليس في هذا الخبر الا الابل فقط، فنقلهم حكم الخلطة الى النعم والبقر قياس، والقياس كله باطل، ثم لو كان حقا لكان هذا منتهى الباطل، لانه ليس ينقل هذا الحكم عن الابل الى البقر والنعم بأولى من نقله الى الثمار والحبوب والعين، وكل ذلك دعوى في غاية الفساد. وبالله تعالى التوفيق *

ولأى حنيفة ههنا تناقض طريف ^(٢) وهو أنه قال في شريكين في ثمانين شاة لكل واحد منهما نصفها: ان عليهما شاتين بينهما، واصاب في هذا، ثم قال في ثمانين شاة لرجل واحد نصفها ونصفها الثاني لأربعين رجلا: انه لازكاة فيها أصلا لاعلى الذى يملك نصفها، ولا على الآخرين، واحتج في اسقاطه الزكاة عن صاحب الأربعين بأن تلك التى بين اثنين يمكن قسمتها، وهذه لا يمكن قسمتها *

لجميع ^(٣) كلامه هذا أربعة أصناف من فاحش الخطأ ! *

أحدها اسقاطه الزكاة عن مالك أربعين شاة ههنا *

والثاني ايجابه الزكاة على مالك أربعين في المسألة الأخرى، ففرق بلا دليل *
والثالث احتجابه في اسقاطه الزكاة هنا بأن القسمة تمكن هنالك، ولا تمكن ههنا، فكان هذا عجبا ! وما ندري للقسمة وامكانها أو تعذر امكانها ^(٤) مدخلا في شيء من أحكام الزكاة ١١٦ *

والرابع أنه فقال الباطل، بل ان كانت القسمة هنالك ممكنة فهي ههنا ممكنة وان كانت ههنا متعذرة فهي هنالك متعذرة، فاجبوا لقوم هذا مقدار فقهم: *
قال أبو محمد: فان قال قائل: فاتم توجبون الزكاة على الشريك في الماشية اذا ملك ما فيه الزكاة في حصته، وتوجبونها على الشريكين في الرقيق في زكاة القطر، يقولون فيمن له نصف عبد مع آخر ونصف عبد آخر مع آخر، فاعتق التصفيين — : انه لا يجوز ثانه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) دكانت، (٢) هو بالاء المهملة (٣) في النسخة رقم (١٦) د الجميع، وورخط (٤) في النسخة رقم (١٤) داروتفردا به

رقبة راجبة، ومن له نصف شاة مع انسان، ونصف شاة أخرى مع آخر فذهبها ^(١) : —
انه لا يجزئه ذلك عن هدى واجب فكيف هذا ؟

قلنا : نعم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المسلم في فرسه وعبد
صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق » قلنا بعموم هذه اللفظة، وقال عليه السلام : « كل
خيلتين فانهما يترادان بينهما بالسوية » قلنا بذلك، وأوجب رقبة وهدى شاة ولا يسمى
نصفاعدين رقبة ، ولا نصفاً شاة شاة وبالله تعالى التوفيق *

زكاة الفضة ^(٢)

٦٨٢ — مسألة — لازكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو نقاراً أو غير
ذلك — حتى تبلغ خمس أواق فضة محضة ، لا يمدى هذا الوزن شيء بخالطها من غيرها
فاذا آتت كذلك سنة قرية متصلة فيها خمسة دراهم بوزن مكة ، والخمس أواق هي مائتي
درهم بوزن مكة الذي قد ذكرنا قبل في زكاة البر والتمر والسمير ، فاذا زادت على
ما ذكرنا وآتت بزيادتها سنة قرية قسيماً زاد — قل أو أكثر — ربع عشرها، وهكذا
كل سنة ، فان نقص من وزن الاواق المذكورة ولو فلس فلا زكاة فيها *
وان كان فيها خلط ، فان غير الخلط شيئاً من لون الفضة أو عكها أو رزاتها أسقط
ذلك الخلط فلم يعد ؛ فان بقي في الفضة المحضة خمس أواق زكيت ، والا فلا ، وإن كان
الخلط لغيره شيئاً من صفات الفضة زكيت بوزنها *

وهذا كله يجمع عليه الا ثلاثة مواضع ، نذكرها إن شاء الله تعالى *

قال مالك : إن نقصت المائتا درهم نقصاً تجاوز به جواز الوزنة ^(٣) ففيها الزكاة
وقال بعض التابعين : ان نقصت نصف درهم ففيها الزكاة *

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما روينا من طريق سفيان الثوري عن أبي
اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : اذا بلغت مائتي درهم ففيها ^(٤) خمسة دراهم ،
وان نقص من المائتين فليس فيه شيء *

وهو قول عمر بن الخطاب ، وهو قول الحسن البصري ، والشافعي ، وسفيان الثوري
وأبي سليمان ، والشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٤) بفتحها ، وفي النسخة رقم (١٦) د فبحرهما وكلاماً خطأ (٢) هذا العنوان
لا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) د الموازنة ، وكلنا كانت في النسخة رقم (١٤) ولكن
صحها كاتبا (٤) في النسخة رقم (١٦) د اذا بلغ مائتي درهم ففيه *

وقال أبو حنيفة في نقصان الوزن كقول أحمنا بنا ، واضطرب في الخلط يكون فيها .
وقال مالك : أن كان في الدرهم خلط زكيت بوزنها كلها .
وقال الشافعي ، وأبو سليمان كما قلنا .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا مالك ثنا عبد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة (١)
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمسة أو سق
صدقة ، ولا في أقل من خمس من الأبل النود صدقة ، ولا في أقل من خمس أواق (٢)
من الورق صدقة » .

ورويته أيضاً عن علي عن النبي ﷺ كما حدثنا حماد ثنا أبو محمد الباجي ثنا عبد الله
ابن يونس ثنا يثاقب ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن أبي اسحاق عن عاصم
ابن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من مائتي درهم شيء » .
قال أبو محمد : فمنع عليه السلام من أن يجب في أقل من خمس أواق من الورق صدقة ،
فاذا نقصت — ما قل أو أكثر — فهو أقل من خمس أواق ، فصح يقينا أنه لا شيء فيها ،
وسواء كان معها خلط يبلغ أزيد من خمس أواق أو لم يكن ، وسقط كل قول مع قول
رسول الله ﷺ وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى
الله عنهم مخالف .

وأما إذا لم يغير الخلط شيئاً من حدود الفضة وصفاتها فهو فضة ، كالخلط يكون
في الماء لا يغير شيئاً من صفاته ، وهكذا في كل شيء لم يغير حد ما صار فيه . وبالله
تعالى التوفيق .

واختلفوا فيما زاد على المائتين .

فروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن عاصم الأحول
عن الحسن البصري قال : كتب عمر إلى أبي موسى : فيما زاد على المائتين قفى كل أربعين
درهماً درهم .

وهو قول الحسن ، ومكحول ، وعطاء ، وطاوس ، وعمرو بن دينار ، والزهرى وبه
يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي .

(١) حرف البخارى (ج ٧ ص ٢٤٠) محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازنى ، وهو هو ، قال ابن حجر
في التذهيب : « ومنهم من نسب إلى جده — يعنى عبد الرحمن — ومنهم من نسب عبد الله بنى أبااه — إلى جده ،
والجميع واحد » (٢) ما عناه الذى فى النسخة رقم (١٤) وهو المواقى للبخارى ، وفى النسخة رقم (١٦) « أواق » .

وحدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك * .

و به الى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : ما زاد على المائتين فالحساب * وهو قول إبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، ومحمد بن سيرين ، وسفيان الثوري والحسن بن حي ، ووكيع ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وابن أبي ليلى ، ومالك * .

قال أبو محمد : احتج أهل هذه المقالة بحديث من طريق المنهال بن الجراح — وهو كذاب — عن حبيب بن نجيح — وهو مجهول عن عبادة بن نسي عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله ﷺ أمره — حين وجهه إلى اليمن — أن لا يأخذ من الكسور شيئا ، إذا بلغ الورق مائتي درهم خمسة دراهم ، ولا يأخذ ما زاد حتى يبلغ أربعين درهما » ^(١) * .

و بما روينا من طريق يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجوزي — وهو ساقط مطرح باجماع ^(٢) عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « في كل خمس أواق خمسة دراهم ، فإزاد حتى كل أربعين درهما درهم » ^(٣) * .

و بما روينا من طريق الحسن بن حمارة — وهو ساقط مطرح باجماع — عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ : « أنه قال له : « يا علي ، أما علمت أني عفوت ^(٤) عن صدقة الخيل ، والرقيق ، فأما البقر ، والأيل ، والشاة فلا ، ولكن هاتوا ربع العشر ^(٥) » ، من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وليس في مائتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال عليها الحول فقها خمسة دراهم ، فما زاد حتى كل أربعين درهما درهم » ^(٦) * .

و بما حدثنا حمام قال : ثنا عباس بن ثابت أن أبا عبد الله بن شهاب في الصدقة ^(٧) ثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب في الصدقة ^(٨) نسخة كتاب

(١) رواه الهاتمي من طريق ابن اسحق عن المنهال (ص ٢٠٠) ثم قال : « التيال ابن الجراح متروك الحديث » ، وهو أبو الطوف ، وأما الجراح بن المنهال ، وكان ابن اسحق يقبل اسمه إذا روى عنه ، وعبادة بن نسي لم يسمع من معاذ * . وأما حبيب بن نجيح فقد ذكره ابن حبان في الثقات (٢) سبق الكلام عليه في المسألة ٦٧٣ (٣) هذا قطعة من كتاب عمرو بن حزم ، وقد بينا مراراً أنه صحيح (٤) في بعض النسخ « قد ضوت » (٥) في النسخة رقم (١٦) « العفور » (٦) انظر لفظاً قريباً من هذا الحديث عند أبي داود (ج ٣ ص ١٠ و ١١) من طريق جرير وأخر عن أبي اسحق ، ولعل هذا الآخر هو الحسن بن حمارة (٧) هو مروى له بمصر وسكن فيها ، وكان ثقة في الحديث ، مات يوم الاحد نصف من المحرم سنة ٢٨٢ (٨) في النسخة رقم (١٦) « في الصدقات ، ١

رسول الله ﷺ في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، أقر أنها سالم بن عبد الله بن عمر، فوعيتها على وجهها، فذكر صدقة الابل، فقال: «فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة» (١) ثم قال: «وليس في الورق صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، ثم في كل أربعين زادت على مائتي درهم» (٢) درهم *.

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع قال ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان قال ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر الفيمري (٣) ثابون بن يزيد سمعت الزهري قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة، وهي عند آل عمر ابن الخطاب، أقر أنها سالم بن عبد الله؛ فوعيتها على وجهها، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أمر على المدينة، فأمر عماله بالعمل بها، فذكر فيها صدقة الابل؛ وفيها: «فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقان طروقاً الفصل، حتى تبلغ عشرين ومائة، فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها حقان وابتالون، حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة؛ فاذا كانت أربعين ومائة، ففيها حقان وابنة لبون، حتى تبلغ تسعاً وأربعين ومائة، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقاق، حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة، فاذا بلغت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة، فاذا بلغت سبعين ومائة ففيها حقان وابتالون؛ حتى تبلغ ثمانين ومائة، فاذا بلغت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقاق وابنة لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة، فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق؛ أو خمس بنات لبون، أي الستين وجدت فيها اخذت» وذكر صدقة الفتم، قال الزهري: «وليس في الرقة صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم» ثم قال: «في كل أربعين درهما زاد على المائتي درهم درهم؛ وليس في الذهب صدقة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم؛ فاذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهما درهم، حتى تبلغ أربعين ديناراً ففيها دينار، ثم ما زاد على ذلك من الذهب ففي كل صرف أربعين درهما درهم، وفي كل أربعين ديناراً دينار» (٤) *.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عمرو بن عون

(١) كلمة ومائة سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) مائتين درهم، وهو خطأ

(٣) يسمي ثابون وضع الميم، وهو ثقة (٤) انظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٣ و ٣٩٤) والبارقلى (ص ٢٠٩ و ٢١٠)

أخبرنا أبو عروبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت عن الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة، من كل أر بعين درهما درهم، وليس في تسعين ومائة شيء، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم» *

هذا كل ما هو رابه من الآثار، قد تصنياه (١) لهم أكثر مما يقصونه لأنفسهم * واحتجوا بأن قالوا: قد حدثت الرقاة في الأر بعين الزائدة على المائتين بإجماع، واختلفوا فيما بين المائتين وبين الأر بعين، فلا تجب فيها رقاة باختلاف *

وقالوا من جهة القياس: لما كانت الدراهم لها نصاب لا تتخذ الرقاة من أقل منه، وكانت الرقاة تتكرر فيها كل عام — أشبهت المواشي، فوجب أن يكون فيها أوقاص كافية المواشي ولم يجز أن تقاس على الثمار والزرع، لأن الرقاة هنالك مرة في الدهر لا تتكرر، بخلاف العين والماشية *

هذا كل ما شغبوا به من نظر وقياس * وكل ما احتجوا به من ذلك لاجتماعهم في شيء منه، بل هو حجة عليهم، على ما نبين إن شاء الله تعالى *

وأما حديث معاذ فساقط مطروح، لأنه من كذاب واضع للأحاديث، عن مجهول * وأما حديث أبي بكر بن عمرو بن حزم فصحيفة مرسله، ولا حجة في مرسل، وأيضا فإنها عن سليمان بن داود الجزري، وهو ساقط مطروح *

ثم لو صحح كان قول رسول الله ﷺ: «في الرقة ربع العشر» زائداً على هذا الخبر، والزيادة لا يعمل تركها، لأنه ليس في هذا الخبر إلا أن في كل أر بعين درهما درهم فقط، وليس فيه أن لاز رقاة فيما بين المائتين وبين الأر بعين *

وأما حديث الحسن بن عماره فساقط، للاتفاق على سقوط الحسن بن عماره * ولو صحح لكانوا قد خالفوه، فاتهم يرون الرقاة في الخيل السائمة وفي الخيل والرقيق المتخذين للتجارة، وفي هذا الخبر سقوط الرقاة عن كل ذلك جملة، فمن أقبح سيرة ممن يتبع خبر ليس فيه بيان ما يدعي، وهو يخالفه في نصف ما فيه ١٢ *

ولو صحح هذا الخبر لكان قوله عليه السلام: «في الرقة ربع العشر» زائداً، والزيادة لا يجوز تركها *

وأما حديث الزهري فمرسل أيضاً، ولا حجة في مرسل، والذي فيه من حكم رقاة الرقيق والذهب (٣) فأنما هو كلام الزهري؛ كما أوردناه آنفاً من رواية الحجاج بن المنهال *

(١) في النسخة رقم (١٤) «تصنيها» (٢) في النسخة رقم (١٤) «من حكم الرقاة، الورق والذهب».

والعجب كل العجب تركهم ما فى الصحيفة التى رواها الزهرى نصاً من صفة زكاة الابل ، واحتجاجهم بما ليس منها ! وخالفوا الزهرى أيضاً فيما ذكر من زكاة الذهب بالقيمة وهذا تلاعب بالديانة وبالحقائق وبالعقول !

وأما حديث على — الذى نختصنا به — فصحيح مسند ، ولا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لأن فيه : « قد عفوت عن الخيل والرقيق » وهم يرون الزكاة فى الخيل السائمة التى للتجارة وفى الرقيق الذى للتجارة ، ومن الشناعة احتجاجهم بحديث هم أول مخالف له فى نص ما فيه (١) !

ولا دليل فيه على ما يقولون لوجهين :

أحدهما أن نفسه : « هاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهم ، وليس فى تسعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتى درهم قضيت خمسة دراهم » ونعم ، هكذا هو ، لأن فى المائتين أربعين مكررة خمس مرات ، ففيها خمسة دراهم ، ونحن لا نترك أن فى أربعين درهما زائداً درهم (٢) ، وليس فى هذا الخبر إسقاط الزكاة عن أقل من أربعين زائداً على المائتين ، فلا حجة لهم فيه .

وأيضاً فهم يقولون : أن صاحب إذا روى خبراً ثم خالفه فهو دليل على ضعف ذلك الخبر ، كما ادعوا فى حديث (٣) أبى هريرة فى غسل الاناء من ولوغ الكلب سيما وقد صرح عن على — كما ذكرنا فى صدر هذه المسألة أن ما زاد على مائتى درهم فالزكاة فيه بحسب المائتين ، فلو كان فى رواية على ما يدعونه من إسقاط الزكاة عما بين المائتين والأربعين الزائدة لكان قول على بإيجاب الزكاة فى ذلك على أصلهم مسقطاً لما روى من ذلك (٤) والقوم متلاعبون !

قال أبو محمد : فسقط كل ما عوهوا به من الآثار ، وعادت حجة عليهم كما أوردنا . وأما قولهم : قد صحت الزكاة فى الأربعين الزائدة على المائتين بإجماع ، واختلفوا فيما دون الأربعين ، فلا تجب الزكاة فيها باختلاف — : فإن هذا كان يكون احتجاجاً صحيحاً لو لم يأت نص بإيجاب الزكاة فى ذلك ، ولكن هذا الاستدلال يعود عليهم فى قولهم فى زكاة الخيل وزكاة البقر ومادون خمسة أوسق عما أخرجت الأرض والخلى وغير ذلك ، ويهمل عليهم أكثر مذاهبهم .

(١) فى النسخة رقم (١٤) « وهم أول مخالف لنص ما فيه » (٢) فى النسخة رقم (١٤) « درهما ، وهو لحن وكلمة ذاتها » سقطت من النسخة رقم (١٦) ومقتضى البياقباتها (٣) فى النسخة رقم (١٤) « فى رواية حديثه » (٤) هنا فى النسخة رقم (١٤) زيادة « على أصلهم » وهو تكراره

وأما قياسهم زكاة العين على زكاة المواشى بعملة تكرر الصدقة في كل ذلك كل عام بخلاف زكاة الزرع — : قياس فاسد ، بل لو كان القياس حقا لكان قياس العين على الزرع أولى لان المواشى حيوان ، والعين ، والزرع ، والتمر ليس شيء من ذلك حيوانا ، فقياس زكاة مائيس حيا ^(١) على زكاة مائيس حيا أولى من قياس مائيس حيا على حكم الحلي . *

وأيتضا فان الزرع ، والتمر ، والعين كلها خارج من الارض ، وليس الماشية كذلك ، فقياس ماخرج من الأرض على ماخرج من الأرض أولى من قياسه على ما لم يخرج من الأرض . *

وأيتضا فانهم جعلوا وقص الورق تسعة وثلاثين درهما ، وليس في شيء من الماشية وقص من تسعة وثلاثين ، فظهر فساد قياسهم . وبالله تعالى التوفيق . فسقط كل ما هو عليه . ثم وجدنا الرواية عن عمر رضى الله عنه بمثل قولهم لا تصح ، لانها عن الحسن عن عمر ، والحسين لم يولد الا لستين باقتين من خلافة عمر ، فبقيت الرواية عن علي ، وابن عمر رضى الله عنهما بمثل قولنا ، ولا يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف ذلك . قال أبو محمد : فاذا لم يبق لأهل هذا القول متعلق نظرنا في القول الثاني . *

فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي — هو عبد الله بن المثنى — ثنا ثمامة بن أنس بن مالك أن أنسا ^(٢) حدثه : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ في فريضة فليس فيها شيء ، إلا أن يشاء ربها » . *

فأوجب رسول الله ﷺ الصدقة في الرقة ، وهي الورق ، ربع العشر هو ما ، لم يخص من ذلك شيئا إلا ما كان أقل من خمس أواق ، فبقي ما زاد على ذلك على وجوب الزكاة فيه ، فلا يجوز تخصيص شيء منه ^(٣) أصلا . وبالله تعالى التوفيق . *

(١) في النسخة رقم (١٦) . حيوانا . (٢) في النسخة رقم (١٤) . وان أباه يومها هو الموافق للبخاري (٣٨٨٠٢٣) . (٣) في البخاري زرع العشر ، (٤) في النسخة رقم (١٦) . منها .

زكاة الذهب^(١)

٦٨٣ - مسألة - قالت طائفة : لا زكاة في أقل من أربعين مثقالا من الذهب الصريف الذي لا يتخالطه شيء بوزن مكة ، سواء مسكو كحواطيه ونقاره^(٢) ، ونصوغه ، فإذا بلغ أربعين مثقالا - كما ذكرنا - وأتم في ملك المسلم الواحد عاما قريبا متصلا بغير ربع عشرة ، وهو مثقال ، وهكذا في كل عام ، وفي الزيادة على ذلك إذا أتم أربعين مثقالا أخرى وبقيت عاما كاملا دينار آخر ، وهكذا أبدا في كل أربعين دينارا زائدة دينار ، وليس في الزيادة شيء زائد حتى تم أربعين دينارا *
فان كان في الذهب خلط لم يغير لونه أو رزاته أو حده^(٣) سقط حكم الخلط فان كان فيما بقي العدد المذكور زكي ، وإلا فلا ، فان نقص من العدد المذكور ما قل أو كثر فلا زكاة فيه ، وفي كثير مما ذكرنا اختلاف نذكره ان شاء الله تعالى *
قال جمهور الناس : بايجاب الزكاة في عشرين دينارا لأقل *

وروي عن عمر بن عبدالعزيز ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبدالعزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا سعيد بن عفير^(٤) عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن رزيق بن حيان^(٥) قال : كتب الى عمر بن عبدالعزيز : انظر من مراكب من المسلمين نخذ مما ظهروا من أموالهم بما يدبرون في التجارات من كل أربعين دينارا دينارا ، وما نقص في حساب ذلك ، حتى تبلغ عشرين دينارا ، فان نقصت ثلث دينار فدعها * قال أبو محمد : فهذا عمر بن عبدالعزيز يرى في الذهب أن فيها الزكاة^(٦) وان نقصت ، فان نقصت ثلث دينار فلا صدقة فيها *

وقال مالك : ان نقصت نقصانا تجوز به جواز الموازنة زكي ، وإلا فلا ، وقال : ان كان في الدنانير الذهب وحلي الذهب خلط زكي الدنانير بوزنها *

(١) هذا العنوان من النسخة رقم (١٩) ولا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٢) النقرة حجم التونو وكان لقائد من الذهب والفضة : القطعة المذابة ، وجسمها نثار ، بكسر التون (٣) في النسخة رقم (١٤) : لم يغير لونه ولا رزاته ولا حده (٤) عفير - يعني العين المبهمة وفتح الفاء ، وسعيد هو ابن كثير بن ضيف المصري ، ولد سنة ١٤٦ ومات سنة ٢٢٦ ، قال الحافظ : قال : ان مصر لم تخرج أبجع للعلوم منه ، وفي النسخة رقم (١٦) : سعيد بن عبيد ، وهو خطأ (٥) رزيق - يعني الراي ، وفتح الراي ، وحيان - يعني الحاء المبهمة وتشددا ليا المتأخر : وقد اختلف في ضبط اسم رزيق هذا فخطب ليلجأ الى واليهي وغيرهما بتقديم الراء كما قلنا ، وضبطه أبو زرعة المشقي بتقديم الراء على الراء ، وهو الموافق للنسخة رقم (١٦) ، والاول أرجح (٦) الذهب يذكر ويؤتى *

وقال الشافعي : لا يزكى إلا ما فضل عن الخلط من الذهب المحض ، ولا يزكى ما قضم
عن عشرين ديناراً ، لا بما قل ولا بما كثر *

وقال أبو حنيفة وغيره : الزكاة في عشرين ديناراً نصف دينار ، فإن زادت فلا صدقة
فيها حتى تبلغ الزيادة أربعين ديناراً ، فإذا زادت أربعين ديناراً تغير قيمتها بعشرها ، وهكذا يبدأ
وقال مالك والشافعي : ما زاد — قل أو كثر — فيه ربع عشرة *
وروي عن بعض التابعين : أنه لا زكاة فيما زاد حتى تبلغ الزيادة عشرين ديناراً (١)
وهكذا يبدأ *

وروي عن الزهري وعطاء : أن الزكاة إنما تجب في الذهب بالقيمة ، كأحدنا عبد الله
ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهنا
ثنا عبد الله بن عمر الثوري ثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري يقول : ليس في الذهب
صدقة (٢) حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ، فإذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل
شئ منها يبلغ صرفه أربعين درهماً درهم ، حتى تبلغ أربعين ديناراً ، ففيها دينار ، ثم ما زادت
على ذلك من الذهب ففي صرف كل أربعين درهماً درهم ، وفي كل أربعين ديناراً دينار (٣) *
حدثنا حماد بن ثابت بن مريح ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال :
قال عطاء ، وعمر بن دينار : لا يكون في مال زكاة حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ
عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، ثم في كل أربعة دنانير يزيد ما المال درهم ،
حتى يبلغ المال أربعين ديناراً ، ففي كل أربعين ديناراً دينار . قال ابن جريج : فلما كان
بعد ذلك بحين قلت لعطاء : لو كان لرجل تسعة عشر ديناراً ليس له غيرها والصرف اثنا
عشر أو ثلاثة عشر ديناراً ، فيها صدقة ؟... قال : نعم ، إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي
درهم ، إنما كانت إذ ذلك الورق (٤) ولم يكن ذهب *

وعين قال بأن لازكاة في الذهب إلا بقيمة ما يبلغ مائتي درهم فصاعداً من الورق
سليمان بن حرب الواشجي (٥) *

قال أبو محمد : أما من قال : لم يكن يومئذ ذهب خطأ ، كيف هذا ؟ والله عز وجل
يقول : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) والأخبار عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم في كون الذهب عندهم كثيرة جداً ، كقوله عليه السلام

(١) في النسخة رقم (١٦) م قالوا ، (٢) كلمة صدقة سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٣) انظر حديث
الزهري بطوله في المسئلة السابقة ٦٨٢ (٤) في النسخة رقم (١٦) « الوزن » وهو تعريف (٥) بالدين المحممة
والجاء الجملة ، نسبة إلى « واضح » من الأزد . وفي الأصلين بالميم وهو تصحيح .

« الذهب حرام على ذكور أمتي حل لآناها » واتخاذها عليه السلام عامماً من ذهب ثم رمى به ، وغير ذلك كثير .

وإيجاب الزكاة في الذهب بقيمة الفضة قول لادليل على صحته من نص ولا إجماع ولا نظر ، فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق .

ثم نظرنا هل صح في إيجاب الزكاة في الذهب شيء أم لا ؟

فوجدنا ما حدثناه حمام قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحديث ، وفيه « من كانت له ذهب أو فضة لم يؤد ما فيها جعلت له يوم القيامة صفائح من نار فوضعت على جنبه ^(١) وظهره وجبته ، حتى يقضى بين الناس ، ثم يرى سبيله » .

فوجب الزكاة في الذهب بهذا الوعيد الشديد ، فوجب طلب الواجب في الذهب الذي لم يؤده عذب هذا العذاب القطيع ، فعوذ بالله منه ، بعد الإجماع المتيقن .
المقطوع به على أنه عليه السلام لم يرد كل عدد من الذهب ، ولا كل وقت من الزمان ، وأن الزكاة إنما تجب في عدد محدود ، وفي وقت محدود ، فوجب فرضاً طلب ذلك العدد وذلك الوقت .

فوجدنا من حد في ذلك عشرين ديناراً احتج بما رويناه من طريق ابن وهب : أخبرني جرير بن حازم وآخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم — قد كرر كلاماً وفيه — « وليس عليك شيء حتى يكون — يعني في الذهب — لك عشرون ديناراً ^(٢) فإذا كان لك عشرون ديناراً ^(٣) وحال عليها الحول ففيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك » قال : لأدري ، أعلى يقول « بحساب ذلك » أوردفه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟

ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن حمارة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله ﷺ : « ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » .

(١) في النسخة رقم (١٦) « جنبه » وهو تصحيف وانظر الحديث في مسلم (ج ١ ص ٢٧٠) والشموازي (ج ٤ ص ١٧٢) وجمع القوائد (ج ١ ص ١٤١) (٢) في النسخة رقم (١٤) « حتى يكون يعني في الذهب ذلك عشرون ديناراً » وفي النسخة رقم (١٦) « في ذلك » بزيادة ، في ، وكلها خطأ وما هنا هو الصواب المتعارف لما في أبي داود (ج ٢ ص ١٠ — ١١) من طريق ابن وهب (٣) في النسخة رقم (١٦) « فإذا كان ذلك عشرون ديناراً » وهو خطأ ولين ، والذي في أبي داود « حتى تكون » . فإذا كانت . .

ومن طريق ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » •

ومن طريق أبي عبيد عن يزيد ^(١) عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن ^(٢) الأنصاري إن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب ^(٣) عمر في الصدقة : « أن الذهب لا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار » •

وذكر فيه قوم من طريق عبد الله بن واقد عن ابن عمر عن عائشة عن النبي ﷺ « إن في عشرين ديناراً الزكاة » •

قال علي : هذا كل ما ذكروا في ذلك عن رسول الله ﷺ •

وأما من دونه عليه السلام فروينا من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن أبوب عن حميد عن أنس ^(٤) قال : ولاني عمر الصدقات ، فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، فما زاد فبلغ أربعة دنانير ففيه درهم •

ومن طريق وكيع : ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار •

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوق فيه عشرون مثقالاً فأمرها أن تفرج عنه خمسة دراهم •

ومن طريق وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن الشعبي قال : في عشرين مثقالاً نصف مثقال ؛ وفي أربعين ^(٥) مثقالاً مثقال •

ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ثنا هشيم بن المصنم بن سليمان قال هشيم : أنا منصور ، ومغيرة ، يقال منصور : عن ابن سيرين ، وقال مغيرة : عن إبراهيم وقال المصنم : عن هشام بن الحسن ، ثم اتفق الحسن ، وابن سيرين ، وإبراهيم : قالوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « زيد » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن جدالة » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الإسناد (٣) في النسخة رقم (١٦) « في كتاب » بخط الزلو ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن حميد بن أنس » وهو خطأ ، فانه حميد بن أبي حميد الطويل التميمي المعروف بروايته عن أنس (٥) في النسخة رقم (١٤) « وفي كل أربعين » •

كلهم : في عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار *

وقد ذكرناه في أول الباب عن عمرو بن عبد العزيز *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية ^(١) عن أبيه عن الحكم — هو ابن عتبة — أنه كان لا يرى في عشرين ديناراً زكاة حتى تكون عشرين مثقالاً ، فيكون فيها نصف مثقال *

وقد ذكرناه قبل عن عطاء ، وعمرو بن دينار ، وذكرنا رجوع عطاء عن ذلك *

قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا *

فأما كل ما ذكرناه عن رسول الله ﷺ فلا يصح منه شيء ولو صح لما استحلنا خلافه ، وأعوذ بالله من ذلك *

أما حديث علي — الذي صدرنا به — فإن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحاق قرن فيه بين عاصم بن ضمرة وبين الحارث الأعور ، والحارث كذاب ، وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا ، وهو أن الحارث أسنده ، وعاصم لم يسنده ، فجمعهما جرير ، وأدخل حديث أحدهما في الآخر ، وقد رواه عن أبي إسحاق عن عاصم عن علي شعبة ، وسفيان ، ومعمّر ، فأوقوه على علي ، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم ^(٢) *

وقد روى حديث الحارث وعاصم زهير بن معاوية ^(٣) فشك فيه ، كما حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد الثفلي ثنا زهير ابن معاوية ثنا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن الحارث عن علي ، قال زهير : أحسبه عن النبي ﷺ ، قد ذكر صدقة الورق ، : « إذا كانت ^(٤) مائة درهم ففيها خمسة دراهم ، فما زاد فصل حساب ذلك » وقال في البقر : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة ، وليس على العوامل شيء » ، وقال في الأبل : « في خمس وعشرين خمس ^(٥) من الغنم ، فإذا زادت واحدة ففيها بنت مخاض ، فإن لم تكن فابن لبون ذكر » قال زهير : وفي حديث عاصم : « أذلم يكن في الأبل بنت مخاض ولا ابن لبون فمشرة دراهم أو شاتان » *

قال علي : قد ذكرنا حديث هالك ، ولو أن جريراً أسنده عن عاصم وحده لأخذنا به ، لكن لم يسنده إلا عن الحارث معه ، ولم يصح لنا إسناده من طريق عاصم ، ثم لما شك

(١) يفتح فتن المصنوعة وكسر التثنية وتحديد الياء المنة المفتوحة (٢) يرجع المؤلف من هذا الرأي في آخر المسئلة ويرجع إلى الحديث مسند صحيح وإن ما قاله « هو الظن الباطل الذي لا يجوز » (٣) في النسخة رقم (١٦) « وقد روى الحارث وعاصم وزهير بن مارية » ومرغلل غلط (٤) في النسخة رقم (١٤) « كان وهو غلطاً وما هنا هو الموافق لابن داود (ج ٢ ص ١٠) (٥) في سنن أبي طود « خمسة » *

زهير فيه بطل إسناده *

ثم يلزم من صححه أن يقول بكل ما ذكرناه ، وليس من المخالفين لنا طائفة إلا وهي تخالف ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض ما في الخبر حجة و بعضه غير حجة ، فبطل تعليقهم بهذا الخبر *

وأما خبر الحسن بن عمارة قال الحسن مطروح *

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فصحيفة مرسلة ، ورواه أيضا ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ *

فإن لجوا على عادتهم ومصحوا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا واقفهم فليستمعوا ! *

روينا من طريق داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :
« لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها » *

ومن طريق حسين ^(١) الملم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :
« لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها » *

ومن طريق العلاء بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام
« أنه قضى في الدين القائمة الساقطة لكانها بثلك الدية » *

وعن حسين الملم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم ، وكانت كذلك حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقرأ على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ، وعلى أهل البرق مائتي بقرة ، وعلى أهل الشام ألفي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة ، وترك دية أهل الذم لم يرفعها فبارفع من الدية ، » *

وعن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فدية مائة من الإبل ، ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ذكر ، وعشرون حقة ، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البرق مائتي بقرة — يعني في الدية — ومن كانت ديتهم في الشام فألفاشاة » *

وكل هذا لجميع الحنفية والمالكية والشافعية مخالفون لأكثره ، ولو أردنا أن نزيد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لأمكن ذلك ، وفي هذا كفاية *

ولأرقدينا بمن يوثق رواية إذا واقت هواه ، ويوهنا إذا خالفت هواه ! فها تمسك فاعل هذا من الدين إلا باللاعب * .

وحديث محمد بن عبد الرحمن مرسل وعن مجهول أيضا * .

وأما حديث ابن عمر فبإسناد الله بن واقد مجهول (١) * .

فقط كل ما في هذا عن النبي ﷺ ، ولم يصح منه شيء * .

وأما ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فلا يصح عن عمر لأن رواه يحيى ابن أيوب ، وهو ضعيف ، وقدرنا عن عمر ما هو أصح من هذا ، وكلهم يخالفونه * .

كما حدثنا حاتم ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن هشام بن حسان وسفيان الثوري يومعمر قال هشام : عن أنس بن سيرين ، وقال سفيان يومعمر : عن أيوب السخيتاني عن أنس بن سيرين ، ثم اتفقوا كلهم عن أنس بن سيرين قال : يعني أنس ابن مالك على الآية فأخرج إلى كتابنا من عمر بن الخطاب : « خذ من المسلمين من كل أمر يعين درهما درهما (٢) » ومن أهل الائمة من كل عشرين درهما درهما (٣) » وعن لازمة له من كل عشرة دراهم درهما * .

فهذا أنس ، وعمر بأصح إسناد يمكن . فإن تأولوا فيه تأويلا لا يقتضيه ظاهره فإمام بأقوى على ذلك من غيرهم فيما يحتجون به . وما يجوز أحدهن أن يقول : إنما أمر عمر في العشرين ديناراً بنصف دينار كما أمر في الرقيق والخيل بعشرة دراهم من كل رأس — : إذا طابت نفس مالك كل ذلك به ، والا فلا ! ! * .

وأما الخبر في ذلك عن ابن مسعود فرسل ، ولا يأخذ به المالكيون ولا الشافعيون ، ومن الباطل أن يكون قول ابن مسعود حجة في بعض حكمه ذلك ولا يكون حجة في بعضه ، والمساغة في الدين هلاك * .

وأما قول علي فهو صحيح ، وقد روي عن علي من هذه الطريق نفسها أشياء كثيرة قد ذكرناها ، منها : في كل خمس وعشرين من الأبل خمسا من النعم ، وكلهم يخالف لهذا ، ومن الباطل أن يكون قول علي حجة في مكان غير حجة في آخر * .
فبطل كل ما تعلقوا به من آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم * .

(١) كيف يكون مجهولا وهو عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر ١٩ فابن عمر جده لأبيه ، وهو ثقفوي عن جده عبد الله ، مات سنة ١١٩ وحديثه هنا رواه البارقي (ص ١٩٩) من طريق إبراهيم بن اسمعيل بن يحيى عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر وعائشة ، لجهل من حديثها مما لا من حديث ابن عمر عن عائشة كما نقل ابن حزم (٢) في التفسير رقم (١٤) « درهما درهم » وهو لمن (٣) في النسخة رقم (١٤) « درهم » وهو لمن * .

ثم حتى لو صحت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم — :
 لكانوا مخالفين لها ، لأن الحنفيين والمالكيين يقولون : إن كانت عشرة دنانير ومائة
 درهم قبيها الصدقة ، وكل هذه الآثار تبطل الزكاة عن أقل من عشرين ديناراً ؛ وهم
 يوجبونها في أقل من عشرين ديناراً ، فصارت كلها حجة عليهم ، وعاد ما صحوا من
 ذلك قاطعاً بهم أقبح قطع ١١ ونمود بالله من الخذلان *
 والمالكيون يوجبونها في عشرين ديناراً ناقصة إذا جازت جواز الموازنة ، وهذا خلاف
 ما في هذه الاخبار كلها *

وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا ، وصح عن الزهري وعطاء : أنه لا يركب من
 الذهب بالذهب إلا أربعين ديناراً ، لا أقل ، ثم كذلك إذا زادت أربعين ديناراً ، ورأوا
 الزكاة فيها دون ذلك وما بين كل أربعين وأربعين بمدّها بالقيمة ، وكانت القيمة قولاً
 لا يوجهه قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا دليل أصلاً ، فسقط هذا القول *
 وقد حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباقي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يونس بن عجل
 ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حماد بن مسعدة عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني
 عن الحسن البصري قال : ليس في أقل من أربعين ديناراً شيء *

قال أبو محمد : فصحت الزكاة في أربعين من الذهب ثم في كل أربعين زائدة — بالاجماع
 المتيقن المقطوع به فوجب القول به ولم يكن في إيجاب الزكاة في أقل من ذلك ولا فيما
 بين النصابين — قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع ، ولا يجوز أن تؤخذ الشرائع في دين
 الاسلام إلا بأحد هذه الثلاثة ، وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : فليس إلا هذا القول أو قول من قال : قد صح أن في الذهب زكاة بالنصب
 الثابت ، فالواجب أن يركب كل ذهب ، إلا ذهباً صح الاجماع على اسقاط زكاتها . فمن
 قال هذا فواجب عليه أن يركب كل مادون العشرين بالقيمة ، وأن يركب حل الذهب ،
 وأن يركب كل ذهب حين يملكه ماله — فكل هذا قد قال به جماعة من الأئمة الذين هم
 أجل من أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال أبو محمد : ولم نقل بهذا لما قدمناه من أنه لا يحل أن ينسب إلى الله تعالى ولا إلى
 رسوله ﷺ قول لا يثبت نقل صحيح من رواية الاثبات أو بنقل تواتر أو بجمع عليه ،
 وليس شيء من هذه الأحوال موجوداً في شيء من هذه الأقوال ، وقد قلنا : ان
 الاجماع قد صح على أنه عليه السلام لم يوجب الزكاة في كل عدد من الذهب ، ولا في كل

وقت من الدهر وبالله التوفيق •

قال أبو محمد : وأما قول أبي حنيفة فاعلم بما روى في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، لأن الرواية عن عمر رضي الله عنه بأن مازاد على عشرين ديناراً فإنه يزكي بالدرهم ، وعن ابن مسعود تركيبة الذهب بالدرهم ، وهذا يخرج على قول الزهري ، وعطاء ، وما وجدنا عن أحد من الصحابة ولا من التابعين أن الوقص في الذهب يزكي بالذهب ، فخرج قوله عن أن يكون له سلف •

ونسألهم أيضاً من أين جعلتم الوقص في الذهب أربعة دنانير ؟ وليس هذا في شيء من الآثار التي احتجتم بها ، بل الآثار الذي روى عن علي في ذلك إلى النبي ﷺ بأن مازاد على عشرين ديناراً فإنه يزكي بالحساب ، وإنما جاء عن عمر في ذلك قول لا يصح ومع ذلك قد خالفتموه ، ورأيتم تركيبة بالذهب ورأه هو بالورق ^(١) بالقيمة ، وقد خالفه علي ، وابن عمر برواية أصح من الرواية عن عمر ^(٢) •

فلا ملجأ لهم إلا أن يقولوا : قسناه على الفضة •

قال علي : وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه قياساً للخطأ على الخطأ وعلى أصل غير صحيح لم بات به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية بقبول الإجماع من أن كل عشرة دراهم بازاء دينار ، وإنما هو شيء قالوه في الزكاة بالقطع في السركة والدية ، والصدق ، وكل ذلك خطأ منهم ، ليس شيء منه صحيحاً ، على ما بيناه ونبين أن شاء الله تعالى ، إذ ليس في شيء من ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق • وبالدليل الذي ذكرنا وجب أن لا يزكي الذهب إلا حتى يتم عند المال كحولاً كما قدمنا • ثم استدركنا فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح لا يجوز خلافه ، وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحاق أو جريراً خلطوا أسناد الحارث بارسال عاصم - هو الظن الباطل الذي لا يجوز ، وما علينا من مشاركة الحارث لعاصم ، ولا لإرسال من أرسله ، ولا لشك زهير فيه شيء ، وجرير ثقة ، فالأخذ بما أسنده لازم • وبالله تعالى التوفيق ^(٣) •

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالورق » وهو تصحيح (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن علي » وهو خطأ • (٣) قد رأى ابن محمد بن حزم ، رأى خطأ فصارح إلى تداركه ، وحكم بأنه الظن الباطل الذي لا يجوز وهذا شأن المصنفين من اتباع السنة الكريمة وأصالح الحق وهم الهداة القادة ، وتقليد ما هم . رحمه الله جميعاً وهنا مجاشية النسخة رقم (١٤) ماضه : « هنا لازم لا يفي حديث تقي الدين رواء مع مخالفته في صلاة الجمعة بغيرك » ، ثم انظر قول المؤلف في ذلك واعتراضنا لطيفي المسألة ٣٣٥ (٣٣٣ ١٧٤ ١٧٥) ثم إن هذه المسألة هي ختام الجزء الثاني من النسخة رقم (١٦) بدار الكتب المصرية وفي آخره ماضه : « كل

٣٨٤ — مسألة — والزكاة واجبة في حل الفضة والذهب إذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذي ذكرنا وأتم عند مالكه عاماً قريبا ، ولا يجوز أن يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ولا أن يخرج أحدهما عن الآخر ولا قيمتهما في عرض أصلا ، وسواء كان حل امرأة أو حل رجل ، وكذلك حلية السيف والمصحف والخاتم وكل مصوغ منهما حل اتخاذه أو لم يحل .

وقال أبو حنيفة : يوجب الزكاة في حل الذهب والفضة .
وقال مالك : إن كان الحل لامرأة تلبسه أو تتركه أو كان لرجل يعده لنسائه فلا زكاة في شيء منه ، فإن كان لرجل يعده لنفسه عدة ^(١) ففيه الزكاة ، ولا زكاة على الرجل في حلية السيف ، والمنطقة ، والمصحف ، والخاتم .

وقال الشافعي : لا زكاة في حل ذهب ، أو فضة .
وجاء في ذلك عن السلف ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا عن ابن مسعود من إيجابه الزكاة في حل امرأته ، وهو عنه في غاية الصحة .

وروينا من طريق محمد بن المنثري عن عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال قالت امرأة لعبد الله بن مسعود : لي حل ؟ فقال لها : إذا بلغ ما يتين ففيه الزكاة .

وعن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى : مر نساء المسلمين يركبن حلين .
ومن طريق جرير بن سازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : كان عبد الله بن عمرو بن العاصي يأمر بالزكاة في حل بناته ونسائه .

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم عن عبد الله بن عمر ^(٢) أنه كان يأمره بذلك كل عام .

وعن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت ^(٣) : لا بأس بلبس الحل إذا أعطيت زكاته .

الجزء الثاني يوم الأحد تسع بقين من ربيع الأول سنة خمس وسبعين وسبعمائة حل يد الفقير . إلى الله تعالى أحمد بن محمد الصفطي الشافعي قسمه الله بالعلم أنه حل كل شيء فقير ، وصل أفضل محمد عبده ورسوله وسلم تليها ، وطره أن شاء الله تعالى في الجزء الثالث : مسألة والزكاة واجبة في حل الفضة والذهب .
(١) العدة - يضم المين ويهذف الياء المهملتين - ما أعدته لحراثة البئر من المال والراح ، قاله في الشأن . وبعبارة المدونة (ج ١ ص ٦) « وما ورت الرجل من أنه لو من بعض أهل بيته للقيم أرطاجتنا يحتاج إليه يرصد له يحتاج إليه في المستقبل ليس بجيبه ليس » وهو صريح في تفسير ما هنا (٢) في التفسير رقم (٤٥) « عبد الله بن عمرو » وهو خطأ (٣) في التفسير رقم ٤٥ « قال » وهو خطأ .

وهو قول مجاهد، وعطاء، وطائوس، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وعبد الله ابن شداد، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وذو الهمداني (١) وابن سيرين، واستحبه الحسن *

قال الزهري: مضت السنة أن في الحلى الزكاة *

وهو قول ابن شبرمة، والاوزاعي، والحسن بن حنبل *

وقال الليث: ما كان من حلى يلبس ويعار فلا زكاة فيه، وما كان من حلى اتخذ ليحرز من الزكاة ففيه الزكاة *

وقال (٢) جابر بن عبد الله، وابن عمر: لا زكاة في الحلى *

وهو قول أسماء بنت أبي بكر الصديق، وروى أيضا عن عائشة، وهونها صحيح، وهو قول الشعبي، وعمر بن عبد الرحمن، وابن جعفر بن محمد بن علي، وروى أيضا عن طائوس بن الحسن، وسعيد بن المسيب *

واختلف فيه قول سفيان الثوري، فرة رأى فيه الزكاة، ومرة لم يرها *

قال أبو محمد: وهنا قول ثالث، وهو قول أنس: إن الزكاة فيمرة واحدة، ثم لا تعود فيه الزكاة *

وروي عن أبي أمامة الباهلي، وعائذ بن معدان: أن حلية السيف من الكنوز *

وعن إبراهيم النخعي وعطاء (٣): لا زكاة في قدح مفضض ولا في منطقة بحلاة ولا في سيف على *

قال علي: أما قول مالك فتقسم غير صحيح، وما علمنا ذلك التقسيم عن أحد قبله، ولا تقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه *

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بأن الزكاة إنما سقطت عن الحلى المتخذ للنساء لأنه مباح لهن، وكذلك عن المنطقة بالسيف، وحلية المصحف، والخاتم للرجال *

قال أبو محمد: فكان هذا الاحتجاج عجبا! ولقد علم كل مسلم أن الدنانير والدرهم ونقار الذهب والفضة — مباح اقتناؤها لكل للرجال والنساء، فينبغي على هذا أن تسقط الزكاة عن كل ذلك، إن كانت هذه العلة صحيحة! ولازم على هذه العلة أن من

(١) ذكر — بنع النبال المصنوعة وتحميد أوزار. (٢) من أول المسألة الهمزة خاضع تقطيع الورق من النسخة رقم (١٦)، ونقلناه من النسخة رقم (٤٥)، ثم عدنا إلى النسخة رقم (١٦) مع المقابلة في الكل على النسخة رقم (١٤) نسخة اسم «علاء» من النسخة رقم (١٦) *

اتخذ ^(١) مالا زكاة فيه — مالم يبع له اتخذه — ان تكون فيه الزكاة عقوبة له ، كما أسقط الزكاة عما فيه الزكاة من الذهب والفضة اذا اتخذ منه حل مباح اتخذه ١١ *
فان قالوا : انه يشبه متاع البيت الذي لازكاة فيه من الثياب ونحوها *
قلنا لم : فأسقطوا بهذه العلة نفسها — إن صحتموها — الزكاة عن الابل المتخذة للركوب والسنى ^(٢) والجل والعلين ، وعن البقر المتخذة للحرث *
وقبل كل شيء وبعد ، فع فساده هذه العلة وتساقيها ، من أين قلتم بها ؟ ومن أين صح لكم ان مالم يبع اتخذه من الخلي تسقط عنه الزكاة ؟ وما هو إلا قولكم جعلتموه حجة لقولكم ولا مزيد ! *

ثم أين وجدتم إباحة اتخاذ المنطقة المحلاة بالفضة المصحف الخلي بالفضة للرجال دون السرج واللباس ، والمهايم ^(٣) المحلاة بالفضة ١٢ *
فان ادعوا في ذلك رواية عن السلف ادعوا مالا يجدونه *

وأوجدناهم عن السلف بأصح طريق من طريق البخاري محمد بن اسحاق في تاريخه عن عبد الله بن محمد المستدي عن سفيان بن اسحاق بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه مصعب بن سعد قال : رأيت علي سعد بن أبي وقاص ، وطاعة بن عبيد الله بن عيسى بن خوام ذهب *
وصح أيضا عن البراء بن عازب *

فأسقطوا لهذا الزكاة عن خواتم الذهب للرجال ؛ أو قيسوا حلية السرج واللباس والدرع والبيضة على المنطقة والسيف ، والأقلام النصوص اتبعتم ، ولا القياس استعملتم !
فسقط هذا القول يقيين *

وأما قول الليث فاسد أيضا ، لأنه لا يخلو حل النساء أن تكون فيها الزكاة أو لا تكون فيها الزكاة ، فان كانت فيه الزكاة ففي كل حال فيه الزكاة ، وان كان لازكاة فيه فاعلنا على من اتخذ مالا زكاة فيه ليرزقه من الزكاة زكاة ١ ولو كان هذا لوجب على من اشترى بدراهمه داراً أو ضيعة ليرزقها من الزكاة أن يزكياها ، وهو لا يقول بهذا *
وأما الشافعي فانه علل ذلك بالنماء ، فأسقط الزكاة عن الخلي ^(٤) وعن الابل والبقر والغنم غير السوائم *

(١) في نسخة رقم (١٦) « ان من اتخذ » الخ (٢) ما جاشية في نسخة رقم (١٤) « في السانية » وهو ظاهر المراد ، ولكن يشك ان فعل « بنا » يعني وارى ، وانما صادره هي « السنى » بضم السين وفتح النون وتشديد الراء ، « والسانية والسائرة » بكسر السين فيها (٣) المجهز والمجهز حديثة في مؤخر خلف الرافض ، جمعة مائة ومائةين ، قاله في القاموس ، محرر وفه (١٤) في نسخة رقم (١٦) « وأسقط ذلك عن الخلي »

قال أبو محمد : وهذا تعليل فاسد ، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر صحيح ؛ وقد علمنا أن الثمار والخضر تنمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، وكراه الأبل وعمل البقر ينمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، والدراهم لا تنمى إذا بقيت عند مالكها ، وهو يرى الزكاة فيها ، والحلى ينمى كراؤه وقيمته ، وهو لا يرى الزكاة فيه *
وأما أبو حنيفة فأوجب الزكاة فى الحلى ، وأسقط الزكاة عن المستعملة من الأبل والبقر والغنم ، وهذا تناقض *

واحتج له بعض مقلديه بأن الذهب والفضة قبل أن يتخذ حليا كانت فيهما ^(١) الزكاة ، ثم قالت طائفة : قد سقط عنهما ^(٢) حق الزكاة ، وقال آخرون : لم يسقط ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

قلنا : هذه حجة صحيحة ؛ إلا أنها لازمة لكفى غير السوائم ؛ لاتفاق الكل على وجوب الزكاة فيها قبل أن تلف ، فلما علفت اختلفوا فى سقوط الزكاة أو تمامها ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

وقال هذا القائل : وجدنا المعلوفة تنفق عليها وتأخذ منها ، ووجدنا السوائم تأخذ منها ولا تنفق عليها ؛ والحلى يؤخذ منه كراؤه ^(٣) ويتنفع به ولا ينفق عليه ، فكأن أشبه بالسوائم منه بالمعلوفة *

ف قيل له : والسائمة أيضا تنفق عليها أجر الراعى ، وهذه كلها أهواس وتحكم فى الدين بالضلال !! *

قال أبو محمد : واجتبع من رأى إيجاب الزكاة فى الحلى آثارا واهية ، لوجه الاشتغال بها ، إلا أننا نذهب عليها بكتيبات اللالكين المحتجين بمثالها بما هو دونها إذا وافق تقليدهم ؛ وهى *

خبير رويناء من طريق خالد بن الحارث عن الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن امرأة دخلت على رسول الله ﷺ وفى يدها مسكتان ^(١) غليظتان من ذهب فقال لها : أتودين زكاة هذا ؟ قالت : لا قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سورين من نار ؟ فألقتهما ، وقالت : هما لله ولرسوله ^(٢) » ، *

(١) فى نسخة رقم (١٦) « فيه » وفى نسخة رقم (١٤) « فيها » وصحاحه مكذبا لقوله بعد : « عنهما » (٢) فى نسخة رقم (١٦) « عنهما » (٣) فى نسخة رقم (١٦) « يأخذ منه كراه » (٤) بالميم والسين الميملة المفتوحين ، الواحدة مسكة والجمع مسك ، ينتج « سين فيها » وهى الاسورة والخلائع (٥) رواه قريبا من هذا اللفظ أبو داود (ج ٧ ص ٤) ورواه أيضا النسائي (ج ٥ ص ٣٨) كلاهما من طريق حسين المعلم عن عمرو ؛ وعندهما أن المسكتين كانتا فى يد ابنة المرأة ؛ ورواه الترمذى (ج ١ ص ٨١) من طريق ابن أبي عمير عن عمرو ، وفيه بدلان امرأتين أمّا الخ

والمالكين يحتجون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافق أهواهم ، ولم يروه هنا حجة •

وخبر من طريق عتاب عن ثابت بن جحان عن عطاء عن أم سلة أم المؤمنين قالت : « كنت ألبس أوصاحا ^(١) لي من ذهب ، قلت : يا رسول الله ، أكنز هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدى . زكاته فزكي فليس يكنز ^(٢) » •

وعتاب مجهول ، إلا أن المالكين يحتجون بمثل حرام بن عثمان ، وسوار بن مصعب ، وهذا خير منه •

ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن عمرو — هو ابن عطاء أخيره عن ^(٣) عبد الله بن شداد بن الحاد قال : دخلنا على عائشة أم المؤمنين فقالت : « دخل على رسول الله ﷺ فرأى في يدي سغابا من ورق ، فقال : أتودين زكاته ؟ قلت : لا ، أو ما شاء الله تعالى ، فقال : هو حسبك ^(٤) » من النار •

قال أبو محمد : يحيى بن أيوب ضعيف ، والمالكين يحتجون بروايته ، وإذا وافق أهواهم ، ونقول للضعيفين : أتم قد تركتم رواية أبي هريرة في غسل الأناة من ولوغ الكلب سبعا من أجل أنكم روئتم من طريق لا خير فيها أنه خالف ما روى من ذلك لاجحة لكم في ترك ذلك الخبر الثابت إلا بهذا ، ثم أخذتم برواية عائشة هذه التي لا تصح ، وهي قد خالفت من أصح طريق ، فما هذا التلاعب بالدين ؟ •

فإن قالوا : قد روى عنها الأخذ بما روى من هذا •

قلنا لهم : وقد صح عن أبي هريرة الأخذ بما روى في غسل الأناة من ولوغ الكلب •
فإن قالوا : قد روى زكاة الخلي كما أوردتم غير عائشة ، وهو عبد الله بن عمرو ^(٥) •

(١) هو باعنا المصمعة والماء لليلة ؛ فزع من الخلل (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٤٠) عن طريق عتاب بن يثير والبارقي (ص ٢٠٤ - ٢٠٥) والمحاكم (ج ١ ص ٣٩٠) كلاهما عن طريق محمد بن ماهر عن ثابت بن جحان ؛ ثم ينفرد به عتاب بن يثير كما يروى عن عائشة عن أبيه عن جده ؛ وهو ثقة معروف بصدقه ؛ والبارقي أيضا ؛ وإنما أنكر وأطبع أحاديث رواها عن خليف ، ورجح أحاديث نكارتها تأخر من قبل خليف ، والحديث صححه الحاكم والذهبي على شرط البخاري (٢) كلمة « عن » زيادة من النسبة رقم ١ (٤) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٤٠) والبارقي (ص ٢٠٥) والمحاكم (ج ١ ص ٣٩٠) وصنفه أبو داود والبارقي في فتاها ؛ بدل سغابا ، والسغاب - بكسر السين وبالحاء المصمعة - كل قلاحة كانت ذات جمر أولم تكن ؛ والفتنة والفتنة بفتح التاء وباسكانها وبالحاء المصمعة فيها - غاتم يكون في اليد والرجل بقص وغير نص ؛ وقيل : هي الخاتم إذا كان ، والمجع فتح وفتحات بفتح التاء فيها وقروح أيضا والحديث صححه الحاكم والذهبي على شرط الضعيفين •
(٥) في النسبة رقم (١٦) وهو عبد الله بن عمر وهو خطأ ، فإنه ينفرد بالحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ فهو حديث عبد الله بن عمرو بن قيس •

قلنا لم نوقدروى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا غير أبي هريرة، وهو عبد الله بن مغفل؛ وهذا مالا انفكك لم منه *

قال أبو محمد: لو لم يكن الا هذه الآثار لما قلنا ^(١) بوجوب الزكاة فى الحلى، لكن لما صح عن رسول الله ﷺ «فى الزقة ربع المشر» «وليس فيها دون خمس أواق» ^(٢) من الورق صدقة فاذا بلغ مائتى درهم قضيا خمسة دراهم» وكان الحلى ورقا — وجب ^(٣) فيه حق الزكاة، لمعوم هذين الاثرين الصحيحين *

وأما الذهب فقد صح عن رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب لا يؤدى ما فيها الا جعل له يوم القيامة صفائح من نار يكوى بها» فوجب الزكاة فى كل ذهب بهذا النص، وانما تسقط الزكاة من الذهب عن لايان فى هذا النص بايجابها فيه؛ وهو العدد والوقت، لاجماع الأمة كلها — بلا خلاف منها أصلا — على أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجب الزكاة فى كل عدد من الذهب، ولا فى كل وقت من الزمان، فلما صح ذلك ولم يأت نص فى العدد والوقت وجب أن لا يضاف الى رسول الله ﷺ الا ما صح عنه بنقل آحاد أو بنقل اجماع، ولم يأت اجماع قط بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد الا ببعض أحوال الذهب وصفاته، فلم يجوز تخصيص شىء من ذلك بغير نص ولا اجماع * فان قيل: فعلا أخذتم بقول أنس فى الحلى بهذا الدليل نفسه، فلم توجبوا فيه الزكاة الامر واحدة فى الدر ١؟ *

قلنا لهم: لأنه قد صح عن النبي ﷺ إيجاب الزكاة فى الذهب عموما، ولم يخص الحلى منه بسقوط الزكاة فيه، لا بنص ولا باجماع، فوجب الزكاة بالنص فى كل ذهب وفئة بوجوب اجماع المتيقن ببعض الأعداد منهما وبعض الأزمان، فلم تجب الزكاة فيهما الا فى عدد أو بوجه نص أو اجماع، وفى زمان أو بوجه نص أو اجماع، ولم يجوز تخصيص شىء منهما، إذ قد عهبا النص، فوجب ان لا يفرق بين أحوال الذهب بغير نص ولا اجماع، وصح يقينا — بلا خلاف — أن رسول الله ﷺ كان يوجب الزكاة فى الذهب والفضة كل عام، والحلى فئة أو ذهب، فلا يجوز ان يقال: «لا الحلى» بغير نص فى ذلك ولا اجماع. والله تعالى التوفيق *

وأما الجمع بين الفضة والذهب فى الزكاة فان مالكا وأبا يوسف ومحمد بن الحسن قالوا: من كان معه من الدراهم والدينارين ما إذا حسبهما على ان كل دينار بازاء عشرة

(١) فى التفسير رقم ١٤ «ما قلنا» (٢) فى التفسير رقم ١٤ «أواق» (٣) فى التفسير رقم ١٤ «فأوجب» *

دراهم فاجتمع من ذلك عشرون ديناراً أو مائتا^(١) درهم — : زكى الجميع زكاة واحدة ، مثل أن يكون له دينار ومائة وتسعون درهما ، أو عشرة دراهم وتسعة عشر ديناراً^(٢) ، أو عشرة دنانير ومائة درهم ، وعلى هذا الحكم أبداً . فإن كان له أقل من ذلك فلا زكاة عليه ، ولم يلتفتوا الى غلاء قيمة الدنانير ، أو الدراهم أو رخصتها ، وهو قول أبي حنيفة الأول *

ثم رجع فقال : يجمع بينهما بالقيمة ، فإذا بلغ قيمة ماعنده منهما جميعا عشرين ديناراً أو مائتي درهم فعليه الزكاة ، وإلا فلا ، فيرى على من عنده دينار واحد يساوى — لغلاء الذهب — مائتي درهم غير درهم وعنده درهم واحد — : أن الزكاة واجبة عليه ، ولم ير على من عنده تسعة عشر ديناراً ومائتي درهم^(٣) غير درهم — لا تساوى ديناراً — : زكاة *

وقال ابن أبي ليلى يوشريك بن الحسن بن حن ، والشافعي ، وأبو سليمان : لا ينضم ذهب الى ورق أصلاً ، لا بقيمة ولا على الاجزاء ، فمن عنده مائتا درهم غير حبة وعشرون ديناراً غير حبة — : فلا زكاة عليه فيها ، فإن كل أحدهما نصاباً زكاه ولم يرك الآخر *

قال أبو محمد : واحتج من رأى الجمع بينهما بأنهما أثمان الأشياء *

قال على : فيقال له : والفلس قد تكون أثماناً أيضاً ، فزكاه على هذا رأى الفاسد ، والأشياء كلها قد يباع بعضها ببعض ، فتكون أثماناً ، فزك العروض بهذه العلة *

وأيضاً : فمن لكم بأنهما لما كانا أثماناً للأشياء^(٤) وجب ضمهما في الزكاة ؟ فهذه علة لم يصحها قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية فاسدة ، ولا إجماع ؛ ولا قول صاحب ، ولا قياس يعقل ، ولا رأى سديد ؛ وإنما هي دعوى في غاية الفساد *

وأيضاً : فإذا^(٥) صححتوها فاجمعوا بين الابل والبقر في الزكاة ، لأنهما يؤكلان وتشرب ألبانها ، ويجزى كل واحد منهما عن سبعة في الهدى ١١ نعم ، واجمعوا بينهما وبين النعم في الزكاة ، لأنها كلها تجوز في الأضاحي وتجب فيها الزكاة *

فان قيل : النص فرق بينهما *

قلنا : والنص فرق بين الذهب والعقصة في الزكاة ، ولا يخالو الذهب ، والعقصة من أن يكونا جنساً واحداً^(٦) أو جنسين ، فإن كانا جنساً واحداً لحرموا بيع أحدهما بالآخر

(١) في النسخة رقم (١٦) « مائتي درهم » وهو الحق (٢) في النسخة رقم (١٦) « أو تسعة عشر ديناراً » وهو خطأ

(٣) في النسخة رقم (١٦) « أو مائتي درهم » وهو خطأ (٤) كلمة « للأشياء » ليست في النسخة رقم (١٤)

(٥) في النسخة رقم (١٤) « فإن » (٦) في النسخة رقم (١٤) « واحدهم اثنين »

متفاضلا ، وإن كانا جنسين فالجمع بين الجنسين لا يجوز ، إلا بنص وارد في ذلك *
 ويلزمهم الجمع بين القرء والزبيب في الزكاة ، وهم لا يقولون : هذا ، لأنهما قوتان
 حلوان فظهر فساد هذا القول يقين *
 وأيضا : فيلزم من رأى الجمع بينهما بالقيمة أن يزكى في بعض الاوقات دينارا أو
 درهما فقد شاهدنا الدينار ^(١) يبلغ بالاندلس أزيد من مائتي درهم ، وهذا باطل
 شنيع جدا ! *

ويلزم من رأى الجمع بينهما بتكامل الاجزاء أنه إن كان الذهب رخيصا أو غاليا فانه
 يخرج الذهب عن الذهب ، والفضة بالقيمة ، أو يخرج الفضة عن الذهب والفضة بالقيمة
 وهذا ضد ما جمع به بينهما ، فرة راعى القيمة لا الاجزاء ، ومرة راعى الاجزاء
 لا القيمة ، في زكاة واحدة وهذا خطأ يقين *

ولافرق بين هذا القول وبين من قال : بل أجمع الذهب مع الفضة بالقيمة وأخرج
 عنهما أحدهما بمرعاة الاجزاء ، وكلاهما تحكم بالباطل *
 وأيضا فيلزمه اذا اجتمع له ذهب وفضة تجب فيها عنده الزكاة — وكان الدينار
 قيمته أكثر من عشرة دراهم — فانه إن أخرج ذهبها عن كليهما فانه يخرج ربع دينار
 وأقل عن زكاة عشرين دينارا ، وهذا باطل عندهم ، وإن أخرج دراهم عن كليهما —
 وكان الدينار لايساوى إلا أقل من عشرة دراهم — وجب أن يخرج أكثر من عشرة
 دراهم عن مائتي درهم ، وهذا باطل باجماع *

فان قالوا : إنكم تجمعون بين الضأن ، والماعز في الزكاة ، وهما نوعان مختلفان *
 قلنا : نعم لأن الزكاة جاءت فيهما ^(٢) باسم يجمعهما ، وهو لفظ «الغنم» و«الشاء»
 ولم تأت الزكاة في الذهب ، والفضة بلفظ يجمعهما ، ولو لم تأت الزكاة في الضأن الاسم
 «الضأن» ولان الماعز الاسم «الماعز» لما جمعنا بينهما ، كما لم نجمع بين البقر والابل ^(٣) ،
 ولو جاءت الزكاة في الذهب والفضة بلفظ واسم جامع بينهما لجمعنا بينهما *

قال أبو محمد : وهم يجمعون على أن الذهب غير الفضة ، وأنه يجوز بيع درهم من
 أحدهما بمائة من الآخر ، وأن أحدهما حلال للنساء والرجال ، والآخر حلال للنساء
 حرام على الرجال ، وهم مقررون أن الزكاة لا تجب في أقل ^(٤) من مائتي درهم ، ولا

(١) في النسخة رقم (١١) «الدينار» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) «لأن الزكاة فيما جاءت»

(٣) في النسخة رقم (١٤) «الابل والبقر» (٤) في النسخة رقم (١٦) «وم مقررون لا يجوز في أقل»
 المخرم خطأ ظاهره

في أقل من عشرين ديناراً ، ثم يوجبونها في عشرة دنانير ومائة درهم ! وهذا تناقض لاخفاء به . *

قال أبو محمد : وحجتنا في أنه لا يحل الجمع بينهما في الزكاة هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق ^(١) من الورق صدقة » فكان من جمع بين الذهب ، والفضة قد أوجب الزكاة في أقل من خمس أواق ^(٢) وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) وشرح لم يأذن الله تعالى به وهم يصحون الخبر في إسقاط الزكاة في أقل من عشرين ديناراً ثم يوجبونها في أقل ، وهذا عظيم جداً ! وقد صرح عن علي ، وعمر ، وابن عمر إسقاط الزكاة في أقل من مائتي درهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم وبالله تعالى التوفيق . *

وأما إخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب فإن مالكا وأبا حنيفة أجازاه ^(٤) ومنع منه الشافعي ، وأبو سليمان ، وبه نأخذ ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « في الرقة ربع العشر ، وفي مائتي درهم خمسة دراهم » فنأخرجه غير ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراجه فقد تمدى حدود الله ، ومن يطلع الرسول فقد أطاع الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ولم يأت بما أمر ، ومن لم يأت بما أمر فمردك . * وأما الامة كلها فجمعة على أنه أن أخرج في زكاته الذهب ^(٥) فقد أدى ما عليه ، ووافق ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم . *

واختلفوا فيمن أخرج فضة عن ذهب ، أو عرضا عن أحدهما ، أو غير ما جاء به النص (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^(٦) فيما عداهما فلا يجوز أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حكما يميز نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق . *

المال المستفاد

٦٨٥ — مسألة — قال أبو محمد : صرح عن ابن عباس لإيجاب الزكاة في كل مال يركب حين يملكه المسلم . *
وصرح عن ابن عمر : لا زكاة فيه حتى يتم حولا . *

(١) في النسخة رقم (١٦) : أواق ، (٢) في النسخة رقم (١٦) : أواق ، (٣) في النسخة رقم (١٤) : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (٤) في النسخة رقم (١٦) : أجازاه ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) : وأما الذهب فالامة كلها جمعة على أنه أن أخرج في زكاته الذهب ، الخ ، وما هنا أصح وأقوم (٦) قوله : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس في النسخة رقم (١٤) بل هو من النسخة رقم (١٦) . *

وقال أبو حنيفة : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا إلا إن كان عنده مال يجب في عدد ماعنده منه الزكاة في أول الحول — : فانه إن اكتسب بعد ذلك — ولوجب تمام الحول بساعة — شيئا — قل أو أكثر من جنس ماعنده : فانه يزكى المكتسب مع الأصل ، سواء عنده الذهب ، والفضة ، والماشية ، والأولاد وغيرها * .

وقال مالك : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا ، وسواء كان عنده مافيه الزكاة من جنسه أو لم يكن ، إلا الماشية ، فان من استفاد منها شيئا بغير ولادة منها ، فان كان الذى عنده منها نصابا — : زكى الجميع عند تمام الحول ، وإلا فلا ، وإن كانت من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات ^(١) ، سواء كانت الأمهات نصابا أو لم تكن * .
وقال الثاقفى : لا يزكى مال مستفاد مع نصاب كان عند الذى استفاده من جنسه البتة ، إلا لأولاد الماشية مع أمهاتها فقط اذا كانت الأمهات نصابا وإلا فلا * .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قبل فساد هذه الأقوال كلها ، ويكفى من فسادها أنها كلها مختلفة ، وكلها دعاء مجردة ، وتقسيم فاسدة متناقضة ، لا دليل على صحة شئ منها ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى له وجه * .

وقال أبو حنيفة : من كان عنده مائتا درهم في أول الحول فلما كان بعد ذلك يوم تلفت كلها أو أنفقها إلا درهما واحدا فانه بقى عنده ، فلما كان قبل تمام الحول بساعة اكتسب مائة درهم وتسعة وتسعين درهما — : فالزكاة عليه في الجميع ^(٢) لحول التى تلفت ، فلم يبق منها ولا درهم فلا زكاة عليه فيما اكتسب ولو أنها مائة ألف درهم — حتى يتم لها حول * .

فيأبى شمر : ما شأن هذا الدرهم ؟ وما قوله لم ^(٣) يبق منها إلا فلس ؟ وكذلك قوله فيمن عنده نصاب من ذهب ، أو من بقر ، أو من إبل ، أو من غنم ثم تلفت كلها إلا واحدة ثم اكتسب من جنسها قبل الحول ما يتم بما بقى عنده النصاب ؟ وهذا قول يفتى ذكره عن تكلف الرد عليه * .

ولئن كانت الزكاة باقية في الدرهم الباقي فان الزكاة واجبة فيه وإن لم يكتسب غيره نعم ، وفيما اكتسب اليه ولو أنه درهم آخر ، ولئن كانت الزكاة غير باقية فيه فان الواجب عليه استئناف الحول بما اكتسب معه * .

وعن روى عنه تسجيل الزكاة من القائمة ابن مسعود ، ومعاوية ، وعمر بن عبد العزيز

(١) فى نسخة رقم (١٤) دل على الأمهات (٢) فى نسخة رقم (١٤) الجميع (٣) فى نسخة رقم ١٦ دول وهو خطأ

والحسن ، والزهرى •

وعن صح عنه : لا زكاة في مال حتى يتم لهحول ^(١) — : علي ، وأبو بكر الصديق ، وعائشة أم المؤمنين ، وابن عمر يوقد ذكرناها في باب ذكرنا أولاد الماشية •

وأما تقسيم أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي فلا يحفظ عن أحدهم الصحابي يرضى الله عنهم ، نعم ، ولا عن أحدهم التابعين •

قال أبو محمد : كل فائدة قائما ^(٢) تركي لحولها ، لا لحول ما عنده من جنسها وإن اختلطت عليه الأحوال •

تفسير ذلك ^(٣) : لو أن امرأة أملك نصاباً — وذلك ما تاتا درهم من الورق ، أو أربعين ديناراً من الذهب ، أو خمساً من الإبل ، أو خمسين من البقر — ثم ملك بعد ذلك بمدة — قرية أو بعيده ، إلا أنها قبل تمام الحول — من جنس ما عنده أقل مما ذكرنا ، أو ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام ما توقعه عشرين — : فإن كان ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فإنه يضم إلى ملكه ما كان عنده ، لأنها لا تغير حكماً كان عليه من الزكاة ، غير أن ذلك لحول التي كانت عنده ^(٤) ثم يستأقها الجميع حولا ، فإن استفاد في داخل الحول ما يغير الفريضة فبما عنده ، إلا أن تلك القاعدة لو افتردت لم تجب فيها الزكاة — وليس ذلك إلا في الورق خاصة — على كل حال ، وفي سائر ذلك في بعض الأحوال — : فإنه يركب الذي عنده وحده تمام حوله ، وعنه ^(٥) حيث الذي استفاده إليه — لا قبل ذلك — واستأقها بالجميع حولا •

مثل : من كان ^(٦) عنده مائة شاة وعشرون شاة ثم استفاد شاة فأكثر ، أو كان عنده تسع وتسعون بقره فأقاد بقره فأكثر ، أو كان عنده تسع من الإبل فأقاد واحدة فأكثر أو تسع وسبعون ديناراً فأقاد ديناراً فأكثر ، لأن الذي يبقى بعد الذي زكى لا زكاة فيه ، ولا يجوز أن يركب مال ^(٧) مرتين في عام واحد •

فلو ملك نصاباً — كما ذكرنا — ثم ملك في داخل الحول نصاباً أيضاً من الورق أو الذهب أو الماشية فإنه يركب كل مال لحوله ، فإن رجع الأول منهما إلى مال آخر فإنه إذا حال حول القاعدة زكاهما ثم ضم الأول حيث نال الآخر ، لأن الأول قد صار لا زكاة فيه ،

(١) في النسخة رقم (١٦) . حتى يحول عليه الحول . (٢) في النسخة رقم (١٦) . فائداً ، (٣) في النسخة رقم (١٦) . من جنسها فإن اختلطت عليه الأحوال فتفسير ذلك . وأما أمع ^(٤) في النسخة رقم (١٦) . غير أن ذلك الحول الذي كانت عنده ، وهو خطأ صرف (٥) في النسخة رقم (١٦) . ضم . بدون الواو ، وهو (٦) في النسخة رقم (١٦) . ثم من كان . الخ وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) . ومالا .

ولا يجوز أن يزكيه مع ما قد زكاه من المال الثاني ، فيكون يزكي الثاني مرتين في عام ، ويستأنف بالجميع حولاً *

فإن رجع المال الثاني إلى مالا زكاة فيه وبقي الأول نصيباً فإنه يزكيه إذا حال حوله ، ثم يعزم الثاني إلى الأول من حيثئذ لما قد ذكرنا فيستأنف بهما حولاً *
فلو خلطهما فلم يميزا فإنه يزكي كل عدد منهما لحوله ، ويجعل ما أخرج من ذلك كله نقصاناً ^(١) من المال الثاني ، لأنه لا يوقن بالنقص إلا بعد إخراج الزكاة من الثاني ، وأما قبل ذلك فلا يقين عنده بأن أحدهما نقص ، فلا يزال كذلك حتى يرجع كلاهما إلى ما يوقن أن أحدهما قد نقص ولا بد صحافيه الزكاة *

وذلك مثل أن يرجع الفئان إلى أقل من عشرين مائة ، لأنه لا يجوز أن يزكي عن هذا العدد بشاتين ، وأنه قد رجع البقران إلى أقل من مائة ، والذهبان إلى أقل من مائتين ديناراً ، والابلان إلى أقل من عشرة ، والنضتان إلى أقل من أربع مائة درهم *

فإذا رجع المالان إلى ما ذكرنا فقد يمكن أن النقص دخل في كليهما ، ويمكن أن يكون دخل في أحدهما ، إلا أنه بلا شك قد كان عنده مال يجب فيه الزكاة ، فلا تسقط عنه بالشك فإذا كان هذا ضم المال الثاني إلى الأول فزكي الجميع لحول الأول أبداً ، حتى يرجع الكل إلى مالا زكاة فيه *

فلو اتقى خمساً من الابل أو أكثر — إلا أنه عدد يزكي بالغنم — ثم اتقى في داخل الحول عدداً يزكي وحده لو انفرد — إما بالغنم وأما بالابل — فإنه يزكي ما كان عنده عند تمام حوله بالغنم ، ثم ضم إليه ذلك إلى ما استفاد ، إذ لا يجوز أن يكون لإنسان واحد عنده ابل له قد تم لجميعها حول فيزكي بعضها بالغنم وبعضها بالابل ، لأنه خلاف أمر رسول الله ﷺ في زكاة الابل *

فلو ملك خمساً وعشرين من الابل ثم ملك في الحول إحدى عشرة زكي الأول لحولها بنت مخاض ، ثم ضمها إلى الفائدة من حيثئذ على كل حال فزكي الجميع لحول — من حيثئذ مستأنف — بنت لبون ، لما ذكرنا من أنه لا تختلف زكاة ابل واحدة لملك واحد . وهكذا في كل شيء *

فإن قيل : فانكم تؤخرون زكاة بعضها عن حوله شهراً ^(٢) * قلنا : نعم ؛ لأننا لا نقدر على غير ذلك البتة ، إلا بأحداث زكاتين في مال واحد ، وهذا خلاف النص ، وتأخير الزكاة إذا لم يمكن ^(٣) التصجيل مباح لاجراج فيه .

(١) في المتن رقم (١٦) د قضا (٢) في المتن رقم (١٦) د شهر (٣) في المتن رقم (١٦) د يكن وهو غلط

وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٦ — مسألة (١) — من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي؟ *

قال أبو محمد: تؤدي كلها لكل سنة على عدد ما وجب عليه في كل عام؛ وسواء كان ذلك لهروبه بما له؛ أو لتأخير (٢) الساعي، أو لجهله، أو لتغير ذلك؛ وسواء في ذلك العين والحرث، والمماشية، وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت، وسواء رجع ماله بعد أخذ الزكاة منه إلى مالا زكاة فيه أو لم يرجع، ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفي الزكاة *

وقال مالك: إن كان ذلك عينا — ذهباً أو فضة — فإنه تؤخذ منه زكاة كل سنة (٣) حتى يرجع الوزن إلى ما بقي درهم، والذهب إلى عشرين ديناراً؛ فتؤخذ الزكاة لسنة واحدة، ثم لا شيء عليه لما بعد ذلك من السنين *

وإن كانت زكاة زرع فرط فيها سنين أخذت كلها وإن اصطبلت جميع ماله. وإن كانت ماشية، فإن كان هو رب إمام الساعي فإن الزكاة تؤخذ منه على حسب ما كان عنده في كل عام، فإذا رجع ماله باخراج الزكاة إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء لسائر ما بقي من الاعوام، وإن كان الساعي هو الذي تأخر عنه فإنه تؤخذ منه زكاة ما وجد يده لكل عام خلا، سواء كان يده فيها خلا أكثر أو أقل، ما لم يخرج إلى مالا زكاة فيه (٤)، فإذا رجع إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء *

وقال أبو حنيفة فيمن كان له عشر من الابل عامين لم يؤد زكاتها (٥)؛ إنه يركب للعام الأول شاتين، وللعام الثاني شاة واحدة *

وقال هو ومحمد بن الحسن فيمن كان عنده مائتا درهم — لا مال له غيرها — فلم يركبها سنتين فصاعداً؛ إنه لا زكاة عليه؛ لأن الزكاة صارت عليه ديناً فيها؛ هذا نص كلامه *

وقال أبو يوسف: عليه زكاتها للعام واحد فقط *

وقال زفر: عليه زكاتها لكل عام أبداً، وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد: أما قول مالك فظاهر التناقص، وتقسيم فاسد، لا برهان على صحته لانه دعوى بلا دليل. وما العجب إلا من رققهم بالهارب أمام المصدق؛ وتحريمهم العدل (٦) فيه؛ وشدة حملهم على من تأخر عنه الساعي، فيوجبون عليه زكاة ألف

(١) لفظه: مسألة؛ زيادة من السنة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) د لتأخر، (٣) في النسخة رقم (١٦) د؛ والزكاة كل سنة، وما هنا أصح (٤) في النسخة رقم (١٤) د؛ ما لم يخرج إلا مالا زكاة فيه، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) د؛ زكاتها، (٦) في النسخة رقم (١٦) د؛ وتحريم العدل، وهو خطأ فاضل.

ناقة لشتر ستين ، ولم يملكها الا سنة واحدة ، وانما ملك في سائر الاعوام خمسا من الابل فقط !! واحتجوا في هذا بأن هكذا زكى الناس إذ أجمعوا على معاوية *

قال ابو محمد : وهم قد عالفوا معاوية في أخذ الزكاة من الأصعية ومعه ابن مسعود ، وقلدوا هنا سعة من لا يعتد به ، كروان ، وسعيد بن العاصي وما هنالك : ومعاذ الله أن تؤخذ الزكاة ^(١) من إبل لم يملكها المسلم وتمطل ^(٢) زكاة قد أوجها الله تعالى *

وأما قول ابى يوسف فانه محمول على أن الزكاة — في العين وغيره — في المال نفسه ، لافي الذمة ، وهذا أمر قد بينا فسادَه قبل ؛ وأوضحنا أنها في الذمة لافي العين ولو كانت في العين لما أجزأه أن يعطى الزكاة من غير ذلك المال نفسه ؛ وهذا أمر يجمع على خلافه ، وعلى أن له أن يعطيها من حيث شاء ؛ فاذ صَحَّ أنها في الذمة فلا يسقطها عنه ذهاب ماله ، ولا رجوعه الى مالا زكاة فيه *

واحتج بعضهم بأن امرأة أوباع ^(٣) ماشيته بعد حلول الزكاة فيها ان الساعي أخذ الزكاة من تلك الماشية المبيعة *

قال ابو محمد : وهذا باطل ؛ وماله ذلك ؛ لأنها قد صارت مالا من مال المشتري ؛ ولا يحل أن تؤخذ زكاة من حرم لم يجب عليه وانما وجبت على زيد ، لكن يتبع البائع بها ديناً في ذمته . وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٧ — مسألة — فلو مات الذي وجبت عليه الزكاة سنة أو ستين فانها من رأس ماله ، أقربها أو قامت عليه بيته ، ورثه مولده أو كلالته ، لاحق للفرماة وللوصية وللورثة حتى تستوفى كلها ؛ سواء في ذلك العين والماشية والزرع . وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان وأصحابهما *

وقال أبو حنيفة : من مات بعد وجوب الزكاة في ذمته وفضته فانها تسقط بموته ، لا تؤخذ ^(٤) أصلا ، سواء مات اثر ^(٥) الحول ييسر أو كثير ، أو كانت كذلك لسنتين * وأما زكاة الماشية فانه روى عنه ابن المبارك : أنه يأخذها المصدق منها ، وإن وجدها بأيدي ورثته *

وروى عنه أبو يوسف : أنها تسقط بموته * واختلف قوله في زكاة الثمار والزرع : فروى عنه عبد الله بن المبارك : أنها تسقط بموته ، وروى عنه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : أنها تؤخذ بعد موته ،

(١) في نسخة رقم (١٦) زكاة ، (٢) في نسخة رقم (١٦) . أو تمطل ، (٣) في نسخة رقم (١٤) . واحتج بعضهم : لأن امرأة أوباع ، الخ . (٤) في نسخة رقم (١٤) . ولا تؤخذ ، (٥) في نسخة رقم (١٤) . د باثر .

ويرى ان قوله المذكور في الماشية، والزروع انما هو في زكاة تلك السنة فقط؛ فأما زكاة فرط فيها حتى مات فإنه يقول: بأنها تسقط عنه •

وقال مالك فيمن مات بعد حلول الزكاة في ماله — أى مال كان — حاشا المواشى: — فإنها تؤخذ من رأس ماله، فإن كان فرط فيها أكثر من عام فلا تخرج عنه إلا أن يوصى بها، فتكون من ثلثه مبدأة على سائر وصاياه كلها، حاشا التدبير في الصحة، وهي مبدأة على التدبير في المرض •

قال: وأما المواشى فإنه إن حال الحول عليها ثم مات قبل مجيء الساعى ثم جاء الساعى فلا سيل للساعى عليها، وقد بطلت، إلا أن يوصى بها، فتكون في الثلث غير مبدأة على سائر الوصايا •

واختلف قول الأوزاعي في ذلك: فرة رأها من الثلث، ومرة رأها من رأس المال • قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة، ومالك قرضاً بالخطأ، لأنهما أسقطا بموت المهر ديناً لله تعالى وجب عليه في حياته، بلا برهان أكثر من أن قالوا: لو كان ذلك لمشاهد إنسان أن لا يورث ورثته شيئاً إلا أمكنه! •

فقلنا: لما تقولون في إنسان أكثر من إتلاف أموال الناس ليكون ذلك ديناً عليه ولا يورث ورثته شيئاً، ولو أنها ديون يهودى أو نصرانى في خمر أهرقها لم؟ ١٧ •

فنقولهم: لأنها كلها من رأس ماله، سواء ورث ورثته أو لم يرثوا، ففقدوا علمتهم بأوحش نقض! وأسقطوا حق الله تعالى — الذى جعله للفقراء والمساكين من المسلمين، والعارمين منهم، وفي الرقاب منهم — وفى سبيله تعالى عوain السيل فريضة من الله تعالى —: وأوجبوا ديون الأديمين ^(١) وأطعموا الورثة المحرام! •

والمعجب كله من إيجابهم الصلاة بعد خروج وقتها على العائد لتركها، وإسقاطهم الزكاة ووقفها قائم عن التمسك لتركها! •

ثم تقسيم مالك بين المراضى وغير المراضى، وبين زكاة عامه ذلك وسائر الأعرام، فرأى زكاة عامه من رأس المال، وإن لم يبق للورثة شيء يعيشون منه، ولم ير زكاة سائر الأعرام إلا اساقطة! •

ثم تفرقه بين زكاة الناض يوصى بها فتكون في الثلث وتبدى على الوصايا الاعلى التدبير ^(٢) في الصحة وتبدى على التدبير في المرض —: وبين زكاة الماشية يوصى بها

(١) فى السنن رقم (١٦) • ديون الناس، (٢) فى السنة رقم (١٦) • دلائل التدبير، وهو خطأ •

فكون في التلك ولا تبدى على الوسايا ، وهذه أشياء غلط فيها من غلط وقصد الخير ، وإنما العجب بمن انشرح صدره لتقليد قائلها ! ثم استعمل نفسه في إبطال السنن الثابتة فصرأ لها !! *

قال أبو محمد : وبين صحة قولنا وبطلان قول المخالفين قول الله عز وجل في المواريث (١) (من بعد وصية يوصى بها أو دين) فم عز وجل الديون كلها ، والزكاة دين قائم لله تعالى ، وللساكنين والفقراء ، والغارمين وسائر من فرضها تعالى لهم في نص القرآن . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن عمر الوكي ، وأبو سعيد الأشج ، قال الوكي : ثنا حسين بن علي عن زائدة ؛ وقال أبو سعيد ثنا أبو خالد الأحمر (٢) ثم اتفق زائدة ، أبو خالد الأحمر كلاهما عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة ، وسلسلة ابن كريل ، قال مسلم البطين : عن سعيد بن جبير ، وقال الحكم وسلسلة : سمعنا مجاهداً ثم اتفق سعيد بن جبير ، ومجاهد عن ابن عباس قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إن أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى ؟ قال أبو خالد : في روايته عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة ، وسلسلة بن كريل عن سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعطاء عن ابن عباس ، وذكر زائدة في حديثه أن الأعمش سمعه من الحكم ، وسلسلة ، ومسلم (٣) *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، فذكره ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » *

فهؤلاء عطاء ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد يروونه عن ابن عباس ، فقال هؤلاء بآرائهم بل دين الله تعالى ساقط ! ودين الناس أحق أن يقضى ! والناس أحق بالوفاء !
قال أبو محمد : يسألون عن الزكاة في الذمة هي أم في عين المال ؟ ولا سبل إلى قسم ثالث ؟ فان قالوا : في عين المال ، فقد صح أن أهل الصدقات شركاء في ذلك المال ، فمن أين وجب أن يطل حقهم وتبقى ديون اليهود والنصارى ؟ وإن قالوا : في الذمة فمن أين أسقطوها بموته ؟ ولا يختلفون أن إقرار الصحيح لازم في رأس المال (٤) ، فمن

(١) قوله في المواريث ، سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « عالة الأحمر » وهو خطأ

(٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣١٥) (٤) في النسخة رقم (١٦) « ماله »

أين وقع لم إبطال إقرار المريض ؟*
 فان قالوا : لا توصية ، كذبوا وتافسوا ! لان الاقرار ان كان وصية فهو من الصحيح
 أيضاً في الثلث ، ولا فأتوا فرقاً بين المريض والصحيح ؟*
 وان قالوا : لا تا تهمة ، قلنا : فبلا اهتمم الصحيح فهو أحق بالتهمة ؟ لا سيما
 المساكين الذين يصدقون قول المريض في دعواه أن فلاناً قتله ، ويطلقون أقراره
 في ماله ، وهذه أمور كما ترى ! ونسأل الله العافية*
 رويانا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري في الرجل يموت ولم
 يؤد زكاة ماله : أنها تؤخذ من ماله اذا علم بذلك ، وقال ربيعة : لا تؤخذ (١) وعليه
 ما تحمل*
 ومن طريق ابن أبي شبة : ثنا جرير عن سليمان التيمي عن الحسن بن عطاء : أنها

قال في حجة الاسلام والزكاة : هي (٢) بمنزلة الدين*
 قال علي : وللشافعي قول آخر : ان كل ذلك يتحاص مع ديون الناس*
 قال علي : وهذا خطأ ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق أن
 يقضى »*
 قال علي : وهذا مما عاقلوا فيه القرآن والسنة الثابتة — التي لا معارض لها —
 والقياس ، ولم يتعلقوا بقول صاحب نفعه*
 ٦٨٨ — مسألة — ولايجزى اداء الزكاة اذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله

بأمره إلا بنية أنها الزكاة المفروضة عليه ، فان أخذها الامام ، أو ساعيه ، أو أميره ،
 أو ساعيه فنية كذلك ، لقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)
 ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات »*
 فلوان امرأ أخرج زكاة ماله غائب فقال : هذه زكاة مالي إن كان سالماً ، وإلا فهي

صدقة تطوع : — لم يجزه ذلك عن زكاة ماله ان كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً لانه لم
 يخلص النية للزكاة محضة كما أمر ، وانما يجزئه ان أخرجها على أنها زكاة ماله فقط ،
 فان (٣) كان المال سالماً أجزأه ، لانه اذا ما كما أمر مخلصها ، وان كان المال قد تلف ،
 فان قامت له بينة انه أن يسترد ما أعطى ، وان فانت (٤) أدى الامام اليه ذلك من سهم
 الغارمين لانهم أخذوها وليس لهم أخذها ، فهم غارمون بذلك ، وهذا كمن شك : عليه

(١) في نسخة رقم (١٦) : « تؤخذ » ، بخط « لا وهو خطأ » (٢) كلمة « هما » سقطت من نسخة رقم (١٦)
 (٣) في نسخة رقم (١٦) : « وان » ، (٤) في نسخة رقم (١٦) : « فانت » ، وهو خطأ .

يوم من رمضان أم لا؟ وهل عليه صلاة فرض أم لا؟ فصلى عدد ركعات تلك الصلاة وقال: إن كنت أنسيتها فهي هذه، والا فهي تطوع؛ وصام يوماً فقال: إن كان على يوم فهو هذا؛ والا فهو تطوع؛ فإن هذا لا يخرج عن تلك الصلاة ولا عن ذلك اليوم إن ذكر بعد ذلك أنهما عليه *

٦٨٩ - مسألة - من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه - بأى وجه يخرج عن ملكه - ثم رجع إليه - بأى وجه رجع إليه، ولو إثر خروجه بطرفة عين أو أكثر - فإنه يستأنف به الحول من حين رجوعه، لا من حين الحول الأول، لأن ذلك الحول قد بطل بطلان الملك، ومن الباطل أن يعد عليه وقت كان فيه المال لغيره * وكذلك من باع إبلاً بابل، أو بقرأ بقر، أو غنماً بغنم، أو فضة بفضة، أو ذهباً بذهب - فإن حول الذى خرج عن ملكه من ذلك قد بطل، ويستأنف الحول بالذى صار في ملكه من ذلك، لما ذكرنا (١) *

وسواء في كل ذلك فعل ذلك فراراً من الزكاة أو لغير فرار، فهو عاص بنبهته السوء في فراره من الزكاة (٢) *

وقال بعض الناس: إن كان فعل ذلك فراراً من الزكاة فعليه الزكاة، ثم ناقض من قرب فقال: من اشترى بدرامه أو بدنانيره عقاراً أو متاعاً فراراً من الزكاة فلا زكاة عليه فيما اشترى *

قال أبو محمد: ومن الحال الذى لم يأمر الله تعالى به أن يركب الإنسان مالا هو في يد غيره لم يحمل حوله عنده (٣). قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٤) *

وقولنا في هذا كله هو قول أبى حنيفة، والشافعى، وأبى سليمان * وقال مالك: إن بادل إبلاً بقر أو بقرأ بغنم أو بقرأ بغنم فكذلك، سواء فعله فراراً من الزكاة أو لغير فرار، وإن بادل إبلاً بابل، أو بقرأ بقر، أو غنماً بغنم، أو ذهباً بذهب، أو فضة (٥) بفضة - : فعليه الزكاة عند انقضاء حول (٦) الذى خرج عن يده * قال أبو محمد: وهذا خطأ ظاهر، ودعوى لا دليل على صحتها، لamen قرآن، ولا سنة

(١) كلمة «ذكرنا» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله «من الزكاة» سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٤) «مالم يحمل حوله عنده» وما هنا حسن جداً (٤) قوله «قال تعالى» الى آخر الآية ليس في النسخة رقم (١٦) (٥) كلمة «فضة» محذوفة من النسخة رقم (١٦) (٦) في النسخة رقم (١٤) «الحول» وما هنا أصح، بل هو الصواب .

صحيفة (١) بولا رواية سقيمة بولا إجماع، وبولا قول صاحب بولا قياس، وبولا رأى يصح.
ونسأل من قال بهذا: أهذه التي صارت إليه (٢) هي التي خرجت عنه؟ أم هي غيرها؟
فإن قال: هي غيرها، قيل: فكيف يركى عن مال لا يملكه؟ ولعلها أموات أو عند
كافر (٣) *

وإن يقال بل هي تلك، كابر العيان أو صار في سلاخ من يستسل الكذب جهاراً.
فإن قال: ليست هي، ولكنها من نوعها، قلنا: نعم، فكان ماذا؟ ومن أين لكم
زكاة غير المال الذي ابتدأ الحول في ملكه إذا كان من نوعه؟
ثم يسألون إن كانت الأعداد مختلفة: أي العديدين يركى؟ العدد الذي خرج عن
ملكه؟ أم العدد الذي اكتسب؟ ولعل أحدهما ليس نصاباً.
وهذا كله خطأ لا خفاء به، وبالله تعالى التوفيق وأي شيء قالوا (٤) في ذلك كان
تحكما وباطلا بلا برهان *

فإن قالوا: إنه لم يزل مال الكالمائة شاة أولمشر (٥) من الابل أو الماتى درهم (٦) حولا
كاملا متصلا *

قلنا: إنما الزكاة تجب في ذمة المسلم عن مال ملكه بعينه حولا كاملا من كل ما ذكرنا
بلا خلاف، فليكم البرهان في وجوب الزكاة عن عدد بغير عينه لكن في أعيان مختلفة،
وهذا ما لا سبيل إلى وجوده، إلا بالدعوى. وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٠ — مسألة — ومن تلف ماله أو غصبه غاصب أو حيل بينه وبينه فلا زكاة عليه.
فيه (٧) أي نوع كان من أنواع المال، فإن رجع إليه يوم ما استأنف به (٨) حولا من حيثئذ،
ولازكاة عليه (٩) لما خلا، فلوزكاة الغاصب ضمنه كله، وضمن ما أخرج (١٠) منه في الزكاة.
لأنه لا خلاف (١١) بين الأمة كلها في أن صاحب المال إن أحب أن يؤدي الزكاة من
نفس المال الذي وجبت فيه الزكاة — لامن غيره — كان ذلك له، ولم يكلف الزكاة من
سواه (١٢) ما لم يمه هو أو يخرجها عن ملكه باختياره، فإنه حيثئذ يكلف أداء الزكاة من
عند نفسه، فسقط بهذا الإجماع تكليفه أداء زكاة من عند نفسه، ثم لما صح ذلك، وكان
غير قادر على أداء الزكاة من نفس المال المنصوب، أو المتلف، أو الممنوع منه — :

(١) كلمة د صحبة ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) وعليه وهو خطأ (٣) كذا
في الأصلين (٤) في النسخة رقم (١٦) مقال وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) د أو لمشرين ، (٦) في النسخة
رقم (١٦) د والماتى درهم ، وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) «في» وهو خطأ (٨) كلمة د به ، زيادة من
النسخة رقم (١٦) (٩) كلمة د عليه ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (١٠) في النسخة رقم (١٦) د خرج .
(١١) في النسخة رقم (١٦) د ولا خلاف ، (١٢) قوله من سواء ، زيادة من النسخة رقم (١٤) *

سقط عنه ما عجز عنه من ذلك ، بخلاف ما هو قادر على إحضاره واستخراجه من مدفنه هو أو وكيله ، وما سقط برهان لم يعد إلا بنص أو إجماع *
وقد كانت الكفار يغيرون على سرح المسلمين في حياة رسول الله ﷺ ؛ فما كلف قط أحداً زكاة ما أخذه الكفار من ماله *

وقد يسرق المال ويضرب فيفرق ولا يدري أحد مكانه ، فكان تكليف أداء الزكاة عنه ^(١) من الحرج الذي قد أسقطه الله تعالى ، اذ يقول : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) * وكذلك تغلب الكفار على بلد نخل ، فن الحمال تكليف ربه أداء زكاة ما أخرجت * وأما الناصب فانه محرم عليه التصرف في مال غيره ، بقول رسول الله ﷺ ^(٢) : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فاعطاؤه الزكاة ^(٣) من مال غيره تعدى منه ، فهو ضامن لما تعدى فيه . قال تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال أبو حنيفة : بمثل هذا كله ، الا أنه قال : ان كان المال المدفون بتلف مكانه ^(٤) في منزله أدى زكاته ؛ وان كان خارج منزله فلا زكاة عليه فيه . وهذا تقسيم فاسد ما تعلم أحداً قاله قبله *

وقال مالك : لا زكاة عليه فيه ، فان رجع اليه ^(٥) زكاة لسنة واحدة فقط وان غاب عنه سنين . وهذا قول ظاهر الخطأ ، وما تعلم لهم حجة ، إلا أنهم قلدوا في ذلك عمر ابن عبد العزيز في قول له رجع اليه ، وكان قال قبل ذلك : بأخذ الزكاة منه لكل سنة خلت *

والعجب أنهم قلدوا عمر هنا ، ولم يقلوه في رجوعه الى القول بالزكاة في الصل وإِنما قال عمر بالقول الذي قلوه فيه لأنه كان يرى الزكاة في المال المستفاد حين يفاد ظالفوه هنا وهذا كله تخليط ! *

وقال سفيان — في أحد قولي — وأبو سليمان : عليه الزكاة لكل سنة خلت * وقد جاء عن عثمان ، وابن عمر إيجاب الزكاة في المقدور عليه ، فدل ذلك ^(٦) على أنهما لا يريان الزكاة في غير المقدور عليه ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضى الله عنهم * وقولنا في هذا هو قول قتادة ، والليث وأحد قولي سفيان ، وروى أيضاً عن عمر بن عبد العزيز *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، فكان تكليف الزكاة منه ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، لقوله صل الله عليه وسلم ، (٣) في النسخة رقم (١٦) ، فاعطاه الزكاة ، (٤) في النسخة رقم (١٦) ، فكأنه ، وهو تصحيف (٥) في النسخة رقم (١٦) ، عليه ، (٦) كلمة ذلك ، زيادة من النسخة رقم (١٦) *

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن همام بن يحيى ثنا أبو عثمان عامل عمر ابن عبدالعزيز قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مال رده على رجل كان ظله : أن أخذ منه الزكاة لما أتت عليه ، ثم صبحني يريد عمر : لا تأخذ منه زكاة ، فانه كان ضاراً أو غوراً (١) *

٦٩١ — مسألة — ومن رهن ماشية أو ذهباً أو فضة أو أرضاً فزرعها أو غنلاً فأثمرت ، وحال الحول على الماشية والعين — : فالزكاة في كل ذلك ، ولا يكلف الرامن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته *

أما وجوب الزكاة فلا ته مال من ماله ، عليه فيه الزكاة المقررة ، ولم يتقل ملكه عنه ، ولم يأت نص ولا إجماع بتكليفه أداء الزكاة من غيره ولا بد *
وأما المنع من تكليفه العوض فانه لم يخرج ما أخرج منه يبطل وعدوان ، فيقضى عليه برده وإنما أخرجه بحق مفترض إخراج ، فتكليفه حكماً في ماله باطل ، لا يجوز الا بنص أو إجماع ، قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » *

٦٩٢ — مسألة — وليس على من وجب (٢) عليه الزكاة إيصالها إلى السلطان لكن عليه أن يجمع ماله للصدق ويدفع إليه الخلق ، ثم مؤنة نقل ذلك من نفس الزكاة وهذا لا خلاف فيه من أحد ، وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يبعث المصدقين (٣) — وهم السعاة — فيقبضون الواجب ويرأ أصحاب الأموال من ذلك *

فان (٤) لم يكن مصدق فعلى من عليه الزكاة إيصالها إلى من يحضره من أهل الصدقات ولا مزيد ، لأن تكليف النقل مؤنة وغرامة لم يأت بها نص ولا إجماع ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا فرق بين من كلفه ذلك ميلاً أو من (٥) كلفه إلى خراسان أو أبعد *

٦٩٣ — مسألة — ولا يجوز تسجيل الزكاة قبل تمام الحول ، ولا بطرقة عين

(١) أما أبو عثمان عامل عمر بن عبدالعزيز فاني لم أجده ، وأما قوله « ضاراً » فان في النسخة رقم (١٤) « ضار » بدون نقط وخطاً ، والضار بكسر الهمزة والميم الضار ، قال أبو عبيد : « مر القاب الذي لا يرجى » ، فإذا رجى فليس بضار ، من أضمرت الشيء إذا غيبه ، وأما قوله « غوراً » فانه يقع القين المحبسة وأسكان الزور واطته بمعنى أنه كان يبيداه عنه لئلا ته يده من القورى وهو القتر أو من قولهم « غار الماء » بمعنى ذهب في الأرض وسفل فيها . وقد نقل هذا الاثر في اللسان (٦ ج ٦ ص ١٦٤) قال « ومنه قول عمر بن عبدالعزيز رحمه الله في كتابه إلى ميمون بن مهران في الأموال التي كانت في بيت الخلال أن يردها ولا يأخذ زكاتها فانه كان مالا ضاراً لا يرجى » وأما قوله « غوراً » (٢) في النسخة رقم (١٤) « وجبت » (٣) في النسخة رقم (١٦) « مصدقين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « وان » (٥) كلمة « من » زائدة في النسخة رقم (١٦) *

فان فعل لم يجره ، وعليه إعادتها ، ويرد اليه ما أخرج قبل وقته ، لانه أعطاه بغير حق .
وصح تعجيل الزكاة قبل وقتها عن سعيد بن جبير ، وعطاء ، وإبراهيم ، والضحاك
والحكم ، والزهري .

وأجازه الحسن ثلاث سنين .

وقال ابن سيرين : في تعجيل الزكاة قبل أن تحل . لا أدري ما هذا !! *

وقال ابو خنيفة : أصحابه بجواز (١) تعجيل الزكاة قبل وقتها .

ثم لهم في ذلك تخليط كثير .

مثل قول محمد بن الحسن : لا يجوز ذلك في مال عنده ، ولا في زرع قد زرعه ،

ولا في نخل (٢) قد أطلعت .

وقال أبو يوسف : يجوز ذلك كله (٣) قبل اطلاع النخل وقبل زرع الأرض ،

ولو صجل زكاة ثلاث سنين أجراه .

وأكثر من هذا سند كره — ان شاء الله تعالى — في ذكر تخليط أقوالهم

في كتاب « الأعراب » والله المستعان .

وقال الشافعي : بتعجيل الزكاة عن مال (٤) عنده ، لانه مال لم يكتسبه (٥) بعد ،

وقال : ان استغنى المسكين بما أخذ مما جعله صاحب المال قبل الحول أجراً صاحب

المال ، فان استغنى من غير ذلك لم يجرى عن صاحب المال .

وقال مالك : يجرى تعجيل الزكاة بشيرين أو نحو ذلك ، لا أكثر ، في رواية

ابن القاسم عنه ، وأما رواية ابن وهب عنه فكما قلنا نحن .

وهذه كلها (٦) تقاسم في غاية الفساد ، لا دليل على صحتها من قرآن ، ولا سنة ،

ولا إجماع ، ولا قول صاحب بصح ، ولا قياس . وقول الليث : رأيت سليمان كقولنا .

واحتج من أجاز تعجيلها بصح .

منها الخبر الذي ذكرناه (٧) في زكاة المرواشي ، في هل تجزى قيمة أم لا ؟ من أن

النبي ﷺ استسلف بكرة قضاة من لبل الصدقة جملاً رابعياً .

وهذا الدليل فيه على تعجيل الصدقة ، لانه استسلاف كما ترى ، لا استعجال صدقة

بل فيه دليل على أن تعجيلها لا يجوز ، إذ لو جاز لما احتاج عليه الصلاة والسلام الى

الاستقراض بل كان يستعجل زكاة حاجته الى البكر .

(١) في النسخة رقم (١٤) . يجوز (٢) في النسخة رقم (١٦) . يحذف « لا » في الموضعين (٢) كلمة « كله »

زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) . وعند مال . وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) . مال

يكتبه ، وهو خطأ (٦) كلمة « كلها » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) . الذي ذكره .

وذكروا ما روينا من طريق أبي داود : ثنا سعيد بن منصور ثنا اسماعيل بن زكرياء عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجة عن علي بن أبي طالب : « أن العباس سأل رسول الله ﷺ ^(١) في تعجيل صدقته قبل أن تمهل فأذن له » .

قال أبو داود : روى هذا الحديث هشيم عن منصور عن زاذان عن الحكم عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ ^(٢) .

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن الحكم : « أن ^(٣) النبي ﷺ بعث عمر مصداقا وقال له عن العباس : إنا قد استسلفنا زكاته لعام الأول » .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يزيد أبو خالد قال : « قال عمر للعباس : أد زكاة مالك فقال العباس : قد أديتها قبل ذلك ، فذكر عمر ذلك للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ : صدق ^(٤) » .

هذا كل ما شغبوا به من الآثار .

وقالوا : حقوق الأموال كلها جازر تعجيلها قبل أجلها ، قياسا على ديون الناس المؤجلة ، وحقوقهم ، كالنفقات وغيرها .

وقالوا : إنما أخرت الزكاة إلى الحول فسمه على الناس فقط .

وهذا كل ما موهوا به من النظر والقياس .

وهذا كله لا حجة لهم في شيء منه .

أما حديث حجة : فجية غير معروف بالدالة ، ولا تقوم الحجة إلا برواية العدول المعروفين ^(٥) .

وأما حديث هشيم فلم يذكر أبو داود من يثبته وبين هشيم ، ولو كان فيه لبند ^(٦) به

(١) في النسخة رقم (١٤) . سأل النبي عليه السلام ، « ما كذا عند المؤلف كافي الأصلين ، وثكم طيفيا يأتي بما يؤيد أعني حديث أنس ، ولكن هذا خطأ ، ويظهر أن الخطأ كان في نسخة أبي داود التي هي ابن حزم ، فإن الذي في أبي داود (ج ٢ ص ٣٣) « عن منصور بن زاذان عن الحكم بن الحسن بن مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والحسن بن مسلم من أبايع التابعين ، والحديث منقطع على رواية هشيم ، وقد رجحنا أبو داود ، وفريد سمعتة شاذي داود التي في أبي داود خطأ ما نقلها المؤلف من مسلم عن حديث أنس قول ابن حزم في التخصيص (ص ١٧٨) : « وذكر البارقي الاختلاف في فعل الحكم ورجح روايته منصور عن الحكم بن الحسن بن مسلم بن ثاقب عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، وكنارجه أبو داود (٣) في النسخة رقم (١٦) » عن « وما هنا أصح » (٤) في النسخة رقم (١٤) وقد ذكر ذلك عمر التي عليه السلام فقال عليه السلام : صدق ^(٥) (أما حجة — يعني المال المبهمة فتفتح الجوز وتحديد الدلالة المقترحة — فإني رضى الكندي ، وهو تابعي ثقة ، وثقه السبل وابن حبان ، وأما حديث فرومايا أيضا أحد (ج ١ ص ١٠) ولترملى (ج ١ ص ١٦) طبع (البت) والمأكم ومحمه هو والشمي (ج ٣ ص ٣٣) (٦) كذا في الأصلين بالياء والقرن والمال ، وما أدري ما هو ؟ والبت — باسكان التثنية — العلم الكبير وهو معرب ، فكل اشتق منه المؤلفون خلافا ، كانه يريد : لا يريد ؟ وإشاهل

فصار مقطعا، ثم لم يدكر أيضا لفظ (١) أنس، ولا كيف رواه، فلم يجر القطع به على الجهالة.
وأما سائر الأخبار فرسلة.

وهذا مما تركفه المالكيون المرسل، وهم يقولون - إذا وافق تقليدهم - (٢)
أنه كالمسند، وردوا فيه رواية المجهول، وهم يأخذون بها إذا وافقهم (٣) فبطل كل
مامو هو به من الآثار.

وأما قياسهم الزكاة على ديون الناس المؤجلة فالقياس كله باطل، ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل لأن تعجيل ديون الناس المؤجلة قد وجب بعد ثم اتفقا على
تأجيلها (٤) والزكاة لم تجب بعد، فقياس ما لم يجب على ما قد وجب في الأداء باطل.
وأيضاً: فتعجيل ديون الناس المؤجلة لا يجوز إلا برضا من الذى له الدين، وليست
الزكاة كذلك، لأنها ليست لإنسان بعينه، ولالقوم بأعيانهم دون غيرهم، فيجوز
الرضا منهم بالتعجيل، وإنما هى لأهل صفات تحدث فيمن لم يكن من أهلها، وبطل
عن كان من أهلها.

ولا خلاف في أن القايضين لها الآن - عند من أجاز تعجيلها - لو أبرؤا منها
دون قبض لم يجز ذلك، ولا يرى منها من تلزمه الزكاة بأبرائهم، بخلاف إبراء من
له دين مؤجل.

وكذلك إن دفعها إلى الساعى، فقد يأتى وقت الزكاة والساعى ميت أو معزول،
والذى يبعث كذلك، فبطل قياسهم ذلك على ديون الناس.

وكذلك قياسهم على النفقات الواجبة، ولو أن امرأة أجل نفقة لامراته أو من
تلزمه نفقته، ثم جاء الوقت الواجبة فيه النفقة، والذى يجب له مضطر - لم يجزئته
تعجيل ما يجبل، وألزم الآن النفقة، وأمر باتباعه بما عجل له ديناً، لاستهلاكه ما لم
يجب له بعد.

بل لو كان القياس حقا لكان قياس تعجيل الزكاة قبل وقتها على تعجيل الصلاة
قبل وقتها والصوم قبل وقته أصح، لأنها كلها عبادات محدودة بأوقات لا يجوز تعديها
وهذا عاتركوا فيه القياس.

فإن ادعوا أجماعاً على المنع من تعجيل الصلاة أكذبهم الأثر الصحيح عن ابن عباس
والحسن، وهبك لو صح لم الاجماع لكان هذا حجة عليهم، لأن من أصلهم أن

(١) قوله لفظ أنس، سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) - انوارهم المرسل - (٣) في النسخة
رقم (١٤) - وهم يأخذون بها انوارهم (٤) كذا في الأصلين في التركيب تكلف.

قياس ما اختلف فيه على ما أجمع عليه هو القياس الصحيح •
وأما قولهم : إن الزكاة وجبت قبل ، ثم فسح للناس في تأخيرها — فكذب وباطل
ودعوى بلا برهان ، وما وجبت الزكاة قط الا عند انقضاء الحول ، لا قبل ذلك ، لصحة
النص باخراج رسول الله ﷺ المصدقين عند الحول ، لا قبل ذلك ، وما كان عليه
السلام ليضيق قبض حق قد وجب ، ولا يجمع الأمة على وجوبها عند الحول ، ولم
يجمعوا على وجوبها قبله ، ولا تجب الفرائض إلا بنص أو إجماع •

فيطلب كل مأمور به من أثر ونظر •

ثم نسألهم : أوجبت الزكاة قبل الحول أم لم تجب ^(١) ؟ فان قالوا : لم تجب قلنا :
فكيف تميزون أداء ما لم يجب ؟ وما لم يجب فعله تطوع ، ومن تطوع فلم يؤد الواجب ^(٢)
وان قالوا : قد وجبت قلنا ^(٣) : فالواجب لإجبار من وجب عليه حتى على أدائه . وهذا
برهان لا يعيد عنه أصلاً •

ونسألهم : كيف الحال ان مات الذي عجل الصدقة قبل الحول ؟ أو تلف المال قبل
الحول ؟ أو مات الذين أعطوها قبل الحول ؟ أو خرجوا عن الصفات التي بها تستحق
الزكوات ^(٤) ؟ فصح أن تمجيلها باطل وإعطاء لمن لا يستحقها ، ومنع لمن ^(٥) يستحقها ،
وإبطال الزكاة الواجبة وكل هذا لا يجوز •

والعجب من إجازة الخفيفين تمجيل الزكاة ومنعهم من تمجيل الكفارة قبل الحول !
وكلاهما مال ممجل ، إلا أن النص قد صح بتمجيل ما منعوا تمجيله ، ولم يأت بتمجيل
ما أباحوا تمجيله ! فتناقضوا في القياس ، وصحوا الآثار الفاسدة ، وأبطلوا الآثار
الصحيح ! •

وأما المالكيون فانهم — مع ما تناقضوا — خالفوا في هذه الجهور من العلماء ،
وهم يعظمون هذا إذا واقفهم ، وخالف الشافعيون فيه القياس ، وقبلا المرسل الذي
يردونه . وبالله تعالى التوفيق •

٦٩٤ — مسألة — ومن عليه دين — دراهم ، أو دنانير ، أو ماشية تجب الزكاة
في مقدار ذلك ^(٦) لو كان حاضراً فان كان حاضراً عنده لم يتلف وأتم عنده حولاً منه
ما في مقداره الزكاة ^(٧) — زكاة ، والا فلا زكاة عليه فيه أصلاً ، ولو أقيم عليه سنتين •

(١) في السنن رقم (١٤) « ارجع » (٢) في السنن رقم (١٦) « الواجبة ، وما هنا صح (٣) في السنن رقم (١٦) « علينا ، بدل ، وثنا ، وهو خطأ شنيع (٤) في السنة رقم (١٤) « الزكاة » (٥) في السنن رقم (١٦) « من ، بئله ، اللام (٦) في السنة رقم (١٦) « في مقداره ذلك » (٧) في السنن رقم (١٤) « ما في مقداره الزكاة »

وقال قوم : يزكيه *

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن يزيد بن يزيد ابن جابر أن عبد الملك بن أبي بكر (١) أخبره أن عمر قال : إذا حلت - يعني الزكاة - فأحسب دينك وما عندك وأجمع ذلك جميعاً ثم زك *.

ويته عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج أخبرني يزيد بن يزيد بن جابر عن عبد الملك ابن أبي بكر (٣) عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام - هو جد عبد الملك أبو أيسه قال : قال رجل لعمر : يحيى إبان صدقتى فأبادر الصدقة فأفق على أهلى وأقضى دينى؟ قال عمر : لا تبادر بها ، واحسب دينك وما عليك ، وزك ذلك أجمع (٤) * وهو قول الحسن بن حي *

ورويانا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي في الدين يكون للرجل على الرجل فيعطله ، قال : زكاته على الذى يأكل منها (٥) *.

ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن عطاء أو غيره نحوه *

ومن قال بقولنا - في إسقاط الزكاة عن الذى عليه الدين فيما عليه منه - ابن

عمر وغيره *

كما رويانا من طريق عبد الوهاب (٦) بن عبد المجيد الثقفى ، وسفيان الثورى ، قال : ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه ولى (٧) مال يتيم فكان يستلف منه ، يرى أن ذلك أحرز له ، ويؤدى زكاته من مال اليتيم *

فهذا ابن عمر عليه الدين لا يزكيه عن نفسه *

وعن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن : إذا كان للرجل على الرجل الدين فالزكاة على الذى له الدين *

وعن الحجاج بن المنهال عن يزيد بن إبراهيم عن مجاهد : إذا كان عليك دين فلا زكاة عليك ، إنما زكاته على الذى هو له *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «عبد الملك بن أبي بكر» وهو خطأ ، فاعبد الملك بن أبي بكر عن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن المثنى الفزرى (٢) فى النسخة رقم (١٤) «هو بهال عبد الرزاق ، وما هنا أحسن وأصح (٣) فى النسخة رقم (١٩) «يزيد بن يزيد بن جابر بن عبد الملك بن أبي بكر» وفى النسخة رقم (١٤) «يزيد بن يزيد بن جابر عن عبد الملك ابن أبي بكر» وكل منها خطأ فى موضع ، ولصواب ما هنا كما هو ظاهر (٤) انظر نحوه عن سفيان بن سعيد فى إخراج يحيى بن آدم رقم ٥٩٤ و ٥٩٣ (٥) ينتج المهر والثمن وهما المأسأة ، هو ما أتى به لا معتقراً كل منتهى (٦) فى النسخة رقم (١٦) «عبد الوارث» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «أولى» وهو صحيح على أن يكون يعنى المهر قبل المأسأة فاطه ، يقال وأولى الثوب ، بمعنى أوليته *

وعن وكيع عن سفیان عن المغيرة عن الفضيل عن ابراهيم التيمي قال : زكمتك تدبلك من مالك ، ومالك على الملاء ، ولا ترك ما للناس عليك •

وهو قول سفیان ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابهم ووكيع •

قال أبو محمد : إنما وافقنا قول (١) هؤلاء في سقوط الزكاة عن الذي عليه الدين فقط •

ومن طريق عبيد الله بن عمر (٢) عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين : ليس في الدين زكاة •

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي الزناد عن عكرمة قال : ليس في الدين زكاة (٣) •

ومن طريق وكيع عن مسعر عن الحكم بن عتيبة قال : خالفني ابراهيم في الدين ، كنت أقول : لا يزكي ، ثم رجعت إلى قول •

ورويانا عن أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن حجاج عن عطاء قال : ليس على صاحب الدين الذي هو له ولا على الذي هو عليه زكاة (٤) •

وعن عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن عطاء قال : ليس في الدين زكاة •

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : السلف يسلفه (٥) الرجل ؟

قال : ليس على سيد المال ولا على الذي استسلفه (٦) زكاة •

ومن طريق أبي عبيد عن أبي زائدة (٧) عن عبد الملك عن عطاء بن أبي رباح :

لا يزكي الذي عليه الدين ، ولا يزكيه الذي هو له حتى يقبضه •

وهو قول أبي سليمان وأصحابنا •

قال أبو محمد : إذا خرج الدين عن ملك الذي استقرضه فهو معلوم عنده ، ومن الباطل المتيقن أن يزكي عن لاشيء ، وعما لا يملك ، وعن شيء لو سرقة قطعت يده ، لأنه في ملك غيره •

٦٩٥ — مسألة — ومن عليه دين — كما ذكرنا — وعنده مال تجب في مثله الزكاة سواء (٨) كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان

(١) كلمة وقوله زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) مسكن في النسخة رقم (١٤) واظنا أصح ، وفي النسخة رقم (١٦) حديث ابن عمر ، (٣) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظة زكاة ، وفي آخرها فاقترعت سقط الزكاة كذا في نسخة ، وهو خطأ (٤) كلمة زكاة سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) بنو الميم فاعلم (٦) في النسخة رقم (١٦) واسلفته وهو خطأ (٧) كذا في الأصلين ، ولم يعرف من هو ؟ (٨) في النسخة رقم (١٦) وفسرنا بوماننا أصح •

أو من غير جنسه - : فإنه يزكى ما عنده ، ولا يسقط من أجل الدين الذى عليه شيء من زكاة ما يئده . وهو قول الشافعى ، وأبى سليمان وغيرهما *

وقال مالك : يجعل الدين فى العروض التى عنده التى لازكاة فيها ، وزكى ما عنده فإن لم يكن عنده عروض يجعل دينه فيها يئده بما فيه الزكاة ، وأسقط بذلك الزكاة ، فإن فضل عن دينه شيء يجب فى مقداره الزكاة زكاة ، والأفلا . وإنما هذا عنده فى الذهب والفضة فقط ، وأما المواشى والزرع والثمار فلا ، ولكن يزكى كل ذلك ، سواء كان عليه دين مثل مامنه من ذلك أو أكثر أو أقل *

وقال آخرون : يسقط الدين زكاة العين والمواشى ، ولا يسقط زكاة الزرع والثمار . وقال أبو يوسف ومحمد : يجعل ما عليه من الدين فى كل مال يجب فيه الزكاة ، سواء فى ذلك الذهب ، والفضة ، والمواشى ، والحرق ، والثمار ، وعروض التجارة ، ويسقط به زكاة كل ذلك ، ولا يجعل دينه فى عروض القنية مادام عنده مال يجب فيه الزكاة ، أو مادام عنده عروض للتجارة . وهو قول الليث بن سعد ، وسفيان الثورى *

وقال زفر : لا يجعل دين الزرع إلا فى الزرع ، ولا يجعل دين الماشية إلا فى الماشية ، ولا يجعل دين العين إلا فى العين ، فيسقط ^(١) بذلك ما عنده بما عليه دين مثله *

ومن طريق ابن جريج : قلت لعطاء : حرث لرجل دينه أكثر من ماله ، أى أدى حقه ؟ قال : مانزى على رجل دينه أكثر من ماله صدقة ، لافى ماشية ولا فى أصل . قال ابن جريج : سمعت أبا الزبير سمعت طاوساً يقول : ليس عليه صدقة *

قال أبو محمد : إسقاط الدين زكاة ما يئده المدين لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ، بل قد جاءت السنن الصحاح بإيجاب الزكاة فى المواشى ، والحب ، والتمر ، والذهب ، والفضة ، بغير تخصيص من عليه دين ممن لا دين عليه *

وأما من طريق النظر فإن ما يئده له أن يصدقه ^(٢) ويتناع منه تجارية يعطوها ويأكل منه وينفق منه ، ولولم يكن له لم يحمل له التصرف فيه ^(٣) بشيء من هذا ، فاذ هو له ولم يحقره ^(٤) عن ملكه ويئده ما عليه من الدين فزكاة ماله عليه ^(٥) بلا شك *

وأما تقسيم مالك فى غاية التناقض ، ومأمله عن أحد قبله ، وكذلك قول أصحاب أبي حنيفة أيضاً . والله التوفيق *

والمالكون ينكرون على أبي حنيفة هذا بعينه فى إيجابه الزكاة فى زرع اليتيم

(١) فى النسخة رقم (١٤) سقط ، (٢) بنظره داصدق ، أى عليه صدقة (٣) فى النسخة رقم (١٦) منه ، (٤) فى النسخة رقم (١٤) لم يخرج ، وما هنا صح (٥) كلمة عليه سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) .

وثمارة دون ماشيته وزهبه وفضته *

فان احتجوا بأن قبض زكاة المواشي والزرع الى المصدق *

قيل : فكان ماذا ؟ وكذلك أيضاً قبض زكاة العين الى السلطان اذا طلبها ولا فرق *

٦٩٦ — مسألة — ومن كان له على غيره دين فسواء كان حالاً أو مؤجلاً عند ملىء مقر يمكنه قبضه أو منكر ، أو عند (١) عديم مقر أو منكر ؛ كل ذلك سواء بولا زكاة فيه على صاحبه ، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه ، فاذا قبضه استأنف به حولا كسائر الفوائد ولا فرق . فان قبض منه مالا تجب فيه الزكاة فلا زكاة فيه ، لا حيثئذ ولا بعد ذلك ، الماشية ، والذهب ، والفضة في ذلك سواء ، وأما النخل (٢) ، والزرع فلا زكاة فيه أصلاً ، لأنه لم يخرج من زرعه ولا من ثماره *

وقالت طائفة : يزكيه *

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن الحكم بن عتيبة قال : سئل على عن الرجل يكون له الدين على آخر ؟ فقال : يزكيه صاحب المال ، فان خشي أن لا يقضيه (٣) فانه يجهل ، فاذا خرج الدين زكاه لما مضى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا يزيد بن هرون أنا هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين عن جريدة السلمي : سئل على عن الدين الظنون : يزكيه ؟ قال : ان كان صادقاً فليزكه (٤) لما مضى ، وهذا في غاية الصحة ، والظنون هو الذي لا يرضى *

ومن طريق طاوس : اذا كان لك دين فزكه *

ومن طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال : يزكيه ، يعني ماله من الدين على غيره *

ومن طريق عمر بن الخطاب كما ذكرنا قبل : احسب دينك وما عليك وزك ذلك أجمع *

ومن طريق ابن جريج قال : كان سعيد بن المسيب يقول : اذا كان الدين على ملىء فعلي صاحبه أداء زكاته ، فان كان على معمم فلا زكاة فيه حتى يخرج ، فيكون عليه زكاة السنين التي مضت *

ومن طريق معمر عن الزهري مثل قول سعيد بن المسيب سواء سواء *

وعن مجاهد : اذا كان لك الدين فليزك زكاته ، واذا كان عليك فلا زكاة عليك فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «غير» وموخطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحب» بدل النخل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) «يقبضه» وكذلك كالنسخة رقم (١٤) ولكن محمداً نسخها الى ما هنا (٤) في النسخة رقم (١٦) «فليزكه» *

وهو قول سفيان الثوري، والحسن بن حي *
وقالت طائفة: لا زكاة فيه حتى يقبضه، فإذا قبضه أو قبض منه مقدار ما فيه الزكاة
زكاة لسنة واحدة، وإن بقي سنتين وهو قول مالك *
وقالت طائفة: إن كان على ثقة زكاة؛ وإن كان على غير ثقة فلا زكاة عليه
فيه حتى يقبضه. وهو قول الشافعي *

وروينا من طريق عبد الله بن عمر أنه قال: زكوا أموالكم من حول إلى حول،
فما كان في دين في ثقة^(١) فاجعلوه بمنزلة ما كان في أيديكم، وما كان من دين غنون
فلا زكاة فيه حتى يقبضه صاحبه *

وعن طاوس من طريق ثابتة: إذا كان لك دين تعلم أنه يخرج فزكه *
وعن إبراهيم من طريق صحيحة: زك ما في يدك ومالك على المولى، ولا ترك ما للناس
عليك. ثم رجع عن هذا *
وعن ميمون بن مهران: ما كان من دين في ماله^(٢) ترجوه فأحسبه، ثم أخرج
ما عليك وزك ما بقي *

وعن مجاهد: إن كنت تعلم أنه غار ج فزكه *
وعن محمد بن علي بن الحسين ليس في الدين زكاة حتى يقبضه *
وأما قولنا فقد روينا قبل عن عائشة أم المؤمنين مثله، وعن عطاء *
وروينا أيضاً عن ابن عمر: ليس في الدين زكاة *
قال أبو محمد: أما قول الحسن بن حي فظاهر الخطأ، لأنه جعل زكاة الدين على الذي
هو له وعلى الذي هو عليه، فأوجب زكائين في مال واحد وفي عام واحد، والحصل في العين
نصف العشر، وفي خمس من الأبل شاتان، وكذلك ما زاد *
وأما تقسيم مالك فما نعلمه عن أحد إلا عن عمر بن عبد العزيز، وقد صرح عنه
خلاف ذلك ومثل قولنا *

وأما أبو حنيفة فإنه قسم ذلك تقاسيم^(٣) في غاية الفساد، وهي: أنه جعل كل دين
ليس عن بدل أو كان عن بدل مالا يملك كالميراث والمهر والجعل ودية الخطأ والعمد
إذا صالح عليها والخلع —: أنه لا زكاة على مالكه أصلاً حتى يقبضه، فإذا قبضه
استأنف به حولا، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في ملكه لو جبت فيه الزكاة

(١) كذا في الأصلين وهو صواب، وبما يشبهه للنسخة رقم (١٤) أن في نسخة، فإني نسخة، فإني نسخة (٢) في النسخة
وقم (١٤) في ملكه وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «تقاسم» وهو خطأ.

كفرض الدرهم وفيما وجب^(١) في ذمة الفاسب والمتعدى وثمن عبد التجارة — فانه لازكاة فيه ، كان على ثقة أو غير ثقة ، حتى يقبض أو بعين درهما ، فإذا قبضها زكاها لعام^(٢) خال ثم يزكى كل أربعين قبض ، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في يده لم تحب فيه الزكاة كالعروض لغیر التجارة يبيعها — قسما آخر ، فاضطرب فيه قوله ، فرة جعل ذلك بمنزلة قوله في الميراث ، والمهر ، ومرة قال : لازكاة عليه حتى يقبض ما تبي درهم ، فإذا قبضها زكاها لعام خال ، وسواء عنده ما كان عند عديم أو مليء إذا كانا مقربين *

وأما قول أبي حنيفة فتخليط لاختفاء به *

قال أبو محمد : إنما لصاحب الدين عند غريمه عدد في الذمة وصفة فقط ، وليس له عنده عين^(٣) مال أصلا ، ولعل الفضة أو الذهب اللذين له عنده في المعدن بعد الفضة تراب بعد ، ولعل المواشي التي له عليه لم تخلق بعد ، فكيف تلزمه زكاة ما هذه صفته ؟ فصح أنه لازكاة عليه في ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

واعلم أن تقسيم أبي حنيفة ومالك لا يعرف عن أحد قبلهما ، لأن الرواية عن عمر ابن عبد العزيز إنما هي في النصب لافي الدين . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٧ — مسألة — وأما المهور^(٤) ، والخلع ، والديات فيمنزلة ما قلنا ، مالم يتعين المهر ، لأن كل ذلك دين ، فان كان المهر فضة معينة — درهم أو غير ذلك — أو ذهباً بعينه — دانير أو غير ذلك — أو ماشية بعينها ، أو نخلا بعينها ، أو كان كل ذلك ميراثاً — فالزكاة واجبة على من كل ذلك له ، لأنها أموال صحيحة ظاهرة موجودة ، فالزكاة فيها ، ولا^(٥) معنى للقبض في ذلك مالم يمنع صاحبه^(٦) شيء من ذلك ، فان منع صار مقصوباً وسقطت الزكاة كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٨ — مسألة — ومن كان له دين على بعض أهل الصدقات — وكان ذلك الدين براءً أو شعيماً ، أو ذهباً ، أو فضة أو ماشية — فصدق عليه بدنيه قبله ، ونوى بذلك أنه من زكاته أجرأه ذلك ،^(٧) وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى بذلك الزكاة فإنه يجوز له *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وما وجب» (٢) كلمة «لنام» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) وقوله «مال بالخال» المسجدة ، وفي النسخة رقم (١٦) بالجملة وهو تصحيف «(٣) كلمة «عين» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) «المهر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «ولا» بدلا من «والو» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «صاحب» وهو خطأ (٧) قوله «ذلك» زيادة من النسخة رقم (١٦) *

برهان ذلك : أنه مأمور بالصدقة الواجبة ، وإن تصدق على أهل الصدقات من زكاته الواجبة بما عليه منها ، فإذا كان إيراؤه من الدين يسمى صدقة فقد أجزأه *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « أصيب رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمارا ابتاعها فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه » وذكر الحديث . وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره *

٦٩٩ - مسألة - ومن أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضها نظراً لأهلها - : لجائز للذي أعطها أن يشتريها ، وكذلك لو رجعت إليه هبة أو هدية أو ميراث أو صداق أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة ، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها ، لأنه ابتاع شيئاً غير معين ، وهذا لا يجوز ، لأنه لا يدرى مال الذي ابتاع ، ولم يعط الزكاة التي اقترض الله تعالى عليه ^(١) أن يؤديها إلى أهلها ، وهذا نفسه يحرم عليه أن يعطى غير مالزمه بنية القيمة ، وأما بعد أن يؤديها إلى أهلها فإن الله تعالى قال ^(٢) : (وأحل الله البيع) فمر قد أدى صدقة ماله كما أمر ، وباعها الأخذ لها كما أبيع له *

ولم يجر ذلك أبو حنيفة ، وكرهه مالك ، وأجازته الليث بن سعد *
 واحتج من منع من ذلك بالحديث الذي رواه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : « حملت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده فأردت أن أشتريه ، وطننت أنه يائمه برخص ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تشتريه ، ولا تعد في صدقتك وإن أعطاك بدركم ، فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته » ^(٣) *

ومن طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي : « أن الزبير حمل على فرس في سبيل الله تعالى ، فوجد فرساً من منصفها ^(٤) يعني من نسلها - فأراد أن يشتريه ، فنهى ونحو هذا أيضاً عن أسامة بن زيد ، ولا يصح *
 قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، لأن فرس عمر كان بنص الحديث حمل

(١) كلمة « عليه » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) « يقول » (٣) انظر ألفاظه في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٤٤) (٤) بكسر الصادين المجهتين وبينهما همزة ساكنة ، ويقال أيضاً « حنفي » وروى عبد بن وهب قال « منوشق » بضمه

عليه في سبيل الله ، فصار حبسا في هذا الوجه ، فيمعه اخراج له عما سبل فيه ، ولا يحل هذا أصلا فأبتياعه حرام على كل أحد .
وكذلك القول في الخبرين الآخرين ، لو صحا ، لاسيا ، وفي حديث أبي عبيان النهدي أنه نهي تاجحا ، وهذه صفة الحبس .

وأما ما لم يحرم يمه وكان صدقة مطلقة يملكها المتصدق بها عليه ويبيعها ان شاء — فليس ابتياع المتصدق بها عودا في صدقته ، لاني اللغة ولاني الديانة ، لأن العود في الصدقة هو اتزاعها وردّها الى نفسه بغير حق ، وباطال صدقته بها فقط ، والمخاضرون من المخالفين يجهلون أن يملكها المتصدق بها بالميراث ، وقد عادت الى ملكه كما عادت بالشراء ولا فرق ، فصح أن العود هو ما ذكرنا فقط .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : « أتى رسول الله ﷺ بلم ، فقلت : هذا مما تصدق به على بريرة فقال : هو لها صدقة ولنا هدية » .

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا الهيدى ثنا سفيان ثنا الزهري أنه سمع عبيد بن السباق (١) أنه سمع جويرية أم المؤمنين تقول : « دخل على رسول الله ﷺ فقال : هل من طعام ؟ فقلت : لا ، الا عطا أعطيت مولاة لنا من الصدقة فقال : قريه فقد بلغت محلها » (٢) .
ولا خلاف في أن الصدقة حرام عليه ﷺ ، فقد استباحها بعد بلوغها محلها ، اذ رجعت اليه بالهدية .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني الا خسة لغاز في سبيل الله ، أو عامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين . تصدق على المسكين فأهداها (٣) المسكين للغني » .

(١) عبيد — ولسناق — وفتح السين المهملة وتقد بالياء الموحدة — وهو تابعي ثقة (٢) رواه ابن ماجه مسلم (٣) ص ١٦٢ من طريق الهيثم وسفيان عن الزهري (٤) في السنن (٥) ص ١٦٢ « فأهدى » وما هنا هو الموافق لابي داود (ج ٢ ص ٣٨) وقد رواه مالك وغيره عن عطاء مرسل ، ولكن زوايد معمر يابروا في أبي سعيد ، اسنادها صحيح جدا والزيادة من التتمة مقبولة .

فهذا نص من النبي ﷺ (١) يجوز ابتياع الصدقة ، ولم يخص المتصدق بها من غيره .
وروينا عن أبي هريرة قال : لا تشتري (٢) الصدقة حتى تمقل ، يعني حتى تؤذيها .
وهذا نص قولنا *

وعن ابن عباس في الصدقة قال : ان اشتريتها أوردت عليك أو ورثتها حلت لك *
وعن عمر بن الخطاب قال : من تصدق بصدقة فلا يبتاعها (٣) حتى تصير الى غير
الذي تصدق بها عليه *

قال أبو محمد : فهذا عمر يميز للمتصدق بالصدقة ابتياعها . اذا انتقلت عن الذي تصدق
بها عليه الى غيره ، ولا فرق عندنا بين الأمرين *
وقولنا هذا (٤) هو قول عكرمة ، ومكحول ، وبه يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي ،
وأجازة الشافعي ولم يستحبه ، ومنع منه مالك ، وأجاز رجوعها اليه (٥) بالميراث *
وروينا عن ابن عمر : أنه كان اذا تصدق بشيء فرجع اليه بالميراث تصدق به ،
ويقى بذلك *

نفرج قول مالك عن ان يكون له من الصحابة رضى الله تعالى عنهم موافق *
٧٠٠ — مسألة — قال أبو محمد : ولا شيء في المعادن كلها ، وهي فائدة ، لا يمس
فيها ولا زكاة معجلة ، فان بقي الذهب والفضة عند مستخرجها حولا قريبا ، وكان ذلك
مقدار ما يجب فيه الزكاة — ذكاه ، وإلا فلا *

وقال أبو حنيفة : عليه في معادن الذهب ، والفضة ، والنحاس ، والرصاص ، والقزدير
والحديد — : الحسن ، سواء كان في أرض عشر أوفى أرض خراج ، سواء أصابه مسلم
أو كافر ، عبيد ، أو حر قال : فان كان في داره فلا خمس فيه ، ولا زكاة ، ولا شيء فيها عدا
ذلك من المعادن . واختلف قوله في الزئبق : فرة رأى فيه الحسن ، ومرة لم يرفه شيئا *
وقال مالك : في معادن الذهب والفضة الزكاة (٦) معجلة في الوقت ، ان كان مقدار
ما فيه الزكاة (٧) ، ولا شيء في غيرها ، ولا يسقط الزكاة في ذلك دين يكون عليه ،
فان كان الذي أصاب في معدن الذهب أو الفضة نادرة (٨) بغير كبير عمل . ففي ذلك الحسن *
قال أبو محمد : احتج من رأى فيه الحسن بالحديث الثابت : « وفي الركا زالحسن » *

(١) في النسخة رقم (١٤) نص رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) في النسخة رقم (١٢) ولا تشتري ، وما هنا اصح (٣) وكذا
في الأصلين على النص (٤) كلمة « هذا » ز ياقطين النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة « اليه » ز ياقطين النسخة رقم (١٤) (٦) كلمة
« الزكاة » سقطت خطا من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « ان كان ما يجب فيه الزكاة » (٨) الدرر في فتح القون
واسكان الدال المهملة — القطع من الذهب والفضة ترجع في المدين *

وذكروا حديثاً من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ سئل عن الركاز ؟ فقال : هو الذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلق السماوات والأرض » *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ؛ لأن عبد الله بن سعيد متفق على اطراح روايته (١) ثم لو صح لكان في الذهب خاصة *

فان قالوا : قسنا سائر المعادن المذكورة على الذهب * قلنا لهم : قيسوا عليه أيضاً معادن الكبريت ، والكحل ، والزرنيخ وغير ذلك * فان قالوا : هذه حجارة *

قلنا (٢) : فكان ماذا ؟ ! ومعدن الفضة والنحاس أيضاً حجارة ولا فرق * واما الركاز فهو دفن (٣) الجمالية فقط ، لا المعادن ، لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك (٤) *

والعجب كله احتجاج بعضهم في هذا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في اللقطة : « ما كان منها في الخراب والأرض الميتة » (٥) فيه وفي الركاز الخس * وهم لا يقولون بهذا ، وهذا كما ترى !! *

ولو كان المدين ركاذا لكان الخس في كل شيء من المعادن ، كما ان الخس في كل دفن للجمالية (٦) ، أي شيء كان ، فظهر فساد قولهم (٧) وتناقضهم *

لاسيما في اسقاطهم الركاذا المفروضة بالخراج ، ولم يسقطوا الخس في المعادن بالخراج وأوجبوا فيها خسا في أرض المشرك ، وعلى الكافر ، والعبد ، وفرقوا بين المدين في الدار وبينه خارج الدار ، ولا يعرف كل هذا عن أحد قبلهم ، (٨) وهم يقولون : برد الأخبار الصحاح اذا خالفت الأصول وحكمهم هنا مخالف للأصول *

(١) الحديث نسيه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٥) الذي يبين طريق عبد الله بن سعيد . وعبد الله ضعيف جداً يرواه بعضهم بالكذب (٢) في النسخة رقم (١٦) « قلنا » (٣) في النسخة رقم (١٦) « دفن » (٤) الخلاف بين أهل اللغة في هذا ثابت ، قال أبو حنيفة : « غنط أهل الحجاز والفرار : فقال أهل الرائق الركاز المعادن كلها ، وكذلك المال الصالح يوجد مدفوناً ، هو مثل المدين سوار ، قالوا : وأما أصل الركاز المدين ، والمال الصالح الذي ملكه الناس مشبه بالمدين ، وقال أهل الحجاز : إنما الركاز كنوز الجمالية ؟ فأما المعادن فليست بركاز ، وهذا يقولان تحصيلهما اللقطة ، لأن كلاهما مركوز في الأرض أي ثابت ، يقال : ركوب ركوة ركواً — من يابخل — اذا دفن ، والمحدث أنما جاء على رأي أهل الحجاز ، وروى الأزهري عن القاضي إسماعيل : « والذي لا شك فيه ان الركاز دفن الجمالية ، والذي انار قلبه في الركاز في المدين والبر والخزوق في الأرض » فليمان في السان (٥) الميتة . بكسر الميم واللام — الطريق المملوك ، مأخوذ من الإتيان ، وانظر تفريع هذا الحديث في التلخيص (ص ١٨٥) (٦) في النسخة رقم (١٤) « كخس في كل دفن الجمالية » (٧) كلمة « قولهم » سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « وفيه »

فان قالوا : قد روى عن علي : ان فيه الخس •
قلنا : أتم أول مخالف لهذا الحكم ان كان حجة ، لأن الخبر انما هو في رجل استخرج معدنا فباعه بمائة شاة واخرج المشتري منه ثمن ألف شاة ، فأرى على الخس (١) على المشتري ، لأعلى المستخرج له •

وأما من رأى فيه الزكاة فاحتجوا بحديث مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم : « أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث معادن القبلية — وهي في ناحية الفرع » (٢) قال : فلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم •
قال أبو محمد : وليس هذا بشيء (٣) لأنه مرسل ، وليس فيه مع ارساله الاقطاع عليه السلام تلك المعادن قطع ، وليس فيه أنه عليه السلام أخذ منها الزكاة •
ثم لو صح لكان المالكيون أول مخالف له ، لأنهم رأوا في التدرية تصاب فيه بغير كبير (٤) عمل الخس ، وهذا خلاف ما في هذا الخبر •

ويسألون أيضا عن مقدار ذلك العمل الكبير (٥) وخذ التدرية ؟ ولا سبيل اليه الا بدعوى لا يجوز الاشتغال بها . فظهر أيضا فساد هذا القول وتناقضه •

وقالوا أيضا : المعدن كالزرع (٦) ، يخرج شيء بعد شيء •
قال علي : قياس المعدن على الزرع كقياسه على الركاز ، وكل ذلك باطل ، ولو كان القياس حقا لتعارض هذان القياسان ، وكلاهما فاسد ، أما قياسه على الركاز فيلزمهم ذلك في كل معدن ، والا فقد تناقضوا ، وأما قياسه على الزرع فيلزمهم أن يراعوا فيه خمسة أوسق (٧) ، والا فقد تناقضوا ، ويلزمهم أيضا أن يقيسوا كل معدن — من حديد أو نحاس — على الزرع •

واحتج كلتا الطائفتين بالخبر الثابت من طريق مسلم عن قتبية : نسا عبد الواحد عن عمارة بن العففاع تناعبدا الرحمن بن أبي نعم (٨) قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : « بعث علي بن أبي طالب الى رسول الله ﷺ بذهبية في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « فأرى الخس » والزيادة عن النسخة رقم (١٤) (٢) قبلية — خرج القائل بالبا الموحدة — تسمية من ساحل البحر بينا وبين المدينة خصا بام ، والفرع — بضم القاء واسكان الزاء — فعل ثمانية بمر من المدينة ، وحيط في النسخة رقم (١٤) بضم الزاء وهو خطأ وانظر الكلام على هذا الحديث وطرقه في كتاب الخراج ليس ابن آدم رقم ٢٩٤ ومستدرك (ج ١ ص ٣٠٦) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ٢٤٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وهذا ليس بشيء » (٤) في النسخة رقم (١٦) « كبير » (٥) في النسخة رقم (١٦) « الكبير » (٦) في النسخة رقم (١٦) « كالمعدن كالزرع » وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) « قيمة خمسة أوسق » (٨) نعم — بضم التاء واسكان اللام — الهبة ، وفي النسخة رقم (١٦) « قيم » وهو تصحيف •

قال علي: كلا القولين دعوى فاسدة ، ولو كانت تلك الذهب من خسر واجب أو من زكاة لما جاز البتة أخذها الا بوزن وتحقيق ، لا بظلم معه المعطي ولا أهل الأربعة الأخماس ، فلما كانت (3) لم تحصل من ترابها صحح بقينا أنها ليست من شيء من ذلك ، وإنما كانت هدية من الذي أصابها ، أو من وجه غير هذين الوجهين ، فأعطاهما عليه السلام من شاء ، وقد قدمنا أنه لا زكاة في مال غير الرزق الا بعد الحول ، والمعدن من جملة الذهب والفضة ، فلا شيء فيها الا بعد الحول *

وعلى هذا ان ظهر في مسجد أن يصير ملكة للسلطان ويظل حكمه ولو أنه الكعبة
وهذا في غاية الفساد، وقال رسول الله ﷺ: «ان ذمائم وأموالكم عليكم حرام»
فضم ان من ظهر في أرضه معن فوله، يورث عنه ويعمل فيه ماشاء *

وقال أبو حنيفة، والشافعي كذلك إلا في بني تغلب خاصة، فإنهم قالوا: تؤخذ منهم الزكاة مضاعفة *.

[illegible]

لا يصغوا (١) صلياً ولا يكرهوا على غير دينهم (٢) ، على أن عليهم العشر مضاعفاً في كل عشرين درهماً درهم ، قال داود بن كردوس : ليس لبني تغلب ذمة ، قد صنفوا (٣) في دينهم *

ومن طريق هشيم عن المغيرة بن مقسم عن السفاح بن المثنى عن زرعة بن النعمان أو النعمان (٤) بن زرعة : أنه كلم عمر في بني تغلب ، وقال له : انهم عرب يأفكون من الجزية ، فلا تمن عدوك بهم ، فصالحهم عمر على أن أضف عليهم الصدقة ، فاشترط عليهم : أن لا يصروا أولادهم . قال مغيرة : حدثت أن علي بن أبي طالب قال : لئن تفرغت لبني تغلب لأقتل مقاتلتهم ولأسبين ذراريهم ، فقد تقضوا ، وبرئت منهم الذمة حين نصروا أولادهم (٥) *

وروى أيضاً من طريق عبد السلام بن حرب فقال : فيه عن داود بن كردوس عمارة بن النعمان ، وذكر مثله سواء سواء ، وذكر أنهم لاذمة لهم اليوم (٦) *
وروي أيضاً (٧) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن يونس ابن يزيد عن الزهري : لا نعلم في مواسي أهل الكتاب صدقة إلا الجزية غير أن نصارى بني تغلب — الذين جل أموالهم المواسي — تضعف عليهم حتى تكون مثل الصدقة (٨) *
هناكل ماموها به . ولو كان هذا الخبر عن رسول الله ﷺ لما حل الأخذ به لاقتطاعه وضمن رواه ، فكيف وليس هو عن رسول الله ﷺ (٩) ! *

٢٠٨٥٠٩ عن داود اخباره بأن عمر صالح بني تغلب ، وكذلك تغلب ابن سحر في التميميين (ص ٣٨٠) عن ابن أبي شيبة وكذلك خارج ابن داود (ج ٣ ص ١٣٢) ، وروى يحيى بن آدم بإسناده (٢٠٧) عن داود عن جابر بن النعمان وأما الليث لم يبلغ وكذلك تغلب الجصاص في أحكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) عن يحيى بن آدم إلا أنه قال «عمارة بن النعمان» كاسيد كراولف في طريق عبد السلام بن حرب ، وكذلك برواه أبو يوسف في الخراج (ص ٢٣) طبع السلفية فقال «عن داود بن كردوس عن جابر بن النعمان التميمي» ، فيظهر من هذا أنهما خطأً يخلط جابر بن النعمان . وأنظر نصيب الرافعة (ج ١ ص ٣٩٩-٣٩٨) (١) بالصالحين في الجبال ، ولتين المجعة ، وفي التستقير (١٦) «يحيوا» وهو تصحيف . قال الأزهري «وسمى نصارى شمس أولادهم في المار حينا فنقسم إياهم فيه ، وأصبح النمس» . (٢) بعض الروايات للأثر على دين فيهم . (٣) في التستقير (١٦) «يحيوا» وهو تصحيف كاسيق (٤) في التستقير (١٦) «دولتانه» وهو خطأ ، و زرعة ابن النعمان أو النعمان بن زرعة هذا لم أجده ترجمة ، والأثر رواه أبو عبيد في الأموال عن سعيد بن سليمان عن هشيم قاله الرافعي في نصيب الرافعة (هـ) قوله لعل هذا رواه أبو طوبى فقط ، ولئن بقيت لنصارى بني تغلب لأقتل مقاتلتهم ولأسبين ذرية . فأن كتبته ككتاب يذهبون التي صل أقطيعهم لعل أن لا يصروا إياهم ، ثم قال أبو طوبى : وهذا حديث منكسر ، ويلحق من أحاده كأن ينكر هذا الحديث أنكاراً شديداً ، ويريد أن يفتكر أن المروفي أن الذي أحدهم هو من المصالح (١) طريق عبد السلام بن حرب برواه عنه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٢٠٧ ولكن قال جابر بن النعمان (٥) كلمة داود ، ورافقت السنة رقم (١٦) (٨) ورواه يحيى بن آدم مختصراً عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري رقم (٩) خبر بني تغلب يخادون من طرق كثيرة تطعن في النسب إلى أنها أصلاً صلياً ، يروي عنه خبر زبائن حذير الآتي صححه ابن حزم

فكيف وقد خالفوا هذا الخبر نفسه وهدموا به أكثر أصولهم ؟ لأنهم يقولون : لا يقبل خبر الآحاد الثقات ^(١) التي لم يجمع عليها فيها ^(٢) إذا كثرت به البلوى ، وهذا أمر تنكث به البلوى ، ولا يعرفه أهل المدينة وغيرهم ! فقبولاه خبراً لاخبريه *
وهم قد ردوا بأقل من هذا خبر الوضوء من مس الذكر ، ويقولون : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا كان زائداً على ما في القرآن أو مخالفه ، وردوا بهذا حديث المؤمنين مع الشاهد ، وكذبوا ما هو مخالف لما في القرآن *

ولا خلاف للقرآن أكثر من قول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فقالوا هم : إلا بني تغلب فلا يؤدون الجزية ولا صغار عليهم ، بل يؤدون الصدقة مضاعفة ، وخالفوا القرآن ، والسنن المنقولة نقل الكافة ^(٣) بخبر لاخبر فيه ! *
وقالوا : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا خالف الأصول ، وردوا بذلك خبر القرعة في الأعباء الستة ، وخبر المصرة ، وكذبوا ، ما هما مخالفين للأصول ! بل هما أصلا من كبار الأصول *

وخالفوا هنا جميع الأصول في الصدقات ، وفي الجزية بخبر لايسارى مرة ١١ *
وتعللوا بالاضطراب في أخبار الثقات ، وردوا بذلك خبر « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان » وخبر « لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً » وأخذوا هنا بأسقط خبر وأشدّه اضطراباً ، لأنه يقول راويه مرة : عن السفاح بن مطرف ، ومرة : عن السفاح ابن المثني ، ومرة : عن داود بن كردوس أنه صالح عمر عن بني تغلب ، ومرة : عن داود ابن كردوس عن عبادة بن النعمان أو زرعة بن النعمان أنه صالح عمر *
ومع شدة هذا الاضطراب المفرط فإن جميع هؤلاء لا يدري أحد من هم من خلق الله تعالى ؟ *

وكم من قضية ^(٤) خالفوا فيها عمر ، كلامه مع عثمان في الخطبة ، ونفيه في الزنا ، وإغرامه في السرقة بعد القطع ، وغير ذلك *

، ولذلك قال الجصاص في أحكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) بعد ذكر رواية طودين كردوس : « هذا خبر مستفيض عند أهل الكوفة » ، قد وردت به الرواية والفقهاء المتابعين صلاً وصدماً بأخبارهم راجع هناك ، وكذلك أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٣) وكذلك البلاذري في فوح البليدين (ص ١٨٩) طبع مصر سنة ١٣١٩ (١) كلمة الثقات ، وزيادة من النسخة رقم (١٤) (٧) كلمة ، فيها زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) من قوله ولا صغار عليهم بل يؤدون ، إلى هنا سقط خطان من النسخة رقم (١٦) (١) في النسخة رقم (١٦) قصة به

وقد صح عن عمر — بأصح طريق — من طريق عبد الرحمن بن مهاد عن شعبة (١) عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن زياد بن حدير (٢) قال : أمرني عمر بن الخطاب أن آخذ من نصارى بنى تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر (٣) * قال أبو محمد : فكأنه يسقط أخذ نصف العشر من أهل الكتاب الجزية عنهم فكذلك لا يسقط أخذ العشر من بنى تغلب أيضاً الجزية عنهم ، وهذا أصح قياس ، لو كان شيء من القياس صحيحاً ، فقد خالفوا القياس أيضاً *

ثم لو صح وثبت لكانوا (٤) قد خالفوه ، لأن جميع من روه عنه — أولهم عن آخرهم — يقولون كلهم : إن بنى تغلب قد نقضوا تلك الذمة ، فبطل ذلك الحكم * ورووا ذلك أيضاً عن علي ، ولخالفوا عمر ، وعلياً والخير الذي به احتجوا والقرآن والسنة : في أخذ الجزية من كل كتابي في أرض العرب وغيرها ، كجهر ، واليمن وغيرها وفعل الصحابة رضي الله عنهم والقياس ، ونموذ بالله من الخذلان *

٧٠٢ — مسألة — ولا يجوز أخذ زكاة ولا تمشير مما يتجر به تجار المسلمين ، ولا من كافر أصلاً ، يجر في بلاده (٥) أوفى غير بلاده ، إلا أن يكونوا صولحو أعلى ذلك مع الجزية في أصل عقدهم ، فتؤخذ حينئذ منهم والأفلا *

أما المسلمون فقد ذكرنا قبل أنه لا زكاة عليهم في العروض لتجارة كانت أو لغير تجارة (٦) وأما الكفار فإنما أوجب الله تعالى عليهم الجزية فقط ، فإن كان ذلك صلحاً مع الجزية فهو حق وعهد صحيح ، وإلا فلا يحل أخذ شيء من أموالهم بعد صحة عقد الذمة بالجزية والصغار ، مالم ينقضوا العهد . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : يؤخذ من أهل الذمة إذا سافروا نصف العشر في الحول مرة فقط ولا يؤخذ منهم من أقل من مائتي درهم شيء ، وكذلك يؤخذ من الحرابي العشر إذا بلغ مائتي درهم ، وإلا فلا ، إلا أن كانوا لا يأخذون من تجار ناشئاً ، فلا تأخذ من تجارهم شيئاً * وقال مالك : يؤخذ من أهل الذمة العشر إذا تجروا إلى غير بلادهم ، بما قل أو أكثر إذا باعوا ، ويؤخذ منهم في كل سفرة كذلك ، ولو مراراً في السنة ، فإن تجروا في بلادهم

(١) في المستشرق رقم (١٦) : شبيب وهو خطأ (٢) : حدير — يعني الحار. وفتح الدال المهملة ، وفي النسخة رقم (١٦) : دجابر ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣٩٦) : حدير وكل خطأ (٣) : قل الزبيري في نصب الراية أنه رواه عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الله بن كثير عن شعبة ، وروى يحيى في الخراج عن شريك عن إسرائيل كلاماً عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد ابن حدير نحوه ولكن فيه أنه يأخذ من بنى تغلب نصف العشر ، رقم (٢٠٢ و ٢٠٣) : وروى أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٤) عن اسمعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن أبيه عن زياد التميمي عن علي بن تغلب ، واسماعيل وأبو ميمونان من قبل حفظها (٤) في المستشرق رقم (١٤) : وكانوا مهاجراً صوب (٥) في المستشرق رقم (١٦) : بده (٦) في المستشرق رقم (١٤) : أو لغيرها * *

لم يؤخذ منهم شيء ، ويؤخذ من الحريين كذلك إلا فيما حملوا (١) الى المدينة خاصة من الخنطة ، والريب (٢) خاصة ، فانه لا يؤخذ منهم إلا نصف المشرق فقط .

قال ابو محمد : احتجوا في ذلك بما روى من طريق معمر عن الزهري عن السائب ابن يزيد : كنت أعشر مع عبد الله بن عتبة زمن عمر بن الخطاب ، فكان يأخذ من أهل الذمة أنصاف عشر أموالهم فيما تجروا به .

وبحديث أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب : خذ (٣) من المسلمين من كل أربعين درهما درهما ؛ ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ، ومن لازمة له من كل عشرة دراهم درهما (٤) .

ومن طريق زياد بن حدير : أمرني عمر بأن آخذ من بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر .

ومن طريق مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : كنت غلاما مع عبد الله ابن عتبة على سوق المدينة زمان عمر بن الخطاب ، (٥) فكان يأخذ من البسط العشر .

قال أبو محمد : هذا كله لاحجة فيه ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ .
وأیضا فرب قضية خالفوا فيها عمر قد ذكرناها آنفا ، وليس يجوز أن يكون بعض حكم عمر حجة وبعضه ليس بحجة .

وأیضا فان هذه الآثار (٦) مختلفة عن عمر ، في بعضها العشر من أهل الكتاب ، وفي بعضها نصف العشر ، فإلّا الذي جعل بعضها أولى من بعض ١٩ .

وقد خالف المالكيون هذه الآثار في تفریقهم بين تجارتهم في أقطار بلادهم وأغیرها .
وخالفها (٧) الحنفیون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط ، وليس ذلك في هذه الآثار .
وذكروا في ذلك خيرا فاسدا من طريق ابن أبي ذئب (٨) عن عبد الرحمن بن مهران :

أن عمر كتب (٩) الى أيوب بن شرحبيل : خذ من المسلمين من كل أربعين ديناراً ديناراً ، ومن أهل الكتاب من كل عشرين ديناراً ديناراً ، إذا كانوا يدبرونها ، ثم لا تأخذ منهم شيئاً حتى رأس الحول ، فاني سمعت ذلك ممن سمعته ممن سمع النبي ﷺ .

قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، وليس أيضا فيه بيان أنه سمع من النبي ﷺ (١٠) .

(١) في النسخة رقم (١٦) ، والاماحوا ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، والريب ، بدل هو الريب ، (٣) كلمة رخذ سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) ، (٤) في النسخة رقم (١٦) في المواضع الثلاثة ودرهم هو مولى (هـ) في النسخة رقم (١٦) « من عمر » (٦) في النسخة رقم (١٦) ، آثار ، (٧) في النسخة رقم (١٦) ، ومالك (٨) كلمة « ذب » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) ، (٩) في النسخة رقم (١٦) عن عبد الرحمن بن مهران حين كتب بالغ وهو خطا (١٠) قوله « قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، إلّا سقطت من النسخة رقم (١٦) »

قال أبو محمد: فكيف وقد روينا عن عمر رضي الله عنه يان هذا كله؟ كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا الأنصاري — هو القاضي محمد بن عبد الله بن المنثي — عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجاز قال: بعث عمر عماراً، وابن مسعود، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة — فذكر الحديث وفيه —: أن عثمان بن حنيف مسح الأرض فوضع عليها كذا وكذا، وجعل في أموال أهل الذمة الذين يختلفون بها من كل عشرين درهماً درهماً (١) وجعل على رؤوسهم — وعطل من ذلك النساء والصبيان —: أربعة وعشرين، ثم كتب بذلك إلى عمر فاجازه (٢) *

فصح أن هذا كان في أصل العهد والعقد وذمتهم *

وبه إلى أبي عبيد: ثنا عبد الرحمن بن مهيدي ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن خالد العبسي قال: سألت زياد بن حدير: من كنتم تعشرون (٣) قال (٤) ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً كنا ننشر تجار أهل الحرب كما يشروننا إذا أتيناكم (٥) *

فصح أنه لم يكن يؤخذ ذلك ممن لم يعاهد على ذلك *

وبه إلى أبي عبيد: ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن مسروق قال: والله ما جعلت غللاً أخوف عندي أن يدخلني النار من عملكم هذا، وما إن أكون ظلمت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً، ولكن لا أدري ما هذا الجبل (٦) الذي لم يسهه رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر؟ قالوا: فاجعلك على أن دخلت فيه؟ قال: لم يدعني زياد يولا شريح، ولا الشيطان حتى دخلت فيه (٧) *

(١) كلمة «درهما» الثانية سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٢) انظر غرر أبا يوسف (ص ٢٩٦) في مسح أرض السواد، وقد روي هذا الأمر على سعيد بن أبي عروبة (ص ٤٧) وانظر أيضاً في (ص ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «دعش»، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) «قالوا» وهو خطأ (هـ) رواه يحيى بن آدم رقم (٦٤٠) عن سفيان بن سعيد — هو الثوري — عن عبد الله بن خالد العبسي عن عبد الله بن مغفل عن زياد بن حدير قال: وما كنا ننشر مسلماً ولا معاهداً، قال قلت: فمن كنتم تعشرون؟ قال: تجار أهل الحرب كما يشروننا إذا أتيناكم وما نحن أصل الجبل سقط منه عن عبد الله بن مغفل — في الأسناد — وعبد الله بن خالد العبسي لم أجده ترجموا لذكر (٦) لا أدري ما المراد بالجلل هنا، يوفى النسخة رقم (١٤) «والجل» بالميم وهو شكل أيضاً، وأما رجعت الذي بالنسخة رقم (١٦) لموافق طبقات ابن سعد كما سنده أنشأه (٧) قال ابن سعد في الطبقات (ج ٥ ص ٥٥) «أخبرنا عبد الله بن ثوير ثنا الأعمش عن شقيق قال: كان مسروق على السلسلة ستين فكان يصل ركعتين ركعتين يبتني بذلك السنة. أنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق قال: قلت لمسروق ما جعل على هذا العمل؟ قال: لم يدعني ثلاثة: زياد وشريح والشيطان حتى أوقفوني فيه! أنا يحيى بن حاد ثنا أبو عروبة عن سليمان — هو الأعمش — عن شقيق قال: كنت مع مسروق بالسلسلة ستين يصل ركعتين يريد بذلك السنة، قال فسمعت يقول: ما جعلت عملاً قط أعرف على من أن يدخلني النار من عمل هذا، وما إن أكون أصبت درهماً ولا ديناراً ولا ظلمت مسلماً ولا معاهداً، ولكن لا أدري ما هذا الجبل (٨) الذي لم يسهه رسول الله ﷺ على أبي بكر ولا عمر؟ قال قلت: فأردك طبعه وقد كنت تر كعه؟ قال: أكتفي

قال أبو محمد : فصح أنه عمل محدث ، ولا يجوز أن يظن بمهر رضى الله عنه أنه تمدى ما كان في عقدهم ، كما لا يظن به في أمره أن يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهما درهم أنه فيها هو أقل من مائتي درهم . وبالله تعالى التوفيق .

٧٠٣ — مسألة — وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر ^(١) والياقوت والزمرد — بحره ويريه — شيء أصلا ، وهو كله لمن وجده .

وقد روى من طريق الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب : أن في العنبر ، وفي كل ^(٢) ما استخرج من حلية البحر الحسن ^(٣) ، وبه يقول أبو يوسف .

قال أبو محمد : الحسن بن عمار مطروح .

وقد صح عن ابن عباس أنه قال في العنبر : إن كان فيه شيء فقه الحسن ، من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس ، وروى أيضا عن ابن عباس : لا شيء فيه ^(٤) .

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل اغرام مسلم شيئا بغير نص صحيح ، وكان ^(٥) — بلا خلاف — كل ما لأرب له فهو لمن وجده . وبالله تعالى التوفيق .

زيد وشريح والفيضان فلم يزالوا يزيرونه ليخبروا عن شيء ! أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي متأثر رواية عن حسين عن أبي رافع : أن مسروقا حين حضر الموت قال : اللهم لا أموت على امرئ لم يست رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ، وأقامت ركعتي صغرى ولايضاء عند أحد من الناس غير ما في سيفي هذا فكفرتني بهم وقد قال ابن سعد قبل هذا أن مسروقا كان قاضيا وأنه كان لا يأخذ من القضاة رزقا ، وقال أخيرا أن مسروقا مات ودفن بالسلسلة برأسه ؛ فخطبنا من هذا أن السلسلة مكان بواسط وأن مسروقا كان متوليا ثأنا من شيوخه وأنه كان قاضيا ، وأنه تبنى الخروج من حمله بل خرج منه ثم عاد إليه ثم قدم بئس أن يتركه ، فإنا هذا العمل ؛ كل من القضاة أو عمل آخر ؛ أما القضاة فقد استمرسوا لفصل الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وعمل ابن حزم في الأثيان بالآخر هذا يدل على أن مسروقا كان حاملا على شيء ما يعلق بالمال من خراج أو جيرة أو غير ما هو الذي سياءه الجبل ، ١٩ ولما توفى المصنفه أنشأ الله تعالى

(١) في النسخة رقم (١٤) « أو الجواهر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وكل » (٣) استتره الزبلي في نصب الراية عن عمر بن الخطاب لما تله صاحب الهدا يذهبون واستأدولكن ما ما يدل على أنه مرد ولم يطلع عليه الزبلي وإن كان الاستاد حقيقا (٤) قلنا الزبلي في نصب الراية (ج ١ ص ٧٠٧) عن عبد الرزاق : أخبرنا الثوري عن ابن طلوس عن أبيه عن ابن عباس أن أبا هريرة بن سعد كان حاملا يسنسأل ابن عباس عن العنبر ؟ فقال : إن كان فيه شيء فقه الحسن ، ثم قاله ورواه القاسمي أبا سفيان الثوري به ، (٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو بهل » (٦) « وكان بهل »

زكاة الفطر

٧٠٤ - مسألة (١) - زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان من ذكرنا جنباً في بطن أمه (٢) عن كل واحد صاع من تمر أو صاع من شعير ، وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد بمقدار النبي ﷺ وقد فسرناه قبل ، ولا يجرى شيء غير ما ذكرنا ، لاقح ولا دقيق قمح أو شعير ، ولا خبز (٣) ولا قيمة ، ولا شيء غير ما ذكرنا .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أنا الضحاك ابن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « فرض رسول الله ﷺ على كل نفس من المسلمين - حر أو عبد ، رجل أو امرأة ، صغير أو كبير - : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » .

وقال مالك : ليست فرضاً . واحتج له من قلده بأن قال : معنى « فرض رسول الله ﷺ » أي قدر مقدارها .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان وإحالة اللفظة عن موضوعها (٤) بلا دليل ، وقد أوردنا أن رسول الله ﷺ أمر بها (٥) وأمره فرض ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يعصيهم عذاب أليم) * وذكروا خبراً رويناه من طريق قيس بن سعد : « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، ونحن نفعله » * وعنه أيضاً : « كنا نصوم عاشوراء ونعطى زكاة الفطر ما لم ينزل علينا صوم رمضان

(١) كلمة « مسألة » زيادة من المتن رقم (١٤) (٢) سيباقص ابن حزم نفسه ؛ فإنه قال فيها يأتي في المسألة ٧١٨ « ومن أولئك أيضاً الشمس من يوم الفطر فأي ذلك أرسل كذلك فليس طيز كزكاة الفطر » (٣) في المتن رقم (١٤) « لاقح ولا دقيق ولا خبز » (٤) في المتن رقم (١٦) وإحالة « اللفظ عن موضوعه » (٥) قوله أمر بها ، سقط خطأ من المتن رقم (١٦) .

والزكاة ، فلما نزل لم تقرر ولم تنه عنه ، ونحن فعله » (١) •

قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر ، فصار أمراً مفترضاً ثم لم ينه عنه ، فبقي فرضاً كما كان ، وأما يوم عاشوراء فلو لا أنه عليه السلام صح أنه قال بعد ذلك : « من شاء صامه ومن شاء تركه » لكان فرضه باقياً ، ولم يأت مثل هذا القول في زكاة الفطر ، فبطل تعليقهم بهذا الخبر ، وقد قال تعالى : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقد سمي رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة ، فهي داخلة في أمر الله تعالى بها ، والدلائل (٢) على هذا تكثر جداً •

وروينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن سليمان الأحول عن محمد بن سيرين ، وأبي قلابة قالاً جميعاً : زكاة الفطر فريضة وهو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما • وأجاز قوم أشياء (٣) غير ما أمر به رسول الله ﷺ فقال قوم : يجرى فيها القمح وقال آخرون : والذبيب والأقط (٤) •

واحتجوا بأشياء منها : أنهم قالوا : إنما يخرج كل أحد بما يأكل ومن قوت أهل بلده ، قلنا : هذه دعوى باطل بلا برهان ، ثم قد نقضتموها لأنه إنما يأكل الخبر لا الحب ، فأوجبوا أن يعطى خبزاً لأنه هو أكله ، وهو قوت أهل بلده ، فإن قالوا : هو غير ما جاء به الخبر ، قلنا : صدقتم وكذلك ما عدا التمر والشعير •

وقالوا : إنما خص عليه السلام بالتمر والشعير لأنهما كانا قوت أهل المدينة • قال أبو محمد : وهذا قول فاحش جداً ؛ أول ذلك أنه كذب على رسول الله ﷺ مكشوف !! لأن هذا القائل قوله عليه السلام مالم يقل ؛ وهذا عظيم جداً •

(١) هذا الحديث يفتقر له رواه النسائي (ج ٥ ص ٤٩) بإسنادين : أحدهما من طريق الحكم بن عتيق عن القاسم عن عمرو ابن شريك عن عيسى ؛ والآخر من طريق سلمة بن كويل عن القاسم عن أبي حارم المدايني عن قيس ، وهما إسنادان صحيحان رواتهما ثقات ، والصحيح أن ابن سيرين قال في الفتح (ج ٣ ص ٢٩١) : « وكتب أبو إسحاق أصحها ما أجعلها » وتبعه في هذا السيوطي في شرح النسائي والفقهاء في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٢٥٠) وهو خطأ ، فليس فيه مجهول قط ؛ ولو لم يكن له دليل فيصل النسخ كقول ابن حجر : لا احتمال إلا كنفه بالامر الأول ؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخره ، وكأما الخلف هنا ، وأما حكاية ابن حزم عن مالك القول بأنها ليست فرضاً فهو وهم بغير من نقل عنه ، قال مالك في الموطأ (ص ١٧٤) : « يجب زكاة الفطر على أهل البادية كما يجب على أهل القرى ، وذلك لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، على كل سر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين » ، وإنما سكت السيوطي في شرحه التسمية عن إبراهيم بن علي قرأني بكراً الاسم واشتبك من المالكية وابن اللبان من الشافعية ، وحكاية ابن رشد في بداية المجتهد (ج ١ ص ١٥٣) عن بعض المتأخرين من أصحاب مالك . (٢) في النسخة رقم (١٦) « والبليل » وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « شيئاً » وهو خطأ (٤) بفتح الحزنة مع كسر القاف وضمة الواو فتحها أو إسكانها ؛ وكسر الحزنة مع كسر القاف أو إسكانها ؛ وبفتح الحزنة مع إسكان القاف فقط ، وهو في بعض النسخة من المتن ، كما تنوع من الجنب الخلف •

وقال له: من أين لك أن رسول الله ﷺ أراد أن يذكر القمع، والزيب فسكت
عنهما وتصد إلى التمر والشعير لأنهما قوت أهل المدينة؟ وهذا لا يعمله إلا من أخبره
عليه السلام بذلك عن نفسه؛ أو من نزل عليه وحى بذلك *

وأيضاً: فلو صح لم ذلك لكان القرض في ذلك لا يلزم إلا أهل المدينة فقط *
وأيضاً: فإن الله تعالى قد علم وأنذر بذلك رسوله ﷺ أن الله تعالى سيفتح لهم
الثمام، والعراق، ومصر، وما وراء البحار، فكيف يجوز أن يلبس على أهل هذه البلاد
دينهم؟ فيريد منهم أمراً ولا يذكره لهم؟ ويلزمهم بكلامه ما لا يلزمهم من التمر والشعير؟
ونعوذ بالله من مثل هذا الظن الفاسد المختلط *

واحتجوا بأخبار فاسدة لاتصح *

منها خبر رويناه من طريق اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي
ذباب عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري «فرض رسول الله ﷺ صدقة
الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط» (١) *

والحارث ضعيف، ثم لو صح لما كان فيه إلا الأقط لاسائر ما يجيزون *

ومن طريق ابن وهب عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن ربيع بن عبد الرحمن
عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قد ذكر «صاعاً من تمر أو صاعاً من يرب أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من شعير» *

وكثير بن عبد الله ساقط، لا يجوز الرواية عنه، (٢) ثم لو صح لم يكن فيه
إلا الأقط، والزيب *

(١) هو في النسخ (ص ١٠٦) (٢) مكناها هذا الاسناد هنا؛ وريب بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري،
المعروف أنويعاً يروى عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد؛ فإنه «ريب بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري» -
وقد رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ص ٨) ونسبه: «أخبرنا محمد بن عمر بن عبد الله بن عبد الرحمن الجني عن الزهري عن
هرقة بن عاتقة، قال: وأخبرنا عبيدة بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيع
بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جدنا قالوا: نزل فرض شهر رمضان بعدما صرقت القبلات الكعبة بشهر،
في شعبان، على رأس ثمانية عشر شهراً من هجرة رسول الله ﷺ، وأمر رسول الله ﷺ أن تقطع في هذه
السنة بركا تقطع، وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال، وإن تخرج من الصغير والكبير، والحرو والبدن، والذكور
والإناث، صاع من تمر أو صاع من شعير، أو صاع من ربيب، أو صاع من بر، وكان يقطع رسول الله ﷺ على
عليه السلام قبل الفطر يومين، فيأمر بالتمسك قبل أن يندو المصل، وقال: اغنوم - يعني المسكين - عن طواف هذا
العيد، وكان يقسمها إذا رجع إلى مكة، ويقطع في التخصيص (ص ١٠٦) عن ابن سعد بن اختلاف، ولولا حذف
محمد بن عمر الرازي لكان طريق الزهري طريق عبيدة بن عمر صحيحين، ولكنه يصلح لنا بما تروى عن علي بن الحديث
أصله اختلاف طريقه، ولما عاين ريب بن حزم، وتبين من هذا أن كثير بن عبد الله بن جعفر لم يفرق بين ريب، وعاتقة؛ ريب الصغير

ومن طريق نصر بن حماد عن أبي معشر المسدني عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فذكر: «صاعا من تمر أو من شعير أو من زبيب أو من قمح، ويقول: أغنوم عن تطواف هذا اليوم» (١) *.

وأبو معشر المدني هذا نجيب مطرح يحدث بالموضوعات عن نافع وغيره *
ومن طريق يعلى عن حماد بن زيد عن الثمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صعير (٢) عن أبيه عن النبي ﷺ «صاعا من بر عن كل ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، غنم أو فقير، حر أو مملوك» *
والثمان بن راشد ضعيف كثير التلط، ثم لو صح لكان أبو حنيفة قد خالفه،
لأنه لا يوجب إلا نصف صاع من بر *.

ومن طريق همام بن يحيى: ثنا بكر بن وائل بن داود ثنا الزهري عن عبد الله ابن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله عن النبي ﷺ: «أنه أمر في صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير على كل واحد، أو صاع قمح بين اثنين» *.

وعن ابن جريج عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ *
وهذان مرسلان *

ومن طريق مسدد عن حماد بن زيد عن الثمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة ابن أبي صعير عن أبيه عن النبي ﷺ (٣) في صدقة الفطر: «صاع من قمح على كل اثنين» *
ومن طريق سليمان بن داود التميمي (٤) عن حماد بن زيد عن الثمان بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير (٥) عن أبيه عن النبي ﷺ (٦) في صدقة الفطر: «صاع من بر على كل اثنين» *.

فحصل هذا الحديث راجعا إلى رجل مجهول الحال، مضطرب عنه، مختلف في اسمه، مرة عبد الله بن ثعلبة، ومرة ثعلبة بن عبد الله، ولا خلاف في أن الزهري لم يلق ثعلبة ابن أبي صعير، وليس لعبد الله بن ثعلبة صحة *.

وفي حنف (١) رواه القارظي بمناه (ص ٢٧) عن طريق وكيع عن أبي معشر، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) إلى البيهقي أيضا. وقد ظهر ما رواه ابن سفلان في أصلا (٢) صير - بضم الصاد وفتح الميم المبتدئين، وانظر أفاط هلا الحديث بطرقة في أبي داود (ج ٣ - ص ٣١) والقارظي (ص ٢٧٢ و ٢٧٤) كلمة «ق» زيادة عن التلخيص. (٤) فتح البين المقتراة للشافعي بالكاف، وهو أبو الربيع الزمراني الحافظ، وفي التلخيص رقم (١٦) «التي» وهو خطأ فاش (٥) في التلخيص رقم (١٦) «عن الثمان بن راشد» ثعلبة أو ثعلبة بن أبي صعير، وهو خطأ (٦) كلمة «على بر» في التلخيص رقم (١٤) *.

وأحسن حديث في هذا الباب ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي نعيم ثنا أحمد بن زهير بن حرب (١) ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام بن يحيى عن بكر بن وائل ، أن الزهري حدثه عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صير (٢) عن أبيه « أن النبي ﷺ قام خطيباً فامر بصدقة الفطر ، صاع تمر أو صاع شعير عن كل واحد » ولم يذكر البر ولا شيئاً غير التمر والشعير ، ولكننا لا نحتاج به . لأن عبد الله بن ثعلبة مجهول ، ثم هذا كله مخالف لقول مالك ، والشافعي *
ومن طريق حماد بن زيد عن أبي بصير عن أبي يزيد المدني (٣) : « أعطى رسول الله ﷺ لمظاهر شعيراً وقال : أطعم هذا فان مدين من شعير يقضيان مدناً من قم »
وهذا مرسل *

ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب : « أن رسول الله ﷺ لما حج بعث صارخاً في بطن مكة : ألا ان زكاة الفطر حق واجب على كل مسلم ، مدان من حنطة أو صاع بما سوى ذلك من الطعام »
وهذا مرسل *

وعن جابر الجعفي عن الشعبي : « كانوا يخرجون على عهد رسول الله ﷺ زكاة الفطر (٤) صاع من تمر أو صاع من شعير (٥) أو نصف صاع من بر »
وهذا مرسل *

ومن طريق الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وعقيل بن خالد وعمرو بن الحارث (٦) قال عبد الرحمن وعقيل : عن الزهري وقال عمرو : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط (٧) ، ثم اتفق يزيد والزهري عن سعيد بن المسيب : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر مدين من حنطة (٨) »

(١) في النسخة رقم (١٦) : « ثنا زهير بن حرب ، وهو خطأ فاض ، فان ابن أبي نعيم في نسخة ٧٥٢ وزهير أمات سنة ٧٣٤ ، وانما مرسل ابن أبي نعيم بالرواية عن أحمد بن زهير بن حرب (٢) في النسخة رقم (١٦) « بن صير وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « أن يزيد المدني وهو خطأ ، وأبو يزيد هذا تابعي ثقة (٤) قوله « زكاة الفطر سقط من النسخة رقم (١٦) (٥) رسم في الأصلين « صاع » متصرفاً بفتح الهمزة في الموضع علياً في النسخة رقم (١٤) كلمة « كلنا » أشارت إلى احتمال الخطأ ، والحق أنه صواب ، ففي البخاري في أبواب الفطر حديث ابن عمر : « كما حضر النبي صلى الله عليه وسلم قال : أربع « فاعفوا رواية في ذكر النصب ، وفي حاشية النسخة التي بين يدينا من نسخة علي بن إدريس في نسخة رقم (١٤) « صاع » في الآية الأخيرة (٦) ص ٧٩ و ٧٠ (٧) في النسخة رقم (١٦) « عمرو بن خالد وهو خطأ (٨) بنم لثاق وقيل لسين المهمة وآخره طاء مهمة أيضاً (٨) في النسخة رقم (١٦) « من كل حنطة » وهو خطأ »

وهذا مرسل *

ومثله أيضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وسالم ابن عبد الله بن عمر ، وأبي سلبية بن عبد الرحمن بن عوف كلهم عن رسول الله ﷺ وهي مراسيل *

ومن طريق حميد عن الحسن عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضها — يعني زكاة الفطر — صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر * ولا يصح للحسن سماع من ابن عباس (١) » *

وروى أيضا من طريق أبي خزيمة ، وأوس بن الحارث ، وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده وكل ذلك لا يصح ، ولا يشتغل به ، ولا يعمل به إلا جاهل (٢) *

قال أبو محمد : وهذا مما نقصت كل طائفة منهم (٣) فيه أصليا *

فأما الشافعيون فأنهم يقولون عن الشافعي : بأن مرسل سعيد بن المسيب حجة ، وقد تركوا هنا مرسل سعيد بن المسيب *

وقال الشافعي : في أشهر قولي لا تجزئ زكاة الفطر إلا من حب تخرج منه الزكاة ، وتوقف في الأقط ، وأجازه مرة أخرى *

وأما المالكيون فأجازوا المرسل وجعلوه كالسند ، وخالفوا هنا من المراسيل ما لو جاز قبول شيء منها لجاز هنا ، لكثرة ما شهرتها وبجيتها من طريق (٤) فقهاء المدينة * وأما الحنفيون فأنهم — في أشهر رواياتهم عنه — جعل الزبيب كالبرقي أنه يجزئ منه نصف صاع ، ولم يجز الأقط إلا بالقيمة ، ولا أجاز غير البر والشعير ودقيهما وسويهما والتمر والزبيب (٥) فقط إلا بالقيمة ، وهذا خلاف لبعض هذه الآثار (٦) وخلاف لجميعها في إجازة القيمة ، والعجب كله من إطباقهم (٧) على أن راوى الخبر إذا تركه

(١) حديث الحسن بن ابن عباس رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٩١ بر ٣٩١) (ج ٥ ص ٥٠) والدارقطني (ص ٢٢٢) وروى نحوه إمام قاضي ص ٢٢٢ عن ابن سيرين عن ابن عباس ورجالهم أن الأقط لا تستعمل لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئا وروى الحاكم (ج ١ ص ١١٠) والدارقطني (ص ٢٢١) من طريق يحيى بن عباد عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس ، صحيح الحاكم وضعفه النجاشي بن عباد السدي ونقل عن الثعلبي أنه قال وحديثه يدل على الكذب (٢) حديث أبي هريرة رواه الحاكم (ج ١ ص ٤١٠) والدارقطني (ص ٢٢١) بر صحيح الحاكم وضعفه النجاشي بن عباد السدي عن عطاء قال وروى نحوه الدارقطني بر قوة فأسناد صحيح (ص ٢٢٤) . وحديث أوس بن الحارث لم أجده . وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الترمذي (ج ١ ص ٨٥ طبع ليد) والدارقطني (ص ٢٢٠) وقال الترمذي : « حديث غريب حسن » (٣) كلمة منهم زيادة من السنة رقم (١٤) (٤) في السنة رقم (١٤) « طرق » (٥) في السنة رقم (١٤) « والتمر » بدل « والزبيب » وهو خطأ (٦) في السنة رقم (١٤) « الأقط » (٧) في السنة رقم (١٦) « إطباقهم » وهو خطأ لا سنده .

كان ذلك دليلاً على سقوط الخبر ، كما فعلوا في خبر غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعاً .
وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن ميمون
الرقى عن غلده — هو ابن الحسين — عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين
عن ابن عباس قال : ذكر في صدقة الفطر قال : صاع من بر ، أو صاع من تمر ، أو صاع
من شعير ، أو صاع من سلت (١) .

فهذا ابن عباس قد خالف ما روى بإصح إسناد يكون عنه (٢) ، فواجب عليهم رد
تلك الرواية ، والا فقد قضوا أصلهم .

وذكر وافي ذلك حديثاً صحيحاً رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عياض
ابن عبد الله أنه سمع أباسعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر ، صاعاً من طعام ،
أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من زبيب (٣) » .
قال أبو محمد : وهذا غير مستند ، وهو أيضاً مضطرب فيه على أبي سعيد .

فرويناه من طريق البخاري : ثنا معاذ بن فضالة (حدثنا أبو عمر) (٤) عن زيد — هو
ابن أسلم — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نخرج على عهد (٥)
رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط (٦)
والتمر » .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن اسماعيل بن أمية أخبرني عياض بن عبد الله أنه
سمع أباسعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر — ورسول الله ﷺ فينا —
عن كل صغير وكبير حرمولك — من ثلاثة أصناف : صاعاً من تمر ، صاعاً من أقط ،
صاعاً من شعير ، قال أبو سعيد : فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك (٧) » .

ومن طريق سفيان بن عيينة : ثنا ابن مجلان سمعت عياض بن عبد الله يخبر عن أبي سعيد
الخدري قال : « لم نخرج على عهد رسول الله ﷺ إلا صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير
أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط أو صاعاً من دقيق أو صاعاً من سلت » ثم شك سفيان

(١) رواه النسائي (ج ٥ ص ٥٠) ولكن فيه « صاعاً » بالنصب في المواضع الأربعة (٢) في النسخة رقم (١٦) « يكون
فيه » وهو خطأ . وافر ابن عباس هذا موقوف كاترى ، وقد اثنى فيها سبق إلى المرفوع الذي عند البخاري ، وقد
سجل ابن حزم هذا إسناداً صحيحاً وليس كمال ، فاقطع ، قال أحمد وابن اللقي وابن معين والبيهقي « محمد بن سيرين لم
يسمع من ابن عباس شيئاً » نقله شارح البخاري ، وفي المراسيل لابن أبي حاتم نحوه عن أحمد وابن اللقي (ص ٦٨)
(٢) في الموطأ (ص ١٢٤) والبخاري (ج ٢ ص ٢٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٩) (٤) قوله « حدثنا أبو عمر » سقط خطاً من
الأصليين ، وزدناه من البخاري (ج ٢ ص ٢٦١) وأبو عمر هو حفص بن عيسرة (٥) في البخاري « وفيه » (٦) قوله « والزبيب
والأقط » سقط خطاً من النسخة رقم (١٦) (٧) هو قسماً (ج ١ ص ٢٦٩) .

قال : « دقيق أو سلت (١) » .

ومن طريق الليث عن يزيد — هو ابن أبي حبيب — عن عبد الله (٢) بن عبد الله ابن عثمان أن عياض بن عبد الله حدثه أن أبا سعيد الخدري قال : « كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط ، لا نخرج غيره » يعني في زكاة الفطر .

قال أبو محمد : ففى بعض هذه الأخبار إبطال إخراج البرجملة ، وفى بعضها إنبات الزبيب ، وفى بعضها نفيه ، وإنبات الأقط جملة ، وليس فيها شئ غير ذلك ، وهم يعيرون الأخبار المسندة — التى لا معزم فيها — بأقل من هذا الاضطراب ، كحديث إبطال تحريم الرضعة والرضعتين وغير ذلك (٣) .

ثم إنه ليس من هذا كله خبر مسند ، لأنه ليس فى شئ منه أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره . ولا عجب أكثر ممن يقول فى خبر جابر الثابت : « كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ » وحديث أسماء بنت أبي بكر الثابت : « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه » — (إن هذان (٤) ليسا مسندين) ، لأنه ليس فيما أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره ، ثم يجعل حديث أبي سعيد هذا مسنداً . على اضطرابه وتعارض رواته فيه !!

فليل كل ذى عقل : أيما أول (٥) أن يكون لا يخفى على رسول الله ﷺ بيع رجل من أصحابه أم ولده ، أو ذبح فرس فى بيت أبي بكر الصديق أو بيت الزبير وبيتاهما مطئبان (٦) بيت رسول الله ﷺ وابنته عنده ، على عزة الخيل عندهم وقتلها وحاجتهم إليها ، أم صدقة رجل من المسلمين فى بنى خندرة فى عوالى المدينة بصاع أقط أو صاع زبيب

(١) طريقه سفيان خذابي داود (ج ٢ ص ٢٩٠ و ٣٠٠) والنسائي (ج ٥ ص ٥٢) والدارقطني (٢٢٢) قال أبو داود و زاد سفيان : أو صاعاً من دقيق . قال حاتم : فأنكروا طبع تركه سفيان ، قال أبو داود : فهذه آثارهم من إبيسية . وقال الدارقطني : « قال أبو الفضل : فقال لعل بن الدقيق — يعني لسفيان — وهو معنا : يا أبا محمد لا يدرك هذا الدقيق ، قال : بل هو فيه » وهو يدل على أن سفيان شك فيه ، و مرة تركه ، ومرتا استوثق منه ، وأقر أن آثاره ثبوت منه (٢) كذلك الأصلين بالكثير ، وفى النسائي (ج ٥ ص ٥٢) « عبيدة » بالتصغير ، وهو على الاختلاف فى رسمه ، والذى فى أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٠) بالكثير ، براخته الرابع (٣) ليس هنا الاضطراب فى شئ ، بل إن بعض الرواة يميلون بعضهم بعضهم ، ومنهم من يذكريشوا ويسود عن غيره ، وذاتنا لا تقبل قوله ، فالواجب جمع كل ما ورد فى الروايات الصحيحة ، إلا لما نعارض بينها أصلاً . (٤) هكذا فى النسائى (ج ١٦) وهو صحيح صرية ، وفى النسائى (ج ١٤) « حنين » (٥) وفى النسائى (ج ١٦) « أو صاعاً من دقيق » وما عناه الصحيح (٦) بتعديده التوثيق المتفرقة ، بين أبيه ، وأمه

١؟ ولو ذبح فرس للأكلي في جانب من جوانب بغداد ما كان يمكن أن يخفى في الجانب الآخر، ولو تصدقت امرأة أحدنا أو جاره الملاصق بصاع أقط أو صاع زبيب وصاع قح ما كاد هو يعمل في الأغلب، فأعجبوا لعكس هؤلاء القوم الحقائق (١)!

ثم إن هذه الطوائف الثلاثة مخالفة لما في هذا الخبر *

أما أبو حنيفة فأشهر أقواله أن نصف صاع زبيب يجرى وأن الأقط لا يجرى إلا بالقيمة *

وأما الشافعي فأشهر أقواله أن الأقط لا يجرى، وأجاز لإخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراجها، مما لم يذكر فيها من النذرة وغير ذلك *

وأما المالكيون والشافعيون لخالفوها جملة، لأنهم لا يميزون إخراج شيء من هذه النذورات في هذا الخبر إلا لمن كانت قوته، وخبر أبي سعيد لا يختلف فيه أنه على التخيير، وكلهم يميز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراجها *

فن أضل ممن يحتاج بما هو أول مخالف له ١؟ ما هذا من التقوى، ولا من البر : ولا من النصيحة لمن افتقر بهم (٢) من المسلمين !! *

وأما نحن فنأله لو أنشد (٣) صحيحاً شيء من كل ما ذكرنا من الأخبار لبادرنا إلى الأخذ به، وما توقفنا عند ذلك، لكنه ليس منها مسند صحيح ولا واحد، فلا يجل إلخاذهما في دين الله تعالى *

وقال بعضهم : إنما قلنا بجواز القمع لكثرة القائلين به، وجمع فرس بعضهم قاذع الإجماع في ذلك جرأة وجهلاً ! (٤) *

فذكروا ما روياه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر، والأنثى، والحرة، والعبد : صاع من تمر أو صاع (٥) من شعير، قال ابن عمر : فضله الناس بعد مدين (٦) من قح » *

(١) أخطأ المؤلف وشجدا فزعم أن حديثاً في سبيل ليس مستنداً، وألفاظه تدل على أن ذلك كان معلوماً معروفاً على عهد رسول الله ﷺ، كما خطب من زعم أن خبر بيع أمهات الأولاد وغير ذلك الفرس موقوفان. (٢) في النسخة رقم (١٤) «٥» (٣) في النسخة رقم (١٦) «٥» أما نحن فنؤسده، (٤) في النسخة رقم (١٦) «٥» في ذلك جهلاً (٥) رسم صاع، هنا في الموضعين بدون الألف في الأصلين، وانظر ما كتبناه قريبا، ويحتمل أيضاً أن يكون هنا مرفوعاً (٦) في النسخة رقم (١٤) «٥» مدين *

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: «فصل الناس بعد (١) نصف صاع من بر، وكان ابن عمر يعطى القر، فأعوز أهل المدينة القر عاما فأعطى الصغير» *

قال أبو محمد: لو كان فعل الناس حجة عند ابن عمر ما استجاز خلافه، وقد قال الله تعالى: (إن الناس قد جعوا لكم). ولا حجة على رسول الله ﷺ بالناس، لكن حجة على الناس وعلى الجن معهم، ونحن نتقرب إلى الله تعالى بخلاف الناس الذين تقرب ابن عمر إليه بخلافهم *

وذكرنا ما روينا من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر: «كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير، أو تمر، أو زبيب، أو سلت (٢)» *

قال أبو محمد: هذا لا يسند، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم ذلك وأقره، ثم خلافهم له — لو انسند وصح — كخلافهم لحديث أبي سعيد الذي ذكرنا، ولإبطال تويلهم بما فيه من «كان الناس يخرجون» بخلاف ابن عمر المخبر عنهم كما في خبر أبي سعيد سواء سواء *

وأيضاً فإن راوى هذا الخبر عبد العزيز بن أبي رواد، وهو ضعيف منكر الحديث. حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر: إن الله قد أوسع، والبر أفضل من القر؟ يعني في صدقة الفطر، فقال له ابن عمر: إن أصحابي (٣) سلكوا طريقاً فأنا أحب أن أسلكه *

قال أبو محمد: فهذا ابن عمر قد ذكرنا أنه كان لا يخرج إلا التمر، أو الشعير، ولا يخرج البر، وقيل له في ذلك، فأخبر (٤) أنه فعله ذلك على طريق (٥) أصحابه، فهو لاهم الناس الذين يستوحش من خلافهم (٦)، وهم الصحابة رضی الله عنهم، بأصح طريق

(١) كلمة بعد، سقطت عن السخيتي (١٦)، والذي في البخاري (ج ٢ ص ٣٦١) وفصل الناس نصف صاع، الخبر كذلك في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) من طريق يزيد بن زريع عن أيوب... والذي هنا يوافقنا في إسناده (ج ٢ ص ٢٨٤) (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٨٧) والنسائي (ج ٥ ص ٥٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٩) برصحه هو راجع، وميد العزيز ابن أبي رواد لم يعده، وقته ابن معين وأبو سالم وغيرهما، وتعالى المؤلف في تصنيفه يربط بين البخاري وأحمد أنه روى عن نافع عن ابن عمر بنسخته موضوعة، قال الذهبي في الميزان: «هكذا قال ابن حبان بنبرية» (٣) في النسختين (١٦) «أصحابي» بخطه، «ان» في النسبة رقم (١٦) «فأخبره» و«خطاً» (٥) في النسختين (١٦) «طريقة» وهو خطأ (٦) في النسختين (١٦) «من عائلهم» وهو خطأ *

وانهم يديعون الاجماع بأقل من هذا اذا وجبوه *
وعن أفلح بن حميد : كان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يخرج زكاة الفطر
صاعا من تمر *

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان اذا كان يوم الفطر أرسل صدقة كل
انسان من أهله صاعا من تمر *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا حماد بن مسعدة (١) عن خالد بن أبي بكر قال : كان
سالم بن عبد الله لا يخرج الا تمرا ، يعنى فى صدقة الفطر *

فهؤلاء ابن عمر والقاسم ، وسالم ، وعروة لا يخرجون فى صدقة الفطر الا التمر ، وهم
يقتاتون البر بلا خلاف ، وان أموالهم لتسعى الى اخراج (٢) صاع دراهم عن أنفسهم ،
ولا يؤثر ذلك فى أموالهم رضى الله عنهم *

فان قيل : هم من أهل المدينة *

قلنا : ما خص رسول الله ﷺ بحكم صدقة الفطر أهل المدينة من أهل الصين ،
ولا بعثه الى أهل (٣) المدينة دون غيرهم *

والعجب كل العجب من إجازة مالك إخراج الذرة ، والدخن ، والأرز لمن كان ذلك
قوته ، وليس شيء من ذلك مذكورا فى شيء من الاخبار أصلا ، ومنع من إخراج
الدقيق لانه لم يذكر فى الاخبار ، ومنع من اخراج القطن وان كانت قوت المخرج ،
ومنع من التين ، والزيتون ، وان كانا قوت المخرج وهذا كله تناقض ، بخلاف الاخبار ،
وتخاذل فى القياس ، وإبطالهم لتعليقهم بأن البر أفضل من الشعير ، ولا شك فى أن الدقيق
والخبز من البر والسكر أفضل من البر وأقل مؤنة وأجمل نفعا ، فرة يميزون ما ليس فى
الخبز ، ومرة يمتنعون بما ليس فى الخبز ، وبالله تعالى التوفيق *

وهكذا القول فى الشافعيين ولا فرق *

قال أبو محمد : وشغب الخنفيون بأخبار تذكر منها طرفا إن شاء الله تعالى : *

منها خبر رويته من طريق سفيان وشعبة كلاهما عن عاصم بن سليمان الأحول سمع
أبا قلابة قال : حدثنى من أدى الى أبي بكر الصديق نصف صاع بر فى صدقة الفطر (٤) *
ومن طريق الحسين (٥) بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن

(١) فى النسخة رقم (١٦) «حاجب ميسرة» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «ولاخراج» (٣) فى النسخة رقم (١٦)
«لاهل» (٤) رواه البارئ عن طريق عبد الرزاق عن الثوري عن معمر كلاهما عن عاصم (مره ٢٢) (٥) فى النسخة رقم
(١٤) «الحسن» وهو خطأ .

نافع عن ابن عمر قال : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو سلت ، أو زبيب ، قال ابن عمر : فلما كان عمر وكثرت الخطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء » (١) .

ومن طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث (٢) : أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو يخطب ، فقال في صدقة الفطر : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بر .

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر أو صاع من شعير أو نصف صاع من بر (٣) . ومن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : (٤) « كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع ، فأما إذ أوسع الله تعالى على الناس فاني أرى أن يتصدق بصاع » .

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر : كانت أسماء بنت أبي بكر الصديق تعطى زكاة الفطر — عن تمر — صاعاً من تمر ، صاعاً من شعير ، أو نصف صاع من بر .

ومن طريق ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : صدقة الفطر على كل مسلم مدان من قح ، أو صاع من تمر ، أو شعير (٥) .

ومن طريق معمر بن الزهري عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : زكاة الفطر على كل فقير وغني (٦) صاع من تمر أو نصف صاع من قح .

وعن ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر : زكاة الفطر مدان من قح أو صاع من شعير أو تمر ، قال عمرو بن دينار : وبلغني هذا أيضاً عن ابن عباس .

ومن طريق عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم النخعي عن علقمة والاسود عن عبد الله

(١) معنى الحديث قريباً من رواية أبو داود والشافعي والحاكم ، ولكن الرواية التي أتى معناها هي حديث أبي داود فقط ، ووقع في نسخة أبي داود المطبوع من المجلد « جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الأشياء » وعليها شرح الفارح ، وهي خطأ ، ولصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود المطبوع بالحليبة المكتبة بمصر سنة ١٢٨٠ (ج ١ ص ١٢٢) (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن الأشعث » وهو خطأ . وأبو الأشعث هو شراحيل الصناني تابعي قديم شهد فتح دمشق ومات زمن معاوية (٣) رواه أبو داود الطيالسي (ص ٢٢٤) من طريق عبد الرزاق عن الثوري (٤) كلمة « قلت » زيادة في بعض النسخ (٥) رواه أبو داود طهني من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج (ص ٢٢٤) (٦) في النسخة رقم (١٦) « فقير وغني » .

ابن مسعود قال : مدان من قح أو صاع من تمر أو شعير ، يعنى فى صدقة الفطر ^(١) .
 ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ثنا داود — يعنى
 ابن قيس — عن عياض بن عبد الله عن ابي سعيد الخدرى قال : « كنا نخرج — اذ
 كان فينا رسول الله ﷺ — ^(٢) زكاة الفطر صاعا من أقط أو صاعا من طعام أو صاعا
 من زبيب ، فلم نزل نخرج ذلك ^(٣) حتى قدم معاوية حاجا او معتمرا ؛ فكلّم الناس على المنبر
 فقال : ائى أرى أن مدين من سمراء الشام ^(٤) تعدل صاعا من تمر ، فأخذ الناس بذلك ،
 قال أبو سعيد : فاما انا فلا ازال أخرجه أبدا ما عشت كما كنت أخرجه » .
 ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن : ان مروان بعث الى
 ابي سعيد : ان ابعت الى بركة قريشك ، فقال أبو سعيد : ان مروان لا يعلم ، انما علينا ^(٥)
 ان نطعم من كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر .
 وروينا من طريق محمد بن اسحاق ثنا عبد الله ^(٦) بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن
 حزام عن عياض بن سعد ^(٧) قال : « ذكرت لابي سعيد الخدرى صدقة الفطر ، فقال
 لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ : صاعا من تمر أو صاعا من شعير
 أو صاع زبيب ^(٨) أو صاع أقط ، قيل له : أو مدين من قح ؟ فقال : لا ، تلك قيمة
 معاوية ، لا قبلها ولا عمل بها » .

فهذا أبو سعيد يمنع من البر جملة وماعدا ما ذكر ^(٩) .

وصح عن عمر بن عبد العزيز إيجاب نصف صاع من بر على الانسان فى صدقة الفطر ،
 أو قيمته على أهل الديوان نصف درهم .

من طريق ^(١٠) وكيع عن قرّة بن خالد قال : كتب عمر بن عبد العزيز الينا بذلك .
 وصح أيضا عن طاوس ، ومجاهد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبى سلمة

(١) رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم (ص ٢٢٥) (٢) في مسلم (ص ١٦٩) زيادة « من كل شعير وكير ، حرا وملك » (٣) في مسلم « صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب فلم نزل نخرجه » (٤) يعنى الخنفة (٥) فى النسخة رقم (١٦) ، انما علينا ، وهو خطأ فى الرسم .
 (٦) فى النسخة رقم (١٩) ، انما عبد الله ، وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) « عياض بن سعيد » وهو خطأ ،
 فانه عياض بن عبد الله بن سعيد بن ابي سرح (٨) فى النسخة رقم (١٦) « أو صاعا من زبيب » (٩) وقع الحديث
 فى المؤلف مختصرا أو ناقصا ، فظن انه كالموقع له ، واستلطف منه هذا ، ولكن الحديث رواه الدارقطني (ص ٢٢٢)
 والمالك (ج ١ ص ١٤١) كلاما من طريق محمد بن اسحق بإسناده ما يلفظ : « لا أخرج إلا ما كنت أخرج به على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعا من تمر أو صاعا من خنطة أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط » و زاد الخنطة قرص
 الزبيب ، وهذا ما يختلف فيه الرواة ، يذكر بعضهم ثمرا ويذكر الآخر غيره ، وكل صحيح ، وزيادة الخنطة
 (١٠) فى النسخة رقم (١٦) « ومن طريق وهو خطأ » .

ابن عبد الرحمن بن عوف، يوسف بن جبير، وهو قول الأوزاعي، والليث، يوسف بن الثوري. قال أبو محمد: تناقض هنا المالكيون المولون بعمل أهل المدينة، قالوا: أبا بكر، وعمر؛ وعثمان^(١)، وعلى بن أبي طالب، وعائشة، وأسما بنت أبي بكر؛ وأبا هريرة، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير، وأبا سعيد الخدري، وهو عنهم كلهم صحيح إلا عن أبي بكر، وابن عباس، وابن مسعود، إلا أن المالكين يحتجون بأضعف من هذه الطرق إذا واقتهم^١ ثم فقها المدينة: ابن المسيب، وعروة، وأبأسمة بن عبد الرحمن^(٢)، وغيرهم. أفلا يتق الله من يزيد في الشرائع ما لم يصح قط، من جلد الشارب الخمر ثمانين، برواية لم تصح قط عن عمر، ثم قد صح خلافا عنه وعن أبي بكر قبله، وعن عثمان على بعده، والحسن. وعبد الله بن جعفر بحضرة الصحابة رضی الله عنهم لا يخالفهم منهم أحد، ومعهم السنة الثابتة — ثم لا يلتفت هنا إلى هؤلاء كلهم ١١ *

وأما الخنفيون — المتزنيون في هذا المكان باتباعهم ١ — فقد خالفوا أبا بكر، وعمر، وعلى بن أبي طالب؛ وابن مسعود، وابن عباس، والمغيرة بن شعبة، وأنس بن مالك، وأمسلة أم المؤمنين في المسح على الصلابة، وخالفوا على بن أبي طالب، وأبا مسعود، وعمار بن ياسر، والبراء بن عازب، وبولالا، وأبا أمامة الباهلي، وأنس بن مالك، وابن عمر، وسهل بن سعد في جواز المسح على الجوردين، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة من كل من يجيز المسح على الخفين ١١ ومثل هذا لهم كثير جداً، وبالله تعالى تأييد، ولا حجة إلا فيما صح عن النبي ﷺ وقد ذكرناه *

قال أبو محمد: وروينا عن عطاء: ليس على الأعراب وأهل البادية زكاة الفطر وعن الحسن: أنها عليهم يؤت منهم يفرجون في ذلك اللبن *

قال أبو محمد: لم يخص رسول الله ﷺ أعرابياً ولا بدوياً من غيرهم، فلم يجر^(٣) تخصيص أحد من المسلمين، ولا يجرى لبن ولا غيره، إلا الشعيير أو الترقط^(٤) *

(١) حذف اسم «عثمان» من النسخة رقم (١٦) بوابها هو الصواب فقد تقدمت الرواية عنه في ذلك رضي الله عنه.
(٢) في النسخة رقم (١٦) «وإبرسلة وتخير» (٣) في النسخة رقم (١٦) «فلا يجر» (٤) من تأمل في طرق الأحاديث الواردة في زكاة الفطر ووجه متناها مع اختلاف الناطق من الصحابة رضي الله عنهم — طعن ابن حزم لاحجة له في الاختصار على إخراج التمر والشعير، وهذا معارضة بحضرة الصحابة رضي الله عنهم رأى مدين من سمرات الشام يدلحاح من شعير أو غيره، ولم ينكر عليه ذلك أحد — أي إخراج القمح موضع الشعير — وأما أنكر أبو سعيد المقنار فرأى إخراج صاع من قمح، وابن عمر إنما كان يفرج خاصة قسماً كان يفرج على عهد رسول الله ﷺ، ولم ينكر على من أخرجه غير ذلك، ولو رأى على الناس بالبلادهم الصحابة والتابعين لا نكره أشد أنكار، وقد كان رضي الله عنه يتقدم في أشياء، لاحتل سبيل التشريع — بل على سبيل الحرص على

وأما الحل فإن رسول الله ﷺ أوجها على كل صغير أو كبير ، والجنين يقع عليه اسم صغير ، فإذا أكل مائة وعشرين يوما في بطن أمه قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر .

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر الثوري ، ومحمد بن كثير ، قال حفص : ثنا شعبة ، وقال ابن كثير : ثنا سفيان الثوري ، ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن الأعمش : ثنا زيد بن وهب ثنا عبد الله ابن مسعود ثنا رسول الله ﷺ : « ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله إليه ملكا فيؤمر بأربع كلمات : رزقه ، وعمله ، وأجله ، ثم يكتب شئ أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح » .

قال أبو محمد : هو قبل ما ذكرنا موات ، فلا حكم على ميت ، فأما إذا كان حيا كما أخبر رسول الله ﷺ فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه .

روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا أبي ثنا المعتمر بن سليمان التيمي عن حيد عن بكر بن عبد الله المزني ^(١) وقادة : أن عثمان بن عفان كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير والكبير ، والحل .

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال : كان يجهلهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير ، حتى عن الحل في بطن أمه . وأبو قلابة أدرك الصحابة ومعههم وروى عنهم .

ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن رجل عن سليمان بن يسار : أنه سئل عن الحل أيزكي عنه ؟ قال : نعم .

ولا يعرف لثمان في هذا مخالف من الصحابة ، وهم يعظمون بمثل هذا إذا وافقهم ^(٢) .

٧٠٥ — مسألة — ويؤدبها المسلم عن رقيقه ، مؤمنهم وكافرهم ، من كان منهم

تجارة ^(٣) أو لغير تجارة كما ذكرنا ، وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان الثوري في الكفار .

وقال مالك ، والشافعي ، وأبو سليمان : لا تؤدى إلا عن المسلمين منهم .

الإنجاح فقط ، كما كان يؤولق بمواضع نزول رسول الله ﷺ ، ولم يراع من المسلمين ذلك إجماعا ، والزيادة إنما جعلت لأغراض فقهاء من الأطراف يوم البعير لا غنى يمتنعون بالعلم وعيالهم ، ولينظر امرؤ لنفسه ، هل يرى بهيئته الفقير من الأطراف إذا انصاه صاحبه أمصاع شقيق يبعثه القارم في هذه الأيام ؟ أو ماذا يضل به الفقير إلا أن يظرف ليضمن بهتريهما ينس من القيمة ليعا نفسه ولأولاده ما يتقوتون به ؟ واقطعا إلى السؤال السيل ^(١) في السنن مرقم (١٤) « حيد بن بكر بن عبدالله المزني » ومرحبا ، بل حيد بن محمد الطويل ^(٢) ولكن هل في ما أتى به المؤلف حيفل وجوب زكاة الفطر عن الحل ؟ ^(٣) في السنن مرقم (١٦) « التجارة » .

وقال أبو حنيفة : لا تؤدى زكاة الفطر عن رقيق التجارة *
 وقال مالك، والشافعي، وأبو سليمان : تؤدى عنهم زكاة الفطر *
 وقالوا كلهم — سائلاً أبا سليمان — : يخرجها السيد عنهم ، وبه نقول *
 وقال أبو سليمان : يخرجها الرقيق عن أنفسهم *
 واحتج من لم ير إخراجها عن الرقيق الكفار بما روى عن رسول الله ﷺ :
 « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير
 من المسلمين » *

قال أبو محمد : وهذا صحيح ، وبه نأخذ ، إلا أنه ليس فيه إسقاطها عن المسلم
 في الكفار من رقيقه ولا إيجابها ، فلم يكن إلا هذا الخبر وحده لما وجبت علينا زكاة
 الفطر إلا عن المسلمين من رقيقنا فقط *

ولكن وجدنا ما حدثناه يوسف بن عبد الله النخعي قال ثنا عبد الله بن محمد
 ابن يوسف الأزدي القاضي ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا محمد بن سليمان بن أبي الشرف
 ثنا محمد بن مكي الخولاني وإبراهيم بن اسمعيل القاضي قال جميعاً : ثنا محمد بن عبد الله
 ابن عبد الحكم ثنا سعيد بن أبي مريم أخبرني نافع بن يزيد ^(١) عن جعفر بن ربيعة
 عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فريضة
 وعبدته صدقة ، إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد روينا من غير هذه الطريق ^(٢) *
 قال أبو محمد : فأوجب عليه الصلاة والسلام صدقة الفطر على المسلم في رقيقه
 عمومًا ، فكان هذا زائدًا على حديث أبي سعيد الخدري ، وكان ما في حديث أبي سعيد ^(٣)
 بعض ما في هذا الحديث ، لا مارضاً له أصلاً ، فلم يجر خلاف هذا الخبر ^(٤) *
 وهذا الخبر يجب تأديته زكاة الفطر على السيد عن رقيقه ، لا على الرقيق *

(١) في الأصلين « نافع بن زيد » ومرغطاً ، . وليس في الرواة — فياترف — من اسمه هكذا ، وأما ما رافع
 ابن زيد السكاسمي المصري الثقة ، وكان من خيار عمدة محدثي القسطنطينية ، مات سنة ١٦٨
 (٢) في صحيح مسلم (١٣ ص ٢٦٨) من حديث أبي هريرة عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فريضة
 (٣ ص ٢٦٨) باستاذنه يحمول من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فريضة
 ابن أبي مريم كانها ، ومن طريق يحيى بن زكريا بن أبي ذؤيب عن أبي ذؤيب عن أبي هريرة عن عراك بن مالك عن أبي هريرة
 ومن طريق أبي أسامة عن أسامة بن زيد عن مكحول عن عراك بن مالك عن أبي هريرة عن أسامة بن زيد عن أبي سعيد عن أبي
 هريرة ، كلهم روافد عن عراك بن مالك ، واستاذ المؤلف واستاذ القائلين من طريق يحيى بن زكريا بن أبي ذؤيب عن أبي ذؤيب
 صحيحاً جداً (٢) في الصفحة رقم (١٤) » وكان باقي حديث أبي سعيد ، وما تأنص وأحسن (٤) فالتأليف
 وخط كماله في فهمه لرواياته من الثقة *

وبه أيضاً يسقط ما دعوه من زكاة التجارة في الرقيق ، لأنه عليه السلام أبطل كل زكاة في الرقيق إلا زكاة الفطر *.

والعجب كل العجب من أن أباحيفة وأصحابه أتوا إلى زكاتين مفروقتين ، إحداهما في المواشي ، والأخرى زكاة الفطر في الرقيق — فأسقطوا بإحداهما زكاة التجارة في المواشي المتخذة للتجارة ، وأسقطوا الأخرى بزكاة التجارة في الرقيق أو حسبك بهذا تلاحباً * .
والعجب أنهم غلبوا ماروي في بعض الأخبار « في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة » ولم يغلبوا ما جافى بعض الأخبار في أن « صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد صغير ، أو كبير ، أو أثنى من المسلمين » على ما جاء في سائر الأخبار « إلا صدقة الفطر في الرقيق » وهذا تحكم فأسد وتناقض ! ولا بد من تغليب الأعم على الأخص في كل موضع ، إلا أن يأتي بيان نص في الأخص ينفي ذلك الحكم في الأعم ، وبالله تعالى التوفيق *.

٧٠٦ — مسألة — فإن كان عبد أو أمة بين اثنين فصاعداً فلي سديهما لإخراج زكاة الفطر ، يخرج عن كل واحد من مالكيه بقدر حصته فيه ، وكذلك إن كان الرقيق كثيراً بين سدين فصاعداً *.

وقال أبو حنيفة ، والحسن بن حنبل ، وسفيان الثوري : ليس على سيده ولا عليه أداء (١) زكاة الفطر ، وكذلك لو كثر الرقيق المشترك *.

وقال مالك ، والشافعي : يخرج عنه سيده بقدر ما يملك كل واحد منهما ، وكذلك لو كثر الرقيق *.

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أسقط عنه صدقة الفطر وعن سيده حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : ليس أحد من سيده يملك عبداً ، ولا أمة . وقال بعضهم : من ملك بعد الصاع لم يكن عليه أدائه ، فكذلك من ملك بعض عبد ، أو بعض كل عبد ، أو أمة من رقيق كثير * .
قال أبو محمد : أما قولهم : لا يملك عبداً ولا أمة فصدقوا ، ولا حاجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : يخرجها كل أحد عن عبده وأتمته ، وإنما قال : (٢) « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فقولاء رقيق ، والعبد المشترك رقيق ، فالصدقة فيه واجبة بنص الخبر المذكور على المسلم ، وهذا اسم يميز النوع كله وبعضه ، ويقع على الواحد والجميع ، وبهذا النص لم يجر في الرقة الواجبة نصفاً وربعين ، لأنه لا يقع عليهما (٣) اسم « رقة » والنص جاء بعق رقة *.

(١) قال سفيان (١٦) « إذا وهو خطأ (٧) كلمة » قال سفيان خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « وطيا ، وهو خطأ ».

وقال الخفيفون : من أعطى نصفى شاتين في الزكاة أجزأته ، ولو أعتق نصفى رقتين في ربة واحدة لم يجره .

وقال محمد بن الحسن : من كان من مملوك بين اثنين فصاعداً قبل ساداته فيه زكاة الفطر ؛ فإن كان عبدان فصاعداً بين اثنين فلا صدقة فطر على الرقيق ولا على من يملكهم . وأما قولهم : إنه قياس على من لم يجد إلا بعض الصاع فالقياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه قياس للخطأ على الخطأ ، بل من قدر على بعض صاع لومه أداؤه ، على ما بين بعد هذا إن شاء الله تعالى (١) .

وقد روينا من طريق وكيع عن سفيان عن أبي الحويرث عن محمد بن عمار عن أبي هريرة قال : ليس زكاة الفطر إلا عن مملوك تملكه ، قال وكيع : يعنى في المملوك بين الرجلين ، وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، وهذا مما خالف فيه الخفيفون حكم رسول الله ﷺ في إعجابه صدقة الفطر على كل حر ، وعبد صغير ، أو كبير ذكر أو أنثى ، وغالوا فيه القياس ، لأنهم أوجبوا الزكاة في النعم المشتركة وأسقطوا زكاة الفطر عن الرقيق المشترك .

٧٠٧ — مسألة — وأما المكاتب الذى لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ، يؤدى سيده عنه زكاة الفطر (٢) .

فإن أدى من كتابته ما قل أو كثر ، أو كان عبد بعضه حر وبعضه رقيق ، أو أمة كذلك — : فإن الشافعى قال فيمن بعضه حر وبعضه مملوك : على مالك بعضه إخراج صدقة الفطر عنه بمقدار ما يملك منه ؛ وعليه أن يخرج عن نفسه بمقدار ما فيه من الحرية ، ولم ير على سيد المكاتب أن يعطى زكاة الفطر عن مكاتبه .

وقال مالك : يؤدى السيد زكاة الفطر عن مكاتبه وعن مقدار ما يملك من الذى بعضه رقيق وبعضه رقيق (٣) ، وليس على الذى بعضه رقيق وبعضه حر أن يخرج باقى الصاع عن بعضه الحر .

وقال أبو حنيفة : لا تجب زكاة الفطر في شيء من ذلك ، لا على المكاتب (٤) ، ولا على سيده . واحتج من لم ير على السيد أداء الزكاة عن مكاتبه برواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يؤدى زكاة الفطر عن رقيقه ورقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدى عنه ، وكان لا يرى على المكاتب زكاة قالوا : وهذا صاحب لا مخالف له

(١) بين المؤلف في المسألة ٧١٣ قوله ذكر كتابته ، علوف في نسخة رقم (١٦) (٣) في المتن رقم (١٤) «عبد»

(٤) قوله لا على المكاتب ، سقط خطأ من المتن رقم (١٦)

يعرف من الصحابة *

قال أبو محمد : لأحجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والعجب كل العجب أن الخنفيين المحتجين بهذا الأثر أول مخالف له ! فلم يوجبوا على المرأة ^(١) إخراج صدقة الفطر عن رقيق امرأتها ! ومن العجب أن يكون فعل ابن عمر بعضه حجة وبعضه ليس بحجة ! *

فإن قالوا : لعله كان يتطوع بإخراجها عن رقيق المرأة *

قيل : ولعل ذلك المكاتب كلفه إخراجها من كسبه ، كما للمرء أن يكلف ذلك عبده ، كما يكلفه الضريبة ، ولعله كان يرى أن يخرجها المكاتب ^(٢) عن نفسه ؛ ولعله قد رجع من قوله في ذلك ، فكل هذا يدخل فيه لعل ! *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه جعل زكاة الفطر نصف صاع ؛ أو عشر صاع ، أو تسعة أعشار صاع فقط ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها ، وأوجبها على بعض إنسان دون سائرهم ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها *

وأما قول الشافعي خطأ ، لأنه أوجب الزكاة في الفطر فيمن لا يقع عليه اسم رقيق من بعضه حر وبعضه عبد ، وهذا مالم يأت به نص ولا إجماع *

قال أبو محمد : والحق من هذا أن رسول الله ﷺ أوجبها على الحر والعبد ، والذكر ، والأنثى ، والصغير ، والكبير من المسلمين ، فمن بعضه حر وبعضه عبد فليس حراً ، ولا هو أيضاً عبد ، ولا هو رقيق ، فسقط بذلك عن أن يجب على مالك بعضه عنه شيء ، ولكنه ذكر ، أو أنثى ، صغير ، أو كبير فوجب عليه صدقة الفطر عن نفسه ولا بد بهذا النص ، وهو قول أبي سليمان . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في المكاتب يؤدي بعض كتابته إنه يؤديها عن نفسه — فهو لأن بعضه حر وبعضه مملوك كما ذكرنا ، فأذهب كذلك كما ذكرنا فعليه إخراجها عن نفسه لما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عيسى الدمشقي ^(٣) ثنا يزيد — هو ابن هرون — أنا حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي وقائدة ، قال قائدة : عن خلاص ^(٤) عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن عكرمة عن ابن عباس ، ثم اتفق علي ، وابن عباس عن النبي ﷺ : أنه قال : « المكاتب يمتق منه بمقدار ما أدى ^(٥) ،

(١) رجمت في النسخة رقم (١٦) : المري ، بالياء (١) في النسخة رقم (١٦) «الكاتب» وهو خطأ (٢) في الأصلين أحمد بن عيسى الدمشقي ، وهو خطأ صححه من النسائي (ج ٤ ص ٤٦) إذ فيه «أخبرنا محمد بن عيسى النقاش» وليس فرواة الكتب الست من اسمه ، أحمد بن عيسى ، إلا أحمد بن عيسى بن حسان العسكري ، وهو مصري لا دمشق ، وأما محمد بن عيسى النقاش فانه ينادى بزل دمشق (٤) بكسر الحاء المستعمل تخفيف اللام وآخر من سمى بمهمة (٥) في النسخة رقم (١٦) « يمتق عليه بمقدار ما أدى » وفي النسائي ، يمتق قدر ما أدى .

ويقام عليه الحد بمقدار ما عتق منه » وهذا اسناد في غاية الصحة *

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره *

وروينا عن الحسن : أن على المكاتب صدقة الفطر *

وعن ميمون بن مهران، وعطاء : يؤدبها عنه سيده *

٧٠٨ — مسألة — ولا يجزى إخراج بعض الصاع شعيراً أو بعضه تمرأ ، ولا يجزى قيمة أصلاً ، لأن كل ذلك غير ما فرض رسول الله ﷺ ، والقيمة في حقوق الناس لا تجوز الا براض منهما ، وليس للزكاة مالك بعينه فيجوز رضاه أو ابرأؤه (١) *

٧٠٩ — مسألة — وليس على الانسان أن يخرجها عن آية . ولا عن أمه . ولا عن زوجته . ولا عن ولده . ولا عن أحد من تلزمه نفقته ، ولا تلزمه (٢) الا عن نفسه ورقيقه فقط ، ويدخل في الرقيق أمهات الأولاد والمديرون ، غائبهم وحاضرم ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان يوسف بن الثوري وغيرهم *

وقال مالك ، والشافعي : يخرجها عن زوجته وعن خادمها التي لا بد لها منها (٣) ، ولا يخرجها عن أجيريه *

وقال الليث : يخرجها عن زوجته وعن أجيريه الذي ليست أجرته معلومة ، فإن كانت أجرته معلومة فلا يلزمه إخراجها عنه ، ولا عن رقيق امرأته *

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أوجبها على الزوج عن زوجته وعادتها إلا خبراً رواه ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ، ذكر أو أنثى ممن تمونون » *

قال أبو محمد : وفي هذا المكان عجب عجيب ! وهو أن الشافعي لا يقول بالمرسل ، ثم أخذ هنا بأثن مرسل في العالم ! من رواية ابن أبي يحيى ! وحسبنا الله ونعم الوكيل . وأبو حنيفة ، وأصحابه يقولون : المرسل الملسد ، ويحتجون برواية كل كذاب ، وساطع ثم تركوا هذا الخبر وعابوه بالارسال وبضعف راويه ! وتناقضوا فقالوا : لا يزكي زكاة الفطر عن زوجته وبوعليه — فرض — أن يضمحى عنها ! حسبكم بهذا تخطيطاً ! *

وأما تقسيم الليث فظاهر الخطأ *

وأما المالكيون فاحتجوا بهذا الخبر ثم خالفوه ، فلم يروا أن يؤدي زكاة الفطر عن

(١) في نسخة رقم (١٦) : « ولأولاده » ، (٢) في نسخة رقم (١٤) : « ولا تلزمه » ، وخطاً (٣) في نسخة رقم (١٦) : « لها مناه » ، وخطاً *

الاجير ، وهو من يمون *

قال أبو محمد : إيجاب رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الصغير والكبير ، والحر والعبد ^(١) ، والذكر ، والأنثى هو إيجاب لها عليهم ، فلا تجب على غيرهم فيه إلا من أوجبه النص وهو الرقيق فقط ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

قال أبو محمد : وواجب ^(٢) على ذات الزوج إخراج زكاة الفطر عن نفسها وعن رقيقها ، بالنص الذى أوردنا . وبالله تعالى التوفيق *

• ٧١ — مسألة — ومن كان من العبد له رقيق فعليه إخراجها عنهم ^(٣) لاعلى سيده ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه ، ولا عبده صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فالعبد مسلم ، وهو رقيق لغيره ، وله رقيق ، فعلى من هو له رقيق أن يخرجها عنه ، وعليه أن يخرجها عن رقيقه بالنص المذكور . وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : كيف ^(٤) لا تلزمه عن نفسه وتلزمه عن غيره ؟ *

قلنا : كما حكم في ذلك رب العالمين على لسان نبيه ﷺ .

ثم نقول للمالكين والشافعيين : أتم قولون : بهذا حيث تخطون ، فتقولون : ان الزوجة لا يخرجها عن نفسها ، وعليها أن تخرجها عن رقيقها حاشا من لا بدلها منه ^(٥) لخدمتها *

ولو ددنا أن نعرف ^(٦) ما يقول الحنفيون في نصراني أسلبت أم ولده أو عبده فحبس لباع لحمار الفطر ، على من صدقة الفطر عنهما ؟ وهاتان المسألتان لا تقعان ^(٧) في قولنا أبدأ ، لأنه ساعة تسلم أم ولده أو عبده عتقا في الوقت *

• ٧١١ — مسألة — ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تمراً وعن الآخر شعيراً ، صاعاً صاعاً ، وإن شاء التمر عن الجميع ، وإن شاء الشعير عن الجميع ؛ لأنه نص الخبر المذكور *

• ٧١٢ — مسألة — وأما الصغار فعليهم أن يخرجها الأب والولى عنهم ^(٨) من مال أن كان لهم ، وإن لم يكن لهم مال فلا زكاة فطر عليهم حيثئذ ولا بعد ذلك *

(١) في النسخة رقم (١٦) « والعبد والحر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وواجب » وهو خطأ (٣) كلمة « عنهم » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) كلمة كيف ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ (٦) قوله « ان نعرف » سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « وهاتان » بضم هاء « ولا » وهو خطأ فاحش (٨) في النسخة رقم (١٦) « فان يخرجها الولي عنهم » والاب عنهم . *

وقال ابو حنيفة : يؤدونها الأب عن ولده الصغار الذين لا مال لهم ، فان كان لهم مال ، فان أداها من مالهم كرهت له ذلك وأجزأه ، قال : ويؤدونها عن اليتيم وصيه من مال اليتيم ، وعن رقيق اليتيم أيضاً *

وقال زفره ومحمد بن الحسن : ليس على اليتيم زكاة الفطر ، كان له مال ، أو لم يكن فان أداها وصيه ضمنها *

وقال مالك : على الأب أن يؤدي زكاة الفطر عن ولده الصغار ان لم يكن لهم مال فان كان لهم مال فهي في أموالهم ، وهي على اليتيم في ماله . وهو قول الشافعي *

ولم يختلفوا في أن الأب لا يؤديها عن ولده الكبار ، كان لهم مال ، أو لم يكن * قال ابو محمد : ما نعلم لهم حجة أصلاً ، إلا الدعوى . في أن القصد بذكر الصغار إنما هو الى آباءهم لا اليهم *

قال ابو محمد : وهذه دعوى في غاية الفساد ، لأنه اذا لم يقصد بالخطاب إليهم في إيجاب زكاة الفطر ، وإنما قصد الى غيرهم : — فن جعل الآباء مخصوصين بذلك دون سائر الأولياء ، والأقارب ، والجيران ، والسلطان ١٧ *

فان قالوا : لأن الأب ينفق عليهم رجوع الخفيفين الى ما أنكروا من ذلك * ويلزم للمالكين ، والشافعيين في هذا أن يؤديها الأب — أحب أم كره — عنهم ، كان لهم مال ، أو لم يكن ، لأنه هو المخاطب بذلك دونهم ، فوضح (١) فساد هذا القول يقرين * والحق في هذا أن الله تعالى فرضها على لسان نبيه ﷺ على الكبير ، والصغير ، فمن فرق بين حكميهما (٢) فقد قال الباطل ، وادعى على رسول الله ﷺ ما لم يقبله ، ولادل عليه ، ثم وجدنا الله تعالى يقول : (٣) (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . وقال رسول الله ﷺ « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجدنا من لا مال له — من كبر أو صغير — ليس في وسعه أداء زكاة الفطر ، فقد صح أنه لم يكلفها قط ، ولما كان لا يستطيعها لم يكن مأموراً بها ، بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، وهي لازمة لليتيم اذا كان له مال ، وإنما قلنا : لأنها لا تلزمه بعد ذلك فلأن زكاة الفطر محدودة بوقت محدد الطرفين ، بخلاف سائر الزكوات ، فلما خرج وقتها لم يجوز أن تجب بعد خروج وقتها وفي غير وقتها : لأنه لم يأت بإيجابها بعد ذلك نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٣ — مسألة — والذي لا يجحد من أن يؤدي زكاة الفطر فليست عليه ، لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه ، ولا تلزمه وان أيسر بعد ذلك ، لما ذكرنا أيضاً *

(١) في السنن الكبرى (١٦) - ص ٢٠٠ (٢) في السنن الكبرى (١٦) - ص ٢٠٠ (٣) في السنن الكبرى (١٤) - ص ٢٠٠

فمن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لضعفه ، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر لضعفه — : أخرج صاعاً ولا بد من الذى يقدر عليه ، لما ذكرنا أيضاً *
فان لم يقدر إلا على بعض صاع أداه ولا بد ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . ولقول رسول الله ﷺ : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وهو واسع لبعض الصاع ، فهو مكلف إياه ، وليس واسعاً لبعضه ، فلم يكلفه *
وهذا مثل الصلاة ، يعجز عن بعضها ويقدر على بعضها ، ومثل الدين ، يقدر على بعضه ولا يقدر على سائرته *

وليس هذا مثل الصوم ، يعجز فيه عن تمام اليوم ، أو تمام الشهرين المتتابعين ، ولا مثل الرقة الواجبة . والاطعام الواجب في الكفارات . والهدى الواجب ، يقدر على البعض من كل ذلك ولا يقدر على سائرته ، فلا يجزئ شيء منه ^(١) *
لأن من اقترض عليه صاع في زكاة الفطر فلا خلاف في أنه جائز له أن يخرج بعضه ثم بعضه ثم بعضه ^(٢) *

ولا يجوز تفريق اليوم ، ولا يبسبى من لم يتم صوم اليوم صائماً يوم ، إلا حيث جاء به النص ^(٣) فيجزئ حيثئذ *

وأما بعض الرقة فان الله تعالى نص بتعويض ^(٤) الصيام من الرقة اذا لم توجد فلم يجز تعدى النص ، وكان معتق بعض رقة مخالفاً لما أمر به واقترض عليه من الرقة التامة ، أو من الاطعام المعوض منها ، أو الصيام المعوض منها *
وأما بعض الشهرين فمن بعضهما ، أو فرقهما فلم يأت بما أمر به متابعا ، فهو عليه أو عوضه حيث جاء النص بالتعويض منه *

وأما الهدى فان بعض الهدى مع بعض هدى آخر لا يسمى هدياً ، فلم يأت بما أمر به ، فهو دين عليه حتى يقدر عليه *

وأما الاطعام فيجزئ ما وجد منه حتى يجد باقيه ؛ لأنه لم يأت مرتبطاً بوقت محدد الآخر . والله تعالى التوفيق *

٧١٤ — مسألة — ويجب زكاة الفطر على السيد عن عبده الموهون ، والآبى ؛ والغائب ، والمنصوب ؛ لأنهم رقيقه ، ولم يأت نص بتخصيص هؤلاء *
وللسيد ان كان للبد مال أو كسب أن يكلفه إخراج زكاة الفطر من كسبه أو ماله

(١) في النسخة رقم (١٦) من ذلك ، (٢) في النسخة رقم (١٦) زيادة ثم بعضه ، مرتفعاً عن (٣) في النسخة رقم (١٦) نص ، (٤) في النسخة رقم (١٦) «لتعويض» *

لأن له انتزاع ماله متى شاء ، وله أن يكلفه الإخراج بالنص والاجماع ، فإذا كان له ذلك فله أن يأمره بأن يصرف ما كلفه من ذلك فيما شاء . *

٧١٥ — مسألة — والزكاة للفطر وأجبة على المجنون إن كان له مال ؛ لأنه ذكر أو أثنى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير . *

٧١٦ — مسألة — ومن كان فقيراً يأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى في زكاة الفطر — : لزمه أن يعطيه — وهو قول عطاء ، وأبي سليمان ، والشافعي . *

وقال أبو حنيفة : من له أقل من مائتي درهم فليس عليه زكاة الفطر ، وله أخذها ، ومن كان له مائتا درهم فعليه أن يؤديها . *

وقال سفيان : من له خمسون درهما فهو غني ، ومن لم يكن له خمسون درهما فهو فقير . *

وقال غيرهما : من له أربعون درهما فهو غني ، فإن كان له أقل فهو فقير . *

وقال آخرون : من له قوت يومه فهو غني . *

قال أبو محمد : سنتكلم بعد هذا — إن شاء الله تعالى — في هذه الأقوال ، وأما ههنا فنخصص الفقير بأسقاط صدقة الفطر عنه — إذا كان واجداً لمقدارها أو لبعضه — قول لا يجوز ، لأنه لم يأت به نص ، نفى بأسقاطها عن الفقير ، ^(١) وإنما جاء النص بأسقاط تكليف ماليس في الوسع فقط ، فإذا ^(٢) كانت في وسع الفقير فهو مكلف لإياها ، بموم قوله عليه السلام : « على كل حر أو عبد ، ذكر أو أثنى ، صغير أو كبير ، وقدر ديننا عن عطاء في الفقير : أنه يأخذ الزكاة ويعطيها » . *

٧١٧ — مسألة — ومن أراد إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم — : لم يجوز له ذلك إلا بأن يهبها لهم ، ثم يخرجها عن الصغير والمجنون ، ولا يخرجها عن يعقل من البالغين إلا بتوكيل منهم له على ذلك . *

برهان ذلك ما قدمنا من أن الله تعالى إنما فرضها على من فرضها عليه فيما يجد ما هو قادر على إخراجها منه ، أو يكون وليه قادراً على إخراجها منه ، ولا يكون مال غيره مكاناً لأداء الفرض عنه ، إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، فإذا وهبها له فقد صار مالاً لمقدارها ، فعليه إخراجها ، فإما من لم يبلغن ولا يعقل فلقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . وأما البالغ فلقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وبالله تعالى التوفيق ^(٣) . *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، والفقراء ، (٢) في النسخة رقم (١٦) « وإن » (٣) أكثر ما لا يدرج في هذا النوع من النسخة ، والنظر هنا لا يرجع على غير الزكاة لأنه لا دلالة لآيات يوجبها ضرورة الإجماع . *

٧١٨ — مسألة — ووقت زكاة الفطر — الذي لا تجب قبله ، وإنما تجب بدخوله ، ثم لا تجب بخروجه — : فهو أثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ، تمتد إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه . فمن مات قبل طلوع الفجر من اليوم المذكور فليس عليه زكاة الفطر ، ومن ولد حين أبيضاض الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك ، أو أسلم كذلك — : فليس عليه زكاة الفطر ، ^(١) . ومن مات بين هذين الوقتين أو ولد أو أسلم أو تمتد حياته وهو مسلم — : فعليه زكاة الفطر ، فان لم يؤدها وله من ابن يؤديها ^(٢) فهي دين عليه أبدأ حتى يؤديها متى أداها .
وقال الشافعي : وقتها منيب الشمس من آخر يوم من رمضان ، فمن ولد ليلة الفطر أو أسلم فلا زكاة فطر عليه ، ومن مات فيها فهي عليه .

وقال أبو حنيفة : وقتها انشقاق الفجر من يوم الفطر ، فمن مات قبل ذلك أو ولد بعد ذلك أو أسلم بعد ذلك فلا زكاة فطر عليه .
وقال مالك مرة كقول ^(٣) الشافعي في رواية أشبه عنه ، ومرة قال : إن ولد يوم الفطر فعليه زكاة الفطر .

قال أبو محمد : أما من رأى وقتها غروب الشمس من آخر يوم من رمضان فانه قال : هي زكاة الفطر ، وذلك هو الفطر من صوم رمضان والخروج عنه جملة .
وقال الآخرون الذين رأوا وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر : إن هذا هو وقت الفطر ، لا ما قبله لأنه في كل ليلة كان يفطر كذلك ثم يصبح صائماً ، فانما أفطر من صومه صبيحة يوم الفطر ، لا قبله ، وحينئذ دخل وقتها باتفاق منا ومنكم .
قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم قومون بالله واليوم الآخر) .

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : «أمر رسول الله ﷺ بأخراج زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى المصل» .

(١) بحاشية التحقيق رقم (١٤) ما نصه : هنا نظر ، فقد قال قبل هذا : يؤدى من المصل ، ووضعت هذه الحاشية أمام المسألة السابقة خطأ ، ولقد عدتها صحيحاً فتدلل المؤلف فيها على المسألة ٧٠٤ «ولأنك من ذكرنا حينئذ في إيمان» فهذا تمام من ابن حزم ، والحق أنها لا تجب من المصل ، إذ هو لا تنطبقه الأحكام سوى قوله حيا (٢) هكذا رسم حرف «هـ» في الأصلين بدون قطع ، فيحمل أن يكون «ابن» وإن يكون «ابن» والله كيب غير واضح على الحالين ، والمراد أنهما ضاماناً (٣) في التحقيق رقم (١٦) «يقول يومون خطأ ظاهر» .

قال أبو محمد: فهذا وقت أدائها بالنص ، وخروجهم إليها إنما هو لأدراكها ، ووقت صلاة الفطر هو ^(١) جواز الصلاة بإيضاض الشمس يومئذ ، فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخول وقت دخولهم في الصلاة فقد خرج وقتها .
وبقي القول في أول وقتها : فوجدنا الفطر المتيقن إنما هو بطلوع الفجر من يوم الفطر ، وبطل قول من جعل وقتها غروب الشمس من أول ليلة الفطر ، لأنه خلاف الوقت الذي أمر عليه السلام بأدائها فيه .

قال أبو محمد : فمن لم يؤدها حتى خرج وقتها فقد وجبت في ذمته وماله لمن هو له ، فهي دين لهم ، وحق من حقوقهم ، قد وجب إخراجها من ماله ، وحرم عليه إمسأها في ماله ، فوجب عليه أدائها أبداً ، ^(٢) وبالله تعالى التوفيق ، ويسقط بذلك حقهم ، ويبقى حق الله تعالى في تضييمه الوقت ، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتداسة .
وبالله تعالى تأييد .

ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً .

فان ذكروا خبر أبي هريرة إذ أمره رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأتاه الشيطان ليلة ، وثانية ، وثالثة — فلا حجة لهم فيه ، لأنه ^(٣) لا تخلو تلك الليالي أن تكون من رمضان أو من شوال ، ولا يجوز أن تكون من رمضان ، لأنه ليس ذلك في الخبر ، ولا يظن ^(٤) برسول الله ﷺ أنه حبس صدقة وجب أدائها عن أهلها ، وإن كانت من شوال فلا يمنع من ذلك ، إذ لم يكمل وجود أهلها . وفي تأخيرها عليه الصلاة والسلام إعطاءها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد ، فان كانت ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها عليه السلام ، فصح أنه لم يحسن تقديمها قبل وقتها ولا يجزئ .
وان كانت من ليالي شوال فلا شك أن أهلها لم يوجدوا ، فربص عليه الصلاة والسلام وجودهم ^(٥) . فبطل تعلقهم بهذا الخبر .

قسم الصدقة ^(٦)

٧١٩ — مسألة — ومن تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاهها الامام أو أميره — فان الامام أو أميره يفرقها ثمانية أجزاء مستوية : للمساكين سبعم ،

(١) في النسخة رقم (١٦) وهي بخط (٢) في النسخة رقم (١٦) وقد يجب إخراجها من الموصوفين على ما سلكه لوجب عليه إتاؤه ابتداء (٣) في النسخة رقم (١٦) فلا حجة لهم لانهم لم يخرجوها خطاً (٤) في النسخة رقم (١٦) ولا يظن ، (٥) كلمة «وجهم» سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٦) هذا المتن ليس في النسخة رقم (١٤) وزاد من

وللفقراء سهم، وفي المكاتبين (١) وفي عتق الرقاب سهم، وفي أصحاب الديون سهم، وفي سبيل الله تعالى سهم، ولا بناء السبيل سهم، وللعمال الذين يقبضونها سهم، وللؤلؤة قلوبهم سهم، وأما من فرق زكاة ماله ففي ستة أسهم كما ذكرنا، ويسقط سهم العمال وسهم اللؤلؤة قلوبهم.

ولا يجوز أن يعطى من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس، إلا أن لا يجد، فيعطى من وجد. ولا يجوز أن يعطى بعض أهل السهام دون بعض، إلا أن لا يجد، فيعطى من وجد. ولا يجوز أن يعطى منها كافراً، ولا أحداً من بنى هاشم والمطلب ابني عبد مناف، ولا أحداً من موالهم.

فان أعطى من ليس من أهلها — عامداً أو جاهلاً — لم يجزه، ولا جاز للخذ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ، وعلى المعطى أن يوفي ذلك الذى أعطى فى أهله. برهان ذلك قول الله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم).

وقال بعضهم: يجوز أن يعطى المرء صدقته (٢) فى صنف واحد منها. واحتجوا بأنه لا يقدر على عموم جميع الفقراء وجميع المساكين، فصح أنها فى البعض. قال أبو محمد: وهذا لاجبة لم فيه، لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فصح أن ما يجز عنه المرء فهو ساقط عنه، وبقي عليه ما استطاع، لا بد له من إيفائه، فسقط عموم كل فقير وكل مسكين، وبقي ما قدر عليه من جميع الأصناف، فان عجز عن بعضها سقط عنه أيضاً، ومن الباطل أن يسقط ما يقدر (٣) عليه من أجل أنه سقط عنه ما لا يقدر عليه. وذكرنا حديث الذهبية التى قسمها عليه الصلاة والسلام بين الاربعة.

قال أبو محمد: وقد ذكرنا هذا الخبر، وأنه لم تكن تلك الذهبية (٤) من الصدقة أصلاً، لأنه ليس ذلك فى الحديث أصلاً، ولا يتمتع أن يعطى عليه الصلاة والسلام المؤلفة قلوبهم من غير الصدقة، بل قد أعطاهم من غنائم حنين. وذكرنا حديث (٥) سليمان بن يسار عن سبله بن صخر: «ان رسول الله ﷺ

النسخة رقم (١٦) (١) كلما فى الأصلين بحذف «سهم» على تقدير إثباته (٢) فى النسخة رقم (١٦) ويجزى المرء أن يسبى صدقته (٣) فى النسخة رقم (١٦) ما قدره (٤) فى النسخة رقم (١٦) ذلك لطلب الحديث معنى فى المسألة رقم (٧٠٠) (٥) فى النسخة رقم (١٦) «حديث» بحذف كلمة «ذكرنا»

أعطاه صدقة بنى زريق (١) » •

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، ولو صح لم يكن لهم (٢) فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ حرم سائر الأصناف من سائر الصدقات •

وادعى قوم أن سبهم المؤلفة قلوبهم قد سقط •

قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل هم اليوم (٣) أكثر ما كانوا ، وإنما يستولونهم والعالمون (٤) إذا تول المرء قسمة صدقة نفسه ، لأنه ليس هنالك عاملون عليها ، وأمر المؤلفة إلى الامام لا إلى غيره •

قال أبو محمد : ولا يختلفون في أن من أمر (٥) لقوم بمال — وسياهم — أنه لا يحل أن يخص به بعضهم دون بعض ، فمن المصيبة قول من قال : إن أمر الناس أوكد من أمر الله تعالى ! •

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا عبد الله بن الحسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن الجهم ثنا محمد بن مسلمة ثنا يعقوب بن محمد ثنا رفاعه عن جده : أن بعض الأمراء استعمل رافع بن خديج على صدقة الماشية ، فأثام لاشيء معه (٦) فسأله ، فقال رافع : « إن علي رسول الله ﷺ حديث وإن جزيته (٧) ثمانية أجزاء فقسمتها ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يصنع » (٨) •

وصح عن ابن عباس أنه قال في الزكاة : ضموها مواضعها •

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن مثل ذلك •

وعن أبي وائل مثل ذلك ، وقال في نصيب المؤلفة قلوبهم : رده على الآخرين •

وعن سعيد بن جبير : ضمها حيث أمرك الله •

وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان ، وقول ابن عمر ، ورافع كما أوردنا ، وروينا

القول الثاني عن حذيفة ؛ وعطاء ، وغيرهما •

(١) هو حديث القطار ، يقدروا مطولا واحد في المسند (ج ٤ ص ٣٧) أبو داود (ج ٢ ص ٢٣٣) وابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٤) والحاكم (ج ٢ ص ٢٠٣) يرواه مختصراً أحمد (ج ٥ ص ١٣١) والترمذي (ج ١ ص ١٤٤) طبع الهند وصححه الحاكم والذهبي على شرط مسلم يرواه الترمذي قتلا عن البخاري بالازجال ، لأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر ، هكذا قتله ابن حجر في التلخيص (ص ٣٢٢) عن الترمذي وكذلك قتله شارح أبي داود (٢) كلمة دلهم سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) بل هو اليوم ، وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « والعالم » (٥) في النسخة رقم (١٤) « فيمن أمر » (٦) في النسخة رقم (١٦) « عليه ، وماذا أصبح » (٧) بتسليم حمزة بن جزيته ، (٨) هذا الحديث لم أجده في شيء من المجلدين •

وأما قولنا: لا يجزئ أقل من ثلاثة من كل صنف إلا أن لا يجد — : فلأن اسم الجلع لا يقع إلا على ثلاثة فصاعداً ، ولا يقع على واحد ، ولثلاثة بنية في اللغة : تقول : مسكين للواحد ، ومسكينان للثنتين ، ومسكين للثلاثة ، فصاعداً ، وكذلك اسم الفقراء وسائر الأسماء المذكورة في الآية . وهو قول الشافعي وغيره ^(١) .

وأما أن ^(٢) لا يعطى كافراً فلما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا أبو عاصم الضحاك بن محمد عن زرارة بن أسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن وقال له في حديث : « فأعلمهم أن الله اقترض ^(٣) عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في قرائمهم » .

فإنما جعلها عليه الصلاة والسلام لفقراء المسلمين فقط .

وأما أبو هاشم وبنو المطلب فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب : أن رسول الله ﷺ قال له ولفضل بن عباس بن عبد المطلب : « إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ القوم ، وإنما لا تحل لمحمد ولآل محمد » .

قال أبو محمد : فاختلف الناس في : من هم آل محمد ؟

فقال قوم : هم بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فقط ، لأنه لا عقب لهاشم من غير عبد المطلب ، واحتجوا بأنهم آل محمد يقيين ، لأنه لا عقب لعبد الله والرسول الله ﷺ ، فلم يبق له عليه الصلاة والسلام أهل إلا ولد ^(٤) العباس ، وأبي طالب ، والحارث ؛ وأبي عبد المطلب ^(٥) فقط .

وقال آخرون : بل بنو عبد المطلب بن هاشم وبنو المطلب بن عبد مناف فقط ومواليهم .

(١) أغرب ابن حزم في أكثر ما قال ، وما تدل الآية والاحاديث إلا على حصر الصدقات في الأصناف الثمانية ، ولأدليل فيها ولا في غيرها على وجوبها على صاحب المال ستة أصناف من الثمانية ، ولأجل وجوبها يستوعب الإمام لم تأت به كل الأصناف ، ولأجل وجوبها على ثلاثة من كل صنف ، إلا أن الإمام يجب عليه أن يضمها حيث يرى المصلحة للمسلمين عامتهم وخاصتهم ، بالادلة العامة فيها يجب على منزول شيئا من أمور الناس . (٢) كلمة ، المنزلة من النسبة رقم (١٤) (٣) في البخاري (ج ٢ ص ٢١٥) « أن الله قد اقترض ، وفي النسبة رقم (١٤) « أن الله اقترض ، (٤) في النسبة رقم (١٦) « والله ، وهو خطأ (٥) في النسبة رقم (١٤) « وأبو طالب والحارث ، وأبو هاشم بن عبد المطلب » .

وقال أصبغ بن الفرج المالكي : آل محمد جميع قریش ، وليس الموالى منهم *
قال أبو محمد : فوجب النظر في ذلك *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو
ابن علي ثنا يحيى — وهو ابن سعيد القطان — ناشئة ثنا الحكم — هو ابن عتبة —
عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بني غزوم
على الصدقة ، فأراد أبو رافع أن يتبعه ، فقال رسول الله ﷺ : إن الصدقة لأهل لنا ،
وإن مولى القوم منهم (١) » *

فبطل قول من أخرج الموالى من حكمهم في تحريم الصدقة *

ووجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي
ثنا أبو داود السجستاني ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن
عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد (٢) عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أخبرني
جبير بن مطعم : « أنه جاء هو وعثمان بن صفان بكليان رسول الله ﷺ فبأ قسم من
الحبس بين بني هاشم وبني المطلب ، فقلت : يا رسول الله ، قسمت لأخواننا (٣) بني المطلب
ولم تعطنا شيئا ، وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما بنو هاشم
وبنو المطلب شيء واحد » *

فصح أنه لا يجوز أن يفرق بين حكمهم في شيء أصلا لأنهم شيء واحد بنص كلامه
عليه الصلاة والسلام ، فصح أنهم آل محمد ، وإذ هم آل محمد فالصدقة عليهم حرام ،
وخرج بنو عبد شمس وبنو نوفل ابني عبد مناف وسائر قریش عن هذين البطين
وبالله تعالى التوفيق *

ولا يخل لذين البطين صدقة فرض ولا تطوع أصلا ، لمعوم قوله عليه الصلاة
والسلام : « لأهل الصدقة لمحمد والآل محمد » فسوى بين نفسه وبينهم *

وأما ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقة فهو حلال لهم : كالفدية والعطية والهبة
والحل (٤) والحبس والصلوة والبر وغير ذلك ، لأنهم أباة نص بتحريم شيء من ذلك عليهم *
وأما قولنا : لا تجزئ ، إن وضعت في يد من لا تجوز له (٥) — : فلا أن الله تعالى
سأها لقوم خصهم بها ؛ فصار حقهم فيها ، فن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله

(١) مرفوع السائي (ج ٥ ص ١٠٧) (٢) في النسخة رقم (١٤) وعن يونس بن يزيد وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦)
ولا خواتم ما هو الواقع لاني دلود (ج ٣ ص ١٠٦) (٤) بينهم البنون وأسكان المال المهمة وهو المصطلح من غير
حوض ولا اشتقاق (٥) في النسخة رقم (١٦) ما لم وضعت في يد من لا تجوز له *

تعالى به ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فوجب (١)
على المعطى إيصال ما عليه إلى من هو له ، ووجب على الآخذ رد ما أخذ بغير حق ،
قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) •

٧٢٠ — مسألة — الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلا ، والمساكين هم الذين

لهم شيء لا يقوم بهم •

برهان ذلك : أنه ليس إلا موسر ، أو غنى ، أو فقير ، أو مسكين ، في الأسماء
ومن له فضل عن قوته ، ومن لا يحتاج إلى أحد وإن لم يفضل عنه شيء ، ومن له ما لا يقوم
بنفسه منه ، ومن لا شيء له (٢) ، فهذه مراتب أربع معلومة بالحس ، فالموسر بلا خلاف
هو الذي يفضل ماله عن قوته وقوت عياله على السعة ، والغنى هو الذي لا يحتاج إلى
أحد وإن كان لا يفضل عنه شيء ، لأنه في غنى عن غيره ، وكل موسر غنى ، وليس كل
غنى موسرا •

فإن قيل : لم فرق بين المسكين والفقير ؟ (٣) •

قلنا : لأن الله تعالى فرق بينهما ، ولا يجوز أن يقال في شيئين فرق الله تعالى بينهما :
إنهما شيء واحد ، إلا بنص أو إجماع أو ضرورة حس ، فاذ ذلك كذلك فإن الله تعالى يقول :
(أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) ففهم تعالى مساكين ولهم سفينة ،
ولو كانت تقوم بهم لكانوا أغنياء بلا خلاف ، فصح اسم المسكين بالنص لمن هذه
صفته ، وبقي القسم الرابع ، وهو (٤) من لا شيء له ، أصلا ولم يبق ليعن الأسماء إلا الفقير ،
فوجب ضرورة أنه ذلك (٥) •

وروينا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا
نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى ثنا معمر عن الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة أن
رسول الله ﷺ قال : « ليس المسكين الذي ترده الأكلة والأكلتان ، والفرقوا الثرتان ،
قالوا : فما المسكين يا رسول الله ؟ قال : المسكين الذي لا يجد غنى ، ولا يفتن لحاجته
فيصدق عليه » •

قال أبو محمد : فصح أن المسكين هو الذي لا يجد غنى إلا أن له شيئا لا يقوم به ،
فهو يصير وينطوى ، وهو محتاج ولا يسأل •

وقال تعالى : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) فصح أن

(١) في النسخة رقم (١١) هو جيب (٢) في النسخة رقم (١٢) ومن له شيء وهو غنى (٣) في النسخة رقم (١٤) دين
الفقير والمسكين (٤) في النسخة رقم (١٦) دومي ، وهو غنى (٥) في النسخة رقم (١٤) وذلك •

الفقير الذي لامال له أصلاً ، لأن الله تعالى أخبر أنهم أخرجوا من ديارهم وأموالهم ^(١) ولا يجوز أن يحمل ذلك على بعض أموالهم •

فان قيل : قد قال الله تعالى : (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) •

قلنا : صدق الله تعالى ، وقد يلبس المرء في تلك البلاد إزاراً ورداءً خلقين غسيلين لا يساويان درهماً ، فنراه كذلك غنياً ، ولا يعد مالاً مالا بدنه ، مما يستر المورة ، اذا لم تكن له قيمة ، وذكروا قول الشاعر :

أما الفقير الذي كانت حلوبته • وفق العيال فلم يترك له سبد ^(٢)

وهذا حجة عليهم ، لأن من كانت حلوبته وفق عياله فهو غنى ، وإنما صار فقيراً إذ لم يترك له سبد ، وهو قولنا •

والماملون علياً : هم العمال الخارجون من عند الامام الواجبة طاعته ، وهم المصدقون ، وهم السعاة •

قال أبو محمد : وقد اتفقت الأمة على أنه ليس كل من قال : أنا عامل حامل ، وقد قال عليه السلام : « من حمل حملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فكل من حمل من غير أن يوليه الامام الواجبة طاعته فليس من الماملين علياً ، ولا يجزئ دفع الصدقة اليه ، وهي مظلة ، إلا أن يكون يضمها مواضعها ، فتجزي حيثئذ ، لأنها قد وصلت الى أهلها • وأما حامل الامام الواجبة طاعته فنحن مأمورون بدفعها اليه ، وليس علينا ما يفعل فيها ، لأنه وكيل ، كوصي اليتيم ولا فرق ، وكوكيل الموكل سواء سواء • والمؤلفة قلوبهم : هم قوم لم قوة لا يوثق بنصيحتهم للسلطان ، فيثأفون بأن يعطوا من الصدقات ومن خمس الخنس •

والرقاب : هم المكاتبون والعتقاء ، لجائز أن يعطوا من الزكاة •

وقال مالك : لا يعطى منها المكاتب •

وقال غيره : يعطى منها ما يتيه كتابته •

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وأخرجوا من أموالهم (٧) ، نسبة صاحب اللسان الرامح بن عبد الملك بن مروان ويكره سمائه (ج ص ٣١٧ و ١٢٤ ص ٢٦٢) وقال : وقال : حطية فلا توثق عياله ، أي لما لا يثق كتابتهم لا فضل فيه ، وقيل : قدر ما يقوتهم ، . والسبد — بفتح السين المهملة والياء — الثوب ، وقيل الحصر ؛ وهو كناية عن المال ، يقال : ما به سبد ولايد ، أي ماله قليل ولا كثير •

قال أبو محمد: وهذان قولان (١) لادلل على صحتهما *
 وبأن المكاتب يعطى من الزكاة يقول أبو حنيفة: والشافعى *
 وجاز أن يعطى منها مكاتب الهاشمى، والمطلبى، لأنه ليس منهما، ولا مولى لهما
 ما لم يعتق كله *
 وإن أعتق الامام من الزكاة رقاباً فولأوها للسلبيين، لأنه لم يعتقها من مال نفسه،
 ولا من مال باقى فى ملك المعطى الزكاة (٢) *
 فإن أعتق المرد من زكاة نفسه فولأوها له، لأنه أعتق من ماله وعبد نفسه، وقد
 قال عليه الصلاة والسلام: «إنما الولاء لمن أعتق» وهو قول أبى ثور *
 وروينا عن ابن عباس: أعتق من زكاتك *
 فإن قيل: إنه إن مات (٣) رجع ميراثه الى سيده ؟ *
 قلنا: نعم هذا حسن، إذا بلغت الزكاة محلها فرجعها بالوجه المباحة حسن،
 وهم يقولون فيمن تصدق من زكاته على قريب له ثم مات فوجب ميراثه للمعطى: إنه
 له حلال، وإن كان فيه عين زكاته *
 والفارمون: هم الذين عليهم ديون لائى أموالهم بها، أو من تحمل بحمالة وإن
 كان فى ماله وفاء بها، فاما من له وفاء بيده فلا يسمى فى اللغة غارماً *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن النضر
 ابن مساور (٤) ثنا حماد بن سلمة عن هرون بن رثاب (٥) حدثنى كنانة بن نعيم (٦)
 عن قبيصة بن الحارث (٧) قال: «تحملت بحمالة (٨)، فأتيت النبى ﷺ أسأله فيها، فقال:
 أقم باقيصة حتى تأتينا الصدقة فأمر لك بها (٩)، يا قبيصة، إن الصدقة لا تحل
 إلا لأحد ثلاثة (١٠): رجل تحمل بحمالة (١١) خلعت له المسألة حتى يصيب قواماً من
 عيش، أو قال: سداداً من عيش (١٢)» وذكر الحديث (١٣) *

(١) فى السنن (١٤) «وهذان قولان» وما هنا اصح (٢) فى السنن (١٦) «فى ملك المعطى الزكاة»
 (٣) فى السنن رقم (١٦) «أنه إن مات، وهو غارم، يرد الميراث الى سيده» بكسر الراء وتخفيف
 الحدة (٤) بضم التاء وفتح العين المهمة (٥) قيمة — بفتح القاف، والحاقق — بضم الميم (٦) فى السنن (ج)
 ص ٨٩ «تحملت بحمالة بدون مال، والمالة — بفتح الحاء المهمة — ما يحمى الانسان عن غيره من دية أو غرامة،
 قال الحارثي: «من أن وقع بين القوم لتفاسير فى المال والأموال والديون من ذلك القتن العظيمة فيتوسط الرجل فيها
 بينهم يسمى لختا بينهم ومن لم ياتر حرام بذلك حتى يسكن الفتنة» (٧) كلمة «بها» ليست فى السنن *
 (٨) فى السنن رقم (١٤) «ولاحد ثلاث» وفى السنن رقم (١٦) «ولاحد ثلاث» وما هنا هو الذى فى السنن *
 (٩) فى السنن (ج) ص ١٢ «النوام — بكسر القاف — ما يقدم بمجاجة الضرورية، والسداد — بالكسر أى —
 ما يبنى حاجته، وهو كل شيء سددت به خللاً» (١٣) رواه أحمد (ج ٣ ص ٤٧٧ و ج ٦ ص ٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٨٤)

وأما سبيل الله : فهو الجهاد بحق *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي تنا عبد الرزاق ثنا معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : — « لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة : لغاز (١) في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها (٢) المسكين اللغني » *

وقد روى هذا الحديث عن غير معمر (٣) فأوقفه بعضهم ، ونقص بعضهم عما ذكر فيه معمر ، وزيادة العدل لا يحل تركها *

فان قيل قد روى عن رسول الله ﷺ ان الحج من سبيل الله وصح عن ابن عباس أن يعطى منها في الحج *

قلنا : نعم ، وكل فعل خير فهو من سبيل الله تعالى ، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات ، فلم يجوز أن توضع إلا حيث بين النص ، وهو الذي ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وابن السبيل : هو من خرج في غير معصية فاحتاج *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو جعفر عن الأعمش عن حسان عن مجاهد عن ابن عباس ، أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل زكاته في الحج وأن يمتق منها النسبة * وهذا مما خالف فيه الشافعيون والمالكيون والحنيفيون صاحباً لا يعرف منهم له مخالف (٤) *

٧٢١ — مسألة — وجائز أن يعطى المرء منها مكاتبه ومكاتب غيره ، لأنهما من

البر ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ، لأنه مسكين . *

وقد روينا عن إسماعيل بن علية انه أجاز ذلك *

ومن كان أبوه ، أو أمه ، أو ابنه ، أو أخوته ، أو امرأته من الغارمين ، أو غزو في سبيل الله ؛ أو كانوا مكاتبين — جاز له أن يعطيهم من صدقته القرض ، لأنه ليس عليه أداء ديونهم ولا عونهم في الكتابة والغزو ، كما تلزمه نفقتهم إن كانوا اقراء ، ولم يأت نص

وابن داود (ج ٢ ص ٣٩ و ٤٠) والطيالسي (ص ١٨٨ رقم ١٣٢٢) وابن الجارود (ص ١٨٨) والدارقطني (ص ٢١١) (١) في النسخة رقم (١٦) هل تبارى يومها ما موافق لابي داود (ج ٢ ص ٣٨) (٢) في النسخة رقم (١٤) فأهدى ، وما هنا هو الموافق لابي داود ، والحديث رواه أيضا الدارقطني (ص ٢١١ و ٢١٢) من طريق عبد الرزاق عن معمر والثوري كلاهما عزير بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد مرغوما ؛ فلهذا ندمم بذكر أبي سعيد فيه (٣) في النسخة رقم (١٦) وقد روى هذا الحديث عن معمر وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) ولا تعرف منهم في ذلك مخالفا ،

بالمنع^(١) ما ذكرناه.

روينا عن أبي بكر : أنه أوصى عمر فقال: من أدى الزكاة إلى غير أهلها لم تقبل^(٢) منه زكاة ، ولو تصدق بالدنيا جميعا .

وعن الحسن : لا تجزئ حتى يضعها مواضعها^(٣) وبالله تعالى التوفيق .

٧٢٢ — مسألة — وتمطى المرأة زوجها من زكاتها ، إن كان من أهل السهام ، صح عن رسول الله ﷺ : أنه أتى زينب امرأة ابن مسعود إذ أمر بالصدقة فسأله أيسما أن تضع صدقتها في زوجها ، وفي بني أخ لها يتامى ؟ فأخبرها عليه الصلوة والسلام أن لها آخرين : أجر الصدقة ، وأجر القرابة .

٧٢٣ — مسألة — قال أبو محمد^(٤) : من كان له مال مما تجب فيه الصدقة ، كاتى درهم أو أربعين مثقالا أو خمس من الأبل أو أربعين شاة أو خمسين بقرة ، أو أصاب خمسة أوسق من بر أو شعير أو تمر^(٥) ، وهو لا يقوم مامعه بمولته لكثرة عياله أو لغلاء السعر — فهو مسكين ، يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله . وقد ذكرنا أقوال من حد الفنى بقوت اليوم ، أو بأربعين درهما ، أو بخمسين درهما ، أو بما تاتي درهم .

واحتج من رأى الفنى بقوت اليوم بحديث رويناه من طريق أبي كبشة السلولي عن سهل بن الحنفلية عن النبي ﷺ : « من سأل وعنده ما يفنيه فائما يستكثر من النار ، فقيل : وما حد الفنى يا رسول الله ؟ قال : شيع يوم ولية^(٦) » .

وفي بعض طرقه : « إن يكن عند أهلك^(٧) ما يندبهم أو ما يعشيم » .

ومن طريق ابن طيبة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كليب العامري^(٨) عن أبي سلام الحبشي^(٩) عن سهل بن الحنفلية عن النبي ﷺ : « من سأل مسألة يستكثر بها عن غنى فقد استكثر من النار ، قيل : ما الفنى ؟ قال : غداء أو عشاء » . قال أبو محمد : وهذا لا شيء ، لأن أبا كبشة السلولي مجهول^(١٠) وابن طيبة ساقط . واحتج من حد الفنى بأربعين درهما بما رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن

(١) في النسخة رقم (١٤) : نص مانع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) : لا تقبل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) : يجوزها ، (٤) قوله قال أبو محمد : زيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) من هنا إل أول كتاب الصيام نقل من النسخة رقم (١٦) رواية أحمد بن حنبل (٦) في النسخة رقم (١٦) : ما يندبهم أو يعشيم ، ورواه أبو داود (٧) في النسخة رقم (١٦) : إن عندك ، بخلاف ما ذكرناه ، (٨) أبو كليب هذا لم نجد له ترجمة ولا ذكر (٩) الحبشي بالحاء المهملة والياء ، وفي النسخة رقم (١٦) : الحنفى . وهو تصنيف لأبي سلام هذا لم يمتدود (١٠) كلا ، ليس مجهولا ، بل هو تابع ثقة ، وقته السلي وغيره .

عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً »^(١)

ومن طريق هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عمارة بن غزية عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف ، قال : وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً »^(٢)

ومن طريق ميمون بن مهران : إن امرأة أتت عمر بن الخطاب تسأله من الصدقة ، فقال لها : إن كانت لك أوقية فلا تحل لك^(٣) الصدقة ، قال ميمون : والأوقية حينئذ أربعون درهماً .

قال أبو محمد : الأول عن لم يسم ، ولا يدري صحة محبته ، والثاني عن عمارة بن غزية وهو ضعيف^(٤) .

وقد كان يلزم المالكين — المقلدين عمر رضي الله عنه في تحريم المنكوح حتى العدة على ذلك التارك في الأبد ، وقد رجع عمر عن ذلك ، وفي سائر ما يدعون أن خلافه فيه لا يعمل ، كخداخر ثمانين ، وتأجيل البتين سنة — : أن يقلدوهما ، وكذلك الخفيفين ، ولكن لا يبالون بالتناقض !

واحتج من حد القتي بخمسين درهماً بخبر رويانه من طريق سفيان الثوري عن حكيم ابن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يفتيه جاءت خموشاً أو كدوحاً^(٥) في وجهه يوم القيامة قيل : يا رسول الله ، وما يفتيه ؟ قال : خمسون درهماً أو حاسباً من الذهب » قال سفيان : وسمعت زياداً يحدث^(٦) عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه^(٧) .

رويانه من طريق هشيم عن الحجاج بن أرطاة عن حدثه ، وعن الحسن بن عطية ، وعن الحكم بن عتيبة ، قال من حدثه : عن إبراهيم التيمي عن ابن مسعود ، وقال الحسن

(١) رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٤٣) (٢) هرقاني دارود (ج ٢ ص ٣٥٣) (٣) كلمة لك تسقط من النسخة رقم ٤٥ (٤) جهالة الصحابي لا تضر ، كما هو الراجح عندنا كإكمال العلم ، وإن خالف في ذلك ابن حزم ، وعمار بن غزية ثقة تابعي ، وقد سبق الكلام عليه في المسئلة ٦٤١ (ج ٢ ص ١٣) (٥) الخوش الخوش وكذلك الكدوح - وما يسم أولها - وكل أثر من خدش أبيض فهو كدح (٦) في النسخة رقم (١٤) ، بحدته ، وما هنا هو الموافق لسائي (٧) هذا لفظ السائي (ج ٥ ص ١٧) ورواه أيضاً أبو داود (ج ٢ ص ٣٣) والترمذي (ج ٨ ص ٨٢ طبع الهند) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٩) والمحاكم (ج ١ ص ١٠٧) .

ابن عطية : عن سعد بن أبي وقاص ، وقال الحكم : عن علي بن أبي طالب ، قالوا كلهم : لاتحل الصدقة لمن له خمسون درهما ، قال علي بن أبي طالب : أوعد لها من الذهب *

وهو قول التنصبي ، وبه يقول سفيان الثوري ، والحسن بن حي *

قال أبو محمد : حكيم بن جبير ساقط ، ولم يسند زيد ، ^(١) ولا حجة في مرسل ، ولقد كان يلزم الخنفيين والمالكين — القائلين بأن المرسل كالمسند ، والمعلمين خلاف صاحب ، والمحدثين بشيخ من بني كنانة عن عمر في رد السنة الثابتة من أن المتبايعين لا يبيع بينهما حتى يفترقا — : أن لا يخرجوا عن هذين القولين ؛ لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة في هذا الباب خلافا لما ذكر فيه عن عمر ، وابن مسعود وسعد ، وعلي رضي الله عنهم ، مع ما فيه من المرسل *

وأما من حد الفتي بما تقي درهم ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو أسقط الأقوال كلها ؛ لأنه لا حاجة لهم إلا أن قالوا : إن الصدقة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء ، فهذا غثي ، فبطل أن يكون فقيرا *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم في هذه الوجوه ^(٢) *

أولها : أنهم يقولون بالزكاة على من أصاب سبلة فما فوقها ، أو من له خمس من الابل ، أو أربعون شاة ، فمن أين وقع لهم أن يجعلوا حد الفتي ما تقي درهم ، دون السبلة ، أو دون خمس من الابل ، أو دون أربعين شاة ، وكل ذلك تجب فيه الزكاة ؟ وهذا هو من مفرط !! *

وهكذا روينا ^(٣) عن حماد بن أبي سليمان قال : من لم يكن عنده مال تبلغ فيه الزكاة

(١) أما حكيم بن جبير فليس ساقطاً لهذه الدرجة ، ولكنهم ضفوه من أجل رأي أبي الفتح فيمنع فيه ؛ ولأنكارهم عليه بعض اصحابنا هذا الحديث الذي هنا ، فقد تكرر كونه شعبة من أجله ، ولكنهم ينفرد به ؛ فقد روى زيد بن الحارث اليامي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما رواه حكيم بن جبير ، وزيد ثقة ثبت صحيح ، وقد احتج المؤلف في زعمه أن زيدا لم يسند ؛ فان سياق الرواية يدل على أن الثوري يحكي ما يقرئ الحكيم ، وقد جاء في بعض الروايات أصح من هذا ، ففي أبي جعفر يبدان روى الحديث من طريق يحيى بن آدم عن الثوري : قال يحيى قال لعبد الله بن عثمان سليمان سفيان شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير ؟ فقال سفيان : حدثنا زيد بن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وفي الترمذي بعد أن رواه عن ثوبة وعلى بن حجر عن شريك عن حكيم بن جبير ما ساند فقال : وحدثنا محمد بن غيلان ثنا يحيى بن آدم ثنا سفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث ، فقال لعبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا ؟ فقال له سفيان : وما الحكيم ؟ لا يحدث عنه شعبة ؟ قال : نعم ، قال سفيان : سمعت زيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد وهذا صريح جلي فإن زيدا حدث به عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد كما حدث به حكيم أي سانداه ، وأنه ليس مرسل كما زعم المؤلف رحمه الله ، والحديث صحيح من رواية زيد ^(٢) كذا في الأصلين ؛ ولعل الأصح أن يكون صحابه ؛ فهذا لوجه ، كما هو واضح ظاهر ^(٣) كلمة دوننا ، سقطت من النسخة وفتحهم *

أخذ من الزكاة *

والثاني : أنهم يلزمهم أن من له النور العظيمة ، والجوهر ، ولا يملك ما تقي درهم أن يكون فقيراً يحمل له أخذ الصدقة ١١ *

والثالث : أنه ليس في قوله عليه السلام : «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراهم» دليل ولا نص بأن الزكاة لا تؤخذ إلا من غنى ولا ترد إلا على فقير ، وإنما فيه أنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء فقط ، وهذا حق ، وتؤخذ أيضاً — بنصوص أخر — من المساكين الذين ليسوا أغنياء ، وترد بتلك النصوص على أغنياء كثير ، كالعاملين ؛ والغارمين ؛ والمولقة قلوبهم ؛ وابن السبيل وان كان غنياً في بلده ، فهذه خمس طبقات أغنياء ، لم يحق في الصدقة *

وقد بين الله تعالى ذلك في الصدقة في تفرقه بينهم ^(١) إذ يقول : (أما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) إلى آخر الآية ، فقد ذكر الله تعالى الفقراء ، والمساكين ثم أضاف إليهم من ليس فقيراً ، ولا مسكيناً *

وتؤخذ الصدقة من المسكين الذي ليس له ^(٢) إلا خمس من الأبل وله عشرة من العيال ، ومن ليس له إلا ما تادهم وله عشرة من العيال ، ومن لم يصب إلا خمسة أوسق — لعلها لاساوى خمسين درهماً — وله عشرة من العيال في عام سنة ^(٣) . فبطل تعليقهم بالخبر المذكور بظاهر فساد هذا القول الذي لا يعلم أن أحداً من الصحابة رضی الله عنهم قاله *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص — هو ابن غياث عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال قال عمر بن الخطاب إذا أعطيت ^(٤) فاغنوا . يعني من الصدقة ولا تعلم لهذا القول خلافاً ^(٥) من أحد من الصحابة *

وروينا عن الحسن : أنه يعطى من الصدقة الواجبة من له الدار والخادم ، إذا كان محتاجاً وعن إبراهيم نحو ذلك *

وعن سعيد بن جبير : يعطى منها من له الفرس ؛ والدار ؛ والخادم *

وعن مقاتل بن حيان : يعطى من له العطاء من الديوان وله فرس *

(١) في النسخة رقم ٥٥ : في الصدقة بقرينة بينهم ، وهو خطأ بل خطأ (٢) في النسخة رقم ٥٥ : من المساكين الذين ليس لهم الخمر ما تنسب لسياق الكلام (٢) المستعمرة ، وهي العام ، ولكنهم يستعملونها بمعنى السنة الجديدة ، فيقولون : أمانتهم السنة ، وأرضه سنة ، أي جديدة على التشييع بالنسبة من الزمان ، ويقولون : استأروا ولا يستعمل ذلك إلا في الجذب حد الحجب (٤) في النسخة رقم ٥٥ : أعطيتهم وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) : ولا يعلم لهذا القول خلاف *

قال أبو محمد : ويعطى من الزكاة الكثير جداً والقليل ، لاحد في ذلك ، إذ لم يوجب الحد في ذلك قرآن ولا سنة .

٧٢٤ — مسألة — قال أبو محمد : إظهار الصدقة — الفرض والتطوع — من غير أن ينوى بذلك رياء حسن ، وإخفاء كل ذلك أفضل . وهو قول أصحابنا .
وقال مالك : إعلان الفرض أفضل .

قال أبو محمد : وهذا فرق لا يبرهان على صحته ، قال الله عز وجل : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) .
فان قالوا : نقيس ذلك على صلاة الفرض . قلنا : القياس كله باطل ، فان قلتم : هو حق ، فأذنوا للزكاة كما يؤذن للصلاة !! ومن الصلاة غير الفرض ما يعلن بها كالعبد ، والكسوف ، يوركت دخول المسجد ، فقيسوا صدقة التطوع على ذلك .

٧٢٥ — مسألة — قال أبو محمد (١) : وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ، ويجهروهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في مساكن أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ، ومن اللباس الشتاء والصيف بمثل ذلك ، ويمكن يكتنهم من المطر ، والصيف (٢) ، والشمس وعيون المارة (٣) .
برهان ذلك قول الله تعالى (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) . وقال تعالى : (وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم) .

فأوجب تعالى حق المساكين ، وابن السبيل ، وما ملكت اليمين (٤) مع حق ذى القربى واقتضى الاحسان الى الأيوين ، وذى القربى ، والمساكين ، والجار ، وما ملكت اليمين ، والاحسان يقتضى كل ما ذكرنا ، ومنعه إسائة بلا شك .

(١) قوله وقال أبو محمد ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة والصيف ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) من هذا ومن مثاله في الشريعة الإسلامية يرى المصنفان التشريع الاسلامي في الذروة العليا من الحكمة العدل ، وليت اخواننا الذين غرهم القوانين الوضعية واشترتها نفوسهم يطعنون على هذا الحق ويتفقوننا ليروان ذنبهم بآله بأهل انواع التشريع في الارض ، تشريع ببيع القلب والروح ، ويطبق في كل مكان وكل زمان ، ان هو الا اوسى برسى ، وولفه المسلمون احكام دينهم ورجعوا الى استنابها من المنبع الصافي والمورد المطلب . الكتاب والسنة . وحملوا بما يأمرون به ربه في خاصة نفوسهم وفي امورهم العامة وفي احوال اجتماعهم . . . لرحلوا هذا لكانوا اذلالا ، وهل قلعت الثروات الخفية الباهمة ، والفتن الملكية الا من ظلم الفقى الفقير . ومن استناره بخير الدنيا وجوارها فهو يموت جوعاً وعراً ، والمثل كثيرة ، وولفه الاغنياء لعلوا انزل ما يحفظ طيهم أموالهم اسداء المعروف للقرار ، بل القيام بخومهم بالوجهة على الاغنياء ، فليقتولوا ليطروا بسلا ، فندباهم الفدر ، هذا بالله جيم . (٤) قوله ، وما ملكت اليمين ، زيادة من النسخة رقم ٥٥ .

وقال تعالى : (ما سلكتكم في سقر ؟ قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين) *

فقرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة *

وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال : « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » *

قال أبو محمد : ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً عريان (١) ضائعاً فلم يفتقه — : فأرحمه بلا شك *

وهذا خبر رواه نافع بن جبير بن مطعم وقيس بن أبي حازم وإبى ظبيان (٢) وزيد ابن وهب ، كلهم عن جرير بن عبد الله عن رسول الله ﷺ (٣) *

روى أيضاً معناه الزهري عن أبي سلبة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ (٤) وحديثه (٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى بن اسماعيل — هو التبوذكي — ثنا المعتز — هو ابن سليمان — عن أبيه ثنا أبو عثمان التهدي أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حدثه : « أن أصحاب الصفة كانوا ناساً فقراء ، وإن رسول الله ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنتين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس » (٦) أو كما قال *

فهذا (٧) هو نفس قولنا *

ومن طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري : أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم ، لا يظله ولا يسلبه » *

قال أبو محمد : من تركه يجمع ويعرى — وهو قادر على إطعامه وكسوته — فقد أسله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيخان بن فروخ ثنا أبو الأشهب عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « من كان معه فضل ظهر فليعد

(١) في النسخة رقم ٤ ، دخرناه ، وهو لحن (٢) في الأصلين رواين ظبيان وهو خطأ ، وإبى ظبيان هو جبير ابن جندب الجني - يفتح الجيم وإسكان النون - الثابت في نسخة (٣) حديث جرير من هذا الطريق رواه أصم (ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٤) ورواه البخاري مختصراً من طريق زيد بن وهب (ج ١ ص ١٧) (٤) حديث أبي هريرة من هذا الطريق رواه البخاري (ج ١ ص ١٧) بلفظ « من لا يرحم لا يرحمه » (٥) في النسخة رقم ٤ « وحديثه » وهو خطأ ؛ أخبش هذا هو حديث الزهري الذي ذكره (٦) في النسخة رقم (١٤) بل هو باطل ورواهنا هو الموافق البخاري (ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩) ورواه البخاري أيضاً عن أبي الثمان عن معتز (ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) (٧) في النسخة رقم (١٤) « وعنا » *

به على من لاظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعده على من لازادله ، قال : فذكر
من اصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا انه لاحق لاحد منا في فضل *
قال ابو محمد : وهذا إجماع الصحابة رضى الله عنهم يخبر بذلك ابو سعيد ، وبكل
ما في هذا الخبر نقول *

ومن طريق أبي موسى عن النبي ﷺ : « أطعموا الجائع وفكروا العاني » ^(١) *
والنصوص من القرآن ، والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً . *
ورويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ^(٢) عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي
ثابت عن أبي واثل شقيق بن سبرة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو استقبلت
من امرى ما استبدت لاختدت فضول اموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين *
وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة *

ومن طريق سعيد بن منصور عن أبي شهاب ^(٣) عن أبي عبد الله الثقفى عن محمد
ابن علي بن الحسين عن محمد بن علي بن أبي طالب أنه سمع علي بن أبي طالب يقول :
إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا
وسجدوا فبمنع ^(٤) الأغنياء ، وحق ^(٥) على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ، يعجزهم عليه *
وعن ابن عمر أنه قال : في مالك حق سوى الزكاة ^(٦) *

وعن عائشة أم المؤمنين ، والحسن بن علي ، وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن سألهم : إن
كنت تسأل في دم مومج ، أو غرم مقطع ^(٧) أو قرض مدقع ^(٨) — : فقد وجب حقك *
وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم أن زادهم في
فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا ^(٩) أزوادهم في مزودين ، وجعل يقولهم لإياها على السواء *
فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم *

وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاوس ، وغيرهم ، كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة *
قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا ، إلا عن الضحاك بن مزاحم ،
فانه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال *

(١) العاني هو الأسير ، والحديث رواه البخارى (ج ٧ ص ١٢٠ و ٢١٠) بلفظ أطعموا الجائع وعوروا
المريض وفكروا العاني ، (٢) « بن مهدي » زائفن النسخت رقم (١٤) (٣) هو أبو شهاب الأصغر ، واسمه عبد ربه
ابن نافع الحنظلي الكنتاني ، وشيخه الثقفى لم اعرفه (٤) هذه الكلمة رسمت في النسخت رقم ٥ بدون افعال ،
وفي النسخت رقم (١٤) « دينع » وهر خطأ ظاهر (٥) في النسخت رقم ٥ « حق » بدون الواو (٦) في النسخت رقم ٥ « حق »
فيما ليسوا الزكاة (٧) الظاهر المحسنة ، والمقطع العديد الشئ وفي النسخت رقم (١٤) بالاضافة لم يستقر مخطأ (٨) بالثاقف
والفقار التراب ، أى تشرديد ملصق بالثقل بمعنى يصاحبه الى الدماء قاله في اللسان (٩) في النسخت رقم ٥ « يجمعوا »

قال أبو محمد : وما رواية الضحاك حجة ^(١) فكيف رآه ١ *
 والمجرب أن المحتج بهذا أول مخالف له ١ فيرى في المال حقوقاً سوى الزكاة ، منها
 النفقات على الأيوين المحتاجين ، وعلى الزوجة ، وعلى الرقيق ، وعلى الحيوان ، والديون
 والأروش ^(٢) فظهر تناقضهم ١١ *
 فإن قيل : فقد ^(٣) رويتم من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو الأحوس عن عكرمة
 عن ابن عباس قال : من أدى زكاة ماله فليس عليه جناح أن لا يتصدق *
 ومن طريق الحكم عن مقسم ^(٤) عن ابن عباس في قوله تعالى : (وآتوا حقهم يوم
 حصاده) نستحبنا العشر ونصف العشر *
 فإن رواية مقسم ساقطة لضعفه ، وليس فيها — لو صححت ^(٥) — خلاف لقولنا *
 وأما رواية عكرمة فأنما هي أن لا يتصدق تطوعاً ، وهذا صحيح *
 وأما القيام بالمجهود ^(٦) ففرض ودين ، وليس صدقة تطوع *
 ويقولون : من عطش غفاف الموت ففرض عليه أن يأخذ الماء حيث وجدته ؛ وأن
 يقاتل عليه *
 قال أبو محمد : فأى فرق بين ما أباحوا له من القتال على ما يدفع به عن نفسه الموت
 من العطش ، وبين ما منعه منه من القتال عن نفسه فيما يدفع به عنها الموت من الجوع
 والعري ؟ وهذا خلاف للإجماع ؛ وللقرآن ، والسنة ، والقياس *
 قال أبو محمد : ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة ، أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً
 فيه فضل عن صاحبه ، لمسلم أو لذى ، لأن فرضاً على صاحب الطعام إطعام الجائع ^(٧)
 فإذا كان ذلك كذلك ^(٨) فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى اللحم الخنزير ، وبالله تعالى التوفيق *
 وله أن يقاتل عن ذلك ، فإن قتل فملى قاتله القود ، وإن ^(٩) قتل المانع فإلى لعنة الله ،
 لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية ، قال تعالى : (فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا
 التي تبغى حتى تنفخ بأمر الله) ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق . وبهذا قاتل
 أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة . وبالله تعالى التوفيق *
 ثم كتاب الزكاة بحمد الله تعالى وحسن عونه ^(١٠) *

(١) في النسخة رقم ٥ «حجة» (٢) في النسخة رقم ٥ «د والاروش» بالأفراد (٣) في النسخة رقم (١٤) «قد» (٤) في
 النسخة رقم ٥ «مقسم» وهو خطأ ظاهر (٥) في النسخة رقم ٥ «ولو صححت» (٦) قال : «جهد الناس - بالبناء المفعول
 لهم مجهودون ، أنا اجهدوا ، فالقيام بالمجهود اعانتوا غائته» (٧) في النسخة رقم ٥ «وطعام الجائع كذلك ولم يجد زيادة
 كلمته كذلك» موقفاً (٨) كلمة كذلك يزاد من النسخة رقم ٥ (٩) في النسخة رقم ٥ «فإن» (١٠) قوله ثم كتاب
 الزكاة الخ يزاد من النسخة رقم (١٦) *

كتاب الصيام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على محمد وآله وسلم ^(١) *

٧٢٦ — مسألة — الصيام قسمان ^(٢) فرض وتطوع ، وهذا إجماع حتى متيقن ، ولا سبيل في بنية العقل إلى قسم ثالث *

٧٢٧ — مسألة — فمن الفرض صيام شهر رمضان ، الذي بين شعبان وشوال ، فهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم ، حرّاً كان أو عبداً ، ذكراً أو أنثى ، إلا الحائض والنفساء ، فلا يصومان أيام حيضهما البتة ، ولا أيام نفاسهما ، ويقضيان صيام تلك الأيام وهذا كله فرض متيقن من جميع أهل الاسلام *

٧٢٨ — مسألة — ولا يجزئ صيام أصلاً — رمضان كان أو غيره — إلا بنية محددة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل ، فمن تمدد ترك النية بطل صومه *
برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فصح أنهم لم يؤمروا بشيء في الدين الا بعبادة الله تعالى والاخلاص له فيها بانها دينه ^(٣) الذي أمر به *

وقال رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا عمل إلا بنية له ، وأنه ليس لأحد الا ما نوى ، فصح أن من نوى الصوم فله صوم ، ومن لم ينو فليس له صوم *

ومن طريق النظر : أن الصوم أمسك عن الأكل والشرب وتمعد القيء ، وعن الجماع وعن المعاصي ، فكل من أمسك عن هذه الوجوه — لو أجزأه الصوم بلا نية للصوم — لكان في كل وقت صائماً ، وهذا مالا يقوله أحد *

ومن طريق الإجماع : أنه قد صح الإجماع على أن من صام ونواه من الليل فقد أدى ما عليه ، ولا نص ولا إجماع على أن الصوم يجزئ من لم ينو من الليل *
واختلف الناس في هذا *

(١) التسمية والصلاة ياذنن السنة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) وقال ابو محمد : الصوم قسمانه (٣) في النسخة رقم (١٤) نبأه دينه

فقال زفر بن الهذيل : من صام رمضان . وهو لا ينوى صوماً أصلاً ، بل نوى أنه مفطر في كل يوم منه ، إلا أنه لم يأكل . ولم يشرب . ولا جامع . — : فانه صائم ويجزئه ، ولا بد له في صوم التطوع من نية .

وقال أبو حنيفة : النية فرض للصوم في كل يوم من رمضان ، أو التطوع ، أو النذر إلا أنه يجزئه أن يحدثها في النهار ، ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك ، ولا شرب ، ولا جامع ، فان لم يحدثها — لامن الليل ^(١) ولامن النهار ما لم تزل الشمس — لم ينتفع بأحداث النية بعد زوال الشمس ، ولا صوم له ، وعليه قضاء ذلك اليوم ، وأما قضاء رمضان والكفارات فلا بد فيها من النية من الليل ^(٢) لكل يوم ، وإلا فلا صوم له ، ولا يجزئه أن يحدث النية في ذلك بعد طلوع الفجر .

وقال مالك : لا بد من نية في الصوم ^(٣) وأما في رمضان فتجزئه نيته ^(٤) لصومه كله من أول ليلة منه ، ثم ليس عليه أن يحدث نية كل ليلة ، إلا أن يمرض فيفطر أو يسافر فيفطر ، فلا بد له ^(٥) من نية حيثئذ مجددة قال ^(٦) : وأما التطوع فلا بد له من نية لكل ليلة ^(٧) . وقال الشافعي وداود ^(٨) : مثل قولنا ، إلا أن الشافعي رأى في التطوع خاصة إحداث النية له ما لم تزل الشمس ، وما لم يكن أكل قبل ذلك . أو شرب . أو جامع . وروىنا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر . وعن مالك عن الزهري : أن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر .

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب : أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : قالت حفصة أم المؤمنين : لا يصيام لمن لم يجمع قبل الفجر . فقوله ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف أصلاً ، والحنيفيون والمالكيون يعظمون مثل هذا اذا خالف أهواهم ^(٩) ، وقد خالفهم هنا ، وما نعلم أحداً قبل أبي حنيفة ، وما مالك قال بقولهما في هذه المسألة ، وهم يشنعون أيضاً بمثل هذا على من قاله متبعاً للقرآن ، والسنة الصحيحة ، وهم هنا خالفوا القرآن والسنة ^(١٠) الثابتة برأى فاسد لم يحفظ عن أحد قبلهم .

(١) في النسخة رقم (١٦) «من الليل» بخلافه (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا بد فيها من الليل» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) «الصوم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «نية» (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا بد» (٦) كلمة «قال» (٧) في النسخة رقم (١٤) «في الليل» (٨) في النسخة رقم (١٤) «والشافعي وأبو سليمان» (٩) كذلك الأصلين ، ومقتضى الكلام ان يكون اذا وافق أهواهم (١٠) في النسخة رقم (١٦) «والسنة» .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن الأزهر ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ^(١) عن حفصة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » *

وهذا اسناد صحيح ، ولا يضر ^(٢) اسناد ابن جريج له أن أوقفه معمر ، ومالك وعبد الله ، ويونس ، وابن عينة ، وابن جريج ^(٣) لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقة والحفظ ، والزهري واسع الرواية ، فرة يرويه عن سالم عن أبيه ، ومرة عن حمزة عن أبيه ، وكلاهما ثقة ، وابن عمر كذلك ، مرة رواه مسنداً ومرة روى أن حفصة أقتت به ، ومرة أقتى هو به ، وكل هذا قوة الخبر *

والصحب أن المعتزتين بهذا من مذهبهم أن المرسل كالمسند !
قال أبو محمد : وهذا عموم لا يحل تخصيصه ولا تبديله ولا الزيادة فيه ولا النقص منه إلا بنص آخر صحيح *

فان قيل : فهلا أوجبتم التية متصلة بتبين الفجر ، كما تقولون في الوضوء ، والصلاة والزكاة ، والحج . وسائر الفرائض ؟ ! *

قلنا : لوجبه اثنتان ^(٤) ، أحدهما هذا النص الوارد الذي لا يحل خلافه ، ولنا والحمد لله من يضرب كلام رسول الله ﷺ بعضه ببعض فيؤمن ببعضه ، ويكفر ببعضه ، ولا يمن يعارض أوامر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بنظره الفاسد ، بل تأخذ جميع السنن كما وردت ، ونسمع ونطيع بجميعها كما أنت *

والثاني : قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولم يكلفنا عن وجل السر ^(٥) مراعاة لتبين الفجر ، وإنما ألزمتنا التية من الليل ، ثم نحن عليها الى أن يتبين الفجر ^(٦) وإن تمنا وإن غفلنا ، ما لم نتمد إبطالها *

فان قيل : فأنتم تميزون لمن نسي التية من الليل احداً في اليوم الثاني *

قلنا : نعم بنص صحيح ورد في ذلك ولولا ذلك ما فعلناه *

قال أبو محمد : وما نعلم لفرج حجة ^(٧) الا أنه قال : رمضان موضع للصيام ^(٨) ،
^(١) في النسخة رقم (١٦) «عن سالم بن عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن الأزهر ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه» وحفظ قوله «عن أبيه» وحفظ ، والحدِيث في النسخة (ج) ص ١٩٧ (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يصح» وحفظ (٣) في النسخة رقم (١٦) «وابن جريج» (٤) كلمة «اثنتين» رأيت في النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) «الشهر بالمسجدة» وهو تصحيف لا معنى له (٦) في النسخة رقم (١٦) «الى حين الفجر» وما هنا أصح واحسن (٧) كلمة «حجة» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٤) «السر» *

وليس موضعاً للفطر أصلاً ، فلا معنى لنية الصوم فيه إذ لا بد منه *
قال علي : وهذه حجة عليه ، مبطة لقوله ، لأنه لما كان موضعاً للصوم لا للفطر
أصلاً وجب أن ينوى ما افترض الله تعالى عليه ^(١) من العبادة بذلك الصوم ، وأن
يخلص النية لله تعالى فيها ، ^(٢) ولا يخرجها عن جرج الهزل واللعب *

وجه آخر : وهو أن شهر رمضان أمرنا بأن نجعله وقتاً للصوم ، وننبأ فيه عن
الفطر ، إلا حيث جاءنا النص بالفطر فيه ، فهو وقت للطاعة ^(٣) أطاع بأداء ما أمر
به ، ووقت — والله — للمعصية العظيمة ^(٤) فنصى الله تعالى فيه وخالف أمره
عن وجل فلم يصمه كما أمر ، فاذ هو كذلك — يقينا بالحس والمشاهدة ^(٥) — فلا بد
ضرورة من قصد إلى الطاعة ^(٦) المفروضة ، وترك المعصية المحرمة ، وهذا لا يكون
إلا بنية لذلك . ^(٧) وهذا في غاية البيان والحد لله *

وجه ثالث : وهو أنه يلزم على هذا القول أن من لم يبق له من وقت صلاة
الصبح المقدار ^(٨) ركعتين فصل ركعتين تطوعاً أو عابثاً — أن يجزئه ذلك من
صلاة الصبح ، لأن ذلك الوقت وقت لها ، لا لغيرها أصلاً ، وهذا هو القياس : أن
كان القياس حقاً ! *

وما علينا لأن حنيفة حجة أصلاً في تلك التقاسيم الفاسدة السخيفة !! إلا أن بعض
من ابتلاه الله بتقليده موه في ذلك بحديث نذكره في المسألة التالية ، لأنه موضعه ، ^(٩)
وليس في هذا الخبر متعلق لأن حنيفة أصلاً ، بل قد نقض أصله ، ^(١٠) فأوجب فيه نية ؛
بخلاف قوله في الطهارة ، ثم أوجبها في النهار بلا دليل !! *

وما نعرف لملك حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : رمضان كصلاة واحدة *
قال أبو محمد : وهذه ^(١١) مكابرة بالباطل ؛ لأن الصلاة الواحدة لا يحول بين أعمالها
— بعمد — ما ليس منها أصلاً ، وصيام رمضان يحول بين كل يومين منه ليل يبطل فيه
الصوم جملة ويحل فيه الأكل والشرب والجماع ، فكل يوم له حكم غير حكم اليوم ^(١٢)

(١) كلمة عليه ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) «منها» وموحطاً .

(٣) في النسخة رقم (١٦) «فن» وموحطاً (٤) في النسخة رقم (١٦) «وهو» والله . وقت المعصية العظيمة .

(٥) في النسخة رقم (١٤) «والجماع» (٦) في النسخة رقم (١٦) «من قصد الطاعة» (٧) كلمة لذلك ، زيادة من

النسخة رقم (١٤) (٨) كلمة «مقدار» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٩) سيأتي في المسألة التالية حديث الزبيد

بلسموذ وحديث سلة بن الأكرع في صوم عاشوراء ، ومما للأنبياء عليهم السلام من (١٠) في النسخة رقم (١٦)

«أصلاً» وموحطاً (١١) في النسخة رقم (١٦) «وهذا» (١٢) كلمة «اليوم» زيادة من النسخة رقم (١٤)

الذى قبله واليوم الذى بعده ؛ وقد يمرض فيه (١) أو يسافر ، أو تحيض ، فيبطل (٢) الصوم ، وكان بالامس صائماً ، ويكون غداً صائماً ، *

وإنما شهر رمضان كصلوات اليوم والليلة ، يحول بين كل صلاتين ما ليس صلاة ، فلا بد لكل صلاة من نية ، فكذلك لا بد لكل يوم في صومه من نية *

وهم أول من أبطل هذا القياس ، فأروا من أفطر عامداً في يوم من رمضان أن عليه قضاءه ، (٣) وأن سائر صيامه كسائر أيام الشهر صحيح ، فقد أقرروا بأن حكم الشهر كحكمة ليلة (٤) واحدة ويوم واحد *

وإنما يخرج هذا على قول سعيد بن المسيب الذى يرى من أفطر يوماً من رمضان عامداً (٥) أو أفطره كله - سواء ، وأن عليه في اليوم قضاء شهر ، كما عليه في الشهر كله ، ولا فرق * وهذا مما أخطأوا فيه القياس - لو كان القياس حقاً - فلا النص اتباعوا ، ولا الصحابة قلدوا ، ولا قياس محبوا ، ولا احتياط التزموا !! وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٩ - مسألة - ومن نسي أن ينوى من الليل في رمضان فأى وقت ذكر من النهار التالى تلك الليلة - سواء أكل وشرب ووطئ (٦) أو لم يفعل شيئاً من ذلك - فإنه ينوى للصوم من وقته إذا ذكر ، ويمسك عما يمسك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ذلك تاماً ، ولا قضاء عليه ، ولو لم يبق عليه من النهار الامتداد النية فقط ، فإن لم ينو كذلك فلا صوم له ، وهو عاص لله تعالى متممداً لبطال صومه ، ولا يقدر على القضاء * وكذلك من جاءه الخبر بأن هلال رمضان روى الباردة - فسواء أكل وشرب ووطئ (٧) أو لم يفعل شيئاً من ذلك - في أى وقت جاء الخبر من ذلك اليوم ولو في آخره كما ذكرنا - : فإنه ينوى الصوم ساعة صبح الخبر (٨) عنده ، ويمسك عما يمسك عنه الصائم ، ويجزئه صومه ، ولا قضاء عليه ، فإن لم يفعل فصومه باطل ، كما قلنا فى التى قبلها سواء سواء *

وكذلك أيضاً من عليه صوم نذر معين في يوم بعينه فنسى النية وذكر النهار فكما قلنا ولا فرق *

وكذلك من نسي النية في ليلة من ليالى الشهرين المتتابعين الواجبين ثم ذكر بالنهار ، ولا فرق * وكذلك من نام قبل غروب الشمس في رمضان ، أو في الشهرين المتتابعين ، أو في نذر

(١) كلمة «فيه» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) بالنسخة رقم ١٤٤ ، وما هنا أحسن (٣) في النسخة رقم (١٦) ، في يوم رمضان عليه قضاؤه ، وهو خطأ وسقط (٤) كلمة ليلة ، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٤) ، دعاء (٦) في النسخة رقم (١٦) ، وجواباً لكل أو شرب أو وطئ ، (٧) في النسخة رقم (١٦) ، فسواء أكل أو شرب أو وطئ ، (٨) في النسخة رقم (١٤) ، وساعة صبح الخبر ، هـ

معين فلم يبت به إلا بعد طلوع ^(١) الفجر أوفى شيء من نهار ذلك اليوم ، ولو في آخره ، كما قلنا فمكا قلنا ^(٢) أيضا أننا سواء سواء ، ولا فرق في شيء أصلا •

فلو لم يذكر في شيء من الوجوه التي ذكرنا ، ولا استيقظ حتى غابت الشمس — : فلا أثم عليه ، ولم يعم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه •

برهان قولنا : قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم) . وكذلك قول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . وكل من ذكرنا ناس أو غطى غير عامد ، فلا جناح عليه •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن نافع العبدى ثنا بشر بن المفضل ثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن حضراء ^(٣) قالت : « أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه » •

وبه إلى مسلم بن الحجاج : ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حاتم بن اسحاق عن يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « بعث رسول الله ﷺ رجلا من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يعم فليعم ، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل » ^(٤) •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا المشك بن إبراهيم ثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « أمر النبي ﷺ رجلا من أسلم : أن أذن في الناس : أن من أكل فليعم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليعم ، فإن اليوم يوم عاشوراء » ^(٥) •

ورواه أيضا من طريق معاوية وغيره مستندا ^(٦) •

قال أبو محمد : ويوم عاشوراء هو كان الفرض حيث صيامه •

كما روينا بالسند المذكور إلى البخاري : ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التوري — ثنا أيوب السخيتاني ثنا عبد الله ^(٧) بن سعيد بن جبير عن أبيه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) « بعد طلوع الشمس » (٢) قوله « فمكا قلنا » حقه من النسخة رقم (١٦) (٣) الربيع — يعني الرا. وفتح الهمزة وتثنية الياء التحتية المكسورة « ومعوذ — بتثنية الواو المكسورة (٤) هذا الذي قبله في مسلم (٥) من (٢١٣) هنا من ثلاثيات البخاري وهو فيه (ج ص ٩٦ و ١٧) (٦) حديث مساندة في البخاري (ج ص ٩٦) « مسلم (٥) من (٣١٢) (٧) في النسخة رقم (١٦) « عبد الله ، بالتصغير وهو خطأ »

ابن عباس — فذكر الحديث في يوم عاشوراء وفيه — : « أن رسول الله ﷺ صامه وأمر بصيامه » (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا شيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر (٢) بصوم عاشوراء (٣) ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم يفتنا عنه ولم يتعاهدنا عنده » *

وروينا من طريق الزهري ، وهشام بن عروة وعراك بن مالك كلهم عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ أمر بصيام عاشوراء ، حتى فرض رمضان » قال عراك : فقال عليه السلام : « من شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » (٤) *

قال أبو محمد : فكان هذا حكم صوم الفرض ، وما نبأ بالنسخ فرض صوم عاشوراء ، فقد أحيل صيام رمضان أحوالا ، فقد كان مرقن شاء صامه ومن شاء أفطره وأطعم عن كل يوم مسكينا ، إلا أن حكم ما كان فرضاً حكم واحد ، وإنما نزل هذا الحكم فيمن لم يعلم بوجوب الصوم عليه ؛ وكل من ذكرنا — من ناس ، أو جاهل ، أو نائم — فلم يعلموا بوجوب الصوم عليهم ، لحكمهم كلهم هو الحكم الذي جعله رسول الله ﷺ ، من ستدرأك الثانية في اليوم المذكور متى ما علموا بوجوب صومه عليهم (٥) ، وسعى عليه السلام من فعل ذلك صائماً ، وجعل فعله صوماً . وبالله تعالى التوفيق *

وبه قال جماعة من السلف *

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجري : أن قوماً شهدوا على الهلال بعد ما أصبحوا (٦) ، فقال عمر بن عبد العزيز : من أكل فليمسك عن الطعام ، ومن لم يأكل فليصم بقية يومه *

وعن عطاء : إذا أصبح رجل مفطراً ولم يذق شيئاً ثم علم بروية الهلال أول النهار أو آخره فليصم ما بقي ولا يبذله *

ومن طريق وكيع عن أبي ميمونة عن أبي بشير عن علي بن أبي طالب أنه قال يوم عاشوراء : من لم يأكل فليصم ، ومن أكل فليصم بقية يومه *

(١) حرق البخاري (ج ١٦ ص ١٦٦) في التسنقر (١٦) وأمرنا به ما أمرنا به المواقف لمسلم (ج ١ ص ٣١٧) (٢) في مسلم بصيام يوم عاشوراء (٤) انظر روايات حديث طائفة هذا في مسلم (ج ١ ص ٣١٠) بتعاهدنا ، وفي البخاري لفظ آخر (ج ١ ص ١٤٠) (٥) في التسنقر (١٤) عليه ، وهو خطأ (٦) في السنة رقم (١٦) داصيص وهو خطأ *

ورويانا من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين : ان ابن مسعود قال : من أكل أول النهار فليأكل آخره *
قال علي : اختلف الناس فيمن أصبح مفطراً في أول يوم من رمضان ثم علم ان الهلال رؤى البارحة على اقوال *

منهم من قال : ينوى صوم يومه ويجهزه ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وبه نأخذ ، وبه جاء النص الذي قدمنا *

ومنهم من قال : لا يصوم ، لانه لم ينو الصيام من الليل ، ولم يروا فيه قضاء ، وهو قول ابن مسعود كما ذكرنا ، وبه يقول داود ^(١) واصحابنا *

ومنهم من قال : يأكل بقيته ويقضيه ، وهو قول رويناه عن عطاء *
ومنهم من قال : يمسك فيه عما يمسك الصائم ، ولا يجهزه ، وعليه قضاءه ، وهو قول مالك ، والشافعي *

وقال به ^(٢) ابو حنيفة فيمن أكل خاصة ، دون من لم يأكل ؛ وفيمن علم الخبر بعد الزوال فقط ، أكل اول ما يأكل *

وهذا أسقط الاقوال الا انه لانص فيه ولا قياس ، ولانمله من قول صاحب ، ولا يخل هذا الامساك — الذي امره به — من ان يكون صوماً يجهزه ، وهم لا يقولون بهذا ، اولا يكون صوماً ولا يجهزه ^(٣) ، فن اين وقع لهم ان يأمره بعمل يتب فيه ويتكلفه ولا يجهزه !! *

وأيضاً فانه لا يخلو من ان يكون مفطراً او صائماً فان كان صائماً فلم يقضيه ^(٤) اذن ١٢ فيصوم يومين وليس عليه الا واحد ١٢ وان كان مفطراً فلم امره ^(٥) بعمل الصوم ١٢ وهذا عجيب ^(٦) جداً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

قال ابو محمد : احتج ابو حنيفة في تصحيح تخليطه الذي ذكرناه قبل — في نية الصوم — بخبر الربيع وسلبه بن الأكرع الذي ذكرنا ، وهذا عجيب جداً !! أن يكونوا قد خالفوا رسول الله ﷺ في نفس ما جاء به الخبر ، فقالوا : من أكل لم يجهزه صيام باقي يومه ، وفي تخصيصهم بالنية قبل الزوال بوليس هذا في الخبر ، ثم احتجوا بقيل ليس منه شيء ^(٧) ومن عاداتهم هذا الخلق الذميمة وهذا قبيح جداً ، وتمويهه لا يستجيزه محقق ناصح لنفسه !! *

(١) في النسخة رقم (١٤) دابوليان وهو (٢) كلمة « ٤ » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) « ولا يجهزه » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فله يقضيه » كما في نسخة استقام ، وهذا خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « فلم يأمره بوضوئاً كالذي قبله » (٦) في النسخة رقم ١٦ « صعب » (٧) كلمة « فوه » رباة من النسخة رقم ١٤ *

وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر عبد الباقي بن قانع عن أحمد بن علي بن مسلم عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه قال : « أتيت النبي ﷺ - يعني في عاشوراء - فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فاتموا يومكم هذا واتصوا » .

قال أبو محمد : لفظة « واتصوا » موضوعة بلا شك وعبد الباقي بن قانع مولى بنى أبي الشوارب يكنى أبا الحسين ، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وقد اختلط عقله قبل موته بسنة ، وهو بالجملة منكر الحديث ، وتركه أصحاب الحديث جملة (١) . وأحمد بن علي بن مسلم مجهول (٢) .

(١) أساء ابن حزم القول في ابن قانع جدا ، وسيأتي قوله فيه في المسألة التالية : روى عن ابن قانع راوى كل ليلة ، وقيل ابن حزم في لسان الميزان عن ابن حزم أنه قال : ابن سفيان في المالكين نظير ابن قانع في الحنفيين ، وجدي حديثها الكتب البحت ، وإلا المين والوضع للأنبياء ، فاما تغيير ، وأما حل من الأخير فيه من كذاب ومغفل يقبل التفتين ، وإما الثالثة وهي أن يكون البلال من قبلها ١ وهي ثالثة الأثافي ! نسأل الله السلامة ، وقيل عن الخطيب أنه قال : لا أدري لماذا ضغفه البرقاني ؟ فقد كان ابن قانع من أهل العلم والبراعة ورأيت مائة شيخنا يرقونه ، وقد تغير في آخر عمره ، وقيل انتهى في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٩٣) عن النار قلنى أنه قال في ابن قانع : « كان يحفظ ، ولكنه كان يخطئ ويصر » وهذه غفلة سوء والبياد بالله . وعبد الباقي هذا شيخ الجصاص مؤلف (أحكام القرآن) أكثر من الزاوية عنه جدا ، وكنية عبد الباقي « أبو الحسين » وفي الأصلين هنا ، أبو الحسن ، وهو خطأ . وقيل ابن حزم أيضا كلام المؤلف فيه هنا ثم قال : « ما أعلم أحدا تركه ، وإنما صح أنه اختلط فصبوه » ، وهل الترك إلا هذا ؟ (٢) أحمد بن علي بن مسلم هو الإمام الحافظ أبو العباس الأبار ، مات يوم نصف شعبان سنة ٢٩٠ ، قال ابن حزم في لسان الميزان بعد أن نقل كلام المؤلف هنا : « هذه عادة ابن حزم ، أنا لم يعرف الراوى جملة ، ولو جهر بقوله : لا أعرفه ، لكان نصف ! لكن التوفيق عزير » . ملحوظة : وقع اسمه في لسان الميزان . أحمد بن علي بن مسلم ، وهو خطأ . أما من فاسخ وإما من الطبع والصواب ، بن مسلم ، وقد نسب ابن حزم الخطأ في زيادة قوله « واتصوا » إلى ابن قانع بل سباه واضعاً ، وأخطأ في هذا جدا ، فالحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٠٣) عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه : « إن أسلم امت قلبى صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فاتموا بنية يومكم واتصوا » ، قال أبو داود : « يعني يوم عاشوراء » وسكت عنه هو والمندري ونسب المندري لسانى - وسيرويه المولى لجدون الزاوية - ولكن لم أجده فيه . فظهر أن عبد الباقي بن قانع واحد بن علي بن مسلم ريثان من عبدة هذه القنطة ، وإنما لم يعرفوا بارتباطها ، لذا رواه أبو داود عن محمد بن المنهال شيخ الأبار كأرواها عنه الأبار ، وظهر أيضا أن في الإسناد الذى هنا خطأ ، لأنه سقط منه « سعيد بن أبي عروبة » ، بن يزيد بن زريع وبين قتادة ، ولعل هذا من غلط ابن قانع ؟ وإنما القصة في نصف الحديث جهالة حال عبد الرحمن بن سلمة ، وإن ذكره ابن حبان في الثقات ، فقد اختلف في إسم أبيه وجه ، فقيل : عبد الرحمن بن سلمة وقيل : ابن مسلمة . وقيل ابن المنهال بن سلمة الشراعى ، وقيل : ابن المنهال ابن مسلمة وقيل : دابو المنهال عبد الرحمن بن سلمة بن المنهال ، ولذلك قال ابن القفطان داله مجهول ، وسدق ، وهذه من هو ؟ انقطاع ، ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ص ١٠٢) باسم « حم عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي » .

وقد روينا هذا الحديث من طريق شعبة عن قتادة ، ومن طريق ابن أبي عروبة عن قتادة ، وليست فيه هذه اللفظة •

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن قاسم بن محمد ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة ثنا قتادة عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزازي ^(١) عن عمه أن رسول الله ﷺ قال لا سلم : « صوموا اليوم ، قالوا : إنا قد أكلنا ، قال : صوموا بقية يومكم ، يعني عاشوراء » • حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي ثنا محمد بن معاوية القرشي ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — ثنا محمد بن بكر — هو البرساني — ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزازي عن عمه قال : « غشنا على رسول الله ﷺ صبيحة عاشوراء ؛ فقال لنا : أصبحتم صياماً ؟ قلنا : قد تغدينا يا رسول الله ، قال : فصوموا بقية يومكم » •

قال أبو محمد : ومن الثرائب نوه الخفيفين بهذه اللفظة الموضوعة في حديث ابن قانع من قوله « واقضوا » ثم خالفوها ظمروا القضاء إلا على من أكل دون من لم يأكل ، وعلى من نوى بعد الزوال وهذا كله خلاف الكذب التي استحقوا بها المقتن بالله تعالى الخبيث ما توجهوا عشروا وبكل ما احتجوا فقد خالفوه ؛ وهكذا فليكن الحدлан ١١ نعوذ بالله منه •

وأما من لم يعلم بوجوب صوم ذلك اليوم عليه إلا بعد غروب الشمس فإنه لم يصمه كأمر ، ولأنه لم ينو في شيء منه صوماً ، ولم يعتمد ترك النية ، فلا إثم عليه فيما لم يعتمد ، ولا قضاء عليه ، لأنهم يأت بإيجاب القضاء عليه نص ولا إجماع ، ولا يجب في الدين حكم

ثم روى الحديث الذي هنا عن عبد الوهاب بن صلال عن سعيد عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزازي عن عمه ، وليس فيه كلمة « واقضوه » وذكر ابن حجر في التلخيص في المبهات وقال دعي ابن قانع مسملة ، وذكره في الإمابة (ج ٦ ص ١٩) ووجدت في المبهات ، وليس في الأصناف بابهم ، ولعل سقط بحاله من نسخا لطبعه ، وخبره هذه حال استانه لا يكون حجة ولا يصححه أحد ، وقال الواسطي في نصب الراية (ج ١ ص ٤٣) خلا من صاحب التلخيص اعتقال علي بن علقم الذي الأمر بالتعذر في حديث غريب أخرجه أبو داود في مسنده ، فذكر الحديث ، ثم قال : وهذا حديث مختلف في استانه ومثله ، وفي حقه نظر . • فتاة : حديث عبد الباقي بن قانع رواه عنه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (ج ١ ص ١٩٠) وفيه خطأ مطبعي • يزيد بن ربيع ، وصوابه « يزيد بن ربيع » وفيه وشبه من قتادة ، وصوابه • سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، كما هو في أبي داود (١) هكذا في التلخيص (ج ١٦) وفي التلخيص (ج ١٤) وعن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزازي ، وفي معاني الآثار للطحاوي (ج ١ ص ٣٣) من طريق روح « ثابعتين قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزازي عن ابن المنهال » ومن طريق عبد الرحمن بن زياد « ثابعتين من قتادة قال : سمعنا المنهال » •

(٢٢٢ - ٦٤ المحلى)

إلا بأحدهما ؛ وأما أمر بصيام ذلك اليوم ، لا بصوم غيره مكانه ، فلا يجزئ ، ما لم يؤمر به مكان ما أمر به .

٧٣٠ - مسألة - ولا يجزئ صوم التطوع إلا بنية من الليل ، ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك ، لأن النص ورد بأن لا صوم لمن لم يبيته من الليل كما قدمنا ، ولم يخص النص من ذلك إلا ما كان فرضاً متعيناً في وقت بعينه ، وبقي سائر ذلك على النص العام .

وقولنا بهذا في التطوع ، وقضاء رمضان ، والكفارات هو قول مالك ، وأبي سليمان وغيرهما .

فإن قال قائل : فكيف استجزتم خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ ؟ ! الذي رويتموه من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد ، وعائشة بنت طلحة كلاهما عن أم المؤمنين عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : هل عندكم من شيء ؟ وقال مرة : من غداء ؟ قلنا : لا قال : فاني إذن صائم » وقال لها مرة أخرى : « هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم ، أهدى لنا حبيس ^(١) ، قال : أما اني أصبحت أريد الصوم ، فأكل ^(٢) » .

وقال بهذا جمهور السلف .

كما رويان من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني . وعبد الله بن أبي عتبة ، قال ثابت : عن أنس بن مالك : أن أبا طلحة كان يأتي أهله من الضحى ، فيقول : هل عندكم من غداء ؟ فان قالوا : لا ، قال : فانا صائم . وقال ابن أبي عتبة : عن أبي أيوب الأنصاري بمثل فعل أبي طلحة سواء سواء .

ومن طريق حماد بن سلمة : حدثني أم شبيب عن عائشة أم المؤمنين قالت : اني لأصبح يوم طهرى حائضاً وأنا أريد الصوم ، فأستبين طهرى فيأبيني وبين نصف النهار فأغتسل ثم أصوم .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج وميمر ، قال ابن جريج : أخبرني عطاء ، وقال ميمر : عن الزهري وأيوب السختياني : قال الزهري عن أبي إدريس الخولاني ، وقال أيوب : عن أبي قلابة ، ثم اتفق عطاء . وأبو إدريس ، وأبو قلابة كلهم عن أم الدرداء أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء ، فان لم يكن ، قال : إنا صائمون ، وقال

(١) ينتج المدايا سكان الباء وآخرين مهمة ، وهو طعام يتخذ من التمر والاعط والسمن ، وقد جعل عرض الاعط الحقيقي والقيمت ، قاله في النهاية (٢) انظر مسلم (ج ١ ص ٣١٧) والفقو كافي (ج ٤ ص ٢٧٦) .

عطاء في حديثه : أن أبا الدرداء كان يأتي أهله حين يتصف النهار ، فيقول : هل من غداء ؟ فيجده أولاً يجده ، فيقول لأمن صوم هذا اليوم ، قال عطاء : وأنا أفضله •
ومن طريق قتادة : أن معاذ بن جبل كان يسأل الغداء ، فإن لم يجده صام يومه •
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني عبيد الله بن عمر قال : أن أبا هريرة كان يصبح مفطراً ، فيقول : هل من طعام ؟ فيجده أولاً يجده ، فيتم ذلك اليوم •
ومن طريق الحارث عن علي بن أبي طالب قال : إذا أصبحت وأنت تريد الصوم فأنت بالخيار ، إن شئت صمت وإن شئت أفطرت ، إلا أن ترضى على نفسك الصوم من الليل •

ومن طريق ابن جريج : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه : أن رجلاً سأل علي بن أبي طالب ، فقال : أصبحت ولا أريد الصوم ؟ فقال له علي : أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار ، فإن اتصف النهار فليس لك أن تفطر •

ومن طريق طاوس عن ابن عباس ، ومن طريق سعد بن عبيدة ^(١) عن ابن عمر ، قالاً جميعاً : الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار ، قال ابن عمر : ما لم يطعم ، فإن بداله أن يطعم طعم ، وإن بداله أن يجعله صوماً كان صوماً •

ومن طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن أنس بن مالك قال : من حدث نفسه بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم ، حتى يمتد النهار •

ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن حمارة عن أبي الأحوص قال قال ابن مسعود : أن أحدكم بأحد ^(٢) النظرين ما لم يأكل أو يشرب •

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن — هو السلي — عن حذيفة : أنه بداله في الصوم بعد أن زالت الشمس فصام •

وعن حذيفة أيضاً أنه قال : من بداله في الصيام ^(٣) بعد أن تزل الشمس فليصم •
ومن طريق معمر عن عطاء الخراساني : كنت في سفر وكان يوم فطر ، فلما كان بعد نصف النهار قلت : لأصوم هذا اليوم ، فصمت ، فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب ، فقال : أصبت . قال عطاء : وكنت عند سعيد بن المسيب فجاءه أعرابي عند العصر فقال :

(١) في النسخة رقم (١٦) سعد بن عباد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «أعر» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) من بداله الصيام •

إني لم أكل اليوم شيئاً أفصوم؟ قال: نعم، قال: فإن علي يوماً من رمضان، أفأجعله مكانه؟ قال: نعم. *

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: إذا عزم على الصوم من الضحى فله النهار أجمع، فإن عزم من نصف النهار فله ما بقى من النهار، وإن أصبح ولم يعزم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. *

ومن طريق ابن جريج: سألت عطاء عن رجل كان عليه أيام من رمضان، فاصبح وليس في نفسه أن يصوم، ثم بدله بعد ما أصبح أن يصوم وأن يجعله من قضاء (١) رمضان؟ فقال عطاء: له ذلك (٢). *

ومن طريق مجاهد: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فأنما له بقدر ما بقى من النهار. *

ومن طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي: من أراد الصوم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. *

ومن طريق هشام عن الحسن البصري قال: إذا تسحر الرجل فقد وجب عليه الصوم، فإن أفطر فله القضاء، وإن هم بالصوم فهو بالخيار، إن شاء صام وإن شاء أفطر، فإن سأله إنسان فقال: أصائم أنت؟ فقال: نعم، فقد وجب عليه الصوم إلا أن يقول: إن شاء الله، فإن قالها فهو بالخيار، إن شاء صام وإن شاء أفطر. *

فولاء من الصحابة: عائشة أم المؤمنين، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وأبو طلحة، وأبو أيوب، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، وابن مسعود، وحذيفة، ومن التابعين: ابن المسيب، وعطاء الخراساني، وعطاء أبي رباح، ومجاهد، والنخعي، والشامي، والحسن. *

وقال سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل: من أصبح وهو ينوي الفطر إلا أنه لم يأكل ولا شرب ولا وطئ: - فله أن ينوي الصوم ما لم تغيب الشمس، ويصح صومه بذلك. * قال أبو محمد: فقول: معاذ الله أن تخالف شيئاً صح عن رسول الله ﷺ، أو أن نصرفه عن ظاهره بغير نص آخر، وهذا الخبر صحيح (٣) عن رسول الله ﷺ، إلا أنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يكن نوى الصيام من الليل، ولا أنه عليه السلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم بعد ذلك، ولو كان هذا في ذلك الخبر لقلنا به، لكن فيه

(١) كلمة «قضاء» زائدة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة «له» سقطت عن طبع النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) هو هذا الخبر صحيح بلغ.

أنه عليه السلام كان يصبح متطوعاً صائماً ثم يفطر؛ وهذا مباح عندنا لأنكرهه، كما في الخبر، فلما لم يكن في الخبر ما ذكرنا، وكان قد صح عنه عليه السلام: «لا صيام لمن لم يبيت من الليل» لم يجوز أن ترك هذا اليقين لظن كاذب، ولو أنه عليه الصلاة والسلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم نهاراً لينه، كما بين ذلك في صيام عاشوراء إذ كان فرضاً، والتسميع ^(١) في الدين لا يحل.

فان قيل: قد رويتم من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: «كان النبي ﷺ يجيء فيدعو بالطعام فلا يجده فيفرض الصوم» وروى عن ابن قانع — راوى كل بلية — عن موسى بن عبد الرحمن السلي البجلي عن عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يصبح ولم يجمع الصوم ^(٢)، ثم يدوله فيصوم».

قلنا: ليث ضعيف، ويعقوب بن عطاء هالك، ومن دونه ظلمات بعضها فوق بعض ^(٣)! وواقته لو صح لقلنا به. قال أبو محمد: أما المالكيون فيشتمون بخلاف الجمهور، وغالفوا هنا الجمهور بلا رقة ^(٤).

وأما الحنفيون فما نعلم أحداً قبلهم أجاز أن يصبح في رمضان عامداً لأرادة القطر ثم يبقى كذلك إلى قبل زوال الشمس ثم ينوي الصيام حيثنذ ونجزته ١١ وأدعوا الإجماع على أنه لا تجزئه الثانية بعد زوال الشمس في ذلك! وقد كذبوا ^(٥)! ولا مؤنة عليهم من الكذب ١١.

وقد صح هذا عن حذيفة نصاً، وعن ابن مسعود بإطلاق، وعن أبي الدرداء، نصاً، وعن سعيد بن المسيب نصاً، وعن عطاء الخراساني كذلك، وعن الحسن، وعن سفيان الثوري؛ وأحمد بن حنبل ^(٦).

(١) في نسخة رقم (١٦) «والسابع» وكلامه صحيح، يقال: دناح، أي ساحل، ونسج فعل شافس فعل (٢) في النسخة رقم (١٦) «الصيام» (٣) الحديث ضعيف جداً بكل حال، ولكن الاستدلال به كلام، فقد حنفوا لغيره لغيره في خبره ابن أبي سلمة ولكن لا ذكره فيه أصلاً، ثم إننا استدلنا بحكم القرآن الصيام (١٦٥ ص ١٩١) هكذا حدثنا عبد الباقي ابن قانع حدثنا اسمعيل بن الفضل بن موسى حدثنا مسلم بن عبد الرحمن السلمي البجلي حدثنا عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس، وما هنا من ذكر موسى بن عبد الرحمن، خطأ في الأصلين صوابه مسلم بن عبد الرحمن، وهو أبو صالح مستعمل عمر بن هرون، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: «ربما أخطأ» وشيخه عمر بن هرون ضعيف جداً، (٤) بكسر الراء وسكان ثقاف، وهي التحفظ والفرق (٥) في النسخة رقم (١٤) «قد كذبوا» (٦) في نسخة رقم (١٤) «وعن الحسن، وسفيان، وأحمد بن حنبل».

قال أبو محمد : ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ . وبالله تعالى التوفيق *
 ٧٣١ — مسألة — ومن مزجية صوم فرض بفرض آخر أو بتطوع ، أو فعل
 ذلك في صلاة ، أو زكاة ، أو حج ، أو عمرة ، أو عتق — : لم يجره لشيء من كل ذلك (١) ،
 وبطل ذلك العمل كله ، (٢) صوماً كان أو صلاة ، أو زكاة ، أو حجاً ، أو عمرة ، أو عتقاً ،
 إلا مزج العمرة بالحج لمن أحرم ومعه الهدى فقط ، فهو حكمه اللازم له *

برهان ذلك : قول الله تعالى . (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والاخلاص
 هو أن يخلص العمل المأمور به للوجه الذي أمره الله تعالى به فيه فقط ، وقال رسول الله
 ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فمن مزج عملاً بآخر فقد عمل عملاً ليس
 عليه أمر الله تعالى ولا أمر رسوله ﷺ ، فهو باطل مردود . وبالله تعالى التوفيق *
 وهو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان ، وأصحابهم *

وقال أبو يوسف : من صلى ، وهو مسافر كعتين نوى بهما الظهر والتطوع معاً ،
 أو صام يوماً من قضاء رمضان ينوى به قضاء ماعليه والتطوع معاً ، أو أعطى ما يجب
 عليه في زكاة ماله ونوى به الزكاة والتطوع معاً ، أو أحرم بحجة الاسلام ونوى بها
 الفريضة والتطوع معاً — : فإن كل ذلك يجره من صلاة الفرض ، وصوم الفرض ، وزكاة
 الفرض ، بحجة الفرض ، وبطل التطوع في كل ذلك *

وقال محمد بن الحسن : أما الصلاة فتبطل ولا تجزئه ، لاعتق فرض ولا عن تطوع ،
 وأما الزكاة ، فيكون فعله ذلك تطوعاً فيهما جميعاً ، وبطل الفرض ، وأما الحج
 فيجره عن الفرض وبطل التطوع *

فهل سمع بأسقط من هذه الأقوال ؟ وما ندرى من العجب ! أين أطلق لسانه
 بمثلها في دين الله تعالى ؟ يحرم ما يشاء ؛ ويثبت بالاهتار ويخص ما يشاء ؟ وبطل
 بالتخالط ! أو بمن قلده قائلها ، وأفتى عمره في درسها ونصرها متديناتها ؟ ! ونمود بالله
 من الخذلان ، ونسأله إدامة السلامة والعصمة ، ونحمده على نعمه بذلك علينا كثيراً *
 وقد روينا عن مجاهد : أنه قال فيمن جعل عليه صوم شهرين متتابعين : إن شاء
 صام شعبان ورمضان واجزأ عنه ، يعني من فرضه ونذره ، قال مجاهد : ومن كانت
 عليه قضاء رمضان فصام تطوعاً فهو قضاءه وإن لم يرده *

٧٣٢ — مسألة — ومن نوى وهو صائم إبطال صومه بطل ، إذا تعمد ذلك

(١) في نسخة رقم (١٤) د لم يجره لكل شيء من ذلك ، وما هنا أوضح وأصرح (٢) في النسخة رقم (١٦) وبطل
 كل ذلك العمل كله ، يزاد في كل خطا لا شيء لها .

ذا كراً لأنه في صوم^(١) وإن لم يأكل ولا شرب ولا وطء ، لقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل^(٢) امرئ ما نوى » فصح يقينا أن من نوى إبطال^(٣) ما هو فيه من الصوم فله ما نوى ، بقوله^(٤) عليه الصلاة والسلام الذي لا تحمل معارضته ، وهو قد نوى بطلان الصوم ، فله بطلانه ، فلو لم يكن ذا كراً لأنه في صوم لم يضره شيئا ، لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) • وهكذا^(٥) القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها ، أوجب هو فيه ، وسائر الأعمال كلها كذلك ، فلو نوى ذلك بعد تمام صومه أو أعماله المذكورة كان آمناً ، ولم يطل بذلك شيئا^(٦) منها ، لأنها كلها قد صحت وتمت كما أمر ، وما صح فلا يجوز أن يطل بغير نص في بطلانه ، والمسألة الأولى لم يتم عمله فيها كما أمر^(٧) . والله تعالى التوفيق •

٧٣٣ — مسألة — ويطل الصوم تعمداً لا كل ، أو تعمد الشرب ، أو تعمد الوطء في الفرج ، أو تعمد التواء ، وهو في كل ذلك إذا كر لصومه ، وسواء قل مأكل أو كثر ، أخرجه^(٨) من بين أسنانه أو أخذه من خارج فأكله ، وهذا كله يجمع عليه إجماعاً متيقناً ، إلا فيما نذكره ، مع قول الله تعالى : (فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) •

وما حدثناه حمام ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن تاجيب ابن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد^(٩) ثنا معلى ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من ذرعه التواء وهو صائم فليس عليه قضاء ، ومن استقاء فليقض^(١٠) » •

(١) يعني إذا تعمدية الإبطال وهو ذكر الله صام. (٢) في نسخة رقم (١٦) « بوالكل » (٣) في نسخة رقم (١٤) « بطلان » (٤) في نسخة رقم (١٦) « فلو لم يكن ذا كراً » (٥) في نسخة رقم (١٤) « فلو لم يكن ذا كراً » (٦) في نسخة رقم (١٦) « وهو خطأ » (٧) هو الإمام الفقيه صاحب الشافعي مات سنة ٢٤٠ هـ عن ٧٠ سنة (٨) رواه الألباني (٩) أبو ثور (١٠) (ج ٢ ص ٢٨٣) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) « هند والطحاوي - بلغة الرواية التي هنا - (ج ١ ص ٣٤٨) كلهم عن طريق عيسى ابن يونس عن هشام ، قال الترمذي : « حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد - يعني البخاري - : لا إمام يحفظه ، وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح أسناده ، وفيه غلط الترمذي في دعوى إفراد عيسيه ، فقد رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٦٤) عن طريق الحكم بن موسى عن عيسى بن يونس ومن طريق أبي الصمغان عن حماد بن عمار عن هشام بن حسان به ، وكذلك رواه الطحاوي (ج ١ ص ٢٦٤) عن طريق علي بن حجر عن عيسى ومن طريق عيسى بن سليمان الجعفي عن حماد ، وقال أبو طرود بند حديث عيسى : « رواه »

وروينا هذا أيضا عن ابن عمر، وعلى، وعلقمة *

قال علي : عيسى بن يونس ثقة *

وقال الخفيفون من تعمد أن يتقيا أقل من ملء فيه لم يطل بذلك صومه ، فان كان (١) ملء فيه فكثر يطل صومه ، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ ، مع سخافة التحديد. وقال الخفيفون والمالكيون من خرج — وهو صائم — من بين أسنانه شيء « من بقية سحوره كالجذبة » (٢) وشيء من اللحم ونحو ذلك فبلعه عامداً لبلعه ذا كراً لصومه فصومه تام وما نعلم هذا القول لأحد قبلهما ! *

واحتج بعضهم لهذا القول بأنه شيء قد أكل بعد ، وإنما حرم ما لم يؤكل !! فكان الاحتجاج أسقط وأوحش من القول المحتج له ! وما علينا شيئاً كل فيمكن وجوده بعد الأكل ، إلا أن يكون قيتاً أو عذرة !! ونمود بالله من البلاء *
وحد بعض الخفيفين المقدار (٣) الذي لا يضر تعمد أكله في الصوم من ذلك بان يكون دون (٤) مقدار الحصة *

فكان هذا التحديد طريقاً جداً ! ثم بعد ذلك ، فأي الحصى هو ؟ الألبسي (٥)

الفاخر ؟ أم الصغير ؟ ! *

فان قالوا : فسناء على الريق *

قلنا لهم : فمن أين فرقتم بين قليل ذلك وكثيره بخلاف الريق ؟ ! *

ونسألهم عن له مطحنة (٦) كبيرة مثقوبة فدخلت فيها من سحوره زبيلة أو باقلاة فاخرجها يوماً (٧) آخر بلسانه وهو صائم : أله تعمد بلعها أم لا ؟ فان منعوا من ذلك تناقضوا ، وان أباحوا (٨) سألتهم عن جميع طواحيته — وهي ثنتا عشرة مطحنة — مثقوبة كلها ، فامتلت سمسما أو زيباً أو قتباً أو حصصاً أو باقلا أو خبزاً أو زربية كتان ؟ فان أباحوا تعمد أكل ذلك كله حصلوا أعجوبة !!! وان منعوا منه تناقضوا وتحكموا في الدين بالباطل *

أيضا خفض بن غياث عن هشام بنه « فسقط حمري تفردي عيسى بروايته ، بل نقل الباري عن عيسى انه قال : زعم أهل البصرة أن هشاماً أومر فيه فوضع الخلال منها ، وهشام فتسحبه ، قال ابن أبي عروبة ما رأيت أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام ، وقال أبو داود : « إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل ، والذي عن ابن أبي عروبة عن محمد بن سيرين ، وليس الحكم بالخير على الراوي الثقة بالخير ، وإن ذلك محتمل لما كمل شرط الفقيهين ووافقه لابي ، وهو الحق (١) في النسخة رقم (١٦) » فان كان كل واحد خطأ فاحش الثقة بالخير والذالين للصحتين ، وهي حقيقة تشمل من السوق النليط ، لأنها تمجأ في قطع قطعاً ونمض ، قال في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٦) « في المقدار ، (٤) كلمة دون ، سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) كلفنا لاصليين يظهران نوع من الحصى (٦) في اللسان « الطواش الاخراس كلها من الانسان وفيه على التشبيه ، واجدتها طاحنة » في هذا يعود ايضاً مطحنة على التشبيه (٧) كلمة « يوماً ، سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) » دأبوا به .

وَأَمَّا الْحَقُّ الْوَاضِحُ فَإِنَّ كُلَّ مَا سِوَى أَكْلٍ — أَيْ شَيْءٍ كَانَ — تَعْمَدُهُ يَطْلُ الصَّوْمُ ،
وَأَمَّا الرِّقُّ فَقُلْ أَوْ كَثْرُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنْ تَعْمَدَ ابْتِلَاغُهُ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ وَبِاللهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ *
وَالْمَجِبُ كُلُّهُنَّ قُلْدٌ أَوْ حَنْفَةٌ ، وَمَا كَانَ هَذَا ، وَلَمْ يَقُلْهُ مِنْ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِهِ خَيْرٌ
مِنْ دَهْرٍ مَآ كُلَّهُ ، وَهُوَ أَبُو طَلْحَةَ ، الَّذِي رَوَيْنَا بِأَصَحِّ طَرِيقٍ عَنْ شُعْبَةَ وَعِمْرَانَ
الْقَطَّانِ (١) كَلَامَهُمَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ يَأْكُلُ الْبُرْدَ وَهُوَ صَائِمٌ ، قَالَ
عِمْرَانُ فِي حَدِيثِهِ : وَيَقُولُ : لَيْسَ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا !! وَقَدْ سَمِعَهُ شُعْبَةَ مِنْ قَتَادَةَ ، وَسَمِعَهُ
قَتَادَةَ مِنْ أَنَسٍ ، وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَحْضُرُونَ !! *

٧٣٤ — مَسْأَلَةٌ — وَيَطْلُ الصَّوْمُ أَيْضًا تَعْمَدُ كُلَّ مَعْصِيَةٍ — أَيْ مَعْصِيَةٍ كَانَتْ ،
لَا تَحْتَاجُ شَيْئًا — إِذَا فُضِّلَ عَامِدًا إِذَا كَرَأَ لَصُومِهِ ، كَبِاشِرَةٍ مِنْ لَا يَجِبُ لَهُ مِنْ أَثْنِ أَوْ ذَكَرَ ،
أَوْ تَقْيِيلٍ خَيْرٍ أَمْرًا لَهُ وَأُمَتِهِ الْمُبَاحَتَيْنِ لَهُ مِنْ أَثْنِ أَوْ ذَكَرَ ، أَوْ اثْنَيْنِ فِي دَمْرِ أَمْرَةٍ وَأُمَتِهِ
أَوْ غَيْرِهَا ، أَوْ كُذْبٍ ، أَوْ غِيَةِ ، أَوْ نَيْمَةٍ ، أَوْ تَعْمَدُ تَرْكُ صَلَاةٍ ، أَوْ ظُلْمٍ ، أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا حَرَّمَ عَلَى الْمَرْءِ فَعَلَهُ *

بِرَّهَانِ ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَوْسُفَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَتَحٍ ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى
ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْحِجَّاجِ حَدَّثَنِي (٢) مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ ثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ الزُّبَايْنِيِّ — هُوَ السَّيَّانُ — أَنَّهُ
سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « وَالصَّيَّامُ (٣) جَنَّةٌ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ
أَحَدٍ كَمْ فَلَا يَرِفُّ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْخَبُ (٤) فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقِلْ : إِنْ صَائِمٌ (٥) » *
وَرَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّوَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللهِ
ﷺ قَالَ : لِلصَّيَّامِ جَنَّةٌ ، فَإِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ صَائِمًا فَلَا يَرِفُّ وَلَا يَجْهَلُ ، فَإِنْ أَمْرُوهُ
قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ فَلْيَقِلْ : إِنْ صَائِمٌ * *

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَالِدٍ ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ ثَنَا الْفَرِيرِيُّ ثَنَا الْبُخَارِيُّ
ثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ ثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ ثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ اللهُ بِحَاجَةٍ

(١) هُوَ عِمْرَانُ بْنُ دَاوُدَ — يَفْتَحُ الْوَلَدَ بِدَهْرٍ — أَيْ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَيَتَشَدَّدُ إِلَيْهَا (٢) فِي النَّسَخَةِ (١٤) « ثَنَا وَهَّابٌ »
مَتَاهُ الْمَوَاقِفُ لِلْمُسْلِمِ (ج ١ ص ٣١٦) (٣) فِي النَّسَخَةِ (١٦) « وَالصَّيَّامُ » بِدُونِ الْوَلَدِ ، وَمَتَاهُ الْمَوَاقِفُ لِلْمُسْلِمِ لَا يَعْصِي
حَدِيثَ (٤) هَكَذَا هُوَ فِي نَسَخَةِ صَاحِبِ النَّسَخَةِ (١٤) هُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْمُسْلِمِ وَفِي الْأَصْلِ رَقْمُهُ ١٦٥١ « وَلَا يَسْخَبُ » بِالْزَّائِ ،
وَنَسَبُهَا لِلنُّوَرِيِّ الطَّبْرَانِيِّ ثُمَّ قَالَ هَذَا رَوَايَةً تَصْحِيفُ وَأَنَّ كَانَتْ لَهَا مَعْنَى بَالِغِينَ وَيَقَالُ بِالْأَصْدَانِ هَذَا هُوَ الصَّيَّامُ
(٥) فِي الْمُسْلِمِ « إِنْ صَائِمٌ » *

في أن يدع طعامه وشرابه *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حاد بن سلية عن سليمان التيمي عن عبيد مولى رسول الله ﷺ (١): « أن رسول الله ﷺ أتى على امرأتين صائمتين تفتان بالناس ، فقال لهما : قيتا ، فقامتا قيعاً ودماً ولحماً عيطاً ، ثم قال عليه السلام : ها إن هاتين صامتا عن الحلال وأفطرتا على الحرام *
 قال أبو محمد: فنهى عليه السلام عن الرفث والجهل في الصوم ، فكان من فعل شيئا من ذلك - حامداً ذا كراً لصومه - لم يصم كما أمر ، ومن لم يصم كما أمر فلم يصم ، لأنه لم يأت بالصيام الذي أمره الله تعالى به ، وهو السالم من الرفث والجهل ، وهما أسبان لعمان كل معصية ؛ وأخبر عليه السلام أن من لم يدع القول بالباطل - وهو الزور - ولم يدع العمل به فلا حاجة لله تعالى في ترك طعامه وشرابه ، فصح أن الله تعالى لا يرضى صومه ذلك ولا يتقبله ، وإذا لم يرضه ولا قبله فهو باطل ساقط ، وأخبر عليه السلام أن المغتابة مفطرة وهذا ما لا يسع أحداً خلافاً *
 وقد كابر بعضهم فقال : إنما يعطل أجره لا صومه *
 قال أبو محمد : فكان هذا في غاية السخافة !! وبالضرورة يدري كل ذى حس أن كل عمل أحبط الله تعالى أجر عامله فإنه تعالى لم يحسب له بذلك العمل ولا قبله ، وهذا هو الإعلان بعينه بلا مرية *
 وهذا يقول السلف الطيب ؛ *
 رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حفص بن غياث ، وهشيم كلاهما عن مجالد عن الشعبي ، قال هشيم : عن مسروق عن عمر بن الخطاب ليس الصيام من الشراب والطعام وحده ، ولكنه من الكذب ، وبالباطل ، وبالفحشاء *
 وعن حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي عن علي بن أبي طالب مثله نصاً *
 (١) هكذا في هذه الرواية ، « سليمان التيمي عن عبيد » بدون واسطة ، وهو يوافق رواية ابن أبي شيبة وأبي بلى من طريق حاد عن سليمان ، كما نقله ابن حجر في الإصابة (ج ٤ ص ٢٠٨) وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٤٢٠) في ترجمة عبيد: « روى عنه سليمان التيمي ولم يسمع منه » ، بينهما رجل ، وهذا هو الصواب ، فقد رواه أحمد (ج ٤ ص ٤٢١) من حديث يزيد بن هرون وابن أبي عدي كلاهما عن سليمان وعن رجل حدثهم في مجلس أبي عثمان النهدي عن عبيد ، فقد ذكره مطولا ، ونسبه ابن حجر كذلك لابن السكن ، ونسبه المنذرى في الترغيب والترهيب (ج ٢ ص ٩٨) إلى ابن أبي الدنيا وأبي بلى أيضا ، فالحديث ضعيف . وروى نحوه أبو طهروء الطيالسي (ص ٢٨٢ رقم ٢٠١) عن الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبي أنس ، والربيع وزيد ضعيفان من قبل خطبهما ولهما أوهام . ونسبه المنذرى (ج ٢ ص ٢٩٨) إلى ابن أبي الفتح التميمي والبيهقي .

ومن طريق ابن أبي شية : ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال قال جابر — هو ابن عبد الله — : اذا صمت فليصم سمعك ، وبصرك ، ولسانك عن الكذب والمأثم ، ودع أذى الخادم ^(١) ، وليكن عليك وقار ، وسكينة يوم صيامك ، ولا تجعل يوم فطرك ويوم صومك سواء *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شية عن وكيع عن أبي العميس — هو عتبة بن عبد الله ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود — عن عمرو بن مرة عن أبي صالح الحنفي عن أخيه طليق ابن قيس ^(٢) قال قال أبوذر : اذا صمت فتخفظ ما استعظمت ، فكان طليق اذا كان يوم صيامه دخل فلم يخرج الا الى صلاة ^(٣) *

ومن طريق وكيع عن حماد البكاء ^(٤) عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : اذا اغتاب الصائم أفطر *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن مسلم العبدى عن أبي المتوكل الناجي قال : كان أبو هريرة وأصحابه اذا صاموا جالسوا في المسجد وقالوا : نطهر صيامنا *

فيؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عمر ، وأبوذر ، وأبو هريرة ، وأنس ، وجابر ، وعلى يرون بطلان الصوم بالمعاصي ، لأنهم خصوا الصوم باجتنابها وان كانت حراما على المفطر ، فلو كان الصيام تاماً بما ما كان لتخصيصهم الصوم بالنهي عنها معنى . ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *

ومن التابعين منصور بن عمار عن مجاهد قال : ما أصاب الصائم شوى الا الفية ، والكذب ^(٥) *

وعن حفصة بنت سيرين : الصيام جنة : ما لم يخرقها صاحبها ، وخرقها الفية *

وعن ميمون بن مهران : ان أهون الصوم ترك الطعام والشراب *

وعن إبراهيم النخعي قال : كانوا يقولون : الكذب يفطر الصائم *

(١) في النسخة رقم ١٦ ، الجارة بدل الخادم ، (٢) طليق ينتع الطاء البنية (٣) في النسخة رقم ١٦ «الذين بن جازا البكال» (٤) بل هو «الذين بن جازا البكال» وجاز بالجيم والزاي والبكال بتثنية الكاف لأنه عرف بكثرة البكال ، واليهيم هذا معروف بالرواية عن ثابت البناني ، وروى عنه وكيع ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٦ ص ٢٠٤) والانساب (روقة ٨٧) وهو ضعيف جداً (٥) في النسخة رقم ١٦ «شيء» بدل «شوى» وهو خطأ ، والشوى — بالقصر — اليمين الامر ، قالوا لسان : وفي حديث مجاهد : كل ما أصاب الصائم شوى الا الفية والكذب في له كالمقتل . قال يحيى بن سعيد : القوى هو الشيء اليسير البين ، قال : وهذا وجه ، وإياداً أراد مجاهد ، ولكن الأصل في القوى الاطراف . وأراد ان القوى ليس بمقتل وان شئ فيه أصابه الصائم لا يطل صومه فيكون كالمقتل له الا الفية والكذب فهما بطلان الصوم فهما كالمقتل له ،

قال أبو محمد: ونسال من خالف هذا عن الأكل للحم الحنزير، والشرب للخمر عدداً
 أيفطر الصائم أم لا؟ فنقولهم: نعم *
 فنقول لهم: ولم ذلك؟ *
 فان قالوا: لأنه منهي (١) عنهما فيه *
 قلنا لهم: وكذلك المعاصي؛ لأنه منهي عنها في الصوم أيضاً بالنص الذي ذكرنا (٢) *
 فان قالوا: وغير الصائم أيضاً منهي عن المعاصي *
 قلنا لهم: وغير الصائم أيضاً منهي عن الخمر، والحنزير، ولا فرق *
 فان قالوا: إنما نهي عن الأكل والشرب (٣)، ولا نبالي أي شيء أكل أو شرب *
 قلنا: وإنما نهي عن المعاصي في صومه ولا نبالي بما عصى، أباكل وشرب، أم
 بغير ذلك؟ *

فان قالوا: إنما أفطر بالأكل والشرب للإجماع على أنه مفطر بهما *
 قلنا فلا يطلوا الصوم إلا بما أجمع على بطلانه به ١١ وهذا يوجب عليكم أن لا تطلوه
 باكل البرد ولا بكثير مما أبطلتوه به (٤)، كالسوط والحقنة وغير ذلك *
 فان قالوا: قسنا ذلك على الأكل، والشرب *
 قلنا: القياس كله باطل، ثم لو صح لكان هذا فاسداً من القياس، وكان أصح على
 أصولكم أن تقيسوا بطلان الصوم بجميع المعاصي على بطلانه بالمعصية بالأكل، والشرب
 وهذا مالا مخلص منه *

فان قالوا: ليس اجتناب المعاصي من شروط الصوم *
 قلنا: كذبهم ١١ لان النص قد صح بأنه من شروط الصوم كما أوردنا *
 فان قالوا: تلك الأخبار زائفة على مافي القرآن *
 قلنا: وإبطالكم الصوم بالسوط، والحقنة، والامناء مع التقييل زيادة فاسدة باطلة
 على مافي القرآن ١١ فتركتم زيادة الحق، وأثبتتم زيادة الباطل ١١ وبقاه تعالى التوفيق *
 ٧٣٥ — مسألة — فنعمد ذا كراً لصومه شيئاً ما ذكرنا فقد بطل صومه،
 ولا يقدر على قضاءه ان كان في رمضان أو في نذر معين، إلا في تعمداتي وخاصة فعليه القضاء *
 برهان ذلك: أن وجوب القضاء في تعمد التيمم قد صح عن رسول الله ﷺ،
 كما ذكرنا قبل هذه المسألة بمسألين، ولم يأت في فساد الصوم بالتعمد للأكل أو الشرب

(١) كلمة لأنه، سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ (٢) قوله الذي ذكرنا، زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) كلمة
 «والشرب» سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ (٤) في النسخة رقم ١٦ «أبطلتوه به» *

أو الوطء نص بإيجاب القضاء ، وإنما افترض تعالى رمضان — لإخيره — على الصحيح المقيم العاقل البالغ ، فأيجاب صيام غيره بدلا منه لإيجاب شرع لم يأذن الله تعالى به ، فهو باطل ، ولا فرق بين أن يوجب الله تعالى صوم شهر مسعى فيقول قائل : أن صوم غيره ينوب عنه ، بنسب نص وارد في ذلك — وبين من قال : أن الحج إلى غير مكة ينوب عن الحج إلى مكة ؛ والصلاة إلى غير الكعبة تنوب عن الصلاة إلى الكعبة ، وهكذا في كل شيء ، قال الله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

فإن قالوا : فسنأكل مفطر بعدد في إيجاب القضاء على المتقصر عمداً (١) * قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنهم أول من نقض هذا القياس ؛ فأكثرهم لم يقس المفطر عمداً بأكل أو شرب على المفطر بالقيء (٢) عمداً في إسقاط الكفارة عنهم كسقوطها عن المتقصر عمداً ، وهم الخنفيون والمالكيون ، والشافعيون قاسوم على المفطر بالقيء عمداً ، ولم يقسوم كلهم على الجماع عمداً في وجوب الكفارة عليهم كلهم ؛ فقد تركوا القياس الذي يدعون ! فإن وجدنا يسوى بين السك في إيجاب القضاء والكفارة كالم في إبطال القياس فقط * فإن ذكرنا أخباراً وردت في إيجاب القضاء على المتعمد للوطء في نهار رمضان قيل : تلك آثار لا يصح فيها شيء *

لأن أحدها من طريق أبي أويس عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان بالكفارة وأنت يصوم يوماً » وأبو أويس ضعيف ، ضعفه ابن معين وغيره (٣) * والثاني رواه من طريق هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمره بأن يصوم يوماً » وهشام بن سعد ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين وغيرهما ، ولم يستجز الرواية عنه يحيى بن سعيد القطان (٤) *

(١) في النسخة رقم ١٤ «مأدأ» (٢) كلمة «بالتقير» سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ *

(٣) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس ؛ وهو صدوق وضعفه من قبل حفظه ، وحديثه رواه اللذان تعلق (ص ٢٥١) ونسبه ابن حجر في المنتج (ج ٤ ص ١٣٤) إلى البيهقي (٤) هشام ضعفه من قبل حفظه أيضا ، وقد قل ابن حجر عن الخليل أنه قال : « أنكر الحفاظ حديثه في الموائع في رمضان من حديث الزهري عن أبي سلمة قالوا : وإنما رواه الزهري عن حيد ، قال : ورواه وكيع عن هشام بن سعد عن الزهري عن أبي هريرة عن هشام ، قال أبو ذرعة الرازي : أراد وكيع السمرق عن هشام بإسقاط أبي سلمة ، وحديثه في أبي خازم (ج ٢ ص ٢٨٧) والدارقطني (ص ٢٤٣ و ٢٥٢) ونسبه في المنتج البيهقي ، ومثل هذا الذي اختلط فيه الأمر على الرازي لا يكون حجة

والثالث رويناه من طريق عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال للواطى : « اقض يوماً مكانه » وعبد الجبار بن عمر ضعيف ، ضعفه البخارى ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال ابوداود السجستاني : هو منكر الحديث (١) .

والرابع رويناه من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « أنه أمر الواطى في نهار رمضان أن يصوم يوماً مكانه » . وهذا أسقطها كلها ! لأن الحجاج لا شيء ، ثم هو محقق (٢) .

ورويناه مرسلًا من طريق مالك عن عطاء بن السائب عن سعيد بن المسيب .

ومن طريق ابن جريج عن نافع بن جبير بن مطعم .

ومن طريق أبي معشر المدني عن محمد بن كعب القرظى ، كلفهم : « أن النبي ﷺ أمره بقضاء يوم » . وهذا كله مرسل ، ولا تقوم بالمرسل حجة .

وتالله لو صرح منها ولو خبر واحد مسند من طريق الثقات لسارعنا إلى القول به .

فإن لجوا وقالوا : المرسل حجة ، ولا تضعف المحدثين ! !

قلنا لهم : فلا عليكم ! حدثنا يوسف بن عبد الله القرظى (٣) ثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف بن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب قال : « جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ يضرب نحره ويتفك شعره ويقول : هلك الأبعد ، فقال له رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قال : أصبت أهلى في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله ﷺ : هل تستطيع أن تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : تستطيع أن تهدي بدنة ؟ قال : لا ، قال : فاجلس (٤) فأنى يعرق تمر » وذكر باقى الخبر ، وهكذا رويناه من طريق ابن جريج ، ومعه عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب — فليأخذوا بالبدية في الكفارة في ذلك ، وإلا فالقوم متلاعبون ! !

وقلنا لهم : لو أردنا التعلق بما لا يصح لوجدنا خيراً من كل خبر تعلقتم به هنا ؛ كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — وعبد الرحمن بن مهدي قالاً جميعاً : ثنا سفيان — هو الثوري —

(١) عبد الجبار ضعيف جداً ، وحديثه أشار إليه الفارغاني (ص ٢٥١) ونسب إلى فتح الليثي (٢) في النسخة رقم ١٦ « هي صحيحة » (٣) في النسخة رقم ١٦ « النمر » وهو خطأ ، ويوسف هذا هو الإمام ابن عبد البر الأندلسي المالكي وهو عصرى المؤلف وتأخرت وفاته عنه ولكنه أكبر منه سنًا ، ولد ابن حزم سنة ٣٨٤ هـ ومات سنة ٤٥٦ هـ ، وولد ابن عبد البر سنة ٣٨٨ هـ ومات سنة ٤٦٣ هـ عن ٧٥ سنة رحمه الله (٤) زيادة قال فاجلس من الموطأ

عن حبيب بن أبي ثابت حدثني أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة ولا مرض — لم يقض عنه صيام الدهر وإن صامه » *

قال أحمد بن شعيب: وأتينا مؤمل بن هشام ثنا إسماعيل بن شعبة عن حبيب ابن أبي ثابت عن عمارة بن عير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة ونحسب الله (١) لم يقض عنه صوم الدهر » *

قال أحمد بن شعيب: أتينا محمود بن غيلان ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة قال أخبرني (٢) حبيب بن أبي ثابت قال سمعت عمارة بن عير يحدث عن أبي المطوس ، قال حبيب. وقد رأيت أبا المطوس ، فصحب لقاءه إياه (٣) *
فهذا أحسن من كل ما نقلوا به *

وأما نحن فلا نعلم عليه ، لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة ، ويعبدنا الله من أن نتج بصعيف إذا وافقنا ، ونرده إذا عالفنا *
وقال بمثل قولنا أفاضل السلف *

روينا من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن اليلاني ، أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنهما فيما أوصاه به (٤) . من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع (٥) *
ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل (٦)

(١) في النسخة رقم ١٤ « رخصا الله له » زيادة « له » وهي ثابتة عند النجاشي وأبي داود (٢) في النسخة رقم ١٤ ، وثنا (٣) هذه الأسانيد الثلاثة لحديث أبي المطوس لم نجد ما في النجاشي ، ولعلنا في السنن الكبرى ، ورواية الطيالسي موجهة في مسنده (ص ٣٣١ رقم ٢٥٤) ، والحديث رواه أيضا النجاشي (ص ٢١٦) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٨٨) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) عند وفار فطحي (ص ٢٥٢) ، وفي بعض الروايات من ابن المطوس عن أبيه ، وكل صحيح ، فهو أبو المطوس وأبو داود سمعوا المطوس أيضا ؛ قال ابن حجر عن يزيد بن أبي ربيعة عن حبيب بن أبي المطوس عن المطوس ، وقال الترمذي : حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه ، وصححه محمد — يعني البخاري — يقول : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس ، ولا أعرف له غيره هذا الحديث ، وزاد ابن حجر عن البخاري : ولا أعرف سمع يرويه من أبي هريرة قائل ، وعن أحمد ولا أعرف ولا أعرف حديث غيره ، ومثل هذا لا يكفي للاحتجاج به ، وقد نقل ابن حجر في الفتح عن ابن خزيمة صحيحه (ج ٤ ص ١١٤) ثم قال : هو مختلف في عمل حبيب بن أبي ثابت اختلاف كبيراً ، حصلت فيه ثلاث عطل : الاضطراب ، والجمل ، بحال أبي المطوس ، والفتك في صياح لم يمتد إلى هريرة (٤) في النسخة رقم (١٦) وفيها الوصل به ، (٥) فتدبر ابن حجر في الفتح عن ابن حزم ولم ينسب إليه غيره ، وقال إن في الاستناد انقطاعاً (ج ٤ ص ١١٥) (٦) في الأصلين ومثله بن الهذيل ، وهو خطأ ؟ صحناه من لفتح الترتيب به

عن عمر بن الخطاب . أنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان ، فقال للشيخين ! للشيخين !
والدائنا صيام ! ثم ضرب به ثمانين وصره الى الشام ^(١) .
قال أبو محمد : ولم يذكر قضاء ولا كفارة .

ومن طريق سفيان عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أتى
بالتجاشي ^(٢) قد شرب الخمر في رمضان ، فصره ثمانين ثم ضرب به من الفد عشرين ،
وقال : ضربناك العشرين لجرأتك على الله وإفطارك في رمضان .
قال علي : ولم يذكر قضاء ولا كفارة .

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن عمر بن يعلى الثقفي ^(٣) عن عرجة ^(٤)
عن علي بن أبي طالب قال : من أفطر يوماً من رمضان متعمداً لم يقضه أبداً طول الدهر .
وعن ابن مسعود : من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يجزه صيام الدهر
وإن صامه ^(٥) .

وبأصح طريق عن علي بن الحسين عن أبي هريرة : أن رجلاً أفطر في رمضان ،
فقال أبو هريرة : لا يقبل منه صوم سنة .
ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه . عن أبي هريرة : من أفطر يوماً من أيام
رمضان لم يقضه يوم من أيام الدنيا ^(٦) .

قال أبو محمد : من أصل الحنفيين الذين يجاحشون عنه ^(٧) — ويتركون له السنن —
أن الخبر إذا خالفه راويه من الصحابة كان ذلك عندهم دليلاً على ضعف ذلك الخبر
أو نسجه ، قالوا ذلك في حديث ابن مقفل ، وأبي هريرة في غسل الأثاء من ولوغ الكلب
سبعا لإحداهن بالتراب ، فتركوه ، لأنهم ادعوا أن أبا هريرة خالفه وقد كذبوا في ذلك
بل قد صح عنه القول به ، وهذا مكان قد خالف فيه — أبو هريرة ما روى من هذا القضاء ،
وخالفه أيضاً سعيد بن المسيب — على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فرأى على من

(١) هذا الأثره البخارى مختصراً مقلداً (ج ٣ ص ٨٢) بلفظ «صياتا» ، بدل «دائنا» ونسبنا ابن حجر لسيد بن
منصور واليوقى الجديدي (ج ٤ ص ١٤٤) (٢) التجاشي مثلنا مر اسمعق بن عمرو الخارقي ، وقيل عمر ولازم عليا
وكان معه مئتين ، وكان يمدحهما على الخمر في آل معاوية ، وهذا الأثر رواه الطحاوى (ج ٢ ص ٨٨) بأسانيد
صحيحة ، وأشار اليه المؤلف في الأحكام (ج ٧ ص ١٦٦ و ١٦٧) وللتجاشي ترجمة في الإصابة (ج ٣ ص ٢٦٣ و ٢٦٤)
(٣) عمر هذا مر ابن عبد الله بن يعل ، وهو ضعيف متروك . (٤) هو ابن عبد الله الثقفي ، ذكره ابن حبان
في الثقات ، وقال ابن القطان مجهول . (٥) أثره علي بن مسعود ما كلفنا من رواية عرجة ، ونسبها ابن حجر في التتبع
اليقيني (ج ٤ ص ١١٤) (٦) نقله ابن حجر في التتبع (ج ٤ ص ١١٤) عن المؤلف ، ولم ينسبه الى غيره (٧) بالمعنى والمحال
المهمل والضعيف المجهول ، قاله القاسم : والجاشي والنجاشي المزاولة في الامر ، وجاشي القوم جماعاً زهمهم ،
وجاش عن نفسه غيرهما جماعاً دافعهم ، ثم حكى انه يكون بالعين المعجمة والسين المهملة ، وكله بمعنى الدافع والقتال

أظهر يوماً من رمضان صوم شهر، فينبغي لم إسقاط القضاء المذكور في الخبر بهاتين الروايتين *

فان قالوا: قد رواه غير أبي هريرة وغير سعيد *

قلنا: وغسل الاناء من ولوغ الكلب سيما قد رواه غير أبي هريرة *

فان قالوا: محال أن يكون عند أبي هريرة هذا الخبر ويقتي بخلافه *

قلنا: فقولوا هذا في خبر غسل الاناء: محال أن يكون جنده ذلك الخبر وبخلافه وهذا ما لا يخلص لهم منه *

٧٣٦ — مسألة — ولا قضاء الاعلى خمسة فقط: وهم الحائض، والنفساء، فانهما يقتضيان أيام الحيض والنفساء، لا خلاف في ذلك من أحد، والمريض، والمسافر سفرًا تقتصر فيه الصلاة، لقول الله تعالى: (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) والمتقى صمداً، بالخبر الذي ذكرنا قبل، وهذا كله أيضاً يجمع عليه في المريض والمسافر اذا أفطرا، وكلهم مطيع لله تعالى، لا إثم عليهم، الا المتقى وهو ذاكر، فانه آثم ولا كفارة عليه *

٧٣٧ — مسألة — ولا كفارة على من تعمد فطراً في رمضان بما لم يربح له، الا من وطئه في الفرج من امرأته أو أمته المباح له وطؤها اذا لم يكن صائماً فقط فان هذا عليه الكفارة، على ما نضيف بعد هذا ان شاء الله تعالى، ولا يقدر على القضاء، لما ذكرناه. يرهان ذلك: أن رسول الله ﷺ لم يوجب الكفارة إلا على واطئه (١) امرأته حامداً، واسم امرأته يقع على الأمة المباح وطؤها، كما يقع على الزوجة ولا يجمع للمرأة من لفظها، لكن جمع المرأة على نساء، ولا واحد للنساء من لفظه، قال تعالى: (نساءكم حرث لكم) فدخل في ذلك — بلا خلاف — الأمة المباحة، والزوجة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن قحسبنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، ويحمد بن عبد الله بن نمير، كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله، قال: وما أهلكك؟ قال: وقعت على امرأتى في رمضان، قال:

(١) في نسخة رقم (١٦) د لا عن وطئه (٢) في نسخة (ج) ١٣٠ ص ٣٠ د لا في أصله صلى الله عليه وسلم

هل تجد ماتع رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ماتعلم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، ثم جلس ، فأق النبي ﷺ بمرق (١) فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : أفقر منا ؟ فإني لا أبتها أهل بيت أحوج إليه منا ! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنياباه ، ثم قال : اذهب فأطعمه أهلك . قال أبو محمد : هكذا رواه منصور بن المعتمر ، وشعيب بن أبي حمزة ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، ومعمّر ، ومسدد ، وعراك بن مالك (٢) كلهم عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ، وغالف أشبه في هذا اللفظ سائر أصحاب الليث . فلم يوجب عليه السلام الكفارة على غير من ذكرنا ، وقد قال عليه السلام : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يحل مال أحد بغير نص أو إجماع (٣) متين ، ولا يحل لأحد إيجاب غرامة لم يوجبها القرآن ولا رسول الله ﷺ ، فيتعلى بذلك حدود الله ، ويبيع المال المحرم ، ويشرع ما لم يأذن به الله تعالى .

فان قيل : فلم لم توجبوا الكفارة على كل من أفطر في رمضان فطرأ لم يبع له ، بأي شيء أفطر ؟ بما رويتموه من طريق مالك وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري ، كلهم عن الزهري ، ومن طريق أشب عن الليث عن الزهري ، ثم انفقوا ، عن حميد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رجلا أفطر في نهار رمضان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بتقربة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا ؛ فقال : لا أجد ، فأق رسول الله ﷺ بمرق تمر ، فقال : خذ هذا فتصدق به ، فقال : يا رسول الله لا أجد أحوج إليه مني ! فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنياباه ، وقال : كله » . قلنا : لأنه خبر واحد ، عن رجل واحد ، في قصة واحدة ، بلا شك ، فرواه من ذكرنا عن الزهري بمخلا مختصراً ، ورواه الآخرون الذي ذكرنا قبل ، وأتوا بلفظ الخبر كما وقع ، وكما سئل عليه السلام ، وكما أقي ، وبنوا فيه أن تلك القضية (٤) إنما كانت وطأ لأمرائه ، ورتبوا الكفارة كما أمر بها رسول الله ﷺ ، وأمال مالك ، وابن جريج ، ويحيى صفة الترتيب ، وأجلوا الأمر ، وأتوا بغير لفظ النبي ﷺ ، فلم

(١) بفتح العين المهملة وفتح الراء ، ويقال بالساكن الراء ايضاً . وهو منسوج من نسيج الحرص

(٢) عراك - بكسر العين المهملة ، وروايته عن الزهري من رواية الأكارم عن الأصاغر ، وكلها ما تسمى ، إلا أن الزهري أسلف منه ، وقد نقل ابن حجر في التهذيب أنه روى عن الزهري معناه يروي ايضاً عن أبي هريرة بغير واسطة (٣) في النسخة رقم (١٦) ولا إجماع (٤) في النسخة رقم (١٦) والعقصة .

يجز الأخذ بما روي من ذلك ، بما هو لفظ (١) من دون التي عليه السلام ، بمن اختصر الخبر وأجله ، وكان القرض أخذتيا التي عليه السلام كما أقي بها ، بنص كلامه فيما أقي به .

فان قيل : فانا نقيس كل مفطر على المفطر بالوطء ، لأنه كله فطر محرم . قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هنا هذا القياس باطلا ، لأنه قد جاء خبر المتقي عمداً ، وفيه القضاء ، ولم يذكر فيه كفارة ، فالذي جعل قياس سائر المفطرين على حكم الواطء أولى من قياسهم على حكم المتعمد للقاء ١٢ والآكل والشارب أشبه بالمتعمد للقاء ، ولأن فطرهم كلهم لا يوجب الغسل ، بخلاف فطر الواطء ، فهذا أصح في القياس ، لو كان القياس حقا .

وقد أجمعوا على أنه لا كفارة على المتعمد لتقطع صلاته ؛ والصلاة أعظم حرمة وآكد من الصيام ، فصارت الكفارة عارضة عن الأصل ، فلم يجز أن يقاس على خبرها . فان قال : إن أوجب الكفارة على المتعمد للقاء ، لأن أدخله في جملة من أفطر فأمر بالكفارة ، وأجل هذا الخبر الذي رواه مالك ، وابن جريج ، ويحيى عن الزهري : زاداً على ما في خبر المتعمد للقاء .

قلنا : هذا لازم لكل من استعمل (٢) لفظ خبر مالك ، وابن جريج عن الزهري لازم له ، والا فهو متناقض ، وقد قال بهذا بعض الفقهاء ، وروى عن أبي ثور ، وابن الماجشون ، إلا أن من ذهب إلى هذا لم يكلم إلا في تغليب رواية سائر أصحاب الزهري التي قدمنا (٣) على ما اختصره هو لاء قطع .

وليس إلا قولنا أو قول من أوجب الكفارة والقضاء على كل مفطر ، بأى وجه أفطر ، بعموم رواية مالك ، وابن جريج ، ويحيى ، وبالقياس جملة على المفطر بالوطء وبالبقي . وأما الحنفيون والمالكيون والشافعيون فلم يتعلقوا بشيء من هذا الخبر أصلاً ، ولا بالقياس ، ولا بقول أحد من السلف ؛ لأنهم أوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء فتمدوا (٤) ما رواه جمهور أصحاب الزهري ، وأسقطوا الكفارة عن بعض من أفطر بغير الوطء ، مما قد أوجبناه غيرهم ، نفاقوا ما رواه مالك ، ويحيى ، وابن جريج

(١) في الشفاعة (١٦) «ما هو من لفظ» (٢) في الشفاعة (١٦) «هذا لا نكل من استعمل» الجرح كيب
تقي غير واضح في الشفاعة (٢) في النسخة رقم (١٦) رواية أصحاب الزهري التي هي هنا (٤) في الشفاعة
(٤) «تمدوا وهو خطأ»

تخالقوا كل لفظ خبر ورد في ذلك جملة ١ وغالفوا القياس ، إذ لم يوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء وبالوطء ، ولم يتبعوا ظاهر الآثار ، إذ أوجبوا على بعض من أفطر بغير الوطء ١ على ما نذكر من أقوالهم بهذا ، فلا يجوز إيهامهم بأنهم تعلقوا بهذا الموضع بشيء من الآثار ، أو بشيء من القياس — على من نبهناه (١) على تخاذل أقوالهم في ذلك ١١ وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : وقد اختلف السلف في هذا ، فنذكر أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره من أقوالهم ، ثم نقب بأقوال الحنفيين والمالكيين والشافعيين ، التي لا متعلق لها بالقرآن ولا بشيء من الروايات ، والسنن ، لأصحيحها ولا سقيمها ، ولا بأجماع ، ولا بقول صاحب ، ولا بقياس ، ولا برأى له وجه ، ولا باحتياط . وبالله تعالى تأييد •

فقال طائفة : لا كفارة على مفطر في رمضان بوطء ولا بغيره •

روينا بأصح إسناد عن الحاجب بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن المغيرة — هو ابن مقسم — عن إبراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوماً من رمضان ، قال : يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه •

وعن الحاجب بن المنهال عن حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان ، وأيوب السختياني ، وحبيب بن الشهيد ، وهشام بن حسان ، قال حماد : عن إبراهيم النخعي ، وقال أيوب ، وحبيب ، وهشام كلهم : عن محمد بن سيرين ، ثم اتفق إبراهيم ، وابن سيرين ، فيمن وطئه عمدًا في رمضان : أنه يتوب إلى الله تعالى ، وتقرب إليه ما استطاع ، ويصوم يوماً مكانه (٢) •

ورواه أيضًا من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين ، فيمن أكل يوماً من رمضان طامدًا ، قال : يقضى يوماً ويستغفر الله •

ومن طريق الحاجب بن المنهال : ثنا جرير بن حازم حدثني يعلى بن حكيم قال : سألت سعيد بن جبير عن رجل وقع بامرأته في رمضان : ما يكفره ؟ فقال : ما ندرى ما يكفره ١ ذنب أو خطيئة يصنع (٣) الله تعالى به فيه ما يشاء ؛ ويصوم يوماً مكانه • ومن طريق حجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي أنه قال فيمن أفطر يوماً من رمضان : لو كنت أنا لصمت يوماً مكانه •

(١) في النسخة رقم (١٦) وحل ما نبهناه به هو خطأ (٢) سأقترعنا عن النخعي ما يخالف هذا وأنه قال : يصوم ثلاثة أيام يوم ١١ (٣) في النسخة رقم (١٦) حتى يصنع ، وزيادة حتى لا معنى لها •

فهو لاء ابن سيرين، والنخعي، والشعبي، وسعيد بن جبير لا يرون على الواطئ. في نهار رمضان عامداً كفارة *

وقالت طائفة بالكفارة، ثم اختلفوا *

فروينا من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج ^(١) الكلاني عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال عمر بن الخطاب : صوم يوم من غير رمضان وإطعام مسكين يعدل يوماً من رمضان، وجمع بين أصبيه *

قال أبو محمد : وعهدنا هم يقتلون عمر في أجل العنين، وفي حدائثر ثمانين، ولا يصح في ذلك شيء عن عمر، فليقلوه هنا؛ فهو أثبت عنه مما قلوه ^(٢) ولكنهم متحكّمون بالباطل في الدين ١١ *

وقالت طائفة كما روينا عن المعتمر بن سليمان : قرأت على فضيل عن أبي حريز ^(٣) قال حدثني أبي ^(٤) قال : سألت سعيد بن جبير عن أفطر في رمضان ؟ فقال : كان ابن عباس يقول : من أفطر في رمضان فمليه عتق رقبة، أو صوم شهر، أو إطعام ثلاثين مسكينا، ومن وقع على امرأته وهي حائض، وسمع أذان الجمعة ولم يجمع، وليس له عذر — : كذلك عتق رقبة *

قال علي : وهذا قول لائنس فيه، وعهدنا بالحنيفيين يقولون في مثل هذا — اذنا وافق أهواءهم ^(٥) — : مثل هذا لا يقال بالرأي، فلم يبق إلا أنه توقيف، فيلزمهم أن يقولوه هنا، والا فهم متلاعبون بالدين ١١ *

وقالت طائفة كما روينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي، في رجل أفطر يوماً من رمضان : يصوم ثلاثة آلاف يوم ^(٦) *

وقالت طائفة كما روينا من طريق حماد بن سلمة : أنا جدي أنه سأل الحسن البصري عن رجل أفطر في رمضان ^(٧) أربعة أيام يأكل ويشرب وينكح ؟ فقال الحسن : يعتق

(١) هو من التابعين وغزا القسطنطينية مع عوف بن مالك (٢) في النسخة رقم (١٦) «نقد»، (٣) حريز - ينتسب إلى آلهمدة وكسر الراء وآخره زاي، وأبو حريز وهو عبد الله بن حسين الأزدي قاضي سجستان، وهو ضعيف، وفي النسخة رقم ١٤ «عن ابن جرير» وهو تصحيف (٤) بالياء التحتية والفاء، يروى أحمد، ولم يعرفه إليه، وقال السائي : «أبو حريز ضعيف وأبوع لا أعرفه»، وقال البخاري : «أبوع عن ابن جرير الملقب بشكر وأبوع هناع عن سيد عن ابن عباس يظهر من كلام ابن حجر في التهذيب أنه رواه السائي : ولكن لم أجده فيه، قلعله في النسخة الكبرى (٥) في النسخة رقم (١٦) «آراء» (٦) سبق قريبا عن النخعي ما يخالف هنا واعتقال يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه. (٧) في النسخة رقم (١٦) «نقد» من رمضان :

أربعة رقاب ، فإن لم يجد فأربع ^(١) من البدن ، فإن لم يجد فعشرين صاعاً من تمر لكل يوم ، فإن لم يجد صام لكل يوم يومين *

وقد ذكرنا مثل ^(٢) هذا مرسل عن النبي ﷺ من طريق سعيد بن المسيب *
وروي أيضاً من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن أن النبي ﷺ قال في الذي وطئه امرأته في رمضان : رقة ، ثم بدنة * ثم ذكر نحو حديث الزهري في الفرق من التمر *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : « أن رجلاً أتى النبي ﷺ وقد واقع أهله في رمضان ، فقال له عليه السلام : أصقت رقة ، قال : لا أجد ، قال : أهد بدنة ، قال : لا أجد ، قال : صم شهرين ، قال : لا أستطيع ، قال : أطعم ستين مسكيناً ، قال : لا أجد ، فأتى النبي ﷺ بمكثل فيه تمر ، فقال : تصدق بهذا ، فقال : يا رسول الله ، ما ينبت أهل بيت أخرج منا ، قال : كله أنت وعيالك *

ومن طريق حماد بن سلمة : أنا عمارة بن ميمون عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي وقع بامرأته ^(٣) في رمضان أن يعتق رقة ، قال : لا أجد ، قال : اهددياً ، قال : لا أجد » وذكر باقي الحديث *

فإن تعلموا في مرسل سعيد ^(٤) بأنه ذكر له مارواه عطاء الخراساني عنه من ذلك فقال سعيد : كذب ، إنما قلت له : تصدق تصدق — فإن الحسن ، وقاتدة ، وعطاء قد روه أيضاً مرسل وفيه الهدى بالبدنة ^(٥) *

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين والمالكيين يقولون : المرسل كالمسند ، وهذا مرسل من طرق ، فيلزمهم القول به ، لأنه زاد على سائر الأحاديث ذكر الهدى *
وأيضاً من طريق القياس : فإن البدنة والهدى يجبر بهما نقص الحج ، ولم نجد شيئاً من الأعمال يجبر نقصه بكفارة إلا الحج ، والصوم فيجب أن يكون للهدى في الصوم مدخل كاله في الحج ، ولكن القوم لا يثبتون على شيء ١١ *
وأما نحن فلا حاجة في مرسل عهدنا أصلاً ^(٦) *

وقالت طائفة كما ^(٧) روي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل أكل في رمضان حامداً ؟ قال : عليه صيام شهر ، قلت :

(١) كنا رسم بدون الألف في الأصلين منصوباً ، وهو صحيح على ما قدمنا قريباً ^(٢) في النسخة رقم (١٤) ، بمثل.
(٣) في النسخة رقم (١٦) موقع على امرأة ، (٤) قوله «سعيد» سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) ، البدنة ، (٦) في النسخة رقم (١٦) «تلاصية عهدنا في مرسل» (٧) في النسخة رقم (١٦) وماه

يومين ؟ قال : صيام شهر ، قال : فعددت أياماً فقال : صيام شهر •
ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في الذي
يفطر يوماً من رمضان متعمداً : عليه صوم شهر •
ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب
قال : عليه لكل يوم أفطر شهر •

قال علي : يحتمل هذا القول أنه أراد شهراً شهراً عن كل يوم ، ويحتمل ما رواه
معمر بن أن عليه لكل يوم أفطر شهراً واحداً وهذا أظهر وأولى ، لثبوت (١) الروايات عنه •
وحجة من قال بهذا ما رواه من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار قال .
ثنا أحمد بن يحيى الصوفي الكوفي ثنا أبو غسان ثنا مندل (٢) عن عبد الوارث (٣) عن
أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من أفطر يوماً من رمضان فعليه صوم شهر » •

قال علي : مندل ضعيف ، وعبد الوارث مجحول ، ولو صح لقنأ به ، ويلزم القول
به من لم يبال بالضعفاء ، لأنه اتد على سائر الاخبار ، ويلزم أيضاً المالكيين القائلين بأن
نية واحدة في أول الشهر تجزئ الجميع ، لأنه كله كصلاة واحدة ويكفي واحد •
وقالت طائفة كبار من طريق الشافعي : أن ربيعة قال : من أفطر يوماً من رمضان
عامداً فعليه صيام اثني عشر يوماً ، لأن الله عز وجل تخيره من اثني عشر شهراً ! قال
الشافعي : يجب على هذا أن من ترك صلاة من ليلة القدر أن يقضي ثلاثين ألف صلاة !
لأن الله تعالى يقول : (ليلة القدر خير من ألف شهر) ! •

وقال الحنفيون والمالكيون ما ذكره ان شاء الله تعالى ، وهي أقوال لا تؤثر كاهي
عن أحد من السلف •

فاما الشافعيون فهم أقل الثلاث الطباقة اتقنا ، وذلك أنهم قالوا : لا تجب الكفارة
على مفطر عمداً في رمضان إلا على من جامع انساناً أو بهيمة في فرج أو دبر ، فإن من
فعل (٤) هذا تجب عليه الكفارة بالإيلاج ، أمي أم لم يمين ، والكفارة عنده كما ذكرنا
قبل من رواية الجمهور عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم ير على

(١) في نسخة رقم (١٦) وخطه (٢) مندل - بالميم المثناة واسكان القوت فتح الهمزة الميملة وهو ابن علي بن الزبير
وهو ضعيف كما قال المؤلف (٣) عبد الوارث هذا مجحول كما قال المؤلف ، وقتل القرملي عن البخاري أنه منكر
الحديث ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٤ ص ٨٤) وحديث هذا رواه القارظي (ص ٢٥٧) من طريق أبي تميم
الفضل بن دكين عن منديل عن أبي حاتم عن عبد الوارث عن أنس ، فوافق الأستاذ « عن أبي حاتم » كما ترى ! وكذلك قوله
في لسان الميزان ، فله سقط من كتاب البزار ومن كتاب المؤلف ، وقال القارظي عنه : وهذا أساذفير ثابت ، مندل
ضعيف من حديث أنس ضعيف أيضاً (٤) في نسخة رقم (١٦) وكان نعله

غير تعمد ، ومن أكل ناسيا ، أو شرب ناسيا ، أو وطئ (١) ناسيا ، أو كان ذلك وهو لا يوقن بطلوع الفجر فإذا بالفجر قد طلع ، أو كان ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ، ومن أكل شاكاً في طلوع الفجر ثم لم يوقن بأنه طلع ولا أنه لم يطلع ، ومن أقام بمنونا يوماً من رمضان (٢) ، أو أياماً ، أو رمضان كله ، أو عدة شهور ورمضان من عدة سنين ، ومن أغشى عليه أكثر النهار ، ومن أغشى عليه أياماً من رمضان ، والمرضع تخاف على رضيعها ؛ والمرأة تجماع نائمة ، والمكره على الأكل والشرب ، ومن صب في حلقه ماء وهو نائم ، ومن احتقن ، ومن اكتحل يكمل فيه عقاقير ، ومن بلع حصة •

وأوجبوا على كل من ذكرنا القضاء ، ولم يروا في شيء من ذلك كفارة • وهذا تناقض لأوجه له أصلاً ، لامن قرآن ، ولامن سنة ؛ ولامن رواية فاسدة ؛ ولامن إجماع ، ولامن قول صاحب ، أو تابع ، ولامن قياس ، ولامن رأى له وجه ؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله •

وقد رأينا بعض مقليه يوجبون على طحاني البقيق والخناء ، ومغربي الكتان والحبوب — : القضاء ، ويطلون صومهم ، ولا يوجبون عليهم في تعمد ذلك كفارة ؛ ويدعون أن هذا قياس (٣) قول مالك ! وهذا تعطيل لانظير له !! ويلزمهم إبطال صوم كل من سافر فشى في غيرة على هذا •

ولم يطل صوم من قبل أو باشر ظم ينمط ولا أمدى ولا أمنى ، ولا صوم من أمنى من غير نظر ولا لمس ، ولا صوم تطوع بدخول الماء في حلق فاعله من المضضة ، ولا صوم متطوع صب الماء في حلقه وهو نائم ! وهذا عجب جداً !! أن يكون أمر واحد (٤) يطل صوم الفرض ولا يطل صوم التطوع !! •

ولم يطل صوم من جن ، أو أغشى عليه أقل النهار ، وهذا عجب آخر • ولم يطل صوم من نام النهار كله ، وهذا عجب زائد !! ولا ندرى قوله فيمن نوى القطر أقل النهار : أيرى عليه القضاء ويطل صومه بذلك ؟ أم يرى صومه تاماً ؟ لا أنه لا يرى فيه كفارة بلا شك • ولم يطل الصوم بالفتائل تستدخل للنواء ، ولا تقف الآن على قوله في السعوط

(١) في النسخة رقم (١٦) دخل بدل بولى ، وهو خطأ غريب (٢) في النسخة رقم (١٦) في نسخة (٣) في النسخة رقم (١٦) في نسخة (٤) في النسخة رقم (١٦) دمرق واجده وهو خطأ

والتقطير في الأذن *

ولم يطل الصوم بكمل في العين لاعتقار فيه ، ولا بمن تعمد بلع ما يخرج منه من بين أضراره من الحذينة ونحوها ، ولا بمن مضغ العلك ، وإن استدعى الريق ، وكرهه *

قال أبو محمد : إن كان لا يطل الصوم ظم كرهه ١٧ *

وهذه أقوال لا تحتاج من إبطالها إلى أكثر من إيرادها ١٨ *

وأما الخنفيون فأفسد الطبايق أقوالا ، وأسحبها تناقضا (١) وأبعدها عن المعقول ١٩ *

وهو أن أبا حنيفة أوجب الكفارة والقضاء على من وطئ في الفرج - خاصة -

امرأة ، حلل له أو حراما ، وعلى المرأة عن نفسها ، وعلى من أكل ما يتغذى به ،

أو شرب ما يتغذى به ، أو بلع لوزة خضراء ، أو أكل طينا إرمينيا خاصة (٢) *

وأبطل صوم من لاط بأنسان في دبره فامئ ، أو ببيسة في قبل أو دبر فامئ ، ومن

بقى إلى بعد الزوال لا ينوي صوما ، ومن قبل ذا كرا لصومه فامئ ، ومن لمس كذلك

فامئ ، أو جامع كذلك دون الفرج فامئ ، ومن تمضمض فدخل الماء في حلقه وهو ذا كرا

لصومه يومئذ كل ، أو شرب ، أو جامع (٣) بعد طلوع الفجر وهو غير عالم بطلوعه ثم علم ثم من

فعل شيئا من ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فاذأبها لم تغرب ، ومن جن في يوم من رمضان ،

أو أياما ، أو الشهر كله إلا ساعة واحدة منه ، ومن أغشى عليه الشهر كله ، ومن أغشى عليه بعدما

دخل رمضان ، حاشا يوم الليلة التي أغشى عليه فيها ، والمرضع تخاف على رضيعها ،

ومن أصبح سائما في السفر ثم جامع أو أكل أو شرب حامدا ذا كرا ، ومن جامع

أو أكل . أو شرب حامدا ثم مرض من نهاره ذلك ، أو حاضت إن كانت امرأة ، ومن

أصبح في رمضان لا ينوي صوما ثم أكل . أو شرب . أو جامع في صدر النهار . أو في آخره ،

والمرأة تجامع وهي نائمة . أو مجنونة . أو مكروهة (٤) ، ومن احتقن أو استعط أو قطر

في أذنه قطورا *

واختلف قوله فيمن قطر في إحليله قطورا ، فرة أبطل صومه ، ومرة لم يطله *

وأبطل صوم من دلوى جافة به أو مأمومة بدواء رطب ، والا فلا *

وأبطل صوم من بلع حصة حامدا ، أو بلع جوزة رطبة أو يابسة ، أو لوزة يابسة

ومن رفع رأسه إلى السماء فوق وقع نقط (٥) من المطر في حلقه *

(١) في النسخة رقم (١٦) دوالحفا تناقضا ، (٢) يمكنها منسحب الحنفية ، قال في فتح القدير (ج ٢ ص ٦٨ و ٦٩) :

دوى إتلاخ الحوزة الرطبة الكفارة لأنها تم كل كاهي بخلاف الجوزة فلذا اختلفوا وقال ابن حزم : وهو أحب إليهم

الارمى ويترجم على من يتأدا كله كالمسي والطفل لا يحل من لم يستد ، (٣) قوله «أو جامع» رداً على النسخة رقم (١٤)

(٤) في النسخة رقم (١٦) «أو مدخلة» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) «نقط» .

وأوجبوا في كل ذلك القضاء ولم يروا في شيء من ذلك كفارة •
ولم يطلبوا صوم من لاط بذكر فأولج إلا أنه لم ينزل ، ولا صوم من أتى جيمعة
في قبل أو دير إلا أنه لم ينزل ، ولا صوم من أولج في دير امرأة إلا أنه لم ينزل ، وروا
صومه في كل ذلك تاماً صحيحاً لا قضاء فيه ولا كفارة (١) •

ولم يطلبوا صوم من اكتحل بمقاقير أو ينيرها ، وصل إلى الحلق أو لم يصل ،
ولا صوم من تابع النظر إلى فرج امرأة فأمسى ، ولا صوم من قبل أو باشر فأمسى
ولم يمين ، ولا صوم من أكل ناسياً ، أو جامع ناسياً ، أو شرب ناسياً ، ولا صوم من جامع
أو شرب ، أو أكل شا كافي الفجر مالم يتيقن أنه أكل بعد الفجر ، أو جامع بعده ، أو شرب بعده •
ومنع للقادم من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حیضها أن يجامعها ، فليت شمرى !
إن كانا صائمين ، فلا أوجب عليهما الكفارة ١٩ وإن كانا غير صائمين ، فلم منهما ١١ •
ولا أبطل صوم من أخرجه من بين أسنانه طعاماً — أقل من حصه — فبلعه حامداً
ذاكراً لصومه •

قال أبو محمد فن أعجب شأنه ، أو أقبح قولاً من يرى الليالة (٢) وإتيان البيمة هذا
في نهار رمضان لا ينقض الصوم ١١ •
ويرى أن من قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقييلها وهو صائم فأمسى فقد
بطل صومه ١١ •

أو من فرق بين أكل ما ينذى وما لا ينذى ١١ ولا تدرى من أين وقع لهم هذا ١٢ •
وعن رأي أن من قبل زانية أو ذكرأ أو باشرهما في نهار رمضان فلم ينقض ولا أمضى
أن صومه صحيح (٣) تام لا داخلة فيه ١٢ •
ومن قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقييلها وهو صائم فأنقض أن صومه قد بطل
ومن يرى على من أكل ناسياً القضاء ويطل صومه •
ويرى أن من أكل متمداً ما يخرج من بين أضراسه من طعامه أن صومه تام •
فهل في الجيب أكثر من هذا ١١ •

(١) إمامنا لا ذكروا أن الفجر فان منبأ الحنفية أبطل الصوم به وجوب القضاء والكفارة وسارعوا إلى التناول
أودعه ، إلا أنه روى عن أبي حنيفة أنه لا تصب الكفارة فيما جاع على الموضع المكروه اعتباراً بالخدماء المصباح
تجب لأن الجناية متكاملة لقضاء الصوم ، هذه عبارة الهداية بالحرف . وإمامنا البيمة فقال في الهداية : ولو جامع
ميتة أو بيمة فلا كفارة أنزل أولم ينزل ، وقال صاحب الفتاوى كان أنزل فبطل القضاء ، فتح القدير (ج ٢ ص ٧٠) وانظر
المبسوط للرحمى (ج ٣ ص ٧٩) (٢) كذا في الأصلين والمعروف بالرواية لم أجده إلا (٢) كلمة صحيح بزيادة
المنفرد رقم (١٦) •

والعجب كله في إيجابهم ^(١) الكفارة على بعض من أفطر من غير الجامع قياساً على الجامع ، ثم إسقاطهم الكفارة عن بعض من أفطر من غير الجامع وكلاهما مفطر ، وتركوا القياس في ذلك ولم يلتزموا النص !! *
وأوجبوا الكفارة على المكره على الوطء ، وهي غير حاصية بذلك ، وأسقطوها عن المتمدد للقبل ^(٢) فيمضى ، وهو حاص ١١ *

فان قالوا : ليس عاصياً *
قلنا : فالذى قبل فأمضى إذن ليس عاصياً ، فلم أوجبتوها عليه ١٢ *
وهذه تخاليف لا نظير لها !! ولا متعلق لم أصلاً بشيء من الأخبار ، لأنهم فرقوا بين المفطرين في الحكم ، فلم يأخذوا برواية من روى : « أن رجلاً أفطر فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » ولا برواية من روى « أن رجلاً وقع على امرأته وهو صائم فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » فيقتصروا عليه ، ولا قاسوا عليه كل مفطر *
وأسقطوا الكفارة عن تمدد الفطر في قضاء رمضان ، وفي صوم نذر ، وفي شهري الكفارة ، وقد صح عن قتادة إيجاب الكفارة في قضاء رمضان إذا أفطر فيه عاصداً ، وتركوا هنا القياس ، لأنه صوم فرض ، وصوم فرض ، وتمدد فطر ، وتمدد فطر *
فان قيل : فن أن أسقطتم الكفارة عن وطء امرأة محرمة عليه في الفرج ؟ وعن المرأة الموطوءة باكره أو بمطوعة ؟

قلنا : لأن النص لم يرد إلا فيمن وطء امرأته ، ولا يطلق على من وطئها في غير الفرج اسم موطيء ، ولا اسم مواقع ، ولا اسم مجامع ، ولا أنه وطئها ؛ ولأنه وقع عليها ، ولأنه جامعا ، إلا حتى يضاف إلى ذلك صلة البیان ، فإيجاب الكفارة على غير من ذكرنا مخالف للسنة وتمدى لحدود الله تعالى في ذلك ، وإيجاب ما لم يوجب *
وأما المرأة موطوءة ، والموطوءة غير الواطء ، فالأمر في سقوط الكفارة عنها على كل حل أو وضح من كل واضح *

وأيضا : فان واطء الحرام لا يصل إلى الوطء إلا بعد قصد إلى ذلك بكلام أو بطش ولا بد ، وكلا الأمرين معصية تبطل الصوم ، فلم يجامع إلا وصومه قد بطل . وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : فانكم توجبونها على من وطء امرأته أو أمته ومما حائضان *
قلنا : لأن رسول الله ﷺ أوجبها على من وطء امرأته جملة ، ولم يسأله : أحائضاً

هى أم غير سائض ؟

٧٣٨ — مسألة — ومن وطئ عمداً ^(١) في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أوجن، أو مرض لا تسقط عنه الكفارة، لأن ما أوجبه الله تعالى فلا يسقط بعد وجوبه إلا بنص، ولا نص في سقوطها، لما ذكرنا. وقال أبو حنيفة وأصحابه: تسقط بالمرض ولا تسقط بالسفر.

٧٣٩ — مسألة — وصفة الكفارة الواجبة هي كما ذكرنا في رواية جمهور أصحاب الزهري: من عتق رقبة ^(٢) لا يجزئها غيرها مادام يقدر عليها، فإن لم يقدر عليها ^(٣) لزمه صوم شهرين متتابعين، فإن لم يقدر عليها لزمه حيثئذ أطعام ستين مسكيناً.

فان قيل: هلا ^(٤) قلتم بما رواه يحيى الأنصاري، وابن جرير، ومالك عن الزهري من تخييره بين كل ذلك ^(٥) ؟

قلنا: لما قدينا من أن هؤلاء اختصروا الحديث، وأتوا بالفاظهم أو بلفظ من دون النبي ﷺ، وأما سائر أصحاب الزهري فأتوا بلفظ النبي ﷺ، وهو الذي لا يحل تعديه أصلاً، وبزيادة حكم الترتيب، ولا يحل ترك الزيادة.

وبقولنا يقول أبو حنيفة، والشافعي، وأبو سليمان، وأحمد وجمهور الناس.

وأما مالك فقال بما روى: إلا أنه استحب الأ طعام، وليس لهذا الاستحباب وجه أصلاً.

وأما أبو حنيفة فانه أجاز في الأ طعام المذكور أن تطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً، وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله ﷺ، ولا يقع اسم ستين مسكيناً على مسكين واحد أصلاً.

٧٤٠ — مسألة — ويجزئ في ذلك رقبة مؤمنة أو كافرة، صغيرة أو كبيرة، ذكر أو أنثى، معيب أو سليم، لعموم قول رسول الله ﷺ: «عتق رقبة» فلو كان شيء من الرقاب التي تعتق لا يجزئ في ذلك لبنه عليه السلام، ولما أهمل حتى يبينه لغيره.

ويجزئ في ذلك أم الولد؛ والمدبر؛ والمتق بصفة، والى أجل، والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته، ولا يجزئ في ذلك نصفان من رقتين، ولا من بعضه حر.

وقال أبو حنيفة يقولنا في الكافر والضغير.

وقال مالك، والشافعي: لا يجزئ إلا مؤمنة، قالوا: قسنا ذلك على الرقبة في قتل الخطأ

(١) كلمة عمداء سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة رقبة سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) عليه (٤) في النسخة رقم (١٤) فلا (٥) في النسخة رقم (١٦) وهذا.

قال أبو محمد: والقياس كله باطل؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا، لأن مالكا لا يقيس حكم قاتل العمد على حكم (١) قاتل الخطأ في الكفارة، فإذا لم يقس قاتلا على قاتل قياسي الواطئ على القاتل أولى بالبطلان، أن كان القياس حقا *
والشافعي لا يقيس المفطر بالأكل على المفطر بالوطء في الكفارة، فإذا لم يقس مفطراً (٢) على مفطر قياسي المقطر على القاتل أولى بالبطلان، أن كان القياس حقا *
وأيضاً: فإنه لا خلاف في أن كفارة الواطئ في رمضان يعوض فيها الاطعام من الصيام، ولا يعوض الاطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ (٣) *
فقد صح إجماعهم على أن حكم كفارة الواطئ مخالف لحكم كفارة القاتل، فبطل بهذا قياس أحدهما على الأخرى *

فإن قالوا: أن النص لم يرد بالتعويض في كفارة القتل، وورد به في كفارة الوطء (٤) * قلنا: والنص لم يرد بإشتراط مؤمنة في كفارة الوطء، وورد به في كفارة القتل، وهذا هو الحق *
فإن (٥) قالوا: المؤمنة أفضل *

قلنا: نعم؛ والعالم الفاضل (٦) أفضل من الجاهل الفاسق (٧) قال تعالى: (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون). وقال تعالى: (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات) واتمهم في الجاهل الفاسق (٨) *
وأما المعبى فكلهم متفق على إجازة العيب الخفيف فيها، ولم يأت نص، ولا إجماع، ولا قياس بالفرق بين العيوب في ذلك *

وأيضاً فلا سبيل لهم إلى تحديد الخفيف - الذى أجازوه - من الكثير - الذى لا يميزونه - فصح أنه رأى فاسداً من آرائهم *

وقال أبو حنيفة: يجرى الأصور، والمقطوع اليد أو كليهما من خلاف، والمقطوع (٩) أصبحين من كل يد، سوى الإبهامين، ولا يجرى الإصبع، ولا المقعد، ولا المقطوع يداً ورجلاً من جانب واحد، ولا مقطوع الإبهامين فقط من كلتي (١٠) يديه

(١) كلمة «حكم» راجعتن للسنقرة رقم (١٤) (٢) فالسنقرة رقم (١٦) «مفطر» (٣) فالسنقرة رقم (١٤) «قتل» كلمة «حكم» راجعتن للسنقرة رقم (١٤) (٤) فالسنقرة رقم (١٦) «الوطئ» (٥) كلمة «فإن» سقطت خطأ من السنقرة رقم (١٦) (٦) كلمة «الفاضل» سقطت خطأ من السنقرة رقم (١٦) (٧) كلمة «الفاسق» سقطت خطأ من السنقرة رقم (١٦) (٨) فالسنقرة رقم (١٦) «الجاهل» والفاسق «برأفة الواو» وما هنا أحسن (٩) فالسنقرة رقم (١٦) «والقطوعين» وهو خطأ (١٠) كذلك فالسنقرة رقم (١٦) على طريقة القتل الخطأ استحال كلا وكلا على اثنين يصلهما كالتي مطلقاً، وفي السنقرة رقم (١٤) «كلا» على الجامة، وأخطت من إصلاح ناسخها *

ولا مقطوع ثلاث (١) أصابع من كل يد ١١ * *

قال أبو محمد : وهذه تخاليط قوية بمرة ١١ ولو كان شيء (٢) من هذا لايجزىه
ليئنه عليه السلام *

وأما أم الولد والمدير فلا خلاف في أن العتق جائز فيهما ؛ وحكمه واقع عليهما إذا
عتقا (٣) ، فعتق كل واحد منهما يسمى معتق رقة ، وعتق كل واحد منهما عتق رقة
بلا خلاف ، فوجب أن من اعتق أحدهما في ذلك فقد فعل ما أمره الله تعالى به *

وقال أبو حنيفة ، وما لك : لايجزئان *

وقال الشافعي : لايجزىه أم الولد ، لأنها لا تبايع *

قال أبو محمد : فكان ماذا ١٢ وهل اشترط عليه السلام — إذا أمر في الكفارة بعتق
رقة — أن تكون من يجوز بيعها ١٢ سأل الله من هذا ، فأذله بشرط عليه السلام هذه الصفة
فاشترطها باطل ، وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى (وما كان ربك نسيا) *

وأجاز الشافعي في ذلك عتق المدير *

ومن أجاز عتق أم الولد ، والمدير في ذلك عثمان البتي ، وأبو سليمان *

وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئا فقد ذكرنا أنه عبد ، ومن أجازاه في الكفارة
— دون من أدى شيئا من كتابته — أبو حنيفة ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه *

وأما المكاتب الذي أدى شيئا من كتابته ومن بعضه حر فقد ذكرنا في كتاب الوكالة
شروع الحرية فيه بقدر ما أدى ، فن أعتق باقيهما (٤) فانما أعتق بعض رقة : لأربعة ،
فلم يؤد ما أمر به ، ومن قال بقولنا في أنهما لايجزئان أبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحق *

وأما من أعتق نصفى رقتين فلا يسمى معتق رقة كما ذكرنا ، ولأنه يمتق عليه
سائرهما (٥) يحكم آخر ولابد ، فإذا لم يكن معتق رقة في ذلك فلم يؤد ما أمر به *

وأما المعتق إلى أجل — وإن قرب — أو بصفة فصتهما ويصحبهما جائز ، أما المعتق
فلا خلاف منهن نفعه فيه . ومن أجازهما في الكفارة الشافعي وغيره ، ومعتقهما يسمى
معتق رقة *

٧٤١ — مسألة — وكل ما قلنا : إنه لايجزىه فإنه عتق مردود باطل لا ينفذ ،
لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . ولأنه لم يمتقه
لألا بصفة لم تصح ، فلم يصح عتقه . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في السنن (١٤) والثلاث (٢) في السنن (١٤) ، شيئا ، ومولان (٣) في السنن (١٦) ، باعها ،
(٤) في السنن (١٦) ، باعها ، (٥) في السنن (١٦) ، سائرهما ، ومروضا *

٧٤٢ - مسألة - ومن كان فرضه الصوم قطع صومه عليه رمضان، أو أيام الأضحية، أو ما لا يحل صيامه فليسا متابعين، وإنما أمر بهما متابعين *
وقال قائل: يجوز *
قال علي - وهذا خلاف أمره ﷺ، وليس كونه معذوراً في إفطاره غير آثم

ولا ملوم بمجيز له ما لم يجوز الله تعالى من عدم المتابع (١) *
ورويانا من طريق الحجاج بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم: من لزمه شهران متتابعان فرض فأفطر فانه يتندى صومهما *
٧٤٣ - مسألة - فان اعترضه فيهما يوم نذر نذره بطل النذر وسقط عنه،

وتماضى في صوم الكفارة، وكذلك في رمضان سواء سواء، لقول رسول الله ﷺ: «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» فصح أنه ليس لأحد أن يلتزم غير ما ألزمه الله تعالى، ومن نذر ما يبطل بفرض الله تعالى فنذره باطل، لأنه تعدى لحود الله عز وجل *
٧٤٤ - مسألة - فان بدأ بصومهما في أول يوم من الشهر صام إلى أن يرى

الحلال الثالث ولا بد، كاملين كانا أو ناقصين، أو كاملاً وناقصاً لقول الله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله) - فمن لزمه صوم شهرين لزمه أن يأتي بهما من جملة الاثني عشر شهراً المذكورة *
٧٤٥ - مسألة - فان (٢) بدأ بهما في بعض الشهر - ولو لم يمض منه إلا يوم،

أولم يبق منه إلا يوم فأي ذلك - : لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر *
لما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد العزيز بن عبد الله ثنا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس بن مالك قال: «آلى رسول الله ﷺ من نسائه فأقام في مشربة (٣) تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل، فقالوا: يا رسول الله، آليت شهراً؟ فقال: إن الشهر يكون تسعاً وعشرين *
ورويانه من طرق متواترة جداً كذلك من طريق ابن جريج عن أبي الزبير: أنه سمع

جابرًا، ومن طريق عكرمة بن عبد الرحمن (٤) عن أم سلمة، ومن طريق سعيد بن عمرو، (٥)

(١) في نسخة رقم (١٤) «من عدم تابع» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وانه» (٣) بعض الرار. ونسبها وهي الفترة، قيل: هي كالصفتين في الفترة، والجمع مشربة أو مشارب، وأما المشربة - بفتح الراء من غيرهم - فأنها للموضع الذي يشرب منه كالمشربة. ويقال: طعام مشربة - بفتح الراء - إذا كان يشرب عليه الماء كثيراً، وكل هذا جتمع الميم، وأما بكسر غايم فتح الراء فانه يشرب فيه (٤) هو عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي الخزرجي مات سنة ١٠٣ - وحديثه عند البخاري ومسلم والشافعي وابن ماجه (٥) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص، وفي النسخة رقم (١٤) «سعيد بن عمرو» وهو خطأ.

وجبل بن سحيم ، وعمر بن دينار ، وعقبة بن حريث ، وسعد بن عبيدة ، كلهم عن ابن عمر ، ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه يوم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة كلهم عن رسول الله ﷺ ، بأسانيد في غاية الصحة .
فاذا الشهر ^(١) يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين ، فلا يلزمه إلا اليقين ، وهو الأقل .
وقال قائلون : عليه أن يوفي ستين يوماً ليكون على يقين من إتمام الشهرين .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الله تعالى إنما ألزمه شهرين ، ولم يقل كاملين كل شهر من ثلاثين يوماً ، فأنما عليه ما يقع عليه اسم شهرين ، واسم شهرين ^(٢) يقع بنص كلامه عليه السلام على تسع وعشرين وتسع وعشرين ، والفرق لا يلزم إلا بنص ، أو إجماع .

ويلزم من قال هذا من الخنفيين أن يقول : لا تجزئ الرقبة الا مؤمنة ، ليكون على يقين من أنه قد أدى الفرض في الرقبة .

ويلزم من قال بهذا من المالكيين والشافعيين أن يقول : لا تجزئ الاغداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، كما يقول الخنفيون ، ولا تجزئ الا صاع من شعير لكل مسكين ، أو نصف صاع بر — : ليكون على يقين من أداء فرض الاطعام .

٧٤٦ — مسألة — ومن كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من أن يطعمهم شعبهم ، من أي شيء أطعمهم ، وإن اختلف ، مثل أن يطعم بعضهم خبزاً ، وبعضهم تمرأ ، وبعضهم ثريداً ، وبعضهم زيبياً ، ونحو ذلك ، ويجزئ في ذلك من عبد النبي ﷺ ، إن أطعمهم حباً أو دقيقاً أو تمرأ أو زيبياً أو غير ذلك مما يؤكل ويكال ، فإن أطعمهم طعاماً معمولاً فيجزئ ما أشبعهم أكلة واحدة ، أقل كان أو أكثر .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا بكار بن قتيبة ثنا مؤمل — هو ابن اسمعيل الجعفي ثنا سفيان — هو التوري — عن منصور — هو ابن المعتز — عن الزهري عن حميد — هو ابن عبد الرحمن بن عوف — عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ » — فذكر خبر الواطي في رمضان ، قال : « فأتى النبي ﷺ بمكتل فيه خمسة عشر — يعني صاعاً — فقال له النبي ﷺ : خذ فاطمه عنك » .

قال علي : فأجزأ هذا في الاطعام .
وكان أشباعهم من أي شيء أشبعهم بما يأكل الناس — يسمى اطعاماً ، والبر

(١) في النسخة رقم (١) ، « فاذا الشهر » (٢) في النسخة رقم (١٦) ، « واسم شهر » والآخر غير مطاوع .

يؤكل مقولوا فكل ذلك اطعام ، ولا يجوز تحديد إطعام دون إطعام بغير نص ولا إجماع ، ولم يختلف فيما دون الشبع في الأكل وفيما دون المد في الاعطاء أنه لا يجزئ .
وقال أبو حنيفة : لا يجزئ إلا نصف صاع بر ، أو مثله من سوقه أو دقيقه ، أو صاع من شعير ، أو زبيب ، أو تمر ، لكل مسكين ، ولا بد من غداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، أو سحور وغداء ، أو سحور وعشاء .
قال أبو محمد : وهذا تحكم وشرع لم يوجب نص ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب .

٧٤٧ — مسألة — ولا يجزئ ^(١) إطعام رضيع لآبأ كل الطعام ، ولا إعطاؤه من ذلك ، لأنه لا يسمى إطعاماً ، فان كان يأكل كل ثأكل الصبيان أجراً لإطعامه وإشباعه ، وإن أكل قليلاً ، لأنه أطعم ^(٢) كما أمر ، وبالله تعالى التوفيق .
٧٤٨ — مسألة — ولا يجزئ إطعام أقل من ستين ، ولا صيام أقل من شهرين ، لأنه خلاف ما أمر به .

٧٤٩ — مسألة — ومن كان قادر آحين وطه على الرقة لم يجزه غيرها ، افتقر بعد ذلك أولم يفقر ، ومن كان عاجزاً عنها حيثن قدر على صيام شهرين متتابعين لم يجزه شهراً ، غير الصيام ، أيسر بعد ذلك ووجد رقة أولم يوسر ، ومن كان عاجزاً حين ذلك عن الرقة وعن الصيام قادراً على الإطعام لم يجزه غير الإطعام ، قدر على الرقة أو الصوم بعد ذلك أولم يقدر ، لأن كل ما ذكرنا هو فرضه بالنص والإجماع ، فلا يجوز سقوط فرضه وإيجاب فرض آخر عليه بغير نص ولا إجماع ^(٣) .

وقال قائلون : إن دخل في الصوم فأيسر انتقل حكمه الى الرقة .
وهذا خطأ ؛ وقول بلا برهان .

٧٥٠ — مسألة — فمن لم يجد الأرقية لاغنى به عنها ، لأنه يضعف بعدها أو يخاف على نفسه من حبها — لم يلزمه حلقها ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر)

(١) في النسخة رقم (١٤) . ولا يجوز (٢) في النسخة رقم (١٦) دلالة اطعام ، (٣) نعم هو فرض من وطه ، ولكن جوزه حين الكفارة ليساره له حكمه ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوا لوطاً عن حاله في وقت الاستنار ولم يسأله عنه وقت الوطء ولعله تنبى ، ثم من لم يجد رقة بعد أن كانت ماذا يفعل و (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولا حرج . أكثر من الزامه ان يمتنع أو يصوم وهو غير قادر ، والبرية بالقدره حين العمل لآحين الوجوب كما هو ظاهر ، ويجيب من المؤلفين يجيز لمن يجد رقة يتطاف على نفسه من حبها ١١ ان اعتضا : ان يدع المتى طوما المحب ولا يجيز لمن دسست طيرة في ثوبه من غير ان يدع الله ١٢ وهذا أشد جها من ذلك .

ولا يريد بكم العسر) وكل ما ذكرنا حرج وعسر لم يجعله تعالى علينا ، ولا أراد منا ، وفرضه حيثنذ الصيام ، فان كان في فني عنها وهو قائم بنفسه ولا مال له فعليه عقبا ، لانه واجد رقة لا حرج عليه في عقبا *

٧٥١ - مسألة - ومن كان عاجزاً عن ذلك كله (١) ففرضه الاطعام ، وهو باق عليه ، فان وجد طعاما وهو اليه محتاج أكله هو وأهله وبقي الاطعام ديناً عليه ، لأن رسول الله ﷺ أمره بالاطعام فأخبره أنه لا يقدر عليه ، فأتاه التمر فأعطاه إياه وأمره بأن يطعمه عن كفارته ، فصح أن الاطعام باق عليه وان كان لا يقدر عليه ، وأمره عليه السلام بأكله إذ أخبره أنه محتاج الى أكله ، ولم يسقط عنه ما قد أزمه إياه من الاطعام ، ولا يجوز سقوط ما فرضه عليه السلام إلا باخباره عليه السلام بأنه قد أسقطه وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٢ - مسألة - والحرق والعبد في كل ما ذكرنا سواء ويطعم من ذلك الحر والعبد ، لأن حكم رسول الله ﷺ جاء هوماً ، لم يخص منه حر من عبد ، وإذا كان العبد - مسكيناً فهو بمن أمر باطعامه ولا يجوز معارضة (٢) أمره عليه السلام بالتأوى بالكاذبة وبالله تعالى تأييد *

٧٥٣ - مسألة - ولا ينقض الصوم جعامة ، ولا احتلام ، ولا استمناء ، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج ، تعدد الامتاء أم لم يكن ، أمذى أم لم يمتد (٣) ، ولا قلة كذلك فيهما ، ولا قية غالب ، ولا قلص خارج من الحلق ، مالم يعتمد رده بعد حصوله في فمه وقدرته على رميه ؛ ولادم خارج من الأسنان أو الجوف ، مالم يعتمد بلعه ، ولا حقنة ، ولا سحوط ولا تقطير في أذن ، أو في إحليل ، أو في أنف ، ولا استنفاق وإن بلغ الحلق ، ولا مضغعة دخلت الحلق من غير تعمد ، ولا كحل (٤) - أو أن بلغ الى الحلق نهاراً أو ليلاً - بعقائير أو بغيرها ، ولا غبار (٥) طحن ، أو غريلة دقيق ، أو حناء ، أو غير ذلك ، أو عطر ، أو حنظل ، أو أي شيء كان ، ولا ذباب دخل الحلق بغلبة ، ولا من رفع رأسه فوقع في حلقه نقطة (٦) ماء بغير تعمد لذلك منه ، ولا مضغ زفت أو مصطكي ، أو علك ؛ ولا من تعمد أن يصبح جنباً ،

(١) في النسخة رقم (١٦) من كل ذلك ، (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ولا حمل مبارجة (٣) في الأصلين هكذا ، إلا أن في النسخة رقم (١٤) داو ، بدل داء ، في المرحمين ، ولعل في الكلام سلفاً ، وكان السياق أن يقول وتعد الامتاء لم يعتمد ، أملى لم يكن ، أمذى لم يمتد (٤) في النسخة رقم (١٦) ، ولا يحمل وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) ، ولا بشار ، وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «قط» *

مالم يترك الصلاة ، ولا من (١) تسحر أو وطئ ، وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع (٢) ، ولا من أظفر بأكل أو وطئ ، ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ، ولا من أكل أو شرب أو وطئ ناسيا لأنه صائم ، وكذلك من عصي ناسيا للصومه ، ولا سواك يرطب أو يابس ، ولا مضغ طعام أو ذوقه ، مالم يعتمد بلمه ، ولا مداواة جافة أو مأومة بما يؤكل أو يشرب أو يغير ذلك ، ولا طعام وجد بين الإنسان أي وقت من النهار وجد ، إذا رمى ، ولا من أكره على ما ينقض الصوم ، ولا دخول حمام ، ولا تعطيس في ماء ، ولادهن شارب .

أما الحجامة . قال أبو محمد : صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان ، وشداد ابن أوس ، ومعلق بن سنان ، وأبي هريرة ، وموافيق بن خديج وغيرهم : أنه قال : « أظفر الحاجم والمحجم » فوجب الأخذ به : إلا أن يصح نسخه (٣) .

وقد ظن قوم أن الرواية عن ابن عباس : « احتجم رسول الله ﷺ » ناسخة (٤) للنسخ المذكور ، وظنهم في ذلك باطل ، لأنه قد يحتجم عليه السلام وهو مسافر فيفطر ، وذلك مباح ، أو في صيام تطوع فيفطر ، وذلك مباح .

والصعب كله ممن يقول في الخبر الثابت أنه عليه السلام « مسح على العمامة » : لعله كان مريضا . ثم لا يقول ههنا : لعله كان مريضا .

وأيعضا فليس في خبر ابن عباس أن ذلك كان بعد إخباره عليه السلام أنه أظفر الحاجم والمحجم ، ولا يترك حكم متيقن لظن كاذب .

وأيعضا : فلو صح أن خبر ابن عباس بعد خبر من ذكرنا لما كان فيه إلا نسخ إظفار المحجم لا الحاجم ، لأنه قد يجمعه عليه السلام غلام لم يحتلم .

قال أبو محمد : لكن وجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع التميمي وأحمد بن عمر العذري قال التميمي : ثنا محمد بن معاوية القرشي المرواني ثنا أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن سعيد ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء ، وقال العذري ثنا عبد الله ابن الحسين بن عقال الأسدي القرشي ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن أحمد بن الجهم (٥) ثنا موسى بن هرون ثنا إسحاق بن راهوية أنا المعتمر بن سليمان بن حميد ، ثم اتفق خالد الحذاء وحيد كلامهما عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ أرخص في الحجامة للصائم » زاد حميد في روايته : « والقبلة » .

(١) في النسخة رقم (١٦) « ومن » بحذف لا يعرف خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « قد كان طلع » (٣) حديثه أظفر الحاجم والمحجم . ومن طرق كثيرة ، وانظر التلخيص - لابن حجر (ص ١٩٠) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ناسخة » (٥) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن الجهم »

قال علي : إن أبا نصره وعتادة أوقفاه عن أبي المتوكل ^(١) على أبي سعيد ، وإن ابن المبارك أوقفه عن خالد الحذاء ^(٢) عن أبي المتوكل على أبي سعيد ، ولكن هذا لا معنى له إذا أسنده الثقة ، والمسند أن له عن خالد وحميد ثقتان ، فقامت به الحاجة ، ولفظة «أرخص» لا تكون إلا بعد نهي ، فصح هذا الخبر نسخ الخبر الأول *
ومن قال بأن الحجامة تفسد على بن أبي طالب ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله ابن عمر ، وغيرهم *

ولم يرها تفطر ابن عباس ، وزيد بن أرقم وغيرهما *
وعهدنا بالحنيفيين يقولون : إن خبر الواحد لا يقبل فيما تعظم به البلوى ، وهذا ما تكثر به البلوى ، وقد قبلوا فيه خبر الواحد ^(٣) مضطرباً *
وأما الاحتلام فلا خلاف في أنه لا ينقض الصوم ، إلا عن لا يعتد به *
وأما الاستمناء فإنه لم يأت ^(٤) نص بأنه ينقض الصوم *
والعجب كله ممن لا ينقض الصوم فعمل قوم لوط ، وإتيان البهائم وقتل الأنفس بالسحر في الأرض بالفساد ، وترك الصلاة ، وتبديل نساء المسلمين عمداً إذا لم يمين ولا أمدى : —
ثم ينقضه بس الذكر إذا كان معه امرأة !! وهم لا يحتفلون أن من الذكر لا يطل الصوم ، وأن خروج المني دون عمل لا ينقض الصوم ، ثم ينقض الصوم باحتصاصاً ، وهذا خطأ ظاهر لا يخفاء به ^(٥) !! *

والعجب كله ممن ينقض الصوم بالانزال للمني إذا تعمد اللذة ، ولم يأت بذلك نص ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس : — ثم لا يوجب به الغسل إذا خرج بغير لذة ، والنص جاء بإيجاب الغسل منه جملة !! *

وأما القبله والمباشرة للرجل مع امرأته وأمته المباحة لهما سنة حسنة ، نستحبها للصائم ، شأباً كان أو كهلاً أو شيخاً ، ولا نبأ أن كان معها إنزال مقصود إليه أو لم يكن *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته : «أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم» *

(١) في نسخة رقم (١٦) «على أبي المتوكل» وهو خطأ (٢) في نسخة رقم (١٤) «على خالد الحذاء» وهو خطأ
(٣) في نسخة رقم (١٦) «خبر الواحد» (٤) في نسخة رقم (١٦) «لم يأت» (٥) بل طمسنا المقدمة لاستقلا *

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم ^(١) » .

وقال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) لاسيما من كابر على أن أفعاله ﷺ فرض *
وقد روينا ذلك من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعلى بن الحسين ، وعمر بن أبين ، وميمون ، ومسروق ، والأسود ، وأبي سلية بن عبد الرحمن بن عوف ، كلهم عن عائشة بأسانيد كالذهب * .

ورويناه بأسانيد في غاية الصحة عن أمهات المؤمنين أم سلية ، وأم حبيبة ، وحفصة ^(٢) وعمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وعمر بن أبي سلية وغيرهم كلهم عن النبي ﷺ * .

فأدعى قوم أن القبلة تبطل الصوم * .

وقال قوم : هي مكروهة ^(٣) * .

وقال قوم : هي مباحة للشيخ ، مكروهة للشاب * .

وقال قوم : هي خصوص النبي ﷺ * .

فأما من أدعى أنها خصوص له عليه السلام فقد قال الباطل ، وما يجوز عن الدهوى من لا تقوى له * .

فإن احتج في ذلك بما روى من قول عائشة رضى الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لإربه » * .

قلنا : لاجحة لك في قول عائشة هذا ، لأن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا قال ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن الخليل ثنا علي بن مسهر ثنا أبو اسحاق - هو الشيباني - عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كانت إحدانا إذا كانت حائضا فاراد النبي ﷺ أن يباشرها أمرها أن تزدق في فور حيثنها ثم يباشرها ، قالت : وأيم بكلمة أربه كما كان رسول الله ^(٤) ﷺ يملك إربه ١٢ » فإن كان قولها ذلك في قبلة الصائم يوجب أنه له خصوص قولها هذا في مباشرة الحائض يوجب أنها لها أيضا خصوص ، أو أنها مكروهة ، أو أنها للشيخ دون الشاب ولا يمكنهم هنا دعوى الاجماع ، لأن ابن عباس وغيره كرهوا مباشرة الحائض جملة ،

(١) هذا والذي قبله في مسلم (ج ١ ص ٣٠) (٢) في السنن (ج ١ ص ١٦) ورواه عنه (٣) في السنن (ج ١ ص ١٦) ورواه عنه (٤) في السنن (ج ١ ص ١٦) ورواه عنه .

ولعنرى انت مباشرة الخائض لأشدغراً لأنه يبقى عن جماعها أياماً وليالي فتقت حاجته هو أما الصائم فالراحة وعلتها ، والليله يعاؤها ، فهو بشم من الوطء ١١ •
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبدالرزاق عن ابن جريح أخبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : أخبرني رجل من الأنصار : « أنه قبل امرأته على عهد رسول الله ﷺ ، فأمرها فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال لها النبي ﷺ : ان رسول الله يفعل ذلك ، فأخبرته امرأته ، فقال لها : ان النبي ﷺ رخص له في أشياء ، فأرجمي اليه ، فرجعت اليه ، فذكرت له ذلك ، فقال لها رسول الله ﷺ : أنا أقامكم وأعليكم بحمد الله » •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني عمرو — هو ابن الحارث — عن عبد ربه بن سعيد عن عبدالله بن كعب الجعفي عن عمر بن أبي سلمة المخزومي : « أنه سأل رسول الله ﷺ : أيقبل الصائم ؟ فقال له رسول الله ﷺ : (١) سل هذه ، يعني أم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله ﷺ (٢) يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله ، قد غفر لك (١) ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال (٣) رسول الله ﷺ : أما والله إني لأتقاكم لله وأخشاكم (٤) » •

فهذان الخبران يكذبان قول من ادعى في ذلك الخصوص له عليه السلام ، لأنه أتى بذلك عليه السلام من استفتاء ، ويكذب قول من ادعى أنها مكروهة للشباب لمباحة للشيوخ لأن عمر بن أبي سلمة كان شاباً جدياً في قوة شبابه ، إذ مات عليه السلام وهو ابن أم سلمة أم المؤمنين (٥) ، وزوجه النبي ﷺ بنت حمزة عمه رضي الله عنه (٦) •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرنا قتبية بن سعيد ثنا أبو عروانة عن سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عثمان

(١) في النسخة رقم (١٩) «عن جديده بن سعيد بن عبد الله بن كعب الجعفي» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) فقال له عليه السلام ، وما حاته المرافق لمسلم (٣) في النسخة رقم (١٤) ، أنه عليه السلام بما حاته المرافق لمسلم (٤) في سلم «قد غفر الله لك» (هـ) في سلم «قال له» (٦) في سلم «وأخاكم» (٧) كلمة «أم المؤمنين» زيدت في النسخة رقم (١٤) (٨) الكلام ناقص لم يذكر من عمر بن حنبل في صحيحه ، وقد اختلف هذا كثير ازم بعضهم انه والله الشفاعة بين الهجرة ؛ وقال الحديث بن الزبير ان عمر كبرته بستين ، وابن الزبير والله الشفاعة الاول ، وهذا الحديث يدل على انه كانا كبرتهما من ذلك ، وقد ورد من طريق صحيح انه هو الذي تولى زواجه لم يمت به فترضى اقتضت بالني حل لخطبه وسلم ، وتبين ان الذي زوجها هو ابو سلمة ، وان سلمة ايضا هو الذي تزوج امرأة بنت حنبل فترضى اقتضت ، فليحرم هذا الموضع فانه متيقن جدوا يحتاج الى تحقيق •

القرشي عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أهوى النبي ﷺ ليقبلني ، فقلت : إني صائمة فقال : وأنا صائم ، فقبلني » *

وكانت عائشة إذ مات عليه السلام بنت ثمان عشرة سنة *

فظهر بطلان قول من فرق في ذلك بين الشيخ والشاب ، وبطلان قول من قال : إنها مكروهة ، وضح أنها حسنة مستحبة ، سنة من السنن ، وقربة من القرب الى الله تعالى اقتداءً بالنبي ﷺ ، ووقوفاً عند قيامه بذلك *

وأما ما تعلق^(١) به من كرها للشباب فانما هما حديثا سوء روينا أحدهما من طريق فيها ابن أبي عمير ، وهو لا شيء ، وفيها قيس مولى عبيد بن جريح ، وهو مجبول لا يدري من هو ؟ والآخر من طريق إسرائيل ، وهو ضعيف ، عن أبي العنبر ، ولا يدري من هو ؟ عن الآخر عن أبي هريرة ، في كليهما : « أن النبي ﷺ أرخص في قبلة الصائم للشيخ ونهى عنها الشاب » فسقطا جميعا *

وأما من يطل الصوم بها فانهم احتجوا بقول الله تعالى : (فالآن باشروهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيب الأبيض من الخطيب الأسود من الفجر ثم أنتم الصيام الى الليل) ففى هذه الآية المنع من المباشرة *

قلا : قد صرح عن رسول الله ﷺ بإباحة المباشرة ، وهو المبين عن الله تعالى مراده منا ، فصح أن المباشرة المحرمة في الصوم إنما هي الجماع فقط *

ولاحظة في هذه الآية لحنفى ولا مالكي ، فانهم^(٢) يبيحون المباشرة ، ولا يطلون الصوم بها أصلا^(٣) ، وانما يطلونه بشيء يكون معها ؛ من المنى أو الملتنى فقط ، وإنما هي حجة لمن منع المباشرة وأبطل الصوم بها *

وهؤلاء أيضا قد احتجوا بخبرين : روينا أحدهما من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن حمز بن حزة أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال عمر : رأيت رسول الله ﷺ في المنام ، فرأيت أنه لا ينظرني ، فقلت : يا رسول الله ، ما شأني ؟ فقال : أأنت الذي تقبل وأنت صائم ؟ قلت : فوالذي يشك بالحق^(٤) لا أقبل بعدها وأنا صائم *

قال أبو محمد : الشرائع لا تؤخذ بالنامات إلا لاسيما وقد أفق رسول الله ﷺ عمر في البقعة حيا بإباحة القبلة للصائم ؛ فمن الباطل أن ينسخ ذلك في المنام ميتا ؛ فنؤخذ بالله من هذا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يعلق » (٢) في النسخة رقم (١٤) « لانهم » (٣) كلمة أصلا ، وياضن للنسخة رقم (١٤) (٤) كلمة بالحق ، وياضن للنسخة رقم (١٤) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك^(٢) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عيسى بن حماد — هو زغبة^(٣) — عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الملك بن سعد الساعدي الأنصاري عن جابر بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب: «هششت قبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت وأنا صائم»، فقال رسول الله ﷺ: **أَرَأَيْتَ؟**^(٤) لو مضضت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فبه ١٢» *

والخبر الثاني الذي ^(٦) رويناه من طريق إسرائيل — وهو ضعيف — عن زيد ابن جبير عن أبي يزيد الضبي — وهو مجهول — عن ميمونة بنت عتبة مولاة رسول الله ﷺ : « أن رسول الله ﷺ سئل عن قبل أمرأته وهما صائمان ؟ فقال : قد أفطرنا ^(٧) » . قال أبو محمد : حتى لو صح هذا لكان حديث أبي سعيد الخدري — الذي ذكرنا في باب الحجامة للصائم — أنه عليه السلام أرخص في القبل للصائم — : ناهضه .

وعن روى عنه إبطال الصيام بالقبله من طريق سعيد بن المسيب ^(٨) : أن عمر كان ينهى عن القبل للصائم ، فقيل له : « أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم » فقال : ومن ذاله من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ ؟

ومن طريق عمران بن مسلم عن زاذان عن ابن عمر قال في الذي يقبل وهو صائم ، فقال ^(٩) : ألا يقبل بحمرة ؟

وعن مروق (۱) عنه : أنه كان ينهى عنها •

ومن طريق علي بن أبي طالب قال (١٠) : ما تريد إلى خلوف فيها ١٦ دها حتى تنفطر •

(١) عمر بن حريش بن عديلة بن حرم حنفه واحد، ومن بين، والنسائي، وذكروا بن جابر الفثات، وقال الحاكم : احاده كلها مستقيمة (٢) في النسب عرقهم (١٦)، عمر بن عبد الله وهو خطا (٣) في النسب عرقهم (١٤) وصي هو ابن جهمودنية، و ذرية تميم الزاوي ساكنين الى الجبل بعد ما يداو حوطة (٤) كلمة او ايت بن يادتم بن النشمير (٥) كلمة « الذي » يادتم بن النشمير (١٤) (٦) في النسب عرقهم (١٤) عن عبيدة بن جهمود لا في النسب عرقهم (١٤) كلمة « الذي » يادتم بن النشمير (١٤) « وحماسا ثمان فقال نضل » وهو خطا ظاهر (٧) كلنا في الاصحاب والراد ظاهر، ولعل في الكلام قصار (٨) قوله « قال » وقوله وقال، علقون في النسب عرقهم (١٤) (٩) يضم الميم وضخ الوو وتقدم الزل المكسورة، وهو مورق بن مبرج. يضم الميم وضخ الشين المعجمة واسكان الميم وكسر الزاوي - او بن عبد الله قيل الكوف الثاقبي، وفي الاصحاب - مورق: وهو خطا وليس في هذا الحديث من يسهل الان ابن المواقف وهو بن شابر (١٠) كلمة « قال » يادتم بن النشمير (١٦)

وعن الهزاهز^(١) : أن ابن مسعود سئل عن قبل وهو صائم ؟ فقال : أفطر ، ويقضى يوما مكانه *

وعن حذيفة قال : من تأمل خلق^(٢) امرأته وهو صائم بطل صومه *
وعن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القبلة للصائم *

ومن طريق شرح : أنه سئل عن قبلة الصائم ؟ فقال : يتقى الله ولا يعد^(٣) *
وعن أبي قلابة : أنه نبى عنها *

وعن محمد بن الحنفية : إنما الصوم من الشهوة ، والقبلة من الشهوة *
وعن أبي رافع قال : لا يقبل الصائم *

وعن مسروق : أنه سئل عنها ؟ فقال : الليل قريب !! *

وقال^(٤) ابن شبرمة : إن قبل الصائم أفطر وقضى^(٥) يوما مكانه *

ومن كرها : روي عن سعيد بن المسيب : القبلة تنقص^(٦) الصوم ولا تنفطر *
وعن إبراهيم النخعي : أنه كرها *

وعن عبد الله بن مغفل : أنه كرها *

وعن سعيد بن جبير : أنه قال : لا بأس بها ، وإنها لبريد سوء ! *

وعن عروة بن الزبير قال : لم أر القبلة تدعو إلى خير ، يعنى الصائم *

وصح عن ابن عباس : أنه قال : هي دليل إلى غيرها ، والاعتزال أ كيس *
وكرها مالك *

ومن فرق بين الشيخ والشاب : روي عن طريق ابن المسيب عن عمر بن الخطاب ، ومن طريق أبي مجاز^(٧) عن ابن عباس ، ومن طريق ابن أبي مليكة عن أبي هريرة ، ومن طريق نافع عن ابن عمر ، ومن طريق هشام بن الغزاة^(٨) عن مكحول ، ومن طريق حريث عن الشعبي : أنهم كلهم رخصوا في قبلة الصائم للشيخ وكرها للشاب *
ومن كره البشارة للصائم : روي عن طريق عطاء عن ابن عباس : أنه سئل عن

(١) كذا في الأصلين ولم يجدته ترجمة ، إلا أن في تاريخ الطبري (ج ٥ ص ١٢٠) ذكر الهزاهز بن عمرو السجلى في القوادسة ١٤ وذاكرهم بن حمر في الإصابة (ج ١ ص ٢٨٨) عليه صحابي ، وفي ابن سعد (ج ٢ ص ٦٠) ترجمة «نصر بن زيد أبو الهزاهز السجلى» وقال أنه قليل الحديث ، ولما أظن أن الأول أرجح وأنه غير الثاني (٢) البخار المحجمة ، وفي النسفة رقم (١٦) بالهملزة وهو تصحيف (٣) بضم العين نهي عن المود (٤) في النسفة رقم (١٦) «وعن» (٥) في النسفة رقم (١٦) «و يقضى» (٦) في الأصلين بالضاد المحجمة ، والسياق يقتضى أن تكون بالهملزة (٧) في النسفة رقم (١٦) «ابن أبي مجاز» وهو خطأ (٨) في النسفة رقم (١٤) «الغزاة» *

القبلة للصائم؟ فقال: لا بأس بها، وسل: أيقبض على ساقها؟ قال: لا يقبض على ساقها،
أعفوا (١) الصيام *

ومن طريق مالك عن ابن عمر: أنه كان ينهى عن المباشرة للصائم *

وعن الزهري: أنه نهى عن لمس الصائم وتجرده *

وعن سعيد بن المسيب في الصائم يباشر قال: يتوب عشر مرار، إنه ينقص من صومه
الذي مجرد أو يلبس، لك أن تأخذ يدها وبأدنى جسدها وتدع أخصاه *

وعن عطاء بن أبي رباح في الصائم يباشر بالنهار قال: لم يطل صومه، ولكن يبدل
يوماً مكانه *

وعن أبي رافع: لا يباشر الصائم *

وكرهها مالك *

ومن أباح المباشرة للشيخ ونهى عنها للشاب: روينا هذا عن ابن عمر، وعن ابن عباس،

والشمسي *

وأما من أباح كل ذلك: روينا من طريق عبد الرزاق عن مالك عن أبي التضرع مولى
عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله أخبرته: أنها كانت عند عائشة
أم المؤمنين فدخل عليها زوجها — وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق —
وهو صائم في رمضان، فقالت له عائشة أم المؤمنين: ما يمنعك أن تدن من أمك فتقبلها
وتلاعها؟ فقال: أقبلها وأنا صائم؟ قالت: نعم *

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت
عائشة أم المؤمنين: ما يحل للرجل من أمرأته صائماً؟ قالت: كل شيء إلا الجماع *

قال أبو محمد: عائشة بنت طلحة كانت أجمل نساء أهل زمانها، وكانت أيام عائشة
هي وزوجها تبتين في حنفوان (٢) الحداثة *

وهذان الخبران يكذبان قول من لا يزال بالكذب أنها أرادت بقولها: «وأيمك
أمك لآربه من رسول الله ﷺ»؟ التي عن القبلة والمباشرة للصائم *

ومن طريق عبد الله؛ وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب: أن عمر بن الخطاب
كانت تقبله امرأته عاتكة بنت زيد بن عمر وهو صائم؛ فلا ينهاها *

ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير: أن رجلاً قال لابن عباس: أنى

(١) في النسخة رقم (١٤) «عفوا» بدون همز وموحط، لأن حرفه قبل لازم (٢) في الصحاح: «حنفوان»
لثي أوله، يقال: هو في حنفوان شبابه، اه من حاشية النسخة رقم (١٤) *

تزوجت ابنة عم لي بجيلة ، فبني لي في رمضان ؛ فهل لي — بأبي أنت وأمي إلى قبلتها من سيل ؟ فقال له ابن عباس : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : قبل ، قال : فباني أنت وأمي هل المباشرتها من سيل ؟ قال : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال : فباشرها ، قال فهل لي أن أضرب يدي على فرجها من سيل ؟ قال : وهل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال اضرب . وهذه أصح طريق عن ابن عباس .

وعن يحيى بن سعيد القطان عن حبيب بن شهاب ^(١) عن أبيه قال : سألت أبا هريرة عن دنو الرجل من امرأته وهو صائم ؟ فقال : إني لأدرف ^(٢) شفتيها وأنا صائم . وعن زيد بن أسلم قال : قيل لأبي هريرة : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم وأكفحها — معناه : أنه يفتح فاه إلى فيها ^(٣) — وسئل عن تقبيل غير امرأته ؟ فأعرض بوجهه . ومن طريق صحاح عن سعد بن أبي وقاص : أنه سئل : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم ؛ وأقبض على متاعها .

وعن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري : أنه كان لا يرى بالقبلة للصائم باساً . وعن سفيان بن عيينة عن زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل أن ابن مسعود كان يباشر امرأته نصف النهار وهو صائم . وهذه أصح طريق عن ابن مسعود .

ومن طريق حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجيعة الفزاري ^(٤) عن عمته — وكانت تحت حذيفة بن اليمان — قالت : كان حذيفة إذا صلى الفجر في رمضان جاء فدخل معي في الخافئ ثم يباشرني .

وعن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب : لا بأس بالقبلة للصائم . وعن مسعر عن سعيد بن مردان به ^(٥) عن أبي كثير أن أم سلمة أم المؤمنين قالت

(١) حبيب بن شهاب بن بصري وهو الصنبري وهو ثقة ترجمه في تسجيل النعمة (ص ٨٤) (٢) يضم الراء ، والرف المحس والرفش ، والرة المصة (٣) هكذا فسر المؤلف الكلمة ، وفسرهما في اللسان بأنه «قبلة» وبمعنى «أمكن من تقبيل» وأستوفيه من غير اختلاس من المكافأة وهي مصادقة الوجه . وحسن عن أبي حنيفة أن بعضهم روموا ودأقعضاء بالثفاف وتقدم الحار . وفسرهما بأنه دارا ضرب الريق من قبض الرجل ماني الألف . اذا ضرب مانيه ، (٤) نجيعة بالثون والجيم والياء المفتوحات ، ثم هكذا هو في الأصلين بهذا اللبس ولم يجد في الرواة من يسمى حنظلة بن سبرة بن المسيب ، واظن أن في النسخ خطأ وأن صوابه حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجيعة والمسيب هذا تابعي معروف بالرواية عن علي وعن حذيفة ويقتل في طلب دم الحسين سنة ٦٥ وله ترجمتي في الإصابة (ج ١٧ ص ١٧٥-١٧٥) وفي غيرها (٥) كذلك في الأصلين ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بنسخ الميم والفاء وبينهما را سا كنة ، وبعد الألف نون سا كنة ، وبعد ذلك بار موحدة مفتوحة ثم هاء سا كنة . ولم أجدها كرا ولا ترجمه .

له وقد تزوج في رمضان : لودنوت ، لو قبلت *
ومن التابعين من طريق عكرمة : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم ، إنما هي كالكسرة
يشتمها (١) *

وعن الحسن البصري قال : يقبل الصائم ويأثر *
وعن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف : أنه كان يقبل في رمضان نهاراً وفتى بذلك *
وعن سعيد بن جبير لإباحة القبلة للصائم *
وعن الشعبي : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم *

وعن مسروق : أنه سئل عن تقبيل الصائم امرأته ؟ فقال : ما أبالي أقبلتها أو قبلت يدي *
فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم حائشة وأم سلة أما المؤمنون ، وعمر بن الخطاب ،
وعلى ، وعاتكة بنت زيد ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ،
وأبو سعيد الخدري ، وحذيفة ، وما نعلم منهم أحداً روى عنه كراهتها إلا وقد جاءه
لإباحتها بأصح من طريق الكراهة ، إلا ابن عمرو وحده ، ورويت الإباحة جملة عن سعد ،
وأبي سعيد ، وعائشة ، وأم سلة ، وعاتكة *
قال أبو محمد : ولقد كان يجب لمن غلب القياس على الآخر أن يجعلها في الصيام بمنزلة
في الحج ، ويجعل فيها صدقة كما جعل فيها هناك ، ولكن هذا مما تركوا فيه القياس ،
وبالله تعالى تأييد *

وإذا قد صح (٢) أن القبلة والمباشرة مستحبتان في الصوم وأنه لم يثبت الصائم في أمراته
عن شيء إلا إجماع — فنواء تعدد الامتاء في المباشرة أولم يعتمد !! كل ذلك مباح
لا كراهة في شيء من ذلك إذ لم يأت بكراهيته نص ولا إجماع ، فكيف إبطال الصوم
به ! فكيف أن تشرع فيه كفارة ؟ *

وقد بينا مع ذلك — من أنه خلاف السنة — فساد قول من رأى الصوم يتنقض
بذلك ، لأنهم ، يقولون : خروج المني بغير مباشرة لا ينقض الصوم ؛ وإن المباشرة
إذا لم يخرج معها منى ولا منى لا تنقض الصوم ، وإن الانعاط دون مباشرة لا ينقض
الصوم ، فكل واحد من هذه على انفراده لا يكدر في الصوم أصلاً ؛ فمن أين لهم إذا
اجتمعت أن تنقض (٣) الصوم ؟ هذا باطل لا خفاء به ، إلا أن يأتي بذلك نص ، ولا سيول
إلى وجوده أبداً ، لأن رواية صحيحة ولا سقيمة ، وأما توليد الكذب والدعوى

(١) في نسخة رقم (١٦) : « يسما » وفيه واو شامخة بمعنى (٢) في نسخة رقم (١٦) : « إذا صح » (٣) في نسخة
رقم (١٤) : « يتنقض » *

بالمكايبة فما يجوز عنها من لادين له (١) *

وماروى قط حلال وحلال يجتمعان فيحرمان الا ان ياتى بذلك نص ، وبهذا الدليل نفسه خالف الحنفيون السنة الثانية في تحريم نبيذ التمر والزبيب يجتمعان ، ثم حكموا (٢) به ههنا حيث لا يحل الحكم به ، وبالله تعالى التوفيق *

وهم يقولون : ان الجماع دون الفرج حتى يبنى لا يوجب حداً ولا يلحق به الولد ، وكان يجب ان يفرقوا بينه وبين الجماع في ابطال الصوم به ، مع ان نقض الصوم بتعمد الامناء خاصة لانعله عن احد من خلق الله تعالى قبل ابي حنيفة ، ثم اتبعه مالك والشافعي *

وأما القيء الذي لا يعتمد فقد جاء الاثر بذلك على ما ذكرنا قبل ، ولا نعلم في القلس والدم الخارجين (٣) من الاسنان لا يرجعان الى الخلق ؛ خلافاً في ان الصوم لا يبطل بهما ، وحتى لو جاء في ذلك خلاف لما التفث اليه ، اذ لم يوجب بطلان الصوم بذلك نص *

وأما الحقة والتقطير في الاحليل والتقطير في الاذن والسعوط والكحل ومداداة الجائفة والمأمومة — فانهم قالوا : ان ما وصل الى الجوف والى باطن الرأس — لانه جوف — فانه ينقض الصوم ، قياساً على الأكل *

ثم تناقضوا ، فلم ير الحنفيون والشافعيون في الكحل قضاء وان وصل الى حلقه . ولم ير مالك بالفتائل تستدخل لدواء بأساً للصائم ، (٤) ولم ير الكحل يفطر ، إلا ان يكون فيه عقاقير *

وقال الحسن بن حى : لا تفطر الحقة ان كانت لدواء *

وعن ابراهيم النخعي لا بأس بالسعوط للصائم *

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي : ان أباه ، ومنصور بن المعتز ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة كانوا يقولون : ان اكتحل الصائم فقلبه ان يقضى يومه مكانه . قال أبو محمد : إنما نهانا (٥) الله تعالى في الصوم عن الأكل والشرب والجماع وتعمد القيء والمعاصي ، وما علينا أكل ولا شرباً يكون على دبر ، أو إحليل ، أو أذن ، أو عين ، أو أذن ، أو من جرح في البطن أو الرأس !! ومانهيننا قط عن ان نوصل الى الجوف — بنهر الأكل والشرب — ما لم يحرم علينا إصماله !! *

والعجب ان من رأى منهم الفطر بكل ذلك لا يرى على من احتقن بالخر أو صبها

(١) كلمة له ، سقطت خطا من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) (دم حكا ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٤) ، انتهى .

في أذنه جداً ١١ فصيح أنه ليس شرباً ولا كلاً *
ثم تناقصهم في الكحل بحجاً ١١ وهو أشد وصولاً إلى الحلق، ويجرى الطعام من
القطور في الأذن *

واحج بعضهم بأنه كنفار الطريق هو الطحين *
فقليل له : ليس مثله ، لأن غبار الطريق والطحين لم يتمدد لصاله إلى الحلق ، والكحل
تعتمد لإصاله *

وايضاً : فإن قياس السعوط على غبار الطريق والطحين أولى ، لأن كل ذلك مسلكه
الأنف ، ولكنهم لا يحسنون قياساً ، ولا يلزمون نصاً ، ولا يطرءون أصلاً ١١ (١) *
وأما المضمضة والاستنشاق فينبه الماء فيدخل حلقه عن غير تعمد *
فإن أباحيفه قال : إن كان ذا كراً لصومه فقد اضطر وعليه القضاء ، وإن كان ناسياً
فلا شيء عليه ، وهو قول إبراهيم *

وقال مالك : عليه القضاء في كل ذلك *
وقال ابن أبي ليلى : لا قضاء عليه ، ذا كراً كان أو غير ذا كره *
وروينا عن بعض التابعين — وهو الشعبي بن محمد — وعن الحسن بن يحيى : إن كان
ذلك في وضوء لصلاة فلا شيء عليه ، وإن كان لغير وضوء فعليه القضاء *
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم) . وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »
وروينا قولنا في هذه المسألة عن عطاء بن أبي رباح *
واحج من اضطر بذلك بالأثر الثابت عن رسول الله ﷺ : « وإذا استنشقت
فبالغ ، إلا أن تكون صائماً » *

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم فيه ؛ لأنه ليس فيه أنه يفطر الصائم بالمبالغة في
الاستنشاق ، وإنما فيه إيجاب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم وسقوط وجوب
ذلك من الصائم فقط ، لأنه من المبالغة ، فالصائم مخير بين أن يبلغ في الاستنشاق
وبين أن لا يبلغ فيه ، (٢) وأما غير الصائم فالمبالغة في الاستنشاق فرض عليه ، ولا كان
مخالفاً لأمره عليه السلام بالمبالغة ، ولو أن أمره يقول : إن المبالغة في الاستنشاق تنطر
الصائم لكان أدخل في التوبة منهم ، لأنه (٣) ليس في هذا الخبر من وصول الماء

(١) من أول قوله ولا يلزمون نصاً ، هنا سقط من المتن قوله (١٦) (٢) هنا خلاف الظاهر من سياق الحديث
(٣) في السبعة رقم (١٦) : لا لهم ، ومروغاً *

الى الحلق أثر ولا غير^(١) ولا اشارة ولا دليل؛ ولكنهم لا يزالون يتكهنون في السنن
ما يوافق آراءهم بالدعوى الكاذبة ١١ وبالله تعالى التوفيق *

وأما الذباب يدخل في الحلق غلبة ومن رفع رأسه الى السماء فتداب فوقه في حلقه
قطعة^(٢) من المطر — : فان مالك قال : يفطر؛ وقال أبو حنيفة : لا يفطر بالذباب *

وقد روينا من طريق وكيع عن أنى مالك عن ابن أبي نعيم عن مجاهد عن ابن عباس
في الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يفطر *

وعن وكيع عن الربيع عن الحسن في الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يفطر *

وعن الشعبي مثله *

ومانع لم لابن عباس في هذا مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم إلا تلك الرواية
الضعيفة عنه *

وعن ابن مسعود : الفطر مما دخل وليس مما خرج؛ والوضوء مما خرج وليس
مما دخل *

وكلمهم قد خالف هذه الرواية لأنهم يرون الفطر بتعمد خروج المني، وهو^(٣)
غارج لا داخل، ويطلقون الوضوء بالإبلاج، وهو^(٤) داخل لا غارج *

قال أبو محمد : قد قلنا : إن ما ليس أكلاً ولا شرباً ولا جماعاً ولا مضمضة فلا يفطر
لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ *

وأما السواك بالرطب، أو اليابس، ومضغ الطعام؛ وذوقه مالم يصل منه الى الحلق شيء
بتعمد — فكلهم لا يرون الصيام بذلك منتقضاً، وإن كان الشافعي كره السواك
في آخر النهار ولم يطبل بذلك الصوم،^(٥) *

وكره بعضهم مضغ الطعام وذوقه، وهذا لا شيء، لأن كراهة مالم يأت قرآن ولا سنة
بكراهته^(٦) خطأ، وهم لا يكرهون المضمضة، ولا فرق بينهما وبين مضغ الطعام، بل
الماء أخفى ولو جاز وأشد امتزاجاً بالريق من الطعام، وهذا بما خالفوا فيه القياس *

واحتج الشافعي بالخبر الثابت « أن خلف فم الصائم أطيب عند الله^(٧) من ريح
المسك » *

قال أبو محمد : الخلف غارج من الحلق، وليس في الأسنان، والمضمضة تعمل

(١) فتح العين الملهمة ويكرهها مع اسكان التاء المثلثة وفتح الياء ويقال يتقدم بالعين التاء مع فتح العين فقط ،
وكلاماً معاً لا أثر الخلق (٢) في السنة رقم (١٦) « قسط » (٣) في السنة رقم (١٤) وهذا (٤) في السنة
رقم (١٤) وهذا (٥) في السنة رقم (١٦) « به الصوم » (٦) في السنة رقم (١٦) « بكرامته » (٧) في السنة
رقم (١٦) « عند الله أطيب » وماعنا اقرب لانتفاط الحديث

في ذلك عمل السواك هو ولا يكرهها، وقول الشافعي في هذا هو قول مجاهد، وهو كج وغيرهما. وقد حصى رسول الله ﷺ على السواك لكل صلاة، ولم ينص صائماً من غيره فالسواك سنة للعصر، وللغرب، وسائر الصلوات.

وقد كره أبو ميسرة الرطب من السواك للصائم، ولم يكرهه الحسن وغيره. وروينا من طريق الحسن، وحامد بن إبراهيم: أنهم كانوا لا يكرهون الصائم أن يمضغ الطعام للصبي، وكان الحسن يفعله.

وأما مضغ الملك، والرفث، والمصطكي: فروينا من طريق لا يصح عن أم حبيبة أم المؤمنين: أنها كرهت الملك للصائم. وروينا عن الشعبي: أنه لم يره به أبداً.

وقد قلنا: إن ما لم يكن أكلاً ولا شرباً ولا جماعاً ولا معصية فهو مباح في الصوم، ولم يأت به نص ينهى الصائم عن شيء مما ذكرنا، وليس أكلاً ولا شرباً، ولا ينقص منه شيء بطول المضغ لو وزن. وبالله تعالى التوفيق.

وأما غبار ما يغربل فقد ذكرنا عن أبي حنيفة: أنه لا يضر، وروينا أيضاً من طريق ابن وضاح عن سحنون وهو لا يسمى أكلاً ولا شرباً، فلا يضر الصائم. وأما طعام يخرج من بين الأسنان في أي وقت من النهار خرج فرمى به — فهذا لم يأكل ولا شرب، فلا حرج، ولا يطل الصوم وبالله تعالى التوفيق، وهو قوطم كلهم. وأما من أصبح جنباً حامداً أو ناسياً — ما لم يعتمد التقادى ضحك كذلك حتى يترك الصلاة حامداً ذا كراً لها — فإن السلف اختلفوا في هذا.

فرأى بعضهم أنه يطل صومه بترك الفسل قبل الفجر. وقال الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون: صومه تام وإن تعدد أن لا يقتل من الجنابة شهر رمضان كله.

قال أبو محمد: أما هذا القول فظاهر الفساد، لما ذكرنا قبل من أن تعدد المعصية يطل الصوم، ولا معصية أعظم من تعدد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها. وذبحت طائفة من السلف إلى ما ذكرنا قبل.

كما روينا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني عبادة^(١) بن عبد الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «عبادة»، بالتصغير، وهو خطأ، فني فتح الباري (ج ٤ ص ١٠٤) وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن ابن عباس عن ابن عمر عن أبي هريرة، وقد اختلف

ابن عمر : « أنه احتلم ليلة في رمضان ، ثم نام فلم يته حتى أصبح ، قال : فلقيت أبا هريرة فاستفتيته ؟ فقال : أفطر ، فان رسول الله ﷺ كان يأمر بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً قال : لجئت الى أبي فأخبرته بما أخانى به أبو هريرة ، فقال : أقسم بالله لئن أفطرت لأوجن منك ، ضم ، فان بذلك أن تصوم يوماً آخر فافعل » .

ورويانا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة سمعت عبادة بن عمرو القاري قال : سمعت أبا هريرة يقول : « لا ورب هذا البيت ، ما أنا قلت : من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم ، محمد ورب الكعبة قاله » .

قال أبو محمد : وقد عاب من لادين له ولا علم له هذا الخبر بأن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام روى عن أبي هريرة أنه قال له في هذا الخبر : إن أسامة بن زيد حدثه به ، وإن الفضل بن عباس حدثه به .

قال أبو محمد : وهذه قوة زائدة للخبر ، أن يكون أسامة هو الفضل روياه عن النبي ﷺ ، وما ندري الى ما أشار به هذا الجاهل ؟ وما يخرج من هذا الاعتراض إلا نسبة أبي هريرة للكذب ، والمعتز بذلك (١) أحق بالكذب منه .

وكذلك عارض قوم لا يحصون ما يقولون — هذا الخبر بأن أمي المؤمنين روتاه : « أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك النهار » .

قال أبو محمد : وليس يخارض هذا الخبر ما رواه أبو هريرة لأن رواية أبي هريرة هي الزائدة .

والعجب ممن يرد روايتيها روى الله سبحانه في أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم برأيه — ثم يجعل روايتيها محتاجة على السنة الثابتة !! لاسيما مع صحة الرواية عن عائشة رضي الله عنها : أنها قالت « ما أدرك الفجر قط رسول الله ﷺ إلا وهو نائم (٢) » .

فبلا حملا هذا على غلبة النوم ، لأعلى تمتد ترك النسل ؟

واحتج أيضا قوم بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن هشام الدستوائي

عن الزهري في اسمه قال شيب عنه : أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة : كان رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً ، أخبرني النسائي والطبراني في مسند الشاميين ، وقال غزير عنه : عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أم عبد الله مصفراً ، والذي حاوره رواية شيب بنيناه المكبر ، وهذا الحديث الذي نسبته ابن حجر للنسائي لم أجده في السنن وأظن أن نسخته من المطبوعة نقصا أحاديث كثيرة من كتاب الصيام بل ومن غيره (١) في التسعة رقم (١٦) والمرض لهذا (٢) الحديث في مسلم (٣) ص ٢٠٥ بلطف ومألني رسول الله صلى الله عليه وسلم السراجل في بيتي أو عندى إلا نائم .

عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : رجح أبو هريرة عن خياه في الرجل يصبح جنباً * قال علي : ولا حجة في رجوعه ، لأنه رأى منه ، إنما الحجة في روايته عن النبي ﷺ ، وقد اقترض علينا اتباع روايتهم ، ولم يقر باتباع الرأي ممن رآه منهم * والصجب عن يمتح بهذا من المالكيين ؛ وهم قد ثبتوا على ما روى عن عمر رضي الله عنه من تحريم المتزوجة في العدة على الذي دخل بها في الأبد ، وقد صح رجوع عمر عن ذلك إلى أنه مباح له ابتداء زواجها ١١ *.

وعن قال بهذا من السلف كما روي من طريق ابن جريج عن عطاء : أنه لما اختلف عليه أبو هريرة ، وعائشة في هذا قال عطاء : يدل يوماً ويتم يومه ذلك *.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنه قال : من أدرك الصبح جنباً وهو متعمد أبدل الصيام ، ومن أنه غير متعمد فلا يبدله * فهذا عروة ابن أخت عائشة رضي الله عنها قد ترك قولها لرواية أبي هريرة *.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر قال : سألت إبراهيم النخعي عن الرجل يصبح جنباً ؟ فقال : أما رمضان فيتم صومه ويصوم يوماً مكانه ، وأما التطوع فلا *.

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا ابن إسحاق — هو عبد الله (١) — قال : سألت سائلاً عن رجل أصبح جنباً في رمضان ؟ قال : يتم يومه (٢) ويقضى يوماً مكانه * ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أصبح جنباً في شهر رمضان فاستيقظ ولم يغتسل حتى يصبح فإنه يتم ذلك اليوم ويصوم يوماً مكانه ؛ فإن لم يستيقظ فلا بدل عليه *.

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصري فيمن أصبح جنباً في رمضان : يقضيه في القرض *.

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عطاء بن حبيب عن هشام بن عروة في الذي يصبح جنباً في رمضان قال : عليه القضاء *.

قال أبو محمد : لو لم يكن إلا ما ذكرنا لكان الواجب القول بخبر أبي هريرة ، لكن منع من ذلك صحة نسخه *.

ويراهن ذلك قول الله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم من لباس

(١) لم أجد في الرواية من طلبة اتباع قتادين من اسمه . عناه بن إسحق . (٢) فالتسليم (١٦) يتم

لكم واتم لباس لمن علم الله أنكم كنتم تقتاتون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن
ياشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبين لكم الخط الأبيض من
الخط الأسود من الفجر ثم آتموا الصيام الى الليل) *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق ثنا عبد الواحد ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قال: (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) كان أحدهم اذا نام
لم تحمل له النساء، ولم يحل له ان يأكل شيئا الى القابلة، ورخص الله لكم *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء
ابن هلال الرقي ثنا حسين بن عياش - ثقة من أهل باجدا (١) - ثنا زهير بن معاوية
ثنا أبو اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب: ان احدهم كان اذا نام قبل ان يتمشى لم يحل
له ان يأكل شيئا ولا يشرب ليلته ويومنه من الغد حتى تقرب الشمس، حتى نزلت (وكلوا
واشربوا حتى تبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر) *

قال أبو محمد: فصح ان هذه الآية ناسخة لكل حال تقدمت في الصوم، وخبر أبي
هريرة موافق لبعض الاحوال المنسوخة، واذ صح ان هذه الآية ناسخة لما تقدم حكمها
باق لا يجوز نسخه (٢) وفيها لإباحة الوطء الى تبين الفجر، فاذا هو مباح يقين، فلا
شك في أن الفصل لا يكون إلا بعد الفجر، ولا شك في أن الفجر يدركه وهو جنب،
فهذا وجب ترك حديث أبي هريرة، لا بما سواه. وبالله تعالى التوفيق *

وأما من نسي انه صائم في رمضان أو في صوم فرض، أو تطوع فأكل وشرب ووطئ
وعصى، ومن ظن انه ليل ففعل شيئا من ذلك فاذا به قد أصبح، أو ظن انه قد غابت
الشمس ففعل شيئا من ذلك فاذا بها لم تقرب - فان صوم كل من ذكرنا تام - لقول
الله تعالى: (ليس عليكم جناح فيها أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم). ولقول رسول الله
ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» *

حدثنا بذلك أحمد بن عمر بن أنس القدري قال ثنا الحسين (٣) بن عبد الله الجرجاني
قال ثنا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي أخبرنا فاطمة بنت الحسن (٤) الريان

(١) ينسخ القابل المرحمة والجهم ويحدد المال المهمة المتفرقة بالقصر، وهي قرية بين درعين والقرية،
وباسمها قرية أخرى من قرى بغداد، والحسين بن عياش من الأول لأنه رقى. وفي النسخة رقم (١٩) وباجد، وهو
خطا (٢) في النسخة رقم (١٦) ولا يجوز رفعه، (٣) في النسخة رقم (١٤) «الحسن» (٤) في الأصلين فاطمة
بنت الحسين، ولكنه مضي في المسألة ٣٨٠ من المحلى (ج ٤ ص ٤) وفي الأحكام (ج ٥ ص ١١٩) بهذا الاستاد وفيه
«فاطمة بنت الحسن» *

المخزومي وراق أبي بكر بن قتيبة ثنا الربيع بن سليمان المؤذن المرادي ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا عبدان أنا يزيد بن زريع ثنا هشام — هو ابن حسان — ثنا ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اذا نسي أحدكم فأكل ، أو شرب فليتم صومه ، فانما أطعمه الله وسقاه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة ثنا أيوب — هو السخيتاني — وحبيب بن الشهيد كلاهما عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم ؟ فقال : الله أطعمك وسقاك » *
ورواه أيضاً عن أبي رافع ، وخلص عن أبي هريرة عن النبي ﷺ *
قال أبو محمد : فسأه رسول الله ﷺ صائماً ، وأمره بإتمام صومه ذلك ، فصح أنه صحح الصوم . وبه يقول جمهور السلف *

روينا عن طريق وكيع عن شعبة عن عبد الله بن دينار قال : استسقى ابن عمر وهو صائم ، فقلت : ألس صائماً ؟ فقال : أراد الله أن يسقيني ففتحت *
ومن طريق أبي هريرة : من شرب ناسياً أو أكل ناسياً فليس عليه بأس ، ان الله أطعمه وسقاه *

وعن علي بن أبي طالب ، وزيد بن ثابت مثل هذا *

ورواه أيضاً عن عطاء بن قنادة ، ومجاهد ، والحسن ، وسوياء (١) في ذلك بين المجامع والآكل ، وعن الحكم بن عتيبة مثله ، وعن أبي الأحوص ، وعقبة ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان ، وأحمد بن حنبل . والشافعي . وآبى سليمان وغيرهم ، إلا أن بعض من ذكرنا رأى الجماع بخلاف الآكل والشرب ، ورأى فيه القضاء ، وهو قول عطاء ، وسفيان *

قال أبو محمد : وقال مالك : القضاء واجب على الناس *

قال علي بن موانم لهم حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : الآكل ، والجماع ، والشرب ينافي الصوم *

(١) في النسخة رقم (١٤) هـ وسواء وهو محتمل أن يكون المراد قنادة ومجاهد والحسن . وأما عطاء فقد نقل عنه المؤلف التفرقة بين الجماع والآكل ناسياً ، وكذلك نقله عنه ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١١) *

قيل لهم : وعلى هذا فالأكل والشرب يناق الصلاة وأتم يقولون : ان ذلك لا يبطل الصلاة اذا كان بنسيان ! فظهر تناقضهم ! فكيف وقولهم هذا خطأ ! *

وانما الصواب أن تعمد الأكل والشرب والجماع والقيء يناق الصوم ؛ لا الأكل كيف كان ، ولا الشرب كيف كان ، ولا الجماع كيف كان ، ولا القيء كيف كان ، فهذا هو الحق المتفق عليه ، والذي جاءت به النصوص من القرآن والسنة *

وأما دعواهم فباطل ، عارية من الدليل جملة ، لامن قرآن ، ولامن سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولامن قياس ، ولا من قول أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، بل هذا مما تقضوا فيه وتناقضوا فيه ، لأنهم يعظمون خلاف قول الصحاب اذاواقهم وعالفوا ههنا طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف يقولوا : الكلام ، أو الأكل ، أو الشرب في الصلاة بنسيان لا يبطلها ، وأبطلوا الصوم بكل ذلك بالنسيان ! وهذا تناقض لاخفاء به *

وأما أبو حنيفة فتناقض أيضا ، لأنه رأى أن الكلام ناسيا . أو الأكل ناسيا . أو الشرب ناسيا يبطل الصلاة بكل ذلك ويندبها ، وخالف السنة الواردة في ذلك ، ورأى الجماع يبطل الحج ناسيا كان ، أو عامدا (١) ورأى أن كل ذلك لا يبطل الصوم ، واتبع الخبر في ذلك ، ورأى الجماع ناسيا لا يبطل الصوم ، قياسا على الأكل ، ولم يقس الأكل ناسيا على الأكل ناسيا . بل رأى (٢) ألا كل ناسيا يبطل الصوم ، وهو ناس بلا شك ، وهذا تخليط لا نظير له ! *

وادعى مقلدوه الاجماع على أن الجماع والأكل ناسيا سواء ، وكذبوا في ذلك ، لأننا رونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ؟ قال عطاء : لا ينسئ هذا كله ! عليه القضاء ، لم يجعل الله له عذرا ، وإن طعم ناسيا فليتم صومه ولا يقضيه ، الله أعلمه وسقاه (٣) وبه يقول سفيان الثوري . ورأى ابن الماجشون على من أكل ناسيا . أو شرب ناسيا القضاء ، وعلى من جامع ناسيا القضاء والكفارة ! وهذه أقوال فاسدة ، وتفاريق لا تصح . وبالله تعالى التوفيق . قال أبو محمد : ومن أكل وهو يظن أنه ليل أو جامع كذلك أو شرب كذلك فاذا به نهار إما بطلوع الفجر وإما بأن الشمس لم تغرب — فكلهما لم يعتمد لإبطال صومه ، وكلهما ظن أنه في غير صيام ، والناسي ظن أنه في غير صيام ولا فرق ، فهما

(١) في النسخة رقم (١٤) ورأى الجماع في الحج ناسيا لعمدأ يبطله ، (٢) في النسخة رقم (١٦) «ورأى»

(٣) قول ابن حجر في المنتقى له من صلاه (ج ٤ ص ١١٦) *

والناسى سواء ولا فرق *

وليس هذا قياساً — ومعاذ الله من ذلك — وإنما يكون قياساً لوجعلنا الناس أصلاً ثم شبهنا به من أكل وشرب وجامع وهو يظن أنه في ليل فاذا به في نهار، ولم يفعل هذا بل كلهم سواء في قول الله تعالى: (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وفي قول رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز لآمتي^(١) الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه^(٢)» *

وهذا قول جمهور السلف *

وروينا من طريق عبد الرزاق: ثنا معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب قال: أخطأ الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عباساً^(٣) أخرجت من بيت حفصة فشرىوا، ثم طلعت الشمس من صباح، فكان ذلك شق على الناس، فقالوا: نقض هذا اليوم فقال عمر: لم؟ والله ما تجاوزنا لآمتي^(٤) *

وروينا أيضاً من طريق الأعمش عن المسيب^(٥) عن زيد بن وهب، ومن طريق ابن أسلم عن أخيه عن أبيه ولم يذكر قضاء *

وقد روى عن عمر أيضاً القضاء، وهذا تخالف من قوله، فوجب الرجوع إلى ما اقترض الله تعالى الرجوع إليه عند التنازع، من القرآن والسنة، فوجدنا ما ذكرنا قبل، مع أن هذه الرواية عن عمر أولى لأن زيد بن وهب له صحة، وإنما روى عنه القضاء من طريق علي بن حنظلة عن أبيه^(٦) *

وروينا من طريق شعبة قال: سألت الحكم بن عتيبة عن نسيء نهاراً وهو يرى أن عليه ليلاً؟ فقال: يتم صومه *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد قال: من أكل

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن أبي» وبما شئتوا نسخاً أخرى كما هنا (٢) سواء رضي المؤلف إن يكون صوماً قياساً إلى مرض فانه قياس في الحقيقة على الناس، لأن التصريح يدل على عدم بطلان صوم من أخطأ ظاناً أنه في ليل، والقياس على الناس — الذي ذكره المؤلف — قياس صحيح، وإن تخالف هو أن يسميه قياساً (٣) هو بكسر الهمزة وتخفيف السين المهملة، جمع دس، يهيم المين وهو القدح الضخم، قيل يهيمون بغير طاء لثوبته أو تسه، ويجمع أيضاً على «أصا» و«صسة» بكسر الهمزة وفتح السين (٤) تجاوز لآمتي: ما جاوز، أي لم نزل فيه لارتكاب آثم، وفي الأصلين «تجفنا» وهو خطأ، وقد نقله ابن حجر في فتح (ج ٤ ص ١٤٣) بلفظ «ما تجاوزنا لآمتي» وهو خطأ صرفه (٥) هو للمسيب بن رافع الأسدي (٦) حل بن حنظلة لم يجد له ترجمة، وفي رواية تاريخ الطبري «حل بن حنظلة بن أسد الشام» (ج ٤ ص ٢٤٣) فلا أدري هو أولاً، وفي الرواية عن عمر، حنظلة بن قيس الزرق، وليس في أولاده من يسمى علياً، وهذا الأثر نقله فتح من طريق عبد الرزاق (ج ٤ ص ١٤٣) *

بعدم طلوع الفجر وهو يظن أنه لم يطلع فليس عليه القضاء ، لأن الله تعالى يقول : (حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض من الخطيط الأسود من الفجر) *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن البصري فيمن تسحر وهو يرى أنه ليل ، قال : يتم صومه *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو داود — هو الطيالسي — عن حبيب عن عمرو ابن هرم عن جابر بن زيد فيمن أكل يرى أنه ليل فاذا به نهار ، قال : يتم صومه *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمر ، قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمر : عن هشام بن عروة عن أبيه ، ثم اتفق عروة وعطاء فيمن أكل في الصبح وهو يرى أنه ليل : لم يقضه *

فبؤلاء عمر بن الخطاب ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، والحسن ، وجابر بن زيد ، أبو الشثاء ، وعطاء بن أبي رباح ، وعروة بن الزبير ، وهو قول أبي سليمان *

ورويانا عن معاوية ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وهشام بن عروة ، وعطاء ، وزباد ابن النصر (١) وإنما قال هؤلاء : بالقضاء في الذي يفطر ، وهو يرى أنه ليل ثم تطلع الشمس وأما في الفجر فلا ، مثل قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وما نعلم لهم حجة أصلا *
فان ذكرنا ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسباط بنت أبي بكر قالت : « أفطر الناس على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس » قال أبو أسامة : قلت لهشام : فأمروا بالقضاء ؟ فقال : ومن ذلك به (٢) ١٩ *

فان هذا ليس إلا من كلام هشام ، وليس من الحديث ، فلا حجة فيه ، وقد قال معمر : سمعت هشام بن عروة في هذا الخبر نفسه يقول : لا أدري أقضوا أم لا ١٩ فصح بما قلنا *

وأما من أكره على الفطر ، أو وطئت امرأة نائمة ، أو مكروهة أو مجنونة أو مغنى عليها ، أو صب في حلقه ماء وهو نائم — فصوص النائم والنائمة والمكروهة والمكروهة تام صحيح لا دأخله فيه ، ولا شيء عليهم ، ولا شيء على المجنونة ، والمغنى عليها ، ولا على (٣)
المجنون والمغنى عليه ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « أن الله تجاوز لأمته (٤) »

(١) كلما بالاصلين بصف المروي ضم ، وهو مفهوم من السياق أنهم قالوا بالقضاء (٢) هو في البخاري (فتح ج ٤ ص ١٤٣) بلفظ « ومن قضاء » وهو لفظ محتمل ، ولكن ابن حجر نقل عن رواية في ذكر لا بد من القضاء ، (٣) في التفسير رقم (١٤) موعده بصف دلاء (٤) كلما في الاصلين قوله حكاية قوله عليه السلام لا يرى فيصح

عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه « والتائم والتائمة مكرهان بلاشك غير مختارين لما فصل بهما »

وقال زفر : لا شيء على التائم ، والتائمة ، ولا قضاء كما قلنا ، سواء سواء ، وصومهما تام وهو قول الحسن بن زياد ، وقدرى أيضا عن أبي حنيفة في التائم مثل قول زفر *
وقال سفيان الثوري : إذا جمعت المرأة مكرهة في نهار رمضان فصومها تام ولا قضاء عليها ^(١) ، وهو قول عبيد الله بن الحسن وبه يقول أبو سليمان وجميع أصحابنا *
والمنجون ، والمغني عليه غير غناطين ، قال رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن المجنون حتى يفيق ، والتائم حتى يستيقظ ، والصبي حتى يتحمل » *
والمشهور عن أبي حنيفة أن القضاء على التائم والتائمة ، والمكره والمكره ، والمنجون والمنجونة ، والمغني عليهما ^(٢) وهو قول مالك *

قال أبو محمد : وهو قول ظاهر الفساد ، وما نعلم لهم حجة من قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ولا قول صاحب ، ولا قياس ، إلا أن بعضهم قاس ذلك على المكره على الحدث أنه تنقض طهارته *

قال علي : وهذا قياس في غاية الفساد — لو كان القياس حقاً — فكيف والقياس كله باطل ؟ لأن الطهارة تنقض من الأحداث بقسمين : أحدهما بنقضها كيف ما كان ، بنسيان أو عمد أو إكراه ، والآخر لا ينقضها إلا بالعمد على حسب النصوص الواردة في ذلك ، وهم متفقون على أن الرمي والبول والغائط ينقض الطهارة بنسيان كان أو بعمد فيلزمهم إذا قاسوا الإكراه في الصوم على الإكراه في الطهارة — أن يقيسوا الناس في الصوم ^(٣) على الناس في الطهارة ، والمغلوب بالقيء على المغلوب بالحدث ، وكلهم لا يقولون بهذا أصلاً ، فبطل قياسهم الفاسد ! *

وكان أدخل في القياس لو قاسوا المكره والمغلوب في الصوم على المكره والمغلوب في الصلاة على ترك القيام أو ترك السجود أو الركوع ، ففؤاء صلاتهم تامة باجماعهم ، فكذلك يجب أن يكون صوم المكره ^(٤) والمغلوب ولا فرق . ولكنهم لا يحسنون القياس ! ولا يتبعون النصوص ! ولا يتردون أصولهم ! وبالله تعالى التوفيق *

وأما دخول الحمام ، والتغتيس في الماء ، ودهن الشارب فقد روينا عن علي بن أبي طالب

(١) في النسخة رقم (١٦) عطية وموخطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) عطية ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « في الصائم » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « أن يكون المكره » *

رضى الله عنه : لا يدخل الصائم الحمام . وعن إبراهيم النخعي ^(١) الا فطار يدهن الشارب ، وعن بعض السلف مثل ذلك في التغطيس في الماء ، ولا حجة الا فيها مسح عن رسول الله ﷺ ، ولم يأت عنه نهى للصائم عن شيء من ذلك ، فكل ذلك مباح لا يكدر ^(٢) في الصوم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٤ — مسألة — قال على : اختلف الناس في المجنون ، والمغنى عليه *

قال أبو حنيفة : من جن شهر رمضان كله فلا قضاء عليه ، فان أفاق في شيء منه ^(٣) قضى الشهر كله ، قال : ومن أغمى عليه الشهر كله فعليه قضاؤه كله ، فان أغمى عليه بعد ليلة من الشهر قضى الشهر كله إلا يوم تلك الليلة التي أغمى عليه فيها ، لأنه قد نوى صيامه من الليل *

وقال مالك : من بلغ وهو مجنون مطبق فأقام وهو كذلك سنين ثم أفاق — فإنه يقضى كل رمضان كان في تلك السنين ، ولا يقضى شيئاً من الصلوات ، قال : فان أغمى عليه أكثر النهار فعليه قضاؤه ، فان أغمى عليه أقل النهار فليس عليه قضاؤه . وقد روى عنه إيجاب القضاء عليه جملة دون تقسيم *

وقال عبيد الله بن الحسن : لا قضاء على المجنون إلا على الذي يحسن ويقيم ، ولا قضاء على المغنى عليه *

وقال الشافعي : لا يقضى المجنون ، وقضى المغنى عليه *

وقال أبو سليمان : لا قضاء عليهم *

قال أبو محمد : كنا نذهب إلى أن المجنون هو المغنى عليه يبطل صومها ولا قضاء عليها ، وكذلك الصلاة ، ونقول : إن الحججة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر ابن عبد الملك الحولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسماعيل ثنا وهيب — هو ابن خالد — عن خالد — هو الخذاء — عن أبي الضمى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : «رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتمل ، وعن المجنون حتى يعقل» وكنا نقول : إذا رفع القلم عنه فهو غير مخاطب بصوم ولا صلاة *

ثم تأملنا هذا الخبر — بتوفيق الله تعالى — فوجدناه ليس فيه إلا ما ذكرنا من أنه غير مخاطب في حال جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذي لزمه قبل

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وعن النخعي ، (٢) الكدر الكاف الحش (٣) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ .

جنونه ، ولا عودته عليه بعد افاقته ، وكذلك المنفى ، فوجب أن من جن بعد أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مفطراً بجنونه ، لكنه فيه غير (١) مخاطب ، وقد كان مخاطباً به ، فان أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فانه ينوى الصوم من حينه ويكون صائماً ، لأنه حينئذ علم بوجوب الصوم عليه ،

وهكذا من جاءه الخبر برؤية الهلال ، أو من علم بأنه يوم نذره أو فرضه على ما قدمنا قبل ، وكذلك من أغشى عليه كاذكرنا ، وكذلك من جن أو أغشى عليه قبل غروب الشمس ، أو من نام أو سكر قبل غروب الشمس فلم يستيقظ ولا صحا إلا من الغد وقد مضى أكثر النهار ، أو الله .

ووجدنا المجنون لا يبطل جنونه إيماناً ولا أيماناً (٢) ولا نكاحه ولا طلاقه ولاظهاره ولا إيلاده ولا حجه ولا إهرامه ولا يمينه ولا هبته ، ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل جنونه ، ولا خلافته أن كانت خليفة ، ولا إمارته أن كان أميراً ، ولا ولايته (٣) ، ولا وكالته ، ولا توكيله ، ولا كفره ، ولا فسقه ، ولا عدالته ، ولا وصاياه ، ولا اعتكافه ، ولا سفره ، ولا اقامته ، ولا ملكه ، ولا نذره ، ولا حشته ، ولا حكم الهام في الزكاة عليه (٤) . ووجدنا ذوه له عن كل ذلك لا يوجب بطلان شيء من ذلك ، فقد يذهل الانسان عن الصوم والصلاة حتى يظن (٥) أنه ليس مصلباً ولا صائماً فياً كل ويشرب ، ولا يبطل بذلك صومه ولا صلاته ، بهذا جاءت السنن على ما ذكرنا في الصلاة وغيرها ، وكذلك المنفى عليه ولا فرق في كل ذلك ؛ ولا يبطل الجنون والاعفاء إلا ما يبطل النوم من العبادة بالوضوء وحده فقط .

وأيضاً : فان المغلوب المكره على الفطر لا يبطل صومه بذلك على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، والمجنون ، والمكره مغلوبان مكرهان مضطران بقدر (٦) غالب من عند الله تعالى على ما أصابهما ، فلا يبطل ذلك صومهما .

وأيضاً : فان من نوى الصوم كما أمره الله عز وجل ثم جن ، أو أغشى عليه فقد صح صومه يقيناً ونصراً واجماعاً ، فلا يجوز بطلانه بعد صحته إلا بنس أو إجماع ولا إجماع في ذلك أصلاً . وبالله تعالى التوفيق .

وأما من بلغ مجنونا مطبقاً فهذا لم يكن قط مخاطباً ، ولا لزمته الشرائع ، ولا الأحكام

(١) كلمة دحيم سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) قوله « ولا أيماناً » زيادة من النسخة رقم (١٦) قوله (٢) ان كان أميراً ولا ولايته ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) ولا حكمه لعام في الزكاة عليه ، (٤) في النسخة رقم (١٤) حتى يظن ، وما هنا أصح وأوضح (٥) في النسخة رقم (١٦) « بطله » .

ولم يزل مرفوعاً عنه القلم ، فلا يجب عليه قضاء صوم أصلاً ، بخلاف قول مالك :
 فإذا عقل لحيتك (١) ابتدأ الخطأ بلزومه إياه لا قبل ذلك *

وأما من شرب حتى سكر في ليلة رمضان وكان نوى الصوم فصحا بعد صدر من النهار
 أقله أو أكثره — أو بعد غروب الشمس — : فصومه تام ، وليس السكر معصية ،
 وإنما المعصية شرب ما يسكر سواء سكر أم لم يسكر ، ولا خلاف في أن من قبح فيه (٢)
 أو أمسكت يده وجسده وصب الخمر في حلقه حتى سكر أنه ليس عاصياً بسكره ، لأنه
 لم يشرب ما يسكره باختياره ، والسكر ليس هو فعله ، وإنما هو فعل الله تعالى فيه ، وإنما
 ينهى المرء عن فعله ، لاعتن فعل الله تعالى فيه الذي لا اختيار له فيه *

وكذلك من نام ولم يستيقظ إلا في النهار ولا فرق ، أو من نوى الصوم ثم لم يستيقظ
 إلا بعد غروب الشمس ، فصومه تام *

وبقى حكم من جن ، أو أغشى عليه ، أو سكر ، أو نام قبل غروب الشمس فلم يفق
 ولا صحار ولا انتبه ليلته كلها والفد كله إلى (٣) بعد غروب الشمس — : أيقضه أم لا ؟
 فوجدنا القضاء لإيجاب شرع ، والشرع لا يجب إلا بنص ، فلم نجد (٤) لإيجاب القضاء
 في النص إلا على أربعة : المسافر ، المريض — بالقرآن — والحائض ، والنفساء ، والمتمتع
 للقيء (٥) بالنسبة — لا مزيد ، ووجدنا التائب ، والسكران ، والمجنون المطبق عليه (٦) ليسوا
 مسافرين ولا متمتعين للقيء ولا حائضين ولا من ذوات النفاس ولا مرضى ، فلم يجب
 عليهم القضاء (٧) أصلاً ، ولا خوطبوا بوجوب الصوم عليهم في تلك الأحوال ، بل
 القلم مرفوع عنهم بالنسبة ، ووجدنا المصروع ، والمغنى عليه مريضين بلا شك ، لأن
 المرض هي حال عجزة للمرء عن حال الاعتدال ، هو جهة الجوارح والقوة إلى الاضطراب
 وضعف الجوارح واعتلالها ، وهذه صفة المصروع ، والمغنى عليه بلا شك ، ويبقى
 ومن ذلك وضعفه عليهما بعد الاتفاق مدة ، فأذ هما مريضان فالقضاء عليهما بنص القرآن
 وبالله تعالى التوفيق *

وليس قولنا بسقوط الصلاة عن المغنى عليه إلا ما أفاق في وقته (٨) منها وقضاء التائب
 الصلاة — مخالفاً لقولنا هنا ، بل هو موافق ، لأن ما خرج وقته للمغنى عليه فلم يكن

(١) في النسخة رقم (١٦) «حيثك» بدل «لحيتك» (٢) في النسخة رقم (١٤) «فمن قبح له» (٣) في النسخة رقم (١٦) «إلا» بدل «لأنه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «لم نجد» وما هنا أصح (٥) حوالاً عنه ، وكانه عد الحائض والنفساء من نوع واحد (٦) كلمة «عليه» ليست في النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) «تقضاء» (٨) في النسخة رقم (١٦) «في وقته» *

عاطباً بالصلاة فيه ، ولا كان أيضاً عاطباً بالصوم ، ولكن الله تعالى أوجب على المريض عدة من أيام أخر ، ولم يوجب تعالى على المريض قضاء صلاة ، وأوجب قضاء الصلاة على النائم والناسي ، ولم يوجب قضاء صيام على النائم والناسي ^(١) بل أسقطه تعالى عن الناسي والنائم ، إذ لم يوجه عليه ، فصح قولنا . والحمد لله رب العالمين •

وأما قول أبي حنيفة ففي غاية الفساد ، لأنه دعوى بلا برهان ، ولم يتبع نصاً ولا قياساً لأنه رأى على من أفاق في شيء من رمضان من جنونه قضاء الشهر كله ، وهو لا يراه على من بلغ ، أو أسلم حينئذ •

وقال بعض المالكيين : المجنون بمنزلة الحائض !! وهذا كلام يفني ذكره عن تكلف إبطاله ، وما ندري فيما يشبه المجنون الحائض ؟ !! •

٧٥٥ — مسألة — ومن جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر قرض عليه أن يفطر ، لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) ولقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » •

فإن كان خرج بذلك إلى حد المرض فعليه القضاء ، وإن كان لم يخرج إلى حد المرض فصوره صحيح ^(٢) ولا قضاء عليه ، لأنه مغلوب مكر مضطر ، قال الله عز وجل : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ولم يأت القرآن ولا السنة بإيجاب قضاء على مكره ، أو مغلوب ، بل قد أسقط الله تعالى القضاء عن ذرعه القه ^(٣) وأوجه على من تعمله •

٧٥٦ — مسألة — ولا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره إلا بيقين ^(٤) طلوع الفجر الثاني ، وأما ما لم يتيقن فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك ، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع •

فمن رأى الفجر وهو يأكل فليقتذف ما في فمه من طعام أو شراب ، وليصم ، ولا قضاء عليه ، ومن رأى الفجر وهو يجماع فليترك ^(٥) من وقته ، وليصم ، ولا قضاء عليه ، وسواء في كل ذلك كان طلوع الفجر ^(٦) بمدة طويلة أو قريبة ، فلو توقفت باهتاً فلا شيء عليه ، وصومه تام ، ولو أقام جامداً فعليه الكفارة •

(١) في السنن رقم (١٦) ، على الناسي ، حذف النائم (٢) في السنن رقم (١٦) ، وصومه تام ، (٣) في السنن رقم (١٤) ، على من ذرعه الله ، (٤) في السنة رقم (١٦) ، إلا في تبيين ، وهو خطأ (٥) في السنة رقم (١٦) ، دليله (٦) في السنن رقم (١٦) ، « كان الطلوع العسر » •

ومن أكل شاكا في غروب الشمس أو شرب فهو عاص لله تعالى ، مفسد لصومه ، ولا يقدر على القضاء ، فان جامع شاكا في غروب الشمس فعليه الكفارة *
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فالآن باسروهن وابتنوا ما كتب الله لكم .
 وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا
 الصيام الى الليل) وهذا نص ما قلنا ، لان الله تعالى أباح الوطء والأكل والشرب الى أن
 يتبين لنا (١) الفجر ، ولم يقل تعالى : حتى يطلع الفجر ، ولا قال : حتى تشكروا في الفجر ،
 فلا يحل لأحد أن يقوله ، ولا أن يوجب صوما بطلوعه مالم يتبين للبرء ، ثم أوجب الله
 تعالى التزام الصوم الى الليل *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري

ثنا عبيد بن اسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله هو ابن عمر عن نافع والقاسم بن محمد
 ابن أبي بكر : قال القاسم : عن عائشة ، وقال نافع : عن ابن عمر ، قالت عائشة وابن
 عمر كان « بلال يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا
 واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » *

وه الى البخاري : ثنا عبد الله بن مسلمة هو القعني عن مالك عن ابن شهاب عن
 سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : ان رسول الله ﷺ قال : « ان بلالا يؤذن بليل ،
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قال : وكان رجلا أعمى لا ينادى حتى يقال
 له : أصبحت أصبحت » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيخان بن فروخ ثنا عبد الوارث (٢) عن عبد الله
 ابن سواده بن حنظلة القشيري حدثني أبي أنه سمع سمرة بن جندب يقول : قال رسول الله
 عليه السلام : (٣) « لا يفرن أحدكم نداء بلال من السجور ، ولا هذا البيضاء حتى يستطير » *
 وكذلك حديث عدي بن حاتم ، وسهل بن سعد في الخيطين (٤) الأسود والأبيض ،
 قال عليه السلام : « انما ذلك سواد الليل وبياض النهار » *

قال ابو محمد : فقص عليه السلام على أن ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يطلع (٥)

(١) كلمة « تا » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله « ثنا عبد الوارث » سقط من الاصلين ، وهو
 خطأ ، وصحناه من مسلم (ج ١ ص ٣٠٢) (٣) قوله « قال رسول الله عليه السلام ، حلف من الاصلين ،
 وكتب بمشاية النسخة رقم (١٤) وعليه ما نصه « نسخة صحيحة » ، وهو خبر روى لان الحديث مرفوع ، وفي
 مسلم « سمعت محمدا صلى الله عليه وسلم يقول » الخ (٤) كلمة « الخيطين » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) في
 النسخة رقم (١٦) « إلخ » .

الفجر ، وأباح الأكل إلى أذانه ، فقد صبح أن الأكل مباح بعد طلوع الفجر بالميتين لمريد الصوم طلوعه .

وقد ادعى قوم أن قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود) وقول رسول الله ﷺ : « حتى يطلع الفجر » : و : « حتى يقال له : أصبحت أصبحت » أن ذلك على المقاربة ، مثل قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) إنما معناه فإذا قاربنا بلوغ أجلهن .

قال أبو محمد : وقائل هذا مستهل للكذب على القرآن وعلى رسول الله ﷺ . أول ذلك أنه دعوى بلا برهان ، وإسالة لكلام الله تعالى عن مواضعه ، ولكلام رسول الله ﷺ ، وقول عليه بالم يقل ، ولو كان ما قالوا لكان بلال وابن أم مكتوم معاً لا يؤذنان الا قبل الفجر ، وهذا باطل ، لا يقوله أحد ، لأم ولا غيرهم . وأما قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن) فاقحامهم فيه أنه تعالى أراد فإذا قاربن بلوغ أجلهن — : باطل وكذب ، ودعوى بلا برهان ، ولو كان (١) ما قالوه لكان لا يجوز له الرجة الا عند مقاربة انتهاء العدة ، ولا يقول هذا أحد ، لأم ولا غيرهم ، وهو تحريف للكلم عن مواضعه ، بل الآية على ظاهرها ، وبلوغ أجلهن هو بلوغهن أجل العدة ، ليس هو انقضاءها ، وهذا هو الحق ، لأنهن إذا كن في أجل العدة كله فلزوج الرجة ، وله الطلاق ، فبطل ما قالوه يقيّن لا إشكال فيه .

وقال بعضهم : قول النبي ﷺ لبلال : « اكلا لنا الفجر » موجب لصحة قولهم . قال أبو محمد : وهذا باطل لو جاز .

أحدهما : أنه عليه السلام لم يأمره بذلك إلا للصلاة ، لا للصوم . والثاني : أنه حتى لو أمره بذلك للصوم لكان حجة لنا لآلهم ، لأن الأكل والجماع مباحان إلى أن ينذرهم بلال بطلوع الفجر ، وإنذاره لإياهم بطلوع الفجر لا يكون إلا بعد طلوع الفجر بلا شك ، فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك ولو طلع الفجر ، وإنما يحرم كل ذلك بانذار بلال بعد طلوع الفجر ، وهذا مالا حيلة لهم فيه ، وقولهم هنا خلاف للقرآن ولجميع السنن .

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عبد الله بن محمد الباقي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا جيب بن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ثنا روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش قال : « تسمرت ثم انطلقت إلى المسجد ، فدخلت

على حذيفة ، فأمر بلقحة خلطت ، ثم أمر بقدر فسخت ، ثم قال : كل ، قلت : إني أريد الصوم ، قال : وأنا أريد الصوم ؛ فأكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد ^(١) وقد أقيمت الصلاة ، فقال حذيفة : هكذا فعل في ^(٢) رسول الله ﷺ ؛ فقلت : بعد الصبح ؟ قال : بعد الصبح إلا أن الشمس لم تطلع ، »

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر ابن حبيش : « قلت لحذيفة : أي وقت تسحروا مع النبي ﷺ ؟ قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع ، »

ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي حمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا سمع أحدكم النداء والإناء على يده فلا يضعه حتى يقضى حاجته منه ، » ^(٣) قال حماد : وكانوا يؤذون إذا برغ الفجر ، قال حماد عن هشام بن عروة : كان أبي يفتي بهذا . وحدثنا حامد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة عن أنس : « أنه رأى رسول الله ﷺ قد تسحر هو وزيد بن ثابت ، وهو عليه السلام يريد الصوم ، ثم صلى الركعتين ثم خرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة ، » قال أبو محمد : هذا كله على أنه لم يكن يقين لهم الفجر بعد ، فهذا تنفق السنن مع القرآن . وروينا من طريق معمر عن أبان عن أنس عن أبي بكر الصديق أنه قال : إذا نظر الرجلان إلى الفجر فشكل أحدهما قليلاً ^(٤) حتى يتبين لهما .

ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد قال : كان أبو بكر الصديق يقول لي : قم بيني وبين الفجر حتى ألسر .

ومن طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد الأشجعي قال : قم فاسترن من الفجر ، ثم أكل .
سالم بن عبيد هذا أشجعي كوفي من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذه أصح طريق يمكن أن تكون .

(١) من أول قوله « ثم أمر بقدر فسخت » ، إلى هنا سقط خطاً من نسخة (١٦) (٢) كلمة « فيه » زيادة من نسخة (١٤) (٣) الحديث في رواية أبو داود (ج ٢ ص ٢٧٦) عن عبد الأعلى بن حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً ، وسكت عنه هو والتمذري ، وكلا الاساتين صحيح ، وكذلك رواه الحاكم (ج ١ ص ١٢٦) من طريق عبد الأعلى بن حماد الترمذي عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو كرواية أبي داود ، وصححه على شرط مسلم ووافقه الترمذي (٤) في نسخة (١٦) « قليلاً كل » وهو خطأ .

وقد روينا من طريق وكيع وعبد الرزاق ، قال وكيع : عن يونس بن أبي إسحق عن أبي السفر ، وقال عبد الرزاق : عن معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة ، قالاً جميعاً : كان أبو بكر الصديق يقول : أجيئوا الباب حتى تسحر !! الايمانف : التلق . ومن طريق الحسن : أن عمر بن الخطاب كان يقول : اذا شك الرجلان في الفجر فليأ كلا حتى يستيقنا *

ومن طريق حماد بن سلمة : ثنا حيد عن أبي رافع أو غيره عن أبي هريرة : أنه سمع النداء والانهاء على يده فقال : أحزنتها ورب الكعبة !
ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : أحل الله الشراب ماشككت ، يعني في الفجر *

وعن عكرمة قال قال ابن عباس : استقي يا غلام ، قال له : أصبحت ، قلت : كلا ، فقال ابن عباس : شك لعمر الله ، استقي ، فشرب *

وعن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول الأزدي قال : رأيت ابن عمر أخذ دلو من زمزم وقال لرجلين : أطلع الفجر ؟ قال أحدهما : قد طلع ، وقال الآخر : لا ، فشرب ابن عمر *

وعن سعد بن أبي وقاص : أنه تسحر في رمضان بالكوفة ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة *

وعن سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحارث : أنه تسحر مع علي بن أبي طالب وهما يريدان الصيام ، فلما فرغ قال للدؤن : أقم الصلاة .
ومن طريق ابن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن شبيب بن غرقدة عن أبي عقيل قال : تسحرت مع علي بن أبي طالب ثم أمر المؤذن أن يقيم الصلاة *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الثيباني — هو أبو اسحاق — عن جبلة بن سحيم عن عامر بن مطر قال : أتيت عبد الله بن مسعود في داره ، فأخرج لنا فضل سحور ، فتسحرنا معه ، فأقيمت الصلاة ، فخرجنا فصلينا معه .
ومن طريق حذيفة نحو هذا *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا عفان بن مسلم ثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن

قال : سمعت حمى — وكانت قد حجت مع رسول الله ﷺ (١) — قالت : « كان رسول الله ﷺ يقول : إن ابن أم مكتوم ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى بلال ، وإن بلالا يؤذن (٢) بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قالت : وكان يصعد هذا وينزل هذا ، قالت فكنا نتعلق به فنقول : كأنك حتى تسحرا ! »
 فحصل لنا من هذا الخبر أنهما كانا مؤذنين : أحدهما قبل الفجر يسير ، أيهما كانا، حيناً هذا ، وحيناً هذا والآخر ولا بد بمدا الفجر .

وعن محمد بن علي بن الحسين : كل حتى يتبين لك الفجر .
 وعن الحسن : كل ما أمريت .

وعن أبي مجاز : الساطع ذلك الصبح الكاذب ، ولكن إذا انفضح الصبح في الأفق .
 وعن إبراهيم النخعي : المعتزض الآخر يحل الصلاة ويحرم الطعام .
 وعن ابن جريج : قلت لمطاء : أتكره أن أشرب وأنا في البيت لا أدري لعلى قد أحسبت ؟ قال : لا بأس بذلك ، هو شك .

ومن طريق ابن أبي شبة : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم قال : لم يكونوا يمدون الفجر لجر كم ، إنما كانوا يمدون الفجر الذي يملأ البيوت والطرق .
 وعن أبي وائل : أنه تسحر وخرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة .
 وعن معمر : أنه كان يؤخر السحور جداً ، حتى يقول الجاهل : لا صوم له .
 قال علي وقد ذكرنا في باب « من تسحر فاذا به نهار وهو يظن أنه ليل (٣) » من لم يرف ذلك قضاء .

فهؤلاء أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وعمة غيب ، وزيد بن ثابت ، وسعد بن أبي وقاص ، فهم أحد عشر من الصحابة ، لا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .
 إلا رواية ضعيفة من طريق مكحول عن أبي سعيد الخدري ولم يدركه ، ومن طريق يحيى الجزار عن ابن مسعود ولم يدركه .

ومن التابعين : محمد بن علي ، وأبو مجاز ، وإبراهيم ، ومسلم ، وأصحاب ابن مسعود ، وعطاء ، والحسن ، والحكم بن عتيبة ، وعجماد ، وعروة بن الزبير ، وجابر بن زيد .
 ومن الفقهاء : معمر ، والأعمش .

(١) غيب — بضم الخاء المعجمة ؛ وعنه هي أئمة بنت غيب — بالعم ايضاً — بن ياف الاصلية
 انظر الاسامة (ج ٨ ص ١٢٢) (٢) فيلنسخرقم (١٤) ويأخذ (٣) يعني في المساء ٧٥٣ .

فإن ذكروا رواية سعيد بن قطن عن أبيه عن معاوية فيمن أفطر وهو يرى أنه ليل فطلعت الشمس : أن عليه القضاء ، وبالرواية عن عمر بمثل ذلك — : فأنما هذا (١) في الإفطار عند الليل ، لأن الأكل شاكا في الفجر ، وبين الأمرين فرق ، ولا يحل الأكل إلا بعد يقين غروب الشمس ، لأن الله تعالى قال : (إلى الليل) فمن أكل شاكا في مجيء الليل فقد عصى الله تعالى ، وصيامه باطل ، فإن جامع فعله الكفارة ، لأنه في فرض الصيام ، ما لم يوقن الليل ، بخلاف قوله : (حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض) لأن هذا في فرض الإفطار حتى يوقن بالنهار . والله تعالى التوفيق *

٧٥٧ — مسألة — ومن صح عنه بخبر من يصدقه — من رجل واحد ، أو امرأة واحدة عبد ، أو حر ، أو أمة أو حرة فصاعداً — أن الهلال قد روى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم ، صام الناس أو لم يصوموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، ولو صح عنه بخبر واحد أيضا — كما ذكرنا — فصاعداً أن هلال شوال قد روى فليفطر ، أفطر الناس أو صاموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، فإن خشي في ذلك أذى ، فليستتر بذلك * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أنه ذكر رمضان فقال : لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم (٢) فاقدروا له » *

وبه إلى مسلم : ثنا ابن المنذر ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا البختري عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « فإن غم عليكم فأكلوا العدة » * واختلف الناس في قبول خبر الواحد في ذلك *

فقال أبو حنيفة ، والشافعي بمثل قولنا في هلال رمضان ، ولم يجزوا في هلال شوال إلا رجلين عدلين *

قال أبو محمد : وهذا تناقض ظاهر *

وقال مالك : لأقبل في كليهما إلا رجلين عدلين *

قال أبو محمد : أأمن فرق بين الهلائين (٣) فما نعلم لهم حجة ، وأما قول مالك فأنهم قاسوه على سائر الأحكام *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن

(١) في النسخة رقم (١٦) «فأنما هو» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وإن غم عليكم» وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٨) «فإن أغنى عليكم» (٣) في النسخة رقم (١٦) «بالهلالين» وهو خطأ *

الحقوق تختلف ، ففيها عند المالكيين ما يقبل فيها شاهد وبمين ، ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان ؛ ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان فقط ، ومنها ما لا يقبل فيه إلا أربعة ، ومنها ما يسمع فيه حتى يميزوا فيه ^(١) النصراني والفاسق ، كالعوبى فى الطل ، فمن أين لهم أن يخصوا بعض هذه الحقوق دون بعض بقياس الشهادة فى الحلال عليه ؟ ونسألهم عن قرينة ليس فيها الافساق ؛ أو نصارى أو نساء ^(٢) وفيهم عدل يضعف بصره عن رؤية حلال ؟ *

قال أبو محمد : فاما نحن فغير الكافة مقبول فى ذلك ، وإن كانوا كفاراً أو فساقاً ، لأنه يوجب العلم بضرورة *

فإن قالوا : قد أجمع الناس على قبول عدلين فى ذلك *

قلنا : لا بل أبو يوسف القاضى يقول : اذا كان الجوى صافياً لم أقبل فى رؤية الحلال أقل من خمسين . *

فإن قالوا : كلامه ساقط *

قلنا : نعم ، وقياسكم أسقط ^(٣) *

فإن قالوا : فمن أين أجزم فيهما ^(٤) خبر الواحد ؟ *

قلنا : لأنه من الدين ، وقد صح فى الدين قبول خبر الواحد ، فهو مقبول فى كل مكان ، إلا حيث أمر الله تعالى بأن لا يقبل إلا عدد سماء لنا *

وأينما : فقد ذكرنا ^(٥) قبل هذا قول رسول الله ﷺ فى أذان بلال : « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » فأمر عليه السلام بالتزام الصيام بأذان ابن أم مكتوم بالصبح ، وهو خبر واحد بأن الفجر قد تبين *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندى ثنا مروان بن محمد عن عبد الله بن وهب عن يحيى ابن عبد الله بن سالم عن أبى بكر بن نافع عن أبيه نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : « تراءى الناس الحلال ، فاختبرت رسول الله ﷺ : أنى رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه » *

وهذا ^(٦) خبر صحيح . *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «وبناء» (٢) قوله «ولنسانيزاينة من النسخة رقم (١٤)» (٣) فى النسخة رقم (١٦) «وقياسكم ساقط» (٤) فى النسخة رقم (١٦) «فيا» وهو خطأ (٥) فى النسخة رقم (١٦) «فانذكرنا» وهو خطأ (٦) فى النسخة رقم (١٤) «فهذا» *

وقد رويناه من طريق أبي داود : ثنا الحسن بن علي ثنا حسين — هو الجعفي — عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : أتى رأيت الهلال ، يعني رمضان ، فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : قم يا بلال فأذن في الناس فليصوموا غداً » *

قال أبو محمد : رواية سماك لا تحتاج بها ولا قبيلها منهم ؛ وهم قد احتجوا بها في أخذ الدنانير من الدراهم ، فليزعم أن يأخذوها ^(١) هنا ، والا فهم متلاعبون في الدين * فان تعلق من فرق بين هلال رمضان وهلال شوال بهذين الخبرين ، وقال : لم يرد إلا في هلال رمضان *

قلنا : ولا جاء نص قط بالمنع من ذلك في هلال شوال ، وأتم أصحاب قياس ، فهلا قسم هلال شوال على هلال رمضان ؟ *

فان قالوا : إن الشاهد في هلال رمضان لا يجر إلى نفسه ، والشاهد في هلال شوال يجر إلى نفسه *

قلنا فردوا بهذا الظن بعينه شهادة الشاهدين في شوال أيضاً ، لأنهما يجران إلى أنفسهما ، كما تفعلون في سائر الحقوق *

وأيضاً : فان من يكذب في مثل هذا لا يبالي قبل أو رد *

ونقول لهم : إذا صحت بشهادة واحد فتم الهلال بعد الثلاثين ، أتصومون أحداً وثلاثين ^(٢) ؟ فإنه طامة ، وشرعة ليست من دين الله تعالى ! أم تقطرون عند ^(٣) تمام الثلاثين وان لم تروا الهلال ؟ ! فقد أفطرتكم بشهادة واحد وتناقضتم ! وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : فان شغبوا بما رويناه من طريق عباد بن العوام : ثنا أبو مالك الأشجعي ثنا حسين بن الحارث الجبلي — جديلة قيس — : أن أمير مكة وهو الحارث بن حاطب خطب فقال : « عبد النبي رسول الله ﷺ أن نفسك لرويته ، فان لم ترو شهد شاهد عدل نسكتنا بشهادتهما » *

وبما رويناه من طريق أبي عثمان الهندي قال : قدم على رسول الله ﷺ أعرابيان فقال رسول الله ﷺ : أمسلمان أتيا ؟ قالوا : نعم « فأمر الناس فأفطروا أو صاموا » * وعن الحارث عن علي : إذا شهد رجلان على رؤية الهلال أفطروا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « وان يأخذوا » (٢) في النسخة رقم (١٦) « واحد وثلاثين » ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) « عنه » وهو خطأ *

وعن عمرو بن دينار قال : أبى عثمان أن يجيز شهادة هاشم بن عتبة أو غيره على رؤية الهلال *
وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعشى عن أبى وائل قال : كتب إلينا عمر . ونحن بمقاتين (١) : إذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تقطروا حتى يشهد رجلان لرأياه بالأمس *
قلنا : أما حديث الحارث بن ساطب فإن رواه حسين بن الحارث وهو مجهول (٢) ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأنه ليس فيه الاقبوله اثنين ، ونحن لا تنكر هذا ، وليس فيه أن لا يقبل واحد *
وكذلك حديث أبى عثمان ، على أنه مرسل *
وكذلك القول في فعل على سواء سواء *
وقد يمكن أن يكون عثمان رضى الله عنه إنما رد شهادة هاشم بن عتبة لأنه لم ير منه ، لا لأنه واحد ، ولقد كان هاشم أحد المجلبين على عثمان رضى الله عنه *
وأما خبر عمر فقد صح عن عمر في هذا خلاف ذلك ، كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ابن عبد الأعلى التميمي (٣) عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبى ليل عن البراء بن عازب : أن عمر بن الخطاب كان ينظر الى الهلال ، فرآه رجل ، فقال عمر : يكفى المسلمين أحدهم ؛ فأمرهم فأفطروا أو صاموا . فهذا عمر بمحضرة الصحابة *
وقد روينا أيضاً عن على بن أبى طالب رضى الله عنه مثل هذا ، وبه يقول أبو ثور *
وأما قولنا : أنه يبنى على رؤيته فقد روينا عن عمر خلاف ذلك ، وهو أن من رآه وحده في إستهلال رمضان فلا يصم ومن رآه وحده في إستهلال شوال فلا يفطر ، وبه يقول الحسن *
روينا ذلك (٤) من طريق معمر عن أبى قلابة : أن رجلين رأيا الهلال في سفر ؛

فقدما المدينة ضحى الغد ، فأخبرا عمر ، فقال لأحدهما : أصائم أنت ؟ قال : نعم ؛ كرهت أن يكون الناس صياماً وأنا مفطر ، كرهت الخلاف عليهم ، وقال للآخر : فانت ؟ قال : أصبحت مفطراً ، لأنى رأيت الهلال ، فقال له عمر : لولا هذا — يعنى الذى صام — لأوجسنا رأسك ورددنا شهادتك ، ثم أمر الناس فأفطروا *
—

(١) هو بالخاء المسجوبة التون والقفاء المكسورين ، وهي بفتح من نواحي السواد في طريق ملتان من بغداد
قاله ياقوت (٢) كلا ليس مجهولاً ، قال ابن المديني « معروف » وذكر ابن حبان في الثقات ، وحديثه هذا
رواه أبو داود مطولاً (٢ج ص ٢٧٣) ورواه القارئ تقي (ص ٢٣٢) وقال : « هذا اسناد متصل صحيح »
(٣) عبد الأعلى بن عامر التميمي يختلف فيه له إرواه وحسن له الترمذي وصححه له الطبراني والمحاكم ، وأبو
على بن عبد الأعلى ثقة (٤) في السنة رقم (١٤) « وروي ذلك » *

ومن طريق ابن جريج : أخبرني عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي : ان رجلا قال لعمر : إني رأيت هلال رمضان ، قال : أراه ملك أحد ؟ قال : لا ، قال : فكيف صنعت (١) ؟ قال : صمت بصيام الناس ، قال : عمر يالك فيها ١١ وهو قول عطاء . قال ابو محمد : ينبغي لمن قلده عمر فيها يدعونه من مخالفة : « اليهان بالخيار مالم يتفرقا ، وتحريم المنكحة في العدة — : أن يقلده (٢) هنا »

قال (٣) ابو حنيفة ، ومالك : يصوم ان رآه وحده ، ولا يفطر ان رآه وحده ، وهذا تناقض ، وقال الشافعي كما قلنا .

وخصونا لا يقولون بهذا ولا نقول به ، لان الله تعالى قال : (لا تكلف لإلنفسك) وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) ، وقال تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) . فمن رآه فقد شاهده ، وقال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (٤) » .

٧٥٨ — مسألة — واذا رؤى الهلال قبل الزوال فهو من البارة ويصوم الناس من حيثئذ باقى يومهم — ان كان أول رمضان — ويفطرون ان كان آخره ، فان رؤى بعد الزوال فهو ليلة المقبلة .

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فخرج من هذا الظاهر اذا رؤى بعد الزوال بالاجماع المتيقن ، ولم يجب الصوم إلا من الغد ؛ وبقى حكم لفظ الحديث اذا رؤى قبل الزوال ، للاختلاف في ذلك ، فوجب الرجوع الى النص ، وايضا فان الهلال اذا رؤى قبل الزوال فاما يراه الناظر اليوم الشمس بين يمينه ولا شك في انهم يمكن رؤيته مع حوالة الشمس دونه الا وقد أهل من البارة وبعد عنها بعدا كثيرا .
روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن سأك عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب كتب الى الناس اذا رأيتموه قبل زوال الشمس فأفطروا واذا رأيتموه بعد زوالها فلا تفطروا .
ورويناه ايضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري بمثله ، وبه يقول سفيان .
ورويناه من طريق يحيى بن الجزار عن علي بن ابي طالب قال رضى الله عنه (٥) :

(١) في نسخة رقم (١٦) « اراه ملك آخر قال : فكيف صنعت ؟ » ومروضا (٢) في نسخة رقم (١٤) بان يقلدوه (٣) في نسخة رقم (١٤) « قال » (٤) هنا احتذر الاستاذ الحق والصحيح لاصول هذا الكتاب لا طاعة للعبادة المتغيرة قبلت عن موثاقطة العمل بنوعه عزه الله تعالى ان توفق اليه فاما عمل ما يجب ، وينبغي (٥) لفظ رضى الله تعالى في نسخة رقم (١٦) .

إذا رأيتم الهلال من أول النهار فأفطروا وإذا أهتموه في آخر النهار فلا تفطروا فإن الشمس تزيغ عنه أو تميل عنه •

ومن طريق محمد بن المنخني نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن الركين ابن الربيع عن أبيه (١) قال : كنا مع سلمان بن ربيعة الباهلي بيلنجر (٢) فرأيت الهلال فهي فأتيت سلمان فأخبرته فقام تحت شجرة فلما رآه أمر الناس (٣) فأفطروا : وبه يقول عبد الملك بن حبيب الأنديلي ، وأبو بكر بن داود ، وغيره • فإن قيل : قد روى عن عمر خلاف هذا ، قلنا : نعم وإذا صح التنازع وجب الرد إلى القرآن ، والسنة ، وقد ذكرنا الآن وجه ذلك وبالله تعالى التوفيق •

٧٥٩ - مسألة - ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وإنما هو مغيب الشمس عن أفق الصائم ولا مزيد •

روينا من طريق مسلم عن قتيبة عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « تسحروا فإن في السحور بركة » •

ومن طريق قتيبة عن الليث بن سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو بن العاصي عن عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ قال (١) « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور » •

قال أبو محمد : لا يضر الصوم تعمد ترك السحور لأنه من حكم الليل والصيام من حكم النهار ، ولا يطل عمل بترك عمل غيره إلا بان يوجب ذلك نص فوقف عنده • ومن طريق ابن مسعود أنه كان يؤخر السحور ويجعل الإفطار قصالت عائشة : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع (٢) •

ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » •

ومن طريق البخاري عن مسدد عن عبد الواحد عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الله ابن أبي أوفى سنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال : « أنزل فأجدح » (٣)

(١) لفظ « من أبيه » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الصحيح لأنه يروى عن أبيه (٢) يختصن وسكون الثون وجه مفتوح وآخره راء مديقة يلاذ الحزور خطب باب الإطباق (٣) في النسخة رقم (١٦) « وأمر الناس » بزيادة تمام (٤) في النسخة رقم (١٤) « من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال » (٥) « كنا في النسختين » وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٢) « أكلة السحر » (٦) زيادة « يصنع » من صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٣) (٧) المجدح أن يجره السوق بالاء ويخوض خريستوى كذلك اللبن ويخوض •

لنا قال^(١): يا رسول الله لو أُمِيتَ قال: أنزل فاجدح لنا قال: يا رسول الله انك عليك نهارا قال: أنزل فاجدح لنا أنزل فجدح فقال^(٢) رسول الله ﷺ: إذا رأيت الليل قد^(٣) أقبل من ههنا فقد أظلم الصائم وأشار بأصبعه قبل المشرق» •

وروينا عن أبي موسى تأخير الفطر حتى تبدو الكواكب ولا نقول: بهذا لما ذكرنا، وتعميل الفطر قبل الصلاة والأذان أفضل، كذلك روي نافع عن عمر بن الخطاب، وأبي هريرة، وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم •

٧٦٠ — مسألة — ومن أسلم — بعدما^(٤) تبين الفجر له أو بلغ كذلك، أو رأت الطهر^(٥) من الحيض كذلك، أو من النفاس كذلك، أو أفاق من مرضه كذلك، أو قدم من سفره كذلك — فأنهم يأكلون باقي نهارهم ويعطون من نسائهم من لم يبلغ أو من طهرت في يومها ذلك، ويستأنفون الصوم من غد، ولا قضاء على من أسلم، أو بلغ، وتقضي الحائض، والمغيث، والقادم، والنساء •

وقد اختلف الناس في بعض هذا فروينا عن إبراهيم النخعي أنه قال في الحائض تطهر بعد طلوع الفجر: لا تأكل كل إلى الليل كراهة التشبه بالمشركين وبه يقول أبو حنيفة، والأوزاعي، والحسن بن حي، وعبيد الله بن الحسن، وعن عطاء أن طهرت أول النهار فلتهم يومها وإن طهرت في آخره أكلت وشربت، وبمثل قولنا يقول سفيان الثوري ومالك، والشافعي، وأبو سليمان •

وأما الكافر يسلم فروينا عن عطاء أن أسلم الكافر في يوم من رمضان صام ما مضى من الشهر وإن أسلم في آخر النهار صام ذلك اليوم •

وعن عكرمة مثل ذلك، وقال: هو بمنزلة المسافر يدخل في صلاة المقيمين •

وعن الحسن مثل ذلك •

وقال أبو حنيفة في الصبي يبلغ بعد الفجر: إن عليه صوم ما بقي من يومه، وكذلك

قال في المسافر يقدم بعد الفجر •

قال أبو محمد: واحتج من أوجب صوم باقي اليوم بأن قال: قد كانت الصبي قبل بلوغه مأمورا بالصيام^(٦) فكيف بعد بلوغه، وقالوا: هلا جعلتم هؤلاء بمنزلة

(١) في النسخة رقم (١٤) وقاله، وأما هو المراقب البخاري (ج ٨١ ص ٨١) (٢) في البخاري ج ٨١ ص ٨١ • ثم قال فإزايته، الخ (٣) لفظه غير موجود في البخاري (٤) في النسخة رقم (١٦) حذف (ما) وروى (ه) في النسخة رقم (١٦) زيادة «كذلك» وسقط منها لفظ من الحيض (٦) في النسخة رقم (١٦) «بالصوم» •

من بلغه الخبر أن الهلال رؤى البارحة قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً لأن الذى جاءه خبر الهلال كان مأموراً بصوم ذلك اليوم لوعلم أنه من رمضان أو أنه فرضه ، وكل من ذكرنا فهم عالمون بوجوب الصوم على غيرهم وبدخول رمضان إلا أن فيهم (١) من هو منبى عن الصوم جملة ، ولو صام كان عاصياً كالحائض ، والنفساء ، والمسافر ، والمريض الذى يؤذيه الصوم ، وفيهم من هو غير مخاطب بالصوم ولو صامه لم يجزه وهو الصبي ، وإنما يصوم ابن صام تطوعاً لا فرضاً ، وفيهم من هو مخاطب بالصوم بشرط أن يقدم الإسلام قبله وهو الكافر ، وفيهم من هو مفسوخ له في الصوم أن قدر عليه وفي الفطران شاء وهو المريض الذى لا (٢) يشق عليه الصوم فكلهم غير ملزم ابتداء صوم ذلك اليوم بحال بخلاف من جاءه الخبر برؤية الهلال ، والذى جاءه الخبر برؤية الهلال يجزئه صيام باقى يومه ولا قضاء عليه ويمضى أن أكل وإنما اتبعنا فيمن بلغه أن اليوم من (٣) رمضان الخبر الوارد في ذلك فقط ، وإيضاً فإن من (٤) ذكرنا لا يختلف الحاضرون المخالفون لنا في أن التى طهرت من الحيض ، والنفساء ، والقادم من السفر ، والمفتيق من المرض لا يجزئهم صيام ذلك اليوم وعليهم قضاءه ؛ ولا يختلفون في أن الذى بلغ والذى أسلم أن كلا (٥) فليس عليهما قضاءه نصح أنهم في هذا اليوم غير صائمين أصلاً ، وإذا كانوا غير صائمين فلا معنى لصيامهم ولا أنت يؤمر بالصوم ليس صوماً ولا هم مؤدون به فرضاً لله تعالى ولا هم عاصون له بتركه وبالله تعالى التوفيق •

وأما من رأى القضاء في ذلك اليوم (٦) على من أسلم فقول لا دليل على صحته ، ولقد كان يلزم من رأى نية واحدة تجزئ للشهر كله في الصوم أن يقول : بهذا القول وإلا فهم متناقضون : وروينا عن ابن مسعود أنه قال : من أكل أول النهار فليأكل كل آخره وبالله تعالى التوفيق •

٧٦١ - مسألة - ومن تعمد الفطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل له أن يأكل في باقى (٧) ولا أن يشرب ولا أن يجامع وهو عاص لله تعالى أن فعل وهو مع ذلك غير صائم بخلاف من ذكرنا قبل هذا ، لأن كل من ذكرنا قبل هذا إما منبى عن الصوم ، وأما مباح له ترك الصوم فيهم في افطارهم مطيعون لله تعالى غير عاصين

(١) في النسخة رقم (١٦) ، ومنهم ، في الجميع (٢) في النسخة رقم (١٦) ، يثق بخلاف لخطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) حذف من (٤) في النسخة رقم (١٦) فكل (٥) في النسخة رقم (١٦) أن أكلوا وهو غلط (٦) في النسخة رقم (١٦) حذف لفظة اليوم (٧) في النسخة رقم (١٤) ، باقى ، بخلاف منه وما هنا أصح •

له بذلك ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا صيام لمن لم يبيته من الليل» ولم يخرج من هذه الجملة إلا من جهل أنه يوم فرضه فقط بالنص الوارد فهمم ، فلم يحز أن يصوموا لأنهم لم ينووه من الليل ولم يكونوا عصاة بالفطر فهم مغفرون لا صائمون ، وأما من تعدد الفطر عاصيا فهو مقترض عليه بلا خلاف صوم ذلك اليوم وعمره عليه فيه كل ما يحرم على الصائم ، ولم يأت نص ، ولا إجماع بإباحة الفطر لما دأبوا به بتعمد^(١) الفطر فهو باق على ما كان حراما عليه ، وهو متزيد من المعصية متى ما تزيد فطرا ولا صوم له مع ذلك ، وروينا عن عمرو بن دينار نحو هذا ، وعن الحسن ، وعطاء أن له أن يفطر *

٧٦٢ — مسألة — ومن سافر في رمضان — سفر طاعة أو سفر^(٢) معصية ، أو طاعة ولا معصية — ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلا أو بلفه أو إزاده ، وقد بطل صومه حيثئذ لا قبل ذلك ، ويقضى بعد ذلك في أيام أخر ، وله أن يصومه تطوعا ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاء عن رمضان حال لزمه ، وإن وافق فيه يوم نذر صامه لنذره * وقد فرق قوم بين سفر الطاعة ، وسفر المعصية فلم يروا له الفطر في سفر المعصية ، وهو قول مالك ، والشافعي * قال حنبل : والتسوية بين كل ذلك هو^(٣) قول أبي حنيفة وأبي سليمان ، وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فهم تعالى الأسفار كلها ولم يخص سفرا من سفر (وما كان ربك نسيا) وأيضا فقد أتينا بالبراهين على بطلان الصوم بالمعصية تعمدا ، والسفر في المعصية معصية وفسوق فقد بطل صومه بها ، والقوم أصحاب قياس برحمهم ولا يختلفون أن من قطع الطريق أو ضارب قوما ظالما لهم مريدا قتلهم وأخذ أموالهم فدفوه عن أنفسهم وأثقتوه ضربا في تلك المداغة حتى أوهنوه فرض من ذلك مرضا لا يقدر معه على الصوم ، ولا على الصلاة قائما فانه يفطر ويصلي قاعدا ويقصر^(٤) ، فأى فرق بين مرض المعصية وسفر المعصية ، وأما المقدار الذي يفطر فيه فقد ذكرناه في كتاب الصلاة متقضى والحمد لله رب العالمين ، ونذكر هنا أن شاذ الله تعالى منه طرقا *

وهو أن أبا حنيفة حد السفر الذي يفطر فيه^(٥) من الزمان بمسير ثلاثة أيام ، ومن المسافات بمقدار ما بين الكوفة والمدائن ذكر ذلك محمد بن الحسن في الجامع الصغير *

(١) في السنة رقم (١٦) تصد وهو خطأ (٢) في السنة رقم (١٤) حذف لفظ السفر الثاني (٣) لفظ هو زائدة من السنن رقم (١٤) (٤) في السنة رقم (١٦) وقضى وهو غلط (٥) في السنة رقم (١٦) حذف قوله الذي يفطر به عطاء

وحد الشافعى ذلك بستة وأربعين ميلا * وحد مالك في ذلك ، مرة يوميا وليسلة ، ومرة ثمانية وأربعين ميلا ، ومرة خمسة وأربعين ميلا ، ومرة اثنين وأربعين ميلا ؛ ومرة أربعين ميلا ، ومرة ستة وثلاثين ميلا ، ذكر ذلك اسحاق بن اسحاق في كتابه المعروف بالمبسوط *

قال أبو محمد : وكل هذه حدود فاسدة لادليل على صحة شيء منها لامن قرآن ، ولامن سنة صحيحة ، ولامن رواية فاسدة ، ولا إجماع ، وقد (١) جاءت في ذلك روايات مختلفة عن الصحابة رضى الله عنهم ليس بعضها أولى من بعض ، فروى عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في أقل مما بين خير والمدينة وهو ستة وتسعون ميلا * وروى عنه ان لا يقصر في أقل مما بين المدينة الى السويداء وهو اثنان وسبعون ميلا * وروى عنه لا يكون الفطر الا في ثلاثة ايام * وروى عنه لا يكون القصر الا في اليوم التام (٢) * وروى عنه القصر في ثلاثين ميلا * وروى عنه القصر في ثمانية عشر ميلا * وكل ذلك صحيح عنه * وروى عنه القصر في سفر ساعة ، وفي ميل ، وفي (٣) سفر ثلاثة أميال باسناد في غاية الصحة ، وهو جبلة بن سحيم عنه ، ومحارب بن دثار ، وعمر بن زيد بن خليفة عنه * وروى عن ابن عباس أربعة برد * وروى عنه يوم تام * وروى عنه لا قصر في يوم الى العتمة فان زدت فاقصر ، ولا تعلق لهم باحد من الصحابة رضى الله عنهم غير من ذكرنا ، وقد اختلف عنهم وعن الزهري ، والحسن أنهما حدا ذلك يومين *

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا مسعر هو ابن كدام عن محارب بن دثار قال : سمعت ابن عمر يقول : اني لأسافر الساعة من النهار فاقصر * ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن ابى اسحاق الشيباني عن محمد بن زيد ابن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال *

ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيان الثوري قال : سمعت جبلة بن سحيم يقول : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا لقصرت الصلاة * وعن شريح بن السبط عن ابن عمر أنه قصر في أربعة أميال * وعن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن عمر أنه خرج معه الى مكان على ثمانية عشر ميلا فقصر ابن عمر الصلاة . وهذه أسانيد عنه كالشمس * وعن عمر بن الخطاب القصر في ثلاثة أميال * وعن أنس في خمسة عشر ميلا * وعن ابن مسعود في اثني عشر ميلا * ومن طريق ابن أبي شيبة عن

(١) في النسخة رقم (١٤) حذف لفظ «قد» (٢) في النسخة رقم (١٦) «اليوم» بذكر اليوم وفي نسخة رقم

(١٤) «اليوم» بدون تكرار ومحمته من سنن البيهقي ج (٣) ص (١٣٧) (٣) لفظ هذه زيادة من النسخة رقم (١٤) *

حاتم بن إسحاق عن عبد الرحمن بن حرملة قال ^(١) سألت سعيد بن المسيب أنقصوا أظفر في يدي من المدينة ؟ قال : نعم *

حدثنا عبد الله بن ربيع ناظر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا عبيد الله ^(٢) ابن عمر نا عبد الله بن يزيد هو المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب نا يزيد بن أبي حبيب أن كليب بن زهال الحضرمي أخبره أن عبيد بن جبر قال : كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ في سفينة من القساطر في رمضان فرفع ثم قرب غداه قال : اقرب فقلت : ألسنت ترى البيوت ؟ فقال : أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ فأكل ، والروايات في هذا كثيرة جداً *

فأما تحديد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي فلا معنى لما أصلا وأتماهى دعاوى بلا برهان ، وموه بعضهم في ذلك بالخبر عن رسول الله ﷺ فيما منع من أن تسافر المرأة إلا مع ذي عهر *

قال أبو محمد : وذلك خبر صحيح لاجته لهم فيه لأنه ليس فيه من حكم التقصير والفطر أثر ولا دليل ، وأيضاً فإنه جاء بألفاظ مختلفة في بعضها « لا تسافر أكثر من ثلاث » وفي بعضها « لا تسافر ثلاثاً » وفي بعضها « لا تسافر يوماً » وفي بعضها « لا تسافر يوماً » وفي بعضها « لا تسافر يوماً » وهذه ألفاظ اختلف فيها عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ، وابن عمر * وصح من طريق ابن عباس هذا الخبر « لا تسافر المرأة دون تحديد أصلاً ولم يختلف عنه ^(٣) في ذلك أصلاً بقان عزموا على ترك من اختلف عنهوا الأخذ برواية من لم يختلف عنه فابن عباس لم يختلف عنه فهو أولى على هذا الأصل ، وإن أخذوا بالزيادة ، فرواية ابن عباس هي الزائدة على سائر الروايات لأنها تعم كل سفر ، وإن أخذوا بالمتفق عليه فأكثر من ثلاث هو ^(٤) المتفق عليه لا الثلاث كما رواه عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعهما ذي عهر ، وهكذا رواه هشام الدستوائي ، وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن قرعة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ ^(٥) ، وهكذا رواه أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ^(٦) فبطل أن يكون لأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي متعلق بهذا الخبر

(١) لفظ قال زيادة من المتن رقم (١٤) (٢) في المتن رقم (١٦) عبد الله وهو غلط إلا عبيد الله بن عمر ابن مبصرة الجبلي أبو شعيب البصري القواريري شيخ أبي داود ، ووقع في تذييل التهذيب عبيد الله بن عمرو ، زيادة الأولى أبيه وهو غلط أيضاً (٣) لفظ عنه زيادة من المتن رقم (١٤) (٤) في المتن رقم (١٦) وموه زيادة الواو ولا معنى لها (٥) رواه مسلم في صحيحه (٦) رواه أيضاً مسلم في صحيحه *

أصلاً الاكتفاء بالزهرى ، والحسن بذكر اللبثين فيه ولا فرق ، وما لم يبد (١) هذا حيلة ، على أنهم قد كفونا المؤونة ، قد كرمنا لك في المدونة أن من تأول من الرعاة وغيرهم فافطر في مخرج ثلاثة أميال فليس عليه إلا القضاء ، ورأى القصرى منى من مكة وهذا قولنا ، وكذلك رأى أبو حنيفة ، والشافعى في التأول ولا فرق ، وأيضا فانهم كلهم رأوا لمن سافر ثلاثة أيام أن يفطر إذا فارق بيوت القرية فان رجع لشيء أوجب عليه ترك السفر فلا شيء عليه إلا القضاء ، فقد أوجبوا الفطر في أقل من ميل ، وبغنى من هذا كله قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يخص تعالى سفرا من سفر ، ووعدنا مادون الميل ليس له حكم السفر لأنه قد صح أن النبي ﷺ كان يبعد للمعاطة والبول فلا يقصر ولا يفطر ، ولم نجد في أقل من الميل قولاً عن أحد من أهل العلم بالدين واللغة .

قال على : ويلزم من تعلق من الحنفيين بحديث « لا تسافر المرأة » أن لا يرى القصر والفطر في سفر معصية لأنه عليه السلام لم يبع لها بلا خلاف سفر المعصية أصلاً وإنما أباح لها بلا شك أسفار الطاعات ؛ وهذا بما أو هموا فيه من الأخبار أنهم أخذوا به (٢)

وهم مخالفون له .

قال على : فأما مادون الميل فقد قال قوم : ليس له حكم السفر فلا يجوز الفطر ولا القصر فيه أصلاً وإن أراد ميلاً فصاعداً لأن نية السفر هي غير السفر ؛ وقد ينوى السفر من لا يسافر ، وقد يسافر من لا ينوى السفر ، وقد روى عن أنس الفطر في رمضان في منزله إذا أراد السفر ، وروى عن علي إذا يفارق (٣) بيوت القرية ؛ وروى عن ابن عمر ترك القصر حتى يبلغ ما يقصر في مثله ، وبالله تعالى التوفيق .

وكان هذا هو النظر لو لا حديث أنس « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فلم يزل يصلي ركعتين ركعتين (٤) حتى رجعنا (٥) إلى المدينة (٦) فهذا على عمومته لا يجوز أن يخص منه شيء بغير نص .

وأما قولنا : يقضى بعد ذلك في أيام أخر فهو نص القرآن ، وجائز أن يقضيه

(١) في النسخة رقم (١٦) ، وما لم يبد هذا حيلة ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، أخذون بها ، (٣) في النسخة رقم (١٤) ، لذا فارق (٤) زيادة لنظر ركعتين من البخارى ومسلم (٥) في النسخة رقم (١٤) حتى رجع وكتب عليها مصححاً صح وما هنا هو الموافق لما في سنن البيهقي الكبرى (٦) ج ٣ ص ١٣٦ ، (٧) زاد البيهقي في سنن الكبرى ، قال : قلنا قلنا بمكة شيئاً قال : اثنا عشر ، وقال بعد ما أورد الحديث : رواه البخارى في الصحيح عن أبي عمر ، وأخرجه مسلم من لوجه أخر عن يحيى .

في سفر؛ وفي حضر لأن الله تعالى لم يخص بأيام أخر حضراً من سفره.
وأما قولنا: لا يجوز الصوم في السفر فإن الناس اختلفوا.

فقال طائفة: من سافر بعد دخول رمضان فعليه أن يصومه كله، وقالت طائفة: بل هو مخير أن شاء صام وإن شاء أفطر، وقالت طائفة: لا بد له من الفطر ولا يجزئه صومه، ثم اختلفوا في اختياره فقال طائفة: الصوم أفضل، وقالت طائفة: الفطر أفضل، وقالت طائفة: هما سواء، وقالت طائفة: لا يجزئه الصوم ولا بد له من الفطر.
فروينا القول الأول عن علي بن طريق حماد بن سبلة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب قال: من أدركه رمضان وهو مقيم ثم سافر بعد لزومه الصوم لأن الله تعالى قال: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وعن عبيدة مثله. ومن طريق ابن عباس مثله. وعن عائشة أم المؤمنين أنها نعت عن السفر في رمضان. وعن خزيمة كانوا يقولون إذا حضر رمضان: فلا تسافر حتى تصوم^(١). وعن أنس بن مالك قال: قال أنس بن مالك لا يسافر فليصم. وعن إبراهيم النخعي مثل قول أنس بن مالك. وعن عروة بن الزبير أنه سئل عن المسافر يصوم أم يفطر؟ فقال: يصوم.
وأما الطائفة المحجزة للصوم والفطر أو المختارة^(٢) للصوم فهو قول أبي حنيفة، ومالك والشافعي فتشبهوا بقول الله تعالى (وان تصوموا خير لكم) واحتجوا بأحاديث منها حديث سبلة بن الحقيق عن النبي ﷺ قال «من كانت له حيلة^(٣) يأوى إلى شعب فليصم رمضان حيث أدركه». ومن طريق أبي سعيد، وأبي برداء، وجابر أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه في السفر بالفطر وهو صائم فترددوا فافطر هو عليه السلام، وذكروا عن أم المؤمنين أنها كانت تصوم في السفر وتم الصلاة. وعن أبي موسى أنه كان يصوم رمضان في السفر. وعن أنس بن مالك^(٤) أن أفطرت فرخصة الله تعالى وإن صمت فالصوم أفضل. وعن عثمان بن أبي العاصي، وابن عباس الصوم أفضل. وعن المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث مثله. وعن علي أنه صام في سفر لأنه كان راكباً، وأفطر سعد مولاه لأنه كان ماشياً. وعن عمر بن عبد العزيز معه في البصرة وأفطره في العسر. وعن طاوس الصوم أفضل. وعن الأسود بن يزيد مثله. واحتج من رأى الأمرين سواء بحديث حمزة بن عمرو الأسلمي أن قال: يا رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) حتى تصم (٢) في النسخة رقم (١٦) الحيلة الصوم والفطر المحبذة للصوم (٣) هو بالضم الاحمال، يعني أنه يكون صاحب احوال يسافر بها، ولما احوال بلا ما هو الاصل التي طليا البواحي كان فيها نساء. ولم يكن له نهاية والحديث رواه ابو داود (ج ٢ ص ٢٩٧) (٤) في النسخة رقم (١٦) وعن أبي موسى.

اجبدي قوة على الصيام في السفر فقال رسول الله ﷺ: «أى ذلك شئت يا حمزة»
وبحديث مرسل عن القطر بن أبي هارون: «أن رجلا سافرا فصام أحدهما وأفطر
الأخر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: كلاهما أصاب» وبحديث مرسل عن
أبي عياض: «أن رسول الله ﷺ أمر أن ينادى في الناس من شاء صام ومن شاء أفطر»
ومن طريق أبي سعيد، وجابر: «كنا نسافر مع رسول الله ﷺ فلا يعيب الصائم
على المفطر ولا المفطر على الصائم» وعن علقمة، والأسود، ويزيد بن معاوية النخعي
أنهم سافروا في رمضان فصام بعضهم وأفطر بعضهم فلم يعيب بعضهم على بعض وعن
عطاء أن شئت فصم وإن شئت فافطر»

وأما من رأى الفطر أفضل فاحتجوا بحديث حمزة بن عمرو إذا سأل رسول الله ﷺ
عن ذلك فقال له عليه السلام: «هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه»

ومن روي ناعته اختيار الفطر على الصوم سعد بن أبي قاص روي أنه سافر هو وعبد الرحمن
ابن الأسود، والمصور بن مخزومة فصاما وأفطر سعد ف قيل له في ذلك فقال: أنا أفطره
منهما وصح عن ابن عمر أنه كان لا يصوم في السفر وكان معه قتيق فكان يقول: يا نافع
ضع له سحوره قال نافع: وكان ابن عمر إذا سافر أحب إليه أن يفطر يقول: رخصة
ربي أحب إلي وإن أجزأك أن تفطر في السفر، ويحتج أهل هذا القول (١) بحديث حمزة
ابن عمرو الذي روي (٢) أنفا عن النبي ﷺ هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن
ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» لحسن الفطر ولم يزد في الصوم على إسقاط الجناح»
قال علي: هذا ما احتج به كل طائفة ممن رأت الصوم في السفر لم تدع منه شيئا ولنا
قول: بشيء من هذه الأقوال فتحتمل إلى ترجيح بعضها على بعض إلا أنها كلها متفقة
على جواز الصوم لرمضان في السفر وهو خلاف قولنا فإما يلزمنا دفعها كلها من أجل
ذلك فنقول وبالله تعالى تأييدونستعين» (٣)

أما قول الله تعالى: (وان تصوموا خير لكم) فقد أتى كثيرة من الكبراء وكذب
كذبا فاحشا من احتج بها في إباحة الصوم في السفر لأنه حرف كلام الله تعالى عن
موضع نود بالله تعالى من مثل هذا، وهذا حار لا يرضى به محقق لأن نص الآية
(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) أياما معدودات فمن

(١) في النسخة رقم (١٤) لعل هذه المقالة (٢) في النسخة رقم (١٤) الذي ذكرنا (٣) في النسخة رقم (١٦)

وبالله تعالى التوفيق «بدل تأيدونستعين»

كان منكم مريضاً أو على سفر فعلة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وإن تصوموا خير لكم (الآية ١) وإنما نزلت هذه الآية في حال الصوم المنسوخة ، وذلك انه كان الحكم في أول نزول صوم رمضان ان من شاء صامه ومن شاء أفطره وأطعم مكان كل يوم مسكيناً ، وكان الصوم أفضل هذا نص الآية ، وليس للسفر فيها مدخل أصلاً ولا للاطعام مدخل في الفطر في السفر أصلاً ، فكيف استجازوا هذه الطامة ؟ وبهذا جاءت السنن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني عمرو بن سواد انا عبد الله بن وهب انا عمرو ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد مولى سلة بن الأكوع عن سلة بن الأكوع قال كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء أفطر فأتى بطعام مسكين حتى نزلت هذه الآية (فن شهد منكم الشهر فليصمه) وبهالى مسلم *

ناقية بن سعيد نا بكر — يعني ابن مضر — عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد مولى سلة بن الأكوع عن سلة بن الأكوع قال : لما نزلت هذه الآية (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر ويقتدى حتى نزلت الآية اتى بعدها فتسختها *

قال أبو محمد : حيثئذ كان الصوم أفضل فظهرت فضيحة من احتج بهذه الآية في الصوم في السفر *

وأما حديث ابن المحبق « من كان يأوى الى حولة أو شبح فليصم » لحديث ساقط لأن راويه عبد الصمد بن حبيب — وهو بصري — لين الحديث عن سنان بن سلة بن المحبق وهو مجهول (٢) ثم لو صح هذا الخبر لما كان فيه حجة لاحد من الطوائف المذكورة الا للقول المروى عن عمر بن عبد العزيز « صم في اليسر وأفطره في العسر » لانه ليس فيه الا ايجاب الصوم ولا بدعى الى الحولة والشبح ، وهذا خلاف جميع الطوائف المذكورة * وأما حديث النضر بن عدي ، وأبي عياض فرسلان * ولا حجة في مرسل * وأما حديث حمزة بن عمرو الذى ذكرنا ههنا الذى فيه إباحة الصوم في رمضان في السفر فإما هو من

(١) في نسخة (١٦) سقط لفظ « الآية » خطأ (٢) قال الحفاظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٢ ص ٢٤٢) في آخر كلامه عليه : وذكره ابن سعد في الطبقة الاولى من تابعي اهل البصرة ، وذكره في موضع آخر فقال : كان مروية قليل الحديث * *

رواية بن حمزة — ابنه محمد بن حمزة — وهو ضعيف ^(١)، وأبوه كذلك، وأما الثابت من حديث حمزة هو ما نذكره ^(٢) ان شاء الله تعالى *

وأما حديث ابى سعيد، وابى الدرداء، وجابر فلاحجة لهم في شيء منها لوجهين، أحدهما ليس في شيء منها انه عليه الصلاة والسلام كان صائماً لرمضان واذ ليس ذلك فيها فلا يجوز القطع بذلك، ولا الاحتجاج باختراع ما ليس في الخبر على القرآن، وقد يمكن ان يكون صائماً تطوعاً، والثاني انه حتى لو كان ذلك فيها نصاً لما كان لهم فيها حجة لان آخر الامر من رسول الله ﷺ إيجاب الفطر في رمضان في السفر ولو كان صوم رمضان في السفر قبل ذلك مباحاً لكان منسوخاً بآخر أمره عليه الصلاة والسلام كما نذكره ^(٣) ان شاء الله تعالى *

وأما احتجاج من أوجب الصوم في السفر لمن أهل عليه الشهر في الحضر يقول الله تعالى (فن شهد منكم الشهر فليصمه) . فلا حجة لهم في هذه الآية لان الله تعالى لم يقل فن شهد بعض الشهر فليصمه، وانما أوجب تعالى صيامه على من شهد الشهر لاعلى من شهد بعضه، ثم يبطل قولهم ايضاً قول الله تعالى: (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . لجعل السفر والمرض ناقلاً عن الصوم فيه الى الفطر . وايضاً فان رسول الله ﷺ صح عنه انه سافر في رمضان عام الفتح فاطر وهو أعلم بما راد به تعالى، والبلاغ منه تأخذه وعنه لامن غيره، فلما بطل كل ما احتجوا به وجب ان تأتى بالبرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال على تذكر الآن حديث ابى سعيد، وابى الدرداء، وجابر؛ وحمزة بن عمرو من الوجوه الصالح ان شاء الله تعالى، ونرى انها لاحجة لهم فيها ثم نعقب بالبرهان على صحة قولنا ان شاء الله وبه تأييد *

روينا من طريق ابى داود ثام مؤمل بن الفضل نا الوليد هو ابن مسلم نا سعيد بن عبد العزيز حدثني اسماعيل بن عبيد الله حدثني ام الدرداء عن ابى الدرداء قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته في حر شديد حتى ان احداًنا ليضع يده على رأسه (أو كفه على رأسه) ^(٤) من شدة الحر ما فينا صائم إلا رسول الله ﷺ، وعبد الله ابن رواحة * ومن طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن ابى نضرة عن جابر بن

(١) قال المحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٩ ص ١٢٧) : ضعف ابن حزم وعاب ذلك عليه القنطري المحلى وقال: لم يصفه قبله احد وقال ابن القطان: لا يعرف ساه (٢) في السخنة رقم (١٤) « هو كما نذكره » (٣) في النسخة رقم (١٤) « كما نذكره » (٤) الزيادة من سنن ابى داود (ج ٢ ص ٢٩٢) ورواه ايضاً مسلم (ج ١ ص ٣٦٠)

عبد الله ابن النبي ﷺ « كان في سفر فأتى على غدير فقال للقوم: اشربوا فقالوا: يا رسول الله أنشرب ولا نشرب؟ فقال: إني أيسر كم اني راكب راتم مشاة^(١) فشرب وشربوا » ومن طريق حماد بن زيد عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فرمى ماء فقال: انزلوا فاشربوا فلتكأ القوم فنزل رسول الله ﷺ^(٢) فشرب وشربنا معه » وقد روينا هذا الخبر من طريق لا يمتنع بها كما روينا من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد حدثني قزعة أنه سأل أبا سعيد عن الصوم في السفر فقال: « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلا فقال رسول الله ﷺ: إنكم^(٣) قد دنوتم من عدوكم فافطر أقوى لكم فكانت رخصة لنا من صام ومنامن أفطر ثم نزلنا منزلا آخر فقال: إنكم تتعبون^(٤) عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزمة فافطرا » ثم قال^(٥): لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر » ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس قال: « خرج النبي ﷺ في شهر رمضان فصام حتى مر ببدير في الطريق وذلك في نحر الظهيرة^(٦) فطعش الناس فدعا النبي ﷺ بقدر فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس » ومن طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ: « أحوم^(٧) في السفر؟ وكان كثير الصيام فقال: إن شئت فصم وإن شئت فأفطر » ومن طريق مسلم نا أبو الربيع الزهراني ويحيى بن يحيى قال أبو الربيع نا حماد نا هوان بن زيد نا يحيى نا أبو معاوية نا أنفق نا أبو معاوية وحامد كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: « يا رسول الله إني رجل أسرد الصوم فأفصوم^(٨) في السفر؟ قال: صم إن شئت »

قال علي: كل هذا لاجبة لهم فيه، أما حديث أبي الدرداء فليس فيه أن ذلك كان في رمضان أصلا، وإحكام ما ليس في الخبر كذب، وقد يمكن أن يكون تطوعا فلا تنكره فلا تمتلئ لهم ولا لنا فيه » وأما حديث أبي سعيد فطريق معاوية بن صالح لا يمتنع بها

(١) من قوله وقال للقوم اشربوا، والقوله راتم معناه سقط من السنن رقم (١٦) (٢) في السنن رقم (١٤) « قد قول عليه السلام، الخ (٣) لفظ « إنكم » زيادة من السنن رقم (١٤) (٤) كلنا في السنن نا بن مينا أبي طرفة (ج ٢ ص ٢٩١) « تصحونه وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٩) « صحيح عدوكم » (٥) زيادة « قال » من صحيح مسلم « وبن ابي ثور » (٦) هو حين تبلغ الشمس منتهاها من الارتجاع (٧) زيادة المدد من صحيح البخاري (ج ٣ ص ٢٦) (٨) في السنن رقم (١٦) خلف إحدى المدينتين »

ثم هبك أنها صحيحة فهو حجة لنا عليهم لأن فيه أن آخر أمر رسول الله ﷺ كان الفطر هذا أن صح أنه كان في رمضان، وفي حديث حماد بن سلمة المذكور؛ وحديث ابن عباس بيان أنه كان في رمضان بوفيهما على أبي حنيفة، ومالك، والشافعي أمر عظيم لأنهم لا يجيزون لمن صام وهو مسافر في رمضان أن يفطر في ذلك اليوم الذي ابتدأ صيامه، واتفقوا على أنه مخطيء وما يبعد عنهم إطلاق اسم المصيبة عليه، ومالك يرى عليه الكفارة فيلنظر ناصر أقوالهم ^(١) فيأذا يدخل في احتجاجة بهذين الخبرين من إطلاق اسم الخطأ والمصيبة على رسول الله ﷺ، وبإيجاب الكفارة عليه في إفطاره، وهذا خروج عن الاسلام من أقدم عليه. وأما نحن فنقول: لو صح أنه ^(٢) عليه السلام كان صائماً بنوّه من رمضان لكان ذلك منسوخاً بآخر أمره وآخر فعله وإذ لم يأت ذلك في شيء من الأخبار فيمكن أن يكون صام تطوعاً والفطر للصائم تطوعاً مباح مطلق لا كرامة فيه كما فعل عليه السلام *

والعجب كل العجب عن يقول في الخبر الثالث « أن امرأة كانت تستمير المحلى وتجمده فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها » : لعله إنما قطع يدها لغير ذلك، ويقول في الخبر الثالث « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره بإعادة الصلاة » : لعله إنما أمره بالإعادة لغير ذلك، ويقول في الخبر « أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي ركعتي الفجر والصلاة تمام فقال له : بأى صلاتيك تمتد » : لعله إنما أنكر عليه أنه صلاهما بين الناس مكبرة للباطل : وفي الخبر منصوص أنه كان يصلحها ناحية، ثم لا يقول هنا : لعله كان يصوم تطوعاً، وهنا يجب أن يقال : هذا لأنه ليس في الأخبار دليل على غير ذلك، وأما تلك الأخبار فليس منها شيء يحتمل ما تأولوه لأن نصها يمنع من ذلك *

والعجب ^(٣) من يحتج بقول أبي سعيد : « ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك في السفر مع رسول الله ﷺ » في إجازة ما ليس في الخبر منه أثر ولا غير ^(٤) من إجازة الصوم لرمضان في السفر، وليس في الخبر أنه عليه السلام علم بذلك فأقره، وهم لا يرون قول أسامة : ذهبنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكناها حجة، ولا يرون قول ابن عباس : « أن إطلاق الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ واحدة » حجة ^(٥)

(١) في النسخة رقم (١٦) وناسخ لقولهم (٢) في النسخة رقم (١٦) أنه كانه بزيادة لفظ « كان » ولا معنى له (٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظ « والعجب » خطأ (٤) قال الجمهور في الصحاح في مادة عثر : يقال ما رأيت لهم اثر ولا عبرة ولا عثراً ، والعثر يتسكن ثار الثبار (٥) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « واحدة » خطأ *

وهذا عجب عجيب وإنما في حديث أبي سعيد بإباحة الصوم في السفر ونحن لا ننكره تطوعاً أو فرضاً غير رمضان ، وبما بين هذا أنه لا يعلم أنه عليه السلام سافر في رمضان بعد عام الفتح * وأما خبر حزمة فيان جلي في أنه إنما سأله عليه السلام عن التطوع لقوله في الخبر « أني امرؤ أسرد الصوم أفأصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام (١) » فبطل كل ما تأولوه وبطل أن يكون لم يفسد من هذه الأخبار حجة وباقه تعالى التوفيق * قال أبو محمد : فإذا لم يبق لهم حجة لآمن قرآن ولآمن سنة فلنذكر الآن (٢) البراهين على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال الله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وهذه آية محكمة باجماع من (٣) أهل الاسلام لا منسوخة ولا منصوصة ، فصيح أن الله تعالى لم يفرض صوم الشهر الاعلى من شહે ، ولا فرض على المريض ، والمسافر الا أياماً أخر غير رمضان ، وهذا نص جلي لا حيلة فيه ، ولا يجوز لمن قال : إنما معنى ذلك أن أفطرا فيه لأنها دعوى موضوعة بلا برهان ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

نا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا أحمد ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي نا جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ خرج عام الفتح الى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع النخيم (٤) فصام الناس ثم دعا بقدح من ماء فرفهه حتى نظر الناس اليه ثم شرب (٥) فقبل له بعد ذلك : ان بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة (أولئك العصاة) » (٦) *

قال أبو محمد : ان كان صيامه عليه السلام لرمضان فقد نسخ بقوله : « أولئك العصاة » وصار الفطر فرضاً والصوم معصية ، ولا سبيل الى خبر ناسخ لهذا أبداً ، وان كان صيامه عليه السلام تطوعاً فهذا آخرى للتع من صيام رمضان لرمضان في السفر ، ومن طريق البخاري ومسلم *

(١) قال الحافظ ابن حجر في التبيين (ص ١٩٤) : لكن يقتضي عليه بأن عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حزمة بن محمد بن حزمة عن أبيه عن جده ما يقتضي أنه سأل عن الفرض وصحبها الحاكم وأظهر عون للمبرد شرح سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٠) (٢) زيادة لفظ « لأن من السنن » (٣) زيادة لفظ « من » من السنة رقم (١٤) (٤) هو اسم موضع بأحبال الحجاز بين مكة والمدنية ؛ وهو واد أمام صفان بثانية أميال (٥) في السنن رقم (١٤) « فشرب » وما هنا موافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) (٦) زيادة لفظ « أولئك العصاة » الثانية من مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) بولاق وهي توافق السنن رقم (١٤) .

قال البخارى نا آدم ، وقال مسلم : نا ابو بكر بن أبى شيبة نا محمد بن جعفر ثم اتفق آدم ومحمد كلاهما بن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارى عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي بن أبى طالب عن جابر بن عبدالله قال : « كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى رجلا ^(١) قد ظل عليه فسأل عنه فقيل : صائم ، فقال : ليس من البر الصوم في السفر » هذا لفظ آدم ، ولفظ غندر « ليس من البر أن تصوموا في السفر » .

قال ابو محمد : وهذا مكشوف واضح ، فان قيل : انما منع عليه السلام في مثل حال ذلك الرجل قلنا : هذا باطل لا يجوز لان تلك الحال محرم البلوغ اليها باختيار المرء للصوم في الحضر كما هو في السفر فتخصيص النبي ﷺ بالمنع من الصيام ^(٢) في السفر لإبطال لهذه الدعوى المقررة عليه ﷺ ، وواجب أخذ كلامه عليه السلام على صومه .

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية الجمعي عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشقرى قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس من البر الصيام في السفر ^(٣) » ، صفوان ثقة مشهور مكي كان متزوجا بالدرداء بنت أبي الدرداء ، وكعب بن عاصم مشهور الصفة هاجر مع أبى موسى وهو من الأشاقر حتى من الأزد .

ومن طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي حدثني يحيى هو ابن أبى كثير حدثني أبو قلابة الجرمي ان أبا أمية عمرو بن أمية الضمري أخبره أن رسول الله ﷺ قال له وقد دعاه الى الغداء : أخبرك عن المسافر ان الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة .

ومن طريق أبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم نا سهل بن بكار نا أبو عوانة عن أبى بشر عن هانئ بن عبد الله بن الشيخير عن أبيه « ان رسول الله ﷺ قال لهودعاه الى الغداء : أتدرى ما وضع الله عن المسافر ؟ قلت : ما وضع الله عن المسافر ؟ قال : الصوم وشطر الصلاة » .

ومن طريق يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر بن عبدالله « ان رسول الله ﷺ مر برجل في ظل يرش عليه الماء فسأل عنه فأخبر أنه صائم فقال : ليس من البر ان تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فأقبلوها »

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) « فرأى رجلا قد اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال : ماله ؟ قال : رجل صائم فقال له : وفي صحيح البخارى (ج ٢ ص ٧٧) « فرأى رجلا قد ظل عليه فقال : ماله ؟ قال : صائم فقال له : الخ (٢) في السنة رقم (١٤) : الصيام ، (٣) هو في مستد الامام احمد بن حنبل (ج ٤ ص ٤٣٤) » .

فهذا أمر بقبولها وأمره عليه الصلاة والسلام فرض^(١) فهي رخصة مفترضة، وصح بهذه الأخبار أن الله تعالى أسقط عن المسافر الصوم ونصف الصلاة وهذه آثار متواترة متظاهرة لم يأت شيء يعارضها فلا يجوز الخروج عنها، فإن قيل: فإن هذه الأخبار مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر وأتمّ تيجون فيه كل صوم الا رمضان وحده قلنا: نعم لأن النصوص جاءت بمثل ما قلنا لأن الله تعالى قال: (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) فأفترض تعالى صوم الثلاثة الأيام في السفر ولا بد، وقال رسول الله ﷺ في الحنف على صوم عرفة ماسند كره ان شاء الله تعالى وهو في السفر لمن كان حاجاً، وقال عليه الصلاة والسلام: «ان أفضل الصيام صيام داود يصوم يوماً ويفطر يوماً»^(٢) فم عليه الصلاة والسلام ولم يخص، وقال عليه الصلاة والسلام: «من صام يوماً في سبيل الله بأعذ الله النار عن وجهه»^(٣) خفض على الصوم في السفر فوجب الأخذ بجميع النصوص نخرج صوم رمضان في السفر بالمتنع وحده^(٤) وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازه في السفر ولا يجوز ترك نص آخر *

وقال بعض أهل الجهل والجرأة على القول بالباطل في الدين: معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من البر الصيام في السفر» مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس المسكين بهذا الطواف» *

قال أبو محمد: هذا تحريف للكلم عن مواضعه، وكذب على رسول الله ﷺ، وتقويل له ما لم يقل، وفاعل هذا يتبرأ مقعده من النار بنص قوله عليه السلام، وليس إذا وجد نص قد جاء نص آخر أو إجماع باخراجه عن ظاهره وجب أن تبطل جميع النصوص وتخرج عن ظواهرها فيحصل من فعل هذا على مذهب القرامطة في إحالة القرآن عن مفهومه وظاهره، ومن بلغ الى هنا فقد كفى خصمه مؤثته، ويقال له: إذا قلت هذا في قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس من البر الصيام في السفر» قلته أيضاً في قوله تعالى: (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) ولا فرق * قال أبو محمد: ومن سلك هذا السبيل فقد أبطل الدين والعقل والتضام جملة، فإن قيل: فكيف تقولون في صومه عليه الصلاة والسلام مع قول الله تعالى^(٥) (فمن شهد منكم

(١) في المسند رقم (١٤) سقط لفظ فرض، خطأ (٢) رواه النسائي والترمذي، وقد تقدم قريباً (٣) رواه البخاري في صحيحه، ورواه غير البخاري أيضاً (٤) لفظ «وحده» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) «مع قوله تعالى» وما هنا اظهره

الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فسد من أيام أخر) ؟ قلنا : هذا في غاية البيان لا تخلو هذه الآية من أن يكون نزولها تأخر الى وقت فتح مكة أو بعده ، وتقدم فرض رمضان بوحى آخر كما كان نزول آية الوضوء في المائدة متأخراً عن نزول (١) فرضه ، فان كان تأخر نزولها فسؤالكم ساقط والله الحمد رب العالمين (٢) ، وإن كان تقدم نزولها فلا يخلو عليه الصلاة والسلام في صومه ذلك من أن يكون صامه لمضان أو تطوعاً ، فان كان صامه تطوعاً فسؤالكم ساقط والله الحمد ، وإن كان صامه عليه الصلاة والسلام لمضان فلا تسكر أن يكون عليه الصلاة والسلام نسخ بفعله حكم الآية ثم نسخ ذلك الفعل وعاد حكم الآية ، فهذا كله حسن فكيف ولا دليل أصلاً على تقدم نزول الآية قبل غزوة الفتح ؟ وما نزل بعضها الا بعد إسلام عدى بن حاتم بعد الفتح بمدة وبالله تعالى التوفيق ❊

قال أبو محمد : ولم يبق علينا الا أن نذكر من قال : بمثل قولنا لتلا يدعوا علينا خلاف الاجماع ، فالدعوى لذلك منهم سهلة ، وهم أكثر الناس خلافاً للاجماع على ما قد بينا في كتابنا هذا وفي غيره ❊

روينا من طريق سليمان بن حرب نا حماد بن سلية عن كلثوم بن جبر عن رجل من بني قيس أنه صام في السفر فأمره عمر بن الخطاب أن يعيد ❊ ومن طريق سفیان ابن عیینة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب أنه أمر رجلاً أن يعيد صيامه في السفر ❊

قال أبو محمد : إن من احتج في رد السنن الثابتة من قول رسول الله ﷺ « كل يومين فلا يبع بينهما حتى يتفرقا » برواية شيخ من بني كنانة عن عمر أنه قال : البيع على (٣) صفقة أو تخار ، ثم رد هذه الرواية عن عمر ومعه القرآن والسنن لاجوبة وأخلوقة ❊ ومن طريق سليمان بن حرب عن أبي عروانة عن عمر بن أبي سلية بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه قال : نهى عائشة أم المؤمنين (٤) عن أن أصوم رمضان في السفر ❊ وعن أبي هريرة ليس من البر الصيام في السفر ❊ ومن طريق شعبة عن أبي حمزة — نصر ابن عمران الضبعي — قال : سألت ابن عباس عن الصوم في السفر ؟ فقال : يسر وعسر (٥) خذ (٦) يسر الله تعالى ❊

(١) لفظ « نزول » زيادة من النسخت رقم (١٤) (٢) لفظ « رب العالمين » زيادة من النسخت رقم (١٤) (٣) في النسخت رقم (١٤) « ومن » (٤) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخت رقم (١٤) (٥) في النسخت رقم (١٦) « وسر » (٦) في النسخت رقم (١٤) « دخلوا يسر الله تعالى »

قال أبو محمد : إخباره بأن صوم رمضان في السفر عسر إيجاب منه لفطره * وعنه أيضاً الاضطرار في رمضان في السفر عزيمة *

روينا هذا عنه من طريق عبد بن حميد وابن أبي شبة كلاهما عن محمد بن بشر عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد أبي الشفاء عن ابن عباس * ومن طريق ابن أبي شبة عن أبي داود الطيالسي عن عمار القطان عن عمار ^(١) مولى بني هاشم — هو ابن أبي عمار — عن ابن عباس أنه سئل عن صام رمضان في السفر فقال ابن عباس : لا يجزئهم — يعني لا يجزئهم صيامهم * وعن ابن عباس أنه سئل عن الصوم في السفر فقال : (من كان منك مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) * ومن طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن يوسف بن الحكم الثقفي أن ابن عمر سئل عن الصوم في السفر؟ قال : إنما هي صدقة تصدق الله بها عليك أريت لو تصدقت بصدقة فردت عليك ؟ ألم تغضب ؟

قال أبو محمد : هذا يبين أنه كان يرى الصوم في رمضان في السفر منعياً لله تعالى ، ولا يقال هذا في شيء مباح أصلاً *

ومن طريق حماد بن سلية عن كلثوم بن جبر أن امرأة صحبت ابن عمر في سفر فوضعت الطعام فقال لها : كلي قالت : إني صائمة قال : لاتصحيننا *

ومن طريق معن بن عيسى القزاز عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلية ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : يقال : الصيام في السفر كالانقطاع في الحضر ^(٢) * قال أبو محمد : هذا إسناد صحيح ، وقد صح سماع أبي سلية من أبيه ، ولا يقول عبد الرحمن بن عوف : في الدين يقال ^(٣) كذا إلا عن الصحابة أصحابه رضي الله عنهم ، وأما خصوصاً فلو وجدوا مثل هذا لكان أسهل شيء عليهم أن يقولوا : لا يقول ذلك إلا عن رسول الله ﷺ *

ومن طريق أبي معاوية نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : الصائم في السفر كالمنقطع في الحضر ، وهذا سند في غاية الصحة * ومن طريق عطاء عن المحرر ^(٤) ابن أبي هريرة قال : سمعت رمضان في السفر فأمرني أبو هريرة أن أعيده في أهلي وإن اقتضيه قنصيته * ومن طريق الدراوردي عن عبد الرحمن بن

(١) في السنن رقم (١٦) «من عمران» وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب (ج ٣ ص ٤٠٤) (٢) من قوله «قال أبو محمد هذا يبين أنه» إلى قوله «في الحضر» سقط من السنن رقم (١٦) (٣) لفظ «يقال» رواه ابن النسخة رقم (١٤) (٤) هذا لفظ في آخره وفي النسخة رقم (١٦) بالواو وهو غلط *

حرملة انت رجلا سأل سعيد بن المسيب أتم الصلاة في السفر وأصوم؟ قال: لا فقال: اني (١) أقوى على ذلك قال سعيد: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أقوى منك قد كان يقصر ويفطر * وعن عطاء انه سئل عن الصوم في السفر فقال: أما المفروض فلا وأما التطوع فلا بأس به * ومن طريق شعبة عن عاصم مولى قريبة عن عروة بن الزبير انه قال في رجل صام في السفر: انه يقضيه في الحضر، قال شعبة: لو صمت رمضان في السفر لكان في نفسي منه شيء * ومن طريق معمر عن الزهري قال: كان الفطر آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وإنما يؤخذ من امر رسول الله ﷺ (٢) بالآخر فالآخر * ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تصوموا في السفر * وعن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ان أباه كان ينهى عن صيام رمضان في السفر؛ وكان محمد بن علي ينهى عن ذلك أيضا * وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: لا يصوم المسافر أفطر أفطر * وعن يونس بن عبيد وأصحابه انهم انكروا صيام رمضان في السفر *

قال أبو محمد: وقد جاء خبر لو وجدوا مثله لعظم الخطب معهم كما رويانا من طريق (٣) محمد بن أحمد بن الجهم نا موسى بن هارون نا إبراهيم بن المنذر نا عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه رفته الى النبي ﷺ قال: «الصائم في السفر في رمضان كالمفطر في الحضر» * قال أبو محمد: وأما نحن فلا نحتج بأسامة بن زيد الليثي ولا نراه خجة لنا ولا علينا (٤) وفي القرآن وصحح السنن كفاية والله الحمد *

قال علي: ومن العجبان أبا حنيفة لا يجزئ عنده إتمام الصلاة في السفر، ومالك يرى في ذلك الإعادة (٥) في الوقت ثم يختارون الصوم في السفر على الفطر تناقضا لأمضى له وخلافا لنص القرآن، وللقياس الذي يدعون له السنن *

قال علي: فأزدد (٦) صح هذا فمن سافر في رمضان فله أن يصوم تطوعا وله أن يصوم فيه قضاء رمضان أفطره قبل أو سائر ما يلزمه من الصوم نفرا أو غيره لأن الله تعالى قال: (فعدة من أيام أخر) ولم يخص رمضان آخر من غيره ولم يمنع النص من صيامه إلا لعينه فقط، وأما المريض فإن كان يؤذيه الصوم فتكلفه لم يجزه وعليه أن يقضيه لأنه منهي

(١) في النسخة رقم (١٤) قال فاني، (٢) في النسخة رقم (١٤) وإنما يؤخذ من امره، الخ (٣) في النسخة رقم (١٤) «كما رويانا عن محمد، الخ (٤) قوله «ولأطينا» زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٤) «يرى الإعادة في ذلك، (٦) لفظه قد، زيادة من النسخة رقم (١٤)»

عن الحرج والتكلف وعن أذى نفسه وإن كان لا يشق عليه إجزأه لأنه لا خلاف في ذلك وما نعلم ^(١) مريضاً لا حرج عليه في الصوم قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) فالخرج لم يجعله الله تعالى في الدين .

٧٦٣ — مسألة — ومن أقام من قبل الفجر ولم يسافر الى بعد غروب الشمس في سفره فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوي الصوم ولا بد ، سواء كان في جهاد أو عمرة أو غير ذلك لأنه إنما ألزم الفطر إذا كان على سفر وهذا مقيم ، فإن افطر عامداً فقد أخطأ أن كان جاهلاً متأولاً ، وعصى أن كان عالماً ولا قضاء عليه لأنه مقيم صحيح ظن أنه مسافر ، فإن نوى من الليل وهو في سفره أن يرحل ^(٢) غداً فلم ينو الصوم فلما كان من الغد حدثت له إقامة فهو مفطر لأنه مأمور بما فعل ، وهو على سفر ما لم ينو الإقامة المذكورة ، وهذا بخلاف الصلاة لأن النص ورد في الصلاة بقصر عشرين يوماً يقيمها في الجهاد ، وقصر أربعة أيام يقيمها في الحج ، وقصر ما يكون فيه من الصلوات مقياً ما بين نزوله إلى رحيله من غده ولم يأت نص بأن يفطر في غير يوم لا يكون فيه مسافراً .
 ﴿فإن قيل﴾ قال الله تعالى: (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فهذا على سفر قلنا : لو كانت على في هذه الآية معناها ما ظننتم من إرادة السفر لا الدخول في السفر لوجب على من أراد السفر وهو في منزله أن يفطر وإن نوى السفر بعد أيام لأنه على سفر وهذا مالا يشك ^(٣) في أنه لا يقوله أحد ، ويطلبه أيضاً أول الآية إذ يقول تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فوجب على الشاهد صيامه وعلى المسافر افطاره لقول ^(٤) رسول الله ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر » ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « أن الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » فصح أنه ليس إلا مسافر أو شاهد ، فالشاهد يصوم والمسافر يفطر وليس المسافر إلا المنتقل لا المقيم فلا يفطر إلا من انتقل بخلاف من لم ينتقل ، ومن كان مقياً صائماً لحدث له سفر فاته إذا برز عن موضعه فقد سافر فقد بطل صومه وعليه قضاؤه ، وبالله تعالى التوفيق .

﴿فإن قيل﴾ : بل تقيس الصوم على الصلاة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حاله كان هذا منه باطلاً لأنهم متفقون على أن قصر بعض الصلوات لا يقاس عليه قصر سائرهما ، فإذا لم يحزم عندهم قياس قصر ^(٥) صلاة على قصر صلاة أخرى فباطل وأبعد أن يقاس فطر على فطر ، وأيضاً فقد ينوى في الصلاة المسافر إقامة فينتقل إلى حكم المقيم ولا يمكن

(١) في النسخة رقم (١٤) «ولأنه» (٢) في النسخة رقم (١٦) «أن يدخل» وهو تصحيح (٣) في النسخة رقم (١٦) «وملا ما لا تشك» (٤) في النسخة رقم (١٦) «يقول» (٥) زيادة لفظ «قصر» من النسخة رقم (١٤) .

ذلك في الصوم قبيل على كل حال قياس أحدهما على الآخر ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٤ — مسألة — والحيض الذي يبطل الصوم هو الاسود لقول النبي ﷺ
«ان دم الحيض اسود يعرف» وقوله عليه الصلاة والسلام : فاذا جاء الآخر فاغتسل
وصلى «وقد ذكرناه في كتاب الحيض من الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته *
وعن أم عطية وغيرها كنا لانعد الصفرة والكدرة شيئا *

٧٦٥ — مسألة — واذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر او رأتها النفساء وآتت
عدة أيام الحيض والنفاس قبل (١) الفجر فاخرت الفسل عدا الى طلوع الفجر ثم اغتسلت
وأدركتنا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس لم يضرهما شيئا وصومهما تام
لانهما فعلتا ما هو مباح لهما ، فان تمدتا ترك الفسل حتى تفوتت الصلاة يبطل صومهما
لانهما عاصيتان (٢) بترك الصلاة عدا ، فلو نسبنا ذلك أوجهننا فصومهما تام لانهما لم
يتعمدا معصية وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٦ — مسألة — وتصوم المستحاضة كما تصلى على ما ذكرنا (٣) في كتاب الحيض
من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٧ — مسألة — ومن كانت عليه أيام من رمضان فاخر قضاءها عدا ، اولعذر ،
أو لنسيان حتى جاء رمضان آخر فانه يصوم رمضان الذي ورد عليه كما امره الله تعالى
فاذا أضر في أول شوال (٤) قضى الأيام التي كانت عليه ولا مزيد ولا اطعام عليه في
ذلك ؛ وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق الا أنه قد اساء في تأخيرها عدا سواء
أخرها الى رمضان او مقدار ما كان يمكنه قضاؤها من الأيام لقول الله تعالى : (سارعوا
الى مغفرة من ربكم) فالمسارعة الى الطاعة المفترضة واجبة ، وقال الله تعالى : (فن
كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر) وأمر النبي ﷺ المتعمد للقيء ،
والحائض ، والنفساء بالقضاء ولم يحد الله تعالى ولا رسوله ﷺ في ذلك وقتا بينه ،
فالقضاء واجب عليهم ابدا حتى يؤدي ابدا ، ولم يأت نص قرآن ولا سنة بايجاب اطعام
في ذلك فلا يجوز الزام ذلك احد الا انه شرع والشرع لا يوجب في الدين الا الله تعالى
على لسان رسوله ﷺ فقط ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وقال مالك :
يطعم مع القضاء عن كل يوم من رمضان الأول (٥) مدأ مدأ عددها مساكين ان تعمد

(١) قال السنن رقم (١٦) «من قبل» بزيادة من ولاسى لها (٢) قال السنن رقم (١٦) «دعاه» (٣) في السنن
رقم (١٦) «كما ذكرناه» (٤) قال السنن رقم (١٦) «فاذا أضر في آخر رمضان» ومروغلط (٥) قال السنن رقم (١٦)
«التي» وما هنا أصح وأظهر .

ترك القضاء؛ فإن كان تبادى مرضه قضى ولا إطعام عليه وهو قول الشافعى *
قال أبو محمد: وروينا في ذلك عن السلف رضى الله عنهم أقوالاً، فروينا عن ابن عباس، وأبي هريرة مثل قول مالك، والشافعى، وروينا أيضاً عن عمر، وابن عمر من طريق منقطعة وبه يقول الحسن، وعطاء * وروينا عن ابن عمر من طريق صحيحة أنه يصوم رمضان الآخر ولا يقضى الأول (١) بصيام لكن يعلم عنه مكان كل يوم مسكيناً مسكيناً مدامداً وبه يقول أبو قتادة، وعكرمة * وروينا عنه أيضاً يهدى مكان كل رمضان فرط في قضائه بدنة مقلدة * وروينا من طريق ابن مسعود يصوم هذا ويقضى الأول ولم يذكر طعاماً وهو قول إبراهيم النخعي، والحسن، وطائفة، ومحمد بن أبي سليمان * قال علي: عهدنا بهم يقولون فيما وافقهم من قول الصحاب: مثل هذا لا يقال بالرأى فهلا قاله في قول ابن عمر في البدين؟ *

٧٦٨ — مسألة — والمتابعة في قضاء رمضان واجبة لقول الله تعالى: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) فإن لم يفعل فيقضها متفرقة وتجزئه لقول الله تعالى: (فعدة من أيام أخر) ولم يحد تعالى في ذلك وقتاً يبطل القضاء بتجزيه وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعى، وأبي سليمان — نعتي أنهم اتفقوا على جواز قضائها متفرقة، واحتج من قال: بأنها لا تجزئ إلا متتابعة بأن في مصحف أبي (فعدة من أيام أخر متتابعات) *
قال علي رويانا من طريق عبد الرزاق (٢) عن معمر بن الزهري قال عروة: قالت عائشة أم المؤمنين: نزلت (فعدة من أيام أخر متتابعات) فسقطت متتابعات *
قال أبو محمد: سقطها مسقط لحكمها لأنه لا يسقط القرآن بعد نزوله بالإسقاط الله تعالى إياه قال الله تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)، وقال تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) وقال تعالى: (سنتركك فلا تئس إلا ماشاء الله) فإن قيل: قد يسقط لفظ الآية ويبقى حكمها كما كان في آية الرجم قلنا: لولا إخبار النبي ﷺ ببقاء حكم (٣) الرجم لما جاز العمل به بعد إسقاط الآية النازلة به (٤) لأن ما رفع الله تعالى فلا يجوز لنا إبقاء لفظه ولا حكمه إلا بنص آخر *

٧٦٩ — مسألة — والأسير في دار الحرب إن عرف رمضان لزمه صيامه إن كان مقياً لأنه مخاطب بصومه في القرآن، فإن سافر به أضر (٥) ولا بد لأنه على سفر

(١) في النسخة رقم (١٤) «الأول» (٢) في النسخة رقم (١٤) عبد الرزاق، وهو غلط محض فإنه عبد الرزاق هو الإمام صاحب الجامع والمصنف (٣) لفظ «حكم» زيادة من للنسخة رقم (١٤) (٤) لفظ «به» زيادة من للنسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) «أضره» *

وعليه قضاءه لما ذكرنا قبل ، فان لم يعرف الشهر وأشكل عليه سقط عنه (١) صيامه ولزمته أيام أخر ان كان مسافراً والا فلا . وقال قوم : يتحرى شهراً ويجزئه . وقال آخرون : ان وافق شهراً قبل رمضان لم يجزه ، وان وافق شهراً بعد رمضان أجرأ لأنه يكون قضاء عن رمضان .

قال علي : أما تحرى شهر فيجزئه أو يجعله قضاء لحكم لم يأت به قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب وما كان هكذا فهو دعوى فاسدة لا برهان على صحتها ، فان قالوا : قسناه على من جهل القبلة قلنا : هذا باطل لأن الله تعالى لم يوجب التحرى على من جهل القبلة بل من جهلها فقد سقط عنه فرضها ، فيصلي كيف شاء ؟ فان قالوا : قسناه على من خفى عليه وقت الصلاة قلنا : وهذا باطل أيضاً لأنه لا تجزئه صلاة الا حتى يوقن بدخول وقتها (٢) .

قال ابو محمد : وبرهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يوجب الله تعالى صيامه إلا على من شهد ، وبالضرورة ندرى أن من جهل وقته فلم يشهده قال الله عز وجل (٣) : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، وقال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . فمن لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان فلم يكلفه الله تعالى صيامه بنص القرآن ، ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه لأنه صوم غير ما أمر الله تعالى به .

فان صح عندك بعد ذلك انه كان فيه مريضاً أو مسافراً فليصمه ما اقترض الله تعالى على المريض فيه والمسافر فيه (٤) وهو عدة من أيام أخر ، فيقتضى الايام التي سافر ، والتي مرض فقط ولا بد ، وان لم يوقن بأنه مرض فيه أو سافر فلا شيء عليه وبالله تعالى التوفيق .

٧٧ — مسألة — والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير كلهم مخاطبون

بالصوم فصوم رمضان فرض عليهم ، فان خافت المرضع على اللبن وضيعته لذلك ولم (٥) يكن له غيرها ، أو لم يقبل ثدي غيرها ، أو خافت الحامل على الجنين ، أو وجع الشيخ عن الصوم لكبره أفطروا (٦) ولا قضاء عليهم ولا إطعام ، فان أفطروا مرض بهم عارض فليهم القضاء ، أما قضاؤهم لمرض فلقول الله تعالى : (فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ، وأما وجوب الفطر عليهما في الخوف على الجنين

(١) لفظ دعه ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) « بدخل الوقت » (٣) في النسخة رقم

(١٦) « قال تعالى » (٤) لفظ « فيه » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « ولولم »

(٦) في النسخة رقم (١٦) « فاطر » وهو غلط .

والرضيع فقلوب الله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) ، وقال رسول الله ﷺ « من لا يرحم لا يرحم » . فأذرحمة الجنين والرضيع فرض ، ولا وصول إليها إلا بالفطر فالقصر فرض ؛ وإذا هو فرض فقد سقط عنها الصوم ، وإذا سقط الصوم فأجابه القضاء عليهما ^(١) شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء إلا على المريض ، والمسافر ، والحائض ، والنفساء ، ومتعمد القى فقطء (ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وأما الشيخ الذي لا يطبق الصوم لكبره فآله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، فإذا لم يكن الصوم في وسعه فلم يكلفه ، وأما تكليفهم إطلاعا فقد قال رسول الله ﷺ « اندماءكم وأموالكم عليكم حرام فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع » .

قال أبو محمد : روي نافع عن إبراهيم أن علقمة جاءته امرأة فقالت له : اني ^(٢) حبل وأنا أطيق الصوم ^(٣) وزوجي يأمرني أن أفطر فقال لها علقمة : أطمعي ربك وعضي زوجك . ومن أسقط عنها القضاء روي نافع عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي ، وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن امرأة من قرش سألت ابن عمر وهي حبل فقال لها : أفطري وأطمعي كل يوم مسكينا ولا تقضي .

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي ، وعقادة كلاهما عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال لأمة له مرضع : أنت بمنزلة (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) أفطري وأطمعي كل يوم مسكينا ولا تقضي .

روي نافع كلاهما عن طريق اسمعيل بن إسحاق عن الحجاج بن المنهال عن حماد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال : فطر الحامل التي في شهرها والمرضع التي تخاف على ولدها وتطعم كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما وبه يقول عقادة ، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب : ، ومن أسقط الاطعام كأرويتان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : فطر الحامل ، والمرضع في رمضان ويقضياهن صياما ولا اطعام عليهما ، ومثله عن عكرمة ، وعن إبراهيم النخعي وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان ، ومن رأى عليها الأمرين جميعا عطاء بن أبي رباح فإنه قال : إذا عاقت المرضع والحامل على ولدها ^(٤) فلتفطر وتطعم مكان كل يوم نصف صاع ولتقضى بعد ذلك وهو قول الشافعي .

(١) في النسخة رقم (١٦) وعليها يروى غلط (٢) في النسخة رقم (١٦) (أنا حبل) (٣) في النسخة رقم (١٤) ، والصيام .

(٤) في النسخة رقم (١٦) « ولديها » .

قال أبو محمد : لم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا على إيجاب الاطعام فلا يجب شيء من ذلك اذ لا نص في وجوبه ولا إجماع ، وعهدناهم يقولون في قول صاحبنا إذا أقيم : مثل هذا الايقال بالرأى فلا قالوا هبتا في قول ابن عمر في إسقاط القضاء ، وقد روي عن ابن عباس مثل قولنا يكاريونا عن اسماعيل بن اسحاق نا ابراهيم بن حمزة الزبيرى ناعبد العزيز بن محمد هو الدراوردي عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس انه سئل عن مرضع في رمضان خشيت على ولدها فرخص لها ابن عباس في الفطر *
قال على : ولم يذكر قضاء ولاطعاما ، وقال مالك : أما المرضع فتفطر وتعلم عن كل يوم فسكتنا وتضمن مع ذلك ، وأما الحامل فتقضى ولا اطعام عليها ولا يحفظ هذا التقسيم عن احد من الصحابة والتابعين *

قال أبو محمد : احتج من رأى الاطعام في ذلك بقول الله تعالى : (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) * وذكروا مارويانه من طريق حماد بن سلة ناقتادة عن عكرمة قال : نزلت هذه الآية في الحبل ، والمرضع ، والشيخ ، والمجوز *

واحتج من رأى القضاء بما رويانه ^(١) من طريق يزيد بن هارون عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال : كان النبي ﷺ يرخص للحبل ، والمرضع ان يفطرا في رمضان فاذا أفطمت المرضع ووضعت الحبل جددتا صومهما *

قال على : حديث عكرمة مرسل ، وحديث الضحاك فيه ثلاث بلايا ، مجور وهو ساقط ^(٢) ، والضحاك مثله ^(٣) ، والارسال مع ذلك ، لكن الحق في ذلك ما رويانه قبل في حكم الصوم في السفر من طريق سلة بن الأكوح ، ان ^(٤) هذه الآية منسوخة ، ومن طريق حماد ابن زيد عن سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية (فدية طعام مسكين) فقال : هي منسوخة ، فهذا هو المسند الصحيح الذي لا يجوز خلافه ، والعجب كل العجب من هؤلاء القوم فانهم يصرفون هذه الآية تصرف الأفعال في غير ما أنزلت فيه ، فرة يحتجون بها فان الصوم في السفر أفضل ، ومرة يصرفونها في الحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير ، وكل هذا احالة لكلام الله تعالى ، وتحريف للكلم عن مواضعه ، وما ندرى كيف يستجيز من يعلم ان وعد الله حق مثل هذا في القرآن وفي دين الله تعالى ؟ ونعوذ بالله من الضلال *

(١) في النسخة رقم (١٦) دجا رويانه (٢) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ١٢٣)
(٣) انظف اهل الحديث فيه فبعضهم وثقه كاحمد بن حنبل وايزدقران معين وبعضهم ضعفه كيعني بن سعيد، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٤٥٣) (٤) في النسخة رقم (١٦) دوانه زيادة الزور وهو خطأ

وأما الشيخ الكبير فإن أبا حنيفة أوجب عليه اطعام مسكين مكان كل يوم ، ولم ير مالك الاطعام عليه واجبا ، وقال الشافعي مرة ^(١) كقول أبي حنيفة «ومرة كقول مالك» قال أبو محمد : روينا من طريق اسماعيل عن علي ^(٢) بن عبد الله عن سفيان ، وجرير قال سفيان قال عمرو بن دينار : أخبرني عطاء أنه سمع ابن عباس يقرأها (وعلى الذين يطوفونه فدية طعام مسكين) يكلفونه ولا يطبقونه ، قال : هذا الشيخ الكبير الم والمراة الكبيرة الهمة ^(٣) لا يستطيع الصوم يفطر ويطعم كل يوم مسكينا ، وقال جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : مثله *

قال علي : هذا صحيح عن ابن عباس ، ورويناه عن علي بن أبي طالب أنه قال في الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم : أنه يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ، وصح عن أنس أنه ضعف عن الصوم اذ كبر فكان يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ؛ قال قتادة : الواحد كفارة والثلاثة تطوع *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حرملة قال سمعت سعيد ابن المسيب : يقول في قول الله تعالى : (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) : هو الكبير الذي يجز عن الصوم والحبل يشق عليها الصوم ، فعلى كل واحد منهما اطعام مسكين عن كل يوم * وعن الحسن ، وقاتدة في الشيخ الكبير والعجوز انهما يطعمان مكان كل يوم مسكينا * وعن عطاء ، والحسن ، وسعيد بن جبير مثل ذلك ، وروى عن قيس بن السائب وهو من الصحابة مثل ذلك ^(٤) * وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم * وعن مكحول ، وطاوس ، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش ^(٥) من الصوم أنه يفطر ويطعم عن كل يوم مدا *

قال أبو محمد : فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يطبق الصوم له رده اطعام مسكين مكان كل يوم ولم يره على الحامل والمرضع ، وأوجب مالك على المرضع خاصة ولم يوجبه على الحامل ولا الشيخ الكبير ، وهذا تناقض ظاهر * واحتج بعض الخنفية بان الحامل

(١) سقط لفظ «مرة» من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « اسماعيل بن علي » وهو غلط فان اسماعيل هو ابن اسحاق التميمي روى عن علي بن عبد الله وهو من أقرانه ، وعلى بن عبد الله هذا هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السدي مولاهم أبو الحسن بن المديني صاحب الصانيف ، انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٢٤٩) (٣) قال الجوهري في صحاحه : « هم بالكسر الشيخ القاني ، والمرأة همة ، ووقع في النسخة رقم (١٦) « المراة الكبيرة الم » (٤) في النسخة رقم (١٦) « مثل هذا » (٥) قال الجوهري في الصحاح « العطاش دار يصيب الانسان فيشرب الماء فلا يروى » *

والمرضع بمنزلة المريض والمسافر لانهم كلهم أيسع لهم الفطر دون اعطام *
قال على : والشيخ كذلك وهو أشبه بالمرضع ، والمسافر لانه أيسع له الفطر من أجل
نفسه كما أيسع لهما من أجل أنفسهما ، وأما الحامل والمرضع فانما أيسع لهما الفطر من
أجل غيرهما *.

قال على : وأما المالكيون فيشتنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليد هم وقد خالفوا
هنا عليا ، وابن عباس ، وقيس بن السائب ، وأبا هريرة ، ولا يعرف لهم من الصحابة
مخالف ، وخالفوا عكرمة ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وقتادة ، وسعيد بن جبر وروم
يشتمون بمثل هذا *.

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حجة عندنا في غير النبي ﷺ ، وأما الرواية عن ابن عباس
أنه كان يقرأها (وعلى الذين يطوفونه) قراءة لأجل واحد ان يقرأ بها لأن القرآن
لا يؤخذ الا عن لفظ رسول الله ﷺ ؛ فناحتج بهذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة قحاش
لله ان يطلع الشيخ مالا يطيقه ، وقد صح عن سلة بن الأكوع وعن ابن عباس نسخ
هذه الآية كما ذكرنا في هذا الباب ، وفي باب صوم المسافر وانما لم تنزل قط في الشيخ ،
ولا في الحامل ، ولا في المرضع وإنما نزلت في حال وقد نسخت وبطلت ، والشيخ والعجوز
الذنان لا يطيقان الصوم فالصوم لا يلزمهما قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
واذ لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما لان الله تعالى لم يلزمهما اياه ولا رسوله ﷺ
والأموال عمرة الا بنص او إجماع *.

والعجب كله من ان أبا حنيفة ، ومالكا ، والشافعي يسقطون الكفارة عن أفطر
في نهار رمضان عمداً وقصد إبطال صومه عاصيا لله تعالى بفعل قوم لو ط ، وبالأكل وشرب
الخن عمداً ، وبتمعد القى ، نعم وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرجه من
بين اسنانه شيئا من طعامه فتعمد أكله ذاكرا لصومه ، ثم يوجبون الكفارة على من
أفطر بمن أمره الله تعالى بالافطار وإباحه له من مرضع عاتقة على رضيعها التلف ، وشيخ
كبير لا يطبق الصوم ضعفا ، وحامل تخاف على مافي (١) بطنها ، وحسبك بهذا تخطيطا ،
ولا يحل قبول مثل هذا الا من الذي لا يسأل عما يفعل وهو الله تعالى على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم *.

٧٧١ — مسألة — ومن وطئ امرأة في اليوم عمداً فكفارة واحدة فقط ،
ومن وطئ في يومين عمداً فصاعداً فعليه لكل يوم كفارة ، سواء كفر قبل ان يطأ .

(١) في النسخة رقم (١٦) دخل في بطنها .

الثانية أو لم يكفر *

قال أبو حنيفة : عليه لكل ذلك ولو أنه أفطر في كل يوم من رمضان عامداً كفارة واحدة فقط إلا أن يكون قد كفر ثم أفطر نهاراً آخر فعليه كفارة أخرى * وقد روى عنه أنه سواء كفر أو لم يكفر ليس عليه إلا كفارة واحدة إذا كانت الأيام من شهر واحد ، فإن كان اليومان اللذان أفطر فيهما من شهر رمضان اثنين فلكل يوم منهما كفارة غير كفارة اليوم الآخر ، فلم يختلف قوله فيمن تعدد الفطر أيام رمضان كلها أو بعضها أو يوماً واحداً منها في أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة فقط ، إذا لم يكفر في خلال ذلك ، ولم يختلف قوله فيمن أفطر يومين من رمضان إن عليه كفارتين كفر بينهما أو لم يكفر ، واختلف قوله فيمن أفطر يومين فصاعداً من رمضان واحد وكفر في خلال ذلك ، فرة قال : عليه كفارة أخرى ، ومرة قال : ليس عليه إلا الكفارة التي كفر بعد * وقال مالك ، والليث ، والحسن بن حي ، والشافعي : مثل قولنا ، وهو قول عطاء ، واحد قول الشافعي *

قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه أبو حنيفة وخالف فيه ^(١) جمهور العلماء * برهان ^(٢) صحة قولنا أمر رسول الله ﷺ الذي وطئ امرأته في رمضان بالكفارة فصح أن لذلك اليوم الكفارة المأمور بها بحول يوم فلا فرق بينه وبين ذلك اليوم لأن الخطاب بالكفارة واقع عليه في كل يوم الأول ولا فرق ، فإن قيل هلا قسم هذا على الحدود ، قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأن الحدود التي يقيمها الإمام والحاكم على المرء كرها ولا يحل للمرء أن يقيمها على نفسه بخلاف الكفارة التي إنما يقيمها المرء على نفسه وهو مخاطب بها على نفسه وليس مخاطباً بالحدود على نفسه ، وفرق آخر نذكرها إن شاء الله تعالى في الحدود * وأيضا فإن أبا حنيفة رأى أن كان اليومان من رمضان فكفارتان ولا بد ، ولا خلاف منه في أنه لو زنى بأمرأتين من بلدين مختلفتين في عامين مختلفين لحد واحد ، ولو شرب خمراً من عصير عام واحد وخمراً من عصير عام آخر لحد واحد ، ولو سرق في عامين مختلفين قطع واحد وبالله تعالى التوفيق *

ومن أعجب الأشياء أن أبا حنيفة قال : ما ذكرنا ، ورأى فيمن ظاهر ^(٣) من أمرأتيه بلفظ واحد أن عليه لكل امرأة كفارة أخرى ، وقال فيمن قال في مجلس :

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « فيه » خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) « وبرهان » بزيادة الياء وما هنا أسن (٣) في النسخة رقم (١٤) « من ظاهر »

والله لا كلبت زيدا، ثم قال في مجلس آخر: والله لا كلبت زيدا أنهما يمينان يجب عليهما كفارتان، ومن قال: والله والرحمن لا كلبت زيدا فعليه كفارتان إلا أن ينوي أنهما يمين واحدة *.

قال علي: وأما إذا كرر الوطء في يوم واحد مراراً فالتى بها لم يأمره إلا بكفارة واحدة ولم يسأله أعاد أم لا؟ وأيضاً فإنه إذا وطئ فقد أفطر فالوطء الثانى وقع في غير صيام فلا كفارة فيه، وأيضاً فإن الواطئ ^(١) بأول إيلاجه متعمداً إذا كرا وجبت عليه الكفارة ^(٢) عاود أولم يعاود، ولا كفارة في إيلاجه ثانية بالنص، والاجماع *.

٧٧٢ — مسألة — ومن أفطر رمضان كله بسفر ^(٣) أو مرض فأنما عليه عدد الأيام التى أفطر ولا يحرمه شهر ناقص مكان تام، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر)، وقال الحسن بن حى: يحرم شهر مكان شهر إذا صام ما بين الهلالين ولا برهان على صحة هذا القول *.

٧٧٣ — مسألة — وللمرء أن يفطر في صوم ^(٤) التطوع إن شاء لانتكراه له ذلك إلا أن عليه أن أفطر عامداً قضاء يوم مكانه *.

برهان ذلك أن الشريعة كلها فرض وتطوع هذا معلوم بنصوص القرآن، والسنة، والاجماع: وضرورة العقل إذ لا يمكن قسم ثالث أصلاً، فالفرض هو الذى يعصى من تركه، والتطوع هو الذى لا يعصى من تركه ولو عصى لسكان فرضاً؛ والمفطر في التطوع تارك ما لا يجب عليه فرضاً فلا حرج عليه في ذلك، وقد أخبر رسول الله ﷺ الأعرابي الذى سأله عن الصوم فأخبره عليه السلام بـرمضان « فقال: هل على غيري؟ قال: لا إلا أن تطوع شيئاً فقال الأعرابي: والله لأزيد على ذلك ولا أنقص منه، فقال عليه السلام: أفعل إن صدق دخل الجنة إن صدق» فلم يجعل النبي ﷺ في ترك التطوع كرامة أصلاً، وهكذا نقول فيمن قطع صلاة تطوع، أو بدله في صدقة تطوع أو فسخ عهداً حج تطوع، أو اعتكاف تطوع، ولا فرق لما ذكرنا وما عدا ذلك فدعوى لا برهان عليها وإيجاب ما لم يوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ إلا أنه لا قضاء عليه في شيء مما ذكرنا إلا في فطر التطوع فقط لما نذكر إن شاء الله تعالى *.

«فإن قيل: إنكم توجبون فرضاً في الصوم غير رمضان كالندرو صيام الكفارات قلنا:

(١) في النسخة رقم (١٤) «فإن الوطء» (٢) في النسخة رقم (١٤) «واجب عليه كفارة» (٣) في النسخة رقم (١٦) «سفر» (٤) في النسخة رقم (١٤) «في صيام».

نوجب ما أوجب رسول الله ﷺ ونضيفه الى فرض رمضان، ولا نوجب ما لم يوجب ولا تعدى حدوده ولا نعارضه بأرائنا، وقد جاءت في ذلك سنة •

كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شبيب أخبرني عبد الله بن الهيثم نا أبو بكر الحنفي ^(١) نا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين ^(٢) قالت : إن رسول الله ﷺ أتانا يوما فقال : هل عندكم من شيء؟ قلنا : نعم أهدى لنا حبس فقال : أما ^(٣) إني أصبحت أريد الصوم فأكل ، وقد رويناه من طريق عائشة بنت طلحة عن أم المؤمنين •

قال علي : وهذه سنة نابتة ، وحدثنا ^(٤) جد الرحمن بن عبد الله بن خالدنا إبراهيم بن أحمدنا القريري نا البخاري نا محمد بن بشار نا جعفر بن عون نا أبو الميسر — هو حجة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أخبرني النبي ﷺ بين سلمان ، وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل قال : ^(٥) فاني صائم قال سلمان : ما نأبأ بكل حق نأكل فأكل وذكركم باقي الحديث ، وفيه أن سلمان قال له : إن لربك عليك حقا وإن لنفسك عليك حقا ولا مهلك عليك حقا فأصل كل ذي حق حقه فأبى النبي ﷺ فقال عليه السلام : « صدق سلمان » • فهذا النبي ﷺ قد صوب قول سلمان ^(٦) في إظهار الصائم المتطوع ولم ينكره •

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود محمد بن سعد الحفري عن سفيان الثوري عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: أتى النبي ﷺ طعام وهو جمر الظنآن قال لأبي بكر وعمر: « ادنوا فكلوا قالوا: إنا صائمون قال رسول الله ﷺ: ارجلوا صاحبكم اكلوا صاحبكم ادنوا

(١) في النسخة رقم (١٦) «دأ» بقرير الحنفى رافعة بنو غوط، ووقع للنسائي (ج ١ ص ٣٢٠) المطروح سنة ١٣١٧ بمصر الحنفى بالحال المجمع وبالإثر الحروف جدول الجذور تصنيف وكذلك النسخة المطبوعة سنة ١٣٤٩ هـ (ج ١ ص ١٩٤) وهذا ما يذكر على أنها لم تراجع على نسخها أصحها لأن النسخة المطبوعة اليتيم سنة ١٣١٦ هـ جاءت بحمزة الظفر (ج ١ ص ٣٢٠) وهذا تقديم المائة ٣٢٠ على هذا الجذر، وهذه الفحوى كثرت في زبنا هذا لأن إقراض العمل وصديق القول (١) لفظ «أم المؤمنين» زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) لفظ «الأم» زيادة من النسخة رقم (١٤) وهي موافقة للنسائي (١) في النسخة رقم (١٦) «دأ» (٢) «وحدثنا» وما هنا أرواح (٥) زيادة لفظ «قال» من البخارى (ج ١ ص ٨٥) لفظ «وقر» لسان في «سقط» من النسخة رقم (١٤) خطأ.

فكلا » ، وهذه كلها آثار صحاح وبهذا يقول جمهور السلف *

وروينا من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب قال : خرج عمر بن الخطاب يوما على أصحابه فقال : إني أصبحت صائما فرت في جارية لي فوقعت عليها فاترون ؟ قال : فلم يألوا ما شكوا عليه ، وقال له علي : أصبت حلالا وتقضي ^(١) يوما مكانه ، قال له عمر : أنت أحسنهم فتيا * ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن عمران بن عمير عن سعيد بن جبير عن ابن عمر في الذي يأكل بعد أن أصبح صائما قال ابن عمر : لا جناح عليه ما لم يكن نذرا أو قضاء *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن قيس بن سعد عن ابن عباس قال : الصيام تطوعا والطواف والصدقة ان شاء معنى وإن شاء قطع * وروينا أنه كان يصبح متطوعا ثم يفطر ولا يزال ويأمر بقضاء يوم مكانه * وعن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان لا يرى بافطار التطوع أبسا وهو قول سعيد بن جبير ، وعطاء ، وسليمان بن موسى ، والشافعي ، وأبي سليمان إلا أنهم لم يريا في ذلك قضاء * وقال مالك : أن أفطر فيه ^(٢) ناسيا يثم ^(٣) صومه ولا شيء عليه وإن أفطر فيه بعد إساءة ويقضى *

قال علي : ولا يبرهان على صحة هذا القول مع خلافه لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأم المؤمنين ، وغيرهم *

وأما إيماننا بالقضاء فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن حمزة عن عائشة قالت : أصبحت صائمة أنا وخفصة اهدى لنا طعام فاجعنا فافطرنا فدخل النبي ﷺ فبدرتني حفصة فسأله فقال : « صوما يوما مكانه » *

قال علي : لم يخف علينا قول من قال : أن جرير بن حازم اخطأ في هذا الخبر إلا أن هذا ليس بشيء لأن جريرا ثقة ، ودعوى الخطأ باطل إلا أن يقيم المدعى له برهان على صحة دعواه ، وليس أنفراد جرير بإسناده علة لأنه ثقة *

قال أبو محمد : لا خلاف بين أحد في أن حكم ما أفطر به من جماع أو غيره حكم

(١) لفظ ، حلالا وتقضى سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) لفظ وفيه راي من النسخة رقم (١٤)

(٣) في النسخة رقم (١٦) ، يثم ، بزيادة نقله ولا يثم لما .

واحد فن موجب القضاء في كل ذلك ومن مسقط له في كل ذلك ، وقد ضح النص بالقضاء في الاضطرار فما نبأ بأى شيء أفطر ، وبالله تعالى التوفيق *
وأما تفريق مالك بين الاضطرار ناسياً في صوم تلوع او فرض نكلاً لوجه له ، وليس إلا صائم أو مفطر ، فان كان مفطراً فالحكم واحد في القضاء أو تركه ، وان كان صائماً فلا قضاء على صائمه *

٧٧٤ — مسألة — ومن أفطر عامداً في قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يوم واحد فقط لان إيجاب القضاء إيجاب شرع لم يأذن به الله تعالى ، وقد صح انه عليه السلام قضى ذلك اليوم من رمضان ^(١) فلا يجوز أن يراد عليه غيره بغير نص ولا إجماع *
وروي نافع قتادة ان عليه الكفارة كن فعل ذلك في رمضان لانه بدل منه *
قال أبو محمد : هذا أصح ما يكون من القياس ان كان القياس ^(٢) حقاً ، وعن بعض السلف عليه قضاء يومين ، يوم رمضان ، ويوم القضاء *

﴿ تم ﴾

تم الجزء السادس من كتاب المحلى لابن حزم والمحمد لله رب العالمين
ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع مفتتحاً (مسألة ومن مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان) الخ ونسأل الله المعونة على إتمامه

(١) في المتن رقم (١٦) «وقد صح ان عليه قضاء ذلك اليوم من رمضان وما هنا أفطر (٢) فقط القياس زيادة من السنة رقم (١٤) *

فهرست

الجزء السادس من المحلى

صفحة	صفحة
٢١	٢ (زكاة البقر)
٢٢	٢ المسألة ٦٧٣ الجواميس صنف
٢٣	٢ من البقر يضم بعضها الى بعض
٢٤	٢ أفعال العلماء في نصاب البقر ودليل
٢٥	٢ كل وتشديد المؤلف مذهبه بأدلة
٢٦	٢ كثيرة لأجدها في غير هذا الكتاب
٢٧	٢ بيان أن الحنفية يقولون بالمراسيل
٢٨	٢ إذا وافق مذهبهم ويردونها إذا
٢٩	٢ خالف ذلك
٣٠	٢٣ بيان أن صحيفة عمرو بن حزم
٣١	٢٣ منقطة لا تقوم بها حجة
٣٢	٢٤ لزوم الحنفية بقواعد مذهبهم
٣٣	٢٥ الرد على من خالف رأى ابن حزم
٣٤	٢٥ في نصاب البقر
٣٥	١٧ (زكاة الابل)
٣٦	١٧ المسألة ٦٧٤ البخت والأعراية
٣٧	١٧ والتجب والمهاري وغيرها من
٣٨	١٧ أصناف الابل كلها ابل يضم بعضها
٣٩	١٧ الى بعض في الزكاة ، وهذا لا
٤٠	١٧ خلاف فيه
٤١	١٧ بيان أن لا زكاة أقل من خمسة من
٤٢	١٧ الابل بشرطها وفيها شاة واحدة
٤٣	٤٣ المسألة ٦٧٥ يعطى المصدق الشاتين
٤٤	٤٣ أو العشرين درهما ما أخذ من صدقة
٤٥	٤٣ القنم أو يبيع من الابل ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٤٤	المسألة ٧٧ الزكاة تكرر في كل سنة في الابل والبقر والغنم والذهب والفضة بخلاف البر والسمير والتمر
٤٥	المسألة ٧٧ الزكاة واجبة في الابل والبقر والغنم بانقضاء الحول ولا حكم في ذلك لجي الساعى ومذاهب العلماء في ذلك
٤٥	﴿ زكاة السائمة وغيرها من الماشية ﴾
٤٥	المسألة ٧٨ تركي السواهم والمعلوفة والمتخذة للركوب والحرس وغير ذلك من الابل والبقر والغنم بمالك والامام الليث وبعض أهل الظاهر ودليل ذلك ومذاهب علماء الأصناف في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٥٠	المسألة ٧٩ فرض على كل ذي ابل وبقر وغنم ان يحلبها يوم وردها على الماء ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه وحجة ذلك
٥٠	المسألة ٨٠ بيان الاسنان المذكورة في الابل من كلام أهل اللغة
٥١	المسألة ٨١ الخلطة في الماشية أو غيرها لتعيل حكم الزكاة ولكل احد حكمه في ماله غلط أو لم يخلط لافرق بين شيء من ذلك ودليل
٥١	المسألة ٨٢ الزكاة في الفضة
٥١	المسألة ٨٣ الزكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو تقارا أو غير ذلك حتى تبلغ خمس أو اوقية خمسة دراهم وحال عليها الحول، وفيها خمسة دراهم ومذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وبسط ذلك بالاجمعة في غير هذا الكتاب
٦٦	﴿ زكاة الذهب ﴾
٦٦	المسألة ٨٤ الزكاة في اقل من أربعين مثقالا من الذهب الصرف الذي لا يخالط شئ بوزن مكة فاذا بلغ ما ذكر فيه ربع عشره وهكذا الزيادة على ذلك ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأصناف في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٧٣	مذهب التابعين في ذلك
٧٤	الرد على من جعل الوقص في الذهب أربعة دنائير
٧٥	المسألة ٨٥ الزكاة واجبة في حلي الذهب والفضة اذا بلغ كل واحد منها المقدار الذي ذكرنا أو اتهم عند مالكة عاما قريبا ولا يجوز ان يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ودليل ذلك هو ذكر مذاهب الفقهاء في ذلك

(٣٥٠ - ٦٤ الجلى)

صفحة	صفحة
٩٣	٨٣
المسألة ٦٩٠ من تلق ماله أو غصبه	وسرد أدلتهم وبيان الصواب في ذلك
غاصب أو حيل بينه وبينه فلا زكاة	بملا تجده في كتاب على حدة
عليه فيه أى نوع كان من أنواع	(المال المستفاد)
المال ودليل ذلك وبيان أقوال	المسألة ٦٨٥ أقوال علماء الصحابة
العلماء في ذلك	في زكاة المال المستفاد
٩٥	٨٤
المسألة ٦٩١ من رهن ماشية أو ذهباً	أقوال المجتهدين في المال المستفاد
أو فضة أو أرضاً فزرعها أو غنلاً	وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك
فاتمرت وحال الحول على الماشية	المسألة ٦٨٦ حكم من اجتمع في
والعين فالزكاة في كل ذلك ويرهان ذلك	ماله زكاتان فصاعداً وهو حى ،
٩٥	٨٧
المسألة ٦٩٢ ليس على من وجب	ودليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك
عليه الزكاة إيصالها إلى السلطان	وبيان حججهم
لكن عليه أن يجمع ماله المصدق	المسألة ٦٨٧ لومات الذى وجبت
ويدفع إليه الحق ودليل ذلك	عليه الزكاة سنة أو سنتين فأنها من
٩٥	٨٨
المسألة ٦٩٣ لا يجوز تعجيل الزكاة	رأس ماله أقربها أو قامت عليه ينة
قبل تمام الحول ولا بطرقة عين	ويرهان ذلك وذكر أقوال علماء
ويرهان ذلك وسرد أقوال علماء	الأمصار في ذلك وسرد أدلتهم
الأمصار في ذلك وذكر حججهم	المسألة ٦٨٨ لا يجوز أداء الزكاة
والتظير فيها وتحقيق الحق بما تسرعين	إذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله
الناظر في هذا المقام فعليك به	بأمره لا ينفية أنها الزكاة المفروضة
٩٩	٩١
المسألة ٦٩٤ من عليه دين دراهم	عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب
أو دنانير أو ماشية تجب الزكاة	علماء الفقه في ذلك وحججهم
في مقدار ذلك لو كان حاضراً ودليل	المسألة ٦٨٩ من خرج المال عن
ذلك وبيان مذاهب السلف في ذلك	ملكه في داخل الحول قبل تمامه
١٠١	٩٢
المسألة ٦٩٥ من عليه دين وعنده	ثم رجع إليه فإنه يستأنف به الحول
مال تجب في مثله الزكاة فإنه يركى	من حين رجوعه لا من حين الحول
ما عنده ولا يسقط من أجل الدين	الأول ويرهان ذلك وبيان مذاهب
الذى عليه شيء من زكاة ما يده	المجتهدين في ذلك
وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك	
وذكر حججهم	

صفحة	صفحة
١١٤	١٠٣ المسألة ٦٩٦ من كان له على غيره دين سواء كان حالا أو مؤجلا عند مليء مقر يمكنه قبضه أو منكر فلا زكاة فيه على صاحبه ويرهان ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك وأدلتهم
١١٧	١٠٥ المسألة ٦٩٧ المهور والحلح والديات بمنزلة ما قلنا لم يتعين المهر ودليل ذلك
١١٨	١٠٥ المسألة ٦٩٨ من كان لمدِين على بعض أهل الصدقات فتصدق عليه بدينه قبله ونوى بذلك أنه من زكاته اجزأه ذلك ودليل ذلك
١١٨	١٠٦ المسألة ٦٩٩ من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها الخ لثا تزور رهان ذلك ويان أقوال العلماء وحججهم في ذلك
١١٨	١٠٨ المسألة ٧٠٠ لاثي في المعادن كلها لا خمس فيها ولا زكاة محجلة إلا إذا كان ذهباً أو فضة بريق عند مستخرجه حوالا قريبا وبلغ نصاباً ودليل ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وحججهم
١١٨	١١١ المسألة ٧٠١ لا تؤخذ زكاة من كافر ويرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة
١١٤	المسألة ٧٠٢ لا يجوز اخذ زكاة ولا تمشير بما يتجر به تجار المسلمين ودليل ذلك ويان مذاهب المجتهدين في ذلك
١١٧	المسألة ٧٠٣ وليس في شيء مما أصيب من الثنبر والجواهر والياقوت والزمر دشمه أصلاً بل كله لمن وجده ويرهان ذلك
١١٨	﴿ زكاة الفطر ﴾
١١٨	المسألة ٧٠٤ زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم وإن كان جنيثافي بطن أمه ، على كل واحد صاع من تمر أو شعير فقط لا يجرى قح ولا دقيق قح أو شعير ولا خبز ، ولا قيمة ، ودليل ذلك مفصلاً وذكر أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه وقد ائتب المصنف في تأييد مذهبه بما يستفرب له من قوة حفظه وإحاطة ذا كرمه ذكاء عقله وشدته تمسكه بدينه رحمه الله وجعل الجنة مثواه
١٣١	١٣١ مخالفة المالكيين لعمل أهل المدينة
١٣١	١٣١ مخالفة الحنفيين المتزينين في هذا المكان باتباع الصحابة أبي بكر وعمر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم

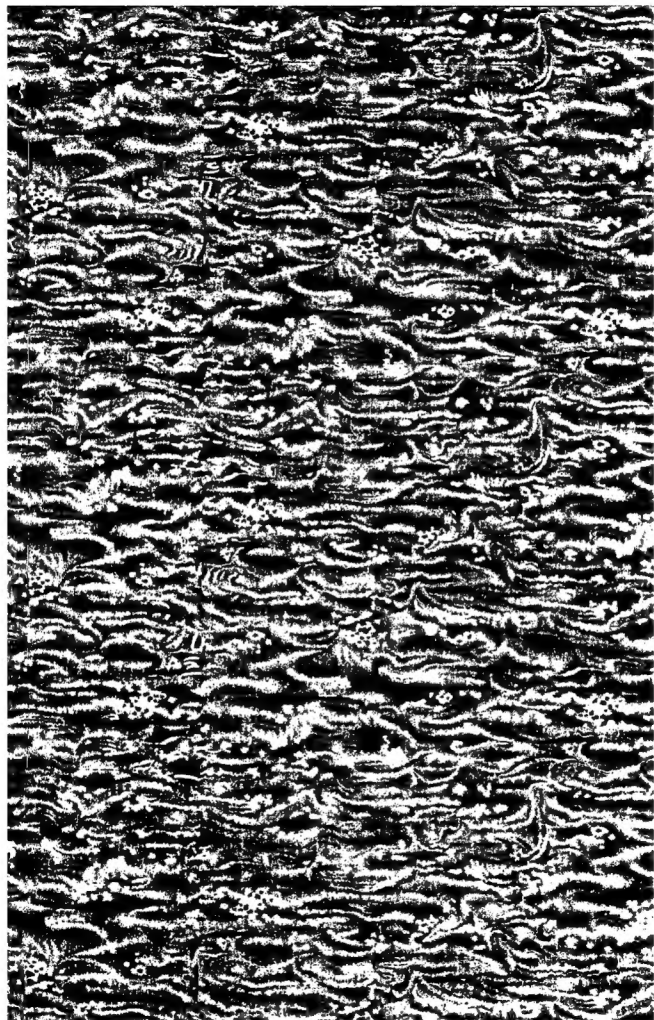
صفحة	صفحة
١٣٨	المسألة ٧٠٥ يؤدى المسلم زكاة الفطر عن رقيقه مؤمنا كان او كافرا لتجارة أو لغير تجارة وبرهان ذلك ومذاهب العلماء فى ذلك
١٣٩	المسألة ٧٠٦ ان كان العبد بين اثنين فصاعدا فعلى سيدهما اخراج زكاة الفطر ومذاهب الفقهاء فى ذلك
١٤٠	المسألة ٧٠٧ المكاتب الذى لم يؤد شيئا من كتابته فعلى سيده زكاة فطره وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧٠٨ لا يجرى اخراج بعض الصاع شعيرا وبعضه تمرا ولا قيمة اصلا ودليل ذلك
١٤١	المسألة ٧٠٩ ليس على الانسان ان يخرج زكاة الفطر عن ايمولا امه ولا عن زوجته ، وولده لا تلزمه الا عن نفسه ورقيقه فقط ودليل ذلك ويسان مذاهب الفقهاء فى ذلك
١٤١	المسألة ٧١٠ من كان من المبيد له رقيق فعليه اخراجها عنهم لاعلى سيده وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
١٤٢	المسألة ٧١١ من ولته عبدان فأكثر فله ان يخرج عن احدهما تمرا وعن الآخر شعيرا ودليل ذلك
١٣٨	المسألة ٧١٢ اما الصغار فلعلمهم ان يخرجها الأب والولى عنهم من مال . ان كان لهم والا فلا زكاة فطر عليهم حيثئذ لا بعد ذلك وبرهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء فى ذلك
١٣٩	المسألة ٧١٣ الذى لا يجد من أين يؤدى زكاة الفطر فليست عليه ودليل ذلك
١٤٠	المسألة ٧١٤ تجب زكاة الفطر على السيد عن عبده المرهون والآبق والغائب والمنصوب وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧١٥ الزكاة للفطر واجبة على المجنون ان كان له مال
١٤١	المسألة ٧١٦ من كان فقيرا فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدارا ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى فى زكاة الفطر لزمه ان يعطيه ، ومذاهب العلماء فى ذلك وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧١٧ من اراد اخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم لم يجزه ذلك الا بان يهبها لهم ثم يخرجها وهذا مذهب ابن حزم وهو غريب جداً
١٤٢	المسألة ٧١٨ وقت زكاة الفطر هو أثر طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر مبتدأ الى أن تبيض الشمس وبرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين ويان حججهم

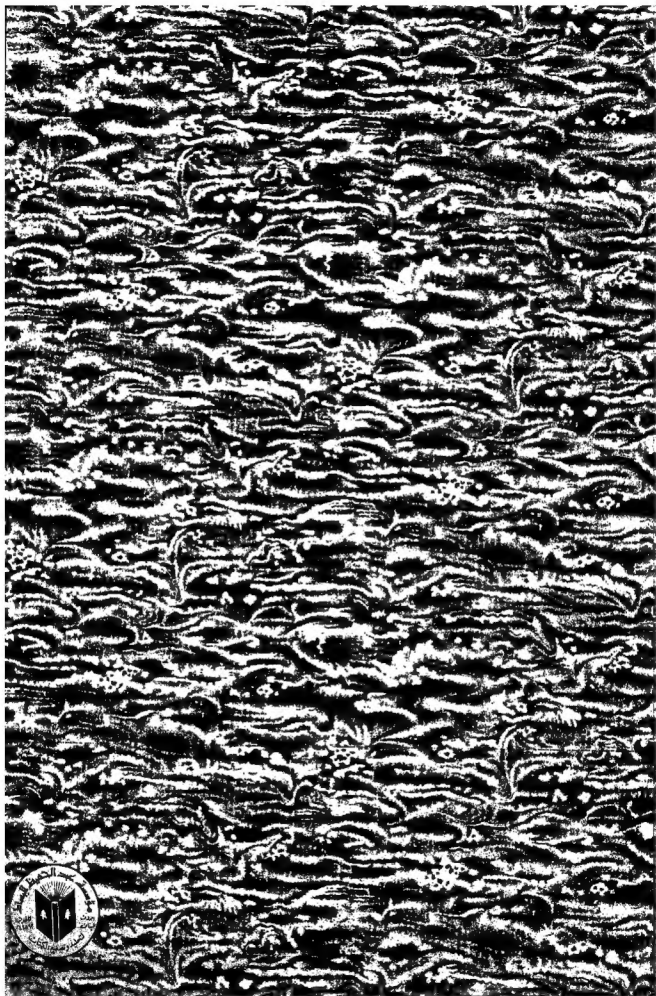
صفحة	صفحة
١٤٣ (قسم الصدقات)	١٤٣ المسئلة ٧١٩ من تولى تفريق زكاة
١٤٣ المسئلة ٧١٩ من تولى تفريق زكاة	١٤٣ ماله أو زكاة فطره أو تولاهما
١٤٣ ماله أو زكاة فطره أو تولاهما	١٤٣ الامام أو أميره فان الامام أو أميره
١٤٣ الامام أو أميره فان الامام أو أميره	١٤٣ يفرقها ثمانية أجزاء مستوية
١٤٣ يفرقها ثمانية أجزاء مستوية	١٤٣ للمساكين والفقراء الخ ودليل
١٤٣ للمساكين والفقراء الخ ودليل	١٤٣ ذلك ويان مذاهب العلماء في ذلك
١٤٣ ذلك ويان مذاهب العلماء في ذلك	١٤٦ الدليل على انه لا يجوز في توزيع
١٤٦ الدليل على انه لا يجوز في توزيع	١٤٦ الزكاة أقل من ثلاثة من كل صنف
١٤٦ الزكاة أقل من ثلاثة من كل صنف	١٤٦ الا أن لا يجد
١٤٦ الا أن لا يجد	١٤٦ الدليل على أنه لا يعطى كافر من
١٤٦ الدليل على أنه لا يعطى كافر من	١٤٦ الصدقة
١٤٦ الصدقة	١٤٦ الدليل على أن الصدقات لا يجوز
١٤٦ الدليل على أن الصدقات لا يجوز	١٤٨ لبنى هاشم وعبد المطلب
١٤٨ لبنى هاشم وعبد المطلب	١٤٨ المسئلة ٧٢٠ الفقراء هم الذين
١٤٨ المسئلة ٧٢٠ الفقراء هم الذين	١٤٨ لا شيء لهم أصلا والمساكين هم
١٤٨ لا شيء لهم أصلا والمساكين هم	١٤٨ الذين لهم شيء لا يقوم بهم
١٤٨ الذين لهم شيء لا يقوم بهم	١٤٨ ويرهان ذلك وأقوال العلماء
١٤٨ ويرهان ذلك وأقوال العلماء	١٤٨ في ذلك
١٤٨ في ذلك	١٥١ المسئلة ٧٢١ جائزان يعطى المرء
١٥١ المسئلة ٧٢١ جائزان يعطى المرء	١٥١ منها مكاتبه ومكاتب غيره، والعبد
١٥١ منها مكاتبه ومكاتب غيره، والعبد	١٥١ المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه
١٥١ المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه	١٥١ حقه ودليل ذلك
١٥١ حقه ودليل ذلك	١٥٢ المسئلة ٧٢٢ تعطى المرأة زوجها
١٥٢ المسئلة ٧٢٢ تعطى المرأة زوجها	١٥٢ من زكاتها ان كان من أهل السهام
١٥٢ من زكاتها ان كان من أهل السهام	١٥٢ ويرهان ذلك
١٥٢ ويرهان ذلك	١٥٢ المسئلة ٧٢٣ من كان له مال مما
١٥٢ المسئلة ٧٢٣ من كان له مال مما	١٥٢ يجب فيه الصدقة كاتى درهم
١٥٢ يجب فيه الصدقة كاتى درهم	
١٥٦ المسئلة ٣٣٤ اظهار الصدقة مطلقاً	
١٥٦ من غير ان ينوى بذلك رياء حسن	
١٥٦ واخفاء كل ذلك أفضل ودليل ذلك	
١٥٦ المسئلة ٣٣٥ فرض على الاغنياء	
١٥٦ من أهل كل بلدان يقوموا بفقرائهم	
١٥٦ ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم	
١٥٦ الزكوات بهم ويرهان ذلك	
١٥٦ ومذاهب السلف في ذلك	
١٦٠ (كتاب الصيام)	
١٦٠ المسئلة ٧٢٦ تقسيم الصيام الى	
١٦٠ فرض وتطوع	
١٦٠ المسئلة ٧٢٧ بيان ان صيام شهر	
١٦٠ رمضان فرض	
١٦٠ المسئلة ٧٢٨ لا يجوز صيام أصلا	
١٦٠ الا بنية ويرهان ذلك وذكر	
١٦٠ أقوال المجتهدين في ذلك ويان	
١٦٠ أدلتهم قصيلاً	
١٦٤ المسئلة ٧٢٩ من نسي أن ينوى	
١٦٤ من الليل في رمضان فأى وقت	
١٦٤ ذكر من النهار الثاني لتلك الليلة	

صفحة	صفحة
١٨٥	١٦٨
المسألة ٧٣٥ من تعدد ذا كرا	قائه بنوى الصوم من وقت اذا
لصومه شيئا بما ذكرنا بطل صومه	ذكر وعسك عما أمسك عنه
ولا يقدر على قضاءه ان كان في	الصائم ولا قضاء عليه ودليل
رمضان أو في نذر معين الا في تعدد	ذلك وسرد مذاهب علماء الأمصار
التي خاصة فعليه القضاء وبرهان	ويان حججه وتحقيق القول في ذلك
ذلك ويان أقوال الفقهاء في ذلك	تحقيق القول في ابن قانع شيخ
المسألة ٧٣٦ لا قضاء الاعلى خمسة	الخصاص وأحمد بن علي بن مسلم
فقط الحائض والنفساء والح دليل	المسألة ٧٣٧ لا يجزى صوم التطوع
ذلك	الابنية من الليل ولا صوم قضاء
١٨٥	رمضان والكفارات الا كذلك
المسألة ٧٣٧ لا كفارة على من	وبرهان ذلك ويان مذاهب
تعد فطرا في رمضان بما لم يبع له	الفقهاء في ذلك وسرد حججه
الا من وطئ في الفرج وبرهان ذلك	١٧٤ المسألة ٧٣٨ من مزج نية صوم
وذكر مذاهب علماء الأمصار في	فرض بفرض آخر أو بتطوع
ذلك ويان حججه وتحقيق المقام	أو غير ذلك لم يجزه لشيء من ذلك
في ذلك وقد اطنب المصنف في هذا	ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء
المكان بما لا يجده في غير هذا الكتاب	في ذلك ويان أدلتهم
المسألة ٧٣٨ من وطئ بعد في نهار	١٧٤ المسألة ٧٣٩ من نوى وهو صائم
رمضان ثم سافر في يومه ذلك أو	ابطال صومه بطل اذا تعدد ذلك
جرى أو مرض لا تسقط عنه	ودليل ذلك
الكفارة ودليل ذلك	١٧٥ المسألة ٧٣٩ يبطل الصوم تعدد
١٩٧	الأكل والشرب والوطء في الفرج
المسألة ٧٣٩ صفة الكفارة	وتعدد التي ذكرا لصومه الخ
الواجبة هي كما ذكرنا وبرهان ذلك	وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء
المسألة ٧٤٠ يجزى في الكفارة	الأمصار في ذلك
رقبة مؤمنة أو كافرة مطلقا ودليل	١٧٧ المسألة ٧٣٤ يبطل الصوم أيضا
ذلك ومذاهب علماء الأمصار في	تعدد كل معصية ودليل ذلك وسرد
ذلك وأدلتهم	أقوال الفقهاء في ذلك
١٩٩	
المسألة ٧٤١ كل ما لا يجزى	
في الكفارة فهو عتق مردود باطل	
لا ينفذ وبرهان ذلك	

صفحة	صفحة
٢٠٠ المسألة ٧٤٢ يلزم في كفارة فطر رمضان صوم متتابع ودليل ذلك	٢٠٣ المسألة ٧٥٢ الحر والعبد في كل ما ذكر سواء ودليل ذلك
٢٠٠ المسألة ٧٤٣ فإن اعترض صائم الكفارة نذر يطل النذر وسقط عنه وهران ذلك	٢٠٣ المسألة ٧٥٣ لا ينقض الصوم حجامه ولا احتلام ولا استمناء ولا مباشرة الرجل امرأته فيما دون الفرج تعتمد الامناء أم لا أمذى أم لم يمد الخ وهران ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وقد أطال المؤلف البحث في هذا المقام بما لا يتجده في كتاب
٢٠٠ المسألة ٧٤٤ فإن بدأ بصوم الشهرين في أول يوم من الشهر صام إلى أن يرى الهلال الثالث ولا بد دليل ذلك	٢٢٦ المسألة ٧٥٤ اختلاف العلماء في المجنون والمعنى عليه في شهر رمضان هل عليهما القضاء أم لا ودليل كل وتحقيق المقام
٢٠٠ المسألة ٧٤٥ فإن بدأ بصوم الشهرين في بعض الشهر لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر وهران ذلك	٢٢٩ المسألة ٧٥٥ من جهده الجوع أو النعش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر وهران ذلك
٢٠١ المسألة ٧٤٦ من كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من أن يطعمهم شبهم ودليل ذلك	٢٢٩ المسألة ٧٥٦ لا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره الا بتيين طلوع الفجر الثاني ودليل ذلك وبيان أقوال علماء المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقيق البحث بما أسر منه النفوس
٢٠٢ المسألة ٧٤٧ لا يجوز اطعام رضيع لا يأكل الطعام ولا اصطأؤه من الزكاة	٢٣٥ المسألة ٧٥٧ من صبح عنده مخبز من يصدقه أن الهلال قد رؤى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم وهران ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم
٢٠٢ المسألة ٧٤٨ لا يجوز اطعام اقل من ستين ولا صيام اقل من شهرين في الكفارة	
٢٠٢ المسألة ٧٤٩ من كان قادراً حين وطئه على الرقية لم يجزه غيره فقر بعد ذلك أو لم يتقرر ودليل ذلك	
٢٠٢ المسألة ٧٥٠ من لم يجد الارقية لا غنى به عنها الخ لم يلزمه عتقها وهران ذلك	
٢٠٣ المسألة ٧٥١ من كان عاجزاً عن ذلك كله ففرضه الاطعام ودليل ذلك	

صفحة	صفحة
٢٣٩	المسألة ٧٥٨ إذا روى الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حيثئذ باقى يومهم
٢٤٠	المسألة ٧٥٩ من السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وبران ذلك وذكر أدلة علماء الفقه
٢٤١	المسألة ٧٦٠ من أسلم بعد ما تبين له الفجر أو بلغ كذلك الخ فإنه يأكل باقى نهاره ويصا من نسائه من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ويستأنف الصوم من غد ولا قضاء عليه عو أقوال الفقهاء في ذلك
٢٤٢	المسألة ٧٦١ من تعمد الفطر في يوم من رمضان حاصياً لله تعالى لم يصل أن يأكل في باقيه ولا أن يجمع
٢٤٣	المسألة ٧٦٢ من سافر في رمضان مطلقاً ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً ويقضى بعد ذلك في أيام آخر ويان أقوال المجتهدين في ذلك وقد أطنب المصنف وأطال ذيل البحث بما لا نظيره ولا يوجد في كتاب
٢٥٩	المسألة ٧٦٣ من أقام قبل الفجر ولم يسافر إلى بعد غروب الشمس في سفره فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوي الصوم ولا يد الخ ودليل ذلك ويان المذاهب
٢٦٠	المسألة ٧٦٤ الحيض الذي يطول الصوم هو الدم الأسود وبران ذلك
٢٦٥	المسألة ٧٦٥ إذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو انفساء فأخرت
٢٦٦	المسألة ٧٦٦ من كانت عليه أيام من رمضان فأخّر قضاءها عمدًا أو لغدر حتى جاء رمضان آخر فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه ودليل ذلك ويان مذهب السلف
٢٦٧	المسألة ٧٦٧ من كانت عليه أيام من رمضان فأخّر قضاءها عمدًا أو لغدر حتى جاء رمضان آخر فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه ودليل ذلك ويان مذهب السلف
٢٦٨	المسألة ٧٦٨ المتابعة في قضاء رمضان واجبة والدليل على ذلك
٢٦٩	المسألة ٧٦٩ الأسير في دار الحرب أن عرف رمضان لزمه صيامه أن كان مقبلاً وبران ذلك
٢٧٠	المسألة ٧٧٠ الحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مضطربون بالصوم ما لم تنقص المرضع على الرضيع والحامل على الجنين أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
٢٧١	المسألة ٧٧١ من وطئ امرأة في اليوم عمدًا فكفارته واحدة عليه فإذا قبضها به وبران ذلك
٢٧٢	المسألة ٧٧٢ من أفطر رمضان كله بسفر أو مرض فعليه عدد الأيام التي أفطرها
٢٧٣	المسألة ٧٧٣ للبرء أن يفطر في صوم التطوع إن شاء وبران ذلك
٢٧٤	المسألة ٧٧٤ من أفطر عمدًا في قضاء رمضان فليس عليه الا قضاء يوم واحد فقط ودليل ذلك





AL-MUHALLA

BY

AL-IMAM IBN HAZM AL-ANDALUSI

(384 - 456 A.H.)

THE GREAT WORKS OF THE
IMAM IBN HAZM AL-ANDALUSI
VOLUME 1: AL-MUHALLA

